[illegible]

الكناش في النحو والتصريف

لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور جودة مبروك محمد

[illegible]

مكتبة الآداب

[illegible]

الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع: ٨٩٠٠ لسنة ٢٠٠٣ م

الرقم الدولي : I.S.B.N 977 - 241 - 495 - 3

القسم الثاني: في الفعل

الفعلُ: ما دلّ على معنًى في نفسه مقترنًا بأحد الأزمنة الثلاثة[1] ؛ فقوله[2]: ما دلّ على معنى، كالجنس، وقوله: ((في نفسه))، فصل يُخرج الحرف[3]، وقوله: ((مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))، يُخرِجُ الاسم. واعلم أن الحدث والزمان هما جزءا الفعل، وأحدهما مقارن للآخر، والفعل يدلُّ عليهما بالوضع، وعلى كل منهما مفردًا بالتضمن[4] .

ومن خواصه دخول ((قد))؛ لما فيها من تقريب الماضي من الحال ،وذلك خاص بالفعل[5]، والسين، وسوف؛ لأن وضعهما للدلالة على الاستقبال، والفعل مخصوص به الاستقبال [6].

ومن خواصّه -أيضًا-: لحوق الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة؛ نحو: ضربتُ، ضربتُما، ضربتُم، ضربتُنَّ، ضربا، ضربُوا، ضَرَبْنَ، فهذه هي المختصة بالفعل، بخلاف الضمائر المستكنة ؛ لدخولها على الأسماء أيضًا؛ نحو: ضارب ، وضاربان، وضاربون. وبخلاف الضّمائر التي ليست مرفوعة؛ نحو: إنه، وله؛ فإنها لا اختصاص لشيء منها بالفعل، وإنما اختصت المرفوعة البارزة بالفعل ؛ لأنّها فاعلة، والفاعل مختص بالفعل حقيقةً[7].

ومن خواصه -أيضًا-: دخول تاء التأنيث الساكنة؛ لأن وضعها ساكنة- لتكون فرقًا بين تاء الأسماء وتاء الأفعال- موجبُ اختصاصها[8].

---

(١) انظر: المرتجل ١٤ ،وقواعد المطارحة ١٤ ،والكتاب ١٢/١ ،الرضى على الكافية ٢٢٣/٢.

(٢) انظر: الرضى على الكافية ٢٢٣/٢.

(٣) وذلك لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه، وإنما معناه في الجملة أو التركيب. انظر في تفصيل ذلك: ٦٩/٢ هذا الكتاب.

(٤) في الصاحبي، ٢٥٢: (والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أنّ الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج)

(٥) في الرضى على الكافية ، ٢٢٣/٢: ((وإنما اختصت (قد) بالفعل ؛ لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع)).

(٦) في الرضى على الكافية ٢٢٣/٢: (وإنما اختصّا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال) وأضاف الزبيدي: (أن الفعل الذي يدل على الدوام والاستقبال - يريد الفعل المضارع - لا يخلو من حروف [نأيت]، الواضح في علم العربية، ٧، ٨.

(٧) في الصاحبي ٢٥٢: قال قوم:((الفعل ما حسُنت فيه التاء؛ نحو (قمت) و (ذهبت)، وهذا عندنا غلط ؛ لأنا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه)).

(٨) وفي الأشباه والنظائر ،٩/٢: (جميع ما ذكر الناس من علامات الفعل بضع عشر علامة :تاء الفاعل، وياؤه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة،ونون التأكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم ،ونون الوقاية ،وتغيير صيغته لاختلاف الزمان).

ذكرُ الفعلِ الماضي

الماضي هو: الفعل الدالُّ على زمانٍ قبل زمانٍ أنت فيه من غير قرينة؛ كـ ((لم)) و((لمّا))[1]، ((فما دل على زمان))، شاملٌ لجميعِ الأفعال، وخرج بقوله: ((قبل زمان أنت فيه)) المستقبل والحال ، وخرج بقوله: ((الفعل)) نحو أمس؛ فإنه، وإنْ دلَّ على زمان قبل زمانك، فإنه ليس بفعل[2].

ويُفهم من هذا التعريف تعريفُ المستقبل؛ بأن يقال: ((ما دلَّ على زمان بعد زمانك))، وتعريف الحال بأن يقال: ((ما دلَّ على زمان هو زمان إخبارك)).

والماضي مبني على الفتح لفظًا؛ نحو: ((ضرب))، أو تقديرًا؛ نحو: ((رمى))، وبُنيَ على الفتح لكونه أخفَّ، وسكَّنوا آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضميرٌ مرفوعٌ متحرِّكٌ؛ نحو: ((ضربتُ)) و ((ضربتما))؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء، فلما كان متحركًا كرهوا بقاء الفعل الماضي متحركًا؛ لئلا يؤدي إلى توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

وإذا اتصل بالفعل الماضي واوُ الجمع؛ كقولك: ضَربوا وقتلوا، ضمُّوا آخره ؛ ليناسب الواو.

ذكرُ الفعلِ المضارعِ

وهو ما أشبه الاسمَ بأحد حروف ((نأيت)). ووجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم وقوع كل منهما متحركًا ومخصَّصًا؛ أما اشتراك الاسم فكـ ((رجل))، وأما تخصيصه فنحو ((هذا الرجل))[3]، وأما اشتراك الفعل المضارع؛ فنحو: ((يضرب))؛ لكونه للحال والاستقبال، وأما تخصيصه؛ فنحو ((سيضرب))؛ و ((سوف يضرب))[4]، وأما معاني حروف ((نأيت))، فالهمزة للمتكلِّم المفرد، مذكرًا كان أو مؤنثًا[5]؛ نحو: ((أَضرب))،

---

(1) انظر: الرضي على الكافية ٢/ ٢٢٤.

(٢) وذلك لأن الفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي إذا دخلت عليه (لم) أو (لما).

(٣) يفرق بين دلالة الفعل الزمانية ودلالة الظرف، بأن الأول يدل على الزمن بصفته أو شكله الصرفي، على حين يدل الثاني على الزمن بالوضع؛ انظر في تفصيل هذه القضية: الزمن واللغة، ٢٤، ٢٥.

(٤) يريد أن كلمة (رجل) نكرة صالحة لأن تطلق على هذا النوع من الإنسان، وعندما تُعرَّفُ بالألف واللام تكون مخصوصة لفرد واحد من هذا النوع.

(٥) أي أن الفعل المضارع عندما يكون خاليًا من الأدوات الزمنية قد يكون دالاًّ على الحال، أو الاستقبال حسب السياق، وهذا ما يعنيه بالاشتراك، وعندما تدخل عليه السين أو سوف؛ أي من الأدوات الزمنية فإنه يصبح دالاً على الاستقبال، وقد يدلُّ على الماضي؛ وذلك إذا سبقه (لم) أو (لما).

و((آكُل))، والنون قد تُستعمل للواحد للتعظيم؛ كقوله -تعالى-: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [1]، وللمتكلم مع غيره مؤنثًا، ومذكرًا مجموعًا كان أو مثنى، والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه، وجمعه؛ نحو: ((تضرب يا زيد)) و ((تضربان يا زيدان))، و ((تضربون يا زيدون، وللمخاطب المؤنث ولمثناه، وجمعه؛ نحو: ((تضربين يا هند))، و((تضربانِ يا هندان))، و ((تضربْنَ يا هندات))، وللمؤنثة الغائبة والغائبتين؛ نحو: ((هند تضربُ)) و ((الهندات تضربان))، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [2]، والياء لكل غائب غير الغائبة والغائبتين كما تقدم في التاء؛ فمثال ذلك: ((زيد يقوم))، و ((الزيدان يقومانِ))، و((الزيدون يقومون))، وللجمع المؤنث؛ نحو: ((الهندات يقمْنَ)).

واعلم أن الفعل المضارع إذا اتصل به نون جماعة المؤنث التي هي ضمير الفاعل رجع مبنيًا؛ فلم تعمل فيه العوامل ؛ لما سيُذكر؛ نحو ((أنتنَّ تضربْنَ))، و ((هنَّ يضربْنَ))، و((لا تضربْنَ)) ،واعلم أنَّ نحو: ((يفعلان)) ،و ((يفعلون))، ليس تثنيةً للفعل، ولا جمعًا له ؛ لأنَّ الأفعال لا تُثنَّى ولا تُجمع [3] ؛ لأنَّ الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ أفعل يعبِّر به عن القليل والكثير؛ فإن نحو قولك: ((قام زيدٌ)) محتمل أن يكون قد قام مرارًا، أو قام مرةً،وإنما التثنية والجمع في ((يفعلان))، و((يفعلون)) للفعل خاصَّة؛ فإنَّ الألف في ((يفعلان))، اسمٌ، وهي ضمير الفاعلِ، وليست كالألف في ((الزيدان))؛ لأنها حرف، وهي في ((يضربانِ)) اسم، وكذلك القول في واو ((يضربون))، ونحوه؛ فإنها اسم، وهو ضمير الفاعل، وواو ((زيدون)) حرف، وكذلك الياء في ((تضربين)) ضمير الفاعل وهي اسم. وإذا قلت: ((الهندات ضربن))، و ((قمن)) فالنون اسم، وهو ضمير راجع على الهندات [4]، وإذا قلت: ((قمن الهندات))، فالنون حرفٌ مُؤْذِنٌ بأن الفعل على لغة ((أكلوني البراغيثُ)) مثل التاء في ((قامتْ هندٌ))،

---

(1) يوسف: ٣/١٢.

(2) القصص: ٢٣/٢٨.

(3) وأجيب عن ذلك بأن الحروف كلها ممتنعة من التثنية و الجمع. انظر: الصاحبي، ٢٥٢. وراجع: المقتضب ١٧٣/١ ،وابن يعيش ٦/٧.

(4) انظر في تفصيل ذلك: المرتجل، لابن الخشاب، ٧٥.

ولا يجوز أن تكون ضميرًا ؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وأمّا الياء في نحو ((اضْربي)) و((اخرجي)) فإنّها اسم، وهي ضمير الفاعل، وقال بعضهم[1]: ((إنها حرفٌ علامة للتأنيث، والفاعل مستكنٌّ كما في المذكر؛ نحو ((قم))، و((اذهب))، والأول أصحُّ.

وأمّا حركات حروف المضارعة فقد ضُمّت في الرباعي خاصةً ،وهو ما كان على أربعة أحرف، نحو: أكرم، وكَرَّمَ، ودَحْرَجَ، وقابل، تقول: يُكْرِم ويُكَرِّم ويُدحرج ويُقابِل، بضمِّ الياء في ذلك كله، وفُتحت فيما سوى ما نقص عن الرباعي؛ نحو: ((يضرب))، أو زاد عليه نحو ((ينطلق)).

وشذَّ الضمُّ في فعلين من الخماسي، وهما: أهراق يُهْرِق، واسطاع يُسْطِع ؛ لأنَّ الأصل: أراق وأطاع، فزيدت الهاء والسين على غير قياس [2].

وإنما أُعرب المضارع دون غيره من الأفعال؛ لمشابهته الاسم [3] كما مرَّ، وإعرابه مشروطٌ بأمرين:

أحدهما: عدم اتّصاله بنون التأكيد – خفيفةً كانت أو ثقيلة– كمثل: ((هل تَضْرِبَنْ يا رجلُ))، و ((هل تضرِبَنّ يا رجل)) .

والثاني: عدم اتّصاله بنون جمع الإناث؛ نحو : ((تضربْنَ يا هندات)) [4] ، و ((الهندات يَضْرِبْنَ))، حسبما تقدَّم. وإنّما بُني مع نون التأكيد ؛ لأنّه لو أُعرب على ما قبل النون؛ لالتبس مَنْ هو له، ولو أُعرب على النون لكان إعرابًا على ما أشبه التنوين، فكان ذلك مانعًا من إعرابه، وإنّما بُني مع نون جمع المؤنث؛ لأنّه لو أُعرب بالحركات لكان على خلاف قياس إعراب فعل الجمع، ولو أُعرب بالنون لأدّى إلى الجمع بين ضميرين، أو نونين، مع مخالفة أخواته؛ فلذلك بُني [5].

---

(١) وهو أبو عثمان المازني، والأخفش. انظر: ابن يعيش ٣/٨٨.

(٢) سواء كانت حروفه أصلية كـ(يدحرج) أو فيه زائد؛ نحو: (يكرم).

(٣) وكسر حرف المضارعة ينسب لقبيلة بهراء؛ فيقال: أنا إعلم ونِحن نِعلم، وأنت تِعلم، وهو يِعلم. ويوجد في العربية الفصحى فعل واحد بكسر حرف المضارعة؛ وهو إخال، حال إسناده إلى ضمير المتكلم، قال الشاعر:

وَمَا أدري وَسَوْفَ إخَالُ أدري ... أقَومٌ آلُ حصْنٍ أمْ نِسَاءُ

انظر: الرضي على الكافية ٢/٢٢٨، وفصول في فقه العربية ١٢٤-١٢٦.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٢/١٤٥، وابن يعيش ٧/٤، والمقتصد ١/١٦٧-١٦٨، وشرح الكافيه لابن مالك ١٥١٣.

(٥) ويشترط النحويون شرطًا مهمًا لبناء الفعل المضارع غير ما ذهب إليه المؤلف، وهو أن لا ينفصل بين الفعل والنون فاصل؛ وذلك مثل قولنا: لتأكُلُنّ ، مسندًا لواو الجماعة. انظر: الأشباه والنظائر، ٢/١٥٤.

ذكر إعراب المضارع

وهو رفع ونصب وجزم [1]؛ لأن مشابهته بالاسم لمّا كانت قويةً، أُعرب من ثلاث جهات كإعرابه، والجزم [2] فيه عوضُ الجر [3]، وليس إعراب الأفعال لمعنى الفاعلية والمفعولية الموجودة في الأسماء، ولكن دخلها الإعراب على وجه من الشبه اللفظي [4].

والفعل المضارع الصحيح إذا لم يتصل به ضمير التثنية مطلقًا، ولا ضمير الجمع المذكر خاصةً، ولا ضمير المخاطبة، وكانت لامه صحيحةً، وهو الفعل الذي لا يكون في آخره ألفٌ ولا واو ولا ياء؛ نحو: ((نَضْرِب)): فإعرابه بالضمة حالَ الرفع، وبالفتحة حال النصب، وبالسكون حال الجزم، تقول: هو يضربُ، ولن يضربَ، و لم يضربْ، وأما الأفعال المتصل بها الضمير البارز المرفوع؛ وهي خمسة - كما ستذكر قريبًا - فإنها لا تُعرب بالحركات، بل بإثبات النون وحذفها.

ذكر إعراب الفعل المعتل

المعتل إن كان آخرهُ ياءً أو واوا، فرفعه بضمة مقدرة، والنصب بفتحة ملفوظ بها، وجزمه بالحذف، كقولك: زيدٌ يغزو، ولن يغزوَ، و لم يَغزِ، وكذلك القولُ فيما آخره ياء نحو زيد يرمي، ولن يرميَ، و لم يرمِ. وإن كان معتلاً بالألف: فرفعه ونصبه بضمة وفتحة مقدرة ؛ لامتناع تحريكها، وجزمه بحذف الألف، كقولك: زيدٌ يخشى، ولن يخشىٰ، و لم يَخشَ، وأما قوله -تعالى-: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾ [5] فيحتمل أن تكون ((لا)) نافية، فيكون التقدير: نقرئك قراءةً لا تنساها [6]. وقد كثر قولهم: لم يكن، حتى جاز حذف النون على وجه التخفيف، فقالوا: لم يكُ، و لم يجز في غيره نحو: ((لم يخن))، وضُعِّفَ حذفها في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [7] ؛ لقوتها بالحركة [8].

---

(١) انظر: المسائل العسكرية ٢٤٧، والمقتضب ٢/١.

(٢) في دقائق التصريف، ٤/٢ : ((قال أبو علي محمد بن المستنير قطرب : إنما انجزم الفعل دون الاسم ؛ لأن الجزم ذهاب الحركة؛ فهو أخف من الحركة، فلما كان الفعل أثقل من الاسم لدلالته على نفسه وعلى فاعله، دخله الجزم)

(٣) فالجر من خصائص الاسم، والجزم من خصائص الفعل. انظر المرتجل، لابن الخشاب (٥٢) والمفصل ٢٤٤؛ وابن يعيش، ١١/٧.

(٤) انظر : المرتجل ٣٥.

(٥) الأعلى: ٦/٨٧.

(٦) ويجوز أن تكون نافية، والألف للفاصلة القرآنية، أو أنها ناشئة لإشباع الفتحة، انظر التبيان في إعراب القرآن ٢٨٥/٢.

(٧) البينة: ١/٩٨.

(٨) يشترط النحاة لحذف لام (كان) كونه مجزومًا بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، وخالف في هذا الأخير يونس، فأجاز الحذف متمسكًا بمثل قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً

انظر: شرح الأشموني ٢٠٠/١، وأوضح المسالك ٢٦٨/١-٢٦٩، وابن عقيل ٤٣.

ذِكْرُ إعرابِ الأفعالِ

التى تقدم أنَّ إعرابها بإثبات النون وحذفه- وهى الأفعال المتصل بها الضمير المرفوع البارز[1]- وهى خمسةٌ :

الأول: الفعل المتّصل به ضمير المثنى المخاطب سواءٌ كان مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: ((تضربان يا زيدان)) و ((تضربان يا هندان)).

الثاني: المتصل به ضمير المثنّى الغائب، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا؛ نحو: ((الزيدان يضربان))، و ((الهندان تضربان)) بتاء مثناة من فوقها.

الثالث : المتّصلُ به ضمير جمع المذكرين المخاطبين؛ نحو : ((أنتم تضربون)).

الرابع: المتّصل به ضمير جمع المذكرين الغائبين؛ نحو: ((هُم يضربون)).

الخامس: المتّصل به ضمير المؤنّثة الخاطبة؛ نحو: ((أنتِ تَضْرِبينَ)) .

وإعراب هذه الأنواع الخمسة بالحرف؛ رفعها بإثبات النُّون، ونصبها وجزمها بحذف النون؛ نحو: ((لم يَضْرِبا)) ، ((لم تَضْرِبوا)) ، ((لم تضربى)) ، ((لن يضربا))، ((لن يضربوا))، ((لن تضربي)) [2]؛ ومنه قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [3]، وكأنهم لمَّا حملوا النَّصب على الخفض فى ((ضاربَينِ))، و ((ضاربِينَ))، حملوا النصب على الجزم فى ((تضربانِ))، و ((تضربون))، و ((تضربين))؛ لئلا يكونَ للفعل على الاسم مزيةٌ.

ذِكْرُ الفعلِ المرفوعِ

ويرتفع المضارع إذا تجرَّدَ عن النَّاصب والجازم، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين أنّه مرتفعٌ ؛ لوقوعه موقع الاسم [4] ؛ كقولك ((زيدٌ يقومُ))؛ فـ((يقومُ)) فى موضع ((قائم)) ؛ لأنَّ خبر المبتدأ فى الأصل إنَّما يكون اسمًا مثله، وكذلك قولك:

(١) وذهب المازنى: إلى أن هذه ليست ضمائر، بل هى حروف تدل على الفاعلية، والفاعل مضمر، فهى بمنزلة تاء التأنيث. انظر: الواضح فى علم العربية ٤٧.

(٢) فتكون النون سواء ثبتت أم حذفت علامة إعراب، ووجه الاعتراض أن الفاعل- وهو الضمير- واقع بين الفعل وعلامة الإعراب، وزعم الرضى أن الفاعل جزء من الفعل، ولهذا جاز ذلك. انظر الرضى على الكافية ٢/ ٢٣٠.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٤.

(٤) وزعم ثعلب أن للمضارعة سبب فى رفعه، وذهب الكسائى إلى أن علة الرفع حروف المضارعة وهى (نأيت) انظر شرح الأشمونى ٢/ ٢٧٥، وابن عقيل ١٥٤، والمفصل ٤٤٥، والرضى على الكافية ١/ ٢٢، وابن يعيش ٧/ ١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٠، والمقتصد ١٠٤٥، وشرح التسهيل ٤/ ٥.

((مَرَرْتُ برجلٍ يقومُ)) هو فى موضع ((قائم))، فالرافع له وقوعه موقع الاسم، مرفوعًا كان الاسم، أو منصوبًا، أو مجرورًا، وقد أَوْرَدَ على مذهب البصريين أنَّ الفعلَ مرتفع، ولا يصحُّ أن يقع موقع الاسم فى قولك: ((كاد زيدٌ يقومُ))؛ إذ لا يقال: ((كاد زيد قائمًا))[1]، وأجابوا أن الأصل صحة وقوع الاسم موقع الفعل المذكور؛ فيقال: ((كاد زيد قائمًا))، لكنهم تركوا الأصل لغرضٍ، وهو أنَّ معنى ((كاد زيد يقومُ)) : قارب زيدٌ القيامَ، فعدلوا عن الأصل إلى لفظ الفعلِ ؛ ليكون أدلَّ على ما أرادوه من المقاربة، وقد استُعْمِلَ الأصلُ فى قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبا [2]

فهو على هذا واقع موقع الاسم.

ذكرُ الفعلِ المنصوبِ

وينتصب الفعل المضارع بـ ((أن))، و ((لن))، و ((إذن))، و ((كي))، وأمَّا باقى الحروف؛ كالفاء، والواو، ومتى، واللام: فالنَّصب إنَّما هو بـ((أنْ)) مقدرة بعدها[3].

فـ ((أنْ)) النَّاصبةُ [4] معناها الطَّمع والرَّجاء المنافيان لمعلوم التحقق ؛ ولذلك اشترط لها أن لا يكون قبلها فعلٌ من أفعال العلم ؛ لأن الواقع بعد العلمِ معلوم التحقق؛ فلذلك لم تقع بعد العلم، ومتى وقع بعد العلم ((أن)) فلا ينتصب بها الفعل ؛ لأنها تكون المخففة من الثقيلة لا الناصبة.

---

(١) لأن خبر (كاد) لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع على ما سيأتى بيانه. انظر ابن يعيش ١١٩،١٣/٧، والجامع الصغير فى النحو، لابن هشام ٥٩، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، والمفصل ٢٤٥.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ) لتأبط شراً. فى: الديوان ٩١، والخصائص ٣٩١/١، وديوان لحماسة المرزوقى ٨٣، وابن يعيش ١٣/٧، ١١٩، ١٢٥، والخزانة ٢٧٤/٨، واللسان (كيد) ٣٧٨/٤، والجامع الصغير، لابن هشام ٥٩، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٠٩، والتوطئة ٢٩٨، والمفصل ٢٤٥، والأشمونى ٢١٥/١، ٢١٦، ويروى: وَمَا كُنْتُ؛ فلا شاهد.

(٣) يعلل ابن هشام ذلك لأصالتها فى النصب، وأنَّها أم الباب، بخلاف بقية النواصب، فلا تعمل إلا ظاهرة. انظر: قطر الندى ٦١، وانظر فى بيان الخلاف النحوىّ: الإنصاف ٤٦١،٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٧.

(٤) بخلاف المفسرة والزائدة، فإنهما لا ينصبان المضارع. انظر: قطر الندى ٦١-٦٢، وشرح الأشمونى ٢٨٤/٢، والجامع الصغير فى النحو، لابن هشام ١٧١، وشرح التصريح ٢٢٢/٢-٢٢٣

ويلزم المخففةَ من الثقيلة الواقعةَ بعد العلم أحدُ ثلاثة أشياء[1]، إمـــا ((قـــد))، أو ((حرف استقبال))، أو ((حرف نفي))؛ كما سيُذكر، وذلك مع ((أنْ)) المشددة. وإن وقعت ((أنْ)) المخففة بعد فعل ظن، فيجوز أن تكون هي المخففة من الثقيلة، ويلزمها حينئذ ما شُرط فيها، ويجوز أن تكون الناصبة كقوله -تعالى-: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُـــونَ فِتْنَةٌ﴾[2]، برفع ((تكون))، ونصبه في السبعة [3] ؛ وإنَّما جاز الوجهان لأنَّ الظـــنَّ إن رُجّح فيه التحقق أُجرِيَ مجرى العِلْم، وإن رُجّحَ فيه الرجاءُ والشكُّ، لم يُجرَ مجـــرى العِلْم، وعملتْ حينئذ.

و ((لن)) تنصب مطلقًا، ومعناها نفي المستقبل مثل ((لا))، إلا أنَّ ((لن)) آكَد[4]؛ تقول: لا أبرح، فإذا أكّدْتَ قلتَ: لن أبرح، قال الله -تعالى-: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾[5].

و((إذن)) [6] تنصب في المستقبل، بشرط أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ نحو قولك: ((إذن أكرمَك)) ؛ جوابًا لمن قال: أنا آتيكَ، فإذا انتفى الاستقبال بطلَ عملها؛ نحو قولك لمن حدَّث: إذن أظنُّك كاذبًا، برفع ((أظنُّك)) لأن الفعل للحال. ومثـــال بطلان عملها عند الاعتماد قولك :((أنا إذن أكرمـــك))؛ لأنَّ مـــا بعدهـــا، وهـــو ((أكرمك))، خبر المبتدأ، فلو عملت ((إذنْ)) لزم لذلك توارد عاملين علـــى معمـــول واحد، فألغيت ((إذن)). وإذا وقعت ((إذن)) بعد الواو أو الفاء، فالأفصح [7] إلغاؤها نحو قولك ((وإذنْ أكرمُكَ)) بالرفع في جواب من قال: أنا آتيك، قال الله -تعـــالى-: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لاَ يَلْبَثُـــونَ خِلافَـــكَ إِلاَّ

---

(1) ويزيد النحاة رابعًا، وهو (لو)، وذلك في قوله -تعالى-: ﴿أن لو يشاء الله لهدى النَّاس جميعًا﴾. انظر: قطـــر الندى ٦١.

(٢)المائدة: ٧١/٥.

(٣) قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر بالنصب، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي بالرفع، انظر: السبعة في القراءات ٢٤٧.

(٤) وذهب الزمخشري إلى أن (لن) تفيد تأبيدًا، ولم يوافقه ابن هشام، انظر: قطر النـــدى ٥٨، وراجـــع: شـــرح الأشموني ٢٧٦/٢.

(٥) يوسف: ٨٠/١٢.

(٦) انظر: الأصول، لابن السراج ١٤٨/٢-١٤٩، وابن يعيش ١٧/٧، وشرح الجمل لابن هشام ٢٧٧، وشرح الجمـــل، لابن عصفور ١٧٠/٢، والمقتصد ١٠٥٤، والتسهيل، لابن مالك ٢٣٠، والكتاب ١٢/٣.

(٧) انظر المقتضب١١/٢، وأوضح المسالك ١٦٨/٣، والأصول ١٤٨/٢.

قَلِيلاً﴾ [1]، وقرئ في غير السبعة[2] : ﴿وإذن لا يلبثوا﴾ بحذف النون للنصب.

و((كي)) [3] تنصب أبدا [4]، ومعناها أن ما قبلها سبب لما بعدها؛ كقولك: ((أَسْلَمْتُ كَي أَدْخُلَ الجَنَّةَ))، فإن الإسلام سبب دخول الجنة، وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار ابن الحاجب [5]، وذهب بعضهم [6] إلى أن ((كي)) حرف جر فلا تدخل على الفعل إلا بتقدير ((أن)) بعدها، ورُدَّ بأنها لو كانت حرف جرٍّ، لما جاز الجمع بينها وبين اللام في قولك: ((قُمْتُ لِكَي تَقومَ)) [7].

ذكرُ إضمارِ ((أنْ))

و ((أنْ)) تنصب الفعل مضمَرةً بعد خمسة أحرفٍ؛ وهي: حتى، واللام، والفاء، والواو، وأو.

ذكرُ حتى: أما ((حتّى)) فإنها حرف جر [8]، فإذا وقع بعدها الفعل المضارع فلا بُدَّ أن تكون في تأويل الاسم ؛ ليصحَّ دخول حرف الجر عليه، ولا تكون بتأويل

---

(1)الإسراء: ٧٦/١٧.

(٢) انظر: الحجة، لابن خالويه ١٩٤.

(٣) انظر: الأصول ١٥٠/٢، وابن يعيش ١٩/٧، ودقائق التصريف ٤٠، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٦٤، وشرح التصريح ١٥٠/٢، والإيضاح، لابن الحاجب ١٤/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٣١/١.

(٤) وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة (أن) فتدخل عليها اللام؛ نحو: ﴿لكيلا تأسوا﴾. شرح الأشموني ٢٧٨/٢.

(٥) انظر: الإيضاح، لابن حاجب ١٥/٢، والرضي على الكافية ٢٣٩/٢.

(٦) وهو الأخفش، انظر: الرضي على الكافية ٢٣٩/٢، والإنصاف ٤٦١، وشرح الأشموني ٢٨٠/٢.

(٧) الحقيقة أن (كي) لها ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون استفهاماً مختصرة من كيف، كقول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ... قَتْلاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهي الداخلة على (ما)الاستفهامية في قولنا: كيمه؟، بمعنى لمه؟
الثالث: أن تكون بمنزلة (أن)المصدرية معنى وعملاً، وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام، ولم يأتِ بعدها أن؛ كما في نحو: ﴿لكيلا تأسوا﴾، ولا يجوز أن تكون حرف جر ؛ لدخول حرف الجر عليها، انظر: شرح الأشموني ٢٧٨/٢.

(٨) لـ (حتى) ثلاثة أوجه: الأول: جارة، والثاني: عاطفة، والثالث: ابتدائية؛ أي: حرف ابتداء تبتدأ بعده الجملة، أي تستأنف؛ فتدخل على الجملة الاسمية كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية، كما وضح المؤلف فيما بعد. انظر: شرح الأشموني ٢٩٦/٢، والأصول ١٥١/٢، وابن يعيش ٢٠/٧-٢١، ودقائق التصريف ٤٠، والمقتضب ٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٧/١، وشرح الجمل لابن هشام ٢٧٣، وشرح التصريح ٢٣٧/٢، والإيضاح، لابن الحاجب ١٩/٢، والكتاب ١٦/٣.

الاسم بـ((أن))، أو ((ما))، أو ((كي))، ولا يستقيم تقدير ((ما)) ؛ لأنّها لا تعمل مظهرةً، فكيف تعمل مقدرةً؟! ولا تقدير ((كى))؛ لفساده فى مثل: سِرْتُ حتّى تغيب الشّمسُ فتعيّنتْ ((أن)) ، فوجب تقديرها ، وإنما ينتصب ما بعد ((حتى)) بشرط أن يكون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً عند الإخبار أو لم يكن [1]؛ نحو قولك: ((سرْتُ أمسِ حتّى أدخلَ البلدَ)) بالنصب ؛ إذ الغرضُ هو الإخبار عن الدخول المترقّب عن ذلك السير من غير نظر إلى حصوله.

وتكون ((حتى)) بمعنى ((كي))، أى للسببية، وهو الغالب؛ نحو: ((أسلمتُ حتّى أدخل الجنة)) بمعنى: كى أدخل الجنة.

وتكون بمعنى ((إلى)) ، أى بمعنى انتهاء الغاية؛ نحو: ((سرتُ حتّى تغيبَ الشمسُ))؛ لأنّ السير ليس سببًا لغيوبة الشمس، إلا أنّ في ((حتّى)) معنًى ليس فى ((إلى)) ؛ وهو الاستبعاد والاستعظام، ألا ترى من قال: ((ضربتُهم حتى صغيرِهم)) :، فإنه يريد استعظامًا ومبالغةً حين أراد أنّ ضَرْبَهُ انتهى إلى الغاية القصوى، فإن فُقد كونُ ما بعد ((حتى)) مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها- وذلك بإرادتك الحال؛ نحو: ((سرتُ حتى أدخلُ البلدَ))، وأنت مخبرٌ عن السير حالَ الدخول [2] - كانت حرفَ ابتداء، فيُرْفَعُ ما بعدها، وإنّما لم تنصب حينئذ؛ لامتناع تقدير ((أنْ))؛ لأنّ ((أنْ)) للطمع والرجاء الدالّين على الاستقبال، فلا تقدّر ((أنْ)) بعدها إذا كانت للحال؛ لتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال.

وإذا كانت حرف ابتداء: وجبَ أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها ؛ لأنّها إذا كانت حرف ابتداء، صار ما بعدها مستقبلاً في الإخبار به، فوجب الاتصال المعنوى؛ لتحقق الغاية التى هي مدلولها ؛ وذلك كقولهم: ((شَرِبتِ البعيرُ حتّى يجيءُ البعيرُ يجرّ بطنه))، فهنا ((حتّى)) حرف ابتداء وما قبلها - أعنى: الشرب — سبب لما بعدها -أعنى: جر البطن-؛ ومن ذلك قولهم: ((مرض حتى لا يرجونه)) [3]؛ فالمرض هو سبب عدم

---

(١) وذلك لأنّ شرط الاستقبال أن يكون الفعل مستقبلاً بالنسبة لزمن الحكاية، وإن كان ماضيًا بالنسبة لزمن الإخبار؛ وذلك مثل قوله -تعالى-: ﴿وزُلْزِلوا حتى يقول الرسول﴾، فإن قول الرسول، وإن كان ماضيًا، إلا أنه مستقبل إلى زلزالهم. قطر الندى ٦٧، وشرح الأشمونى ٢/٢٩٤، وراجع: الحجة لابن خالويه ٧٢.

(٢) ويمكن أن يكون السير والدخول قد مضيا، ولكننا نريد الحكاية؛ وذلك مثل قوله -تعالى-: ﴿حتى يقولُ الرسول﴾؛ لأن الزلزال والقول قد مضيا، انظر: قطر الندى ٦٨، وأوضح المسالك ٤/١٧٦.

(٣) انظر: المفصل ٢٤٧، وابن يعيش ٧/٣١،وانظر: قطر الندى ٦٨، وشرح ابن عقيل ١٥٥، وأوضح المسالك ٤/١٧٤-١٧٧، ومفتاح الإعراب ٤٦، وشرح الأشمونى ٢/٢٩٣-٢٩٦.

الرجاء، ويمتنع : ((ما سرت حتى أدخلُها)) [1]، بالرفع ؛ لأنَّ نفى السير ليس سببًا للدخول، وكذلك يمتنع: ((أسِرْتَ حتى تدخلُها؟))؛ لأنه لا يستقيم إثبات المسبَّب مع الشكِّ فى وجود السبب، وكذلك يمتنع: ((كان سيرى حتى أدخلُها)) -بالرفع- إذا كانت ((كان)) الناقصة، ويتحتَّم النصب؛ لأن ((كان)) الناقصة تحتاج إلى خبر، فلو رفعتَ ما بعد ((حتى)) لزم أن تكون جملةً تامة ؛ لأن التقدير: حتى أن أدخلها، فلا تكون هذه الجملة خبرًا لكان؛ لخلوها عن الضمير العائد على اسم ((كان))، ولفصل ((حتى)) بين اسم ((كان)) الذى هو ((سيري)) وبين ما وقع خبرًا عنه من غير سبب، وأما لو زدتَ سببًا يصلح أن يكون خبرًا لـ((كان)) لفظًا، وقلت مثلا: ((كان سيرى سيرًا متعبًا أو أمس حتى أدخلُها)) جاز النصب والرفع، فتكون ((حتَّى)) فى النصب بمعنى: إلى أن، وفى الرفع حرف ابتداء؛ أى: حتى أنا أُدخلها. وكذلك يجوز الوجهان إذا كانت ((كان)) فى المثال المذكور تامةً، فإنَّها لا تحتاج حينئذ إلى خبر، ويصير التقدير: ((وُجِدَ سيرى حتى أدخلُها))، بالرفع والنصب على الوجهين المذكورين فى ((حتَّى))، وأما قولك: ((أيُّهم سار حتى يدخلُ البلد))، فيجوز فيه الرفع والنصب ؛ لأنَّه لم يشكَّ فى السير، وإنَّما شكَّ فى السائر، ويكون المعنى فى الرفع: أيُّهم سار حتى هو يدخلُها، وفى النصب: أيّهم سار إلى أن يدخلَها.

ذكرُ لامِ كي، ولامِ الجحود

أمّا لام ((كي)) فمعناها معنى ((كي)) [2]، وتنصب [3] الفعل بعدها بتقدير ((أن))، وأما لام الجحود [4] فهى لامٌ لتأكيد النفى الداخل على ((كان)) [5]؛ كقوله -تعالى-:

---

(1) انظر: المفصل ٢٤٧، وابن يعيش ٣١/٧، وقطر الندى ٦٨، وشرح ابن عقيل ١٥٥، وأوضح المسالك ١٧٦/٤، ومفتاح الإعراب ٤٩، وشرح الأشمونى ٢٩٥/٢-٢٩٦.

(٢) وقد تكون اللام للعاقبة مثل قوله -تعالى-: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، وقد تكون زائدة كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ انظر: قطر الندى ٦٦.

(٣) وذهب الكوفيون إلى أن اللام تنصب بنفسها، خلافًا للبصريين، انظر شرح الأشمونى ٢٩٠/٢ ،وابن يعيش ١٩/٧، والإيضاح، لابن الحاجب ١٤/٢، وشرح التصريح ٢٣٠/٢، ٢٣١.

(٤) وسماها ابن النحاس لام النفى. شرح الأشمونى ٢٨٩/٢

(٥) ويشترط النحاة أن يكون (كان) فعلا ماضيًا، سواء كان فى اللفظ، أو المعنى، فى اللفظ كما مثّل المؤلف، وفى المعنى؛ كقوله -تعالى-: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [1]، وينصب الفعل بتقدير ((أنْ)) بعدها كما قيل فى ((حتّى))، والفرق بينها وبين لام ((كي)) لزومُ اختلال المعنى بحذف لام ((كي))، بخلاف لام الجحود ؛ لكونها زائدة.

ذكر الفاء الناصبة للفعل :

أما الفاء [2] فتنتصب الفعل بإضمار ((أنْ)) بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها، والثانى: أن يكون قبلها أحدُ الأمور الستة [3]؛ وهي: الأمر، والنهـى، والنفي، والاستفهام، والتمنى، والعرض؛ ولذلك ارتفع ((يغضبُ)) فى قولهم: ((الذى يطير فَيَغضبُ زيدًا الذبابُ)) ؛ لفوات أحد الأمور الستة، وإن كانت الفاء فيه للسبب.
وأما قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَـنْزِلى لِبَنـى تَمِيـم ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْـتَرِيحَا [4]

فأجرى الكلام الموجب مجرى أحد الأمور الستة ؛ لضرورة الشعر.

واعلم أن الفعل الذى بعد الفاء فى تقدير المصدر، وهو معطوف بالفاء، فوجب أن يجعل ما قبله أيضًا فى تقدير المصدر ؛ لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل؛ فمثال الأمـر: أكرمنى فأكرمَك؛ أى ليكن منك إكرامٌ، إكرام منّى.

ومثال النهى: قوله -تعالى-: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [5]؛ أى: لا يكن منكم طغيان فحلولُ غضبٍ منى.

---

(1) الأنفال: ٨/٣٣. وذكر أبو حيان فى هذه الآية أنه من أغرب المنقولات، مما نقله بعض العلماء عن أبى البقاء من أن اللام فى نحو هذه الآية، هى لام (كي) الأشباه والنظائر ٢/١١.

(2) انظر: الأصول ٢/١٥٣، وابن يعيش ٧/٢٦، ودقائق التصريف ٣٥، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٧٥، وشـرح التصريح ٢/٢٤٠، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٦، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/١٤٨، والكتاب ٣/٢٨، والمقتضب ٢/١٠٦١.

(3) وهى عند بعض النحاة ثمانية ؛ ولذا حينما يتحدثون عنها يقولون بالأجوبة الثمانية، فزادوا عن الستة التحضيض والدعاء، وهذه الأجوبة عند الفراء تسعة، فزاد الترجى ؛ على حين يذهب بعض المحققين إلى أن الترجى لا طلب فيه ؛ لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله. انظر فى تفصيل هذا: عدة السالك ٤/١٧٩.

(4) من الوافر، وينسب للمغيرة بن حبناء فى شرح شواهد المغنى ٤٩٧ وخزانة الأدب ٨/٥٢٢ وإيضاح شـواهد الإيضاح ٣٤٧ وجاء بدون نسبة فى المقتضب ٢/٩، ولفظه: وَأَلْحَقُ بِالْعِرَاقِ، وفى شرح التسـهيل ٤/٣٠؛ ٤٥؛ ٢٦، والتبصرة والتذكرة ٤٠٣، وأمالى ابن الشجرى ١/٤٢٧، والكتاب ٣/٣٩؛ ٩٢؛ والشاهد فيـه (فأسـتريحا) فانتصب الفعل بعد الفاء و لم يسبقه سبب، ويروى: (لأستريحا) فلا ضرورة.

(5) طه: ٢٠/٨١.

ومثال النفي: ((ما تأتينا فتحدثنا))؛ أي لا إتيان منك فلا حديث [1].

ومثال الاستفهام قوله -تعالى-: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [2]؛ أي: هل حصول شفعاء فشفاعة لنا.

ومثال التمني قوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [3] أي يا ليتني أكون معهم ففوزًا عظيمًا لي.

ومثال العرض: ألا تزورنا فنكرمَك؛ أي: ألا تكون زيارة منك فإكرام منا.

واعلم أن الفاء كما تنصب بإضمار ((أنْ)) بعد الأمور الستة - كما ذكرنا - فكذلك تنصب بعد الدعاء والتحضيض [4]؛ مثال الدعاء: اللهم ارزقني بعيرًا فأحجَّ عليه. ومثال التحضيض قوله -تعالى-: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [5]؛ لأنَّ ((لولا)) هنا حرف تحضيض مثل ((هلاَّ))؛ أي: هلاَّ تأخير منك فتصدُّقٌ مني.

وقد يرفع ما بعد الفاء؛ إمَّا على العطف؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [6] وإما على القطع؛ كقول الشاعر:

أَلَمْ تَسَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ [7]

---

(١) في (ما تأتينا فتحدثنا) أربعة أوجه ؛ أحدها: أن الفاء عاطفة، وعلى هذا يكون المعنى: ما تأتينا فما تحدثنا، على نفي الفعلين، والثاني: بمعنى: ما تأتينا فأنت تحدثنا، على إضمار مبتدأ، فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني، وفي هذين الوجهين تكون الفاء لمجرد العطف، فلا تنصب، الثالث: إذا قصد الجواب على معنى: ما تأتينا محدثًا، فيكون المقصود نفي اجتماعهما، الرابع: على معنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا، على أن المقصود نفي الثاني ؛ لانتفاء الأول، وفي الوجهين الثالث والرابع يجب نصب الفعل. انظر: شرح الأشموني ٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٢) الأعراف: ٧/٥٣.

(٣) النساء: ٤/٧٣.

(٤) والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضًا؛ نحو: غفر الله لك فيدخلكَ الجنة. انظر الرضي على الكافية ٢/٢٤٤.

(٥) المنافقون: ٦٣/١٠.

(٦) المرسلات: ٧٧/٣٦.

(٧) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (وهل تخبرنْكَ اليوم بيداءُ سَملَق) وينسب لجميل بن عبد الله بن معمر العذري في شرح شواهد المغني، للسيوطي ٤٧٤، وديوانه ١٤٤، واللسان (سملق) ١٢/٣٠، والخزانة ٨/٥٢٤، والكتاب (بولاق) ١/٤٢٢، وجاء بدون نسبة في المفصل ٢٥٠، والرضي على الكافية ٢/٢٤٥، وأوضح المسالك ٤/١٨٥، والتبصرة والتذكرة ٤٠٣، والجمل ١٩٤، والشاهد فيه رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع.

أى فهو ينطق ؛ لأنّه لم يجعل السؤال سببًا للنطق، بل جعله ينطق مع قطع النظر عن السؤال.

وللفاء بعد النفي معنيان [1] :

أحدهما: ما تقدّم؛ أعنى مثال النفى، وهو: ما تَأتينا فتحدّثنا، أى لا إتيانٌ فلا حديثٌ ؛ لأنّه إذا انتفى السببُ، وهو الإتيانُ انتفى المسبب، وهو الحديث.

والثاني: أن يكون بانتفاء أحد الأجزاء، وهو نفى الحديث، وإن وقع الإتيان فكأنه يقول: كلما أتيتنى لم تحدثني، أى لا يجتمع الإتيان والحديث، ومنه قوله ﷺ : ((**لاَ يَمُوتُ لأَحَدٍ ثَلاَثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَمَسُّهُ النَّارُ إِلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ**)) [2]؛ أى: لا يجتمع على أحدٍ يموتُ ثلاثةٌ من الولدِ ومسُّ النارِ، وهو مغايرٌ للمعنى الأولِ قطعًا.

ذكرُ الواوِ الناصبةِ للفعلِ

أمّا الواو[3] **فتنصب الفعل بإضمار ((أنْ)) بشرطين:**

أحدهما: أن تكون الواو للجمع بين ما قبلها وما بعدها [4].

والثاني: أن يكون ما قبلها أحد الأمور المذكورة مع الفاء، أعنى الأمر أو النهى إلى آخرها، والعلة فى اشتراط الشرطين فى الواو هى العلة المذكورة فى الفاء، والأحكام كالأحكام ؛ لأنّ الواو والفاء للعطف، ويلزم منه جعل الفعل الذى قبل الواو فى تقدير المصدر ؛ ليكون عطف الاسم على الاسم؛ فمثال الأمر: ((أكرمْنى وأكرمَك))؛ أى فيجتمع الإكرامان. ومنه قول الشاعر:

فقلتُ ادْعى وأدْعُوَ إنّ أنْدَى الصَوْتِ أنْ يُنَادِىَ داعِيَان [5]

بنصب ((أدعو))؛ أى ليجتمعَ الدعاءان.

---

(١) انظر: المفصل ٢٤٦، وابن يعيش ١٦/٢، والكتاب ٣٠/٣.

(٢) انظر: السنن الكبرى، للبيهقى ٦٤/١٠.

(٣) انظر: الأصول ١٥٤/٢-١٥٥، وابن يعيش ٢٤/٧-٢٦، ودقائق التصريف ٣٨، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٧٠، وشرح التصريح ٢٣٨/٢، والإيضاح، لابن الحاجب ٢٥/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٥٧/٢، والمقتصد ١٠٥٨، والكتاب ٤١/٣.

(٤) يقصد بهنا المصاحبة، وانظر: شرح الأشمونى ٣٠١/٢، وأوضح المسالك ١٧٧/٤، وابن عقيل ١٥٦.

(٥) من الوافر، ونُسب للحُطيئة، في شرح شواهد المغنى ٨٢٧، ونسبه العيني على الأشموني ٣٠١/٢ للأعشى أو الحطيئة، ونسبه ابن يعيش ٣٣/٧ للأعشى، ونسبه الزمخشرى فى مفصله ٢٤٨ لربيعه بن جشم، ونسبه فى اللسان (ندى) ١٨٧/٢٠ لدثار بن شيبان النمرى، ونسب فى أمالى القالى ٩٠/٢ للفرزدق، وهو بدون نسبة فى شرح التسهيل ٣٦/٤، والإنصاف ٤١٩، ولفظه: فقلت ادعى وأدع، وقال: فإنه قد رُوِىَ: ادعى وأدعو، ومغنى اللبيب ٥٥/٢، والأشمونى ٣٠١/٢، والمقصور والممدود ١١٠، ومعانى القرآن للفراء ٣١٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافى ٩٢/١.

ومثال النهي: لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبن، أي لا يُجْمَعُ بينهما؛ بمعنى: لا يكن منك أكل السَّمك وشرب اللبن؛ ومن ذلك:

لَا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَــــهُ   عَارٌ عَلَيْـــكَ إِذَا فَعَلْــتَ عَظِيــمُ [1]

أي لا يكن منك نهيٌ عن شيء وإتيان لما نهيت عنه.

ومثال الاستفهام: قول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جَـــارَكُمْ وَتَكُـــونَ بَيْنِــــي   وَبَيْنَكُـــمُ الْمَـــوَدَّةُ وَالإِخَـــاءُ [2]

فالمسئول عنه اجتماعُ الجوار والمودّة.

ومثال النفي: ما تأتيني وتحدثَني، فالمنفي اجتماع الأمرين.

ومثال التمني: قوله -تعالى-: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَـــذِّبَ بِآيَـاتِ رَبِّنَـا وَنَكُـونَ مِـنَ الْمُؤْمِنِـينَ﴾[3]؛ قرئ في السبعة: ﴿نُكَذِّبَ﴾، و﴿نَكُونَ﴾، بالنصب فيهما[4]، والمعنى تمنى اجتماع الأمرين، وهو الردُّ، وانتفاء التكذيب.

مثال العرض: ((ألا تنزلُ عندنا وتصيبَ خيرًا)).

مثال التحضيض: هلاَّ تأتيني وتكرمَني.

وهذا معنى الجمعية في كلِّ واحد من الأمثلة المذكورة، ويجوز الرفع بعد هذه الواو ؛ إما على العطف، وإمّا على القطع والاستئناف، بحسب ما قبلها، وينتصب أيضًا بعد الواو العاطفة، بتقدير ((أنْ)) إذا عطفت فعلاً مضارعًا على اسمٍ ؛ ليكون في تأويل الاســـم، فيستقيم عطفه على الاسم؛ نحو:

---

(١) من الكامل، وينسب للأخطل في الكتاب ٤٢٤/١، والتبصرة والتذكرة ٣٩٩، وشرح التسهيل ٣٦/٤، وينسب لأبي الأسود الدؤلي في الخزانة ٥٤٦/٨، والمؤتلف والمختلف ١٧٩، وحماسة البحتري ١٧٤، وشرح شواهد المغني ٧٧٩، ومعجم البلدان ٣٨٤/٧، والأغاني ٣٩/١١، والبيت غير منسوب في الرضي ٢٤٩/٢، وأوضح المسالك ١٨١/٤، والمقتضب ٢٦/٢، والجمل ١٨٧.

(٢) من الوافر. وينسب للحطيئة في شرح شواهد المغني ٩٥٠، والتبصرة ٤٧٤٤٠، ومغني اللبيب ١٨٦/٢، والديوان ٥٤، والكتاب (بولاق) ٤٢٥/١، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧/٤ للأخطل، وشذور الذهب ٣٢٧، وبدون نسبة في المقتضب ٢٧/٢، والأشموني ٣٠٢/٢.

والشاهد فيه (يكون) حيث نصب بتقدير (أنْ) لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

(٣) الأنعام: ٢٧/٦

(٤) انظر: الحجة، لابن خالويه ١١٢.

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ [1]

بنصب «تقرّ»، وأما نحو قوله -تعالى-: ﴿وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ، وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [2]، في قراءة نافع [3] وابن [4] عامر [5] بالنصب، فإنه قدّر معطوفًا على فعلٍ مقدّرٍ منصوب؛ أي ليتقم ويعلم.

وعند الكوفيين أنّ الفعل المضارع إذا صُرِفَ عن جواب الشرط إلى غيره، كانت الواو ناصبة.

ذكر «أو» الناصبة للفعل

و«أو» تنصب الفعل بتقدير «أنْ»؛ لأنها في معنى «إلى» [6] فيجب فيها تقدير «أنْ»، وقال بعضهم: إنها في معنى «إلا» المتصلة، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون﴾ [7]؛ ومنه قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا [8]

إمّا بتقدير إلى أن، أو بتقدير: إلاّ أنْ، ومنه قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا   نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا [9]

---

(١) من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في الخزانة ٨/٥٠٣، ولفظه: (ولبس) وشرح شواهد المغني ٦٥٣؛ ٧٧٨، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢٧، وغير منسوب في الجمل ١٨٧، وأصول ابن السراج ٢/١٥٠، والفصول الخمسون ٢٠٤، والكتاب ٣/٤٥، وابن يعيش ٧/٢٥.

(٢) الشورى: ٤٢/٣٤؛ ٣٥.

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أصله من أصبهان، وتوفي سنة ١٧٩هـ انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ١٠٧، وسير أعلام النبلاء ٧/٣٣٦.

(٤) هو عبد الله بن اليَحْصُبي، قاضي دمشق ويكنى أبا عمرو، وهو من التابعين، وليس في القراء السبعة من العرب غيره وغير أبي عمرو، والباقون موالٍ، توفي سنة ١١٨هـ. انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي ٨٢.

(٥) انظر: الإرشادات الجلية ٤٩٩.

(٦) انظر في تفصيل ذلك: الرضي على الكافية ٢/٢٤٩، وشرح الأشموني ٢/٢٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٦، والأصول ٢/١٥٥-١٥٦، وابن يعيش ٧/٢٣، وشرح الجمل لابن هشام ٢٦٩، وشرح التصريح ٢/٢٣٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣، والكتاب ٢/٤٦.

(٧) آل عمران: ٣/١٢٨.

(٨) من الوافر، والبيت لزياد الأعجم في الديوان ١٠١، وشرح شواهد المغني ٢٠٥، وشرح التسهيل ٤/٢٥؛ ٢٦، والكتاب (بولاق) ١/٤٢٨، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٨، والتبصرة والتذكرة ٣٩٨، والمقتضب ٢/٢٩، وشواهد الأشموني للعيني ٢/٢٩١، وغير منسوب في مغني اللبيب ١/٦٤، وشرح الأشموني ٢/٢٩١، والجامع الصغير، لابن هشام ١٧٣، وعجزه في أوضح المسالك ٤/١٧٣.

(٩) من الطويل، وله في الكتاب ٣/٤٧، والخزانة ٨/٥٤٤، وأصول ابن السراج ٢/١٥٦، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٨، والجمل ١٨٦، والتبصرة والتذكرة ٣٩٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/٧١، والصاحبي لابن فارس ١٠٠، وفقه اللغة للثعالبي ٢٣٤، والمفصل ٢٤٧، وأمالي المرتضى ٣/٨١، وشرح التسهيل ٤/٢٦، والمقتضب ٢/٢٨،

أى إلى أن نموت فتعذرا، وإلا أن نموت فتعذرا، ونصب ((فَتُعْذَرَ)) عطفًا على أن نموت.

واعلم أنه ليس يتحتم نصب الفعل بـ((أو)) في هذه المواضع؛ قال سيبويه[1] فى البيت المذكور: لو رفعت ((نَمُوتُ فَتُعْذَرُ)) لكان عربيًا جائزًا؛ كأنك قلت: إنما نحاول وإنّما نموت .

واعلم أنّك إذا عطفت فعلاً على فعلٍ منصوب، نحو ((أريد أن تأتينى ثم تحدّثنى))، فإن أردت منه الحديث مرتبًا على الإتيان، نصبتَ ((تحدّثني))، وإن لم ترد ذلك، وقطعته عن المعطوف عليه بمعنى: أريد إتيانك، ثم قد استقرّ عندى أنّك تحدثنى؛ أى: هذا منك معلوم عندى، رفعتَ؛ ومنه قول الشاعر:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ
يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ [2]

بالرفع؛ أى: فإذا هو يعجمه، ومنه: أريد أن تتكلم بخير أو تسكتُ، فيجوز فى ((تسكت)) الرفع والنصب؛ فالرفع على تقدير: أو أنت تسكت، والنصب على تقدير: أن تسكت، وكذلك حكم العطف على المجزوم؛ نحو: ((إنْ تأتنى آتكَ فأحدثْك))، عطفًا على الجواب الذى هو ((آتك))، وكذلك لو عطفت بالواو أو ثمّ، ويجوز رفع ((فأحدثُك)) على الابتداء.

والديوان ٦٦، وعجزه غير منسوب فى الخصائص ٢٠٢/١، والرضى على الكافية ٢٤٨/٢.

(١) انظر الكتاب ٤٧/٣.

(٢) من الرجز، ويُنسب للحطيئة فى شرح شواهد المغنى ٤٧٥، والديوان ١٨٤، ويُنسب لرؤبة فى الكتاب (بولاق) ٤٣٠/١، وديوان رؤبة ١٨٦، وغير منسوب فى مغنى اللبيب ١٤٤/١ ولفظه:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ
إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِى لاَ يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ
يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

وفى المقتضب ٣٣/٢، ولفظه:

وَالشِّعْرُ لاَ يَضْبِطُهُ مَنْ يَظْلِمُهْ
إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِى لاَ يَعْلَمُهْ

ذكرُ جوازمِ الفعلِ

وهي قسمان: القسم الأول: جوازم فعلٍ واحدٍ؛ وهي أربعة:

((لام الأمر)): وهي اللام المكسورة التي يُطلب بها الفعل؛ كقوله -تعالى-: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ﴾ (1).

و((لم)) وهي لقلب المضارع (2) ماضيًا، ولنفيه؛ كقولك: لم يخرج.

و((لمّا)) مثلها، إلا أنّها آكد في قلب المضارع إلى الماضي(3)، وتفيد دوام الانتفاء إلى حين الإخبار؛ نحو ((نَدمَ ولَمّا ينفعه الندمُ))، فيلزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار ؛ لازدياد معناها بزيادة ((ما)) (4).

و((لا)) للنهي (5)، وهي التي يُطلب بها ترك الفعل؛ كقوله -تعالى-: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (6).

القسم الثاني: جوازمُ فعلينِ(7): وهي كَلِمُ المجازاة، تدخل على الفعلين ؛ لتدلَّ على أن الأول سبب للثاني ؛ فالأول سبب، والثاني مسبَّبٌ، وسُمِّيَ الأولُ شرطًا، والثاني جزاءً.

ذكرُ المواضعِ الّتي يجوزُ فيها إظهارُ ((أنْ)) والتي يجبُ، والتي يمتنعُ

أمّا المواضع التي يجوز فيها إظهار ((أنْ)): فبعد لام ((كــي))؛ نحــو: ((جئــت لتكرمني))، و((لأن تكرمني))، وبعد الحروف العاطفة؛ نحــو: ((أريــد حضــورك

---

(1) الطلاق: ٦٥/٧.

(2) الأصح أن يقول: لقلب زمن المضارع ؛ لأن صيغة المضارع باقية على حالها، والذى يتغير هو زمن الفعل. وانظر فـي تفصيل هذه القضية: شرح الأشموني ٣١٤/٢، وأوضح المسالك ٢٠١/٤، وابن عقيل ١٥٨، وقطر الندى ٨٣، والأصول ١٥٧/٢، وابن يعيش ٤٠/٧-٤١، ودقائق التصريف ٤٩.

(3) انظر: شرح التسهيل ١٠/٤.

(4) انظر في تفصيل الفرق بين (لم) و(لما) في: قطر الندى ٨٣-٨٤، وأوضح المسالك ٢٠١/٤-٢٠٤، وشـرح الأشموني ٣١٤/٢، وابن عقيل ١٥٨، والأصول ١٥٧/٢، وابن يعيـش ٤٠/٧-٤١، ودقـائق التصريـف ٤١، والمقتصد ١٠٩٢-١٠٩٣.

(5) زعم بعض النحاة أن أصل (لا) الطلبية لام الأمر، زِيدَتْ عليها ألفٌ فانفتحَتْ، وزعم بعضهم أنها (لا) النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرةً قبلها، وحُذِفَتْ كراهةَ اجتماع لامين في اللفظ. انظر: شرح الأشموني ٣١٢/٢-٣١٣.

(6) النساء: ٢/٤.

(7) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢، والأصول ١٥٦/٢، وابن يعيش ٤٠/٧، ودقـائق التصريـف ٤١-٤٣، والمقتضب ٣٥/٢، وشرح التصريح ٢٤٨/٢، والمقتصد ١٠٩٥، وتسهيل الفوائد ٢٣٦.

ونكرمني))، و((أن تكرمني))؛ فرقًا بين العاطفة على صريح الاسم، وبين العاطفة على ما هو في تأويل الاسم[1].

وأمّا موضع وجوب إظهارها: فبعد لام ((كي)) إذا توسط بينها وبين الفعل ((لا)) النافية؛ كقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[2]؛ كراهة دخول حرف الجرّ على النفي؛ فأظهرت ((أنْ)) ؛ لتفصل بينهما.

وأمّا مواضع امتناع إظهار ((أنْ)): فيمتنع إظهارها مع سوى ((لام كي)) وحرف العطف[3]، وإنما وجب إضمارها مع غير ذلك ؛ لدلالة القرينة عليها، وكون الحذف أخصر؛ وإنما جاز إظهارها مع الحروف العاطفة؛ لكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرًا؛ كقولك: أريد حضورك وأن تكرمني، وإن كانت القرينة حاصلةً.

وكَلِمُ المجازاة حروفٌ وأسماء؛ فالحروف ((إن)) و((إذ ما)) على رأي[4]، والأسماء ما عداهما ؛ وإنما جزمت الأسماء؛ لتضمنها معنى ((إن)) ؛ لما في ذلك من الإيجاز والاختصار.

وهي ضربان: ظروف وغير ظروف:

الضرب الأول: الأسماء التي هي ظروف؛ وهي ((إذ ما)) على رأي؛ نحو قوله:

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ [5]

فدخولُ الفاء في جوابها يدلُّ على الجزم بها، ولا تُستعمل في المجازاة إلاّ مع

---

(١) يريد أنّ (أنْ) إذا وقعت بعد عطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، جاز إضمارها، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[الشورى: ٥١/٤٢] وذلك بإضمار (أنْ) والتقدير: أو أن يرسل رسولا، و(أنْ) والفعل معطوفان على (وحيًا)؛ أي: وحيًا أو إرسالاً، و(وحيًا) ليس في تقدير الفعل. قطر الندى ٦٤.

(٢) الحديد ٢٩/٥٧.

(٣) وهذه المواضع خمسة: وهي إذا وقعت بعد (حتى)، وبعد (أو)، وبعد فاء السببية، وبعد واو المعية، وبعد لام الجحود، وقد فصلها المؤلف فيما سبق. انظر: أوضح المسالك ١٧٠/٤.

(٤) ذهب سيبويه وغيره إلى أن (إذ ما) حرف بمنزلة (إنْ) الشرطية، وذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي إلى أنها ظرف زمان بمنزلة (متى) إلا أنها لا تضاف؛ لأن (ما) كافة لها عن طلب الإضافة. انظر: المقتضب ٤٧/٢، والرضي على الكافية ٢٥٣/٢-٢٥٤، وإصلاح الخلل ٢٦٤-٢٥٦، وقطر الندى ٣٧.

(٥) صدر بيت من الكامل وعجزه: (حقًا عليكَ إذَا اطمأنَّ المَجلسُ) والبيت للعباس بن مرداس في الديوان ٧٢، والخزانة ٢٩/٩، والكتاب (بولاق) ٤٣٢/١، والروض الأنف ٢٩٨/٢، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٦/٧، والمفصل ١٧١، والتبصرة ٤٠٨، وغير منسوب في المقتضب ٤٨/٢، والجمل ٢١٦، والرضى على الكافية ٢٥٣/٢.

((ما))، و ((حيثما)) كذلك؛ نحو: ((حيثما يكنْ أمرٌ صالحٌ أكن)).

و((أين)) في المكان، ويُجازَى بها مجردةً، ومع ((ما))؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [1]، وكقول الشاعر:

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدْنَا ... نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاقِي [2]

و((متى)) في الزمان؛ كقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِه تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ [3]

بجزم ((تَأْتِه))، وجزمِ ((تَجِدْ))، وأمّا ((تعشو)) فمرفوع، وهو مثل قولك: إن تأتني تسلني أُعطك، ومعناه: إن تأتني سائلاً أعطك؛ فإن الفعل إذا كان في موضع الحال، فهو مرفوع، ((وتعشو)) كذلك؛ أي: متى تأتني عاشيًا تجد، وأما قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا [4]

فإنما جزم ((تُلْمِمْ)) على البدل من ((تأتنا))، ونظيره في الأسماء قولك: مررت برجلٍ عبد الله ، ففسر الإتيان بالإلمام. و((تأججا)) ألفُه للتثنية، والفعل ماضٍ، وهو للحطب والنار.

و((أنّي)): ظرفُ مكان؛ نحوقول لبيد [5]:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا [6]

ولا تستعمل ((أنى)) مقترنةً بما.

---

(1) النساء: ٤/ ٧٨.

(٢) من الخفيف، لابن همام السلولي في الكتاب ٣/٥٨، وغير منسوب في المقتضب ٢/٤٨، وابن يعيش ٤/١٠٥، ٧/٤٥.

(٣) من الطويل، للحطيئة في ديوانه ٣٢، ٣٨ والكتاب (بولاق) ١/٤٤٥، وشواهد الأشموني للعيني ٢٠/٣١٩، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/٦٤، والجمل ٢١٤، وأمالي ابن الشجري ٢/١٢، والمفصل ٢٥٤، والتبصرة ٤١٧، وابن يعيش ٧/٥٣، ١٠/٢٠، وجمهرة ابن دريد ٣/٦٢، وجاء بدون نسبة في المقتضب ٢/٦٥، وضرائر الشعر للقزاز ١٩٨، والمقصور والممدود ٧١، ودلائل الإعجاز ٢٥١، والخزانة ٩/٩٠. والشاهد في (متى) حيث جزم الفعلين، وهما: تأته وتجد.

(٤) من الطويل لعبد الله بن الحر الجعفي في: سر صناعة الإعراب ٦٧٨، وابن يعيش ٧/٥٣، والخزانة ٩/٦٩، والرضي على الكافية ٢/٢٦٦، والمفصل ٢٥٥، والكتاب (بولاق) ١/٤٦٦، وجاء بدون نسبة في المقتضب ٢/٦٣، وشرح التسهيل ٣/٤٠، ٣٤١، والإنصاف ٤٦٨، والدرر ٢/١٦٦، والتبصرة والتذكرة ١٦٢، وشرح المعلقات العشر ١١١.

(٥) هو لبيد بن ربيعة العامري من قيس، توفي سنة (٦٧٥هـ). انظر ترجمته في الأغاني ١٢/٩٣، ١٥/١٣٧، وتاريخ آداب اللغة ١/٦٧٥.

(٦) صدر بيت من الطويل وعجزه : (كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ) انظر: ديوانه ٢١٥- ٢٢٤، والكتاب (بولاق) ١/٤٣٢، والخزانة ٧/٩١ ، وابن يعيش ٤/١١، ٧/٤٥، وغير منسوب في المقتضب ٢/٤٨١.

الضرب الثاني: الأسماء التي هي غير ظروف، وهي: ما، ومَـن، وأيّ، ومهمـا؛ نحو: قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تَفعَلُوا منْ خَيرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [1]، و ((من يكرمني أكرمْهُ))، وقوله -تعالى-: ﴿أيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [2]، وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [3].

والجزم بـ ((كيفما)) شاذٌّ خلافًا للكوفيين [4]، فإنهم يجزمون بـ ((كيف)) مع ((ما))، وبدونها، وكذلك الجزم بـ((إذا)) شاذٌّ [5]، وقد ورد في الشعر؛ كقوله:

وَإِذَا تُصِبْكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةٌ ... فَاصْبِرْ فَكُلُّ غَيَابَةٍ فَسَتَنْجَلِي [6]

واعلم أن الشرط والجزاء إن كانا مضارعين؛ نحو:((إن تَقُمْ أَقُمْ))، فجزم كلٍّ واحد منهما واجب، لكون كل منهما معربًا، والجازم موجود، فإن اقترن بالجزاء ((لا))؛ نحو: ((إن تقمْ لا أقمْ))، لم يتحتم الجزم، بل يجوز الرفع على تأويل لا يلبس ، فيكون الجزاء ((لا)) مع اسمها وخبرها، وتكون الفاء مقدرةً حينئذ؛ ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [7]؛ قُرِئَ ﴿يضرُّكُمْ﴾ بالوجهين في السبعة [8].

وإن كان الشرط مضارعًا، والجزاء ماضيًا؛ نحو: ((إن تَضْرِبْ ضَرَبْتُ))، فالجزم أيضًا واجب في الأول ؛ لكونه معربًا [9].

---

(١) البقرة: ١٩٧/٢.

(٢) الإسراء: ١١٠/١٧.

(٣) الأعراف: ١٣٢/٧.

(٤) ووافقهم محمد بن المستنير المعروف بقطرب، وقيل: يجوز هنا بشرط اقترانها بـ(ما) انظر: شـرح الأشموني ٣٢٣/٢-٣٢٤.

(٥) المشهور أنه لا يجزم بإذا إلا في الشعر، وإنما جُزم بها في الشعر حملاً على متى، وجوّز ابن مالك ذلك في النثر على قلة. انظر: شرح الأشموني ٣٢٣/٢، وانظر: الكتاب ٦٠/٣.

(٦) لم أعثر عليه في مصادري، وهو في الموسوعة الشعرية لأعشى همدان، ولفظه هناك:(ستكشف) بدلاً من (فستنجلي) .

(٧) آل عمران: ١٢٠/٣.

(٨) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿لاَ يَضِرْكُمْ﴾ خفيفًا، وقرأ عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي بالتشديد، وروى حجاج عن حمزة بالتخفيف مثل أبي عمرو. انظر: السبعة في القراءات ٢١٥، والإرشادات الجلية ٩٦.

(٩) عندما يكون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا – كما هو الحال- فهو عند الجمهور ضرورة، ومذهب الفراء وابن مالك جوازه. انظر شرح الأشموني ٣٢٥/٢.

وإن كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا؛ نحو: ((إن ضَرَبْتَ أضربُكَ))؛ فيجوز فيه الرفع والجزم، خلافًا للمبرد [(١)]؛ فإنه لا يجوز فيه عنده إلا الجزم؛ ومثال رفعه قول زهير [(٢)]:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ [(٣)]

فرفع ((يقولُ)).

ذكر امتناع دخول الفاء في الجزاء، والجواز، والوجوب

إذا وقع الفعل الماضي جزاءً، وكان معناه الاستقبال بأداة الشرط: لم يجز دخول الفاء؛ كقولك:((إن أكرمتني أكرمتُك))، إلا إذا كان الجزاء الماضي المذكور مع ((قد)) لفظًا أو معنًى، فيجب دخول الفاء؛ كقوله -تعالى-:﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[(٤)]، ومثال معنى ((قد)) قوله -تعالى-: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[(٥)].

وإذا وقع المضارع جزاءً مثبتًا أو منفيًا بـ((لا)) جاز دخول الفاء، وجاز حذفها؛ لصحة تقدير تأثير الشرط فيهما، وصحة نفي تأثيره؛ فدخولها؛ نحو: ((إنْ قُمْتَ فيقومُ))، أي فهو يقوم، قال الله -تعالى-:﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [(٦)]؛ وحذفها نحو ((إنْ قُمْتَ تَقُمْ))؛ ومثال دخولها في المضارع المنفي بـ((لا)) قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [(٧)].

ومثال حذفها قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾[(٨)].

هذا إذا كان الجزاء منفيًا بـ ((لا)) خاصةً، فأما إذا لم يكن الجزاء كذلك: فيجب دخول الفا ، سواء كانت الجملة اسمية؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ

---

(١) المقتضب ٢/٦٧.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني من مضر، توفي سنة (١٣ق.هـ). الأعلام ٣/٧٨.

(٣) من البسيط وجاء منسوبًا هكذا في الكتاب (بولاق) ١/٤٣٦، والديوان ١٤٥-١٦٣، والسيوطي ٢٨٣-٢٨٤، والمقتضب ٢/٧٠، والتبصرة والتذكرة ٤١٣، وبدون نسبة في الأشموني ٢/٣٢٦.

ويروى: و(مسألة) بدلاً من (مسغبة).

(٤) يوسف: ١٢/٧٧.

(٥) يوسف: ١٢/٢٦.

(٦) المائدة: ٥/٩٥.

(٧) الجن: ٧٢/١٣.

(٨) آل عمران: ٣/١٢٠.

الْخَالِدُونَ﴾(١)، أو أمرًا؛ كقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ (٢)، أو نهيًا؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (٣)، أو استفهامًا؛ نحو: ((إن تركتَنا فَمَنْ يرحَمُنا)) ، أو دعاءً؛ نحو: ((إن أكرمتَنا فرحِمَكَ اللهُ)).

وقد ورد حذف هذه الفاء شاذًا؛ كقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا (٤)

أي: فاللهُ.

وقد تجيء ((إذًا)) مع الجملة الاسمية موضع الفاء؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٥)؛ وإنما جاز وقوع ((إذا))(٦) موضع الفاء؛ لدلالتها على المفاجأة والتعقيب(٧) كالفاء.

وضابطُ دخول الفاء وحذفها، هو أن كلَّ موضعٍ أفاد حرفُ الشرط في جزائه الاستقبالَ امتنع دخول الفاء ؛ لوضوحه في الارتباط، وكل موضع لا يفيد حرف الشرط فيه الاستقبالَ فلا بد من الفاء؛ لتُوَضِّحَ الارتباط، وكلُّ موضع يحتمل التقديرين، جاز فيه الأمران.

---

(١) الأنبياء: ٢١/٣٤.

(٢) آل عمران: : ٣/٣١.

(٣) المتحنة: ٦٠/١٠.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه: ((والشرُّ بالشرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ)) . ويُنسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، في الخزانة ٩/٤٩، والمقتضب ٢/٧٢، وشرح شواهد المغنى ١٧٨، ٢٨٦. وينسب لحسان بن ثابت في الكتاب (بولاق) ١/٤٣٥ ، وأمالي ابن الشجرى ١/٢٤، ٢/٩، ١٤٤، وشرح شواهد الأشمونى ٢/٣٢٩، وغير منسوب فى شرح التسهيل ٤/٧٠١، وضرائر الشعر، للقزاز ١٥٥، والتوطئة ١٥٢، وإصلاح الخلل ٤٠٩، والمفصل ٣٢١، والأشمونى ٢/٣٢٩ ، ومغنى اللبيب ١/٥٣ ، ٩١، ٢/٦٩، ١٧٥، وأصول ابن السراج ٣/٤٦٢، والتبصرة والتذكرة ٤١٠، ويروى: (فالرحمن يشكرها) فلا شاهد.

(٥) الروم: ٣٠/٣٦.

(٦) ويشترط لكى تغنى (إذا) الفجائية عن الفاء إن كانت الأداة (إنْ) والجواب جملةً اسمية غير طلبية، كما مثل المؤلف. انظر: أوضح المسالك ٤/٢١٢-٢١٣

(٧) وهناك أمور أخرى توجب اقتران الفاء بالجزاء، ولم يذكرها المؤلف، وهى إذا كان الجزاء فعلا جامدًا، أو مقرونا بتنفيس، أو بلن، أو ما. انظر فى تفصيل هذه المسألة: شرح الأشمونى ٢/٣٢٨-٣٢٩

ذكر الجزم بتقدير ((إنْ))

وينجزمُ الفعل المضارع بـــ((إنْ)) مضمَرةً بعد أمورٍ خمسة [(١)]:

وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض ؛ وإنما انجزم الفعل في جواب هذه الخمسة ؛ لوجود معنى الشرط فيها، ومعنى الجزاء في جوابها [(٢)] ؛ لأن هذه الخمسة كلها منها طلب الفعل المستلزم وقوعُه وقوع الفعل الذي بعده؛ ففي الأمر طلب الفعل، وفي النهي طلب الانتهاء عنه، وفي الاستفهام طلب الإخبار، وفي التمني طلب الشيء الذي يتمناه، وفي العرض طلب [نحو][(٣)] النزول، وهذه المطلوبات كلُّها شروط لما وقع بعدها، وإذا كانت شروطًا لما بعدها، ففيها معنى الشرط.

فإذا قلت في الأمر:((أكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ))، كان المعنى: إن تكرمْني أكرمْك، وإذا قلت في النهي: ((لا تضربْ زيدًا يكنْ خيرًا لك))، كان التقدير: إن لا تضربْه يكنْ خيرًا لك، وإذا قلت في الاستفهام: ((ألا تأتني أحدثْكَ؟))، و ((أين بيتُك أَزُرْكَ؟))، كان التقدير: إن تأتني أحدثْك، وإن تُعْلِمْني بيتَك أزرْك، فإذا قلت في التمني:((ألا ماءَ أشربْه))، و((ليته عندنا يُحدِّثنا))، كان التقدير: إن أجد الماءَ أشربْه، وإن تكن عندنا تحدثنا، وإذا قلتَ في العرض: ((ألا تنزلُ عندنا تُصَبْ خيرًا)) كان التقدير: إن تَنْزِلْ تُصَبْ خيرًا.

وكذلك ما فيه معنى الأمر والنهي، فإنّه منزّلٌ منزلة الأمر والنهي في جزم الجواب، وذلك مثل قولهم: ((اتّقى اللهَ امرؤٌ[فعل] [(٤)] خيرًا يُثَبْ عليه)) [(٥)]، بجزم ((يثب)) على جواب الأمر، إذا كان المراد: ((ليتقِ امرؤ))، و((ليفعلْ خيرًا يُثَبْ عليه))؛ بمعنى: إن يفعلْ خيرًا يُثبْ عليه، وكذلك: ((صه أُكْرِمْكَ))؛ والمعنى: اسكتْ إنْ تسكتْ أكرمْك.

---

(١) انظر: المفصل ٢٤٥، والأصول ٨٢/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٩٧/٢، وشرح التصريح ٢٤١/٢، والمفصل ٢٥٢.

(٢) اختلف النحاة في تحقيق جازمه؛ فالجمهور يجعلونه جوابًا لشرط مقدر، فيكون مجزومًا عندهم بـــأداة شـرط مقدرة، هي وفعل الشرط، لا جوابًا للطلب المتقدم، فيكون مجزومًا بنفس الطلب، وهـــو رأي الخليـل وسـيبويه والسيرافي والفارسي. شرح التصريح ٢٤١/٢.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) الصحيح: يفعل.

(٥) انظر: المفصل ٥٣، وأوضح المسالك ١٩١/٤، وابن يعيش ٤٩/٧.

واعلم أنه من حق المضمر أن يكون من جنس المظهَر ؛ ليدل عليه [1] ؛ لأنَّ المضمر إذا لم يكن من جنس المظهر إيجابًا أو نفيًا لم يصح أن يكون المظهر دليلاً عليه ؛ لأنه إنما يدل على ما هو من جنسه، فإذا قلت: ((لا تعصِ الله يدخلْك الجنة))، كان صحيحًا؛ لأن التقدير: إن لا تعصه يدخلك الجنة؛ لأنك إنما تُضمِرُ مثلما تُظْهِرُ من النفي والإثبات، وإذا قلت: ((لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك))، كان فاسدًا ؛ لأنَّ النهي لا يدل على الإثبات؛ لأنَّ التقدير: ((إن لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك))، وهو فاسد، وإنما كان هنا هو التقدير [2]؛ لأنَّ قولك: ((لا تَدْنُ من الأسد)) إنما يدل على ما هو من جنسه، والذي هو من جنسه هو النهي، وإذا قدَّرتَ النهي لم يَستقِمِ المعنى، وأجاز الكسائي [3] : ((لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك))؛ اعتمادًا على وضوح المعنى، وتقديره عنده: لا تَدْنُ من الأسد، إنْ تَدْنُ منه يأكلْك.

واعلم أنَّ القرّاء كلَّهم خلا أبي عمرو [4] قرءوا: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [5]، بجزم ((أكن)) عطفًا على موضع ((أصَّدّق)) ؛ لأنّه في موضع جزم، كأنه قال: إن أخرتني أصَّدق وأكن، وقرأه أبو عمرو خاصّة ﴿ فَأَصَّدَّقَ وأَكُونَ﴾ بنصب ((أكون))، عطفًا على قوله ((فأصدق))، على لفظه [6].

وإنما لم يلحق النفي بالأمور الخمسة في ذلك ؛ لأنَّ النفي مجرد إخبار ؛ لأنك إذا قلت: ((ما أتيتَنا)) قطعت بأنَّه ما أتى، فليس فيه طلب، فلا يتضمن معنى الشرط؛ كما تضمنه الأمرُ والنهيُ إلى آخر الأمور الخمسة؛ لأن الفعل إنما ينجزم إذا كان جوابًا لما فيه معنى ((إن)) الشرطية، وليس في النفي معنى ((إنْ)) كما هو في الأمور الخمسة، فمن ثَمَّ لم يجز: ما تأتينا تحدثْنا، بالجزم، ولكنه يجوز برفع ((تحدثُنا)) على الحال، أي ما

---

(١) انظر: المفصل ٢٥٣.

(٢) انظر: المفصل ٢٥٣، وابن يعيش ٥٠/٧.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ٢٦٣، وأوضح المسالك ١٨٩/٤.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٦٣٧، والإرشادات الجلية ٥٦٦.

(٥) المنافقون: ١٠/٦٣.

(٦) وإن لم يقصد الجزاء، ورفع، كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾ مريم: ٥/١٩، أو حالاً؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الأعراف١٨٦/٧، أو قطعًا واستئنافًا؛ كقولك: (لا تذهب به تغلب عليه) انظر: المفصل ٢٥٣.

تأتينا محدِّثًا لنا، وهو مثل قوله -تعالى-: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [1]؛ أي: لاعبين، ومثل قولك: ((انطلَقَ يتكلم)) ، أي انطلق متكلمًا، وأما قولك: ((إن تأتني تسألني أعطِكَ))، و ((إن تأتني تمشي أمشِ معك))، فهو برفع المتوسط على الحال، وجزم الطرفين، وتقديره: إن تأتني سائلاً أعطِكَ، وإن تأتني ماشيًا أمشِ معك، ومثله:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ [2]

بجزم ((تأته))، و ((تجدْ))، ورفعِ ((تَعْشُو)) على الحال؛ أي: متى تأته عاشيًا تجد كَيْتَ وكَيْتَ.

ذكر صيغة الأمر

ويُقال له أيضًا: ((مثال الأمر)) [3]؛ وإنما سُمِّي فعل الأمر بمثال الأمر ؛ لأن الأمر من فعلٍ قد يماثل الأمرَ من فعلٍ آخر، نحو ((هَبْ)) من ((وَهَبَ))؛ فإنه يماثل الأمر من ((هاب يهاب))، و ((كِلْ أمرك إلى الله)) يماثل الأمر من ((كال الطعام يكيله))، فسُمِّي مثالاً لهذا، وما لم يكن مماثلاً لغيره من هذا الباب؛ فملحق به؛ [فسُمِّي] [4] الباب كله مثالاً ؛ لوقوع ما ذكرنا فيه.

وصيغة الأمر هي التي يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطَب، بحذف حرف المضارعة، فتقول في ((يَضَعُ)) : ضَعْ، وفي ((يضارب)): ضارب، وفي ((يدحرج)): دحرج.

ولا يريد بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقًا، بل هذه الصيغة المخصوصة؛ فيخرج ((ليفعل زيدٌ كذا)) ؛ لأنه ليس للفاعل المخاطب، ويخرج ((لتفعل كذا))؛ لأنه ليس بحذف حرف المضارعة، وإن كان قولهم: لتفعل كذا، بالتاء المثناة من فوقها قليلاً؛ ومنه القراءة الشاذة [5] : ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [6]، وعلى كل حالٍ فإن الفعل

---

(1) الأنعام: ٦/٩١.

(2) سبق ذكره من هذا الكتاب ٢/٢٢.

(3) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٢/١٩٠، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٢٤٦، والأصول في النحو ٢/٤٦، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٨٩ والأنموذج ١٤٤.

(4) غير واضح في الأصل.

(5) انظر: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضي ٥٣-٥٤.

(6) يونس: ١٠/٥٨.

الداخل عليه لام الأمر لم يحذف منه حرف المضارعة، وهو معرب بالجزم، وصيغة الأمر مبنية[1]، فلا مدخل لأحدهما فى باب الآخر، وحكم آخره حكم المجزوم باللام[2]، لاشتراكهما فى الطلب؛ نحو: ((اضرب))، ((اضربا)) ، ((اضربوا)) ، ((اغز))، ((ارم)) ، ((اخشَ))؛ فإنه مثل: ((ليضرب)) ، ((ليضربا)) ، ((ليضربوا)) ، ((ليغزُ)) ، ((ليرم)) ، ((ليخشَ)).

وإذا حذفتَ حرف المضارعة؛ فلا يخلو ما بعده من أن يكون متحركًا، أو ساكنًا.

فإن كان متحركًا: نطقتَ به على ما هو عليه؛ كقولك فى يقول: ((قُلْ))، وفى ((يعد)):))عِدْ))، وفى ((تدحرج)): ((دَحْرِجْ))، وفى ((تتعلم)): ((تعلَّمْ))، وفى ((تقى))، و((تفى)) ، و((ترى)): ((قِهْ))، و((فِهْ))، و((رَهْ))، والتزموا هاء السكت فى مثل ذلك إذا وقفوا عليه؛ ليحصل الابتداء بالمتحرك، والوقوف على الساكن.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، وليس برباعى: زدتَ همزةَ وصلٍ؛ ليُتَوَصَّل بها إلى النطق بالساكن، مضمومةً إن كان بعد الساكن ضمةٌ أصليةٌ؛ نحو: ((اخرُج))، و ((اقتُلْ))، واحترز بقوله: ((أصلية)) عن الضمة العارضة فى نحو: ((يمشُون)) ، و((ينُون))، فإن أصلهما ((يمشِيُون، و((ينيُون))، فاستُثقِلَت الضَّمَّةُ على الياء فحُذِفَتْ؛ فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحُذِفَت الياء، ثم ضُمَّ ما قبل الواو؛ للمناسبة؛ فصار: يمشُون وينُون؛ فالضمةُ فيهما عارضة، فلذلك لم تعتبر هذه الضمة، وكُسِرَتْ همزة الوصل فى ((امشوا))، و ((ابنوا))، ولم تُضَمّ، وأمّا إذا لم يكن بعد الساكن ضمة أصلية، فإنك تكسر همزة الوصل، سواء كان ما بعد الساكن كسرة أو فتحة؛ نحو: ((اضرِبْ))، ((انزِلْ))، و ((اعلَمْ))، و ((اجعَلْ)).

وإن كان الفعل رباعيًا، وما بعد حرف المضارعة ساكن؛ نحو: ((يُعْلم))، و ((يُرْسِل))، جئتَ بالهمزة المحذوفة من المضارع ؛ لزوال المقتضى لحذفها ؛ لأن أصل ((يُعْلم)) و((يرسل)): يُؤَعْلِم، ويُؤَرْسِل ؛ لأنّ حروف المضارعة تزاد على الماضى، وماضيهما: أَعْلَمَ،

(١) وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام محذوفة، بعد أن حذفت حرف المضارعة، وذهب البصريون إلى أنه جُعل آخره كآخر المجزوم فى الحذف. انظر: الأشباه والنظائر ١٥٣/٢، والرضى على الكافية ٢٦٨/٢، والمفصل ٢٥٧، والإنصاف ٤١٤.

(٢) يرى الكوفيون أنه مجزوم بلام مقدرة، ويرى البصريون أنه مبنى على السكون إلا أن آخره جُعل كآخر المجزوم فى حذف الحركة وحرف العلة والنون. انظر: المفصل ٢٥٧، والرضى على الكافية /٢٦٨.

وأَرْسَلَ؛ مثل ((دحرج))، وكما أنَّ المضارع من دحرج: يدحرج؛ فكذلك المضارع من ((أعلم))، و ((أرسل)): يُؤَعلم ويُؤَرسل، لكن كرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة؛ فحذفوا الثانية تخفيفًا، ثم أجروا حروف المضارعة كلّها مجرى واحدًا، فلمّا حذفوا حرف المضارعة لبناء صيغة الأمر، زال موجب حذف هذه الهمزة؛ فوجب الإتيان بها مفتوحة مقطوعةً؛ فتقول في الأمر من ((أعلَمَ)) و((أرسَلَ)): ((أَعْلِمْ)) و((أَرْسِلْ))؛ بفتح أولهما؛ كما تقول في الأمر من ((دَحْرَجَ)): ((دَحْرِجْ)).

والأمر مبني على السكون ؛ لذهاب حرف المضارعة الذي به حصل الشبه المقتضي للإعراب، والكوفيون[1] يقولون: معربٌ بالجزم بلام مقدرة؛ فإن قولك: اغْزُ، وارمِ، واخشَ، مثل المعرب المجزوم بلام الأمر؛ أعني: لِيَغْزُ، ولِيَرْمِ، ولِيَخْشَ.

ذكرُ فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه

وهو الفعل الذي حُذِفَ فاعلُه وأُسندَ إلى ما يقوم مقام الفاعل؛ إما للاختصار، أو للإبهام، أو للجهل بالفاعل، أو غير ذلك [2].

وكيفية بنائه أن الفعل إن كان ماضيًا [3]: ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ ما قبلَ آخره؛ نحو: ((ضُرِبَ))، و ((قُتِلَ))، و ((دُحْرِجَ))، فإن كان في أول الفعلِ همزة وصل فضُمَّ الهمزةَ، والحرفَ الثالثَ، وهو ما يلي الساكن الذي بعد الهمزة؛ نحو: ((اُقْتُدِرَ))، و ((اُسْتُخْرِجَ))، بضمِّ الهمزة، والتاء فيهما ؛ لأنه لو اقتُصر على ضمِّ الهمزة وحدها- وهي تزول في الوصل- لالتبس بالأمر عند سقوطها؛ نحو: ((ألا اقْتَدِرْ)) و ((ألا استخرج)).

وإن كان في أولِ الفعلِ تاء؛ نحو: باب تَفَعَّلَ، وتفاعَلَ، فيُضمُّ التاء مع ضمِّ الحرف التالي؛ فتقول في ((تعلَّم)) و ((تجاهل)): تُعُلِّم، وتُجُوهِل، بضمِّ التاء والحرف الثاني؛ إذ لو اقتُصر على ضمِّ التاء لم يُدْرَ مضارعٌ هو، أم فعلٌ لم يُسمَّ فاعله؟ [4].

وإذا كان الماضي ثلاثيًّا معتلَّ العين، مثل: ((قال))، و ((باع))، فلك فيه ثلاث لغات:

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١٥٣/٢، والرضي على الكافية ٢٦٨/٢، والمفصل ٥٧، وابن يعيش ٦١/٧.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٣٢٢/١، وأوضح المسالك ١٣٥/٢، ١٣٧، والمرتجل، لابن الخشاب ١٢٢، وشرح الجمل لابن هشام ١٦٤.

(٣) انظر: دقائق التصريف ١٥، والمنصف ٢٣/١.

(٤) الحقيقة أن ضم الثاني بعد التاء إنما حدث للإتباع. شرح الأشموني ٣٢٢/١.

إحداها أن تقول: قيل وبيع، بالياء[1] فيهما، وهى أفصحها.
والثانية: أن تقول: قول وبوع، بالواو فيهما، وهى أضعفها [2].
والثالثة: أن يُشم أولُهما الضمّ تنبيهًا على أن أصله الضم، وهى فصيحة، وإنما كان ((قيل وبيع)) أفصحها؛ لأن الأصل: بُيِع، بضم الباء الموحدة وكسر اليــــاء؛ فكرهـــوا الكسرة على الياء بعد الضم؛ فأسكنوها، فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضم ما قبلهـــا، ودار الأمر بين جعل موضع الياء واوًا ، أو تغيير ضمة الباء بكسرة، فكان تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فقيل: ((بيع)) بكسر الباء، وحملوا ((قيل)) عليه ؛ لأنهما مـــن باب واحد، وقد عُلِم بذلك ضعفُ لغة ((قُول))، و ((بُوع))؛ لأنهم قلبوا اليـــاء واوًا فحملوا الأخفّ على الأثقل.
ومثله باب ((اختير))؛ لأنّ أصل ((اختير)) اختُيِرَ: بضم التاء، وكسر الياء؛ فجـــرى فى ((تير)) من ((اُختِيرَ)) اللغات الثلاث كما جرت فى ((بيع))، والقول فيه كالقول فى ((بيع))، وكذلك نحو: ((انقيد)).
وأما ((أقيم))، و((استُخير)) فأصلهما ((أُقوِم)) و((استُخيِرَ))، فليس فيهما قبل حـــرف العلة ضمّة؛ لسكون القاف والخاء، كما ترى، فلا يجيء فيه ما قيل فى ((بيع)) و ((قيل)). وحكمُ ذلك أن تنقل حركة الواو والياء إلى ذلك الساكن، وحركتهما الكسرة ؛ فلذلك وجب أن يقال: أقيم واستخير، بكسر القاف والخاء اللذين كانا ساكنَين لغة واحدة.
وإن بُنِيَ المضارِع لما لم يُسمّ فاعلُه ضُمّ أولُه، وفُتح ما قبل آخره؛ ليتميز عن بنـــاء الفاعل؛ نحو: ((يُضرَبُ))، وإن كان المضارع معتلّ العين، فتقلب عينُه ألفًـــا، ســـواء كانت واوًا أو ياءً، تقول فى ((يقول)) و((يبيع)): يُقال ويُباع ؛ لأن أصلهما: يُقْـــوَل ويُبيَع، فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفًا ؛ لتحركهما فـــى الأصـــل وانفتاح ما قبلهما؛ فصارا: يُقال ويُباع.

---

(١) وأصلها (قول، و بيع) استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت. انظر: الرضى على الكافية ٢/٢٧٠، وشرح الأشمونى ١/٣٢٢، ٣٢٣، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، وابن عقيل٦٩.

(٢) لأن الأولى قلب الضمة كسرة فى اليائى؛ فيبقى: (بيع)، لخفته، ثم حمل (قول) عليه، وعند الجزولى: اســـتثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما.
انظر: الرضى على الكافية ٢/٢٧٠، وشرح الأشمونى ١/٣٢٢، ٣٢٣، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، وابن عقيل ٦٩.

ذكرُ الفعلِ المتعدِّي

المتعدِّى: هو الذى لا يُعقل إلا بمتعلق [1] غيرِ الفاعل؛ نحو: ((ضربَ زيدٌ))؛ فإن فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب ؛ بخلاف غير المتعدى؛ نحو: ((قعد زيدٌ))؛ فإن فهمه لا يتوقف على شيء آخر [2]. وغير المتعدى يصير متعديا، إما بالهمزة؛ نحو: ((أذْهَبْتَ زيدًا))، أو بتضعيف العين؛ نحو: ((فَرَّحْتُ زيدًا))، أو بحرف الجرِّ؛ نحو: ((ذَهَبْتُ بزيد))، والمراد بتعدية الفعل تضمينه معنى التصيير ؛ إذ معنى ((خرجتُ به)) صيرتُه خارجًا.

والفعل المتعدى إن كان متعلقه واحدًا كان متعديًا إلى واحد، وإن كان متعلقه اثنين كان متعديًا إلى اثنين، مثل: كَسَوْتُ، وأعْطَيْتُ، وظَنَنْتُ [3]. وليس فى المعانى ما يتوقف عقليّته على ثلاث متعلقات غيرُ فعلين، وهما: أعْلَمْتُ وأرَيْتُ، أُدْخلَ على((عَلِمْتُ))، و ((رأيْتُ)) الهمزة؛ فتعدّى إلى ثلاثة [4]؛ لزيادة الهمزة الفعلَ معنًى ازداد بسببه مفعولاً آخر، فإذا قلت: ((أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلاً))، كان معناه: صيَّرتُ زيدًا ذا علم بأن عمرًا فاضل، وكذلك ((أرَيْتُ)).

وزاد الأخفش [5] ((أظْنَنْتُ))، و ((أحْسَبْتُ))، و ((أخْلَتُ))، و ((أزْعَمْتُ))، وهو غير مسموع. وأجرى مجرى ((أعْلَمْتُ))، و ((أرَيْتُ)): أخبرْتُ وخبَّرتُ وحَدَّثْتُ وأنْبَأتُ ونبَّأتُ [6]؛ فنصبوا بها ثلاثة مفاعيل أيضًا، كما نصبوا بـ((أعْلَمْتُ)) ثلاثة مفاعيل، وأصلها أن

---

(١) وذكر الشيخ خالد الأزهرى أن له علامتين:
إحداهما: أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرًا؛ مثل:(زيد ضربه عمرو)
الثانية: أن يصح أن يُبْنَى منه اسم مفعول تام، بأن يستغنى عن حرف الجرّ مثل: (زيدٌ مضروب عمرو) انظر: شرح التصريح ٣٠٩/٢، وانظر: حاشية الصبان ٧٨/٢، والرضى على الكافية ٢٧٢/٢.

(٢) وقد يتعدى اللازم إلى ما اشتق من لفظه اسمًا للمكان؛ نحو: ذهبت المذهبَ البعيد، ويتعدى كذلك إلى الزمان؛ نحو: قعدت شهرين. انظر: الكتاب ٣٤/١، ٣٥.

(٣) فى الكتاب ٤٠/١: (وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان أو شكًّا، وذكرت الأول ؛ لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو، فإنما ذكرت (ظننت) ونحوه؛ لتجعل خبر المفعول الأول يقينًا أو شكًّا، و لم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقيم عليه فى اليقين)

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٩/٢، والبسيط فى شرح الجمل ٤٤٩.

(٥) انظر: ابن يعيش ٦٥/٧، ٦٦، والمفصل ٢٥٧، والرضى على الكافية ٢٧٤/٢.

(٦) وهو ما ذهب إليه المبرد، وذلك فى؛ نحو: قولنا:(نبأتك عبد الله صاحب ذلك) وقال (فما كان من هذا فسبيله) المقتضب ١٨٩/٣، وانظر: البسيط فى شرح الجمل ٤٥١، ٤٥٢، وابن يعيش ٦٥/٧، ٦٧، والمفصل ٢٥٧.

تتعدى إلى الثاني بحرف الجرّ، نحو ((حَدَّثْتُ زيدًا عن عمرٍو))، ولكن لمّا كان الإنباء مرادفًا للإخبار، والإخبار مرادفًا للإعلام أُعملت الأفعال المذكورة إعمال ((أَعْلَمْتُ))[1].

ذكر أفعال القلوب

وهي[2]: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وعَلِمْتُ، وزَعَمْتُ، ورأيتُ، ووَجَدْتُ، وخِلْتُ، تدخل على الجملة ؛ لأنّها تتعلق بالنِّسَب، ولا تكون نسبة إلا من جزأين؛ فلذلك افتقرت إلى جزأين.

وإنما سُمِّيت أفعالَ القلوب؛ لأنَّ المفعول الثاني فيها محكومٌ به على الأول، والحكم على الشيء أمر عقلي، فعبّروا عن ذلك بالقلب [3].

والمشهور أنَّ هذه الأفعال سبعة [4]: ثلاثة للظن؛ وهي ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ؛ بمعنى ظَنَنْتُ، وثلاثة لليقين؛ وهي: عَلِمْتُ ورأيتُ ووَجَدْتُ، إذا [كانا] [5] بمعنى علمت، وواحدٌ يحتمل الأمرين، وهو ((زَعَمْتُ)).

ومنهم من يُلحق بها أفعالاً أُخَر، وهي: شَعَرْتُ، ودَرَيْتُ، وأَلْفَيْتُ، وتَوَهَّمْتُ، وهَبْ في قوله:

---

(١) وقد أجاز بعض العلماء القياس على ذلك، وزعم أن كل فعل متعد إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، يجوز أن تدخل عليه الهمزة، فيتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وأبطل ذلك أبو عثمان المازني. البسيط في شرح الجمل ٤٤٩، ٤٥٠.

(٢) الحقيقة أن تسميتها بأفعال القلوب على التغليب ؛ لأن منها أفعال التغيير. انظر: شرح الأشموني ١/٢٧١، والجامع الصغير في النحو ٧١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢/٣١، وشرح الأشموني ١/٢٧١، وابن عقيل ٥٨، والجامع الصغير في النحو ٧١.

(٤) يقول ابن مالك في عدتها:

انصبْ بفعل القلب جزأي ابتدا ... أعني رأى خالَ علمتُ وجدا

ظنَّ حسبتُ وزعمتُ مَعَ عَدْ ... حجَا درَى وجعلَ اللَّذْ كاعتقدْ

وهبْ تعلَّمْ والتي كصيَّرا ... أيضًا بها انصبْ مبتدأً وخبرًا

انظر: ابن عقيل ٥٨، وشرح الأشموني ١/٢٧٠-٢٧٩.

(٥) غير واضح في الأصل.

هَبُونِي امْرَءًا مِنْكُمْ [1]

وجَعَلْتُ واتَّخَذْتُ، أمَّا ((جعلت)): فإذا كانت إما بمعنى ((سمّيت))؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَانِ إِنَاثًا﴾ [2]؛ أى: سمّوهم، أو بمعنى ((صيّرتُ))؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [3]، وأما ((اتخذت))؛ ففى نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [4].

وتختص هذه الأفعال بالجملة الاسمية ، لبيان ما تكون عليه تلك الجملة من ظنٍّ أو علمٍ، وتنصب الجزأين بمعنى المفعولين، وإنّما نصبتْهُما؛ لأنهما متعلقان لها، كما تنصب بـ((أعْطَيْتُ)) ونحوه المفعولين.

ذكرُ خصائص هذه الأفعال

من خصائصها أنّه لا يُقْتَصَرُ على أحد مفعوليها [5]، وإن جاز أن لا يُذكرا معًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ [6]؛ أى: زعمتموهم إياكم؛ لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فكما أنه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس، فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر، هذا هو المشهور، والأجود أن يقال: لأنّ متعلّقها النسبة، وهى لا تتحقق بدون المنتسبين، وليس كذلك باب ((أعْطَيْتُ))؛ لأنّه غير داخلٍ علىَ المبتدأ والخبر.

ومن خصائصها: إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين أو تأخرت؛ جاز إلغاؤها، وجاز إعمالها؛ كقولك: ((زيدٌ عَلِمْتُ منطلقٌ))، و ((زيدٌ علمتُ منطلقًا))، وكقولك:

---

(1) قطعة من بيت من الطويل، وهو:

هَبُونِي امْرَءًا مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَهُ ... لَهُ ذِمَّةٌ إِنَّ الذِّمَامَ كَبِيرُ

وهو لأبى دهبل الجمحى فى درة الغواص ٦٧، ولعروة بن أذينة الليثى فى: تخليص الشواهد ٤٤٢.

(2) الزخرف: ١٩/٤٣.

(3) مريم: ٣٠/١٩.

(4) النساء: ١٢٥/٤.

(5) انظر: حاشية الصبان ٣٤/٢-٣٥، والمقتضب ٣٣٩/٢، والمفصل ٢٦١.

(6) الكهف: ٥٢/١٨.

((زيد مقيمٌ ظَنَنْتُ))، والإعمال [1] أولى إذا توسطت؛ لقربها من رتبتها، والإلغاء أولى إذا تأخرت ؛ وإنما جاز الإلغاء ؛ لاستقلال الجزأين كلامًا، بخلاف باب ((أعطيت))، ولم تُلْغَ إذا قُدِّمت على الأصح؛ لقوّتها بالتقدّم.

ومن خصائصها أنها تُعلَّق مع لام الابتداء، ومع النفي، ومع الاستفهام؛ ومعنى تعليقها إبطالُ عملها وجوبًا؛ نحو: ((علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ))، و ((علمتُ ما زيدٌ قائمٌ)) و((علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو))؛ أي: علمت جواب هذا السؤال ؛ لأنّ ما ذكر له صدر الكلام؛ فلا يعملُ ما قبلَه فيما بعدَه.

واعلم أن الفرق بين التعليق والإلغاء[2] أن الإلغاء هو إبطال عملها لفظًا ومحلاً، وأما التعليق فهو إبطال عملها لفظًا لا محلاً؛ فإنّ موضع الجملة في قولك: ((علمتُ لَزيدٌ قائمٌ)) نصبٌ، وإنما لم يعمل لفظًا؛ لأن لام الابتداء أو حرف النفي أو حرف الاستفهام لهنَّ صدرُ الكلام، والعامل له حكم التصدُّر على معموله، فتدافعا.

ومن خصائص هذه الأفعال أيضًا أنّه يجوز أن يكون فيها ضمير فاعل، ومفعول لشيء واحد[3]؛ كقول الشخص عن نفسه: ((علمتُني منطلقًا))، وفي غيرها يُعدل إلى لفظ النفس، فيقال: ((ضَرَبْتُ نفسي))، و((كَرِهْتُ نفسي)) ؛ لأنّ الغالب في غير أفعال القلوب تعلُّق فعل الفاعل بغيره، فلو جُمع بينهما لسبق الفهم إلى المغايرة، وليس كذلك أفعال القلوب؛ لأنّها تتعلق بالاعتقادات من العلم والظنّ، وعلم الإنسان وظنه يتعلّق بصفات نفسه أكثر من صفات غيره.

وقد تجيء بعض هذه الأفعال بمعنى آخر؛ فتجيء ((ظننتُ)) من الظنّ بمعنى التهمة، وتجيء ((علمتُ)) بمعنى عرفت؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[4] أي عرفتم[5].

---

(1) اختُلف في حال التوسط، فقيل: يجوز على السواء الإلغاء والإعمال، وقيل: الإعمال أقوى. انظر: شرح الأشموني ٢٨٢/١، وأوضح المسالك ٦٠/٢، وحاشية الصبان ٢٧/٢.

(2) انظر: شرح الأشموني ٢٨٢/١، وأوضح المسالك ٦٠/٢، وابن يعيش ٨٦/٧-٨٨.

(3) انظر: المفصل ٢٦٢، وابن يعيش ٨٨/٧.

(4) البقرة: ٦٥/٢.

(5) وتجيء كذلك من قولهم: علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم. فهي لازمة شرح الأشموني ٢٧٣/١، وانظر: المقتضب ١٨٩/٣، والمفصل ٢٦١.

وتجيء ((وَجَدْتُ)) بمعنى وجدان الضالة، أي الإصابة، تقول: ((وجدْتُ نـــاقتي))؛ أي: أصبتها[1].

وتجيء ((رأيت)) بمعنى رؤية البصر [2]، تقول: ((رأيتُ زيدًا))؛ أي: أبصرته [3].

وإذا استُعْمِلَتْ هذه الأفعالُ بهذه المعاني المذكورة، فلا تتعدى إلى أكثر من مفعول واحد؛ لأنَّ معانيها حينئذ لا تقتضي إلا التعلّق بمعنى واحد؛ فتقول: ((عَلِمْتُ زيدًا))، كما تقول: ((عرفتُ زيدًا)) [4].

ذكر الأفعال الناقصة

وهي [5]: كان، وصار، وبات، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وعاد، وغدا، وراح، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وما زال، ومادام، وليس، وهذه الأفعال تدخل علـــى الجملة الاسمية ؛ لإعطاء الخبر حكم معناهـــا؛ فـــترفع الأول، وتنصـــب الثـــاني[6]، وسيبويه[7] لم يذكر منها غير أربعة، وهي: كان، وصار، وما دام، وليس، ثم قـــال: ((وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر)) [8]، وكذلك يدلُّ على أن هذه الأفعال غير محصورة لما أعطاه من الضابط.

وقد جاء: ((ما جاءتْ حاجتَك))، ((وقعدتْ كأنها حربةٌ)) بنصب ((حاجتَك)) [9]؛ لأنه خبرُ ((جاء))، وهي بمعنى صار، واسم ((جاء)) ضميرٌ يعود إلى ((ما))؛ والتقديـــر:

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢٧٣/١، والمفصل ٢٦١.

(٢) وتأتي بمعنى ظن، وهو قليل، وقد جاءنا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ سورة المعراج ٦، ٧ – أي: يظنونه ونعلمه – الأشموني ٢٧١/١. وانظر: الكتاب ٣٦٧/٢، والمفصل ٢٦١.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢٧١/١.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٧٢١/١، وابن عقيل ٥٨، وأوضح المسالك ٤٨/٢–٥٠.

(٥) وتسمى أفعالاً ناقصة، وأفعالاً عبارة؛ أي: غير أفعال حقيقة. انظر: ابن يعيش ٨٩/٧.

(٦) على أنه خبرها، إلا على أنه حال، خلافًا للكوفيين. انظر: الإنصـــاف ٣٤٨، وشـــرح الأشمونـــي ١٩٧/١، والأشباه والنظائر ١٤٨/١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ١٨٢.

(٧) انظر: الكتاب ٤٥/١، والمفصل ٢٦٣.

(٨) انظر: الكتاب ٤٥/١.

(٩) انظر: المفصل ٢٦٣، والكتاب ٥٠/١ ، ١٧٩/٢.

أية حاجة صارت حاجتَك، ومنهم من[1] يرفع ((حاجتُك)) ويجعل ((ما)) استفهامية، والأشهر النصب. وأما((قعدت كأنها حربة))؛ أى: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة[2]؛ أى: حتى صارت كأنها حربة، فموضع كان واسمها وخبرها نصبٌ؛ لأنه خبرُ ((قعدت))، واسم ((قعدت)) مضمرٌ، يعود إلى الشفرة، قال الله تعالى: ﴿لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾[3]؛ أى: فتصير.

وإنما سُمِّيتْ هذه الأفعال ناقصة ؛ لنقصها عن غيرها من الأفعال؛ لأن غيرها يتم كلامًا بمرفوعه، وهذه إن لم يذكر منصوبها مع المرفوع لم يكن كلامًا، وجميعها تدخل على الفاعل ؛ لتفيد تقريره على صفة باعتبار معناها، فيكتسب الخبر حكم معناها، وهو إما إثبات كما فى ((كان))، وإما نفى كما فى ((ليس))، وإما استمرارٌ كما فى ((مازال))، وإنما رفعت الأول ؛ لأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه؛ كسائر الأفعال، فارتفع ما أُسندت إليه تشبيهًا له بالفاعل، فكما رفعت الأول وجب نصب الثانى على التشبيه بالمفعول، ويسمى الأول اسم ((كان))، والثانى خبر ((كان)) [4].

وحال اسم كان وأخواتها وخبرها مثل حالهما فى باب المبتدأ والخبر[5]، فيكون الأصل فى اسمها أن يكونَ معرفة، وخبرها نكرةً، وأما قولُ القطامى [6]:

قفى قَبْلَ التَفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا [7]

---

(١) فى سيبويه ٥١/١: (وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتُك، فيرفع)انظر: شرح الأشمونى ١٨٢/١.

(٢) انظر هذا الخبر فى المفصل ٢٦٣، والرضى على الكافية ٢٩٢/٢.

(٣) سورة الإسراء ٢٢/١٧.

(٤) انظر فى تفصيل هذه القضية: الزمن واللغة ١٥٦-١٦٥.

(٥) ووجه الخلاف بين المبتدأ والخبر، وبين اسم وخبر كان ذكره أبو حيان عن سيبويه أنه لا يكون لـ (كان) وأخواتها إلا خبر واحد، وهو ما قال به ابن درستويه، وقيل: يجوز تعدده، وهو مبنى على جواز تعدد خبر المبتدأ، وذهب السيوطى إلى أن المنع أقوى ؛ لأن (ضرب) لا يكون له إلا مفعول واحد، فما شبه به يجرى مجراه.

انظر فى تفصيل ذلك: الأشباه والنظائر ١٦٠/٢.

(٦) هو عمير بن شييم من بنى تغلب، وكان نصرانيًا، وعاصر الأخطل.

انظر أخباره فى: الأغانى ١١٨/٢٠، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣٠٤/١.

(٧) من الوافر، وجاء منسوبًا هكذا فى: شرح شواهد المغنى ٨٤٩، والمقتضب ٩٤/٤، واللسان (ضبع) ٢١٨/٨، والديوان ٣١-٤٢، وشرح التسهيل ٣٥٦/١، ٤٢٩/٣، والخزانة ٣٦٧/٢، والكتاب ٢٤٣/٢، واللمع ١٢٠، والمقاصد النحوية ٢٩٥/٤، وبلا نسبة فى ابن يعيش ٩١/٧، والمفصل ٢٦٣، وذكر السيوطى أنه يروى: (ولا يك موقفى) فلا شاهد.

فإنه قلب؛ فجعل الاسم نكرة، والخبر معرفة ؛ لأن المعنى غير مجهول مع ضعف ذلك، وقد روى: ولا يك موقفي؛ ومثل ذلك قول حسان [1]:

وَرُبَّ سبيئة من بيت رأس ... يَكُونُ مزاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ [2]

ومثله بيت الكتاب:

فَإِنَّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ [3]

فاسم ((كان)) نكرة، وهو ((ظبي)) ؛ لأن التقدير: أكان ظبي؛ لاقتضاء الهمزة الفعل بعدها، وخبرها معرفة، وهو قوله ((أمك))، وارتفع ((حمار)) على تقدير: أم هو حمار.

ذكر معاني ((كان))

وتكون ناقصة، وتامة، وزائدة [4]؛ أما الناقصة فهي التي لا تدل على الحدث [5]، وهي التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدل على أمر كان فيما مضى، ثم انقطع؛ كقولك: كان هذا [الفقير] [6] غنيًا.

ثانيها: أن تدل على أن هذا الذي تشاهده الآن كان أيضًا كذلك فيما مضى، بمعنى لم يزل؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [7].

ثالثها: أن يكون فيها ضمير الشأن والقصة، ولا يكون خبرها إلا جملة [8]؛ نحو:

---

(١) وهو ابن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد شاة، واسمه تيم الله بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج، توفي سنة خمسين، وقيل سنة أربع وخمسين من الهجرة. تهذيب التهذيب ٢/٢٤٧، والأعلام ٢/١٨٨.

(٢) البيت سبق ذكره في هذا الكتاب ١/٧٧.

(٣) من الوافر، لخداش بن زهير في الكتاب ١/٤٨، وشرح شواهد المغني ٩١٨، والمقتضب ٤/٩٤، وابن يعيش ٧/٩٤-٩٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٧٢، ونسب في خزانة الأدب ٧/١٩٢، لثروان بن فزارة العامري، وبدون نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ٩٢، وعجزه بدون نسبة في المفصل ٢٦٤.

(٤) انظر: ابن يعيش ٧/٩٧، والمسائل المشكلة ١١٣، والرضي على الكافية ٢/٢٩٣.

(٥) فهي قريبة من الفعل، وتؤدي وظيفة زمنية في التركيب؛ ولذا أطلق عليها ابن سينا: الكلمات الزمانية. انظر: تفصيل ذلك في: الشفاء ١٤، والزمخشري ٢٦٦، والمقتضب ٣/٣٣ ؛ ٩٧ ؛ ١٨٩، وإصلاح الخلل ١٣٥-١٣٦، والعربية ولهجاتها ٧٩، والزمن واللغة ١٦٤.

(٦) غير واضح في الأصل.

(٧) سورة الأحزاب، ٣٣/٢٥.

(٨) انظر : ابن يعيش ٧/١٠٠.

قولك: ((كان زيد قائم))؛ أى: كان الحديث زيد قائم؛ وكقول الشاعر:

إذا متُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بالَّذى كُنْتُ أَصْنَعُ (١)

فـ ((الناس)) مبتدأ، و ((صنفان)) خبره، واسم ((كان)) مضمر فيها، وهذه الجملة مفسرةٌ له؛ أى: كان الشأن هذه الجملة ؛ لأن قولك: الناس صنفان، شأن وجملة وحديث، فإذا قيل: ضمير الشأن فمعناه ضمير هذه الجملة؛ لأنها قصة وشأن وحديث.

رابعها: أن تكون بمعنى ((صار))؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (٢)، وقيل: هى زائدة (٣)؛ وكقول الشاعر:

بتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا ... الحزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا (٤)

أى: صارت ؛ لأن البيض لا تكون فراخًا، بل الفراخ يكون بيضا.

((وكان)) الناقصة لا مصدر لها ؛ لأن الفعل إنما يتعدى إلى ما كان فيه دلالة عليه، وليس فى ((كان)) الناقصة دلالة على المصدر؛ فلا يَصِحُّ أن يكون منصوبًا بها، فإن اقترن بها مصدر، فهو منصوب بفعل آخر يدل عليه هذا؛ فلو قلت: ((كرهتُ كونَ زيد قائمًا))؛ فهو مصدر ((كان)) التامة، ويجوز أن تقول فى التامة: كان الأمر كونًا، كما تقول: وقع وقوعًا، ولا يجوز أن تقول فى الناقصة: كان زيدٌ قائمًا كونًا، فهذه معانى ((كان)) الناقصة.

وأما التامة: فتكون بمعنى حضر، أو وُجِدَ، أو وقع؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (٥)؛ ومنه: ما شاء الله كان؛ أى: ما شاء الله وقع؛ ومنه

---

(١) من الطويل، وهو لعجير بن عبد الله السلولى فى الدرر ٤٦/١، ٨٠، وشرح شواهد الأشمونى ١٩٢/١، وابن يعيش ٧٧/١ ؛ ١١٦/٣ ؛ ١٠٠/٧، والكتاب ٧١/١، وغير منسوب فى: شرح التسهيل ١٦٦/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٤٦، والجمل ٥٠، وأمالى ابن الشجرى ١١٦/٣، والتبصرة والتذكرة ١٩٥، ويروى: (كان الناس نصفين شامت) بنصب (نصفين) خبرًا لكان؛ فلا شاهد.

(٢) سورة مريم ٢٩/١٩.

(٣) ويكون (صبيًّا) حال كونها زائدة حال من الضمير فى الجار، وقيل: إنها بمعنى صار، وقيل: هى التامة، انظر تفصيل ذلك فى: التبيان ١١٣/٢.

(٤) من الطويل، وينسب لذى الرمة فى ابن السيد البطليوس ١٥٣-١٥٤، ولابن كثرة فى شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥، ولابن أحمر فى الديوان ١١٩، والخزانة ٢٠١/٩، وبدون نسبة فى المفصل ٢٦٥، والتكملة ١٥٨، والتوطئة ٢٢٤، ويروى: (أربهم سيلا والمطى كأنها)، والفصول الخمسون ١٨٢، وابن يعيش ١٠٢/٧.

(٥) سورة البقرة ٢٨٠/٢. وذكر العكبرى فى التبيان ١١٧/١ أوجها أخرى فى الآية الكريمة.

قوله تعالى: ﴿ إنما أَمْرُهُ إذا أَرادَ شيْئًا أنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيكُونُ﴾ [1]؛ أى: احْدُثْ؛ فيَحْدُث؛ ومنه: كانت الكائنةُ؛ أى: حدثت، وحصلت.

وأما الزائدة: فهى التى لا يختل أصل الكلام بإسقاطها [2]؛ كقول الشاعر:

سَرَاةُ بَنى أَبى بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ [3]

وكقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [4]، ونصب ((صبيًا)) على الحال؛ أى: كيف نكلم من فى المهد صبيًا، وقيل: هى بمعنى ((صار))، كما تقدم [5].

وإنما أتى بالزائدة تحسينًا للكلام وتأكيدًا له [6]، وإنما ذُكِرَ ((كان)) التامة، والزائدة فى باب الناقصة؛ للاتفاق فى اللفظ [7].

ذكر معانى ((صار))

ومعناها الانتقال، وهى فى ذلك على استعمالين [8]:

أحدهما: باعتبار العوارض؛ نحو: ((صار زَيْدٌ غنيًا))، و ((صار زيدٌ إلى عمرو)).

والثانى: باعتبار الحقائق؛ نحو: ((صار الطِّينُ خزفًا))، و ((صار الماء هواءً)).

ذكر ((أصبح))، و((أمسى))، و((أضحى)):

وهى على ثلاثة معان [9]:

---

(١) سورة يس ٨٢/٣٦.

(٢) وذهب السيرافى إلى أنها لا يكون لها اسم ولا خبر، ولكنها دلالة على الزمن؛ ابن يعيش ٩٩/٧.

(٣) من الوافر، ولم يعزه أحد إلى قائل معين، وهو فى: اللسان (كــن) ٢٥٣/١٢، والتبصرة والتذكرة ١٩٢، وإصلاح الخلل ١٥٧، ولفظه: (تساموا) بدلا من (تسامى)، والفرائد، للسيوطى ٢٩٢، والخزانة ٢٠٧/٩، والأشمونى ١٩٤/١، والجامع الصغير ٥٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٢، والتوطئة ٢٢٥، والمفصل ٢٦٥، ولفظه: (جياد) بدلا من (سراة)، وعجزه فى أوضح المسالك ٢٥٧/١، والفصول الخمسون ١٨٢.

(٤) سورة مريم ٢٩/١٩.

(٥) هذا الكتاب ٣٩/٢.

(٦) ويشترط النحاة لها شرطين: الأول كونها بلفظ الماضى، والثانى كونها بين شيئين متلازمين. انظر: إصلاح الخلل ٢١٧، وابن يعيش ٧/١٠٠، وأوضح المسالك ٢٥٥/١-٢٥٧.

(٧) وزاد ابن فارس (كان) بمعنى القدرة؛ كقوله تعالى: ﴿ما كان لكم أن تنبتوا شجرها﴾[النمل:٦٠]؛ أى: ما قدرتم. انظر: الصاحبى ١٣١.

(٨) انظر: المفصل ٢٦٦، وابن يعيش ١٠٣/٧.

(٩) انظر: المفصل ٢٦٦، وابن يعيش ١٠٣/٧.

أحدها: اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة، التي هي الصباح والمساء والضحى، والمراد بمضمون الجملة نسبة الخبر إلى الاسم، ومعنى اقتران مضمون الجملة بأوقاتها أن يثبت للخبر الحصول في الزمان المستفاد من لفظ هذه الأفعال؛ نحو: ((أصبح زيدٌ عالمًا))، و ((وأمسى زيدٌ عارفًا))، و ((أضحى زيد أميرًا))؛ أي: اقترن بالصبح ثبوت العلم لزيد، وكذا الكلام في ((أمسى))، و ((أضحى)).

وثانيها: أن تكون بمعنى ((صار))؛ نحو: أصبح، أو أمسى، أو أضحى زيدٌ غنيًا؛ أي: صار، وقال الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْـ ... فَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ [1]

وثالثها: أن تكون تامةً، بمعنى أن فاعلها دخل في هذه الأوقات؛ كقولك: أصبحنا أو أمسينا.

ذكر ((ظلّ))، و((بات))

وهما على معنيين [2]:

أحدهما: اقتران مضمون الجملة بوقتيهما؛ فـ ((ظل)) لجميع النهار، و ((بات)) لجميع الليل؛ أي: لثبوت الخبر لاسمهما نهارًا وليلاً، قال الشاعر:

وَلَقَدْ أَبِيتُ عَلَى الطَّوَى وَأَظَلُّهُ ... حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ المَأْكَلِ [3]

أي: أبيت على الطوى ليلاً، وأظله نهارًا.

والثاني: بمعنى ((صار))؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [4]؛ أي: صار.

ذكر ((ما فتئ)) و((ما زال)) و((ما برح)) و((ما انفك))

هذه الأربعة بمعنى واحد، وهي للدلالة على استمرار خبرها لاسمها مُذْ قبله، فإذا قلت: ما فتئ، أو ما زال زيدٌ أميرًا، كان معناها أنه لم يمض له زمانٌ إلا وهو فيه

---

(١) من الخفيف لعدي بن زيد في المفصل ٢٦٦، والديوان ٩٠، وغير منسوب في شرح الأشموني ١٨٢/١، وهمع الهوامع ٧٦/٢.

(٢) انظر: المفصل ٢٦٧، وابن يعيش ١٠٦/٧.

(٣) من بحر الكامل، وهو لعنترة في الديوان ٢٤٩، وغير منسوب في ابن يعيش ١٠٦/٧.

(٤) سورة النحل ٥٨/١٦.

كذلك، وذلك مُذ كان قابلاً للإمارة، لا في حال طفولته؛ قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (١)؛ أي: لا تزال تذكر يوسف (٢)؛ ولدخول النفي في هذه الأفعال جرت مجرى كان في كونها للإثبات.

ذكر ما ((دام))

وهي لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها (٣)؛ كقولك: ((أقوم ما دمتَ قائمًا))؛ فقولك: ما دمتَ قائمًا، توقيتٌ لقيام المتكلم بثبوت قيام المخاطب، ومن ثَمَّ احتاجت ((مادام)) إلى كلام ؛ لأنها ظرفٌ، ولابد له مما يقع فيه.

ويجوز في الباب كله تقديم الخبر عليها أنفسها (٤)؛ نحو: ((قائمًا كان زيدٌ))، إلا ما أوله ((ما)) ؛ فإنه لا يُقَدَّمُ عليها الخبرُ؛ فلا يقال: ((قائمًا ما فتئ زيدٌ)) ؛ لأن ((ما)) إما نافية، أو مصدرية، ويمتنع تقديم ((ما)) في حيز النفي عليه، وتقديم معمول المصدر على المصدر.

وأما جواز تقديم أخبارها على أسمائها؛ نحو: ((كان قائمًا زيدٌ))، و ((أكرمُك ما دام قائمًا زيدٌ)) فمتفق على جوازه، وجوز ابن كيسان (٥) تقديمَ الخبر على الجميع، و لم يستثن غير ((مادام)) فقط (٦).

ذكر ((ليس))

أصل ((لَيْسَ)) (٧)، لَيِسَ بكسر الياء، ثم لزمها التخفيف بالسكون ؛ لجمودها عن التصرف، ومعناها: نفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند الأكثر؛ تقول: ((ليس زيدٌ قائمًا)) في الحال، ولا تقول غدًا، وقيل (٨): إنها للنفي مطلقًا للحال والاستقبال،

---

(١) سورة يوسف ١٢/٨٥.

(٢) انظر: التبيان ٢/٥٨، والمفصل ٢٦٧.

(٣) انظر: المفصل ٢٦٨، والرضي على الكافية ٢/٢٩٣.

(٤) انظر : ابن يعيش ٧/١١٢-١١٤، وأوضح المسالك ١/٢٤٦.

(٥) انظر الإنصاف ١٣٤، وإصلاح الخلل ١٣٩، وابن يعيش ٧/١١٣، وأوضح المسالك ١/٢٤٦.

(٦) ومذهب ابن معط كذلك، وذهب ابن إياز في شرحه – المحصول في شرح الفصول– إلى أنه لم يقف في تصانيف أهل العربية –متقدمهم ومتأخرهم– على نص يمنع من ذلك، سوى ما حُكِيَ عن الشيخ تقي الدين الحلبي أن ابن الخشاب نقل مثل هذا. انظر: الأشباه والنظائر ٣/٥-٦.

(٧) انظر : المفصل ٢٦٩، وابن يعيش ٧/١١٢، وعلم اللغة الحديث لا يعتد بهذا، فهي في الأصل لا (أيش) انظر: فصول في فقه العربية ٤٨.

(٨) انظر : ابن يعيش ٧/١١٢، والمقتضب ٤/٨٧.

واستدل هذا القائل بقوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [1]، فهذا نفى لصرف العذاب عنهم يوم القيامة، فهى لنفى المستقبل.

ومذهب بعض النحاة أنها حرفٌ [2]، واحتجَّ على ذلك بوقوعها موقع ((لا)) فى قول العرب: ((ليس الطيبُ إلا المسكُ)) [3] بالرفع على المبتدأ والخبر؛ كما تقول: ((ما الطيب إلا المسكُ)) بالرفع، والصحيح أنها فعل ؛ لاتصال الضمائر بها؛ نحو: ((لَسْتُ)) و ((لستَ))، و ((لَسْتُم)) وما أشبه ذلك، وذلك من خواصِّ الأفعال، ويقع فيها ضمير الشأن.

وأما جواز تقديم خبرها عليها نفسها، فقد اختُلف فيه، فمنهم من ألحقها بـ ((كان))؛ لكونها فعلاً محققًا، ومنهم من ألحقها بـ ((ما فتئ))، واستدل من ألحقها بـ ((كان)) بقوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [4]، ووجه الاستدلال أن ((يوم يأتيهم)) معمول لـ ((مصروفًا))، وإذا قُدِّم المعمول صحَّ أن يُقدَّم العاملُ ؛ لأن المعمول فرع للعامل، وأُجيب عن ذلك أنه من الجائز أن يكون تقديمه لاتساعهم فى الظروف، فلا يجوز تقديم غير الظرف [5].

ذكر أفعال المقاربة

وهى [6] ما وضعت لدنوِّ الخبر، أى مقاربته، ثم دنوّ الخبر وقربه تارة يكون على سبيل الرجاء، وتارة يكون على سبيل مقاربة حصوله، وتارة يكون على سبيل الأخذ والشروع فيه، فحينئذ أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الفعل الذى وُضِع لدنوِّ الخبر على سبيل الرجاء، وهو ((عسى)) [7]،

---

(١) هود: ٨/١١.

(٢) فى الأشباه والنظائر، ٣/٥-٦: (قال ابن السراج: أنا أفتى بفعلية (ليس) تقليدًا، منذ زمن طويل، ثم ظهر لى حرفيتها) وانظر: إصلاح الخلل ١٤١.

(٣) انظر هذا الخبر فى: الكتاب ١٤٧/١، وهمع الهوامع ٨٠/٢.

(٤) هود: ٨/١١، وانظر:التبيان ٣٥/٢.

(٥) انظر: تفصيل ذلك فى الإنصاف ١٣٤.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/٢، وابن يعيش ٧٨/٧، والمرتجل لابن الخشاب ١٢٨، وشرح الجمل لابن هشام ٢٨١، وتسهيل الفوائد ٥٩.

(٧) وقد لا تدل (عسى) على دنو الخبر، كما فى قولنا: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى: لعله يخرج. انظر: الرضى على الكافية ٣٠١/٢، والجامى على الكافية ٢٤٦.

فإنها وُضِعَتْ لدنو الفعل على سبيل الرجاء [1]؛ نحو قولك: ((عسى الله أن يشفى مريضك))، يريد أن قرب شفائه مرجو من الله.

و ((عسى)) فعل غير متصرف، بمعنى أنه لا يأتى منه المضارع، ولا اسم الفاعل، ولا الأمر، ولا النهى ؛ وإنما لم تتصرف ؛ لتضمنها معنى ((لعلّ))، فإنه كما منع الاسم الإعراب لمشابهة الحرف، كذلك منع الفعل التصرف لمشابهة الحرف ؛ لأن الحروف وُضِعَتْ لإنشاء المعنى، لا للإخبار عن المعنى [2]، والتصرف ينافى الإنشاء ؛ لأن التصرف يدلُّ على الخبر فى الماضى، أو فى الحال، أو فى الاستقبال بحسب صيغته.

وتأتى ((عسى)) على ضربين: ناقصة، وتامة [3].

ذكر ((عسى)) الناقصة

وهى تقدر بفعل متعد؛ فتقدر بمعنى ((قارَبَ))، ويقع بعدها اسمٌ، إمّا ظاهرٌ أو مضمرٌ، وخبرها ((أنْ)) مع الفعل [4]، ولا تتم بدون الخبر؛ نحو: ((عسى زيد أن يخرج))، و ((عسيت أن أخرج))؛ والتقدير: عسى زيد الخروج؛ أى: قارب زيد الخروج، وأصل خبر ((عسى)) الناقصة أن يكون اسمًا قياسًا على خبر ((كان))، إلا أنه صار متروكًا، وقد شذَّ مجيئهُ اسمًا صريحًا؛ كقولهم: ((عسى االغويرُ أبْؤُسًا)) [5]، وقد تمثلت به الزباء لما عدل قصير عن الطريق، وأخذ على الغوير، فاستنكرت حاله وقالت: عسى الغوير أبؤسًا، أى: عسى أن تأتى تلك الطريق بشر، والبأس مصدر، وجمعه ((أبؤس)).

---

(١) وذهب سيويه إلى أن (عسى) طمع وإشفاق، فالطمع فى المحبوب، والإشفاق فى المكروه. انظر: المقتضب ٣/٧٠-٧٢، والرضى على الكافية ٢/٣٠٢، والأشباه والنظائر ١/٢٤٩.

(٢) ولهذا لا يصلح أن يكون أحد طرفى الإسناد. انظر هذا الكتاب١/٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣/١٢ ، ١٥٨، والمفصل ٢٦٩، وابن يعيش ٧/١١٦.

(٤) وزعم بعض النحويين أن المضارع مع (أنْ) شُبّه بالمفعول، وليس بخبر، وذهب الكوفيون إلى أن (أن يفعل) فى محل رفع بدلا مما قبله. انظر: الجامى على الكافية ٢٤٤.

(٥) من أمثال العرب، وهو للزباء. انظر: مجمع الأمثال ٢/٣٤١، والكتاب ١/٥١، ومعجم البلدان ٤/٢٢٠، والمقتضب ٣/٧٠، والمزهر ١/١٣٧، والجامع الصغير ٥٩، ومغنى اللبيب ١/١٢٣، والرضى على الكافية ٢/٢١، ومجالس ثعلب ٢٧٢.

وقيل: لا يجوز أن تكون ((أنْ)) مع الفعل خبرًا لاسم ((عسى)) ؛ لأن ذلك في تأويل المصدر، والمصدر لا يخبر به عن الجثة ؛ إذ تقديره: قارب زيد الخروج.

والثاني: أنه على تقدير حذف المضاف؛ أي: عسى زيدٌ ذا خروج [1].

ذكر ((عسى)) التامة

وهي تقدر بفعل لازم، وهو ((قَرُب))، إذا تقدم الخبر على اسمها؛ نحو: ((عسى أن يقومَ زيدٌ)) [2]، فقولك: ((أنْ يقومَ)) فاعل ((عسى))، و ((زيدٌ)) فاعلُ ((يقوم)) [3]، والتقدير: قَرُبَ قيامُ زيد، فإن قدمت ((زيد)) على ((عسى))، جاز أن تكون تامة، وجاز أن تكون ناقصة، فإذا قلت: ((زيدٌ عسى أن يقوم))، فإن جعلت في ((عسى)) ضميرًا يعودُ إلى ((زيد))، و ((عسى)) ناقصة، و ((أنْ يقوم)) في موضع نصب، بأنه خبرها. وإن لم تجعل فيها ضميرًا، فهي التامة، و ((أن يقوم)) في موضع فاعل ((عسى))، فتقول في الناقصة: ((الزيدان عسيا أن يقوما))، وفي التامة: ((الزيدان عسى أن يقوما))، فتبرز الضمير المستكن في الناقصة، والتامة لا ضمير فيها؛ لأن ما بعدها هو الفاعل.

ويجوز في الناقصة حذفُ ((أنْ)) من خبرها محلاً على ((كاد))؛ فتقول: ((عسى زيدٌ يخرج)) [4].

ومنه قول الشاعر:

عَسَى الْهَمُّ الَّذى أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [5]

فحذف ((أنْ)) من قوله: ((يكونُ))، والفصيح أن لا تُحْذَفَ.

---

(١) وقال به أبو على الفارسى. انظر تفصيل ذلك فى: الرضى على الكافية ٢/٣٠٢.

(٢) انظر : المفصل ٢٦٩، وابن يعيش ٧/١١٦.

(٣) وأجاز المبرد والسيرافى والفارسى أن يكون (زيد) فى هذه المسألة اسم عسى متأخرًا، ومنعه الشلوبين، وظنا كان يجب أن يمثل بقولنا: عسى أن يقوم أخواك. انظر: أوضح المسالك ١/٣٢٣-٣٢٤، وابن يعيش ٧/١٢٣.

(٤) انظر: مغنى اللبيب ٢/١٤٣، وشرح الأشمونى ١/٢١٦، والمفصل ٢٧٠، والجمل ٢٠٠، والمقتضب ٣/٧٠، والرضى على الكافية ٢/٣٠٤.

(٥) من الوافر، وهو لهدبه بن الخشرم العذرى فى شرح شواهد المغنى ٤٤٣-٤٤٤، والخزانة ٩/٣٢٨، والأمالى للقالى ١/٧١-٧٢، ومغنى اللبيب ٢/١٤٣، وشرح شواهد الأشمونى ١/٢١٦، وبدون نسبة فى المفصل ٢٧٠، والجمل ٢٠٠، والمقتضب ٣/٧٠، والكامل ١/١٣٤، والرضى على الكافية ٣٠٤، والتوطئة ٢٩٩، ومغنى اللبيب ١/١٣٣، والجامع الصغير ٥٩، وضرائر الشعر للقزاز ١٣٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٢٦، والأشمونى ١/٢١٧ ؛ ٢٢٣، ويروى: عسى الكرب.

القسم الثاني من أقسام أفعال المقاربة

وهو ((كاد))، ووُضِع لمقاربة الخبر على سبيل الحصول، ((وكاد)) خبرٌ محضٌ؛ فلذلك تصرَّف، وفاعله اسمٌ محضٌ، وخبره فعل مضارع من غير ((أنْ)) ؛ ليدلَّ على تقريب حصول الخبر من الحال؛ نحو: ((كاد زيدٌ يجيء))، وقد تدخل ((أنْ)) على خبره، تشبيهًا بـ عسى؛ كقولك: ((كاد زيدٌ أنْ يخرجَ))، قالوا [1]: ولا يحسن في سعة الكلام ؛ لأن كاد للتقريب من الحال، و ((أنْ)) للاستقبال، والفعل يتباعد عن الحال بدخول ((أنْ))، وقد جاء في الشعر كقول رؤبة:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا [2]

يصفُ ربعًا، ومعنى ((أن يمصح)): أن يعفو، يقال: مصح الأثر، إذا ذهب.

ولا يدخل حرف الاستقبال على ((كاد))؛ فلا يقال: سيكاد ولا سوف يكاد ؛ لمنافاة السين لمعنى ((كاد)) ؛ لأن ((كاد)) تفيد التقريب من الحال ؛ ولذلك لا يقال: ((كاد زيدٌ يسافرُ بعد سنة))، ويقال ذلك في ((عسى)) ؛ كقولك: ((عسى زيدٌ أن يسافر بعد سنة)).

وإذا دخل النفي على ((كاد)) ففيها ثلاثة مذاهب [3]:

الأول: وهو الأصح، أنها كالأفعال، إذا دخل عليها النفي، كان معناها نفيًا، وإذا تجردت من النفي، كان معناها إثباتًا ؛ لأن قولك: ((كاد زيدٌ يقومُ)) معناه إثبات قرب القيام، لا إثبات نفس القيام، فإذا قلت: ((ما كاد زيد يقومُ)) فمعناه نفي قرب القيام.

والمذهب الثاني: أن يكون ((كاد)) على العكس من الأفعال الماضية والمستقبلة، إثباتها ونفيها إثبات [4]، كما إذا قلت: ((كاد زيدٌ يخرجُ))، فالخروج غير حاصل، ((ما كاد زيدٌ يخرجُ))، فالخروج حاصلٌ.

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ٢/٣٠٥، والمفصل ٢٧٠، والإنصاف ٤٥٣، والمقتضب ٣/٧٥.

(٢) البيت من الرجز، ونسبته هكذا في الاقتضاب ٢٩٦، وشرح درة الغواص للخفاجي ٣٥، والجمل ٢٠٢، واللسان (كرد) ٤/٣٨٧، وهو في ديوانه ١٧٢، على أنه مما نُسب إليه، والخزانة ٩/٣٤٥، وابن يعيش ٧/١٢١، والكتاب (بولاق) ١/٤٧٨، وجاء بدون نسبة في: الرضى على الكافية ٢/٣٠٥، والمفصل ٢٧٠، وضرائر الشعر للقزاز ٢٠٢، والتوطئة ٢٩٩، والإنصاف ٤٥٣، والمقتضب ٣/٧٥.

(٣) انظر : الرضى على الكافية ٢/٣٠٦، وابن يعيش ٧/١٢٤-١٢٦، والمقتضب ٣/٧٥، والجامي على الكافية ٢٤٦.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: المقتضب٣/٧٥، وابن يعيش ٧/١٢٤-١٢٦، والجامي ٢٤٦، والرضى على الكافية ٢/٣٠٦.

والمذهب الثالث: أن تكون ((كاد)) في نفي المستقبل كالأفعال تمسكًا بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [1] ؛ لأنه لا يستقيم أن يكون المعنى إلا كذلك ؛ لأنه واقع بعد قوله تعالى: ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾، وفي الماضي خاصة على العكس من الأفعال، نفيًا وإثباتًا، تمسكًا بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [2]، ووجه التمسك أن فعل الذبح واقعٌ بلا شك، واللفظ منفي [3]، أعني: ما كادوا، والجواب أنه محمول على أن حالهم كانت قبل الذبح في التعنت حال مَنْ لم يقارب الفعل، فالإخبار عن نفي مقاربة الذبح قبل الذبح عند ذلك التعنت، والإخبار عنِ الذبح بعد ذلك؛ أي: فذبحوها وما كادوا قبل ذلك يقاربون أن يفعلوا، وقد أُخذ على ذي الرمة [4] من يرى أن ((كاد)) نفيها إثباتٌ في قوله:

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ　　رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ [5]

وهو أنه فهم من ذلك الإثبات، وهو زوال رسيس الهوى، والصواب حمل البيت المذكور على الصحة ؛ لأن المعنى: إذا غيَّر الهجرُ المحبين، لم يقارب حتى التغيير، وهو أبلغ من نفي نفس التغيير.

---

(١) سورة النور ٢٤/٤٠.

(٢) سورة البقرة ٢/٧١.

(٣) والمعنى: أي قاربوا أن يدعوا ذبح البقرة، ويتركوا ما أمر الله؛ من كثرة قيمتها، أو لغلاء ثمنها. انظر في تفصيل ذلك: تفسير الطبري ٢/٢١٨-٢٢٢.

(٤) انظر : الرضي على الكافية ٢/٣٠٢، وابن يعيش ٧/١٢٤، وشرح التسهيل ١/٣٩٩.

(٥) من الطويل، وجاء منسوبًا هكذا في:شرح التسهيل ١/٣٩٩ –٤٠٠، ولفظه: (النأي) بدلا من (الهجر) والديوان ١١٩٢، والمفصل ٢٧١، والأشموني ١/٢٢٩، والرضي على الكافية ٢/٣٠٢، والخزانة ٩/٣٠٩، والموشح ٢٨٣، وابن يعيش ٧/١٢٤ ؛ ١٢٥. ورسيس الهوى: أصله من رسيس الحمَّى، وهو أولها الذي يؤذن بورودها.

القسم الثالث من أقسام أفعال المقاربة

وهو ما وُضع لدنوّ الخبر على وجه الشروع فيه، والأخذ في فعله؛ وهو خمسة أفعال: أربعة منها تُستعمَلُ استعمال ((كاد)) بغير ((أنّ)) ؛ وهي ((جعل وطفق وكرب وأخذ))؛ كقولك: ((جعل زيدٌ يقولُ))؛ وكقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [1]، و((كربت الشمس تغيب)) ، أو ((أخذ زيدٌ يقولُ))، وواحدٌ، وهو ((أوشك))، يُستَعْمَلُ استعمال ((عسى)) في مذهبيها [2]، واستعمال ((كاد)) بغير ((أن))، فمثاله بمعنى ((عسى)) الناقصة: ((أوشكَ زيدٌ أنْ يقومَ))، وبمعنى التامة: ((أوشكَ أنْ يقومَ زيدٌ))، ومثاله بمعنى ((كاد)): ((أوشكَ زيدٌ يقومُ)).

ذكر فعل التعجب

فعل التعجب [3] ما وضع لإنشاء التعجب، فلا يدخل فيه مثل ((تعجّبتُ)) و((عجبت))؛ لأنه خبرٌ، وليس بإنشاء للتعجب [4]، والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خَفِيَ سببه، وخرجَ عن نظائره، ومن هنا يُعلَم أن الله تعالى لا يصدر منه التعجب؛ لفقد الانفعال، وما جاء في التنزيل على صيغة التعجب، فالنظر إلى المخاطب؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [5].

وفعل التعجب غير متصرِّف؛ لأنه لما تضمن معنى الإنشاء، أشبه الحرف، فمُنِعَ من التصرف؛ كما قيل في ((عسى)).

---

(١) سورة طه ١٢١/٢٠.

(٢) مذهب أغلب النحاة أن اقتران خبر عسى بـ "أن" كثير، والقليل عدم الاقتران، ويستشهدون بقول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا   إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَ يَمْنَعُوا

انظر: شرح الأشموني ٢١٩/١، وأوضح المسالك ٣١١/١، والمفصل ٢٧١.

(٣) وذهب بعض النحاة إلى أنه اسم: انظر: الأشباه والنظائر ١٤٨/١، والمقتصد ٣٧٣/١، والمرتجل لابن الخشاب ١٤٥.

(٤) وعلى هذا يكون للتعجب الخبرى عبارات كثيرة. انظر: شرح التصريح ٨٦/٢.

(٥) سورة البقرة ١٧٥/٢.

وللتعجب صيغتان[1]: إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به؛ نحو: ((ما أحسنَه))، و((أحسِنْ به))، و((ما أحسَنَهُ)) هو الأصل، وهي جملة اسمية؛ لأنها مصدَّرةٌ بالاسم، وهو ((ما))، و((أحسِنْ به)) معدولٌ عنها، وهي جملة فعلية، و((أحسِنْ بزيد)) ليس بأمر، بل هو عند سيبويه[2] خبرٌ بلفظ الأمر[3]، وجاء الخبر بلفظ الأمر، كما جاء الأمر بلفظ الخبر في نحو: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[4]، وكما جاء الدعاء بلفظ الخبر في قولك: ((رَحِمَكَ اللهُ))، ويدل على أن قولك: ((أكرِمْ بزيد))، ليس بأمر دخول التصديق فيه، وخلو الفعل من الضمير الذي يلحق فعل الأمر في المثنى والمجموع؛ نحو: ((أحسِنا))، و((أحسِنوا))، فإنه لا يقال: ((أحسِنا بزيد))، ولا ((أحسِنوا بزيد)).

ولا يُبنَى فِعلا التعجب إلا مما يُبنَى منه أفعل التفضيل[5]؛ لكون كلِ واحدٍ منهما للمبالغة، فلا يبنيان إلا من فعل ثلاثي، ليس بِلَونٍ[6] ولا عيب، ويُتَوصَّلُ في الممتنع بمثل ما يُتَوصَّلُ به إلى التفضيل، فيقال: ((ما أشَدَّ استخراجه))، و ((اشْدُدْ باستخراجه))، كما قالوا في التفضيل: ((زيدٌ أشدُّ استخراجًا من عمرو))، وكذلك تقول: ((ما أشدَّ حمرتَهُ))، ((وما أقبحَ عَوَرَه)).

وقد شذَّ؛ نحو:[7] ((ما أعطاه))، و((ما أولاه للمعروف))، و((ما أفقَرَه)) و((ما

---

(١) وتوجد صيغة ثالثة، وهي "فَعُلَ"، ويكثر كون فاعله كفاعل (نِعْم)، ويجوز جرُّه بالباء الزائدة. انظر: الجامع الصغير في النحو ٢١٠، ٢١١، والمقتصد ١/٣٧٨.

(٢) الكتاب ١/٧٢ وانظر: المفصل ٢٧١، ٢٧٧، والرضي على الكافية ٢/٣١٠، وشرح الأشموني ٢/٢٢.

(٣) وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى أن لفظه ومعناه أمر، وفيه ضمير، واختلفوا في الضمير، فقال ابن كيسان: الضمير للحسن، وغيره للمخاطب. انظر تفصيل ذلك في: الزمخشري ٢٧٦-٢٧٧، والرضي على الكافية ٢/٣١٠، والأشموني ٢/٢٢، وشرح التصريح ٢/٨٩.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٢٨، وفي الأصل: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر﴾.

(٥) ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو أنه لا يُبنى إلا مما وقع في الماضي بخلاف التفضيل. انظر: الرضي على الكافية ٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) ويبنى نقط من السواد والبياض. انظر: الأشباه ١/١٤٨، والمقتصد ١/٣٨٠.

(٧) وهو قياس عند سيبويه وسماع عند غيره، وجوَّز الأخفش والمبرد بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه. انظر: الكتاب "بولاق" ٢/٢٥٢، والرضي على الكافية ٢/٣٠٨، والمفصل ٢٧٦.

أكرمَه))، وقيل إنه مردود من الرباعي إلى أصله الثلاثي[1]؛ أي من: عطا يعطو، ومن: ولى يلي، ومن: فقُر وكرُم.

ولا يُبنى فعل التعجب إلا للفاعل دون المفعول، وشذَّ للمفعول؛ نحو: قولهم: ((ما أبغضَه إليَّ، وأحبَّه، وأشغله)).

ولا يتصرف في صيغتي فعل التعجب، بتقديم ولا تأخير ولا فصل؛ لكونهما غير منصرفين؛ فلا يقال: ((ما زيدًا أحْسَنَ)) ولا ((زيدًا ما أحْسَنَ))، ولا يُقال أيضًا: ((بزيد أحْسِن))، ولا ((ما أحسَنَ اليوم زيدًا))، وأجاز المازني [2] الفصل بالظرف؛ لما سمع من العرب ((ما أحْسَنَ بالرجلِ أنْ يصدُقَ))، فَفَصَلَ بين ((أحْسَنَ)) ومعموله بالجار والمجرور.

و ((ما)) في ((ما أفْعَلَه)) مبتدأ نكرة بمعنى ((شيء)) عند سيبويه والخليل [3]، وأصله: شيءٌ أحسن زيدًا، والجملة - أعني أحسن زيدًا - في محل الرفع بأنه خبره، وهو مثل: ((شرٌّ أهرَّ ذا ناب)) [4]؛ حسبما تقدم في موضعه.

والأخفش [5] يرى أن ((ما)) في ((ما أفعلَه)) موصولة، والجملةُ التي بعدها صلتُها والصلة مع الموصول في محل الرفع، بأنه مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: الذي أحسن زيدًا شيء.

ومذهب سيبويه [6] في ((أكرِمْ بزيد)) أنَّ الجارَّ والمجرور - أعني: بزيد - في موضع رفع بأنه فاعل ((أكرِمْ))، فلا ضمير فيه، والباء زائدة في الفاعل؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [7]، فجعل فعل الأمر - أعني: ((أكرِمْ بزيد)) - بمعنى الماضي، أكرم زيد، بمعنى: صار ذا كرم .

---

(١) انظر : الرضى على الكافية ٢/٣٠٨.

(٢) وعليه الفراء والجرمي، وأبو علي، ومنعه الأخفش والمبرد. انظر: المفصل ٢٧٧، والرضى على الكافية ٢/٣٠٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/٧٢، والمفصل ٢٧٦، والأشموني ٢/٢٠، والمسائل المشكلة ١٦٧. وقال سيبويه: "وهذا تمثيل، ولم يتكلم به".

(٤) هذا الكتاب ١/٧٧

(٥) انظر: المفصل ٢٧٧، والأشموني ٢/٢٠، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٨١.

(٦) الكتاب ١/٩٢، وانظر: الرضى على الكافية ٢/٣٠٧، والمقتضب ١/٣٧٦، ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ١٠٧٨، والمسائل المشكلة ١٦٥.

(٧) سورة النساء: ٤/١٦٦.

وفي هذا المذهب شذوذان:

أحدهما: استعمال الأمر بمعنى الماضي.

والثاني: زيادة الباء في الفاعل [1].

ومذهب الأخفش[2] أنّ ((بزيد)) في ((أكرِمْ بزيد)) مفعول به، وهو المتعجَّبُ منه، فعلى هذا يكون ((أفعل)) أمرًا لا خبرًا، فيكون فيه ضمير مرفوع بأنه فاعله يعود إلى المخاطب؛ أي: أنه أمر لكل مخاطب، بأن يجعل زيدًا كريمًا؛ أي: بأن يصفه بالكرم، هذا أصله، ثم أُجْرِيَ مجرى الأمثال، فلم يُعبَّر عن لفظ الواحد، بقول: يا رجل، ويا رجلان، ويا رجال أَحْسِنْ بزيد.

والباء على هذا الوجه: إما زائدة، وإما للتعدية، فعلى تقدير أنها زائدة تكون الهمزة للتعدية، والباء زائدة؛ مثل: ((ألقى بيده))، وعلى تقدير أنها للتعدية تكون الهمزة للصيرورة؛ مثل قولهم: أَغَدَّ البعير[3]، ثم جيء بالباء لتعدية الفعل، فصار ما كان فاعلاً مفعولاً، وعلى التقديرين ((زيد)) في ((أكرم بزيد)) مفعول لـ((أكرم))، و((أكرم)) متعدٍّ إليه، إما بالهمزة، وتكون الباء زائدة، وإما بالباء، وتكون الهمزة للصيرورة، لا للتعدية.

ومعنى فعل التعجب معنًى قائمٌ برأسه متميز عن غيره، وهو أن ذلك الوصف على أبلغ ما يكون، وأنه نهاية وغاية وزائد على نظرائه، نادر في بابه.

وإذا قلت: ((ما كان أحسن زيدًا))، فقد زِيدَتْ ((كان)) إيذانًا بأنّ التعجب واقع فيما مضى[4]، كما زيد مستقبل: ((كان))، ليؤذن بالتعجب في المستقبل، إذا كان في الحال الحاضرة دليل عليه، كقولهم ((ما أطول ما يكون هذا الصبي)).

فإن قيل: كيف جاز ((ما كان أحسن زيدًا))، وأحسن فعل ماض، فكيف دخل ((كان)) عليه، فالجواب أنّ فعل التعجب لما مُنِعَ[5] عن التصرف كان ماضيه كلا

---

(١) وأرى أن هناك شذوذًا آخر، وهو في نحو قولنا: أكرم به، فإن الضمير، وهو الهاء، لا يصح أن يقع فاعلا، فهو ضمير نصب أو جر متصل.

(٢) انظر: الرضي على الكافية، ٢/٣٠٩، ٣١٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٧٨.

(٣) أغدّ البعير فهو مغدٌّ؛ أي به غدة، والغدة طاعونها. انظر: الصحاح، ((غدد))، ٢/٥١٦، واللسان "غدد"، ٤/٣١٩.

(٤) انظر: الكتاب "بولاق" ١/٣٧.

(٥) فراغ في الأصل.

ماضٍ؛ لأنه لما لم يتصرف، ولزم طريقة واحدة أشبه الأسماء؛ ولذلك صغّر في ؛ نحو:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا عَوَضْنَ لَنَا[1]

وقد قالوا: ((ما أصبح أبردها)) ، و((أمسى أدفأها))، وهو شاذٌّ عند أكثر النحاة، والضمير في ((أصبح)) و((أمسى)) للغداة والعشية.

وإذا قلت: ((ما أحسن ما كان زيد)) رفعتَ ((زيدًا)) بـ((كان)) وهي التامة، والتقدير: ما أحسن كون زيد، وأجاز المبرد [2]: ((ما أحسن ما كان زيدًا)) بالنصب على تقدير: ((ما أحسنَ الرجلُ الذى كان زيدًا)).

ذِكْرُ أفعال المدح والذَّمّ

وهي ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم، والأصل فيها ((نِعَم))، و((بِئْسَ))، فلا يدخل في ذلك ؛ نحو: ((مدحته)) ، و((ذممته)) و((كرُم)) و((قبح))؛ لأنها من باب الخبر، لا الإنشاء، و((نعم)) للمدح، و((بئس)) للذم[3].

وشرط فاعل ((نعم)) مثل شرط فاعل ((بئس)) من غير فرق [4]، وشرطهما أن يكون فاعلهما أحد أمور ثلاثة، وهو أن يكون معرفًا باللام تعريفَ العهد الذهنيّ؛ نحو: ((نعم الرجل زيد))، أو يكون مضافاً إلى المعرف باللام؛ نحو: ((نعمَ صاحبُ الرجلِ زيدٌ))، أو يكون مضمراً مميزًا بنكرة منصوبة أو بـ((ما))؛ مثال المضمر المميز بالنكرة المنصوبة؛ نحو: ((نعم رجلا زيد))؛ أي: ((نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ))؛ ومثال المميز

---

(1) صدر بيت من البسيط، وعجزه: "مِنْ هَؤلَيّائِكُنَّ الضّالِ وَالسَّمُرِ".
ونختلف المصادر في نسبة هذا الشاهد؛ فنسب في شرح شواهد الأشموني ٢١/٢ للعرجي، وفي الخزانة ١٣/١ أنه للعرجي، أو للمجنون، أو لذي الرمة، أو لعلي بن أحمد العريني، وهو متأخر، أو للحسين بن عبد الله، وكذا في شرح شواهد المغني ٩٦١، وجاء بدون نسبة في: الإنصاف ١٠٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١٢١/١، والأشموني ٢١/٢، ٢٩، ولفظه: "شَدَنَّ لنا"، والتبصرة والتذكرة ٢٧٢.

(2) انظر: المقتضب ١٨٥/٤، وابن يعيش ١٥٠/٧.

(3) اختلف في فعلية "نعم" و"بئس"؛ فقال البصريون والكسائي بفعليتهما؛ بدليل: ((فبها ونعمت))، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان؛ بدليل: ((ما هي بنعم الولد))، و((نعم السير على بئس العير)). شرح الأشموني ٢٩/٢، والمقتصد ٣٦٣/١، وشرح الكافية لابن مالك ١١٠٢، وشرح التصريح ٩٤/٢.

(4) انظر في تفصيل ذلك: الجامي على الكافية ٢٤٩، وشرح الأشموني ٣٠/٢، ٣٢، والمقتصد ٣٦٣/١.

بما قوله -تعالى-: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [1]، وهنا ((ما)) بمعنى شيء، وموضعها النصب على التمييز، وهى المميزة لفاعل ((نعم))؛ أى: فنعم الشيء شيئًا هى، و((هي)) ضمير الصدقات، وهى المخصوصة بالمدح، وهذا المضمر المميز بالنكرة إضمار قبل الذكر على شريطة التفسير، فأصل ((نعم رجلاً زيدٌ)): نعم الرجل، ثم أَضْمَرْتَ ((الرجل))، فصار: نعم هو، ثم استكن الضمير المرفوع فى الفعل؛ فاستتر فيه، فيلزم أن يُبين ويُفَسَّر بنكرة منصوبة على التمييز.

وقيل: تعريف الرجل فى قولك: ((نِعمَ الرجل)) هو تعريف الجنس لا تعريفُ العهد؛ لأنك إذا مدحت جنس الشيء لأجل ذلك الشيء، فقد بالغت فى مدح ذلك [2] الشيء.

واعلم أن من قال: إنه للعهد إنما يريد به أنه لمعهود فى الذهن، لا لمعهود معين فى الخارج، وذلك المعهود الذهنى مُبْهَمٌ باعتبار الوجود الخارجى، كما أن ((أسامة)) معرفة باعتبار الذهن، وليس معرفة باعتبار الوجود فى الخارج، وبعد ذكر الفاعل يُذكر المخصوص بالمدح أو الذم، فإذا قلت: نعم الرجلُ زيدٌ، فالمخصوص بالمدح هو ((زيد))، كأنهم قصدوا إلى إبهام المخصوص أولا؛ ليعظُمَ وقعه فى النفس، وتتشوق النفس إلى تفسيره [3]، ثم فُسِّر بنحو: ((زيد))، وكذلك إذا قيل: ((نعم رجلا زيدٌ))، فإن الفاعل أُضمر وأُبهم، ثم فُسِّر جنس ذلك المضمر بالنكرة المميزة، فيكون التقدير: نعم الرجل رجلاً زيدٌ.

واعلم أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر وبين النكرة المميزة تأكيدًا للفاعل الظاهر [4]،

---

(١)سورة البقرة: ٢/٢٧١.

وذهب الفراء، وأبو على إلى أن ((ما)) موصولة فاعل لنعم، وذهب سيبويه والكسائى إلى أنها معرفة تامة بمعنى الشيء . انظر: الجامى على الكافية ٢٤٩.

(٢) واختلف النحاة كذلك فى ذلك، فقيل حقيقة، على أن الجنس كله ممدوح، و(زيد) مندرج تحت الجنس، ولهؤلاء فى تقريره قولان: أحدهما: أنه لما كان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للممدوح جُعل المدح للجنس الذى هو منهم؛ إذ الأبلغ فى إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئًا على المخصوص.

والثانى: المدح إلى الجنس مبالغة، ولم يقصد سوى مدح زيد، فكأنه قيل ممدوح جنسه لأجله. وقيل مجازًا، فإذا قلنا: نِعْمَ الرجل زيدٌ، فزيدٌ جميع الجنس مبالغة.انظر: شرح الأشمونى ٢/٣٣.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك: شرح الأشمونى ٢/٣٣-٣٤.

(٤) وهذا ما عليه المبرد، وابن السراج، و الفارسى ، وابن مالك؛ لوروده نظمًا ونثرًا، ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقًا، وتأولا ما سُمع، وقيل: إن أفاد معنًى زائدًا جاز، وإلا فلا. انظر: شرح الأشمونى ٢/٣٨، ٣٩، وابن عقيل ١٢٢، ١٢٣.

فتقول: ((نعم الرجل رجلا زيد))، وهو جمع بين المفسِّر والمفسَّر؛ ولكن جوِّز، لتأكيد الظاهر، وللتنبيه على أنَّ هذا هو الأصل.

وفى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم وجهان:

أحدهما: أن يكون مبتدأ، والجملة التى قبله - أعنى ((نعم)) وفاعلها - خبره، فيكون أصله: زيدٌ نعم الرجل، واستغنى الخبر عن ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو ((زيد)) ؛ لكون ((زيد)) هو ((الرجل))؛ لأن المخصوص عبارة عن الفاعل، ومفسِّر له فلا يحتاج إلى عائد.

والثانى: أن يكون خبرًا، والمبتدأ محذوف على تقدير: هو زيد، فعلى الوجه الأول يكون ((نعم الرجل زيدٌ)) جملة واحدة، وعلى الوجه الثانى يكون جملتين [1].

وشرط هذا المخصوص أن يكون مطابقًا لفاعل ((نعم)) فى المعنى، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ تقول: ((نعمَ الرجلُ زيدٌ))، و((نعم الرجلان الزيدان))، و((نعم الرجال الزيدون))، و((نعمت المرأة هند)).

واعلم أنه يجوز ((نعمَ المرأةُ هندٌ)) وإن كان لا يجوز ((قام المرأةُ))؛ لأنَّ ((نعم)) غير متصرِّف، بخلاف ((قام))، وإنما وجب مطابقة المخصوص للفاعل؛ لأن المخصوص عبارة عن الفاعل [2].

ولما كان المخصوص لا بد وأن يكون مطابقًا لفاعل ((نعم)) و((بئس)) وجب تأويل ما جاء على خلافه؛ مثل قوله -تعالى-: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [3] ؛ لأن المخصوص هو ((الذين كذبوا))، وهم غير مطابقين لـ((مثل القوم)) الذى هو الفاعل؛ لأنهم ليسوا من جنس المثل؛ لأن المثل هو القول الوجيز، و((الذين كذبوا)) ليسوا بقول وجيز، وتأويله على حذف المضاف؛ أي: ((بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا)) [4].

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك: شرح الكافية لابن مالك ١١١٠.

(٢) انظر: الجامى على الكافية ٢٥٠.

(٣) الجمعة: ٥/٦٢.

(٤) ويجوز أن يكون ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ صفة للقوم، وبالتالى حذف المخصوص، ويكون التقدير: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم. الجامى على الكافية ٢٥٠، وانظر: التبيان ٢٦١/٢.

ومما يناسب ((بئس)): ساء [1]، وهي مثل ((بئس)) معنى واستعمالا، فحكمها حكمها، وقد تستعمل على غير ذلك كقوله: ((ساءني ما صنَعتَ)) [2].

والمخصوص قد يعلم؛ فيجوز حذفه؛ كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[3]، بعد أن تقدم ذكر أيوب، فعُلم أن المراد: نعم العبد أيوب، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [4]؛ أي: فنعم الماهدون نحن، يدلُّ عليه سياق الكلام.

ومما يناسب ((نعم)): حبذا [5]، وهو مركب من ((حب)) و((ذا))، وفاعله ((ذا))[6]، ويراد به مشار إليه في الذهن، و((ذا)) في ((حبذا)) لا يتغير؛ سواء كان المخصوص مفردًا أو مثنى أو مجموعًا أو مذكرًا أو مؤنثًا؛ تقول: حبذا زيدٌ، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات، وإنما لم يتغير عن هذا اللفظ لأنهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فكرهوا التصرف فيه، واستغنوا بالمخصوص عن تفسير الفاعل [7] ولم يستغنوا في ((نعم)) بالمخصوص عن تفسير الفاعل المضمر، بل فسروه بالنكرة؛ لئلا يؤدي حذف النكرة المفسرة في ((نعم)) إلى التباس المخصوص بفاعل ((نعم)) في كثير من الصور، ألا ترى أنك لو قلت: ((نعم

---

(١) في شرح الأشموني ٤٤/٢: "فإن أصله" سواء "بالفتح"، فحول إلى فعل بالضم، فصار قاصرًا، ثم ضُمِّن معنى "بئس" فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له بما ذكرنا. وراجع: المفصل: ٢٧٢.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: شرح الكافية لابن مالك ١١١٥.

(٣) ص: ٤٤/٣٨.

(٤) الذاريات: ٤٨/٥١.

(٥) ويفرِّق ابن النحاس بين ((نِعْمَ))، و((حبذا)) بأن ((حبذا)) مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذا يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر، والتمييز في حبذا من غير خلاف؛ نحو: حبذا رجلاً زيدٌ، وجرى في نعم وبئس خلاف؛ فمنعه جماعة، وجوَّزه الفارسي والزمخشري. انظر: الأشباه والنظائر ٢١/٢، وشرح الأشموني ٤٤/٢-٤٥.

(٦) وهناك مذهبان آخران: الأول أن ((ذا)) رُكِّبت مع الفعل، فصارت جزءًا منه، والفاعل المتأخر، - أعني: زيدًا - والثاني: غلبت الاسمية، فصار "حبذا" اسما، وهو مبتدأ، وما بعده خبر وهو ما عليه المبرد، وابن السراج، وابن عصفور الذي نسبه إلى سيبويه. انظر: شرح الأشموني ٤٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/١-٦١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧، وشرح التصريح ٩٩/٢، وشرح الجمل لابن هشام ١٩١، والمسائل المشكلة ٢٠١، وشرح التسهيل ٢٢/٣، وتسهيل الفوائد ١٢٩.

(٧) انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٤٦/٢.

السلطان)) وجوزت الإضمار في ((نعم)) من غير تفسير، لم يُعلم: هل الفاعل السلطان أم المخصوص بالمدح، بخلاف ((حبذا))، فإن ((ذا)) مؤذن بأنه الفاعل.

وإعراب مخصوص ((حبذا)) كإعراب مخصوص ((نعم)) في كون المخصوص مبتدأ، وما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف [1].

ويجوز قبل ذكر مخصوص حبذا أن يقع حال موافق للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ نحو: ((حبذا راكبًا زيد))، ((حبذا راكبين الزيدان))، ويجوز وقوع هذه الحال بعد المخصوص أيضًا؛ نحو: ((حبذا زيد راكبًا))، و ((حبذا الزيدان راكبين))، ويجوز أيضًا أن يقع قبل المخصوص وبعده تميز على وفق المخصوص في الإفراد وغيره، كما قيل في الحال؛ نحو: ((حبذا رجلا زيد))، و((حبذا زيد رجلاً))[2].

والعامل في هذه الحال وهذا التميز ما في ((حبذا)) من معنى الفاعلية، وذو الحال ((ذا)) في ((حبذا))، لا ((زيد))؛ لأنَّ زيد هو المخصوص، والمخصوص لا يجيء إلا بعد تمام المدح لفظًا أو تقديرًا.

ذكرُ أبنية الماضي الثلاثي المجرَّد عن الزيادة

ولا تكون فاؤه إلا مفتوحة، لكن عينه تتحرك بالحركات الثلاث؛ فهو بحسب ذلك ثلاثة [3] أقسام:

فالأول: ((فَعَلَ)) بفتح العين؛ نحو: ((ضَرَبَ))، و((جَلَسَ)).

والثاني: ((فَعِلَ)) بكسر العين؛ نحو: ((شَرِبَ))، و((فَرِحَ)).

وكل من هذين القسمين يكون متعديًا ولازمًا، كما رأيت من الأمثلة المذكورة.

والثالث: ((فَعُلَ)) بضم العين، ولا يكون إلا لازمًا ؛ نحو: ((كَرُمَ)).

واعلم أن مضارع هذه الثلاثة يجيء على القياس، وعلى غير القياس، والمراد بالقياس أن يكون المضارع مخالفًا للماضي في البناء، بحيث إن كان الماضي مفتوح

---

(١) في شرح الأشموني ٢/٤٥: ((قال ابن خروف بعد أن مثَّل بـ ((حبذا زيد)):((حب)) فعل، و((ذا)) فاعلها، و((زيد)) مبتدأ، وخبره ((حبذا))، وهذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك)).

(٢) انظر في تفصيل هذه المسألة: شرح الأشموني ٢/٤٨.

(٣) انظر: الجاربردي ١/٣٨، والمقتضب ١/٩، ٢٠، والإيضاح ٢/١١٣، والهمع ٦/٢٠، والممتع في التصريف ١٦٦، والرضي على الشافية ١/٦٧، والأفعال لابن القطاع ١/٧، والمنصف ١/١٧.

العين، يكون المضارع إما مكسورَ العين أو مضمومَها، وإن كان الماضى مكسور العين يكون المضارع إما مفتوح العين، أو مضمومَها، إلا أن ضمّ المضارع مع كسر الماضى أُهْمِلَ لثقله، وما ورد منه فمركب، كما يأتي بيانه، ويُسمّى ما جاء على القياس الدعائم ؛ نحو: كَتَمَ يَكْتُم وشَتَمَ يشتُم وعَلِمَ يَعْلَمُ، وما بخلافه ليس من الدعائم؛ نحو: فعِل يفعَل، بفتحهما معًا، أو بضمهما معًا، أوبكسرهما معا.

ذكر مضارع ((فَعَل)) بفتح العين

اعلم أن المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضى، وقد جاء مضارع فعَل على ثلاثة أمثلة [1]

أحدها: يَفعِل، بكسر العين؛ ومثاله من المتعدى: ضرَب يضرِب، ومن اللازم: جلَس يجلِس.

ثانيها: ((يفعُل)) بضم العين؛ ومثاله من المتعدى: قتَل يقتُل، ومن اللازم (قعد يقعُد).

ثالثها: ((يَفعَل)) بفتح العين، على خلاف الأصل، ولا يكون إلا مما عينه أو لامه حرف حلق، وحروف الحلق: الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والخاء، والغين؛ نحو: سأل يسأل، وذهَب يذهَب، ومَدَح يمدَح، ومَنَح يمنَح، وسلَخ يسلَخ، وصبَغ يصبَغ، بفتح عين ((يفعَل)) فى الجميع، ولكن ليس الفتح لازمًا فى كل ما هو كذلك، بل يجوز أن يأتى على الأصل؛ نحو: ((يصبُغ)) بالضم.

وشذّ ما جاء على ((فعَل يفعَل)) بالفتح، وليس عينه أو لامه حرف حلق؛ نحو: ((أبَى يأبَى))، وركَن يركَن، وقيل أن ((يركُن)) مركب على ما سيأتى بيان التركيب[2]، وإنما فتحت عين ((يفعَل)) من هذه الأفعال بسبب حروف الحلق؛ لأن حروف الحلق ثقيلة، والفتحة تناسب ذلك [لينجبر][3] الثقل بالخفة.

واعلم أن ((فعَل)) بفتح العين، إذا كان معتل الفاء أو العين أو اللام أو مضارعًا فلمضارعه أحكام أُخر، أما معتل الفاء بالواو، فمضارعه على ((يفعِل)) بكسر عين المضارع ؛ نحو: وعَد يعِد، وشذ: وجد يجُد، بالضم.

---

(١) انظر: المقتضب ٢٠٩/١، والكتاب "بولاق" ٢١٤/٢، ٢١٥ والأفعال للسرقسطي ٦٠/١، والممتع فى التصريف ١٧٣، وابن يعيش ١٥٢/٧، والرضى على الشافية ١١٧/١، والهمع ٢٠/٦، والإيضاح ١١٤/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٣، والأفعال لابن القطاع ٨/١.

(٢) انظر: صفحة ١، ٧ هذا الكتاب، وفى المغنى فى تصريف الأفعال ١٦١، ركن جاء من بابى نصرَ علِم، وركبت منهما لغة ثالثة ركَن يركَن، بفتح العين فى الماضى والمضارع، وانظر: الصحاح "ركن"، ٢١٢٦/٥، والخصائص ٣٧٥/١، والمحتسب ٣٢٩/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٣.

(٣) غير واضح فى الأصل.

وأما معتل العين أو اللام بالواو، فمضارعه على ((يفعُل)) بالضم؛ نحو: قال يقول، ودعا يدعو؛ لمناسبة الضمة للواو[1].

وقد شذ: طاح يطيح وتاه يتيه، عند من قال[2]: طَوَّحْتُ أُطَوِّحُ، وتَوَّهْتُ أُتَوِّهُ؛ لأن قياسه [3] حينئذ أن يأتي على: طاحَ يطُوحُ وتاه يتُوه.

وأما معتل العين أو اللام بالياء، فمضارعه على ((يفعِل)) بالكسر للمناسبة؛ نحو: باع، يبيع ورمى يرمي. وأما "فعلّ" المضعف اللام، فإن كان متعدياً فمضارعه مضموم العين[4]، لا سيما إن لحقه الضمير؛ نحو: شدّه يشدُّه [5]، ومدّه يمدُّه، وجاء الكسر في بعضه؛ نحو: نمّه ينمّه وبتّه يبتّه [6]، وأما ((حبّه فيحبّه)) بالكسر، ليس إلا، وإن كان لازماً، فمضارعه مكسور العين؛ نحو: حنّ يحِنّ، وأنّ يئِنّ.

ذكر مضارع فَعِلَ بكسر العين

ومضارعه [7] يأتي على مثالين:

أحدهما: ((يفعَل)) بفتح العين؛ ومثاله من المتعدى: شرِب يشرَب، ومن اللازم: فرِح يفرَح، وثانيهما: ((يفعِل))، بكسر العين مثل الماضي؛ ومثاله من المتعدى حسب يحسِب، ومن اللازم: نعِم ينعِم، ويئِس ييئِس، وبئِس يبئِس، ويبِس ييبِس، إذا جفّ[8]، وقد جاء الفتح أيضاً في هذه الأفعال المذكورة -أعني: يحسِب وينعِم، إلى

---

(١) انظر: المنصف ١/١٩٠، والرضى على الشافية ٣/٩٥.

(٢) وهو الخليل بن أحمد. انظر: المفصل ٣٧٦، وابن يعيش ١٠/٧١، والمنصف ١/٢٦١ .

(٣) وذلك لأنهم لو كسروه لزم الانتقال من الكسر إلى الضم، وهو مستثقل، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين، أو اللام لا فيهما، أو من أجل أن يحصل نوع من الخفة لجريان اللسان على سنن واحد. انظر في تفصيل ذلك: المغنى في تصريف الأفعال ١٤٨، والمراجع التي بهامشه.

(٤) ويجوز فيه كذلك الكسر. انظر: الأفعال لابن القطاع ١/٥٧ .

(٥) وحكى الفراء: ينمّه ويبتّه الضم والكسر. انظر: الأفعال، "طبعة حيدر آباد" لابن القطاع ١/٦ والمغنى في تصريف الأفعال ١٤٩ .

(٦) انظر: المقتضب ١/٢٠٩، والكتاب "بولاق" ٢/١٠٩، والأفعال، للسرقسطي ١/٦٠، والممتع ١٧٣، وابن يعيش ٧/١٥٢، والرضى على الشافية ١/١٣٤، والهمع ٦/٢١، والإيضاح ٢/١١٤، والأفعال لابن القطاع ١/٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٤.

(٧) انظر: الأفعال لابن القطاع ١/٩ .

(٨) ونقل ابن القطاع عن الأصمعي أن (ضللت أضل) بكسر العين في الماضي والمضارع لغة تميم، وعليها قرئ قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾ [سورة سبأ ٣٤/ ٥٠]. انظر: المخصص ١٥/٥٧، والمغنى في تصريف الأفعال ١٥٩، وراجع: الأفعال لابن القطاع ١/٩ وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٤.

آخرها- بفتح عين ((يفعل))، وجاء ((وله يله))، والأكثر ((يَوْلَهُ))، وولِغ يلغ، وحُكِيَ: يَوْلَغُ ويَلَغُ، وجاء منها بالكسر فقط: وَرِثَ يرِثُ ووثِق يثِق ومِق يمِق وورِم يرِم.

وأما ما جاء على ((فَعِلَ يَفْعُلُ)) بكسر عين الماضي وضم عين المضارع مثل ((فَضِلَ يَفْضُلُ)) فمركّب؛ والمراد بالتركيب [1] أن يبادل بين صيغتين لفعل واحد قد جاء ماضي كل صيغة منهما ومضارعهما على الأصل، كما جاء ((فَضَلَ يفضُلُ)) على صيغة ((قَتَل يقتُلُ))، وجاء أيضًا ((فَضِلَ يفضَلُ)) على صيغة ((شرِب يشرَب))، فأعطى ماضي إحداهما مضارع الأخرى، فتركب من ذلك ((فَضِلَ يَفْضُلُ))، بكسر عين الماضي، وضم المضارع على خلاف بابه.

ذكر مضارع ((فَعُلَ)) بضم العين

وهو لا يكون إلا لازمًا، ومضارعه على مثال واحد، على ((يفعُل)) بضم العين، مثل ماضيه [2]؛ نحو: ((كَرُمَ يكرُم))؛ وكأنه إنما جاء كذلك كراهة أن يُشارِكَ غير المعدى المتعدى.

ذكر أبنية الثلاثي المزيد فيه

وهي خمسة وعشرون بناءً [3]: خمسة عشر منها للإلحاق، وعشرة لغير الإلحاق، والمراد بالإلحاق، جعل مثال على مثال أزيد منه، بجعل الزائد مقابل الأصلي، وميزانه اتحاد المصدرين أو الجمعين، كما سيظهر من الأمثلة الآتي ذكرها.

أما الخمسة عشر الموازنة للرباعي على سبيل الإلحاق، فمنها ستة ملحقة بـ((دَحْرَج))؛ أي بالرباعي المجرد، وهي: ((جَلْبَب))، و((حَوْقَلَ))، و((بَيْطَر))، و((جَهْوَر)) [4]، و((قَلْنَس))، و((قَلْسَى))؛ لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادةً؛ ليوافق ((دحرج)) في وزنه، فـ((جلبب)) فعلل، زيدت فيه الباء من موضع لام الفعل، و((حَوْقَل)) فوعل؛ زيدت فيه الواو ثانيةً، و((بَيْطَر)) فيعل، زيدت فيه الياء ثانية أيضًا،

---

(١) ويطلق عليه كذلك تداخل اللغات. انظر: الأفعال لابن القطاع ٥٧/١، وابن يعيش ١٥٤/٧، والمخصص ١٢٦/١٤، ٥٨/١٥، والخصائص ٣٧٥/١، والأفعال للسرقسطي ٥٦/١.

(٢) انظر: الكتاب "بولاق" ٢١٤/٢، ٢١٥، والمقتضب ٢٠٩/١، والأفعال للسرقسطي ٦٠/١، والمنصف لابن جني ٢٠/١، والممتع في التصريف ١٧٣، وابن يعيش ١٥٢/٧، والرضي على الشافية ١٣٧/١، والإيضاح ١١٤/٢، والهمع ٢٠/٦، والأفعال لابن القطاع ٨/١، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٤.

(٣) انظر: الجاربردي ٣٨/١، والفصول الخمسون ٢٥٩، والإيضاح ١١٦/٢، والهمع ٢٢/٦ والممتع في التصريف ١٦٦، وابن يعيش ١٥٤/٧، والرضي على الشافية ٦٧/١.

(٤) من "جهر"، وهو رفع الصوت. انظر: الصحاح "جهر" ٦١٨/٢.

و((جَهْوَرَ)) فعول، زيدت فيه الواو ثالثة، و((قَلْنَسَ)) فعنل، زيدت فيه النون ثالثة، و((قَلْسَى)) من قلسيته بالقلنسوة [1]، فـ((قَلْسَيْتُ)) على فعليْتُ، زِيدتْ فيه الياء رابعةً، ودليل إلحاق هذه كلها بـ((دَحْرَجَ)) أنها مثله في الماضي، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل؛ نحو: جَلْبَبَ يجلبِبُ جَلْبَبَةً؛ فهو مُجلبِبٌ، وقِسْ على ذلك البواقي.

ومنها سبعة ملحقة بـ((تدحرج))؛ أي: بالرباعي المزيد فيه التاء؛ وهي؛ نحو: تجلبب، وتجورب، وتشيطن، وترهوك، وتمسكن، وتغافل، وتكلم؛ فكما أن ((جَلْبَبَ)) ملحق بـ((دَحْرَجَ)) كذلك ((تَجَلْبَبَ)) ملحق بـ((تَدَحْرَجَ))، وكذلك القول في ((تَشَيْطَنَ))، و((ترهوك))، وأما ((تَمَسْكَنَ)) على وزن تمفعل، فقد قيل: إنّ ((تَمَسْكَنَ))، و((تَمَدْرَعَ)) شاذّان، والأكثر أن يقال فيهما: ((تَدَرَّعَ)) و((تَسَكَّنَ))، وكذلك الكلام في ((تَمَنْدَلَ)) إذا مسح يده بالمنديل، فإن الأَوْلى أن يقال: ((تندل))، و((تغافل)) ملحق بـ((تدحرج))؛ لتصريفه مثله؛ يقال: تغافل يتغافل تغافلاً؛ كما يقال: تدحرج يتدحرج تدحرجًا، وإن كان غافل غير ملحق بـ((دَحْرَجَ))، وكذلك ((تكلم)) ملحق بـ((تدحرج))، ودليل إلحاق هذه كلها بـ((تدحرج)) أنه مثله في الماضي، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل.

ومنها اثنتان ملحقان بـ((احْرَنْجَمَ))؛ أي: بالرباعي المزيد فيه النون، وهما: اقعنسس واسلنقى؛ لتصرفهما تصرفَ ((احْرَنْجَمَ)) في الماضي والمستقبل والمصدر، ومعنى ((احرَنْجم)): اجتمع ((واقعنسس)): تأخر.

وأما العشرة الغير الملحقة: فمنها ثلاثة موازنة للرباعي، لكن على غير سبيل الإلحاق، وهي: أخرج، وجرَّب، وقاتل، فزيادة ((أخرج)) الهمزة، وزيادة ((جرَّب)) من جنس الكلمة، فتضعيف عين الفعل من موضعها، وزيادة ((قاتل)) الألف، فهذه الثلاثة، وإن وافقت ((دَحْرَجَ)) في وزنه بما زيد فيها، فليست ملحقةً به؛ لأن حرف الإلحاق هو الذي ليس له معنى في غير الإلحاق؛ بخلاف الهمزة في ((أَفْعَلَ))؛ فإنها موضوعة؛ لمعان كالتعدية وغيرها، وكذلك تضعيف العين في؛ نحو: ((جرَّبَ))، وأما الألف في؛ نحو: ((قاتل)) فموضوعةٌ؛ لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه، وهذا كله بخلاف حروف الإلحاق، فإنّ زيادتها لا تفيد معنى غير الإلحاق، وأيضًا فإن مصادر هذه مخالفة لمصدر ((دَحْرَجَ))، لا يقال: ((أخرج إخراجًا))، مثل: ((دحرج

---

(١) أي ألبستهم القلنسوة. انظر: الصحاح "قلس" ٣/٩٦٦.

دحراجًا))؛ لأنا نقول: إن الاعتبار إنما هو بالفعللة لا بالفعلال؛ لأن الفعللة هي المصدر الملازم لباب ((دَحْرَجَ)) بخلاف ((دحراج)).

ومنها سبعةٌ غير موازنة للرباعي بوجه؛ وهي: انطلق، واقتدر، واستخرج، واشهاب، واشهب، واغدودن، واعلوط، بالطاء المهملة؛ لأن ((استخراج)) مثلاً ليس موازنة لـ((احرنْجَمَ))؛ لأنا لا نعني بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما نعني وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، و((استخرج)) بالنسبة إلى ((احرنْجم)) بخلاف ما ذكرناه في الأصلية والزيادة جميعًا، أما الأصلية فهو أن الخاء من ((استَخْرَجَ)) فاء، وقد وقعت موقع النون من ((احرنْجم))، وهي زائدة في الأصل، وليس الأمر كذلك فيما هو ملحق، وأما الزيادة فالنون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين، وليس في ((استَخْرَجَ)) الذي هو الفرع في موضعها، ولا في غير موضعها، وأيضًا فإنَّ مصادرَ هذه الأفعال مخالفةٌ لمصدر ((احرنجم)).

ذكر معاني ((فَعَلَ)) بفتح العين

ومعانيه لا تنضبطُ كثرةً؛ لخفة بنائه، فيقع على ما كان عملاً مرئيًا[1]؛ نحو: ((ضَرَبَ))، و((قَتَلَ)) ، وعلى غير المرئي؛ نحو: ((شَكَرَ))، و((مَدَحَ))، و((نطق الإنسان))، و((هَدَرَ الحمام))، و((صَهَلَ الفرسُ))، وعلى ضده ؛ نحو: ((سَكَتَ))، و((صَمَتَ))، وعلى باب المغالبة، وهو أن يكون الفعل بين اثنين، ويغلب أحدُهما، فيقع بفتح عين الماضي وضمّ المستقبل ؛ نحو: ((كارمته[2] فكرمته أكرُمه))، و((خاصمني فَخَصَمْتُه أخصُمُه))، و((كاثرني فكثرته أكثُرُه))، إلا باب معتل الفاء بالواو ومعتل العين واللام بالياء، فإن مضارعها لا يجيء مضمومًا، بل على ((يفعِل)) بكسر العين ؛ نحو: ((وامقه)) فومقه يمقُه، وبايعه فباعه يبيعه، و((راماه فرماه يرميه)).

وعن الكسائي[3] فيما عينه أو لامه حرف حلق على ((يَفْعَلُ)) بفتح العين؛ نحو: ((شاعرته فشعرته أشعَرُه))، وما ذكره غيره أولى؛ لثبوت الضم في مثله نقلاً.

قال أبو زيد[4]: ((شاعَرْتُه أشعُرُه وفاخرتُه أفخُرُه))، بالضمّ فيهما على الأصل.

---

(١) انظر في تفصيل هذه المعاني: همع الهوامع ٦/ ٢٠، والجاربردي ١/ ٤٣، والإيضاح ٢/ ١١٧، والممتع في التصريف ١٨٠، وابن يعيش ٧/ ١٥٦، ١٥٧، والرضي على الشافية ١/ ٧٠.

(٢) الصحيح: كارمني فكرمته أكرمه؛ لأن المغالبة تكون بين اثنين.

(٣) انظر: المفصل ٢٧٨، وابن يعيش ٧/ ١٥٦، ١٥٧.

(٤) انظر: ابن يعيش ٧/ ١٥٦، ١٥٧، والرضي على الشافية ١/ ٧١.

ذكرُ معاني ((فَعِلَ)) بكسر العين

وهو يكثر فيه الأعراضُ من الأفراح، والأحزان، والعلل، والألوان؛ كـ((فَرِحَ))، و((حزِنَ))، و ((مَرِضَ))، و((سَقِمَ))، و((أَدِمَ))، و((شَهِبَ))، و((سَوِدَ)) [1].

ذكرُ معاني ((فَعُلَ)) بضمِّ العين:

وهيَ للمعاني التي تكون في الأشياء [2]؛ أي: الغرائز؛ كـ((حَسُنَ))، و((قَبُحَ))، و((صَغُرَ))، و((كَبُرَ))، و((ضَعُفَ))، و((نَظُفَ))، و((مَلُحَ))، و((صَلُبَ))، و((صَعُبَ)).

ذكر معاني ((تَفَعْلَلَ))

يجيء[3] مطاوع ((فَعْلَلَ)) كـ((جَوْرَبْه فتَجَوْرَبَ))؛ ومعنى المطاوعة: قبولُ المفعول به فعلَ الفاعل؛ فإذا قلت: كسرتُه فانكسرَ؛ أي: قَبِلَ الكسرَ.

وقد يكون ((تَفَعْلَلَ)) بناءً مقتضيًا غير مطاوع لشيء؛ نحو: ((تَرَهْوَكَ))، وهو ملحق بـ((تَدَحْرَجَ))؛ يقال: ترهوكَ الناسُ في كذا؛ إذا تحرّكوا فيه.

ذكرُ معاني ((تَفَعَّلَ))

يجيء [4] مطاوع ((فَعَّلَ))؛ نحو: ((كسرتُه فتكسّرَ))، وقطعتُه فتقطَّع، ويجيء بمعنى التشبيه بالشيء؛ كقول رؤبة:

كَقَيْسِ عَيْلاَنَ وَمَنْ تَقَيَّسَا[5]

أي: تشبَّه بقيس؛ ومنه: ((تهوَّد))، و((تنصَّر)).

ويجيء بمعنى تكلُّف الشيءَ؛ نحو: " تَشجَّع " و" تَصبَّرَ"؛ إذا تكلَّف ذلك.

ويجيء بمعنى ((استفعل))؛ نحو: ((تكبَّر))، و((تعظَّم)) بمعنى ((استكبر))، و((استعظم))

---

(١) انظر في تفصيل هذه المعاني: الجاربردي ٤٢/١، وابن يعيش ١٥٧/٧، والرضي على الشافية ٧١/١، والإيضاح ١١٩/٢.

(٢) وفي المغني في تصريف الأفعال ١٠٠: "ولما كان فَعُلَ موضوعًا لأفعال الغرائز والسجايا ومن شأن السجيه أن تلازم صاحبها، ولا تعداه إلى غيره؛ كانت أفعال هذا الباب كلها لازمة غير متعدية".

وانظر في تفصيل معانيه: الجاربردي ٤٢/١، والممتع في التصريف ١٨٠، وابن يعيش ١٥٦/٧، والرضي على الشافية ٧٤/١، والإيضاح ١٢٠/٢.

(٣) انظر: الممتع في التصريف ١٨١، وابن يعيش ١٥٨/٧، والإيضاح ١٢٠/٢، والمفصل ٢٧٩.

(٤) انظر في تفصيل هذه المعاني: شرح التصريف ١٨٠، وابن يعيش ٧٤، والممتع في التصريف ١٨٣، وابن يعيش ١٥٨/٧، والرضي على الشافية ١٠٤/١، والهمع ٢٤/٦، والإيضاح ١٢١/٢، والمقتضب ٢١٦/١.

(٥) بيت من الرجز، وجاء في اللسان "قيس" ٧٠/٨، وذهب ابن برى إلى أن البيت للعجاج وليس لابنه.

ويجيء بمعنى أخذ الشيء بعد الشيء في مهلة؛ نحو: ((تَجرَّع الماءَ، وتحسَّاه))؛ ومنه: التجسُّس، والتفهُّم، والتصبُّر، والتَسمُّع، والتَعرُّف، والتَعهُّد.

ويجيء بمعنى اتخاذ الشيء؛ كوسَّدْتُ التراب، ((تَديَّرْتُ المكانَ))؛ أي: اتخذته دارًا، و((تبنى فلانٌ فلانًا))؛ أي: اتخذه ابنًا.

ويجيء بمعنى التجنُّب للشيء؛ نحو: ((تهجَّد))؛ أي: اجتنب الهجودَ؛ وهو نوم الليل.

ويجيء، وليس فيه شيء من هذه المعاني؛ نحو: ((تبسَّم))، و((تكلَّم)).

ذكرُ معاني تفاعل

يجيء [1] لما يكون من اثنين فصاعدًا غالبًا؛ نحو: ((تَضَاربا))، و((تَضَاربُوا))؛ فإن كان ((فاعَل)) من المتعدِّي إلى مفعولٍ واحد كـ((ضارب))، لم يتعدَّ ((تفاعل))، بل يكون لازمًا؛ نحو: ((تَضَارب زيدٌ وعمرو))، وإن تعدى إلى مفعولين؛ نحو: ((نازَعْتُه الحديثَ))، تعدى إلى واحد؛ نحو: ((تنازع زيدٌ وعمرو الحديثَ))، و((تجاذبا الرداءَ)).

ويجيء ((تفاعَلَ)) -أيضًا- ليرى الفاعلُ من نفسه حالاً، وليس هو فيها، ولا يريد أن يكون فيها، وذلك؛ نحو: ((تعاميتُ، وتغافلت، وتناسيتُ، وتمارَضْتُ))؛ كقول الشاعر:

إذا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرْ
ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَوَرْ [2]

والتخازرُ: أن يُضيِّق جفنَهُ ويكسِرَهُ.

ويجيء بمعنى ((فَعَلْت))، ولا يرادُ به الفعل من اثنين؛ نحو: ((توانَيْتُ في الأمر، وتلافيتُ، وتداركت)) [3].

ويجيء بمعنى ((تفاعلْتُ))؛ نحو: ((تَعَاهَدْتُ))؛ إذا فعلتُ الشيءَ مرةً بعدَ أخرى.

ويجيء مطاوعَ ((فاعَلْتُ))؛ نحو: ((باعَدْتُه فتباعَدَ)).

---

(١) انظر في معانيه: الجاربردي ٤٨/١، وشرح التصريف الملوكي ٧٧، والممتع في التصريف ١٨١، وابن يعيش ١٥٨/٧، والرضي على الشافية ٩٩/١، والهمع ٢٥/٦، والإيضاح ١٢٣/٢، والمقتضب ٢١٦/١.

(٢) من الرجز، لعمرو بن العاص في اللسان "مرر" ١٩/٧، و"خزر" ٣١٨/٦، وذهب إلى أنه ينسب لأرطاة بن سهية، ونسبه في سمط اللآلي ٢٩٩/١، للأخير، وبدون نسبة في الكتاب ٦٩/٤، والمفصل ٢٨٠، والمقتضب ٧٩/١، وأمالي القالي ٩٦/١، وابن يعيش ٨٠/٧، والمخصص ١١٩/١، ١٨٠/١٤، والمحتسب ١٢٧/١، وأصول ابن السراج ١٢٠/٣، ومعجم مقاييس اللغة ١٨٠/٢، والممتع لابن عصفور ١٨٣/١.

(٣) وأنكر السهيلي أن يجيء فاعل غير دال على المشاركة. انظر: الروض الأنف ٦٩/٢.

ويجيء متعدّيا معنى أفْلَه؛ كقوله -تعالى-: ﴿تَسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا﴾ [1]؛ أي: تُسْقِط عليك النخلةُ رطبًا.

ذكرُ معاني أفعل

صيغة [2] ((أَفْعَلَ)) تأتي على وجوه:

١) أن تكون لتعدية الفعل في الأكثر؛ نحو: ((أجلَسْتُه)).

٢) أن تكون لتعريض الشيء للشيء، وأن تُجعَل بسبب منه ؛ نحو: ((أقتلته))؛ أي: عرضته للقتل، و((أَبَعْتُ الغلامَ وغيرَه)) عرّضته للبيع؛ ومنه قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [3]؛ أي: جعل له قبرًا.

٣) أفعلَ الشيءُ، إذا صار ذا كذا؛ أي: ذا أمرٍ من الأمور التي دلّ عليها الفعل؛ نحو: ((أَغَدَّ البعيرُ))، إذا صار ذا غدة [4]، والغدة في الإبل، كالطاعون في الإنسان، و((أقشَعَ السحابُ))، إذا صار ذا انكشاف.

٤) أفعلَ إذا حان وبلغ؛ نحو : ((أحصدَ الزرع)) ، إذا بلغ الحصاد[5].

٥) أن تكون ((أفعلته)) بمعنى وجدتُه كذلك، تقول: ((أحْمَدْتُ الرجلَ))؛ أي : وجدتُه محمودًا، أو موصوفًا بالحمد، وتقول: ((أبخلته))؛ أي: وجدتُه بخيلاً.

٦) أن تكون بمعنى السلب والإزالة؛ نحو: ((شكَا فأشكاه))؛ أي: أزال شكواه، و((أعْجَمْتُ الكتابَ)) إذا نقطته؛ لأنك تزيل عُجْمَتَه؛ لأنه قبل النقط ذو عُجْمَة، لا تعرف الباء من التاء.

٧) أن يكون بمعنى الدخول في الشيء؛ مثل ((أظلم))، إذا دخل في الظلام، و((أصبَحَ))، إذا دخل في الصباح، و((أحرم))، إذا دخل في الأشهر الحرم، و((أجرَم))، إذا لم يأت ما يوجب عليه عقوبةً؛ لأنه دخل في حرمة لا تُهتك، و((أحْرَمَ)) إذا دخل في الصلاة، والحج.

٨) أن يقال: ألبن الرجلُ، وأتمرَ، وألحمَ، وأشحمَ، إذا كثُرَ عنده ذلك.

---

(١) سورة مريم ٢٥/١٩.

(٢) انظر في معانيه: الجاربردي ٤٥/١، وشرح التصريف الملوكي ٦٧، والممتع في التصريف ١٨٦، وابن يعيش ١٥٩/٧، والرضي على الشافية ٨٣/١، والهمع ٢٢/٦، والإيضاح ١٢٦/٢.

(٣) سورة عبس ٢١/٨٠.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: المغني في تصريف الأفعال ١١١.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٨٩/١.

٩) أن تجيء لمعنى في نفسه، ولا يُراد به شيءٌ من هذه المعاني؛ نحو: ((أشفق))، و((ألحّ)).

١٠) أن يجيء بمعنى ((فَعَل))[١]؛ نحو: قَالَه البيع، وأقالَه، وشغلَه، وأشغلَه، وأشغل لغةٌ رديئة، وبكَرْتُ بكورًا، وأبكرت إبكارًا بمعنى.

ذكرُ معاني فَعَّل

و ((فعَّل)) [٢] يواخي ((أَفْعَلَ)) في التعدية؛ نحو: ((فرَّحته)).

ويجيء فعَّلته، ويراد به النسبة؛ نحو: فسَّقته، وزيَّنته، وفجَّرته.

ويجيء، ويراد به: قلت له ذلك؛ نحو: ((جدَّعته)) و((عقَّرته))؛ أي: قلتُ له: جَدْعًا له، وعقرًا.

ويجيء بمعنى التنحية؛ نحو: ((فرَّعته))، إذا زلت فرعَه، وهو بثرٌ أبيضُ، و((قذَّيتُ عينه))؛ إذا أزلت قذاها، و((جلدتُ البعيرَ)) إذا أزلت جلدَه، كما يقولون ((سلَّختُ الشاةَ))، ولا يكاد يقولون: سلَّختُ البعيرَ، و((قرَّدته))؛ أزلتُ قرادَه.

ويجيء بمعنى فَعَل؛ نحو: ((بَكَرْتُ وبكَّرْتُ، وميَّزتُ الشيءَ))، بمعنى عزلتُ بعضَه عن بعض ومزته، وتقول: أعاضني، وعاضني، وعوَّضني، بمعنى، وقصَرتُ الصلاة وقصَّرتُها.

ويجيء بمعنى التكثير غالبًا؛ نحو: ﴿غلَّقتِ الأبواب﴾[٣] و((قطَّعتُ الثوب))، و((جوَّل في الأرض)).

ويجيء بمعنى صار الشيء بصفة كذا؛ نحو: عجزت المرأة وثيَّبت.

ويجيء ولا يراد به شيء مما ذكر؛ نحو: كلَّم وسلَّم ووقَّر وبجَّل وجرَّب.

ذكرُ معاني فاعَل

يجيء[٤] لما يكون بين اثنين غالبًا[٥]؛ بأن يفعل كلٌّ منهما مع الآخر ذلك الفعل؛ نحو: ((قاتل))، و((ضارَبَ))، فإذا قلت: ((ضاربَ زيدٌ عمرًا))، نسبتَ الفعل إلى أحدهما، فرفعتَ وجعلتَه واقعًا على الآخر فنصبتَه، والفاعل هنا مفعول -أيضًا- في المعنى؛ كما أن المفعول فاعلٌ -أيضًا- في المعنى؛ ولهذا جاز عند البصريين في الضرورة خاصة ((خاصم زيد

(١) وقد أُلفت كتب كثيرة تحمل اسم "فعَل وأفعلت"؛ كما فعل أبو زيد الأنصاري، وأبو عبيدة، والأصمعي، والفراء، والزجاج، وكتابه مطبوع متداول بين أيدي الباحثين، والآمدي، والقالي، والأنباري، وابن مالك. انظر: كشف الظنون ١٣٩٥، ١٤٤٧.

(٢) انظر في معانيه: الجاربردي ٤٧/١، وشرح التصريف الملوكي ٧٠، والممتع في التصريف ١٨٨، وابن يعيش ١٥٩/٧، والرضي على الشافية ٩٢/١، والهمع ٢٣/٦، والإيضاح ١٢٨/٢، والمنتخب ٢١٢/١.

(٣) سورة يوسف ٢٣/١٢.

(٤) انظر في معانيه: الجاربردي ٤٧/١، وشرح التصريف الملوكي ٧٣، والممتع في التصريف ٨٨، وابن يعيش ١٥٩/٧، والرضي على الشافية ٩٦/١، والهمع ٢٤/٦، والإيضاح ١٢٩/٢، والمنتخب ٢١/١.

(٥) قال "غالبا" لأن قولنا "سافر" لا يكون بين شخصين.

عمرو)) برفعهما، وحكى ابن الأنبارى [1] أنَّ بعض النحاة يجيز نصبهما؛ كما يجيز رفعهما [2].

ويجىء ((فاعَل)) بمعنى فعل؛ نحو: ((سافر)).

ويجىء بمعنى ((أَفْعَلْتُ)) ؛ نحو: ((عافاه))؛ أى: أعفاه، و((طارَقْتُ النَّعْلَ))؛ أى: أطرقتها.

ويجىء بمعنى ((فعُل)) ؛ نحو: ((صَاعَرَ خدَّه)) أى: صعّر، و((ضاعَفَ))؛ أى: ضعَّف.

ويجىء بمعنى ((تفَاعَلَ)) ؛ نحو: ((سارَعَ وتسارَعَ، وجاوَزَ وتجاوَزَ)) بمعنى.

ذكر معانى انفَعَل

لا يكون [3] إلا مطاوع فَعَلَ [4]؛ نحو: ((كَسَرتُه فانْكَسَرَ))، إلا ما شذَّ من مجيئه مطاوعًا لأفعل ؛ نحو: ((أقحمتُه فانقَحَمَ))، و((أغلقتُه فانْغَلَق))، و((أزعجتُه فانْزَعَجَ))، ولا يكون إلا حيث علاجٌ [5] وتأثيرٌ؛ لأنه قبول المفعول فعلَ الفاعل؛ ولهذا كان قولهم: ((انعدم)) خطأ؛ لأنه لا معالجة فيه، إنما هو فقدٌ وذهابٌ، فليس هو مثل ((انقطع)) الذى هو قبول القطع، فأما قولهم ((هذا القول لا ينقال وقد انقال))؛ فهو لأن القائل يعمل فى تحريك لسانه وإدارته، ويقال: ((طَرَدْتُه فذَهَبَ)) ولا يقال: ((انطَرَدَ)) استغناء بـ ((ذَهَبَ)) عنه.

ذكرُ معانى افْتَعَل

ويجىء [6] بمعنى انْفَعَل غالبًا، فى كونه مطاوعَ فعلٍ؛ كقوله: ((غممتُه فاغتَمَّ وانغَمَّ))، ويجىء ((افتعل)) أيضًا بمعنى ((تفاعَلَ)) ؛ نحو: ((اختصموا، والتقوا، واجتوروا؛ كما تقول: تخاصموا وتلاقوا وتجاوروا، وكذا: اختصما واصطلحا؛ مثل: تخاصما وتصالحا.

ويجىء بمعنى اتخاذ الشىء؛ نحو:((اذَّبَحَ)) إذا اتَّخَذَ لنفسه ذبيحة، والأصل ((اذْتَبَحَ))، وكذلك: اشتوى واختبز، إذا اتخذهما.

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٤٨٥/٢، والجاربردى ٤٨/١.

(٢) ذهب بعض النحاة إلى أن المرفوع هو السابق بالشروع فى أصل الفعل على المنصوب، ومن هنا استحق أن يكون فاعلاً، والثانى متأخراً فى إحداث الفعل؛ ولذا جاز أن يكون مفعولاً به، والراجح أن كليهما تام بالفعل على حد سواء. انظر: الجاربردى ٤٨/١، وشرح الشافية للرضى ١٠٠/١، ١٠١، والمغنى فى تصريف الأفعال ١٢٠.

(٣) انظر فى معانيه: الجاربردى ٥١/١، وشرح التصريف الملوكى ٧٩، والممتع فى التصريف ١٨٩، وابن يعيش ١٥٩/٧، والرضى على الشافية ١٠٨/١، والإيضاح ١٣١/٢، والمقتضب ٢١٣/١.

(٤) ويشترط أن يكون من الأفعال الظاهرة التى تراها العين كالكسر والقطع والحذف، لا يقال: علمته فانعلم ولا فهمته فانفهم. انظر: المغنى فى تصريف الأفعال ١٢٥.

(٥) الفعل العلاجى هو ما يحتاج فى حدوثه إلى تحريك العضو. انظر: المغنى فى تصريف الأفعال ١٢٥.

(٦) انظر فى معانيه: الجاربردى ٥٠/١، وشرح التصريف الملوكى ٨٠، والممتع فى التصريف ١٩٢، وابن يعيش ١٦٠/٧، والرضى على الشافية ١٠٨/١، والمع ٢٦/٦، والإيضاح ١٣١/٢، والمقتضب ٢١٣/١.

ويجيء بمعنى فعل ؛ نحو: ((قرأ واقترأ)) ، و((خَطَفَ واختطَفَ)).

ويجيء لزيادة المعنى؛ نحو: ((كَسَبَ، واكتَسَبَ)) و((عمل، واعتمل))، فمعنى ((كسب)) أنه أصاب الشيء، ومعنى ((اكتسب)) أنه أصابه بتصرُّف وطلب، وكذلك ((اعتَمَلَ)).

ويجيء وليس فيه شيء من ذلك ؛ نحو: ((اشتَمَلَ)) ، و((ارتَجَلَ)).

ذكر معاني اسْتَفْعَلَ

أصل [1] ((استَفْعَلَ)) أن يكون لطلب الفعل [2]، فإذا قلت: ((استَعْلَمْتُ منه الخبر))؛ فالمعنى: طلبت منه أن يُعلِّمَنِي، ((واستَحَقَّ)) إذا طلب حقًّا، و((استَعْمَلْتُ)) إذا طلبتُ منه العمل، و((استَعْجَلَ)) طلبَ العَجَلَةَ.

ويجيء بمعنى التحول من حال إلى حال؛ نحو: ((استَحْجَرَ الطينُ))؛ أي: تحوَّل حجرًا، و((استَنسَرَ البُغَاثُ)) أي صار نسرًا، وفي المثل: ((إنَّ البُغَاثَ بأرْضِنا يَستَنسِرُ)) [3].

ويجيء بمعنى وجود الشيء على صفة ؛ نحو: [استَسْمَنْتُه] [4] بمعنى وجدته كذلك، و((استَعْظَمْتُه)) و((استَطْعَمْتُه))؛ أي: وجدته كذلك، و((استَسْمَنْتَ ذَا وَرَم)) أي: اعتقدت فيه السمن.

ويجيء بمعنى "فَعَلَ" ؛ نحو: "استعلى" ؛ أي: علا.

ويجيء بمعنى "أَفْعَلَ" ؛ نحو: "استنقذه" ؛ أي: أنقذه.

ويجيء بمعنى الحينونة والبلوغ؛ نحو: "استرفع الثوب" ، و"استحفر النهر" .

ويجيء، ولا يراد به شيء مما ذُكر ؛ نحو: "استرجع عند المعصية".

---

(١) انظر في معانيه: الجاربردي ٥٢/١، وشرح التصريف الملوكي ٨٢، والممتع في التصريف ١٩٤، وابن يعيش ١٦١/٧، والرضي على الشافية ١١٠/١، والهمع ٢٨/٦، والإيضاح ١٣٣/٢، والمقتضب ٢١٤/١.

(٢) وهو إما صريح نحو: استغفرت الله ، وإما في التقدير؛ نحو: استخرجت القلم، فمزاولة إخراجه والاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج. انظر الرضي على الشافية ١١٠/١، والمخصص ١٨٠/١٤، والمنصف ٧٧/١، ومجموعة الشافية، للجاربردي ٥٢/١، والمغني في تصريف الأفعال ١٢٩.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ١٣/١، وشرح الرضي على الشافية ١١٠/١، والمنصف ٧٨/١، والبغاث: ضرب من الطير، والمثل يضرب للضعيف يصير قويا، وللذليل يعز بعد الذل.

(٤) غير واضح في الأصل.

ذكر معاني افْعَوْعَل

وهو[1] بناء مبالغة وتوكيد[2] ؛ نحو: "اخشوشن"، و"اعشوشـــبت الأرض"، و"احْلَـــوْلى الشيء"، مبالغات في "خَشُنَ، وأعْشَبت، وحلا".

واعْرَوْرَى، إذا ركب الفرسَ، أو الحمارَ عُرْيًا".

ذكرُ أبنيةِ الفعلِ الرباعيِّ

للمجرد [3] منه بناءٌ واحدٌ على فَعْلَل، ويكون مُتَعَدِّيًا وغيرَ متعدٍّ؛ فـــالمتعدى؛ نحـــو: ((دَحْرَجْتُ))، وغير المتعدى؛ نحو: ((دَرْنَج الرجلُ)) إذا ذلَّ، و ((دَرْنَجت الحمامة للذكر)) إذا خضعت له.

وللمزيد فيه ثلاثة: "أفْعَنْلَلَ وافْعَلَلَّ وتَفَعْلَلَ؛ نحو: احْرَنْجَمَ احْرِنجامًا[4]، واقْشَعَررْتُ اقشعْرارًا وتَدَحْرَجَ تدحرجًا، وجميع المزيد المذكور لازم.

واعلم أن مضارع غير الثلاثى المجرد؛ سواء كان ثلاثيًا مزيدًا فيه، أو رباعيًا مجـــردًا، أو رباعيًا مزيدًا فيه، فإنه يُكسر ما قبل آخره إذا لم يكن أول الماضى تاءً؛ نحو: ينطـــق ويدحرج ويَحْرَنْجِم، وأما إذا كان أولُ الماضى تاءً زائدةً؛ نحو: تضارَب، وتَدَحْرَج وتكلَّم، فمضارعه حينئذ لم يُكْسَرَ ما قبلَ آخره، ولكـــن يبقـــى مفتوحًـــا؛ نحـــو: ((يتضارَب))، و((يتدحْرَج)) و((يتكلَّم)).

---

(1) انظر في معانيه: شرح التصريف الملوكي ٨٥، والممتع في التصريف ١٩٦، وابن يعيش ١٦١/٧، والرضى على الشافية ١١٢/١، والهمع ٢٩/٦، والإيضاح ١٣٤/٢.

(2) وذلك لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى؛ إذ الألفاظُ قوالب المعانى. انظر: المغنى فى تصريف الأفعـــال ١٣٤، والمراجع التى بهامشه.

(3) انظر: الجاربردى ٥٣/١، الفصول الخمـــون ٢٥٩ ، وشرح التصريف الملوكى لابن يعيش ٨٩ ، والممتع فى التصريف ١٧٨ ، وابن يعيش ١٦٢/٧ ، والرضي على الشافية ١١٤/١ ، والهمع ١٩/٦ ، والإيضـــاح ١٣٤/٢، والمقتضب ١٠٥/٢ ، والمنصف ٢٤/١.

(4) فى المفصل ٢٨٢: "قال سيبويه: وليس فى الكلام: أحرنجمتُه؛ لأنه نظير انفعلت فى بنـــات الثـــلاث، وزادوا نونا.

القسمُ الثَّالثُ في الحرفِ

وهو ((ما دلَّ على معنىً في غيره))، والهاء في ((غيره)) راجعة إلى ((ما دلَّ))، وقد تقدَّم الكلام على الحرف في أول الكتاب(١).

والحرف يأتي لمعنى في الاسم خاصة؛ كحرف التعريف، وحرف الجرِّ، وحرف النداء(٢)، ويأتي لمعنًى في الفعل خاصةً؛ كقد، والسين، وسوف، والجوازم، والنواصب، ويأتي للربط، ويندرج فيه ما يربط بين اسمين، أو بين فعلين مجردين عن الضمير تقديراً؛ كحرف العطف، أو بين اسم وفعل؛ كحرف الجر، أو بين جملتين؛ كحرف الشرط، و((إذن)) وواو الحال، وحرف الجواب.

ويأتي لقلب معنى الجملة(٣)، وهو إما مغيِّر للإعراب؛؛ نحو: : ليت، ولعلَّ، وكأنَّ، وإما غير مُغَيِّر كحرف الاستفهام، وحرف النفي، ويأتي للتوكيد، إما مغيِّر للإعراب؛ نحو: ((إنَّ)) و((أنَّ)) وغير مغير له؛ نحو: لام الابتداء، ويأتي للزيادة، إما في الجملة؛ نحو: ((بحسبك زيدٌ)) و((ما زيد بقائم)) ، وإما في غير الجملة؛ كقوله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾(٤).

والحرف ينقسم إلى بسيطٍ، ويُراد به ما هو حرفٌ واحد؛ كالباء، واللام، وكاف التشبيه، ونحوها، وإلى مركَّب(٥)؛ إما ثنائي كـ ((مِنْ)) و((عن)) ، وإما ثلاثي كـ ((على)) ، أو رباعي كـ ((حتى)) ، أو خماسي؛ نحو: ((لكن)) ، ولا تجاوزُ أصولَ الأسماءِ في العدَّةِ.

---

(١) انظر هنا الكتاب ٤٢/١.

(٢) يريد أنها حروف مختصة بالاسم. انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٥/١-٨٦.

(٣) وذلك لأن قولنا: كأن زيداً أسدٌ، يعني المشابهة فقط، ولا يعني المطابقة بينهما، وكذا: ليت زيداً شجاع؛ أي: أن زيداً ليس بشجاع.

(٤) سورة المائدة ١٣/٥.

(٥) انظر: المقتصد ٨٥/١-٨٦.

ذكرُ حروفِ الجرِّ

حرفُ الجر: ما وُضِع للإنفضاء بفعل، أو شبهه؛ أو معناه إلى ما يليه، قوله: ((ما وُضِعَ للإنفضاء))؛ أي: للإيصال [1]، قوله: ((إلى ما يليه)) ؛ أي: إلى ما يلي حرف الجر من الأسماء[2]، قوله: ((بفعل)) احتراز من الاسم والحرف، فإن الأصل في الاسم أن لا يعمل، وما عمل منها إنما كان لشبهه بالفعل، وكذلك الحرف.

قوله ((وشبهه أو معناه))؛ أى شبه الفعل من الأسماء، ومعنى الفعل من الأسماء؛ كاسم الفاعل، والمصدر، وغير ذلك، أما الفعل؛ فنحو: ((مررت بزيد))، وأمّا شبه الفعل؛ فنحو: ((أنا مارٌ بزيد))،و((مروري بزيد حسنٌ))؛ فالباء هي التي أوصلت الفعل وشبهه إلى ما يليها من الاسم.

وأما معنى الفعل، فنحو: ((زيد في الدار لإكرامك))، فاللام متعلقة بما ((في الدار)) من معنى الاستقرار، وكذلك ((هذا أبوك في الدار))، فإن العاملَ ما في هذا من معنى الإشارة[3]، وإذا قلت: ((خَرَجْتُ مِنَ البصرة))، فـ ((مِنْ)) أوصلت معنى الخروج إلى البصرة، على سبيل الابتداء، وكذلك: ((قَدِمْتُ إلى بغداد))، فـ ((إلى)) أوصلتْ معنى القدوم إلى بغداد، على سبيل الانتهاء.

وسُمِيت حروف الجر؛ إما لأنها تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء؛ وإما لأنها أضيفت إلى عملها؛ كقولهم: حروف الجزم، وحروف النصب[4].

وحروف الجر ثمانية عشر حرفًا[5]،وهي: مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ، وواو رب، وواو القسم وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومنذ، ومذ، وحاشى، وعدا، وخلا.

---

(١) يعني بالإيصال التعدية. انظر: حاشية الصبان ٢/٢٠٣، والمفصل ٢٨٣ .

(٢) وذلك لأنه مختص بها دون الأفعال كما سبق . انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٢ .

(٣) انظر:١١٩/١ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٢ ، والإيضاح ١٤٠/٢ وابن يعيش ٧/٨ والهمع ١٥٣/٤ وأصول ابن السراج ٤٠٨/١، والبسيط في شرح الجمل ٤٥٦، ٨٣٨ .

(٥) وعدّتها عن ابن مالك عشرون حرفا زاد "كي" و"متى" و "لعل" وأضاف المصنف واو "رُبَّ" متفقا مع بعض النحويين. انظر: شرح الأشموني ٤٥٢/١، والصبان ٢٠٣/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٨١ ، وعدّ بعضهم من حروف الجر "ها" التنبيه وهمزة الاستفهام إذ جُعلت عوضًا من حرف الجر في الاسم . حاشية الصبان ٢٠٥/٢، وانظر: ابن يعيش ١٠/٨، والبسيط في شرح الجمل ٨٤٠، وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٠، والأنموذج للزمخشري ١٦٢، وشرح اللمحة لابن هشام ١٨٦/٢، والفصول الخمسون ٢١٢، والمقدمة الجزولية ١٧٠.

واعلم: أن عشرة من هذه الحروف، وهي: مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ، وواو رُبَّ، وواو القسم وتاؤه، لا تكون إلا حروفًا، وخمسة تكون حروفًا وأسماءً، وهي: عن، وعلى، والكاف، ومُنْذُ، ومُذْ، والثلاثة البواقي تكون حروفًا، وأفعالاً؛ وهي حاشى، وعدا، وخلا.

أما ((مِنْ)) فتكون للتبعيض، وللبيان، وللابتداء [1]، فالتي للتبعيض هي التي يحسن مكانَها ((بَعْض)) [2]؛ نحو: ((أخذتُ مِنَ الدَّراهم))، والتي للتبيين هي التي يحسن مكانها ((الذي))؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[3] ؛ أي: الرجس الذي هو وثن[4]، والتي للابتداء تُعْرَف بأنْ يحسُنَ في مقَابلتها ((إلى)) ؛ إما لفظًا، أو تقديرًا؛ نحو: ((سرتُ مِنَ البصرةِ إلى الكوفة))، و((زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو))، فإنَّ معناه أن ابتداء فضله كان مترامِيًا في الزيادة من ((عمرو))، وأما ((أَعُوذُ بالله مِنَ الشَّيطَان الرَّجِيم))؛ فابتداءُ الاستعاذة كان من الشيطان مع قطع النظر عن الانتهاء؛ لأنه لا يتعلّق به غرض، وكذلك ((أخافُ من عذاب الله))، فإنَّ ابتداء الخوفِ مِنَ العقَاب لا يَقْبَلُ الانتهاءَ.

والبصريون [5] يخصِّصونَها بأنها للابتداء في غيرِ الزمانِ، والكوفيون [6] يعمِّمونها في الزمان وغيره؛ ويستدلون بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾[7] ؛ فقد دخلت على الزمان، وتأولها البصريون بمعنى: ((من تأسيس أولِ يوم)).

وتقع ((مِنْ)) زائدةً [8] ، وتُعْرَف بأنك لو حذفتها، لكان المعنى الأصلي على حاله،

---

(١) وذكر الأشموني أنها تأتي لمعان عشرة. حاشية الصبان ٢/ ٢١٠، و انظر: شرح الكافية لابن مالك ٧٩٦، والأصول ١/ ٤٠٩، والهمع ٤/ ٢١١، وابن يعيش ٨/ ١٠.

(٢) والرضي على الكافية ٢/ ٣٢٢: "قال المبرد وعبد القاهر، والزمخشري إن أصل ((مِنْ)) المبعّضة ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم في قولك: أخذت من دراهم ((مبدأ الأخذ)). و انظر: المفصل ٢٨٣، وابن يعيش ٨/ ١٠.

(٣) سورة الحج ٢٢/ ٣٠.

(٤) ويريد المؤلف بالتي المبين بيان الجنس: حاشية الصبان ٢/ ٢١١، والجنى الداني ٣١٤.

(٥) انظر: ابن يعيش ١٣١٨، وشرح الأشموني ١/ ٤٦٠، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤١٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢١١، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٨٩.

(٦) ووافقهم المبرد وابن درستويه وبعض البصريين: ابن يعيش ٨/ ١٠-١٣، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٧.

(٧) سورة التوبة ٩/ ١٠٨.

(٨) انظر: المفصل ٢٨٣، والرضي على الكافية ٢/ ٣٢٢ -٣٢٣، والتوطئة ٢٤٤، وابن يعيش ٨/ ١٣، وشرح الأشموني ١/ ٤٦١، وحاشية الصبان ٢/ ٢١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٨، وذكر أن الكسائي كذلك يجيز ذلك، والإيضاح ٢/ ١٤٢، والمقتضب ٤/ ١٣٦. وذكر ابن الحاجب في الإيضاح أنها تزاد كذلك في الاستفهام نحو: قولنا: هل من أحد ؟

ولا يفوت بحذفها سوى التأكيد؛ كقولك: ((ما جاءني من أحد)) ، وهي مختصةٌ عند البصريين بغير الموجب، وجوّز الكوفيون، والأخفش[1] زيادتها في الواجب أيضًا، واستشهدوا بقولهم: ((قدْ كانَ منْ مطرٍ)) [2]، وتأويله: قد كان شيء من مطر، فتكون للتبعيض، واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[3] ، وقد قالَ: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[4] ، والجواب أنّ ((مِن)) ها هنا -أيضًا- للتبعيض؛ أي: يغفر لكم بعضَ ذنوبكم، وهو خطابٌ لقوم نوح.

وأمّا ((إلى))، و((حتى))؛ فلانتهاء الغاية[5] ، إلا أنّ ((حتّى)) تفيد معنى ((مع))[6] ؛ أي: يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف ((إلى))، فإذا قلت: ((قدم الحاجُّ حتى المشاة))؛ فكأنك قلت: مع المشاة، و((أكلتُ السمكة حتى رأسِها)) و((نمتُ البارحةَ حتّى الصباحِ))؛ أي: أكلتُ الرأسَ مع السمكةِ، ونمتُ الصباحَ مع البارحةِ، هذا هو المختار[7] .

وقيل: الضابط في دخول ما بعد ((حتّى)) فيما قبلها أن يكون ما بعدها داخلاً في مسمّى ما قبلها؛ فيدخل الرأسُ في الأكل؛ لدخوله في مسمّى السمكة، ولا يدخل الصباح في النوم؛ لأنه غير داخل في مسمى البارحة.

و ((إلى)) لا يدخل ما بعدها فيما قبلها في الأصحّ، وقيل: يدخل، وقيل: إن كان من جنس ما قبله دخل، وإلاّ لم يدخل، وعلى الأصحّ فإنما دخلت ((المرافق))

---

(١) وهي للتخصيص على العموم أو تأكيد التخصيص عليه، حاشية الصبان ٢/٢١١، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٧، وابن يعيش ٨/١٠، والهمع ٤/٢١٥، والبسيط ٨٤١.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/٢١٢، والإيضاح ٢/١٤٢.

(٣) سورة نوح ٧١/٤.

(٤) سورة الزمر ٣٩/٥٣.

(٥) وذلك لانتهاء الغاية في الأزمنة والأمكنة. شرح الكافية لابن مالك ٧٩٩، وابن يعيش ٨/١٤، والأصول ١/٤١١، والهمع ٤/١٦٤، وحاشية الصبان ٢/٢١٣، والبسيط في شرح الجمل ٨٤٦، والأنموذج للزمخشري ١٦٤، وشرح اللمحة ٢/١٨٩، والفصول الخمسون ٢١٣، ٢١٦، والإيضاح ٢/١٤٤-١٤٥، والجنى الداني ٣٧٣.

(٦) انظر في تفصيل هذا: حاشية الصبان ٢/١١٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٤٦-٨٤٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٥٣، والهمع ٤/١٥٤، والأصول ١/٤٢٥، وابن يعيش ٨/١٥.

(٧) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٨/١٦ -٢٠ وشرح الأشموني ١/٤٦٢، وحاشية الصبان ٢/٢١٣، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٩.

و((الكعبان)) في قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1] ، وتبيان ذلك من النبي ﷺ بالفعل، ولولا ذلك لم يُحكَم بدخوله[2] .

وتجيء ((إلى)) بمعنى ((مَعَ)) [3] قليلا؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[4] ، وأما قوله تعالى: ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّـهِ﴾[5] ، فهي للغاية؛ أي: من ينصرني إلى أن يتمّ أمرُ الله.

و ((حتى)) لا تدخل إلا على اسم ظاهر؛ فلا يقال: حتاه؛ كما يقالُ: ((إليه))، خلافًا للمبرد[6].

وأما ((في)) [7] فمعناها الظرفية؛ كقولك: ((جلستُ في المسجد)).

وتكون كـ ((على)) قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[8] ؛ أي: على[9].

وأما الباء[10] فتكون للإلصاق؛ كقولك: ((به داءٌ أي التصق بداء به، وكقولك ((أقسمت بالله))؛ أي ألصقت قسمي بالله، وللاستعانة؛ كقولك: ((كَتَبْتُ بالقلم)) ، وللمصاحبة[11] ؛كقولك: ((اشتريت الفرس بسرجه ولجامه)) ، وللتعدية كـ ((خرجت به))، ومنه قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾))[12] ؛ أي: أهبط القرآن جبريل،

---

(١) سورة المائدة ٥/٦.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٨/١٥.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/٢١٣، والبسيط في شرح الجمل ٨٤٦-٨٤٧، وابن يعيش ٨/١٤-١٥، والهمع ٤/١٥٤.

(٤) سورة النساء ٤/٢.

(٥) سورة الصف ٦١/١٤، وفي الأصل: ﴿وإذ قال عيسى ابن مريم﴾ .

(٦) انظر: ابن يعيش ٨/١٦، والرضي على الكافية ٢/٣٢٦، والجامع الصغير ١٣٧.

(٧) انظر: شرح اللمحة ٢/١٩١، والأنموذج ١٦٥، والفصول الخمسون ٢١٣، والإيضاح ٢/١٤٦، والهمع ٤/١٩٢، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٨.

(٨) سورة طه ٢٠/٧١.

(٩) في الرضي على الكافية ٢/٣٢٧: ((والأولى أنها بمعناها لتمكّن المصلوب في الجزع تمكّنَ المظروف في الظرف)).

(١٠) انظر: حاشية الصبان ٢/٢١٩، وشرح اللمحة ٢/١٩٦، والأنموذج ١٦٦، والفصول الخمسون ٢١٣، والإيضاح ٢/١٤٧، والبسيط في شرح الجمل ٨٣٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠، والهمع ٤/١٥٦، وابن يعيش ٨/٢٢.

(١١) وتكون بمعنى "مع". حاشية الصبان ٢/٢٢١.

(١٢) سورة الشعراء ٢٦/١٩٣.

وللمقابلة؛ . ((بعت ا بهذا))[1]، وبمعنى ((في))؛ كقولك: ((ظننتُ به خيرًا)).

وتكون زائدة في غير الموجب[2]، في خبر المبتدأ نفيًا واستفهامًا قياسًا؛ نحو: ((ما زيدٌ بقائمٍ))، و((هل زيدٌ بقائ ؟ وفي الموجب سماعًا؛ نحو: (، بيده))، و((بحسبك زيدٌ))[3].

وأما اللام فتُستعمل ان[4]:

١) للاختصاص؛ نحو: ((الجُل للفرس)) و((المال لزيد)).

٢) للتعليل؛ نحو: ((ضربته للتأديب)).

٣) للزيادة؛ كقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾[5]؛ أي: ردفكم.

٤) أن تكون بمعنى ((عن)) إذا استعملت مع القول؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[6]، وليس معنى الآية أن الكافرين خاطبوا المؤمنين؛ لأنه لو كان كذلك، لوجب أن يقول: ((سبقتمونا إليه))، فعُلِم أنَّ معناه: قال الذين كفروا عَن الذين آمنوا.

٥) أن تكون بمعنى واو القسم في التعجب في اسم الله تعالى[7]؛ كقول الشاعر:

لله يَبْقَى عَلَى الأيامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[8]

وأما ((رُبَّ)) فللتقليل[9] كما أن ((كَمْ)) للتكثير[10]، ولـ ((رُبَّ)) أحكام:

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٢/٢٢٠.

(٢) انظر: البسيط في شرح الجمل ٨٥٨، وابن يعيش ٢٣/٨.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: حاشية الصبان ٢٢٢/٢.

(٤) انظر: في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٤٦٣/١، والبرهان في علوم القرآن ٣٣٤/٤-٣٥٠، وحاشية الصبان ٢١٥/٢، وشرح اللمحة ١٩٧/٢، والأنموذج ١٦٧، والفصول الخمسون ٢١٤، والإيضاح ١٤٩/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٥٧، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠١، وابن يعيش ٢٥/٨، ١٩/٩، واللمع ٢٠٠٤، والأصول ٤١٣/١.

(٥) سورة النمل ٧٢/٢٧.

(٦) سورة الأحقاف ١١/٤٦.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٢١٦/٢..

(٨) من البسيط "لأمية بن أبي عائذ، أو لأبي ذؤيب كما في الخزانة ٩٥/١٠، ولأبي ذؤيب في شرح شواهد المغني ١٥٦، ٥٧٣، والتبصرة والتذكرة ٤٤٦، وقال: ويروى تالله ولعبد مناة الهذلي في أصول ابن السراج ٤٣٠/١، والكتاب (بولاق) ١٤٤/٢، وابن يعيش ٩٨/٩، ٩٩، والمفصل ٣٤٥، والبيت غير منسوب في شرح التسهيل ١٤٠/٣ -١٩٩، والجمل ٧١، والمقتضب ٣٢٤/٢، والصاحبي ٨٦ وصدره في التوطئة ٢٥٨، وابن الشجري ٣٦٩/١، وشرح الأشموني ٤٦٤/١.

(٩) في الأشموني ٤٧٨/١: ((وهي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلا))، و انظر كذلك: البسيط في شرح الجمل ٨٥٩، والجنى الداني ٤١٧.

(١٠) ولذا ذهب الكوفيون والأخفش إلى اسمية "رب" وأيده الرضي؛ لأنه لا خلاف في اسمية ((كم)). انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٢ -٢٠٤، والبسيط في شرح الجمل ٨٦٠-٨٦١.

أحدها: أن لها صدر الكلام؛ لكونها لإنشاء التقليل.

والثاني: اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد أو جملة؛ نحو: ((رُبَّ رجلٍ كريمٍ اجتمعتُ به))، و((رُبَّ رجلٍ أبوه عالمٌ))، و((رُبَّ رجلٍ مررتُ به)) بالنكرة[1]؛ واختصت لعدم الاحتياج إلى المعرفة؛ ووجب أن تكون النكرة موصوفةً على الأصح[2] ؛ ليتحقق التقليل الذى هو مدلول ((رُبَّ))؛ لأنه إذا وُصِفَ الشيء صار أخصَّ ممَّا لم يوصف.

والثالث: أن يكون فعلها؛ أى: جوابها، عاملها فعلاً ماضيًا محذوفًا غالبًا؛ لأن وضعها لتقليل تحقق؛ ولأن الصفة قد أغنت عنه، وسدَّت مسدَّه، وإنّما قُيِّدَ الحذف بالغالب؛ لأنه قد يظهر؛ نحو: ((رُبَّ رجلٍ كريم اجتمعتُ به))، و((كريم)) صفة لمجرور ((رُبَّ))، و((اجتمعت به)) هو فعلها الماضى وهو جوابها، وعاملها الذي يتعلق به ((رُبَّ))، ولا تتعلق إلا بما بعدها؛ لما ذكرنا من أن لها صدر الكلام، فلا يكون العامل إلا بعدها.

وجوز بعضهم كون فعلها مضارعًا[3] ؛ نحو: ((رُبَّ رجلٍ وجيه يقولُ ذلك)).

وقد تدخل ((رُبَّ)) على مضمر، يُميِّز ذلك المضمر بنكرة منصوبة[4] ؛ نحو: ((ربه رجلا))، وهذا الضمير مبهم، كالضمير المستتر فى ((نِعَمَ رجُلاً زَيدٌ))، وهذا الضمير مفرد مذكر عند البصريين[5] ؛ نحو: ((ربَّه رجلا)) و((ربه رجلين))، و((ربه رجالاً))، و((ربه امرأة)) و((ربه امرأتين)) و((ربه نساءً))؛ لكونه راجعًا إلى مقدر ذهنى، لا لشيء مقدم ذكره؛ لتجب مطابقته، خلافًا للكوفيين؛ فإنهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتميز فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فيقولون: ((ربهما)) و((ربهم)) و((ربها)) و((ربهن))[6] . وتلحقُ ((رُبَّ)) ما الكافة[7] ، فتدخل على الجملة[8] ؛ سواء كانت فعلية

---

(١) لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة بخلاف المعرفة. البسيط فى شرح الجمل ٣١١، وابن يعيش ٢٩/٨، والهمع ١٧٢/٤، والأصول ٤١٦/١.

(٢) وهو اختيار أبى على وابن السراج، وقيل:لا يجب ذلك. والرضى على الكافية ٣٣٢/٢.

(٣) انظر: الأصول ٤٢١/١.

(٤) انظر: شرح الأشمونى ٤٥٧/١، والبسيط فى شرح الجمل ٨٦٧-٨٦٨، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٤، وشرح اللمحة ١٩٣/٢، والإيضاح ١٥٠/٢.

(٥) انظر: شرح الأشمونى ٤٥٧/١، وابن يعيش ٢٨/٨، والهمع ١٧٩/٤، والأصول ٤١٩/١.

(٦) وأجازه ابن الأنبارى كذلك. شرح الكافية لابن مالك ٧٩٤.

(٧) انظر: ابن يعيش ٣٠/٨، والبسيط فى شرح الجمل ٨٦٦، والهمع ٢٢٨/٤.

(٨) انظر: ابن يعيش ٣٠/٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨١٦.

أو اسمية [1] إذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجمل؛ نحو: ((ربما قام زيدٌ))، و((ربما زيد قائم))، ولا يقال: ((ربما يقوم زيدٌ))[2]؛ لأن ((ربّ)) للزمان الماضي، وأما قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[3]، فهو بمنزلة المضي؛ لصدق الوعد به.

وأما واو ((رب)) فهي الواو التي يُبتدأ بها في أول الكلام، بمعنى ((رُبَّ))؛ ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة، وتحتاج إلى جواب مذكور، أو محذوف ماضٍ؛ كما قيل في ((رب))، وهذا مذهب[4] الكوفيين، والمبرد، فإنّ الجرّ عندهم بالواو، لا بـ ((رُبّ)) والمذهب الآخر مذهب سيبويه، وغالب البصريين؛ أنّ واو ((رُبّ)) إنما تجرّ بـ ((رُبّ)) مضمرة بعدها؛ لأن ((رُبّ)) تُضمَر بعد ثلاثة أحرف: الواو، والفاء، وبل، أما الواو[5]؛ فكقوله:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إلاّ اليَعَافِيرُ وَإلاّ العِيسُ[6]

فجرّ ((بلدة)) بـ ((رب)) مضمرة؛ قالوا: لأن الواو حرف عطف في الأصل، وهو لا يعمل، وأما الفاء[7]؛ فكقوله:

فإنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ ... عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهِبُ التِهَابَا[8]

أي: فرب ذي حنق، ومثله قوله:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ[9]

---

(١) الحقيقة أنه يندرُ دخولها على الجملة الاسمية؛ حتى قال أبو على الفارسي: إنه يجب أن تقدر ((ما)) اسما مجروراً بمعنى شيء، والواقع بعدها خبر لضمير محذوف، والجملة صفة ((ما)). انظر: شرح الأشموني ٤٨١/١.

(٢) في الرضي ٣٣٣/٢: ((والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو على في غير الإيضاح)).

(٣) سورة الحجر ٢/١٥.

(٤) انظر: الإنصاف ١٦٥، والرضي على الكافية ٣٣٣/٢-٣٣٤، والهمع ٢٢٢/٤، وشرح الأشموني ٤٨٣/١، والبرهان في علوم القرآن ٤٣٥/٤، والبسيط في شرح الجمل ٨٧٠.

(٥) انظر: البسيط في شرح الجمل ٨٦٨-٨٧٠.

(٦) سبق ذكره في هذا الكتاب ١٣١/١.

(٧) انظر: البسيط في شرح الجمل ٨٧١.

(٨) من الوافر، وينسب لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني ٤٦٦، والخزانة ٢٦/٩، وأمالي ابن الشجري ٢١٧/١ ولفظه "فذي لجب" وبدون نسبة في الرضي على الكافية ٣٣٣/٢.

(٩) صدر بيت من الوافر، وتمامه: ((نواعم في المروط وفي الرياط)) وهو للمتنخل مالك بن عويمر في شرح شواهد الأشموني ٤٨٢/١، وغير منسوب في ابن يعيش ٥٣/٨، والإنصاف ٣٢٢، والأشموني ٤٨٢/١.

أي: فرب حور، وأما ((بل)) [1] فكقوله:

بَلْ بَلَد ملْءِ الْفِجَاج قَتَمُهُ[2]

وأما واو القسم وباؤه فيتوقفان على معرفة القسم، وهو مصدر ((أقسمت))، والقسم في العرف اليمين، والأفعال الموضوعة للقسم: أقسمت وحلفت وآليت، وقد أجرى مجراها ((علم الله)) و((يعلم الله))، وهي خبر في اللفظ، إنشاءٌ في المعنى بمنزلة قولك: بعت واشتريت وطلقت ونحوها.

ولا يتم القسم إلا بجملتين[3]: أولى وثانية، فالأولى؛ نحو: ((حلفت بالله))، والثانية نحو: ((لقد قام زيدٌ)) أو ((لتقومن))، ولكل واحدة منهما أحكام تخصها:

منها: أن الأولى لا تكون إلا إنشائية، بخلاف الثانية، فإنها تكون خبرية وطلبية، والأولى لا تكون إلا مؤكِّدةً للثانية، والثانية مؤكَّدةً بالأولى. والأولى هي القسم بالحقيقة؛لأنها تشتمل على الاسم الذي يُلْصَقُ به القسم؛ ليعظَّمَ به ويفخم، وهو المقسَم به؛ كاسم الله في؛ نحو: : ((حَلَفْتُ بالله))، والثانية هي المقسم عليها.

وإذا كانت الثانية خبريةً، فهو القسم لغير الاستعطاف؛ نحو: ((حلفت بالله لقد قام زيدٌ))، وإذا كانت طلبية، فهو القسم للاستعطاف؛ نحو: ((حلفتُ بالله لتقومَنَّ)).

ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه على وجوه من التخفيف؛ منها: أنهم حذفوا الفعل، وحرف القسم، كما سنذكر، وحذفوا الخبر من الجملة الأولى، وهو ((قسمي)) في قولك: لَعَمْرِي ولَعَمْرُ أبيك، ولَعَمْرُ الله، ويمينُ الله، وايمن الله، وايْمُ[4] الله، وأمانة الله، و((عَمر)) بفتح العين، وضمها بمعنًى، ولكن المستعمل في القسم المفتوح العين، ومعنى: ((لعمرُ الله)) الحلف ببقاء الله ودوامه، وإذا قلت:((لَعَمْرُ الله))، فكأنك قلت: ((بتعميرك الله))؛ أي: بإقرارك له بالبقاء.

---

(١) انظر البسيط في شرح الجمل ٨٨٨.

(٢) من الرجز، وينسب لرؤبة في شرح شواهد الأشموني ٤٨١/١، وبعده: لا يُشْتَرَى كِتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ وهو في الفصول الخمسون٢١٥، والهمع ٢٢٢/٤، والإنصاف ٤١٧، والأشموني ٤٨١/١.

(٣) انظر: الأنموذج ١٦٩ ، وشرح اللمحة ٢٠٣/٢، والفصول الخمسون ٢١٤، والبسيط في شرح الجمل ٨٥٨، ٨٧١، ٨٨٨، وابن يعيش ٣٢/٨، والأصول ٤٣١/١، والهمع ٢٣٢/٤؛ ٢٣٦.

(٤) الحقيقة أن "ايم الله" هي نفسها "ايمن الله"، بعد حذف النون. انظر: الرضي على الكافية ٣٣٥/٦.

وأما ((ايمن الله)) فاسم مفرد عند البصريين [1] موضوع للقسم، مأخوذ من اليُمْن والبركة؛ كأنهم أقسموا بيُمْن الله، وهمزته همزة وصل مفتوحة [2]، وتدخل لام الابتداء، كما تدخل في قولك: ((لعمرك)).

وذهب الكوفيون إلى أن ((ايمن)) جمع يمين، وهمزته قطع، وإنما سقطت في الوصل؛ لكثرة الاستعمال، وتحذف نونه، فيبقى ((ايم الله)) [3]، ويجوز في ((ايم الله)) بحذف النون فتح الهمزة وكسرها، و((أمانة الله)) كذلك مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف، ومن ذلك ((عليَّ عهدُ اللهِ))، و((عهدُ الله)) مرفوع بالابتداء، و((عليَّ)) الخبر.

ولما كانت أفعال القسم غير متعدية بنفسها عُدِّيت بالحروف؛ التي هي واو القسم، وتاؤه، والباء.

أما الواو: فلا تكون إلا عند حذف الجملة الأولى المقسم بها؛ فلا يُقال: ((حلفتُ والله))؛ لأن الواو عوض عن الباء، والفعل؛ لأن الواو للجمع، والباء للإلصاق، وما أُلصِق بالشيء فقد جامعه، ولا تستعمل في قسم الاستعطاف؛ فلا يُقال: ((والله؛ أخبرني))، كما يقال: ((بالله أخبرني))، ولا تدخل على المضمر؛ فلا يُقال: ((وك لأفعَلَنَّ))، كما يقال: ((بك لأفعلنَّ))، و((بي لأقومَنَّ))؛ وإنما اختصَّت الواو بالظاهر؛ لأنها بدل عن الباء، والمضمر بدل من المظهر، لم يجوزوا دخولها على المضمر؛ لئلا يُجمع بين البدلين.

وقد يُحذف حرف القسم، وحذفه على ضربين: بعوض، وبغير عوض [4]؛ أما حذفه بعوض فنحوها: اللهِ لأفعلَنَّ [5]؛ أي: واللهِ لأفعلنَّ.

---

(1) انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف ٣٤٣.

(2) ويستدل البصريون على ذلك بسقوطها في قولهم: ليمن الله، في الكلام الفصيح. انظر تفصيل ذلك في: المقتضب ٢٢٨/١ وإصلاح الخلل ١٩١-١٩٢، والإنصاف ٣٤٣.

(3) وقد يقال: ((هيم الله))، وقد تحذف الياء مع النون؛ فيقلب: ((آم)) بفتح الهمزة وكسرها. انظر: الرضي على الكافية، ٢٣٥/٢.

(4) انظر: الأصول ٤٣١/١.

(5) انظر: شرح اللمحة ٢٠٠/٢.

فـ "ها" قد عُوض من حرف القسم حرفَ التنبيه، وكذلك يُعوْض منـــه ألـــف الاستفهام[١]؛ نحو: ((آللهِ لأفعلنْ))؛ بالمدّ، وجرّ اسمِ الله، كما هو مع حرف التنبيه[٢].

وأما حذفه بغير عوض، فنحو: ((اللهَ لأفعلنّ))، فنصب اسم الله تعالى بفعل القســم المقدر، قال امرؤ القيس:

فَقَالَتْ يَمِينَ اللهِ مَالَكَ حِيلَةٌ[٣]

بنصب ((يمين)).

ويجوز عند سيبويه[٤] ((اللهِ لأفعَلَنّ)) بالجرّ علـــى إرادة الحـــرف المحـــذوف؛ وردّه المبرد[٥] بأن حرف الجر لا يعمل مضمراً؛ وإنما يجوز الجر في اسم الله -تعالى- خاصة؛ لكثرة القسم به، والنصب فيه وفي غيره.

وأما التاء[٦] : فمثل الواو في وجوب حذف الفعل معها، وهي مختصة ببعض الظاهر، وهو اسمَ الله تعالى؛ كقوله تعالى:﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[٧]. والتاء بدل منَ الـــواو، كما أبدلت في ((تجاه)) و((تراث))، فهي فرع الواو التي هي فرع الباء، فلذلك ضـــاق مجالها، واختصت باسمه تعالى[٨].

وأما الباء: فهي أعم من الواو والتاء؛ لأنها تستعمل مع الفعل وحذفه مع الظاهر ومع الفعل ((حلفت باللهِ)) ومثالها مع حذفه: ((باللهِ قُمْ))، ومثالها مع المضمر ((حَلَفْـــتُ بِـــكَ وبِهِ))، وأمثلة الباقي ظاهرة.

وإنما اختصت الباء بهذه الأمور؛ لأنها حرف جر، وحروف الجر تضيـــف معنـــى الفعل وشبهه إلى ما بعدها، فلذلك أضافت معنى ((أقسمت)) إلى المقسم به، وظهـــر الفعل معها ودخلت على المضمر.

---

(١) انظر: شرح اللمحة ٢/٢٠١.

(٢)ويعوض عنها كذلك بقطع الألف مثل ((أفأ الله)).

(٣)من الطويل، الديوان ٤٨، وغير منسوب في الهمع ٤/٢٣٣، وتمامه: "وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الغَمَايَةَ تَنْجَلِي".

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/١٤٤، وابن يعيش ٨/٥٣، والهمع ٤/٢٣٤.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٣٢١. وانظر تفصيل هذا الخلاف في: الإنصاف ٣٣٤، وإصلاح الخلل ١٩٠.

(٦) انظر: شرح اللمحة ٢/٢٠٢، والفصول الخمسون ٢١٤، وابن يعيش ٨/٣٢-٣٣.

(٧)سورة الأنبياء ٢١/٥٧.

(٨)ذهب النحاة إلى أن الواو بدل من الباء على أن الأخيرة أصل؛ وخالفه في ذلك السهيلي.البسيط فـــي شـــرح الجمل ٨٧٢؛ ٩٢٥.

ذكر أحكام جواب القسم

قد علمتَ أن القسم نوعان: قسم لغير السؤال والاستعطاف، وقسم للسؤال والاستعطاف، أما قسم غير السؤال والاستعطاف فيجاب -أي يتلقى- بـ ((أن)) أو باللام، أو بكليهما، أو بحرف النفي؛ نحو: ((والله إن زيدًا قائم)) و((والله لزيدٌ قائمٌ))، ونحو قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ • إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[1]، و((والله، ما زيدٌ قائمًا)) و((والله، لا رجل أفضل منك)).

وإن كان المقسم عليه جملة فعلية، وفعلها ماض مثبت؛ جاز تلقيه باللام، و((قد)) معًا؛ نحو: ((والله لقدْ قامَ زيدٌ))، وأجاز بعضهم تلقيه بـ ((قد)) وحدَها؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[2] جواب: ﴿والشمس وضحاها﴾، وما بعده، قال[3] التبريزي: والتقدير: لقد.

وجاز تلقيه باللام وحدها؛ كقول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إنْ منْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي[4]

فتلقاه بقوله: لـ ((ناموا)).

وإن كان فعل الجملة المقسم عليها مضارعًا مثبتًا، فيُتلقى باللام، ونون التأكيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[5]، وقد تحذف نون التأكيد في ضرورة الشعر؛ كقوله:

لئنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بيوتُكُمْ .. لِيَعْلَمَ رَبِّي أن بَيْتِي أَوْسَعُ[6]

أي: ليعلمن ربي.

---

(١) سورة العصر ١٠٣/١، ٢.

(٢) سورة الشمس ٩١/٩.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩/٢١، وهمع الهوامع ٤/٢٤٨.

(٤) من الطويل، وورد منسوبًا هكذا في: سر صناعة الإعراب ١٣٧٤ ؛١٣٩٣ ٤٠٢، وشرح التسهيل ٣/٢١٤، وديوانه ٣٢. والمفصل ٣٢٦-٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١٣٤١ ؛ ٤٩٤، وابن يعيش ٩/٢٠؛ ٢١؛ ٩٧، وخزانة الأدب ١٠/٧١، وإصلاح الخلل١٦٧، وعجزه منسوب في التبيين ٢٨٠-٢٨١، والبيت غير منسوب في مغني اللبيب ١/١٤٩، والهمع ٢/١١٥؛ ٤/٢٤٩.

(٥) يوسف: ١٢/٣٢.

(٦) من الطويل، للكميت بن زيد في الخزانة ١٠/٦٨؛ ٧٠؛ ١١/١٣٣١ ؛٣٥١ ٤٢٩،وغير منسوب في الرضي على الكافية ٢/٣٣٩، وشرح التصريح٢/٢٥٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٢٧، ويروى: "واسع."

وإن كان الفعل منفيًا، فيلزم الماضي((ما))؛ نحو: ((والله ما قام زيد))، وقد يكون ماضيًا لفظًا ومستقبلا معنى، فتدخل عليه ((لا)) ؛ نحو: ((والله لا قمت))، وكقول الشاعر:

حَسْبُ المُحِبِّينَ فِي الدنيا عذابُهُمُ والله لا عَذَّبَتْهُم بَعْدَهَا سَقَرُ[1]

أي: لا تعذبهم.

ويلزم المضارع، أعني المنفي ((ما))، أو ((لا)) مع نون التأكيد، وبدونها؛ ونحو ((والله، لا أفعلنه أبدًا)) و((والله، ما أفعل)) .

ويجوز حذف حرف النفي من المضارع المنفي المذكور؛ لدلالة الحال عليه؛ كقول الشاعر:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ[2]

أي: لا تنفكُّ، وكقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3] ؛ أي: لا تزال؛ وكقول أمرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[4]

أي لا أبرح؛ وكقول الآخر:

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ[5]

أي: لا يبقى.

وأما قسم السؤال والاستعطاف، فلا يحتاج جوابه إلى ما ذُكر من ((إنّ))، أو اللام، أو حرف النفي؛ لقيام الطلب أو ما في معناه مقام ذلك؛ كقولك: ((بالله أخبرني: هل قام زيدٌ؟ ((، وكقولك في النهي: ((باللهِ لا تَقُمْ))، ونحو ذلك.

---

(1) من البحر البسيط وهو للمؤمل بن أميل في المغني٢٤٣، والخزانة ٣٣٢/٨، والأغاني ١٩/ ١٥٠.

(٢) من الكامل وينسب لخليفة بن براز من شعراء الجاهلية في: الخزانة ٢٤٢/٩، ٢٤٣، والمقاصد النحوية ٧٥/٢، وغير منسوب في المفصل ٢٦٨-٢٦٩، وابن يعيش ١٠٩/٧، والرضى على الكافية ٣٤٠/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٣٣، والإنصاف ١٣٠.

(٣) يوسف: ٨٥/١٢ .

(٤) من الطويل، وهو منسوب في: الكتاب بولاق ١٤٧/٢، والديوان ٤٨، وأمالي المرتضي ١٣٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٤٤٨، ٤٥٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠، وأصول ابن السراج ٤٣٤/١، والخزانة ٤٣/١٠، وابن يعيش ١٠٢/٩، ٤١١: ١٠، وشرح شواهد الأشموني ١/ ١٨٠، والجمل ٧٣، والأضداد لابن الأنباري ١٤٢، وصدرة منسوب في المفصل ٢٦٨، ٣٤٨، ولفظه فقلت لها والله لا أبرح قاعدًا، وبدون نسبة في المقتضب ٣٢٦/٢، ((ضربوا)) بدلا من ((قطعوا))، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٠، والأشموني ١٨٠/١وشطره بدون نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/١ .

(٥) البيت سبق ذكره .

ذِكْرُ حَذْفِ جوابِ القَسَم

ويُحذف جواب القسم إذا تقدم على القسم ما يدلُّ عليه؛ نحو: ((زيد عـــا لَم، واللهِ))، وكذلك يُحْذَف إذا اعترض القسم؛ أي توسَّط؛ نحو: ((زيد- والله -قـــائم))، فجـــواب القسم في كلّه محذوف؛ لدلالة الجملة المتقدمة، والمعترضة على الجواب؛ لأنه مثلها بعينها.

وأما عن: فللمجاوزة[١]؛ نحو: ((رميت عن القوس))[٢]؛ لأنها يقـــذف عنهـــا بالسهم، ويتجاوز به عنها، و((أطعمه عن جوع)) و((كساه عن عري))؛ لأنه يجعـــل الجوع والعري متجاوزين عنه. ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً[٣] بمعنى الجانب؛ نحو: ((جلست مِنْ عن يمينه))؛ أي: من جانبها.

وأما على: فمعناها الاستعلاء[٤]؛ تقول: ((جلست علي الحصير))، و((عليه دين))، و((فلان أمير علينا))[٥]، قال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾[٦]، وتقول في سعة الكلام: ((مررت عليه))، إذا جزته .وتكون اسماً[٧] ؛كقولك: ((قمـــت من على الحائط))، وكقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها[٨]

أي: من فوقه، يصف قَطَاةً غدتَ من فَوق فرخها طالبةً للورْدِ.

---

(١) لم يذكر المؤلف إلا المجاوزة موافقًا للبصريين، وقد تأتي لمعان أخرى. انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٤٧٠/١، والبسيط ٨٤٨، والهمع ١٨٩/٤، ومغني اللبيب ١٢٩/١، وابن يعيش ٣٩/٨، والمخصص ٦٥/١٤، وشرح الكافية، لابن مـــالك ٨٠٨ . وأجاز أبو عبيدة زيادتها، واستدل بقوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ النور: ٦٣/٢٤ أي أمره، الهمع ١٩٢/٤.

(٢)وزعم ابن مالك أن ((عن)) في هذا المثال للاستعانة؛ لأنهم يقولون: رميت بالقوس، وهذا لا يكون إلا إذا أُريدَ جُعِلَ القوس آلة للرمي؛ ومستعانًا بها فيه . انظر حاشية الصبان ٢٢٤/٢

(٣) وفي حاشية الصبان ٢٢٣/٢: وقد تجيء "عن" موضع "بعد"، قال أبو حيان: يلزم أن تكون حينئذ ظرفًا، ولا أعلم أحدًا قال: إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر. و انظر: البسيط ٨٣٨؛ ٨٤١؛ ٨٤٧ وشرح الكافيةلابن مالك ٨١٢، وابن يعيش ٤٠/٨.

(٤) انظر ابن يعيش ٣٨/٨، وشرح اللمحه ١٩٠/٢، والأنموذج ١٧٠، والفصول الخمسون ٢١٧، والإيضاح ١٥٥/٢، والهمع ١٨٥/٤، والجنى الداني ٤٤١، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٨.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) سورة المؤمنون: ٢٨/٢٣ .

(٧) وزاد ابن عصفور "على" التي تأتي فعلاً، وكذا عن ابن الطراوة والفارسي والشـــلوبين، الأشـــباه والنظـــائر ٨٨/٢-٨٩، وحاشية الصبان ٢٢٦/٢، وراجع البسيط ٨٤٨؛٤٣٨؛٨٧٣.

(٨) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (تصل وعن قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ) والبيت لمزاحم العقيلي في الكتاب بولاق ٣١٠/٢ ولفظه ((خمسها))، وابن يعيش ٣٩/٨، و الخزانة ١٤٧/١، وشرح الشواهد شواهد المغني ٤٢٥، واللســـان علـــى ٣٢١/١٩، وغـــير منسوب في معجم المقاييس ١١٦/٤، والمخصص ٥٧/١٤؛ ٦٥/١٦، والمقتضب ٥٣/٣، والمفصل ٢٨٨، والرضى على الكافيـــة ٣٨٣/٢، والأشباه والنظائر ٦/٢، وأصول ابن السراج ١٧٦/٣، والتبصرة والتذكرة ٣٨٣، والجمل ٦١، والهمع ٢١٩/٤ .

وأما ((الكاف))[1] : فللتشبيه؛ نحو: ((زيدٌ كالأسد))، وزائدة؛ كقوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2] ، ويدخل عليها حرف الجر؛ فتكون اسمًا بمعنى: ((مثل))[3] ؛ كقوله:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[4] .

وأما: ((مُنْذُ)) و((مُذْ)): فيكونان اسمين، وقد تقدما في الظروف[5] ، ويكونان حرفي جر[6] ، ويفرق بينهما، إما من جهة اللفظ، فإنهما إذا كانا اسمين، رُفع ما بعدهما، وإن كانا حرفين جُرَّ ما بعدهما، وإما من جهة المعنى؛ فإنهما إذا كانا حرفين تعلّقا بما قبلهما، وكان الكلام بهما جملة واحدة، وإذا كان اسمين، ورفع ما بعدهما؛كقولك: ((ما رأيته مُنْذُ يومان)) ، كان الكلام جملتين: الجملة الأولى فعلية، والثانية اسمية [7] ، يصِحُّ أنْ يُصَدَّق في إحداهما، ويُكَذَّب في الأخرى؛ فيُصَدَّق في قوله: ((مَا رأيتُه))، ويُكذَّب في قوله: ((مُذْ يَوْمَانِ))، وهذا المعنى مستحيل فيهما، إذا كانا حرفين .

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢٢٤/٢، وابن يعيش ٤٢/٨، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٠، ٢١٨، وشرح اللمحة ١٩٨/٢، والأنموذج ١٧٢، والفصول الخمسون ٢١٧، والهمع ١٩٤/٤ .

(٢) سورة الشورى: ١١/٤٢، وذهب الرضى ٣٤٤/٢، إلى أنه يجوز أن لا يحكم بزيادة الكاف في هذه الآية .

انظر: البرهان في علوم القرآن ٣١٠/٤، وحاشية الصبان ٢٢٥/٢.

(٣) وتكون جارة أيضًا، وذكر سيبويه أنها لا تقع كذلك إلا ضرورة. الهمع ١٩٧/٤ .

(٤) من الرجز وقبله: بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جُمٍّ، وهو للعجاج في شرح شواهد المغني ٥٠٣، والخزانة ١٦٦/١٠، وملحقات ديوانه ٨٣، وغير منسوب في المفصل ٢٨٩، والرضى على الكافية ٣٤٣/٢، وأوضح المسالك ٥٤/٣، وابن يعيش (٤٢/٨، ٤٤)، والهمع ٤٩٧/٤، والتوطئة ٢٤٣، والبيض جمع بيضاء، الجم جمع جماء، وهي البقرة التي لا قرون لها، والمنهم المذاب.

(٥) انظر: هذا الكتاب ٢١٧/١.

(٦) انظر: حاشية الصبان ٢٢٦/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٥٤، وابن يعيش ٤٤/٨، ٤٥، وشرح اللمحة ١٩٩/٢، والأنموذج ١٧٣، والإيضاح ١٥٨/٢، والجنى الداني ٤٦٤، وشرح الجمل للزجاج ٥٢/٢ .

(٧) وتكون: (مُذْ) هنا مبتدأ، وما بعدها خبر، وقال بعض الكوفيين بأن (يومان) في المثال الذي ذكره المؤلف فاعل، وتقدير الكلام حينئذ: مذ مضى يومان، وذهب الفراء إلى أن موضع الكلام كله النصب على الظرف؛ أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان. انظر في تفصيل ذلك: الإنصاف ٣٢٦، والأشباه والنظائر ١٦٦/٢، وإصلاح الخلل ٢٣٥، ومغني اللبيب ٢١/٢-٢٢، وحاشية الصبان ٢٢٧/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٦١-٨٦٢.

وفرق آخر: أنهما إذا كانا حرفين، فالمعنى كائن فيما دخلا عليه، لا فيهما، فإذا قلت: ((زيد عندنا مُذْ شهر)) وخفضت، كان الشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار هناك، وكانت ((مُذ)) حينئذ بمعنى ((في))، وإن رفعتَ الشهرَ تعيّنت ((مُذْ)) للاسمية، وكان المعنى أن الوقت الذي حصل فيه الاستقرار شهرٌ[1].

وذهب قومٌ من النحاة[2] إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين، فإذا رفعت ما بعدهما كان التقدير ما تقدم، وإذا خفضت كانا في تقدير اسمين مضافين، وإن كانا مبنيين كقوله -تعالى-: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[3].

وهما لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما أن ((من)) لابتداء الغاية في المكان[4]؛ نحو: ((ما رأيته مُذْ يوم الجمعة)).

ويدخلان على الزمن الحاضر؛ فيكونان بمعنى ((في))[5]؛ نحو: ((ما رأيته مذ يومنا أو شهرنا ((؛ أي في يومنا، أو شهرنا))، والبصريون يخصون من بغير الزمان؛ فلا يجيزون: ((ما رأيته من يوم الجمعة))، والكوفيون يجيزونه.

وأما حاشي[6] وعدا وخلا[7]: ففيها معنى الاستثناء، وإذا جررت بها تكون

---

(١) في حاشية الصبان ٢/٢٢٦: "قال الشاطبي: قد يحتملان الاسمية والحرفية، كما في " ما رأيت مذ أو منذ أنَّ الله خلقه " بفتح الهمزة – أما إن كُسِرت فالاسمية متعيّنة.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/٢١.

(٣)سورة النمل: ٢٧/٦.

(٤) وتصدق عبارة الكوفيين التي تنص على أنهما مركّبان من "من" حرف الجر، و"إذ"، ثم تغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة، ووصلت "من" بالذال، وضُمَّت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب، ويستدل الكوفيون على ذلك بأن من العرب من يقول في "منذ": مِنْذُ بكسر الميم، وهذا ما قال به الفراء. انظر: الإنصاف ٣٢٦.

(٥) إذا كان الزمن ماضيًا فبمعنى "من" كما ذكر المؤلف، وبمعنى "من"، و "إلى" إذا كان ما بعدهما معدودًا؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس. انظر: مغني اللبيب ٢/٢١.

(٦) مذهب البصريين في "حاشى" أنها حرف جر، وذهب الكوفيون إلى أنها حرف جر، وذهب المبرد إلى أنها تكون فعلاً وحرفًا، وهو ما عليه الأخفش، والجرمي، والمازني، والزجاج. انظر في هذا الخلاف: الإنصاف ٢٤١، والمفصل ٢٩٠، والتوطئة ٢٤٢، ومغني اللبيب ١/١١٠، والبسط في شرح الجمل ٨٥٤، ٨٨٨، وابن يعيش ٨/٤٨، والإيضاح ٢/١٥٩، وذكر المرادي أنها قد تكون اسمًا إذا نُوِّنَتْ مثل قراءة: ﴿حاشا لله﴾ بمعنى: التنزيه. الجنى الداني ٥١٠-٥١٧، و انظر: المحتسب ١/٣٤١.

(٧) انظر: ابن يعيش ٨/٤٩، وشرح اللمحة ٢/١٩٢، والأنموذج ١٧٤، والجنى الداني ٤١٤، ٤٣٣.

حروفًا، وإذا نصبت بها تكون أفعالا قد أضمر فاعلوها، فإن دخلت ((مـــا)) عليهـــا كقولك: ((قام القوم ما عدا عمرًا)) تعينت للفعلية، وتعين النصب.

واعلم أن ((كي)) عند الزمخشري، وغيره من البصريين[1] حرف جر بمنزله اللام، إذا قال: ((جئتُك لأمر))، فتقول: ((كيمه؟))؛ كما تقول: ((لمه))؛ لأن ((كي)) دخلت على ((ما)) الاستفهامية، وهي اسم، فلا بد من أن تكون ((كي)) حرفًا من حروف الجـــر؛ لدخولها على الاسم؛ لأنها لو كانت هي الناصبةَ للفعل، لم تدخل على الاســـم؛ لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء[2].

ذكرُ حذفِ حرفِ الجرِّ

ويُحذفُ [3] حرفُ الجر؛ فيتعدى الفعل بنفسه؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[4]؛ أي: من قومه؛ وكقول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ[5]

أي: من ذنب، و((دخلت الدار))؛ أي: في الدار؛ وكقول الشاعر:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بـــه ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[6]

---

(١) انظر: المفصل ٢٩١، والمقتضب ٩/٢، والإنصاف ٤٦١، والهمع ٢٠٠/٤، ومغني اللبيب ١٥٦/١، وابـــن يعيش ٤٩/٨، وشرح اللمحة ١٩٤/٢، والإيضاح ١٥٩/٢، والهمع ١٩٩/٤.

(٢) ذكر الأشموني أن "كي" تجر ثلاثة أشياء: الأول "ما" الاستفهامية، وقد مثّل المؤلف له، و "ما" المصدرية مـــع صلتها؛ كقول الشاعر:

يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

و "أنْ" المصدرية وصلتها؛ نحو: "جئت كي أكرم زيدًا". حاشية الصبان ٢٠٤/٢.

(٣) انظر: الأنموذج ١٧٥، والإيضاح ١٦٠/٢، وابن يعيش ٥٠/٨.

(٤) سورة الأعراف، ١٥٥/٧.

(٥) صدر بيت من البسيط، وعجزه: "رَبُّ الْعِبادِ إِلَيهِ الوَجْهُ وَالْعَمَلُ"، وهو من الأبيات التي لا يعرف قائلها، انظر البيت في: الكتاب ٣٧/١، والخزانة ١١١/٣، وأمالي المرتضى ٤٧/٣، وشرح التسهيل ٣٧٩/٢، والمقتضب ٣٢١/٢، وأصـــول ابن السراج ١٧٨/١، والتبصرة والتذكرة ١١١، وصدره في شرح الأشموني ٤٤٢/١، والفرائد الجديدة ٦٥٦/٢.

(٦) من البسيط، لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٣، والكتاب ٣٧/١، والخزانة ١٢٤/٩، وشرح شواهد المغـــني ٧٢٧، وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/١؛ ٣٣٣/٢، والجمل ٢٨ ولأعشى طرود في أصول ابـــن الســـراج ١٧٨/١، والمؤتلف والمختلف ١٧، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعه بن خفـــاف في الخزانـــة ٣٣٩/١، ٣٤٢، ٣٤٣، ولخفاف بن ندبه أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٠/١، وبدون نسبة في المقتضب ٣٦/٢، والمفصل ٢٩١، وشرح المعلقات العشر للتبريزي ١٧٤، وابن يعيش ٥٠/٨، واللامات ١٣٩، والمحتسب ٥١/١، ٢٥٢.

أي: أمرتُك بالخير؛ كقولك: ((كِلْتُ زيدًا)) و((وزنتُ زيدًا))؛ أي: كلتُ لزيد الطعامَ، ووزنتُ لزيد الدراهم، فحذفوا حرف الجر، وحذفوا أيضًا ((الطعام)) و((الدراهم))؛ لأن معناه: كلتُ الطعام، ووزنتُ الدراهم لزيد[1].

وإذا حُذفت حروفُ الجر، وجبَ النصب؛ لأنه مفعول، فلا وجه إلا النصب، ويُحذف حرفُ الجر مع ((أنَّ)) المفتوحة المشددة، و((أنْ)) المفتوحة المخففة كثيرًا مستمرًا، والمراد بالمفتوحة المخففة الناصبة للفعل، لا المخففة من الثقيلة، ولا المفسرة؛ نحو: ((عجبتُ أنَّك قائم))، و((جئت أنَّك أكرمتني))؛ أي: من أنك، ولأنك؛ وكقوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[2] ؛ أي: وبأن تقولوا، ومثل ذلك كثير في الكتاب العزيز، وغيره.

وجميع ذلك إما منصوبًا ، أو في موضع النصب، فإن قيل: إذا كان الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر، فكيف تعدّى بعد حذفه فنصب المفعول، فالجواب أن الفعل إذا تعدى بحرف الجر، وكثُر استعماله، وصار ذلك معلومًا، حُذف اختصارًا حين عُلم أن أصل الكلام كذلك، كما حذفوا أشياء كثيرة من الكلام؛ لحصول العلم بها تخفيفًا؛ كحذف المبتدأ والخبر ونحوهما. وهذا هو المسمّى بالمنصوب بنزع الخافض.

وقد يُزاد حرف الجر مع الفعل المتعدي، تأكيدًا للمعنى، وتقويةً لعمل العامل؛ نحو: ((نصحت زيدًا)) ، و((نصحتُ له)) ، و((شكرتُه)) ، و((شكرتُ له)).

وقد يُزاد حملاً على تداخل المعنيين؛ كقوله:

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو[3] بِالْفَرَجِ[4]

فعدّى ((نرجو)) بالباء، لمّا كان الرجاء بمعنى الطمع؛ أي: ونطمع بالفرج.

---

(١) [لزيد] مكرر في الأصل.

(٢) سورة البقرة: ١٦٩/٢ .

(٣) في الأصل: "ونرجوا" والصحيح ما أثبته .

(٤) بيت من الرجز، وقبله: "نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الفَلَجْ"، وهو للنابغة الجعدي في ملحقات ديوانه ٢١٦، ومعجم ما استعجم ١٠٢٩/٢، ومعجم البلدان ٢٧١/٤، والخزانة ٥٢/٩، وبدون نسبة في درة الغواص ١٠، بدون نسبة في الإنصاف ٢٤٥، والتبيين ٤١٣ .

والقياس أن لا يُضْمَرَ حرف الجر؛ لأنه والمجرور كشيء واحد، وقد جاء ذلك في مواضع لا يقاس عليها؛ منها: إضمار ((رُبَّ))، وإضمار باء القسم قليلا، في قولك: ((اللهِ، لأفعلنَّ)) [1] بجر اسم الله -تعالى- وجرُّ هذا عند المحققين لا يجوز إلا مع همزة الاستفهام، أو((ها)) التنبيه؛ كقولك: ((آللهِ، لأفعلنَّ))، و((ها اللهِ، لأفعلنَّ))؛ ليكون عوضًا عن حرف القسم، وأضمر حرف الجَرِّ شاذًا؛ فمنه إضماره في قول رؤبة: ((خيرٍ عافاك الله)) [2] بجرِّ ((خير))؛ إذ قيل له: كيف أصبحت.

وأجاز سيبويه [3] في قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا [4]

خفضَ ((سابق)) على إضمار الباء في ((مدرك))؛ أي: لستُ بمدركٍ، ولا سابقٍ.

ذكرُ الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ

وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، ولكنَّ: تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ ويُسمَّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمَّى خبرها، ووجه شبهها بالفعل، أنها تقتضي اسمين، كما يقتضيهما الفعل المتعدي [5]، فتنصب أحدَهما، وترفع الآخر، كما صنع في مقتضى الفعل المتعدي؛ وقُدِّم المنصوب على المرفوع؛ للفرق بين الفعل، وما أشبهه [6].

---

(1) انظر: حاشية الصبان ٢/٢٣٤.

(2) انظر هذا الخبر في: المفصل ٢٩١-٢٩٢، وابن يعيش ٨/٥٣، وحاشية الصبان ٢/٢٢٣.

(3) انظر: الكتاب ١/٣٠٦.

(4) من الطويل، ونُسب هكذا في الكتاب ١/١٦٥، ولفظه: ولا سابقًا، والديوان ٢٨٧، وشرح شواهد المغني ٢٨٢، ٦٩٥، وابن يعيش ٢/٥٢، ودرة الغواص ٢٨، وشرح درة الغواص ٧٧، وشرح التسهيل ١/٣٨١، ٢/٥٢، ٤/٤٧، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٥١٢، ومغني اللبيب ١/٨٩، ٢/٩٦، ١٩٠، والجمل ٨٦، وأصول ابن السراج ١/٢٥٢، والخزانة ٩/١٠٢، وجاء منسوبًا لصرمة الأنصاري في الكتاب ١/٣٠٦، ولفظه: ولا سابق بالخفض، وجاء عجزه هكذا ٢/١٥٥، بدون نسبة، وفي الإنصاف ٤٥٢، وكما قال زهير ويقال صرمة الأنصاري، ونسبه في ١٦٢، لصرمة فقط، وبدون نسبة في المفصل ٢٥٦، والأشموني ١/٤٨٦، والأشباه والنظائر ١/٣١٦، والرضى على الكافية ٢/٢٦٧، والشيان ١/٢١٠، والشاهد فيه: ولا سابقٍ شيئًا، فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفًا على خبر ليس على توهم إثبات الباء، وقد روي بالنصب عطفًا على اللفظ، فلا شاهد فيه، وقال الخفاجي: وروى فيه "وسابقي" بإضافته إلى ياء المتكلم ورفع شيء فعليه فلا شاهد.

(5) انظر: البسيط في شرح الجمل ٧٦٨-٧٦٩.

(6) انظر: البسيط في الشرح الجمل ٧٦٩.

وكلها لها صدر الكلام، غير ((أنْ)) المفتوحة، وإنما كان لها صدر الكلام؛ لأن كلاًّ منها يدلُّ على قسم من أقسام الكلام من تَمَنٍّ، أو ترجٍّ، أو استدراك، أو غير ذلك، فوجب التقديم، وأما ((أنَّ)) المفتوحة فإنها مع ما في حيزها في تأويل المفرد، وإنما التزموا أن لا تكون أول الكلام؛ لئلا تبقى عرضةً لدخول ((إن)) المكسورة عليها، فإنه لا يجوز أن تقول: ((إنَّ أنَّ زيدًا منطلق))، عند سيبويه[1]؛ وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهةً لاجتماع اللفظين المشتبهين، وأجازه الكوفيون.

وتلحق هذه الحروف ((ما))[2]، فتلغيها عن العمل على الأصح، وتدخل حينئذ على الجملة الفعلية أيضًا؛ كقولك: ((إنما زيد قائم)) و((إنما قام زيد))، ولا يتحتم الإلغاء مع ((ما))، بل يجوز الإعمال أيضًا، كما في قول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[3]

بالوجهين: برفع ((الحمامُ))، ونصبه.

ذكر ((إنَّ))، و((أنَّ))

((إنَّ)) المكسورة لا تغير معنى الجملة[4]، بمعنى أنها لا تخرجها عن حكم الاستقلال[5]؛ ولذلك يحسُن السكوت على الجملة التي دخلت عليها، كما كان يحسن السكوت عليها قبل دخولها، فإذا قلت: ((إنَّ زيدًا قائمٌ))، أفدتَ به ما أفدت بقولك: ((زيد قائم))، مع زيادة التأكيد والمبالغة[6].

---

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ٤٦٣/١، وفي المقتضب ٣٤٣/٢: "لا يحسن دخول إن على أن"، والأشباه والنظائر ٢٢٤/٢، والإيضاح ١٨٦/٢، وابن يعيش ٧٠/٨-٧١.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٧٩، والإيضاح ١٦٢/٢-١٩٦٣، وشرح اللمحة ٢٩/٢، وابن يعيش ٥٤/٨-٥٨، والهمع ١٨٩/٢.

(٣) من البسيط، وهو في الكتاب ١٣٧/٢، والديوان ٢٤، والخزانة ٢٥١/١٠، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، وتخليص الشواهد ٣٦٢، وابن الشجري ٣٩٧/٢، ٥٦١، وشرح شواهد المغني ٧٥، ٢٠٠، والإنصاف ٣٨٣، ومغني اللبيب ٦١/١، ٢٢٢، ٨/٢، وشرح شواهد الأشموني ٢٤٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٢١٥، وصدره منسوب في المفصل ١٢٣، والبيت غير منسوب في أصول ابن السراج ٢٢٣/١، والرضى على الكافية ٣٤٨/٢، وشرح الأشموني ٢٤٢/١، والهمع ٢٢٨/١، ٩٨٩/٢، وصدره غير منسوب في التوطئة ٢٣٢، وأوضح المسالك ٣٤٩/١، ويروى: "أو نصفه".

(٤) انظر: الجنى الداني ٣٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ٤٨٢، والمقتضب ٣٣٩/٢.

(٥) فراغ في الأصل بين "الواو" و "لذلك".

(٦) في الهمع ١٤٩/٢: "وزعم ثعلب أن الفراء قال: (إنَّ) مقدرة لقسم متروك استغنى عنه بها، والتقدير: والله إنَّ زيدًا لقائم، و(أن) المفتوحة أيضًا تفيد التوكيد".

و((أنّ)) المفتوحة تغير معنى الجملة[1]، وتجعلها في تأويل المفرد، الذي هو مصدر خبرها؛ نحو: ((أعجبني أنك قائم))؛ أي: قيامُك، و((أعجبني أن زيدًا أخوك))؛ أي: أخوة زيد، فهي مع الجملة التي بعدها في تأويل المفرد، فإن تعذر قدرت بالكون؛ نحو: ((أعجبني أن هذا زيد))؛ أي: كونه زيدًا.

ومن أجل كون المكسورة لا تُغيِّر معنى الجملة؛ وجب الكسر لفظًا أو حكمًا في كل موضع تبقى فيه الجملة بحالها، ومن أجل كون المفتوحة تُغيِّر معنى الجملة، وتجعلها في حكم المفرد، وجب الفتح لفظًا أو حكمًا في كل موضع تكون مع ما بعدها في محل المفرد.

ذكرُ المواضعِ التي تُكسَرُ فيها ((إنّ))

وهي تُكسر [2] إذا وقعت ابتداءً؛ لكونه موضع الجملة؛ نحو: ((إنّ زيدًا قائم))، وتُكسر أيضًا بعد القول؛ نحو: ((قلتُ: إن زيدًا قائم))؛ لأن مقول القول جملةٌ، وتُكسر -أيضًا- إذا وقعت جوابَ القسم؛ نحو: ((واللهِ، إنّ زيدًا قائم))؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملةً.

وتُكسَرُ -أيضًا- بعد الموصول؛ نحو: ((جاءني الذي إن أباه عالم))؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [3] ؛ أي: الذي إن مفاتحه لتنوء بالعصبة.

وتُكسَرُ -أيضًا- إذا وقعت بعد واو الحال؛ نحو: ((جاءني زيد وإنه ضاحك))، وبعد ((حتى)) التي للابتداء خاصة؛ نحو: ((قام القوم حتى إنّ زيدًا قائم)).

وبعد ((ألا))، و((أما)) من حروف التنبيه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ (٤).

وكذلك تُكسَرُ إذا وقع في خبرها اللام؛ نحو: ((علمتُ إنَّك لَقائمٌ)).

قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾[5].

وبعد حروف التصديق؛ نحو: ((نعم إن زيدًا قائم)).

---

(١) انظر: الجنى الداني ٣٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ٤٨٨، وابن يعيش ٨/٥٩، والبسيط ٧٨/٧٨ .

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٨٢، والبسيط في شرح الجمل ٨١٣، ٨١٤، ٨١٧، ٨١٩، ٨٢٣، ٨٢٥، والإيضاح ٢/١٦٥-١٧١، وابن يعيش ٨/٥٩-٦٢، والمقتضب ٢/٣٤٦، وشواهد التوضيح ١١٨.

(٣)القصص ٢٨/٧٦.

(٤)البقرة: ٢/١٣ .

(٥)العاديات ١٠٠/١١.

ذكرُ مواضعِ فتحِها

وهي [1] تُفتح إذا كانت مع ما بعدها فاعلة؛ نحو: ((بلغني أن زيــدًا عـــالم))؛ أي: بلغني عِلْمُ زيد؛ لوجوب كون الفاعل مفردًا.

وتُفتح -أيضًا- إذا وقعت مفعولةً؛ نحو: ((كرهتُ أنَّ زيدًا جاهل))؛ أي: كرهتُ جَهْلَ زيد.

وتفتح -أيضًا- إذا كانت مع ما بعدها مبتدأ؛ نحو: ((عندي أنك عالم))؛ لأن المبتدأ من خواصه أن يكون مفردًا.

وتُفَتَحُ -أيضًا- إذا وقعت بعد ((لولا))؛ نحو: ((لولا أنَّك منطلق انطلقت))؛ لأن ما بعد لولا مبتدأ، خبره محذوف؛ لأن المفرد بعد ((لولا)) ملتزم في الاســتعمال المقــرر؛ لكونه فاعلا لفعل محذوف؛ أي: لو وقع قيامك كان كذا.

وتفتح -أيضًا- إذا وقعت بعد حرف الجر؛ نحو: ((عجبت من أنَّك منطلق))؛ أي: من انطلاقك؛ لأن المجرور لا يكون إلا مفردًا.

وتفتح -أيضًا- إذا وقعت بعد ((حيث)) -أيضًا- على المختار، وإن كانت الجملة بعدهـــا ملتزمة اعتبارًا بالأصل؛ لأنها ظرف، والأصل إضافتها إلى المفرد، فاعتبر الأصل فيها.

واعلم أنه إذا تعذر تأويل الجملة التي بعد ((أن)) بالمفرد، قدرت بالكون؛ كقولـــه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[2]؛ أي: لو ثبت كون ما في الأرض.

ذِكرُ المواضع التي يجوزُ فيها كسر ((إن)) وفتحها

وهو [3] أن كل موضع وقعت فيه، واحتمل أن تقدر فيه، واحتمل أن تقدر موضعًا للجملة، وأن تقدر موضعًا للمفرد، جاز الكسر والفتح، باعتبار التقديرين، مثل قوله:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ[4]

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٨٨، والإيضاح ٢/١٦٥-١٧١، وابن يعيش ٨/٥٩-٦٢، والهمـــع ٢/٦٧، والأصول ١/٢٦٥، والمقتضب ٢/٣٤١، وشواهد التوضيح والتصحيح ١١٨ .

(٢) سورة لقمان ٣١/٢٧ .

(٣) انظر: البسيط في شرح الجمل ٨١٧؛ ٨٢٦؛ ٨٣٣؛ ٨٣٤، والإيضاح ٢/١٧١، والهمع ٢/١٦٨، والأصول ١/٢٧٠.

(٤) من الطويل، ولم أقف على نسبته، وهو في الكتاب ٣/١٤٤، والمقتضب ٢/٣٥١، وابـــن يعيـــش ٤/٩٧، وأوضح المسالك ١/٣٣٨ .

إن قدرت أنها وقعت موقع إذا هو عبد القفا، كسرت؛ لمكان الجملة، وإن قدرت إذا العبودية، والخبر محذوف، فتحت؛ لوقوعها موقع المفرد؛ لأن المعنى: فإذا العبودية حاصلة، وكذلك إذا قلت: ((من يكرمني فإنّي أكرمه))، إن قدرت أنها وقعت موقع فأنا أكرمه كسرت؛ لمكان الجملة، وإن قدرت: فجزاؤه أني أكرمه؛ أي: فجزاؤه الإكرام فتحت؛ لوقوعها خبرًا لمبتدأ، وهو موضع المفرد، الذي هو الإكرام.

ذِكْرُ العطفِ عَلَى اسمِ ((إنَّ)) المكسورةِ بالرفعِ:

لما كانت إنَّ المكسورة لم تُغَيِّرْ معنى الجملة؛ صَحَّ أن تُقَدَّرَ كالعدم، فتعطف على محل اسمها؛ لأن معنى الابتداء باقٍ فيه، لكن بشرط أن تكون مكسورة لفظًا أو حكمًا؛ لأن المفتوحة تُغيِّر معنى الجملة إلى المفرد؛ فمثال إن المكسورة لفظًا:

((إن زيدًا منطلق وعمرو))، بالرفع عطفًا على محل اسمها، ومثال ((إن)) المكسورة حكمًا الداخلة على ما أصله المبتدأ والخبر؛ كالداخلة على مفعول أفعال القلوب، فهي مكسورة حكمًا، وإن كانت مفتوحة لفظًا؛ نحو: ((ظننتُ أن زيدًا قائم))، فيجوز العطف على موضع اسمها بالرفع؛ وإنما قلنا: إن المفتوحة بعد أفعال القلوب في حكم المكسورة؛ لأن هذه الأفعال إذا عُلِّقت لرجع ما بعدها إلى أصله من المبتدأ والخبر؛ نحو: ((علمتُ لزيدٌ قائم))؛ ومن ذلك بيت الكتاب:

وإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[1]

فعطَفَ على محل المكسورة حكمًا المفتوحة لفظًا ((أنتم))، وهو صيغة المرفوع، و((بغاة)) خبر ((أنتم))، وأما خبر ((إن)) فمحذوف؛ لدلالة خبر المعطوف عليه؛ لأنه بلفظه؛ إذ تقديره: فاعلموا أنَّا بغاة، وأنتم بغاة.

وشرط العطف بالرفع أن يمضي لفظًا أو تقديرًا؛ فاللفظ؛ كقولك: ((إن زيدًا قائم وعمرو قائم))، والتقدير؛ كقولك: ((إن زيدًا وعمرو قائم))، و((أنَّا وأنتم بغاة))؛ لأن التقدير: ((إن زيدًا قائم وعمرو قائم، بخلاف قولك: ((إن زيدًا وعمرو قائمان))، فإنه ممتنع عند البصريين؛ لأنه لم يجئ عنهم مثله.

---

(١) من الوافر، لبشر بن أبي خازم في الديوان ١٦٥، والكتاب ١٥٦/٢، والخزانة ٢٩٣/١٠، وبلا نسبة في ابن يعيش

ولا يستقيم قياسه على محل الاجتماع، أعني: إنَّ زيدًا وعمرو قائم؛ لأن الأول منصوب بإن، والثاني مرفوع بالابتداء، بخلاف: ((إن زيدًا وعمرو قائمان))؛ لأنه يلزم أن يكون ((قائمان)) معمولا لـ((إنَّ)) وللابتداء معًا، وهو باطل؛ لأنه من حيث هو معمول للابتداء لا يكون معمولاً لـ ((أنَّ)) ، ومن حيث هو معمول لـ ((أنَّ)) ، لا يكون معمولا للابتداء، وإلا لزم اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد، فيلزم أن يكون معمولاً لـ ((أنَّ)) غير معمول لـ((أنَّ))، وهو فاسد.

والمبرد[1] من البصريين جوَّز العطف بالرفع على اسم ((إنَّ)) قبل مضي الخبر، لا لفظًا ولا تقديرًا، بشرط أن يكون اسم ((إنَّ)) مبنيًا؛ نحو: ((إني وزيدٌ ذاهبان))؛ لأنَّ اسم ((إن)) لما كان مبنيًا لم تعمل فيه ((إن))، فلم تعمل في الخبر أيضًا، فيكون الخبر معمولا للابتداء فقط، وقد ثبت بالنص عن العرب قولك: ((إنك وزيد ذاهبان))، وأما ((إن زيدًا وعمرو ذاهبان))، فالمبرد وغيره من البصريين متفقون على امتناعه خلافًا للكوفيين فإنهم يجوّزون: ((إن زيدًا وعمروٌ ذاهبان)) برفع عمرو[2]، وإذا عطفت على اسم ((إنَّ)) قبل مضي الخبر، فالواجب عند البصريين النصب في المعطوف، وأما الخبر فالمختار تثنيته مع الواو حينئذ؛ نحو: ((إن زيدًا وعمرًا قائمان))، وإفراده مع ((أو)) ومع ((لا))، ومع ((ثم))، ومع ((الفاء))؛ نحو: ((إنَّ زيدًا، أو عمرًا قائم))، و((إن زيدًا لا عمرًا قائم))، وكذلك مثال ((ثم))، و((الفاء)).

و((لكنَّ)) المشددةُ مثل ((إنَّ)) المكسورة، في جواز العطف بالرفع على محل اسمها بذلك الشرط، والنصب على اللفظ؛ نحو: ((كان كذا، لكنَّ عمرًا منطلق، وبشرٌ وبشرًا))؛ وإنما جاز ذلك في ((إنَّ)) المكسورة، وفي ((لكنَّ)) خاصة لكون كلٍّ منهما لا يغير معنى الجملة، بخلاف الأربعة الباقية، التي هي ((أنَّ)) المفتوحة، و((كأنَّ))، و((ليت))، و((لعل))، فإنه لا يجوز العطف على محل اسمها؛ كما جاز في ((إن)) المكسورة، ولكن المقدمتين الذكر لتغير هذه الأربعة معنى الابتداء؛ لأن هذه الأربعة تضمنت معاني أفعال مخصوصة من جعلها في تقدير المفرد؛ من تشبيه وتمنٍّ وترجٍ.

---

(١) انظر: المقتضب ١١١/٤-١١٢، وانظر: في تفصيل هذا الخلاف: الإنصاف ١٥٨، والتبيين ٣٤٤، والإيضاح ١٨١/٢، وابن يعيش ٦٩/٨.

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١٨١/٢ .

ذكرُ دخولِ لامِ الابتداءِ مَعَ ((إنَّ)) المكسورةِ:

وتدخلُ لام الابتداء مع ((إنَّ)) المكسورة دون أخواتها [١]، إما على خبرها؛ نحو: ((إن زيدًا لقائم)) على متعلق الخبر بشرط تقديمه على الخبر؛ نحو: ((إنَّ زيدًا لطَعامَك آكلٌ))، وإما على اسمها، إن فصل بينَه وبينَ ((إنَّ)) فاصلٌ؛ نحو: ((إنَّ في الدار لزيدًا)) ولو أخرت متعلق الخبر وأدخلتها عليه؛ نحو: ((إنَّ زيدًا آكل لَطعامَك)) لم يجز؛ لأنها لا يتأخر عن الاسم والخبر جميعا، وإنما اشترط في دخولها على الاسم الفعل؛ لامتناع دخولها إذا لم يفصل بينهما؛ نحو: " إن لزيد قائم "؛ لكراهتهم اجتماع حرفي ابتداء.

واعلم أن دخول هذه اللام مع " لكن " كما شرح في " إن " ضعيف استعمالا،وإن لم يزل مع الابتداء،وقد جاء مع ضعفه؛كقوله:

ولكنني من حبها لعميدُ[٢]

ذكر تخفيف ((إن)) المكسورة:

وتخفف المكسورة فتلزمها اللام؛ نحو: ((إنْ زيدٌ لقائم)) بالرفع، ولزمتها اللام؛ فرقا بينها وبين النافية، في مثل: ((إنْ زيدٌ قائم))، بمعنى: ما زيد قائم، وتلزمها أيضًا هذه اللام[٣] عند عملها، وإن لم تشتبه بالنافية حينئذ، طردًا للباب؛ نحو: ((إن زيدًا لقائم))[٤].

ويجوز إعمالها وإلغائها؛ فمثال إعمالها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٥] ، ومثال إلغائها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٦].

وإن المكسورة إذا خففت جاز دخولها على الأفعال العاملة في المبتدأ والخبر، دون غيرها؛ لاشتمال هذه الأفعال على مقتضاها، وهو المبتدأ والخبر، بخلاف غيرها، ويبطل عملها حينئذ؛ نحو: : ((إن كان زيد لقائما))، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ

---

(١) انظر: البسيط في شرح الجمل ١٧٧٨؛ ١٧٧٩؛ ٨٢٤ ؛ وابن يعيش ٨/٦٢-٦٦ ، والمقتضب ٢/٣٤٣ .

(٢)من الطويل، وصدره: "يلومونني في حب ليلى عواذلي" وهو في الإنصاف ١٧١، والخزانة ١٠/٣٤٠.

(3) انظر: ابن يعيش ٨/٧١ ، والهمع ٢/١٨٠ .

(4) انظر: ابن يعيش ٨/٧١ وشرح الكافية، لابن مالك ٥٠٣، والإيضاح ٢/١٨٧، والمقتضب ٢/٣٥٨.

(٥)سورة هود ١١/١١١ .

(٦) سورة يس ٣٦/٣٢ .

لَفَاسِقِينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[2]، خلافًا للكوفيين في التعميم، فإنهم عمموا دخولها على الأفعال؛ سواء كانت الأفعال عاملة في المبتدأ والخبر أو غير عاملة، وأنشدوا:

بالله ربِّكَ إنْ قتلتَ لمسلمًا وَجَبَتْ عليكَ عُقوبةُ المتعمدِ[3]

فدخلت ((إن)) على ((قتلت)). وهو ليس من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وهو شاذ عند البصريين[4].

ذكر تخفيف ((أن)) المفتوحة

وتخفف المفتوحة، كما تخفف المكسورة[5] فتعمل على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدر، وإنما كان كذلك؛ لأن المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة حسبما تقدم، و لم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر، فقدروا عملها في ضمير شأن مقدر؛ لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف. وتدخل المخففة المفتوحة على الجمل الاسمية والفعلية[6]، سواء كان الفعل عاملا في المبتدأ والخبر، أو غير ذلك، ويلزمها إذا دخلت على الأفعال، إما حرف نفي أو ((قد)) أو ((سوف)) إلا أن يكون الفعل غير متصرف، فلا يلزم ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَد اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[7]، وإنما لزمها ذلك إما ليكون كالعوض عما ذهب منها، أو للفرق بينها وبين ((أن)) المصدرية، فأن

---

(١) سورة الأعراف ٧/١٠٢ .

(٢) سورة الأنعام ٦/١٥٦ .

(٣) من الكامل، وينسب لعاتكة بنت زيد بن عمرو في شرح شواهد المغني ٧١ ، وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، وغير منسوب في ابن يعيش ٨/٧١؛ ٧٦، ولفظه في ٩/٢٧: "هبلتك أمك" والرضى على الكافية ٢/٣٥٩، والمفصل ٢٩٨، ويروى: "شلت يمينك" في مغني اللبيب ١/٢٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨، والتوطئة ٢٣٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٧٩، وشرح درة الغواص ١٨١: وإصلاح الخلل ٣٧٦، وجاء في الإنصاف ٥٠٨: "شلت يمينك"، "وكتبت عليك "بدلا من "وجبت عليك"، والهمع ٤/١٨٣.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٨/٧١، والإنصاف ٥٠٨ .

(٥) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٩٥، والإيضاح ٢/١٨٧، وابن يعيش ٨/٧١، والهمع ٢/١٨٤، والمقتضب ٢/٣٥٨ .

(٦) انظر في تفصيل هذا: المقتضب ٣/٥.

(٧) سورة الأعراف ٧/١٨٥.

المصدرية لا تجامع شيئًا من الأمور الثلاثة المذكورة، ويفرق بينهما أيضًا أن المصدرية تنصب الفعل المضارع، والمخففة المذكورة لا تنصبه، و((أن)) المصدرية لا تقع بعد العلم، والمخففة تقع بعده [1].

ومثال المخففة مع حرف النفي: ((علمت أن لا يخرج زيد))، وكقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ [2]، وقد استعملت معها ليس مكان ((لا))؛ لشبهها بها في النفي؛ كقوله تعالى: و﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [3]، وقد عوضوا ((لم)) عنها؛ قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [4].

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [5]، فلما في ((إذا)) من معنى الشرط المختص بالاستقبال، صارت بمنزلة ((السين)) و((سوف))، ومثالها مع ((قد)): ((علمت أن قد خرج زيد))، ومثالها مع السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [6]، وأما إذا دخلت على الاسم، فلا يلزمها شيء من هذه الحروف؛ لأنها حينئذ لا تشتبه بـ((أن)) المصدرية؛ نحو: بيت الكتاب:

في فتية كسيوف الهند قد علموا ... أن هالكٌ كلُّ مَنْ يحفى وينتعلُ [7]

وشذ إعمال ((أن)) المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن المقدر؛ كقول الشاعر:

فلو أنكِ في يوم الفراق سألتني ... فراقَكِ لم أبخلْ وأنت صديقُ [8]

فأوقع بعدها صيغة المنصوب.

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٩٩.

(٢) سورة طه ٨٩/٢٠.

(٣) سورة النجم ٣٩/٥٣.

(٤) سورة البلد ٧/٩٠.

(٥) سورة النساء ١٤٠/٤.

(٦) سورة المزمل ٢٠/٧٣.

(٧) سبق ذكره في هذا الكتاب ١٩٧/١ .

(٨) من الطويل، وقائله مجهول، وهو في شرح للمغنى ١٠٥، والإنصاف ١٦٩، والأشمونى ٢٤٨/١، والمفصل ٢٩٧، والرضى ٣٥٩/٢، والعين ٣٤٩، وابن يعيش ٧١/٨، والخزانة ٤٢٦/٥، ٧٢٤؛ ٣٨١/١٠، والجنى الدانى ٢٣٦، والهمع ١٨٧/٢، اللسان "أذن" ١٧١/١٦، وابن يعيش ٧١/٨، ٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وللقرب ١١١/١، وتهذيب الفقه ٥٦٥/١٥، وللمخصص ١٤٧/١٧، والأزهية ٦٢، ووصف المبانى ١١، وللمقاصد النحوية ٣١١/٢، وللمنصف ١٢٨/٣.

ذكرُ ((كأنَّ))

وهى [1] لإنشاء التشبيه [2]؛ نحو: ((كأن زيدًا الأسد))، وتخفف، فتلغى على الأفصح [3]؛ لكونها أضعف من ((أن))؛ نحو: قوله:

وصَدْرٍ مُشْرِق النَّحْرِ كَأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ [4]

وتدخل على الفعلية أيضًا حينئذ؛ كقوله تعالى: (فجعلناها حصيدًا كأن لم تغن بالأمس)[5]، ومنهم من يعملها؛ كقوله:

كأنْ وَرِيدَيْه رِشاءُ خلبِ [6].

ذكر لكن

وهى للاستدراك [7]، تتوسط بين كلامين متغايرين، بالنفى والإثبات؛ لرفع وهم نشأ من كلام سابق، والمعتبر فيه إنما هو التغاير المعنوى لا اللفظى؛ تقول: ((ما جاء زيد لكنَّ عمرًا جاء))، فالتغاير هنا حاصل لفظًا ومعنًى، وتقول: ((سافر زيد لكنَّ عمرًا حاضر))، فالتغاير ها هنا حاصل معنى لا لفظًا. وتخفف، فتلغى[8]؛ أى يبطل عملها مطلقًا؛ لعدم الاختصاص الموجب للعمل، أعنى لدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، وأكثر ما

---

(١) انظر: الجنى الدانى ٥١٨، والهمع ١٤/٢، وابن يعيش ٨١/٨، والبسيط ٨٦٦؛ ٧٦٨؛ ٧٨٤؛ ٧٩١.

(٢) وزاد الكوفيون التحقيق، والتقريب، والشك: الهمع ١٤٨/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٩٦، والإيضاح ١٩٧/٢، وشرح اللمحة ٣٣/٢، وابن يعيش ٨٢/٨، والهمع ١٨٧/٢.

(٤) من الهزج، وهو بدون نسبة في الكتاب ٢/ ١٣٥ ، والخزانة ٣٩٢/١٠ .

(٥) سورة يونس ٢٤/١٠.

(٦) بيت من الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٦٩، والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢، وغير منسوب فى اللسان "خلب" ٣٥٢/١، والإنصاف ١٦٦، وابن يعيش ٨٣/٨، والخزانة ١٠٣٩١، والمقرب ١١٠/١ والجنى الدانى ٥٢٣، وتخليص الشواهد ٣٩٠، والتوطئة ٢٣٨، والتبيين ٣٤٩، والمفصل ٣٠١، والرضى على الكافية ٣٦٠/٢ ،وأصول ابن السراج ٢٣٨/١، والصحاح "أنن" ٢٠٧٣/٥، والكتاب ١٦٤/٣، والشاهد "كأن وريديه" بإعمال كأن المخففة، ويروى: "وريداه" فلا شاهد.

(٧) وقيل للاستدراك والتوكيد، وهى بسيطة، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لكن " أن"، أو "لا كأن"، أو (لا أن)، والهمع ١٤٨/٢ و انظر الجنى الدانى ٥٥٥، وابن يعيش ٧٩/٨ والبسيط ٧٦٦-٧٦٨؛ ٧٩١.

(٨) وعن يونس والأخفش جواز الإعمال! أوضح المسالك ٣٨١/١، و انظر: شرح اللمحة ٣٥٣٤/٢، وابن يعيش ٨٠/٩-٨١، والهمع ١٨٨/٢.

تستعمل مع الواو؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنْ اللَّهَ رَمَى﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنْ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [2]، بتخفيف لكن، ورفع ما بعدها في قراءة ابن عامر وحمزة [3]، والكسائي [4]. وقال بعضهم: إذا خففت ((لكن)) كانت حرف عطف، فلم يجز معها ذكر الواو [5]؛ لامتناع دخول حرف العطف على مثله.

ذكر ليت

وتستعمل [6] لإنشاء التمني،، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَالَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾ [7]، وكقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [8]. وجوز الفراء [9]: ((ليت زيداً قائماً)) إجراء لها مجرى ((أتمنى))، وجوزه الكسائي أيضاً [10]، لكن بتقدير ((كان)) [11]؛ أي:

---

(١) سورة الأنفال ١٧/٨.

(٢) سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٣) هو حمزة بن حبيب، وهو ابن عمارة بن إسماعيل الإمام أبو عمارة الكوفي، مولى آل عكرمة، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، ومات سنة ست وخمسين ومائة، معرفة القراء الكبار للذهبي ١١١.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ١٦٧-١٦٨، والإرشادات الجلية ٤٥-٤٦.

(٥) عد النحاة شروط كون "لكن" عاطفة ثلاثا هي:

الأول: ما ذكره المؤلف، وهو عدم ذكر الواو قبلها.

الثاني: إفراد معطوفها. الثالث: أن تسبق بنفي أو نهي. انظر: أوضح المسالك ٣٨٣/١-٣٨٥، وابن يعيش ٨٠/٨-٨١.

(٦) انظر: الجنى الداني ٤٥٨، والإيضاح ١٩٨/٢، وابن يعيش ٨٣/٨، والبسيط ٧٦٦.

(٧) القصص ٧٩/٢٨.

(٨) سورة الأنعام ٢٧/٦.

(٩) انظر: المفصل ٣٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥١٦، والرضى على الكافية ٣٤٦/٢-٣٤٧، والهمع ١٥٧/٢ وقال: والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال أو إضمار فعل وحذف الخبر".

(١٠) انظر: المفصل ٣٠٢.

(١١) وأرى أن هناك علاقة بين "ليت" و "رأيت". فعندما تقول: رأيتك عالما، بمعنى، كانت في الأصل "رأيت"، قبل نزول القرآن الكريم، ثم تطور الفعل "رأيت" بإبدال الراء لاما وتخفيف الهمز فصار: ليت، ثم فقدت الحركة، وبقى عمل الفعل "رأيت" في المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، والذى يدل على هذا التطور الذى انتاب الفعل قولنا في العامية: يا ريت.

ليت زيدًا كان قائمًا، وتمسكا بقول الشاعر:

يا ليتَ أيامَ الصّبا رواجعًا (١)

وأجيب عنه بأن ((رواجع)) منصوب على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف؛ أى: يا ليت أيام الصبا رواجعا حال من الضمير المستكن في لنا.

ذكر لعلَّ

وهى لإنشاء (٢) ترجى وقوع أمر (٣)، والفرق بين التمنى والترجى لا يكون إلا في الممكنات، والتمنى يكون في الممكنات والمستحيلات، فإن الإنسان لا يترجى الطيران وقد يتمنّاه، وزعم أبوزيد (٤) أن من العرب من يجر بلعل، وأنشد:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً لعلْ أبى المغوارِ منك قريبُ (٥)

وهى لغة عقيلية، وأجابوا بأن ذلك شاذ.

وفيها لغات (٦): لعلّ وعلَ ولَعَنّ وعَنَ ولأنّ.

---

(١) من الرجز، وهو للعجاج فى ملحقات ديوانه ٢/٣٠٦، وشرح شواهد المغنى ٦٩٠، ولرؤبة في ابن يعيش ١/١٠٤، وبدون نسبة فى سيبويه ٢/١٤٢، والرضى على الكافية ٢/٣٤٧، والمفصل ٣٠٢، والأشمونى ١/٢٣٠، وأصول ابن السراج ١/٢٤٨، والتوطئة ٢٣٩، والهمع ١/١٥٧.

(٢) انظر: الجنى الدانى ٥٢٧، والهمع ٢/١٤٨، والإيضاح ٢/٢٠٠، وابن يعيش ٨/٥٦، والبسيط ٧٦٦؛ ٧٦٨؛ ٧٨٤، ٧٩١.

(٣) وفى الصاحبى ١٤١: أهل البصرة يقولون: "لعل" ترج، وبعضهم يقول: توقع، وتكون بمعنى عسى وتكون بمعنى كى؛ قال جل ثناؤه: ﴿وأنهارًا وسبلًا لعلكم تهتدون﴾[النحل :١٥] يريد: لكن تهتدوا و انظر البرهان للزركشى ٤/٣٩٤.

(٤) فى الهمع ٤/٣٠٧: والجر بها لغة عقيلية، حكاها أبو زيد والأخفش والفراء. انظر الجنى الدانى ٥٣٠.

(٥) من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوى فى سر صناعة الإعراب ٤٠٧، والأصمعيات ٩٦، وأمالى، ابن الشجرى ١/٣٦١، والخزانة ١٠/٤٢٦، وشرح شواهد الأشمونى ١/٤٥٤، وغير منسوب فى الجنى الدانى ٥٣١، والتبصرة والتذكرة ٣٩٩، التوطئة ٢٢٩، وأمالى المرتضى ٣/٦٠، ولفظه: (وارفع الصوت ثانيا) وعجزه غير منسوب فى مغنى اللبيب ١/٢٢٢؛ ٢/٧٨، والأشمونى ١/٨٦؛ ٤٥٤، والهمع ٤/٢٠٧، ويروى: لعل أبا المغوار، فلا شاهد، وقد أنكر هذه اللغة قوم منهم الفارسى وأول البيت على أنه الأصل: لعل أبى المغوار منك، ويروى "جهرة" بدلا من "مرة".

(٦) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٧٢؛ والجنى الدانى ٥٢٧، والهمع ٢/١٤٨، وابن يعيش ٨/٨٧، والبسيط ٧٦٣؛ ٧٦٤.

ذكرُ حروفِ العطفِ

وهي عشرة [1]: الواو، والفاء، وثُمّ، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن[2].

فأربعة، وهي: الواو، والفاء، وثُمّ، وحتى، للجمع بين الثاني والأول في الحكم، الذى نُسِبَ إلى الأول [3]؛ تقول: ((جاءنى زيدٌ وعمروٌ))، فتجمع الواو [4] بين الرجلين في المجيء، وتقول: ((زيدٌ يقومُ ويقعد))، فتجمع بين الفعلين في إسنادهما إلى ضمير ((زيد))، وتقول: ((زيدٌ قائمٌ وأخوه قاعدٌ))، و((هل قامَ بشرٌ، وسافرَ خالدٌ))، فتجمع بين مضمونى الجملتين في الحصول؛ وكذلك ((ضربتُ زيدًا فعمرًا))، و((ذهب عبدُ الله ثُمَّ أخوه))، و((رأيت القومَ حتى زيدًا))، ثم إنها تفترق بعد ذلك، ((فالواو))[5] للجمع المطلق ليس فيها دلالة على أن الأول قبل الثاني ولا بالعكس، ولا أنهما مقابل، كل ذلك جائز ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [6]، فالموت بعد الحياة مع أنه قدمه عليه، والفاء [7] للجمع مع الترتيب؛ أى أن الثاني بعد الأول بغير مهملة، والأخفش [8] يجوز وقوع الفاء زائدة، خلافًا لسيبويه[9] ، وينشد:

لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[10]

---

(١) انظر: ابن يعيش ٨٨/٨، والهمع ٢٢٣/٥، والمقتضب ١٤٨/١، وشرح المقدمة النحوية ٢٠٢، وشرح اللمحة ٢٤٧/٢، والإيضاح ٢٠/٢، والتسهيل ١٤٧.

(٢) و"ليس" من حروف العطف كذلك، وأضاف يونس النحوى "لكن"، وزاد الأخفش، والفراء (إلا)، وهناك من زاد "أي". التسهيل ١٧٤ و انظر: البسيط فى شرح الجمل ٣٣٩، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٣٢.

(٣) انظر: الهمع ٢٢٣/٢، ٢٣، ٢٢٨، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٢.

(٤) انظر: الهمع ٢٢٣/٥، والمقتضب ١٤٨/١، وشرح اللمحة ٢٤٧/٢، والإيضاح ٢٠٤/٢، والبسيط فى شرح الجمل ٣٣٤: ٧٨٠، ٧٨١، وابن يعيش ٩٠/٨.

(٥) فى الأصل "قالوا"، والصحيح ما أثبته.

(٦) سورة الجاثية ٢٤/٤٥.

(٧) انظر: الهمع ٢٣٢/٥ والمقتضب ١٤٨/١، والإيضاح لابن الحاجب ٢٠٦/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٤، والبسيط فى شرح الجمل ٣٣٦، وابن يعيش ٩٤/٨-٩٥.

(٨) انظر: الكتاب ١٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣، والرضى على الكافية ٣٦٧/٢.

(٩) انظر: الكتاب ١٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣، والرضى على الكافية ٣٦٧/٢.

(١٠) سبق ذكره فى هذا الكتاب ٨١/١.

فزيدت الفاء مع ((عند))؛ لأن التقدير: فاجزعي عند ذلك[1].

((و ثُمّ)) مثل الفاء، إلا أن بينهما مهلةً وتراخياً، وقد تجيء بمعنى الواو؛ نحو: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[2]، وقيل: زائدة.

وأما حتى[3] فللترتيب بمهلة، لكن الواجب فيها أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه، إما جزؤه الأفضل، أو جزؤه الأضعف؛ نحو: ((مات الناسُ حتى الأنبياءُ))، و((قدم الحاجُّ حتى المشاةُ))؛

وثلاثة، وهي: أو[4]، وإما[5]، وأم[6]؛ لإثبات الحكم إما للمعطوف، أو للمعطوف عليه مبهماً؛ أي: لا على التعيين، لكن ((أو))، و((إما))[7] يقعان في الخبر والأمر والاستفهام؛ فمثالها في الخبر: ((جاءني زيد أو عمرو))؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[8]، على أحد التأويلين، والتأويل الثاني مذهب الكوفيين[9]، أنها بمعنى الواو، و((جاءني إما زيد، وإما عمرو))؛ ومثالها في الأمر: ((اضرب رأسَه، أو ظهرَه))، و((اضرب إما رأسَه، وإما ظهرَه))، ومثالها في الاستفهام: ((ألقيتَ عبدَ الله أو أخاه؟))، و((ألقيت إما عبد الله وإما أخاه))؟.

والمشهور في ((أو))، و((إما)) أنهما في الخبر للشك، وفي الأمر للتخيير

---

(١) انظر: الجنى الداني ٤١١، والهمع ٥/٢٣٦، والمقتضب ١/١٤٨، وشرح اللمحة ٢/٢٤٨، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٠٦، والتسهيل ١٧٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٨، والبسيط في شرح الجمل ٣٣٧، وابن يعيش ٨/٩٤-٩٥.

(٢) سورة التوبة ٩/١١٧.

(٣) انظر: الهمع ٥/٢٢٨، والمقتضب ١/١٥٠، وشرح اللمحة ٢/٢٤٩، والإيضاح، لابن الحاجب ٢/٢٠٧، والتسهيل ١٧٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٩، والبسيط في شرح الجمل ٣٣٣، وابن يعيش ٨/٩٤-٩٦.

(٤) انظر: الهمع ٥/٢٤٧، والمقتضب ١/١٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨٧.

(٥) مذهب الفارسي: أن "إما" ليست حرف عطف، وعدها الزجاج وغيره من حروف العطف، ولكن بشرط أن لا تقع في صدر الجملة، حيث لا يكون العطف، وأن لا يدخل حرف العطف عليها. إصلاح الخلل ٨٧-٨٨، وانظر: المقتضب ١/١٤٩، والأنموذج ١٨٣.

(٦) انظر: الهمع ٥/٢٣٧، وابن يعيش ٨/٩٧-١٠٢، والمقتضب ١/١٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨٧، والأنموذج ١٨٤، والتسهيل ١٧٦.

(٧) ولم يعد الشيخ أبو علي الفارسي "إما" في حروف العطف؛ لدخول العطف عليها؛ ووقوعها قبل المعطوف عليه. ابن يعيش ٨/١٠٣، والبسيط في شرح الجمل ٣٣١/٣٤٢.

(٨) سورة الصافات ٣٧/١٤٧.

(٩) ويبدو أن المؤلف قد وافقهم على هذا؛ على ما سيأتي بيانه.

والإباحة[1]؛ فمثال الشك ما تقدم من قولك: ((جاءني زيدٌ، أو عمرٌو))؛ ومثال التخيير: ((خذْ هذا أو ذاك))، ومثال الإباحة: ((جالس الحسن أو ابنَ سيرين))، وقد تأتي ((أو)) في الخبر لغير الشك؛ كقولهم: ((كنتُ بالبصرة آكل السمكَ أو التمرَ))؛ أي: هذا مرةً، وهذا مرةً، و لم يُرِدْ به الشكَّ، وقد تكون ((أو)) بمعنى الواو[2]؛ كقول الشاعر:

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَان لاَبُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلُ[3]

فـ ((أو)) هنا بمعنى الواو؛ بدليل قوله: ((لا بد منهما)).

وتقع ((أو)) في النهي؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[4]؛ أي: لا تطع واحدًا منهما، فيكون معناها النهي عنهما معًا. والفرق بين ((أو)) و((إما)) [5] أن كلامك مع ((أو)) من أوله مبني على صورة اليقين، ثم يعترضه الشك؛ نحو ((جاءني زيد أو عمرو))، وكلامك مع ((إما)) من أوله مبني على الشك؛ لأنه لا بد من تقدم ((إما)) قبل المعطوف عليه؛ تقول: ((جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو)).

وأمَّا ((أم))[6] فتكون متصلة ومنقطعة[7]؛ فالمتصلة تختص بالاستفهام، فلا تُستعمل في غيره، ويلزم أن تستعمل مع همزة الاستفهام، والأفصح أن يقع أحد الأمرين بعد الهمزة، والآخر بعد ((أم))؛ نحو: ((أرجلٌ في الدار أم امرأة؟))؛ ليتضح للمسئول من

---

(١) والفرق بين التخيير والإباحة أن الجمع بين المتعاطفين في التخيير ممتنع، وجائز في الإباحة. انظر: أوضح المسالك ٣/٣٧٧، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢١١.

(٢) وهو مذهب الكوفيين. انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٢١، وأوضح المسالك ٣/٣٧٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧٤.

(٣) من الطويل، ويُنسب لجعفر بن علبة الحارثي في شرح شواهد المغني ٢٠٣، وبدون نسبة في مغني اللبيب ١/٦٣، وشرح التسهيل ٣/٣٦٣، والأشموني ٢/١٠٩.

(٤) سورة الإنسان ٧٦/٢٤.

(٥) انظر: أصول ابن السراج ٢/٢١٣.

(٦) وذهب بعض النحويين إلى أن أصل "أم": أو، أبدلت الميم من الواو؛ لتحول إلى معنى يزيد على معنى (أو). انظر: الصاحبي ٩٧.

(٧) ومذهب ابن عصفور أن "أم" المتصلة عاطفة، والمنقطعة غير عاطفة، وفيه خلاف مشهور. الأشباه والنظائر ٤/٩-١٠، و انظر: الأنموذج ١٨٤، وشرح اللمحة ٢/٢٥٣، والبسيط في شرح الجمل ٣٤٩-٣٥٠.

أول الأمر المسئول عن تعيينه، ولا يحسُنُ أن يُفْصَلَ بين الهمزة، وبين المسئول عن تعيينه؛ نحو: ((أفى الدار رجلٌ أمِ امرأةٌ؟)) ومن أجل أنَّ ((أم)) المتصلة يليها أحد المستويين، ويلى المستوى الآخر الهمزة ضعف أو امتنع أن يُقَال: ((أرأيتَ زَيداً أم عمراً؟))؛ لكون ما يليهما مختلفًا؛ لأن ما يلى الهمزة فعل، وما يلى ((أم)) اسم.

وذهب بعضهم إلى أن ذلك ليس بممتنع، ولا ضعيف، وأن سيبويه[1] نص على جوازه وحسنه؛ ومنه قول الشاعر:

لَيتَ شعْرى نُعْمَى أَتَهْوِينَ مَنْ يَهْـــوَاكِ أَمْ مَنْ رَضِيتِه بالشَّباب[2]

فأوقع بعد الهمزة فعلاً، وهو ((تهوين))، وبعد ((أم)) اسمًا وهو ((مَن)).

ويجب أن يكون جواب قولك: ((أرجل فى الدار أم امرأة؟)) تعيين أحدهما؛ لا ((لا))، ولا ((نعم))؛ لأن السائل عالم أن أحدهما فى الدار، لكن لا على التعيين بخلاف ((أو)) فى قولك: ((أرجل فى الدار أو امرأة؟))، فإن المتكلم متردد، هل فى الدار أحد أم لا، فجوابه، نعم أو لا، ولو أجبت بالتعيين كان الجواب وزيادة؛ لأن ((أو)) لا تقتضى وجود أحدهما، و((أم)) تقتضيه.

والمنقطعة[3] معناها معنى ((بل))، وهمزة الاستفهام، وتُستعمل مع الهمزة، وتُستعمل فى الخبر، والاستفهام؛ أما الخبر؛ فكقولك لشبح رأيته: إنها لإبل قطعًا، فإذا حصل الشك فى أنه شاةٌ، قلت: أم شاةٌ، قاصداً إلى الإضراب من الأخبار الأول، واستئناف سؤال، فكأنما قلت: بل ((أهي[4] شاةٌ))، وأما الاستفهامُ؛ فكقولك: ((أعندك زيد أم بكر؟))، وكأنك سألت أولا عن حصول زيد، ثم أضربت عنه إلى السؤال عن حصول بكر، وجوابه ((لا))، أو ((نعم)).

وثلاثة؛ وهى: لا، وبل، ولكن المخففة، لإثبات الحكم لأحد الأمرين معينًا، فـ((لا))[5] لنفى ما وجب للأول عن الثاني؛ نحو: ((جاءنى زيدٌ لا عمرو))، فتثبت الأول، وتنفى الثاني.

(١) انظر: الكتاب ٣/١٦٩-١٧٠، وابن يعيش ٨/٩٧-١٠٢.

(٢) لم أعثر عليه فى مصادرى.

(٣) انظر: الكتاب ٣/١٧٢.

(٤) غير واضح فى الأصل.

(٥) انظر: ابن يعيش ٨/١٠٤-١٠٧، والمقتضب ١/١٤٩، والأنموذج ١٨٥، وشرح اللمحة ٢/٢٥٦.

و((بل)) [1] للإضراب عن الأول موجبًا كان أو منفيًا؛ نحو: ((جاءنى زيدٌ بل بكرٌ))، لكن إذا وقع الإخبار عن ((زيد)) غلطًا؛ ونحو ((ما جاء زيدٌ بل عمروٌ))، فيحتمل إثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد، ويحتمل أن يكون بيانًا لمن نُسب إليه المجيء المنفى، أولاً كما فى الإثبات. وأما ((لكن)) [2] فإن وقع بعدها مفرد كانت للاستدراك، ولزم تقدُّم النفى عليها؛ نحو: ((ما جاءنى زيدٌ لكنْ بكر))، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب؛ فى المفردات، وهو ضعيف [3]، وإن وقع بعدها جملة، فيجوز أن يقع بعد النفى والإيجاب، كما قيل في ((بل))، في عطف المفردات؛ فمثالها في النفي ((ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرو قام))، ومثالها في الإيجاب: ((قام عمرو لكن بكر لم يقم))، فهى إذن لعطف جملة على جملة؛ لمغايرة ما بعدها لما قبلها.

وقيل [4]: التى تقع فى الجمل ليست بعاطفة، بل حرف ابتداء، وقد ظهر على الأفصح أن ((لكن)) فى المفردات [5] لا تكون بعد النفى، و((بل)) تقع بعد المنفى وبعد الموجب.

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٠٤/٨-١٠٧، والهمع ٢٥٥/٥، والمقتضب ١٥٠/١، والأنموذج ١٨٥، وشرح اللمحة ٢٥٧/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢١٣/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٣٣، والبسيط فى شرح الجمل ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٤٢.

(٢) انظر: ابن يعيش ١٠٤/٨-١٠٧، والهمع ٢٦٣/٥، والمقتضب ١٥٠/١، والأنموذج ١٨٥، وشرح اللمحة ٢٥٧/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢١٣/٢، والتسهيل ١٧٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٣٠، والبسيط فى شرح الجمل ٣٤٠، ٣٤٨.

(٣) انظر بَسْطَ هذه المسألة فى الإنصاف ٣٨٨، والرضى على الكافية ٣٩٢/٢، وشرح الأشمونى ١١٣/٢، والبسيط فى الجمل ٣٤٠، ٣٤٨.

(٤) وهو ما عليه يونس بن حبيب. انظر: أوضح المسالك ٣٨٣/٣.

(٥) قيَّد المصنف "لكن" بقوله "فى المفردات"؛ لأنها إن تلتها جملة تكون حرف ابتداء كما ذكر قبل ذلك. و انظر: أوضح المسالك ٣٨٥/٣.

ذكرُ حروفِ التنبيهِ

وهي ثلاثة [١]: ((هَا، وأمَا، وألاَ))، والقصد منها تنبيه المخاطب بذكرها على ما يأتي بعدها من القول [٢].

أما ((أمَا)) و((ألا)) فلا يدخلان إلا على الجملة [٣]؛ كقولك: ((أمَا زيدٌ قائمٌ))؛ وكقوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٤].

وتحذف ألف ((أما)) في القسم [٥]؛ نحو: ((أمَ واللهِ، لأفعلَنَّ))؛ لكثرة الاستعمال[٦].

وأمّا ((ها)) فتدخل على المفرد والجملة؛ قال الله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[٧]، و((ها هو قائمٌ))، و((ها زيدٌ قائمٌ)).

وأما قولهم: ها أنا ذا، ونحوه فحرف التنبيه داخل على الاسم المضمر عند سيبويه؛ لأن ((أنا)) في ((ها أنا ذا)) هو الذي يلي حرف التنبيه، وأما عند الخليل [٨] فداخل على المبهم، أعني ((ذا))؛ والتقدير: أنا هذا، ففصل بالمضمر بين حرف التنبيه وبين المبهم، ويدخل على أسماء الإشارة [٩] ((هذا))، و((هذه))، ويدخل على المضمر؛ نحو: ما ذكرنا، أعني: ها هو، وها أنتَ، وها أنا، وقيل: دخولها على أسماء الإشارة هو

---

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٢٠، وابن يعيش ٨/١١٣، والهمع ٤/٣٦٦، والأنموذج ١٩٢.

(٢) في الرضي على الكافية ٢/٣٨٠: "اعلم أنّ" ألاَ و أمَا" حرف استفتاح يُبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار، و حرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات.

(٣) انظر: الجنى الداني ٣٧٠، ٣٧٧.

(٤) سورة يونس ١٠/٦٢.

(٥) انظر: الهمع ٤/٣٦٨، وابن يعيش ٨/١١٦.

(٦) وذكر ابن يعيش ٨/١١٦، أنه حكى عن العرب: أَمَ واللهِ ، لأفعلنّ، ويريدون: أمَا واللهِ؛ فحذفوا الألف تخفيفًا، وذلك شاذ قياسًا واستعمالاً، أما شذوذه في الاستعمال، فلقلته، أما القياس فمن جهتين:

الأولى: أن الألف خفيفة، غير مستثقلة.

الثانية: أن الحذف في الحروف بعيد جدًا؛ لأنه نوع من التصرف، والحروف لا تُعرف لها تصرفات؛ لعدم اشتقاقها.

(٧) سورة آل عمران ٣/١١٩.

(٨) انظر: الكتاب ٢/٣٥٤، والرضي على الكافية ٢/٣٨١، والهمع ٤/٣٦٧.

(٩) انظر: ابن يعيش ٨/١١٥-١١٦.

الأكثر؛ لأن أسماء الإشارة لما كانت مبهمة تصلح لكل حاضر من حيوان وجماد زيد عليها حرف التنبيه لقوته على تعين ذلك المشار إليه، بخلاف ((ها أنت))، فإنه لا يكون إلا للمخاطب، فلا يحتاج إلى التنبيه، كما يحتاجه المبهم.

ذكر حروف النداء[1]

وهي[2]: ((يا))، و((أيا))، و((هيا))، و((أي))، و((الهمزة))[3]، والمراد بها تنبيه المدعو ودعاؤه[4]؛ أي: طلب إقباله؛ فـ ((يا)) أعم هذه الحروف استعمالاً؛ لأنها تُستعمل في القريب والبعيد والمتوسط، و((أيا)) و((هيا)) يختصان بالمنادى البعيد، و((أي)) و((الهمزة)) بالمنادى القريب، لكن الهمزة للمنادى الأقرب[5]، وأمّا ((وا)) فتختص بالمندوب؛ حسبما تقدم ذكره في أوائل الكتاب[6].

ذكرُ حروفِ الإيجابِ والتّصديقِ

وهي ستة[7]: ((نعم))، و((بلى))، و((إي))، و((أجل))، و((جير))، و((إن))؛[8] وإنما سميت حروف التصديق والإيجاب؛ لأنها مصدقة لما سبقها، و((نعم)) لتصديق ما سبقها من الكلام

---

(١) انظر: الفصول الخمسون ٢١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٨، والإيضاح ٢/٢٢٠، وابن يعيش ٨/١١٨، والمقتضب ٤/٢٣٣، والأنموذج ١٩٣، وشرح المقدمة النحوية ٢١٩.

(٢) انظر في استعمالات حروف النداء والخلاف في دلالتها: شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والجنى الداني ٣٤٩، وابن يعيش ٨/١١٨.

(٣) وزاد الكوفيون في أحرف النداء: "آ" و "آي". شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والتسهيل ١٧٩.

(٤) وقد تكون للتعجب؛ مثل: يا له فارسًا، وفي التعجب من المذموم مثل: يا له جاهلا، وفي المدح: يا فارسًا، وفي التلهف والتأسف، مثل قوله تعالى: ﴿يا حسرة على العباد﴾[يس: ٣٠]، وفي التنبيه مثل قوله تعالى: ﴿ألا يا اسجدوا﴾. إلى غير ذلكم. الصاحبي ١٤٨-١٤٩. انظر في استعمالات حروف النداء والخلاف في دلالتها: شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والجنى الداني ٣٤٩، وابن يعيش ٨/١١٨.

(٥) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والجنى الداني ٣٤٩، وابن يعيش ٨/١١٨.

(٦) راجع هذا الكتاب ١/١٠٤.

(٧) انظر: الهمع ٤/٣٧١، والتسهيل ١٧٩، والإيضاح ٢/٢٢١، وابن يعيش ٨/١٢١، والمقدمة الجزولية ٣٢١، والأنموذج ١٩٤، وشرح المقدمة النحوية ٢٠٨.

(٨) وزاد الزجاج "جلل"، وهو يرد اسمًا بمعنى "عظيم"، وكذا "بجل" بمنزلة "نعم"، وترد فعلا بمعنى يكفي، واسمًا مرادفا لحسب. انظر: الهمع ٤/٣٧٢، ٣٧٣، والجنى الداني ٤٠، ٤٠١.

وتقريره [١]، مثبتًا كان أو منفيًا، استفهامًا كان أو خبرًا؛ تقول لمن قال: ((قام زيدٌ))، أو ((ما قام زيد))، أو((لم يقم زيد)): نعم، تصديقًا لما قاله، هذا بحسب اللغة دون العرف، ألا ترى أنه لو قيل لك: ((أليس لى عندك كذا مالاً))، فقلت: نعم، لألزمك القاضى به تغليبًا للعرف [٢].

وأما بحسب اللغة فلا يلزم شيء؛ لأنه تصديق لقوله: ليس لى عليك شيء، ((بلى)) مختصة بإيجاب بعد النفى، استفهامًا كان ذلك أو خبرًا، تقول فى جواب من يقول: ((لم يقم زيد)) أو لم يقم زيد بلى أى: ((بلى قد قام زيدٌ))، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[٣]؛ أى: بلى أنت ربنا، ولو قيل فى الجواب: ((نعم))، كان كفرًا؛ لأن ((نعم)) مقررة لما قبلها نفيًا كان أو إيجابًا، إلا أن تُحْمَل على العرف كما قلنا.

وإى [٤]بكسر الهمزة ، حرف للتحقيق، وهى للإثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [٥]، فيلزم أن يقع قبلها الاستفهام، وبعدها القسم.

والثلاثة الباقية، وهى: ((أجَلْ))[٦]، ((وجَيْرِ))[٧] ،((وإنَّ))[٨]، تصديق للمخبر؛ كقولك فى جواب من يقول: ((أقام زيد)): أجل، وجَيْرِ، أو إنَّ.

واستشهادهم فى ((إنَّ)) على أنها بمعنى ((نعم)) بقول الشاعر:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ علا ... ك وقد كَبُرْتُ فَقُلْتُ إنَّهْ [٩]

---

(١) انظر: الهمع ٣٩١/٤، والجنى الدانى ٤٦٩، والمقدمة الجزولية ٣٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/٢، والتسهيل ٢٤٤.

(٢) وجوز بعض النحاة وقوع نَعَمْ، موقع بَلَى إذا جاء بعد همزة داخلة على نفى لفائدة التقرير. انظر: الرضى على الكافية ٣٨٢/٢، وابن يعيش ١٢٣/٨.

(٣) سورة الأعراف ١٧٢/٧.

(٤) انظر: الهمع ٣٧١/٤، والمقدمة الجزولية ٣٢٢.

(٥) سورة يونس ٥٣/١٠.

(٦) انظر: الهمع ٣٧١/٤، والجنى الدانى ٣٥٤، والمقدمة الجزولية ٣٢٢.

(٧) وذهب بعض النحاة إلى أنها قَسَمٌ، ومعناها حقًا؛ واحتجوا بتنوينها . انظر: الجنى الدانى ٤١٢.

(٨) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٢.

(٩) من الكامل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات فى: شرح شواهد المغنى ١٢٦، وشرح التسهيل ٣٢/٢-٣٣، وديوانه ٦، والبيان والتبيين ٢٧٩/٢، والرضى على الكافية ٣٨٣/٢، والخزانة ٢١٣/١١، وأمالى ابن الشجرى ٦٥/٢، واللسان (أنن) ١٧٢/١٦، وبدون نسبة فى المقتضب ٣٦/١، والمفصل ٣٠٠-٣٠١، وسر صناعة الإعراب ٤٩٢، وأصول ابن السراج ٣٨٣/٢، وابن يعيش ١٢٢/٨، ١٢٥.

ضعيف لاحتماله إن الأمر كذلك، وإنما يظهر ذلك في قول ابن الزبير[١] لما قال لمن قال له: ((لعن الله ناقة حملتني إليك)): ((إن وصاحبها)).

ذكرُ حروف الزيادة

وهي[٢]: الباء، ومن، وإنْ، وأنْ، ومَا، واللام؛ وإنما سُمِّيت، هذه الحروف حروفَ الزيادة [٣]؛ لأنها قد تقع زائدة، لا أنها لا تكون إلا زائدة، والغرض من حروف الزيادة التأكيد والفصاحة، أو غيرهما [٤].

قال ابن السراج[٥]:((إنه لا زائد في كلام العرب؛ لأن كل ما يُحكم بزيادته فإنه يفيد التوكيد، فهو داخل في قسم المؤكّد، فالباء ومن واللام، تقدم ذكرها في حروف الجر))[٦]، و((إن)) المكسورة الخفيفة، تزاد بعد ((ما)) النافية؛ لتأكيد النفي، ويبطل عمل ((ما)) حينئذ؛ كقول الشاعر:

فَمَا إنْ طبُّنا جبن ولكن ... مَنايانا وَدَوْلَةُ آخرينا[٧]

وكقول النابغة:

مَا إنْ أَتَيْتَ لشَيءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ... إِذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطي إِلَي يَدي[٨]

وكقول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بالله حَلْفَةَ فَاجر ... لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَديث وَلاَ صَالى[٩]

---

(١) هو عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي، توفي سنة (٧٣هـ)، وله ترجمة في: جمهرة الأنساب ٨٧، ١٧٧، ١٢١، و الأعلام ٨٧/٤، وبهامشه مراجع أخرى .

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٣٨٤/٢، وابن يعيش ١٢٨/٨، والإيضاح ٢٢٧/٢، والأنموذج ١٦٩، والبيان والتبيين ٢٧٩/٢.

(٣) وتُسمّى كذلك حروف الصلة. ابن يعيش ١٢٨/٨.

(٤) ذكر الرضي ٣٨٤/٢، أن فائدة الزائد إما معنوية، وإما لفظية؛ فالمعنوية – ما ذكره المؤلف– وهو التأكيد، واللفظية تزين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح؛ فلا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية، وإلا عُدّت عبثاً ولا يجوز هذا في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الله –عز وجل–.

(٥) أضف إلى ذلك أن هذا يؤدي إلى العبث بالتنزيل ، و انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ١٢٨/٨.

(٦) انظر: هذا الكتاب٢/ ٧٤ .

(٧) سبق ذكره في هذا الكتاب١٤٨/١.

(٨) من البسيط وهو في الديوان ٣٦، والمعلقات ٣٠٠، والأزهية ٥٢، والخزانة ٧٣/٥، واللسان "ندى" ٣١٤/١٥.

(٩) سبق ذكره في هذا الكتاب٨١/٢ .

وتزاد أيضًا بعد ((ما)) المصدرية قليلا؛ نحو: ((انتظرني ما إنْ جلس القاضي))؛ أي: مدة جلوسه، وكذلك تزاد بعد ((لمَّا)) قليلا؛ نحو: ((لمَّا إنْ قمتَ قمتُ)).

و((أن)) المفتوحة المخففة تُزاد بين ((لو)) والقسم؛ نحو: ((والله أن لو قمت قمت)) وبعد ((لما)) في الكثير؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [1]، وقلّت زيادتها بعد الكاف؛ كقوله:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى نَاظِرِ السَّلَمِ [2]

فيمَن رواه بجرِّ ((ظبية))؛ كأنه قال: ((كظبية))، فجرَّ ((ظبية)) بالكاف، و((أنْ)) زائدة، و((ما)) تزاد مع ((متى))، و((إذا))، و((أين))، و((أي))، ومع ((إنْ)) إذا وقعت شروطًا؛ نحو: ((متى ما تكرمني وإذا ما أكرمتني أكرمتك، وأينما تكن أكن))، ونحو: قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[3]. وأما زيادة ((ما)) بعد ((إن)) الشرطية، فكقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[4]، وإذا زِيدَت ((مَا)) بعد ((إنْ)) الشرطية؛ تلزم فعلها نون التوكيد غالبًا، ويكون مضارعًا؛ كقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [5]، وتكون لغير التأكيد؛ كقول الأعشى:

إمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نَعَالَ لنا ... إنَّا كذلكَ ما نَحْفَى[6] ونَنْتَعِلُ[7]

---

(١) سورة يوسف ٩٦/١٢.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: "وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ"، وهو لابن صريم اليشكري، وقيل: صاحبه أرقم اليشكري، أو كعب بن أرقم اليشكري؛ أو راشد بن شهاب اليشكري، أو علباء بن أرقم اليشكري؛ كما في شرح شواهد المغني ١١١ . ونسبه سيبويه في كتابه ١٣٤/٢، لابن صريم اليشكري، وكذلك في أصول ابن السراج ٢٤٥/١، وفي الإنصاف ١٦٨، أنه لزيد بن أرقم، وابن الشجري ٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨، ٨٣، وبلا نسبة في التوطئة ٢٣٨، والكامل ٥٨/١، والمفصل ٣٠٢، وتخليص الشواهد ٣٩٠، والهمع ١٨٨/٢، ١٤٦/٤، ولفظه: "وَارِقِ السَّلَمِ" بدلاً من "نَاظِرِ السَّلَمِ" ويروى برفع "ظبيةٌ" وجرها.

(٣) سورة الإسراء ١١٠/١٧.

(٤) سورة الزخرف ٤١/٤٣.

(٥) سورة مريم ٢٦/٩.

(٦) في الأصل "إِنَّا كَذَلِكَ وَمَا نَحْفَى"، والصحيح بدون الواو.

(٧) من البسيط، في ديوانه ١٠٩، والأزهية ١٤٣/٨٠، وخزانة الأدب ٢٥١/١١، شرح شواهد المغني ٣٢٦، والمقاصد النحوية ٢٩٠/٢، وغير منسوب في مغني اللبيب ١١/٢.

وإذا قصدت بـــ ((إذ)) وجبت المجازاة، فلا بد معها حينئذ من ((ما))؛ كقوله:

إذْ ما دَخَلْتَ عَلَى الأميرِ فَقُلْ لَهُ[1]

فدخول الفاء فى الخبر دليل المجازاة.

و((حيثما تكن أكن))؛ قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾[2].

وتزاد أيضًا بعض حروف الجر؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[3]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[4]، و﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[5].

وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف إليه؛ نحو: ((غضبت من غير ما جـــرم))؛ أى من غير جرم، وأما قولهم: ((جئت لأمر ما))، فقد قيل: زائدة، وقيل: صفة، كما تقدم فى الموصولات[6].

((لا)) تزاد مع الواو، لتأكد نفى سابق؛ كقوله تعـــالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[7]، وكذلك تزاد بعد ((أنْ)) المصدرية؛ كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[8]، وكقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[9]، وتزاد ((لا)) قبل ((أقسم)) قليلا؛ كقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[10]؛ أى أقسم بيوم القيامة، وقال بعضهم[11]: هى نافية فى التقديـــر، و((أقسم)) للإثبات.

وشذت زيادة ((لا)) بين المضاف والمضاف إليه؛ كقوله:

---

(٦) سبق ذكره فى هذا الكتاب ٢٢/٢.

(٢) سورة البقرة ١٤٤/٢، ويبدو أن المؤلف حذفها بوضع خط عليها.

(٣) سورة آل عمران ١٥٩/٣.

(٤) سورة النساء ١٥٥/٤.

(٥) سورة نوح ٢٥/٧٥، فى الأصل (خطاياهم)، والصحيح الذى أثبته.

(٦) انظر: هذا الكتاب ٢٠٦/١، و انظر فى ذلك التبيان فى إعراب القرآن ٢٦/١.

(٧) سورة الفاتحة ٧/١.

(٨) سورة الأعراف ١٢/٧.

(٩) سورة الحديد ٢٩/٥٧.

(١٠) سورة القيامة ١/٧٥.

(١١) انظر: البحر المحيط لأبى حيان ٣٤٤/١٠، وحاشية الشهاب ٢٨٠/٨.

فى بئرِ لا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ [1]

أى فى بئرِ حورٍ، والحور جمع ((حائر))؛ من ((حار))؛ إذا هلك؛ أى: فـــى بـــئر هلاك.

ذكرُ حرفَي التَّفْسِيرِ

وهى [2]: ((أيْ))، و((أنْ)) [3]، أما ((أيْ)) [4] فيكون حرف نداء؛ كقولك: أى زيد أقبل، ويكون تفسيرًا لمعنى قول صريح؛ كتفسيرك لقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [5]؛ أىْ: مِنْ قومه [6].

وتكون تفسيرًا لغير قول صريح؛ كما تفسر قولك: ((استكتمتُه سري))؛ أي: ســـألته كتمانه.

ويكون تفسيرًا لمعنى قول غير صريح؛ كقولك: ((أشرت إليه))؛ أى:افعل كــــذا، فَسَّرْتُ الإشارة بذلك.

وأمّا ((أنّ)) فلا يُفَسَّرُ بها إلا ما كان فى معنى القول، لا القول علـــى الأصـــحِّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ﴾ [7]، وكتبتُ إليه: أن قُمْ، فلو قلت: قلت له: ((أن قم)) لم يجز؛ لأنه لا يُفَسَّر بها نفسُ القول، بل معناه.

ذكرُ الحرفين المصدريَين

وهما: ((مَا))، و((أنْ)) [8]، وسُمِّيا مصدرين؛ لأنهما مع الفعل الذى بعدهما بتأويل

---

(١) من الرجز وهو للعجاج فى المفصل ٣١٢، والخزانة ٥١/٤، وابن يعيش ١٣٦/٨، واللسان (حـــور) ٢٦٩/٥، وغير منسوب فى الرضى على الكافية ٣٨٥/٢.

(٢) انظر: الإيضاح ٢٣٠/٢، وابن يعيش ١٣٩/٨، والهمع ٢٦٤/٥، والأنموذج ١٩٧، والصحيح أن يقول: وهما.

(٣) الفرق بين "أيْ" و "أنْ"، أنَّ "أىْ" تُفَسِّر كلَّ مبهم من المفرد والجملة، و"أنْ" لا تفسِّر إلا مفعولاً مقدرَ اللفظ دالاً على معنى القول. انظر: الرضى ٣٨٥/٢، وابن يعيش ١٤٠/٨-١٤١.

(٤) انظر: الهمع ٣٧٠/٤.

(٥) سورة الأعراف ١٥٥/٧.

(٦) وذهب قوم إلى أن "أي" هنا اسم من أسماء الأفعال، ومسماه "عُوا" و "افْهَمُوا"؛ كصه، ومه . انظر: ابن يعيش ١٤٠/٨.

(٧) سورة الصافات ١٠٤/٣٧.

(٨) انظر: الإيضاح ٢٣١/٢، وابن يعيش ٤٢/٨، والأنموذج ١٩٧.

المصدر؛ نحو: ((أعجبني ما صنعتَ))؛ أي: صنعُك، و((أعجبني أن خرجت وأن تخرج))؛ أي: خروجك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2]، و﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾[3]، مصدرية عند البصريين في موضع نصب على المفعول من أجله؛ أي: جاءه الأعمى، وعند الكوفيين أنها بمعنى ((إذ))؛ أي: إذ مجيئه جاءه الأعمى.

وألحقَ ابن الحاجب[4] بهما حرفًا ثالثًا، وهو ((أنَّ)) المشددة المفتوحة، وهي لتأويل الاسمية بمصدر خبرها، أو بما في معناه، أو بالكون؛ نحو: ((أعجبني أنَّ زيدًا قائم))، و((أنه أخوك))، و((أنه في البحر))؛ أي: قيامه، وأخوته، وكونه فيه.

ذكر حروف التحضيض

وهي[5]: هلاَّ، ولولاَ، ولوْمَا، وألاَ[6]. واعلم أن هذه الحروف إذا دخلت على الفعل الماضي دلّت على اللوم والتوبيخ على ترك الفعل[7]؛ نحو: ((هلاَّ قرأت))، وإذا دخلت على الفعل المضارع دلت على الحث والطلب؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ * لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[8].

وتلزم هذه الحروفُ الفعلَ لفظًا أو تقديرًا؛ لأن معناها لا يصح إلا فيه؛ لأن الحث على الشيء توكيد للأمر بفعله؛ فمثال وقوع الفعل بعدها لفظًا: ((هلاَّ ضربتَ زيدًا))، ومثاله تقديرا: ((هلاَّ زيدا ضربته))؛ أي: هلاَّ ضربت زيدا ضربته،ومنه قول جرير:

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٧.

(٢) سورة البقرة ٢/١٨٤.

(٣) سورة عبس ٨٠/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣١، والرضي على الكافية ٢/٣٨٦.

(٥) انظر: الإيضاح ٢/٢٣٤-٢٣٥، وابن يعيش ٨/١٤٢، والهمع ٥/٢٦٤، والأنموذج ١٩٩، وشرح المقدمة النحوية ٢١٠، والتسهيل ٢٤٣.

(٦) وهي مركبة تدلّ مفرداتها على معنى والتركيب على معنىً التحضيض. انظر: ابن يعيش ٨/١٤٤.

(٧) في الرضي على الكافية ٢/٣٨٧: "فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض؛ فتكون هذه الحروف للعرض".

(٨) سورة الحجر ١٥/٦، ٧.

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا [1]

فنصب ((الكمي)) بفعل مقدر؛ أى: هلاّ تعدُّونَ الكميَّ، و((الضَّوْطَرَى)): الضخم الذى لا غناء عنده، ومعنى البيت: أنكم تفتخرون بعقر النيب، وهو جمع ((نـاب))، وهى المسنة من الإبل، وليس لكم في الشجاعة نصيب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [2]، وقوله: ﴿فَلَوْلا إِنْ كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا﴾ [3]، والتقدير: فلولا ترجعونها إن كنتم غير مدينين.

ولحروف التحضيض صدر الكلام؛ لكونها دالة على نوع من أنـواع الكـلام، فوجب أن يكون لها صدر الكلام؛ لما مر فى باب ((إنَّ)) وغيرها [4].

ذكرُ حرفِ التوقع

وهو ((قَدْ)) [5]، وقيل له: حرف التوقع [6]؛ لاقترانه بالأفعال المتوقعة فى الحـال، ومنه قول المقيم: ((قَد قَامَت الصَّلاةُ))، لقوم يتوقعون قيامها؛ وإذا دل على المـاضى قرَّبه من الحال؛ نحو: ((كنتُ أتمنى الحج، وقد حججتُ)) فى زمن قريب من زمـن إخباره، وإذا دخل على المضارع، كان للتقليل؛ كقولهم: ((إن الكذوب قد يصدق))، فهو فى هذا النوع من الأفعال بمنزلة ((رُبَّ)) فى الأسماء، وقد يُحْذَف الفعل بعده، إذا فُهِم؛ كقوله:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ [7]

---

(1) من الطويل، وهو لجرير فى المفصل ٣١٦، والديوان ٩٠٧، والخزانة ٥٥/٣، وشرح شواهد المغنى ٦٦٩، وابن يعيش ١٤٤/٨، ١٤٥، والتبصرة والتذكرة ٣٣٤، والجمل ٢٤١، ٤١١، وزعم ابن الشجرى ٤٢٦/١، ٨٤/٢، ٥٠٩، أنه للأشهب بن زميلة، وبدون نسبة فى تخليص الشواهد ٤٣١، وشرح التسهيل ١١٤/٤، والخصائص ١٤٤/١، والكامل ١٩٥/١، والصاحبى ١٣٥.

(2) سورة المنافقون ١٠/٦٣.

(3) سورة الواقعة ٨٦/٥٦، ٨٧.

(4) انظر هذا الكتاب صـ٨٩/٢

(5) انظر: الهمع ٣٧٧/٤، وابن يعيش ١٤٧/٨، والمفصل ٣١٦، والإيضاح ٢٣٥/٢.

(6) وعبارة الزمخشرى: ((حرف التقريب)). المفصل ٣١٦، انظر: الإيضاح ٢٣٥/٢-٢٣٧.

(7) من الكامل للنابغة الذبيانى فى ديوانه ٨٩، والخزانة ١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠، والمقتضب ٤٢/١، وشرح شواهد المغنى ٤٩٠، ٧٦٤، ولفظه: (أفد)، والبيان والتبيين ٢٨٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافى ٢٣٢/١، والأغانى ٨/١١، والأزهية ٢١١، وشرح التصريح ٣٦/١، وابن يعيش ١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢، وشرح درة الغواص ١٩، وبدون نسبة فى شرح التسهيل ١٠٩/٤، وسر صناعة الإعراب ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧، ولفظه: (أفدَ)، وكذا لفظه فى مغنى اللبيب ١٤٨/١، والمفصل ٣١٧، وعجزه فى الرضى على الكافية غير منسوب ٣٨٨/٢، وابن يعيش ١١٠/١٠.

أى: وكأن قد زالت، ويجوز الفصل بين ((قد)) وبين الفعل بالقسم؛ كقولك: ((قد والله أحسنت))، ونحو: ((قد لعمرى، بتُّ ساهراً))؛ وقد تأتى للتحقق؛ نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾[1].

ذكرُ حَرْفَى الاستفهامِ

وهما: ((الهمزة))، و((هل)) [2]، ويدخلان على الجملتين: الاسمية والفعلية؛ كقولك: ((أزيد قائم؟))، و((أقام زيد؟))، و((هل عمرو خارج؟))، و((هل خرج عمرو؟))، ولهما صدر الكلام؛ لكونهما لنوع من أنواع الكلام؛ وذلك يقتضى تقديمهما؛ ليحصل العلم فى أول الأمر بأن الكلام للاستفهام.

و((الهمزة)) أكثر تصرفًا فى الاستعمال من ((هل)) [3]؛ لأن الخبر إذا كان في الجملة الفعلية فعلا جاز استعمال ((الهمزة)) دون ((هل))؛ فيجوز: ((أزيد قام؟))، و لم يجز: ((هل زيد قام؟))، لو على شذوذ؛ لأن أصل ((هل)) أن تكون بمعنى ((قد))؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ﴾[4]، فكما لا يقال: قد زيد خرج، لا يقال: ((هل زيد خرج؟))، فإن قيل: لو كان كذلك لامتنع: ((هل زيد خارج؟))، كما امتنع: ((قد زيد خارج))، قلنا: إنما جاز: ((هل زيد خارج؟))، حملا على أختها، وهى: ((أزيدٌ خارج؟))، وإنما لم يحمل فى ((زيد خرج))؛ لأن اعتبار ((هل)) فى هذه الجملة - أعنى خرج - أولى من حملها على أختها؛ لكونها بمعنى ((قد))[5]؛ وقد وُجدَ ما تقتضيه[6].

وتقع الهمزة؛ لكونها أعم تصرفًا للإنكار أيضًا؛ كقولك: ((أتضرب زيداً وهو أخوك؟!)).

---

(١) سورة الأحزاب ١٨/٣٣، وسورة النور ٦٣/٢٤.

(٢) الهمع ٣٦٠/٤، ٣٩٢، والجنى الدانى ٩٧، ٣٣٩، والإيضاح ٢٢٨/٢-٢٤٠.

(٣) يفرق الزركشى بين (الهمزة) و(هل)، فيذكر أنه لا يكون المستفهم مع (هل) ألا فيما لا ظن له فيه البتة. البرهان ٤٣٣/٤.

(٤) سورة الإنسان ١/٧٦.

(٥) غير واضح فى الأصل.

(٦) فى المفصل ٣١٩: (وعند سيبويه أن (هل) بمعنى (قد)، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا فى الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها فى قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا   أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِى الأَكَمِ

و انظر: ابن يعيش ١٥٢/٨-١٥٣.

ويقع بعدها المفعول؛ كقولك: ((أزيداً ضربتَ))، وتقع للتقرير؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ (١)، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (٢)، وتقع مع ((أم))؛ نحو: ((أزيد عندك أم عمرو؟))، وتدخل الهمزة على حروف العطف؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ (٣)، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ (٥).

ولا تقع ((هل)) هذه المواقع؛ إما لكون الهمزة أخصر وأكثر استعمالا، وإما لكون ((هل)) فى الأصل بمعنى ((قد)).

ذِكرُ حروفِ الشَّرطِ

وهى: ((إنْ))، و((لوْ))، و((أمَّا))(٦)، وما يقع شرطًا من غيرها فأسماء تضمنت معنى الشرط، وقد تقدم ذكرها فى قسم الاسم (٧).

ولحروف الشرط صدر الكلام؛ لأنها لإنشاء نوع من أنواع الكلام، وتدخل ((إنْ))، و((لو)) على جملتين، فتجعلان الأولى شرطًا؛ والثانية جزءًا؛ كقولك: ((إن تضربْنى أضربك)) و((لو جئتنى لأكرمتك))، لكن ((إن)) للاستقبال، بمعنى أنها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال؛ سواء كان الفعل ماضيًا؛ نحو: ((إن ضربْتَ ضربتُ))، أو مضارعًا؛ نحو: ((إنْ تَضربْ أضربْ)).

و((لو)) للمضى؛ سواء دخلت على الماضى؛ نحو: ((لو ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ))، أو للمضارع؛ نحو: ((لو تضرب أضرب)) (٨). ويلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا، فالفعل لفظًا؛

---

(١) سورة المرسلات ٢٠/٧٧.

(٢) سورة الشرح ١/٩٤.

(٣) سورة البقرة ١٠٠/٢.

(٤) سورة محمد ١٤/٤٧.

(٥) سورة يونس ٥١/١٠.

(٦) انظر: الإيضاح ٢٤١/٢، وابن يعيش ١٥٥/٨، والمقتضب ٤٥/٢، والأنموذج ٢٠٤ .

(٧) انظر المجلد الأول من هذا الكتاب ٢٠٦/١، ٢٠٨، ٢٠٩ .

(٨) ومذهب الفراء أن "لو" تستعمل فى المستقبل كـ "إنْ"، وذلك مع قلته، وزاد عن العرب؛ نحو: "اطلبوا العلمَ، ولو بالصين".

نحو: ((إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ)) و((لو ضَربت ضربت))، وتقديراً؛ نحو: قوله تعـالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (٢)؛ أي: وإن استجارك أحد، ولو تملكون، وقال السيد في حروف الشرط: وينبغي أن يعلم أن مفسر المحذوف مضارع مجزوم، إن كان المفسر مضارعًا مجزومًا؛ نحو: ((إن زيد يقمْ))؛ ليطابق المحذوف.

وأما الأسماء المتضمنة معنى الشرط؛ نحو: ((مَنْ))، فلا تحذف أفعالها؛ لكونها فرع ((إنْ)) الشرطية، فلا يُتصرَّف فيها كما تُصُرِّفَ في ((إنْ)) إلا في الضرورة؛ كقول الشاعر:

فمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهـو آمـنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مُفزَّعـا (٣)

وتقديره:((فمن نُؤْمِنْه نحن)).

ومن أجل أن ((لو))، و((إنْ)) تلزمان الفعل؛ قيل: ((لو أنّك انطلقتَ))، بأن المفتوحة المشددة؛ لأنها في تأويل المفرد؛ لكونها هي وما عملت فيه فاعلا للفعل المقدر بعد ((لو))، والتقدير: لو تحقق أو ثبت انطلاقك انطلقتُ؛ وإنما كان الفعل المقدر تحقق أو ثبت لما في ((أن)) من الدلالة على التحقيق والثبوت؛ ولأجل دلالة ((أنّ)) على ذلك، استغنى عن مفسر للفعل المقدر المذكور، ولكن التزم أن يكون خبر ((أن)) في هذه الصورة فعلا، إن أمكن، ليكون كالعوض عن لفظ الفعل المفسر؛ ليحصل لأن المفتوحة المشددة التقوية بصورة الفعل، فلذلك جاز: ((لو أنك انطلقت لانطلقتُ))، ولم يجز: ((لو أنك منطلق انطلقت))؛ لفوات التقوية بصورة الفعل؛ لأنه أوقع ((منطلق)) مع إمكان ((انطلق))؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٤)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ (٥).

---

(١) سورة التوبة ٩/٦.

(٢) سورة الإسراء ١٧/١٠٠.

(٣) من الطويل لهشام المرى في الخزانة ٩/٣٨، والكتاب ٣/١١٤، وشرح شواهد المغنى ٨٣٩، وبدون نسبة في المقتضب ٢/٧٥، وشرح التسهيل ٤/٧٤، والإنصاف ٤٩٢.

(٤) سورة الحجرات ٤٩/٥.

(٥) سورة البقرة: ٢/١٠٣.

ويلزم أن يكون الفعل الواقع في خبر ((أنَّ)) هذه ماضيًا؛ ليطابق معنى ((لو)) في الماضي.

أما إذا تعذَّر أن يكون خبر ((أنَّ)) فعلا، بأن يكون جامدًا جاز أن يقع غير فعل حينئذ؛ نحو: ((لو أنك زيدٌ لأكرمتك))؛ لتعذر الإتيان بالفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [1]؛ إذ لا فعل بمعنى ((أقلام)) فيُوقَع خبرًا، وقد أوردوا قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾[2]؛ لأنه أوقع ((بادون)) خبرًا مع إمكان ((بدوا)).

وأُجيب[3] عن ذلك بأن ((لو)) هذه ليست ((لو)) الشرطية؛ وإنما هي للتمني بمعنى يودُّون لو أنهم بادون.

فَصْلٌ

والفعل الواقع بعد ((إنْ)) الشرطية معناه الاستقبال، وقد يُراد به الماضي مع المستقبل جميعًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [4]، فيدخل في مثل ذلك الماضي والمستقبل؛ إذ المراد: من آمن ومن يؤمن؛ لأن سياق الكلام يقتضي ذلك، وكذلك: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[5]؛ سواء كانوا جنبًا، أو يجنبون في المستقبل؛ فإن الحكم لا يختص بأحدهما.

فَصْلٌ

وإذا اجتمع القَسَمُ والشرط، وتقدَّم القسم على الشرط؛ نحو: ((والله، إنْ أتيتني لأكرمنَّك))، كان الجواب للقسم دون الشرط، ووجب أن يكون فعل الشرط ماضيًا، كما في المثال المذكور؛ أعني: ((أتيتني))، فلو أجبت الشرط دون القسم، وقلت: ((والله، إن أتيتني لأكرمك))، كان رديئًا، وإنما أُجيب القسم دون الشرط؛ لأن الشرط جاء معترضًا بين القسم وجوابه، والمعترض في حكم العدم؛ فأُلغِيَ جوابُه لذلك؛ وإنما لزم أن يكون فعل الشرط ماضيًا لفظًا، كما ذكرنا أو معنى؛ نحو: ((والله، إن لم

---

(١) سورة لقمان ٢٧/٣١.

(٢) سورة الأحزاب ٢٠/٣٣.

(٣) انظر: ابن يعيش ١١/٩، وتذكرة النحاة ٣٨.

(٤) سورة محمد ٣٦/٤٧.

(٥) سورة المائدة ٦/٥.

تكرمني لأكرمنّك))؛ لأن حرف الشرط لما بطل عمله في الجواب الذي هو ((لأكرمنّك))، لكونه جوابًا للقسم طلب أن يكون فعل الشرط، فيختلف العامل في الشرط والجزاء، وهو غير جائز؛ فلذلك التزم أن يكون فعل الشرط ماضيًا؛ لأن الماضي لا يظهر فيه عمل لحرف الشرط، ولا لغيره.

وإن توسط القسم، وتقدم عليه، إما شرط أو غير شرط، والشرط مؤخر عن القسم، جاز اعتبار القسم وإلغاؤه، لإمكان ذلك، فمثال تقدم الشرط، والقسم معترض، قولك: ((إن تكرمني فوالله، لأكرمنّك))، فيجوز اعتبار القسم، لإمكان الوفاء بجواب الشرط وجواب القسم؛ لأن الشرط إنما يجاب في مثل ذلك بالفاء، ولا يمتنع دخولها على القسم، فأمكن جواب الأمرين على ما تقتضيه أبوابهما، ويجوز إلغاء القسم، بأن يُجْعَلَ معترضًا؛ فيتعين الجواب للشرط؛ كقولك: ((إنْ تُكرِمْني والله، أكرمْكَ)).

ومثال تقدم غير الشرط على القسم، والشرط مؤخر عن القسم قولك: ((أنا، والله، إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْك))، فيجوز أن تعتبر القسم، وتقول: ((أنا، والله، إن أكرمتني لأكرمنّكَ))، فتجعل الشرط معترضًا، فيتعين الجواب للقسم، ويكون القسم، وجوابه، والشرط خبر المبتدأ، ويجوز أن تجعل القسم معترضًا؛ وتقول: ((أنا، والله، إن تكرمني أكرمْك))، فيتعين الجواب للشرط، ويكون الشرط وجوابه والقسم خبرًا للمبتدأ.

وإذا كان القسم مقدرًا قبل الشرط، و لم يكن ملفوظًا به، فهو كالملفوظ به، في كون الجواب للقسم لفظًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾ (١)، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (٢)، فإن تقديره: والله، إن قوتلتم، وإن أطعتموهم، فإنه لولا تقدير القسم قبل الشرط، لوجب دخول الفاء على ﴿إنكم لمشركون﴾.

وأما ((أمّا)) (٣) الشرطية فحرف شرط (٤)؛ ولذلك لزمتها الفاء، وتستعمل لتفصيل

---

(١) سورة الحشر ١١/٥٩.

(٢) سورة الأنعام ١٢١/٦.

(٣) وتُفتح همزتها إذا كانت تحتاج إلى جزاء، وتُكسر إذا كانت في معنى "أو"، ويلزمها التكرر، تقول ضربت، إما زيدًا، وإما عمرًا ،فمعناه زيدًا، أو عمرًا.

انظر الكامل ٢٠٢/١، والواضح في علم العربية ١٧٧-١٧٨، وابن يعيش ١١/٩.

(٤) فراغ بين الواو و "لذلك" في الأصل.

أمور في نفس المتكلم، إلا أنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد، بل قد يُذكر الجميع؛ نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[1]، وقد يذكر واحد ويترك غيره؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾[2]، و لم يذكر بعدها ((أما)) أخرى؛ لكونه معلومًا من الأول.

ومن ذلك قول القائل: ((أما أنا، فقد فعلتُ كذا))، ويسكت. وكان الواجب في ((أمّا زيدٌ منطلق)) أن يليها الفعل لكونها حرف شرط[3]، لكن التزموا حذف الفعل معها، وجعلوا الواقع بعدها عوضًا من الفعل المحذوف؛ نحو: ((أمّا زيد منطلق))؛ ليكون عوضًا من الفعل المحذوف؛ لأن الاسم الواقع بعد ((أمّا)) هو المقصود دون الفعل، وأصله أن يكون بعد الفاء؛ لأن معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فوقعت ((أما)) موقع مهما، و((زيد)) موضع الفعل المحذوف، أعني: يكُن؛ فصار ((أما زيد منطلق))، وحينئذ إما أن يكون الذي بعد ((أما)) مرفوعًا أو منصوبًا، فإن كان مرفوعًا فهو مبتدأ، خبره ما بعد الفاء؛ نحو: ((أما زيد فمنطلق))، وإن كان منصوبًا؛ نحو: ((أما زيدًا فأنا مكرم))، و﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾[4]؛ فالأصح أن العامل فيه ما بعد الفاء؛ لاقتضائها[5] ما بعد الفاء إياه؛ ولأنه إنما قُدّم على عامله، ليكون عوضًا عن الفعل المحذوف؛ لأن التقدير: إن أردت من تعلق به إكرامي فأنا مكرم زيدًا، وإن أردت بيان من تعلق به النهي عن النهر مني؛ والنهي عن القهر مني، فلا تقهر اليتيم، ولا تنهر السائل، وكذا إذا كان المنصوب الذي بعد ((أما)) ظرفًا؛ نحو: ((أما يوم الجمعة فزيد منطلق))؛ فـ ((يوم الجمعة)) معمول لـ((منطلق))؛ لأن التقدير: إن أردت بيان زمان وقع فيه انطلاق زيد، فزيد منطلق يوم الجمعة.

---

(١) سورة الضحى ٩٣/٩-١١.

(٢) سورة آل عمران ٣/٧.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩/١١.

(٤) سورة الضحى ٩٣/١٠.

(٥) يبدو أن المؤلف قد حذف "ها" من "اقتضاء" ؛ كما في الأصل، فهي غير واضحة وحذفها أصح من الإثبات. والمعنى: لاقتضاء الفاء تقدير لفظ إياه؛ أي: "فإياه أنا مكرم"، و "فإياه لا تنهر".

وقد ظهر مما قلناه أن أصل المنصوب أن يكون بعد الفاء، وقُدِّم على عامله؛ ليكون عوضًا عن الفعل المحذوف.

وبعضهم منع أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها كما هو مذهب البصريين[1]، وذهبوا إلى أنَّ العامل فى الاسم الذى بعد ((أمَّا)) إنما هو الفعل المحذوف المقدر بعد ((أمَّـــا))، فإذا قلت: ((أما يوم الجمعة فزيد منطلق)). ومهما يُذْكَرِ اليتيم فلا تقهر، ومهما تذكر السائل فلا تنهر، وقال قوم: إن جاز تقديم الاسم المنصوب بعد ((أمَّا)) على جـــواب ((أمَّا))؛ نحو: ((أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق))، فهو معمول لما فى حيز الفاء؛ لأن يـــوم الجمعة يجوز أن يكون ظرفًا لـــ((منطلق))، ومتقدمًا عليه، وإن لم يجز تقديمه؛ نحـــو: ((أما زيدًا فإنى مكرم))؛ فالعامل فيه الفعل المحذوف المقدر، أعنى: مهما تذكر زيـــدًا فإنى مكرمه؛ لامتناع أن يعمل ما بعد ((إنَّ)) فيما قبلها.

ذكرُ حرفِ الرَّدْعِ

وهو ((كَلاَّ)) [2]؛ لأنه للردع وللتنبيه على الحق[3]؛ وإنما يُستعمل إذا سُمع محال، أو تقول على إنسان كما إذا قيل: ((فلانٌ يشتمُكَ))؛ فتقول: كلا؛ أى: ارتدع عـــن هذا، وقد جاء ((كلا)) بمعنى حقًّا؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَـــى﴾[4]؛ أى: حقًّا.

وإذا وقفتَ على التى بمعنى الردع، كان مستقيمًا [5]، و((كلا)) التى بمعنى حقًّـــا اسم عند بعضهم[6]، لكنه بُنِيَ لموافقته ((كلا)) التى بمعنى الردع فى اللفظ.

---

(1) انظر: ابن يعيش ٩/١١-١٢، والإيضاح، لابن الحاجب ٢/٢٦٢.

(2) انظر: الهمع ٤/٣٨٤، والمفصل ٣٢٥، وابن يعيش ٩/١٦، والجنـــى الدانـــى ٥٢٥، والإيضـــاح ٢/٢٧٦، والأنموذج ٢٠٧.

(3) فى المفصل ٣٢٥ : "قال سيبويه: هو ردع وزجر، وقال الزجاج: (كَلَّا) ردع وتنبيه. و انظر ابن يعيش ٩/١٦.

(4) سورة العلق ٩٦/٦.

(5) وفى الرضى على الكافية ٢/٤٠٠-٤٠١، أن (كَلَّا) التى بمعنى حقًّا لا يجوز الوقوف عليها؛ لأنها من تمام مـــا بعدها. و انظر ابن يعيش ٩/١٦، والبرهان فى علوم القرآن ٤/٣١٤.

(6) وهو ما ذهب إليه الكسائى، ويكون موضعها النصب على المصدر، والعامل محذوف؛ أى: أحقُّ ذلك حقًّـــا. انظر فى تفصيل ذلك: البرهان فى علوم القرآن ٤/٣١٥.

ذكرُ تاءِ التَّأنيثِ السَّاكِنَةِ

اعلم[1] أنَّ تاء التأنيث الساكنة حرف يلحق الأفعال الماضية خاصة؛ للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث؛ نحو: ((قامتْ هندٌ))، ولا تدخل المضارع؛ لأن التاء في قولك: ((تقُومُ هِنْدٌ)) أغنت عن ذلك.

والفرق بين تاء التأنيث الداخلة على الأسماء التى تقدم ذكرها فى باب المذكر والمؤنث[2]؛ نحو: ((طَلْحَة))، وبين هذه التاء أن اللاحقة للأسماء تكونُ متحركةً في الوصل؛ نحو قولك: ((طَلْحَةُ الطَّلحات)) ، و((امرأةٌ قائمةٌ أمامك)) [3]، وهذه التاءُ التى تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنةً وصلاً ووقفًا، إلا إذا لقيها ساكنٌ، فإنها تحرك؛ لالتقاء الساكنين؛ فهي ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض[4]؛ نحو قولك: رمت المرأة ورمتا وقامتا، فإن لحقت؛ نحو:((غزا)) و((رمى)) حذفت آخرهما؛ لالتقاء الساكنين؛ تاء التأنيث، وحرف العلة ، فقلت: غَزَتْ ورمت، بحذف الألف ولا تُرَدُّ، ولو تحركت التاء فى نحو: رمتِ المرأة ورمتَا، فلا يقال: رماتَا [5]، كما سنذكر فى التقاء الساكنين [6].

وأما إلحاق الفعل علامة التثنية والجمعين؛ نحو: ((قامَا الزَّيدانِ)) ، و((قاموا الزيدون))، و((قُمْنَ النساءُ)) فضعيف استعمالاً، قوىٌّ قياسًا على التاء، مع جواز جعل ما جعل فاعلاً مبتدأً، خبره ما قدم عليه، والعلامة ضمير عائد إليه معنًى؛ وهى لغة ((أكلونى البراغيث))[7].

وفى ((أكلونى البراغيثُ)) شذوذان آخران: أحدهما: جعل الواو علامة لما لا يعمل، والثانى: جعل القرض أكلاً.

وعلى تقدير إلحاقها، فإنها ليست بضمائر؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، بل

---

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٧٥، وابن يعيش ٩/٢٧، والأنموذج ٢١٠.

(٢) انظر هذا الكتاب ١/٢٤٨.

(٣) كما أن هذه التاء تقلب فى الوقف هاء السكت، بخلاف الفعلية. انظر: الأشباه والنظائر ١/٥٠-٥١.

(٤) أى أن التحريك عارض.

(٥) وجاء على لغة ضعيفة، ذكره الرضى فى شرح الكافية ٢/٤٠١، وابن يعيش ٩/٢٨.

(٦) انظر: هذا الكتاب٢/١٨٠.

(٧) لغة (أكلونى البراغيث) لغةٌ لبعض العرب، وقيل: إنهم طيىء، وقيل: أزد شنوءة، وقيل: هم بنو الحارث بن كعب. المقتصد ١/١٧٥.

علامات ألحقت بالفعل؛ ليدلَّ على أحوال الفاعل؛ كتاء التأنيث؛ وإنما قَوِيَ إلحاق علامة التأنيث، وضَعُفَ إلحاق علامة التثنية والجمع؛ للزوم التأنيث الحقيقي للاسم، وعدم لزوم التثنية والجمع؛ لعروضهما.

واعلم أن التاء في ((ثُمَّت))، و((رُبَّت))، و((لات)) ليست تاء التأنيث المذكورة، بل دخلت هذه التاء لتأنيث اللفظة للمبالغة في معناها كما دخلت في ((عَلاَّمة)) و((نَسَّابة)) للمبالغة، لا لتدلَّ على أن الفاعل مؤنث.

ذِكْرُ التنوين

التنوين [1]: نون ساكنة، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل، واحترز بقوله: ((ولا لتأكيد الفعل)) عن نون التوكيد [2]؛ نحو: ((اضْرِبَنْ))، والتنوين ستة أنواع [3]:

أحدُها: تنوين التنكير: وهو يدلُّ على أن الاسم نكرة [4]؛ نحو: صهٍ وصهٍ، وسيبويهِ وسيبويهٍ آخر.

والثاني: تنوين التمكين [5]: وهو يلحق الاسم؛ ليدلَّ على أن له مكانة في الاسمية [6]؛ نحو: ((زيدٌ))، و ((رجلٌ)).

ولا بد من زيادة شرح لتنوين التمكين، وتنوين التنكير؛ فنقول: إن الأسماء المعربة تنقسم إلى خفيفٍ في غاية الخفة؛ وهو ما لم يخرج عن أصلِهِ إلى مشابهة الفعل بوجه؛ نحو:((رجل)) ، و((فرس)) . وإلى ثقيل، وهو ما لا ينصرف. وإلى متوسط، وهو ما فيه علةٌ واحدة فرعية؛ نحو:((زيد)) ، و((عمرو))؛ فتنوين التمكين هو الداخل على الاسم النكرة الخفيف في الغاية؛ نحو: ((رجلٌ)) ، وعلى المعرفة المنصرفة؛ نحو: ((زيدٌ)) ، وعلى الاسم الذي يُنكَّر فيفصل مما لا ينصرف، ويُلْحَقُ بزيد؛ نحو: ((مررت بعثمانَ ، وعثمانٍ آخر))، و((بأحمدَ، وأحمدٍ آخرِ)).

---

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٧٦، وابن يعيش ٩/٢٩، والأنموذج ٢١٢، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢.

(٢) يريد نون التوكيد الخفيفة.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩/٢٩، وشرح الأشموني ١/١٨، وأوضح المسالك ١/١٤، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣.

(٤) والحقيقة أنه اللاحق لبعض المبنيات، أوضح المسالك ١/١٤، وشرح الأشموني ١/١٨، وابن يعيش ٩/٢٩، والأنموذج ٢١٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١/١٨ ،وابن يعيش ٩/٢٩، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢١.

(٦) أي لم يُشبِه الحرفَ ؛ فيُبنى، ولا الفعل؛ فيُمنَع من الصرف.

وأما تنوين التنكير فهو الذى يلحق الاسم المبنى؛ للفرق بين معرفته ونكرته؛ نحو ما تقدّم من ((صَهْ وصه ، وسيبويهِ وسيبويه آخر))، فإنه معرفة إذا لم يُنَوَّن، ونكرة إذا نُـــوِّن، وإذا قلت: صهْ، بغير تنوين، أمرته بالسكوت المعهود، وإذا نونت، أمرته بسكوت ما.

والثالث: تنوين العوض [1]: وهو الذى يلحق الاسم عوضًا، إما عن الياء أو عـــن إعلاله نحو: ((جوارٍ)) حسبما تقدّم فى أوائل الكتاب [2]، وإما عن المضاف إليـــه [3]؛ نحو: ﴿يَوْمئذٍ﴾ [4]؛ أى: يوم إذ كان كذا، فلما حذف المضاف إليه، وهو كان كذا، عُوِّض عنه التنوين، وكذلك: ((مَرَرْتُ بكلٍّ قائمًا))؛ أى: بكلهم، وهو جواب قـــولِ القائل: ((هل لك عهدٌ بالقوم))؛ فيقال: ((مَرَرْتُ بكلٍّ قائمًا)).

والرابع: تنوين المقابلة [5]، ولا يكون إلا فى جمع المؤنث؛ فإنه لمقابلة نون جمـــع المذكر السالم، ولو حُمل على غير ذلك لم يتجه؛ فإنك لو جعلت تنوين ((مسلمات)) للصرف تعذَّر؛ لوجوده فى ((عرفات)) مع المانع من الصرف، وكذلك لـــو جعلتـــه للتمكين أو التنكير لم يتجه؛ فتعيَّن أن يكون للمقابلة.

والخامس والسادس: تنوين الترنم، والتنوين الغالى، ويلحقان [6] أواخر الأبيـــات والأنصاف المصرَّعة؛ لتحسين الإنشاد [7]، وهو إن لحق القافية المطلقة سُـــمِّى تنويـــنَ الترنم، وتنـــوين الإطـلاق؛ كقوله:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا [8]

---

(١) انظر: شرح الأشمونى ١/١٨، وأوضح المسالك ١/١٥، وابن عقيل ٤، وابن يعيش ٩/٣٠، والأنموذج ٢١٢، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢٣.

(٢) انظر هذا الكتاب ١/٥٧.

(٣) ويكون المضاف إليه أحد ثلاثة؛ إما أن يكون جملة؛ نحو: "حينئذ"، وإما أن يكون مفردًا؛ نحو:(بكل)، وإما أن يكون حرفًا؛ نحو: "غواش". ابن عقيل ٤، وشرح الأشمونى ١/١٨، ١٩.

(٤) سورة الروم ٣٠/٤.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ٤، وشرح الأشمونى ١/١٩، وأوضح المسالك ١/١٥، وابن يعيـــش ٩/٣٠، وشـــرح المقدمة النحوية ١٢٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢٦.

(٦) انظر: ابن عقيل ٤، وشرح الأشمونى ١/١٤، ١٧، وابن يعيش ٩/٣٤، وشرح الأشمونى ١/١٤، ١٧، المقدمة النحوية ١٢٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢٧.

(٧) وفى شرح الأشمونى ١/١٧: (زاده الأخفش، وسماه بذلك؛ لأن الغلوَّ: الزيادة، وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سُمّى غاليًا لقلّته).

(٨) سبق ذكره فى هذا الكتاب ١/١٩٢.

ومنه:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ [1]

فناب التنوين منابَ حرف الإطلاق؛ نحو: ألف ((العتاب)).

ويقع في الأسماء والأفعال ولا يختص بأحدهما [2]، وإن لحق القافية المقيدة سُمِّي: التنوين الغالي؛ نحو: قول رؤبة:

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ [3]

وقد جمع بعضهم أقسام التنوين نظماً؛ وهو:

عَوِّضْ بِتَنْوِينٍ وَقَابِلْ بِهِ ... نَكِّرْ بِهِ الاسْمَ وَمَكِّنْهُ

وَإِنْ تَرَنَّمْتَ فَعَمِّمْ بِهِ ... وَمِثْلُهُ الْغَالِي فَعَيِّنْهُ

ويُحذف التنوين من العلم الموصوف بـ ((ابن)) مضاف إلى علم آخر؛ نحو: ((جاءني زيد بن عمرو))؛ لشدة اتصال الموصوف بالصفة، ويُعلم منه أنه لو كان صفة لغير العلم؛ نحو: ((جاءني رجل ابن ظالم))، أو كان ((ابن)) مضافا إلى غير العلم؛ نحو: ((زيد ابن أخي)) لم يُحذف التنوين [4].

وكذلك لم يُحذف التنوين إذا لم يكن صفةً؛ نحو: أن يكون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، وشبه ذلك؛ كقولك: ((زيدٌ بنُ عمرو)) واعلم أنه حيث يسقط التنوين من الموصوف بـ ((ابن)) تسقط الألف من الخط، أعني همزة ((ابن))، وحيث يثبت التنوين في اللفظ تثبت الهمزة في الخط فتسقط من ((زيد بن عمر)) وتثبت في ((زيدٌ ابن أخي)) وشبهه.

واعلم أن حكم ((ابنة)) كحكم ((ابن)) في جميع ما ذكرنا.

---

(1) من الوافر، لجرير في ديوانه ٨١٣، والخزانة ٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٦٠/١، ولفظه: (يراني أنني لو أجبت) ، وشرح شواهد المغني ٧٦٢، وابن يعيش ١٥/٤، ٢٩/٩، وتاج العروس (ردف)، ١١٤/٦، والمفصل ٣٢٩، وسر صناعة الإعراب ٤٧١، وغير منسوب في شرح الكتاب، للسيرافي ٢٢٨/١، وشرح التسهيل ١١/١، وأصول ابن السراج ٣٨٦/٢، ١٨٨، وعجزه غير منسوب في الرضي على الكافية ٤٠٢/٢، والمقتضب ٢٤٠/١.

(2) ولنا لا يعد تنوين الترنم والتنوين الغالي في الحقيقة تنوينا، الأشموني ١٧/١.

(3) بيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٠٤، والخزانة ٢٥/١٠، وقوافي الأخفش الأوسط ٣٥، ١٠٩، والشعر والشعراء ٩/١، وشرح شواهد المغني، ٧٦، ٧٨٢، والموشح ٣٤٣، والمفصل ٣٢٩، وابن يعيش ٣٤/٩، وشرح شواهد الأشموني ١٦/١، ومغني اللبيب ٣٥/٢، وبدون نسبة في ضرائر الشعر للقزاز ١٢٠، والخصائص ٢٧٢/١، وفقه اللغة للثعالبي ٢٣٣، وشرح التسهيل ١١/١، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣، ٦٣٦، والأشموني ١٦/١.

(4) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٣٤/٩ ، ٣٧.

ذكرُ نونِ التأكيدِ

وهي نوعان: خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة مع غير الألف [1]؛ لأنها تكسر مع الألف في المثنى والجمع المؤنث؛ نحو: ((اضربانِّ)) و((اضربنانِّ)).

واعلم أن الثقيلة أبلغ في التأكيد من الخفيفة [2]، ولا يؤكد بالمخففة أو المشددة إلا الفعل المستقبل [3] الذي فيه معنى الطلب؛ كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والقسم، والتحضيض [4]. وإنما دخلت النون في هذه المواضع السبعة؛ لأنها مواضع طلب، فتدخل النون تأكيدًا لذلك الطلب، وحثًا على إيقاعه؛ ولذلك لم يؤكد الماضي والحال؛ لأن الماضي وقع، والحال حاصل، فلا طلب فيهما لحصولهما، ولا يؤكد النفي إلا قليلا؛ نحو: زيد ما يقومنّ؛ لخلوه عن معنى الطلب، وإنما جاز فيه ذلك على قِلّته؛ تشبيهًا له بالنهي؛ ومنه:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا [5]

وهذا مشبّه بالنهي؛ لأن ((يَعْلَمَ)) مجزوم مثل النهي، وألف ((يعلمَا)) ألف نون التوكيد، كان ((يعلَمَنْ)) وقف عليها بالألف، وأما قول جذيمة [6] الأبرش:

---

(١) انظر: الهمع ٣٩٧/٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٣٩٨، والإيضاح ٢/ ٢٧٩، وابن يعيش ٣٧/٩، والتسهيل ٢١٦، والمقدمة الجزولية ٢٨٥، والأنموذج ٢١١.

(٢) وذهب الزركشي إلى أن الخفيفة بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، على حين تكون الثقيلة بمنزلة تأكيده ثلاثًا. البرهان في علوم القرآن ٤٣٠/٤، وانظر في تفصيل الفرق بينهما: شرح الأشموني ٢١٠/٢.

(٣) وقد جاء تأكيد الماضي شذوذًا في قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ يَتِيمًا

شرح الأشموني ٢١١/٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢١١/٢، ٢١٣، وابن يعيش ٣٨/٩، ٤٠.

(٥) من الرجز، واختلف في نسبته؛ فنسبه العيني في شرح شواهد الأشموني ١٨/٢، إلى أبي حيان الفقعسي، ونسبة آخرون إلى أبي الصمعاء مساور بن هند العبسي؛ كما في الخزانة ١٤٠٩/١١ وبدون نسبة في الرضي على الكافية ٤٠٤/٢ والتبصرة والتذكرة ٤٣١ وأصول ابن السراج ١٧٢/٢، ٢٠٠ وشرح الأشموني ٢١٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩، وصدره في التوطئة ٣٥٧، وأمالي ابن الشجري ١٦٥/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٣، وأصول ابن السراج ١٧٢/٢، ٢٠٠، وشرح الأشموني ٢١٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩.

(٦) هو جذيمة بن مالك بن فهر الأزدي، المعروف بالأبرش، وهو شاعر جاهلي. انظر في ترجمته: الخزانة ٥٦٩/٤، ومعجم البلدان ٢٧٩/٣، والأعلام ١١٤/٢.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ [1]

فهي على التشبيه بالنفي؛ لأن ((رُبَّ)) للقليل، والقليل يقارب النفي، وقال يونس: إنهم يقولون ربما تقولَنَّ ذاك؛ وهو مثل: ربما أوفيتُ في علم تَرْفَعَنْ [2].

ولزمت نون التأكيد في جواب القسم المثبت؛ نحو: ((والله، لَيَخْرُجَنَّ زيدٌ)) [3]؛ لأن القسم موضع التأكيد، ولما لزم ذلك في القسم المثبت تعين المنفي؛ قولك: ((واللهِ، يخرجُ زيدٌ)) ونحوه؛ أي لا يخرج؛ لأنه قد عُلم أنه لو كان مثبتًا لم يكن بُدٌّ له من النون. ولا يحذف في جواب القسم المنفي من حروف النفي إلا ((لا)) خاصة، فلو حذفت ((ما))، وقلت: ((واللهِ، زيدٌ منطلقًا))، تعني: ما زيد منطلقًا، لم يجز. وكثر دخول نون التوكيد مع فعل الشرط عند تأكيد ((إنْ)) الشرطية بـ((ما))؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [4]، ويجوز تركها؛ كقول الشاعر:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا [5]

فزاد ((ما)) مع حرف الشرط، ولم يؤكد فعله بالنون، فقال: تَرَيْنِي، فإنه لو أكده انكسر وزن البيت.

---

(١) من المديد، وهو في شرح شواهد المغني ٣٩٢، ٧٢٠، ٧٦١، وابن يعيش ٩/٤٠، ٤١، والتبصرة والتذكرة ١٩٠، ٤٣١، وفي المفصل ٣٣١، أنه لعمرو بن هند، والخزانة ١١/٤٠٤، وابن الشجري ٢/٢٤٣، وبدون نسبة في مغني اللبيب ١/١١٩، ١٢٠، ٢/٩، وقال الأمير في شرحه بهامشه: وغلط ابن حزم فنسبه إلى تأبط شرا، والأشموني ٢/٢١٨، والمقتضب ٣/١٥، والرضي على الكافية ٢/٤٠٣، وضرائر الشعر للقزاز ٨٥، والتوطئة ٣٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥، وأصول ابن السراج ٣/٤٥٣، وفي الخزانة ١١/٤٠٧: وروى صاحب الأغاني في البيت كذا "ترفع أثوابي شمالات"، ورواه أيضًا: "ترفع الأثوابَ شمالاتُ"، والذي في الأغاني ١٤/٧٣، وهو الموضع الوحيد ما ذكره المصنف.

(٢) ذهب بعض النحاة إلى أن إلحاق النون في مثل هذا الموضع ضرورة، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يختص بالضرورة، وهو ما يشعر به كلام سيبويه، كذا قال الأشموني. شرح الأشموني ٢/٢١٧، وانظر: الخزانة ١١/٤٠٧، والتبصرة والتذكرة ١٩٠، ٤٣١.

(٣) وحكى سيبويه: والله لأضربه. شرح الأشموني ٢/٢١.

(٤) سورة مريم ١٩/٢٦.

(٥) من المتقارب، لأعشى ميمون في الكتاب ٢/٤٥، ٤٦، ولفظه: (فإما ما ترى لمتي بدلت)، وديوانه ١٢٠، ولفظه: (ألوى بها)، وفي الخزانة ٤/٥٧٨، وابن يعيش ٥/٩٥، ٩/٦، ٤١، وأمالي ابن الشجري ١/١٥٩، ٣٤٦، ٣/٩٤، ١٢٨، وأصول ابن السراج ٢/٤١٣، ولفظه: (فإن تبصريني ولي لمة)، وعجزه منسوب في ضرائر الشعر، للقزاز ١٦١، والبيت غير منسوب في أوضح المسالك ٢/١١٠، ومعاني القرآن، للفراء ١/١٢٨، ولفظه: (فإن تعهدى لامرئ لمة ... أزرى بها)، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٣٩٥، ولفظه: (وأما ترى لِمَّتي بدِّلت)، والتبصرة والتذكرة ٦٢٥.

ذكرُ حركاتِ مَا قبلَ نونِ التأكيدِ بحسب الضمائرِ

والضمائر [1] تنقسم إلى بارزة وغير بارزة. **ذكر أحكام نون التأكيد مع الضمائر البارزة:** والمذكور هنا منها إنما هو جمع المذكر وضمير المؤنث المخاطبة، وأما ضمير التثنية مطلقًا وضمير جمع المؤنث، فسنذكر حكمهما في فصل مفرد لهما.

وحكم الضميرين البارزين المذكورين؛ أعني: ضمير جمع المذكر، وضمير المؤنث المخاطب مع نوني التأكيد الخفيفة والشديدة، كالكلمة المنفصلة كما سيظهر من الأمثلة، ويجب في الضميرين المذكورين أن يُضَمّ نونُ التأكيد مع ضمير جمع المذكر ويُكسر مع ضمير المخاطبة،؛ نحو:((هل تَضْرِبُنّ يا قومُ؟)) بضم الباء، و((هَلْ تَضْرِبِنّ يا هندُ؟)) – بكسر الباء – وأصلها: تضربُون وتضربين [2]، فحذفت نون الإعراب منهما؛ لزوال الإعراب بدخول نون التوكيد [3]. ثم حذفت الواو التي هي ضمير الجمع، والياء التي هي ضمير المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين – أعني: الواو والياء ونون التأكيد كما يحذف كل من الواو والياء المذكورتين إذا لقيهما ساكن من كلمة أخرى منفصلة؛ نحو: ((يا رجالُ اضْربوا القومَ))، و((يا هندُ اضربي القومَ)) بحذفِ الواو والياء؛ لسكونها، وسكون لام التّعرف.

وأما حكم الفعل المعتل اللام مع الضميرين البارزين المذكورين، فالذى لامه واوٌ أو ياءٌ حكمه كما ذكر؛ فتقول مع ضمير جمع المذكر: ((هل تَغْزُونّ؟)) و((هل ترمُنّ يا قومُ؟)) بضم ما قبل النون، والأصل: تغزُون وترمُون، فحذفت نون الإعراب، ثم واو ضمير الجمع؛ لما تقدم شرحه، كما تحذفها لساكنٍ في كلمة أخرى، نحو: ((يا رجالُ اغزُوا القومَ وارمُوا القومَ)).

وتقول مع ضمير المخاطبة: ((هل تغزِنّ)) و((هل ترمِنّ؟)) بكسرِ ما قبل النون، والأصل:

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١.

(٢) الصحيح "تضربونّن" و"تضربينّ" بثلاث نونات.

(٣) الحقيقة أن حذف النون هنا منعا لعدم توالي ثلاثة أمثال؛ نون الإعراب، ونون التوكيد المشددة.

وما ذهب إليه المؤلف خطأ من حيث إن الفعل المضارع المسند إلى ضمير واو الجماعة أو ياء المخاطبة معرب، وليس مبنيًا؛ لوجود فاصل بين الفعل والنون، وهو الواو والياء. انظر إلى تفصيل ذلك: شرح قطر الندى ٣٥، ٣٦.

تغزين وترمين، [1] فحذفت نون الإعراب، ثم ياء ضمير المخاطبة [2]؛ لما ذكر، كما تحذفها لساكن في كلمة أخرى؛ نحو:((يا هندُ اغزِي القومَ وارمي القومَ)).

وأما الذي لامه ألف فلا تُحذف، ولكن تحرك بالضمة مع ضمير جمع المذكر، وبالكسرة مع ضمير المخاطبة، فتقول مع ضمير جمع المذكر: ((يا قومُ، اخشَوُنَّ اللهَ!))؛ كما تقول: ((يا قومُ اخشَوُا الرجال))؛ قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [3]؛ فحرك الواو بالضم، وتقول مع ضمير المخاطبة: ((يا هندُ اخشَيِنَّ اللهَ)) ؛ كما تقول: ((اخشَيِ القومَ))؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [4]، فحرك الياء بالكسر؛ لأن نون الإعراب لما حُذفَتْ التقى ساكنان: حرف العلة ونون التأكيد، فضُمت الواو، وكُسرت الياء؛ كما يُفْعَل بهما إذا اتّصلا بساكن من كلمة أخرى.

وإنما حُرِّكَ ما أصله الألف، ولم تُحذف، كما حُذفت الواو والياء في: ((يا قوم اغْزُنَّ)) و((يا هِنْدُ اغزِنَّ))؛ لوجود الضمة والكسرة في ((اغزُنَّ))، و((اغزِنَّ))، الدالتين على الواو والياء المحذوفتين، بخلاف ما أصلُه الألف؛ لانفتاح ما قبله، فلو حُذف لم يبق على حذفه دليل.

ذكرُ أحكامِ نونِ التأكيدِ معَ الضَّمائرِ المستترةِ

وهي ضمير المفرد المذكر مخاطبًا، كان أو غائبًا، وضمير المؤنث الغائبة، وحكم نوني التأكيد مع هذه الضمائر المستترة كحكمهما مع الكلمة المتصلة، والمراد بالكلمة المتصلة الفعل المتصل به ضمير المثنى؛ نحو: ((قاما وغزوا))، ويجب في الضمائر المذكورة أن يُفتح ما قبل نون التأكيد، طلباً للخفة؛ نحو: ((زيدٌ ليقومَنَّ)) ، و((أنتَ لتقومَنَّ)) و((هند لتقومَنَّ))، والفعل المعتلُّ اللامُ كذلك؛ تقول: ((هل تَرَيَنَّ يا رجلُ))، فتقلب الألف، وتحركها؛ لسكون نون التأكيد؛ كما تحركها إذا لقيها ضمير التثنية؛ نحو: ((أأنتم تَريَا))، وتقول: ((اغزُوَنَّ يا رجال))، فتحرك الواو بالفتح؛ كما تحركها لاتصال ضمير التثنية؛ نحو: ((اغزُوَا)) ، وكذلك حكم الياء تقول للمفرد المذكر: ((ارمِيَنَّ يا رجل)) فتُحرك الياء بالفتح، كما تقول: ((ارمِيَا)).

---

(١) الصحيح: "تغزِنَّ وترمِنَّ".

(٢) في شرح الأشموني ٢/٢٣٥: أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها؛ نحو:"اخشين يا هند" فتقول: "اخشَنَّ"، وحكى الفراء أنها لغة "طيء".

(٣) سورة التكاثر ١٠٢/٧.

(٤) سورة مريم ١٩/٢٦.

وإنما حُركت الواو والياء هنا و لم يُحذفا كما حُذفا مع الضمائر البارزة؛ لأن الواو والياء هنا لو حذفا لوقع اللبس أيضاً؛ ألا ترى أنك لو قلت لجمع المذكر: اغزُوَنّ، وحركت الواو بالفتح، لالتبس بالمفرد المخاطب؟!؛ ولو حركتها بالضم، اجتمع الواو، ضمُّها مع ضم ما قبلها وذلك مستثقل أيضًا.

ذكرُ حكمِ نونِ التأكيدِ معَ المثنَّى مطلقًا ومعَ جمعِ المؤنثِ

وهو [1] أن تثبت الألف في المثنى، وتأتي بالنون المشددة؛ نحو: ((اضربانّ))؛ لئلا تشتبه بالواحد، وتقول في جمع المؤنث: ((اضربْنانِّ)) بزيادة ألف بعد نون الجمع، وقبل نوني التوكيد؛ لئلا يجتمع ثلاث نونات.

ويجب كسر نون التأكيد المشددة مع المثنى، وجمع المؤنث السالم؛ لوقوعها بعد الألف.

ولا تدخل نون التوكيد الخفيفة المثنى، وجمع المؤنث؛ لأنه يستلزم إما تحريك النون وإما حذفها؛ لالتقاء الساكنين على غير حده، وهما يتعذران، خلافا ليونس [2]، فإنه أجازه، وجوز التقاء الساكنين على غير حَدِّه [3]؛ كما سيأتي بيانه في باب التقاء الساكنين في قسم المشترك [4]-إن شاء الله تعالى-، فلو أتيت بنون التأكيد المخففة، لم يكن الساكن الثاني مدغمًا فلم يكن على حده، فلم يجز.

ونون التأكيد المخففة تُحْذَفُ لأحد أمرين؛ وهما: التقاء الساكنين، والوقف؛ أما حذفها لالتقاء الساكنين؛ فنحو قول الشاعر:

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [5]

---

(١) انظر: المقتضب ٢٣/٣.

(٢) وهو ما ذهب إليه الكوفيون، انظر: المفصل ٣٣٠، والأشباه والنظائر ١٥١/٢، والرضي على الكافية ٤٠٥/٢، وشرح الأشموني ٢٢٥٥/٢، وابن يعيش ٣٨/٩.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢٢٥/٢.

(٤) انظر هذا الكتاب ١٧٨/٢.

(٥) من المنسرح، للأضبط بن قريع في شرح شواهد المغني ٤٥٣، وشرح شواهد الأشموني ٢٢٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٣٤، وبدون نسبة في الإنصاف ١٨١، ومغني اللبيب ١٣٥/١، والأشموني ٢٢٦/٢، والمفصل ٣٣٢، والرضي على الكافية ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ١١١/٤، والكامل ١١٠/٢، وأمالي ابن الشجري ١٦٦/٢، وابن يعيش ٤٣/٩، ٤٤، وحماسة ابن الشجري ٤٧٣، وذكر العيني في شرحه لشواهد الأشموني ٢٢٦/٢، أنه يروى (لا تُعادي الفقيرَ)، وعلى هذا لا استشهاد فيه.

أي لا تهينَنْ، والذى يدل على أنه كذلك أنه لولاه لقيل: لا تُهِنْ؛ لأنـــه يكـــون مجزومًا، وحينئذ كان ينكسر وزن البيت.

وربما حُذفت نون التأكيد الخفيفة المذكورة فى الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكن، على توهم الساكن؛ نحو قوله:

اضْــرِبَ عَنْــكَ الْهُمُــومَ طَارِقَهَــا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَــسَ الْفَــرَسِ [1]

أي: اضربن، فحذف نون التأكيد الخفيفة، وبقيت فتحة الباء دالة عليهـــا، ولـــولا ذلك لكانت الباء ساكنة بالفعل الأمر.

وأما حذفها للوقف فتُحذف إذا لم يكن ما قبلها مفتوحًا؛ كما يُحذف التنويـــن، وإذا حُذفت ، وجب ردُّ ما كان قد حُذف لأجلها؛ فيرجع الفعل معربًا على حسبـــه، فتقول فى ((هَلْ تَخرُجُنْ يا قومُ؟)): هل تخرجون؟ برد الواو والنون، وهذه النون نـــون الإعراب؛ لأن نون التأكيد حذفت للوقف، وكذلك إذا وقفت على ((هل تَخرُجِنْ يا امرأة)) قلت: ((هل تخرجين؟)) لما قيل فى ((هل تخرجون)).

وأما نون التأكيد التى يكون ما قبلها مفتوحًا، فتُقلب ألفًا عند الوقـــف، تشـــبيهًا لهـــا بالتنوين؛ كقولك فى ((اضْرِبَنْ يا رجلُ)): اضربا؛ لتكون علامة التأكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للألف [2]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [3]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [4]، فإذا وقفتَ، وجب أن تقف بالألف، فتقول: لنسفعا وليكونا، وإذا لقيت ساكنا بعدها حذفتَها؛ كقولك فى ((اضربَنْ الرجل)): اضربَ الرجل، وتبقى الفتحة التى كانت قبل نون التأكيد؛ لتـــدلَّ عليها، ولم يحركوها كما حركوا تنوين الأسماء؛ فرقًا بين ما يدخل الاسم وبـــين مـــا يدخل الفعل؛ ليكون لما يدخل الأسماء على ما يدخل الأفعال مزية؛ وقد وضعنا جدولا لجميع أمثلة نون التأكيد، وهذه صورته:

---

(١) من المنسرح، لطرفة فى شرح شواهد المغنى ٩٣٣، وملحق ديوانه ١٥٥، والنوادر ١٦٥، وابن برى (قنـــس) ٢٩٦/٢، وشرح شواهد الأشمونى للعينى ٢٢٨/٢، وقال: وقال: ابن برى (إنه مصنوع عليه) وبدون نسـبة فـى الخصائص ١٣٢/١، والمزهر ١٠٧/١، ١٠٨، والإنصاف ٤٥٤، والجمهرة ٤٣/٣، والمقاييس ٣٢/٥، وصدره فى شرح الأشمونى ٢٢٨/٢، وابن يعيش ٤٤/٩.

(٢) وأجاز يونس للواقف كذلك إبدال الخفيفة ياء أو واوا فى؛ نحو: (اخشين) و(اخشـــون) فتقـــول: اخشـــى واخشووا، وغيره يقول. اخشى واخشوا. شرح الأشمونى ٢٢٩/٢.

(٣) سورة العلق ١٥/٩٦.

(٤) سورة يوسف ٣٢/١٢.

التحضيض	القسم	العرض	التمني	الاستفهام	النهي	الأمر	نون التوكيد
هلا تعزلن وتغزون	والله لتعزلن ولتغزون	ألا تعزلن وتغزون	ليتك تعزلن وتغزون	هل تعزلن وهل تغزون	لا تعزلنّ ولا تغزونّ	اعزلنّ واغزونّ	مفرد مذكر فتح ما قبل النون
هلا تعزلان وتغزوان	والله لتعزلان ولتغزوان	ألا تعزلان وتغزوان	ليتكما تعزلان وتغزوان	هل تعزلان وتغزوان	لا تعزلان ولا تغزوان	اعزلن واغزن	مثنى مشترك بكسر النون
هلا تعزلن وتغزن	والله لتعزلن ولتغزن	ألا تعزلن وتغزن	ليتك تعزلن وتغزن	هل تعزلن وتغزن	لا تعزلان ولا تغزوان	اعزلن واغزن	مفرد مؤنث بكسر ما قبل النون
هلا تعزلن وتغزن	والله لتعزلن ولتغزن	ألا تعزلن وتغزن	ليتكم تعزلن وتغزن	هلا تعزلن وتغزن	لا تعزلن ولا تغزن	اعزلن واغزن	جمع للمذكر بضم ما قبل النون (١)
هلا تعزلنا وتغزونان (٣)	والله تعزلنان ولتغزونان	هلا تعزلنان وتغزونان	ليتك تعزلنان وتغزونان (٢)	هل تعزلنان وتغزونان	لا تعزلنان ولا تغزونان	اعزلنان واغزونان	جمع المؤنث بكسر النون

(١) في الأصل: بضم ما قبل اللام، والصحيح ما أثبته. (٢) هكذا في الأصل، والصحيح ما أثبته. (٣) الصحيح في كل ذلك: اغزونانّ ولا تغزونانّ وهل تغزونانّ وليتكن تغزونانّ.

ذكرُ حرفَي الخطابِ

وهما[1]: الكاف، والتاء اللاحقتان علامة للخطاب، واحترز بقوله: ((علامة للخطاب)) عن كاف المذكر، والمؤنث المخاطبين؛ نحو: ((ضَرَبْتُكَ)) ، و((ضَرَبْتُكِ))، فإنها اسمٌ بدليل دخول الجار عليها؛ نحو: ((مَرَرْتُ بكَ وبكِ، وعجبت منكَ ومنكِ))[2]، فأما التي لمجرد الخطاب علامةً له فتلك حرف، وتلحق أواخر الضمائر؛ نحو: ((إيَّاك))[3] وإنما لحقت آخر هذا الضمير لبيان المخاطبين، وتلحق اسم الإشارة؛ نحو: ذاك، وذلك، وأولئك، وهناك، وتلحق أيضًا اسم الفعل؛ نحو: هاكَ[4] ورويدكَ[5].

وأما تاء الخطاب فهى التاء فى ((أَنْتَ))، وهى حرف، بخلاف التاء فى ((قُمْتَ))، فإنها اسم؛ لأنها فاعل، وأما كونها حرفًا فى نحو:((أنتَ)) ؛ فلاتصالها بالمضمر الذى هو ((أن))[6]، فى قولك: ((أَنْتَ قائمٌ)).

وحرفا الخطاب يلحقهما التثنية، والجمع، والتذكير ، والتأنيث؛ كما تلحق الضمائر؛ كقولك: ((ذلكم)) ، و((ذلكنَّ))؛ قال الله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [7]، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [8]، وكذلك ((أنتُما))، و((أنتم)) ، و((أنتنَّ))؛ وإنما لحقها علامةُ التثنية، والجمع، والتذكير،

---

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٢٤، والمقدمة الجزولية ٢٢٤، والأنموذج ١٩٦.

(٢) والكاف الاسمية تفيد كذلك الخطاب، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها من نحو: بك وبك. انظر: ابن يعيش ٨/١٢٦.

(٣) انظر: هذا الكتاب ١/١٨١.

(٤) فى ابن يعيش ٨/١٢٦: "وكذلك الكاف فى هاك، فإنها حرف مجرد من معنى الاسمية، وهو من أسماء الأفعال؛ نحو: خذ، وتناول، والذى يدل على أن الكاف فيه حرف أنهم يستعملون موضع الكاف للخطاب الهمزة، فيقولون: "هاءَ" للمذكر بفتح الهمزة، و"هاءِ" للمؤنث، فلما وقع موقع الكاف ما لا يكون إلا حرفًا عُلم أنها حرف، وربما قالوا: "هاءَكَ" بفتح الهمزة والكاف، و"هاءكِ" بكسر الكاف كأنهم جمعوا بينهما تأكيدًا للخطاب".

(٥) لأننا نقول: (رويدك زيدًا)، فلو كانت الكاف منصوبة لما تعدى اسم الفعل إلى "زيد". انظر: ابن يعيش ٨/١٢٦.

(٦) انظر هذا الكتاب ١/١٨٠.

(٧) سورة غافر ٤٠/٦٢.

(٨) سورة يوسف ١٢/٣٢.

والتأنيث؛ لاختلاف أحوال المخاطبين: تثنيةً، وجمعًا، وتذكيرًا، وتأنيثًا.

ولا موضع لهذين الحرفين من الإعراب؛ لأنهما ليسا بضميرين. ونظير كاف الخطاب الهاء في ((إيّاهُ)) ، والياء في ((إيّاي)) [(١)].

فإنهما حرفان مُجَرَّدان عن الاسمية للخطاب، ((وإيّا)) هو [الضمير] [(٢)]، وهذه اللواحق لا موضع لها من الإعراب، وكذلك ((إيّاهما)) ، و((إيّاهُمْ)) و((إيّانا)) كلُّها حروف مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ حرفي الخطاب [(٣)].

ذِكْرُ حرفِ التَّعليلِ

وهو ((كي)) [(٤)]؛ يقول القائل: ((قَصَدْتُ فُلانًا))؛ فتقول له: كَيْمَهْ؟!، فيقول: كي يحسن إلي، و((كيمه)) مثل: ((فيمهْ)) ، و((عمّهْ)) ، و((لِمَهْ)) ، دخل حرف الجر على ((ما)) الاستفهامية محذوفًا ألفها، ولحقت بها هاء السكت.

واختُلف في إعراب ((ما)) الاستفهامية حينئذ، فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر؛ تقديره: كي تفعل ماذا [(٥)].

ذِكْرُ هاءِ السَّكْتِ

وهي [(٦)] التي في نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[(٧)]؛ وإنما سميت هاء السكت؛ لأنها يسكت عليها، وهي مختصة بالوقف[(٨)]؛ لأنها اجتلبت لبيان الحركة الموجودة في الوصل، والحركة موجودة في الوصل، ولما كان الوقف

---

(١) يريد بقوله هنا أنهما لا موضع لهما من الإعراب. انظر: المفصل ٣١١.

(٢) في الأصل: الضم.

(٣) وذهب الخليل إلى أن الهاء والياء مضافان، وتبعه السيرافي، بخلاف ما عليه المصنف، وأبو الحسن الأخفش. انظر: المفصل ٣١١، وابن يعيش ١٢٧/٨، ١٢٨.

(٤) انظر: الإيضاح ٢٦٥/٢، وابن يعيش ١٤/٩، والأنموذج ٢٠٧.

(٥) ووجه الشذوذ في هذه الجملة هو أن اسم الاستفهام تأخر وله حقُّ الصدارة. انظر الإيضاح ٢٨٢/٢، وابن يعيش ١٤/٩.

(٦) انظر: الإيضاح ٢٨٢/٢، وابن يعيش ٤٥/٩، والكتاب ١٥٩/٤، والمقدمة الجزولية ٢٨٢، والأنموذج ٢١١.

(٧) سورة الحاقة ٢٨/٦٩، ٢٩.

(٨) وهي مختصة في حال الوقف، فإذا وصلنا حذفت الهاء. انظر ابن يعيش ٤٥/٩.

يُذْهِبُ الحَرَكة، جُعِلَ السَّكْتُ على الهاء، وثبتت الحركةُ قبلها [1].

وهي تلحق كلَّ متحرك ليست حركته إعرابية، ولا مشبهةً به، فلحقت المبنيَّات، وكانت حركة البناء أحقَّ بها من حركة الإعراب؛ لأن حركة الإعراب تنتقل وتتغير، وحركة البناء لا تتغير؛ ولذلك وُقِفَ بهذه الهاء على نحو: ((ليتَهْ))، و((كيفَهْ)) ، و((ثَمَّهْ))، و((ثُمَّ مَهْ)) ؛ أي: وثم ماذا، و((إنَّهْ)) بمعنى ((نَعَمْ)) [2]، و((حَيَّهَلَهْ))؛ أي: أسرع.

وتُلْحَقُ أيضًا لبيان الألف؛ وذلك نحو: وا زيداه، وا ربَّاه، وا عجباه، ويا مرحباه[3].

وقال السخاوي في ((شرح المفصل)): ((ولا يرى النحاة إدخالها في الوصل؛ لأنه إذا وصل أمكن تحريك الحرف، وظهرت الألف أيضًا، فلم يكن إليها حاجة، فعند هؤلاء لا يجوز الوصل بالهاء، وإن لم يؤدّ إلى تحريك الهاء، ويقول هؤلاء في قوله تعالى: ﴿كتابيه﴾ و﴿حسابيه﴾ ونحو ذلك: إنه يجب أن يتعمد الوقف عليه؛ لئلا يخالف الخط، ثم قال: وأقولُ إنَّ هذه الهاءَ في بعضِ المواضعِ قد وَقَعَ الإجماع على إثباتها في الوصلِ وفي بعض المواضع قد أثبتها أكثرُ القراء، انتهى كلام السخاوي، وقد منع صاحب [4] المفصل من تحريكها في الوصل، وأنكر ذلك، والتحريكُ إنما يجيء في التي تأتي لبيان الألف، وقد جاء ذلك في الشعر في قوله:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءْ   إِذَا أَتَى أَدْنَيْتُهُ لِمَا شَاءْ
مِنَ الْحَشِيشِ وَالشَّعِيرِ وَالْمَاءْ [5]

وقال:

لاَ مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ

(١) وزيادتها على ضربين: لازمة، وغير لازمة؛ فاللازمة إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد؛ نحو: عِهْ قِهْ شِهْ، وغير اللازمة إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف واحد؛ نحو: فيمه ولِمَهْ. انظر: ابن يعيش ٩/٤٥.

(٢) انظر: هذا الكتاب٢/١٠٥.

(٣) انظر: هذا الكتاب ١/١٠٤.

(٤) انظر: المفصل ٣٣٢-٣٣٣، وابن يعيش ٩/٤٦-٤٧.

(٥) من رجز، لعروة بن حزام العذري في ابن يعيش ٩/٤٧، والخزانة ٧/٢٧٢، ١١/٤٥٧، وبدون نسبة في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١٥٤، وجوّز أن تروى على المد والقصر، وضرائر الشعر للقزاز ٤٠ ولفظه: وا مرحباه ... عفراه ... وشاه ... وماه، بالهاء وثبت الأول في مفصل الزمخشري ٣٣٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٤.

إذَا أَتَـى أَدَنِّيَّـهُ لِلسَّـانِيَهْ[٦]

والبصريون يحملون مثل هذا على تشبيه هاء السكت بهاء الضمير، وقيل: إنه لمـا جعل الهاء آخر المنادى ضمّها، وأجاز الكوفيون ((يا مَرْحَباهِ)) ، و((يا عَجَباهِ)) بالكسر؛ لالتقاء السّاكنين[١].

ذِكْرُ حرفِ الإنْكَارِ

وهو [٢] زيادة تلحق الآخر في الاستفهام، وله معنيان:

أحدهما: إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب.

والثاني: إنكار أن يكون على خلاف ما ذُكر؛ كقولك: أزيدنيه. لمن قال: قدم زيـدٌ [٣]، منكرًا لقدومه أو لخلاف قدومه.

ذكرُ شينِ الوقفِ وسينِه

وكل [٤] منهما تلحق بكاف المؤنث في الوقف؛ نحو: قولك: أكرمتُكِشْ، وأكرمتُكِسْ، ومررتُ بِكِشْ، ومررتُ بِكِسْ، ويُسمّى الوقوف على الشين المعجمة الكشكشة، وهي في تميم [٥]، والوقوف على السين المهملة الكسكسة، وهي في بكر.

والغرض بالكشكشة والكسكسة بيان كسرة الكاف تأكيدًا؛ لبيان التأنيث.

ذكرُ حرفِ التذكرِ

وهو [٦] حرفٌ يشغل المتكلم لسانه به إلى أن يتذكر؛ لأنه لا يريد أن يقطع الكلام، فهو يشعر السامع بأنه يتذكر؛ نحو:إذا أراد أن يقول: ((قال زيـدٌ))، فذهب عنـه:

---

(٦) من الرجز، ولم يعزه أحد إلى قائل بعين، وهو في ضرائر الشعر للقزاز ٤٠ ولفظه: أتى قدمته، وخزانة الأدب ٣٨٨/٢، والمفصل ٣٢٣، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١٥٥، ولفظه: "يا مرحباه" بدلا من "لا مرحبـاه"، وصدره في الوساطة ٤٦٣.

(١) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٤٦/٩-٤٧، والإيضاح ٢٨٤/٢.

(٢) انظر: ابن يعيش ٥٠/٩، والإيضاح ٥٨٦/٢، والأنموذج ٢١٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٢٥.

(٣) فزادوا (إن) التي تزاد للتأكيد في نحو: (فما إن طبنا جبن) فاصلة بين آخر الكلمة والزيادة. انظر: ابن يعيش ٥٠/٩.

(٤) انظر: المفصل ٣٣٣، وابن يعيش ٤٨/٩، الاقتراح للسيوطي ٨٣، والأنموذج ٢١٢.

(٥) وتعزى كذلك إلى ربيعة ومضر. انظر: المفصل ٣٣، ودرة الغواص ١١٤-١١٥، وابن يعيش ٤٨/٩ والاقتراح للسيوطي ٨٣، وانظر تفصيل هذه القضية في فصول في فقه العربية ١٤١-١٤٢.

(٦) انظر: الإيضاح ٢٨٩/٢، والأنموذج ٢١٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٢٨.

((زيدٌ))، فيقول: ((قالا))، فيأتي بألف؛ يشتغل بها إلى أن يتذكَّر ((زيدًا))، وكذلك إذا أراد أن يقول: ((زيدٌ يقولُ لعمرو))، فذهب عنه ((لعمرو))، فيقول: ((زيد يقولـــو))، فيشتغل بالواو، وكذلك إذا أراد أن يقول: ((خرجت من العام الّذى جاءَ فيه زيـــدٌ))، فذهب عنه ما بعد العام، فيقول: ((خرجتُ من العامي))، فيشتغل بالياء إلى أن يتذكر.

وهذه الزيادة تابعة لما قبلها إن كان متحركًا بمنزلة زيادة الإنكار، فتكون ألفًــا إن كان قبلها فتحٌ، وواوًا إن كان قبلها ضم، وياء إن كان قبلها كسر؛ فإن عرض التذكر عند ساكنٍ فتكونُ كسرةً؛ فتقول في ((زيدٌ قَدْ ضَرَبَ)): قدِي، حسبما تقدم، وكذلك حكم التنوين؛ لأن التنوين لا يتحرك إلا في ثلاثة مواضع؛ كلها لالتقاء الساكنين؛ نحو: ((سيفي)) في ((سيف قاطع)) ، و((ازيدُنيه)) في الإنكار، قال السخاوى [1]: ((والتويـــن يتحرك أيضًا في موضع رابع، وهو أن تلقى عليه حركة الهمزة؛ نحو: زيدٌ أبوك)).

ذِكْرُ اللَّامَاتِ

وقد [2] أكثر النحاة في ذكر اللامات حتى صنَّف بعضهم فيها كتابًا [3]، وقد أثبتنا من أوصافها ما اخترنا إثباته؛ فنقول: إن اللام تجيء في الاستعمال على عدة وجـــوه: **أحدها: لام الجر**، ويقال لها لام الإضافة، وهي إن كان تقدم ذكرها فـــي حـــروف الجر[4]، لكن إعادتها هنا لا تخلو من زيادة فائدة، ولام الإضافة ضـــروب: منهـــا لام الملك كـــ ((المالُ لزَيْدٍ))، ولام الاستحقاق؛ كـــ((الحمدُ لله)) ، و((الفضلُ والمِنَّةُ لَهُ))؛ لأن هذه الأحوال ليست مما تتملك وإنما تُستَحَقُّ، واللام التي بمعنى ((إلى))؛ كقوله تعـــالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [5]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [6]، واللام التـــي بمعنـــى ((على)) كـــ ((سقط لوجهه))؛ وكقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [7].

---

(١) انظر: ابن يعيش ٥١/٩-٥٢.

(٢) انظر: الإيضاح ٢٦٨/٢، وابن يعيش ١٧/٩، والأنموذج ٢٠٨.

(٣) من ذلك اللامات، لأبي إسحاق الزجاج، وكتاب اللامات لأبي بكر بن الأنبارى. انظر: كشف الظنون ١١٤٥٣ ١٥٣٥.

(٤) تقدم ذلك في هذا الكتاب ٧٤/٢.

(٥) سورة يونس ٣٥/١٠.

(٦) سورة الأنعام ٢٨/٦.

(٧) سورة الإسراء ١٠٧/١٧.

واللام التي بمعنى ((مع))؛ كقول متمم:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا[1]

واللام التي بمعنى ((بعد))؛ كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[2]؛ أي بعد دلوكها، وكـ ((صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ))[3]؛ أي: بعد رؤيته.

واللام التي بمعنى ((من))، كـ ((سمعت لزيد صياحًا))؛ أي: منه.

واللام التي بمعنى ((في)) ؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[4]؛ أي: فيه.

واللام التي للتعليل؛ بمعنى: من أجل؛ كقولك: ((جئتُ للسمن واللبن))؛ وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[5]؛ أي: من أجل حب الخير.

ولام التعدية، كـ ((نَصَحْتُ لَهُ)).

ولام التعجب، كـ ((للهِ دَرُّهُ))؛ أي: ما يجيء منه بمنزلة در الناقة؛ كقول الأعشى:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ ... فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا[6]

ولام التبيين؛ وهي التي تكون بعد المصادر المنصوبة؛ كـ ((بُعْدًا لَهُ))، و((رعيًا لَهُ)) و((ويلاً له))؛ فإنه لولاها لم يُعلم المدعوّ له من المدعو عليه، فإن قلت: ويل لزيد، كانت لامَ الاستحقاق؛ كـ ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[7].

واللام الداخلة بين المضاف والمضاف إليه؛ لتوكيد الإضافة؛ مثل ((يا ويح لزيد)).

---

(1) من الطويل، وله في شرح الديوان ١٢٢، وشرح شواهد المغنى ٥٦٥، وأمالي ابن الشجري ٦١٦/٢، وبدون نسبة في مغنى اللبيب ١٧٨/١، وشرح التسهيل ١٤٧/٣، والأشموني ٤٦٦/١، وأدب الكاتب ١٨٣، وهمع الهوامع ٢٠٣/٤، والجنى الداني ١٤٧.

(٢) سورة الإسراء ٧٨/١٧.

(٣) جملة من حديث شريف، ونصه: ﴿صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ﴾ وهو في صحيح مسلم ١٢٢/٣، وصحيح البخاري (كتاب الصوم) ٣٢٧/١.

(٤) سورة الأنبياء ٤٧/٢١.

(٥) سورة العاديات ٨/١٠٠.

(٦) من الطويل، وهو في أمالي ابن الشجري ٤٠٩/١، والديوان ١٨٥، وشرح شواهد المغنى ٥٧٥، وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٣٠٢/٤، وغير منسوب في الجنى الداني ٩٨.

(٧) سورة المطففين ١/٨٣.

ولام الاستغاثة.

ولام ((كي)).

ولام الجحود وقد تقدمت [1].

اللام التي بمعنى ((أنْ)) وتُشبه لام ((كي))؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [2]، ولا تكون هذه اللام إلا بعد ((أَمَرْتُ)) ، أو ((أَرَدْتُ)).

ولام العاقبة، ويسميها الكوفيون لامَ الصيرورة، وهي تشبه لام ((كي))؛ كقول سابق البربري [3]:

أَمْوَالُنَا لِذَوِي الْمِيرَاثِ نَجْمَعُهَا ... وَدُورُنَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ نَبْنِيهَا [4]

وكقول الآخر:

هُمُو سَمَّنُوا كَلْبًا لِيَأْكُلَ بَعْضَهُمْ ... وَلَوْ أَخَذُوا بِالْحَزْمِ مَا سَمَّنُوا الْكَلْبَا [5]

كأنه فَعَلَ ليكون عاقبة الفعل هذا.

ثانيها: لام التعريف [6]، وإنما لم تعمل -مع أنها مختصة بالأسماء-؛ لأنها تصير مع ما دخلت عليه كبعض أجزائه.

وهي ضروب: منها لام تعريف الجنس، ولام العهد، ويفترقان؛ إنك تريد بالتي للجنس استغراق الجنس، وبالتي للعهد شيئًا واحدًا معهودًا لك، ولمن تخاطبه، وقد تقدم ذكرهما، واللام التي تكون عوضًا من يائي النسب؛ كاليهود والمجوس؛ فدخول اللام عليهما إنما هو عوض عن النسبة؛ لأن الأصل: يهوديون ومجوسيون، واللام التي بمعنى الذي، وقد تقدم ذكرها، واللام الزائدة؛ كقول الشاعر:

---

(١) انظر: هذا الكتاب ٢/١٤.

(٢) سورة البينة ٩٨/٥.

(٣) هو سابق بن عبد الله البربري أبو سعيد، شاعر من الزهاد، له كلام في الحكمة والرقائق، وهو من موالي بني أمية، والبربري لقب له، ولم يكن من البربر، وتوفي نحو سنة (١٠٠ هـ). انظر في ترجمته: الخزانة ٩/٥٣٢، والأعلام ٣/١١١.

(٤) من البسيط، وهو في حاشية الدمنهوري ٨٩، واللامات ١٢٠.

(٥) لم أعثر عليه في مصادري.

(٦) انظر الإيضاح ٢/٢٦٨، وابن يعيش ٩/١٧، وشرح المقدمة النحوية ٢١٦.

أَمَـا وَدِمَـاءٍ مَـائِرَاتٍ تَخَالُهَـا عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا[1]

فالألف واللام في قوله: ((وبالنسر)) زائدتان؛ لأن ((نسرًا)) مثل زيد وعمرو؛ قال الله تعالى: ﴿وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[2]؛ فاللام زائدة؛ لأن نسرًا مثل زيد، وأما اللام في الحرث، والحسين، والحسن، فقال الخليل[3]: دخلت ليُجعل الاسم لشيء بعينه؛ لأن الأصل أن يقال: رجل حارث، والمعرِّف عند الخليل الألف واللام؛ مثل ((قد وهل))، وأصل همزتها القطع؛ وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، ويدل على ذلك ثبوتها مع حرف الاستفهام، وفي قولهم: يأ الله، وقال سيبويه[4]: اللام وحدها حرف التعريف؛ وإنما جيء بالهمزة ليُتَوَصَّل بها إلى النطق بالساكن، كما زيدت في ((ابن))، وقد مال أبو العلاء المعري إلى قول الخليل في قوله:

وَخِلَّيْنِ مَقرونين لَمَّا تَعَاوَنَا إذًا لاَ قضيَّا في المحل بَعيدا
وينفيهمَا إنْ أحدث الدهر دولة كما جعلاه في الديار طريدا [5]

وسُمِّي التنوين فضيا؛ لأنه يكون في آخر الاسم، والألف واللام وفى أوله؛ أى: أنهما يطردان التنوين، فإذا زال التعريف عاد التنوين ونفاهما.

ثالثها: لام جواب القسم [6]؛ كـ ((والله، لأفعلن))، و((والله، لزيدٌ قائمٌ))، و((والله لزيدٌ أفضلُ من عمرو))، وقد تقدّم ذكرُها [7].

رابعها: اللام الموطئة للقسم، وهى ما تدخل على الشرط، بعد تقدم القسم عليه، إيذانًا من أول الأمر بأن الجواب له لا للشرط، فقولك: ((والله، لئن أكرمتنى لأكرمنك))؛ فاللام فى ((لأكرمنَّكَ)) هى جوابُ القسم، وفى ((لئن)) هى الموطئة، وهى زائدة ومؤكدة ومشعرة باستقبال اليمين، ويجوز إسقاطها؛ لأنها زائدةٌ.

---

(١) من الطويل، لعمر بن الجن في الخزانة ٧/٢١٤، وله أو لرجل جاهلي في المقاصد النحوية ١/٥٠٠.

(٢) سورة نوح ٧١/٢٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٢٤.

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٢٤.

(٥) لم أعثر على البيتين في مصادري.

(٦) انظر: ابن يعيش ٩/٢٠.

(٧) انظر ما تقدم فى هذا الكتاب٢/٧٩.

خامسها: لام جواب ((لَوْ))، و((لولا)) [1]؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [2]؛ كقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ [3] ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى.

ويجوز حذفها كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[4]، ويجوز حذف الجواب أصلاً؛ كقوله: ((لو كان لى مالٌ)) وتسكت؛ أى: لأنفقت، وفعلت، وفعلت.

سادسها: لام الأمر [5]؛ نحو: ((لِيَفْعَلْ زَيْدٌ))، وهى مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[6]، وهى تدخل على المأمور الغائب؛ لأنك إذا خاطبت المأمور استغنيت عن اللام بقولك: اذهب وقم، وقد تدخل على المخاطب؛ كما قرئ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[7]. وقد جاء حذفها فى:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا [8]

أى: لِتَفْدِ نفسك، وقد منع بعضهم من ذلك، و لم يجوِّزه فى ضرورة الشعر أيضًا.

سابعها: لام الابتداء [9]، وهى مفتوحة؛ كقولك: ((لزيدٌ منطلقٌ))، وتدخل على الاسم

---

(١) انظر: ابن يعيش ٢٢/٦.

(٢) سورة الأنبياء ٢٢/٢١.

(٣) سورة النساء ٨٣/٤.

(٤) سورة الواقعة ٧٠/٥٦.

(٥)انظر: الإيضاح ٢٧١/٢، وابن يعيش ٢٤/٩.

(٦) سورة البقرة ١٨٦/٢.

(٧) انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢، والمحتسب لابن جنى ٣١٣/١.

(٨) من الوافر، لحسان بن ثابت فى الرضى ٢٥٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٠٦، ولأبى طالب فى شرح شذور الذهب ٢٧٥، وكذا نسب للأعشى، انظر هذا الخلاف فى آمالى ابن الشجرى ١٥٠/٢، ١٥١، والخزانة ١١/٩، وهو من الأبيات التى لا يعرف لها قائل على الأرجح، وهو فى الكتاب ٤٠٨/١ وابن يعيش ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، وشرح الكتاب للسيرافى ٩٢/١، والمقتضب ١٣٢/٢، والإنصاف ٤١٨، ودرة الغواص ٧٠، وضرائر الشعر للقزاز ١٢٥، والمفصل ٣٢٧، والتبيين ١٧٨، وشرح شواهد المغنى ٥٩٧، والمغنى ١٨٦/١، وشرح التسهيل ٦٠/٤، وأصول ابن السراج ١٧٥/٢.

(٩) انظر: الإيضاح ٢٧٣/٢، وابن يعيش ٢٥/٩.

والفعل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [1]، ﴿وإِنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [2]، وتدخل على المقسَم به؛ كقولك: ((لَعَمْرُكَ لأقومَنَّ))، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: لعمرُكَ قسمي.

وهذه اللام تعلق الفعل عن العمل، وتؤكد مضمون الجملة، وليست بلام القسم، وإن شابهتها؛ لأنك إذا قلت: ((لَزيدٌ قائم))، فإنما قصدت تحقيق خبرك من غير يمين، فأما إذا صحبتها إحدى النونين فهي لام القسم، ذُكِرَ القسمُ قبلها أو لم يُذكر؛ كقولك: ((لأقومَنَّ، ولتخرجَنَّ يا زيدُ)).

ثانيها: اللام الفارقة [3]، وتُسمَّى أيضًا لامَ الفصل، ويسميها الكوفيون لام ((إلا))؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [4]؛ ونحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [5]، و((إنْ)) هذه هي المخففة من الثقيلة؛ وسميت الفارقة؛ لأنها تفرق بين ((إنْ)) التي بمعنى ((ما))؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [6]؛ وبين ((إنْ)) المخففة من الثقيلة؛ لأنك لو لم تأت باللام الفارقة، لم يكن بينها وبين قولك: ((إنْ زيدٌ ذاهبٌ))، وأنت تريدُ ((ما زيدٌ ذاهبٌ)) فَرْقٌ، فإذا قلت: ((إنْ زيدٌ لذاهبٌ)) تعيَّنت أنها المخففة، و لم يحتمل أن تكون التي بمعنى ((ما)).

---

(١) سورة الحشر ٥٩/١٣.

(٢) سورة النحل ١٦/١٢٤.

(٣) انظر: الإيضاح ٢/٢٧٤، وابن يعيش ٩/٢٦.

(٤) سورة يوسف ١٢/٣.

(٥) سورة الطارق ٨٦/٤، وفي الأصل (وإن) والصحيح ما أثبته. ويجوز أن تكون (لما) في الآية الكريمة بمعنى (إلا)، فلا شاهد. انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٢٨٥.

(٦) سورة يونس ١٠/٦٨.

ذِكْرُ الوَاوِ

وهى ضروب، فمنها واو العطف، والاعتذار فى إعادة ذكرها كما تقدم فى اللام، وواو العطف ضروبٌ؛ الواو التى للجمع، كما تقدم فى حروف العطف [١].

والواو التى بمعنى ((مَعَ)) ولا تنصبُ؛ نحو: ((مَزَجْتُ عسلاً وماءً))، ويحسن موضعها الباءُ.

والواو التى بمعنى ((مَعَ)) وتنصبُ، وقد تقدّم ذكرها [٢].

والواو الزائدةُ عند الكوفيين، وقد قوّى ذلك ابن مالك [٣]؛ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [٤]؛ وكقول الشاعر:

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ مِنهـم ... رَشِيدٌ وَلاَ نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الغَـدْرِ
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ بِنْـةَ وَائِـلِ ... فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ [٥]

قوله: ((وَصَبَّ)):الواو زائدة.

والواو المحذوفة،كقوله ﷺ:((تَصدّقَ رجلٌ مِنْ ديناره، مِنْ درهمه، مِنْ صاعِ بتمرِه))[٦]، ومنه سماعُ أبى زيد [٧] من العرب ((أَكَلْتُ خبزاً لحمًا تمرًا))؛ ومنه قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّـا ... يَغْرِسُ الوُدَّ فى فُـؤَادِ الْكَرِيـمِ [٨]

---

(١) انظر: هذا الكتاب ٩٩/٢.

(٢) انظر: هذا الكتاب ١١٣/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٥٥/٣، وابن يعيش ٩٥/٨، وضرائر الشعر للقزاز ٧٠-٧٢.

(٤) سورة الزمر ٧٣/٣٩.

(٥) من الطويل، للأخطل فى خزانة الأدب ٥٤/١١، وشعر الأخطل ٦٧٢، وغير منسوبين فى شرح التسهيل ٣٥٥/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٢.

(٦) انظر: صحيح مسلم كتاب الزكاة ٨٧/٣، ولفظه: "تصدّق رجلٌ من ديناره، من درهمه، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره"، وهو فى المسند، لابن حنبل ٣٥٦/٤، والنسائى باب الزكاة ٦٤.

(٧) انظر: الأشمونى ١٢٠/٢، وضرائر الشعر ١٦١، والخصائص تحقيق النجار ٢٩٠/١، وضرائر الشعر للقزاز ١٦٨.

(٨) من الخفيف ، ولم أعثر له على قائل ، وهو فى الأشمونى ١١٩/٢، والخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢ ولفظه بزرع الود، والبيت فى ديوان المعانى ٢٢٥/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٨، ويروى: يغرس.

فإن واو العطف مقدَّرة في ذلك كله.

والواو التي بمعنى ((أو))؛ كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [1]؛ أي: مثنى، أو ثلاث، أو رباع، ومنها واو الابتداء، وهي المنقطعة عن العطف؛ لأن ما بعدها مبدوءٌ به، مستقبل بنفسه، لا تعلّق له بما قبله؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [2]، ويقال لها أيضًا: واو الاستئناف.

ومنها واو الحال؛ كقولك: ((مَرَرْتُ بزيدٍ وعمروٌ جالسٌ))، وقد تقدّم ذكرها في الحال [3].

ومنها الواو التي بمعنى ((رُبَّ))، وهي تجرُّ بنفسها عند الأخفش [4]، وقيل: تجر بإضمار ((رُبَّ)) بعدها.

ومنها واو القسم، حسبما تقدّم ذكرها [5]، ومنها الواو التي ينتصب بعدها الفعل المضارع بإضمار ((أنْ))، وقد تقدّم ذكرها أيضًا [6].

ومنها واو الإضراب؛ كقول بعضهم مخاطبًا لعمر بن الخطاب: ((لا وأصلَحَ الله الأميرَ)).

واعلم أنّ من هذه الواوات اثنتين ينجرُّ ما بعدهما، وهما واو ((رُبَّ)) وواو القسم، واثنتين ينتصب ما بعدهما، وهما واو ((مع))، وواو الجمع الناصبة للفعل بإضمار ((أنْ))، واثنتين يرتفع ما بعدهما، وهما واو الحال، وواو الابتداء.

---

(١) سورة النساء ٤/٣.

(٢) سورة التوبة ٩/٤٠.

(٣) انظر هذا الكتاب ١/١٢١.

(٤) انظر شرح الجمل، لابن أبي الربيع ٨٧٠.

(٥) انظر هذا الكتاب ٢/٧٦.

(٦) انظر: هذا الكتاب ٢/١٦.

ذِكْرُ الْفَاء

ولها مواضع؛ منها: ما تقدم[1] في ((رُبَّ)) [2]، وكونها زائدةً؛ ومنها: أن يُعطف بها، وتدلُّ على الترتيب، والتعقيب، مع اشتراك ما بعدها مع ما قبلها؛ كقولك: ((ضربت زيدًا فعمرًا)).

ومنها: أن يكون ما قبلها علةً لما بعدها، وتجرى على العطف والتعقيب دون الاشتراك؛ كقولك: ((ضَرَبَه فبكى))، و((ضَرَبَه فأوجعَه)) إذا كان الضربُ علة للبكاء والوجع.

ومنها أن تكون للابتداء، ويقال لها: فاء الجواب؛ لمجيئها في جواب الشرط؛ كقولك: ((إنْ تزرْني فأنت محسنٌ))، وأما كونها للابتداء؛ فلأن ما بعدها كلام مستأنف يعمل بعضه، في بعض؛ لأن قولك: ((أنت)) ابتداء، و((محسنٌ)) خبرُه، وقد صارت الجملة جوابًا بالفاء، وكذلك حكمها إذا وقعت بعد الأمر، والنهى، والنفى، والاستفهام، والتمنى، والعَرَض، إلا أنك تنصب ما بعد الفاء في هذه الأشياء الستة بإضمار ((أنْ))، حسبما تقدم[3].

واعلم أنَّ فاءَ الجوابِ إنما تأتى في غير الموجب؛ أى: في غير الخبر الثابت، كالشرط والجزاء والأمور الستة المذكورة، ولا تأتى هذه الفاء في الموجب أصلاً، فإنك لو أدخلتها في الموجب، وقلت: ((تأتينى فأعطيك)) لم يجز؛ لفوات معنى ((إن تأتينى[4] أُعْطكَ))، وإذا قلت: ((إن تأتنى فأعطيَكَ))، كان المعنى ((إن تأتينى أعطك))، فيصح، فلما كانت هذه الأشياء كلها غير موجبة، وجاء الجواب عنها بالفاء على إضمار ((إنْ)) حصل معنى الشرط والجزاء، وذلك أنَّ هذه الأمور الستة تناسب الشرط من قِبَلِ أنها غير موجبة؛ كما أن الشرط غير موجب.

---

(١) انظر هذا الكتاب ٧٦/٢.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) انظر هذا الكتاب ١٤/٢.

(٤) الصحيح: إن تأتِنى أعطِك.

ذكر حروف النفي

وهي [1]: ((ما))، و((لا))، و((لم))، و((لن))، و((إنْ)).

فـ((ما)) لنفي الحال ولنفي الماضي المقرب من الحال أيضًا في قولك: ((ما فعل)) فكأنها نفيٌ لقول القائل: ((قَد فَعَل)) [2]، وتدخل على الأسماء والأفعال، كقولك: ((ما زيدٌ قائمًا وقائمٌ))، على اللغتين [3]، و((ما قامَ زيدٌ)) [4].

و ((لا)) لنفي المستقبل في قولك: ((لا يفعلُ)) [5]، وهي نفيٌ لقولك: ((سيفعلُ))، وتدخل على النكرة فتنفيها نفيًا عامًا مستغرقًا للجنس في قولك: ((لا رجل في الدار))، وهو إخبارٌ عن خلو الدار عن الجنس كله قليله وكثيره [6]. وتكون لنفي ليس بعام ولا مستغرق [7]؛ كقولك: ((لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ))، و((لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ))، فيجوز أن يكون في الدار رجلان فصاعدًا وامرأتان فصاعدًا.

وتكون نهيًا في قولك: لا تقم ولا يقم زيد، بالجزم، ولا يُتصوَّر النهي إلا في المستقبل، والدعاء كالنهي؛ نحو: ((لا قطع الله يده)) ، و((لا رعاه)) ، و((لا يغفر له)) بالجزم.

وقد تنفي الماضي؛ نحو:﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾ [8].

و ((لم)) و((لَمّا)) لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، فيصير الفعل المستقبل منفيا فيما مضى، إلا أن بينهما فرقًا [9]، وهو أن ((لم يفعل)) نفي ((فعل))، و((لما يفعلْ)) نفيُ ((قَدْ فعَلَ))، وأصلُ ((لَمّا)): لم، زيدت عليها ((ما)) فأدت طول المعنى، كما طالت الكلمة، فلذلك دلت على نفي المتوقع، فإذا قلت: ندم ولم ينفعه الندم، أخبرت أن ندمه

---

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢١٤، والأنموذج ١٨٨.

(٢) حيث إن "قد فعل" زمنه قريب من الحال لدخول "قد". راجع هذا الكتاب ٢/١١.

(٣) يريد لغة الحجازيين، ولغة بني تميم.

(٤) لأنها حرف غير مختص. وانظر: الإيضاح ٢/١١٤.

(٥) انظر: الهمع ٤/٣٩١، والإيضاح ٢/٢١٥.

(٦) وتسمى (لا) النافية للجنس، وقد تقدم ذكرها في هذا الكتاب ١/٨٥.

(٧) وهي (لا) التي تعمل عمل (ليس)، وقد تقدم ذكرها أيضًا في هذا الكتاب ١/ ٨٦.

(٨) سورة القيامة ٣١/٥٣.

(٩) انظر تفصيل ذلك في الأشباه والنظائر ١/٣٦١، وابن يعيش ٨/١٠٩-١١١، والإيضاح ٢/٢١٧.

لم ينفعه لا غير، وإذا قلت: لما ينفعه الندم، أخبرت أنه إلى الآن على ذلك.

وتكون ((لَمَّا)) ظرفًا منصوبًا انتصاب الظروف؛ كقولك: ((لَمَّا قام قمتُ))، ولا بـد فيها من فعلين؛ أحدهما جواب الآخر، فكأنك جعلت قيامك كالجزاء لقيامه؛ لأنك علقت وقوعه بوقوعه، والعامل في ((لَمَّا)) هو الجواب، وتكون بمعنى ((إلا)) أيضًا.

((ولن)) [1] لتأكيد ما تعطيه ((لا)) من نفي المستقبل، تقول: ((لا أبرَحُ اليوم مكـانى))، فإذا أكدت قلت: ((لن أبرحَ)) [2]، والصحيح أنها حرفٌ برأسها، لا أنها من ((لا أنْ)) [3].

و ((إنْ)) [4] المكسورة الخفيفة تكون نفيًا وغير نفي، فإذا كانت نفيًا كانت بمنزلـة ((ما)) في نفي الحال، ودخلت حينئذ على الجملتين؛ الفعلية والاسمية، كمـا دخلـت ((ما)) عليهما؛ كقولك: ((إن قام زيدٌ))، و((إنْ زيدٌ قائمٌ))؛ كما تقول: ((مـا زيـدٌ قائمٌ))، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [5]، وقال تعـالى: ﴿إِنِ الْحُكْـمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[6]؛ أي: ما الحكم إلا لله.

ولا يجوز إعمالها عمل ((ليس)) عند سيبويه [7]، وأجازه المبرد.

---

(١) انظر الإيضاح: ٢/٢١٨.

(٢) وهو رأي الزمخشري، ورأى السيوطي أنه قد يكون النفي بلا آكد من النفي بلن. انظر: والنظـائر ٣/٩-١٠، وكذا الجامع الصغير ١٦٩، وابن يعيش ٨/١١١-١١٢.

(٣) انظر ذلك في هذا الكتاب ٢/١٠.

(٤) انظر: الإيضاح ٢/٢١٩.

(٥) سورة الأنعام ٦/١١٦.

(٦) سورة الأنعام ٦/٥٧.

(٧) انظر: المقتضب ١/١٨٨، وابن يعيش ٨/١١٢-١١٣، والأشموني ١/٢١١.

ذِكرُ حروفِ الاستثناءِ

وهي [1]: إلا، وحاشى، وعدا، وخلا في بعض اللغات، و((حاشى)) حرف جرٍّ، وفيه معنى الاستثناء، وهي فعل عند المبرد [2] وغيره، وفيها لغات [3] أُخَر: حَاشَ، وحَشَا، وحَشَ.

و ((عدا)) و((خلا)) حرفا جر [4]، وفيهما أيضًا معنى الاستثناء، والأكثر أن يكونا فعلين [5]، ويُنْصَب الاسم بعدهما على أنه مفعولٌ، والفاعل مضمرٌ، فإذا قلت: ((جاء قومٌ عدا، وخلا زيدًا))، كان معناه: عدا بعضهم زيدًا، وخلا بعضهم زيدًا.

ذِكرُ حروفِ الاستقبالِ

وهي [6]: سوف، والسين، وأنْ، ولا، ولن، فإن هذه الحروف إذا دخلت على الفعل الذي يحتمل الحال والاستقبال أخلصته للاستقبال.

وإنما لم تعمل ((السين)) و((سوف))، وقد اختصّا بالفعل؛ لأنهما جُعلا مع الفعل كأحد أجزائه، وأحد الأجزاء لا يعمل في سائرها، وبُنيت ((سوف)) على الفتح.

وفي ((سوف)) زيادة تنفيس على ((السين)) [7]، ومنه: سَوَّفْتَه، إذا قلت له مرةً بعد مرة: سوف أفعل.

((وأنْ)) تدخل على الماضي والمضارع، فيكونان معها في تأويل المصدر، وإذا دخلت على المضارع لا يكون إلا مستقبلاً؛ كقولك: أريد أنْ تخرج، ومما يدل على أنها استقبال أنها لا بد منها في خبر ((عسى))؛ لأن ((عسى)) كما كانت فعلاً على

---

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٢٤، والأنموذج ١٩٦.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٣٢٦، والأشموني ١/٤٠٨، والصحاح (حشا) ٦/٢٣١٤، والجنى الداني ٥١٠-٥١٧، والإيضاح ٢/١٥٩.

(٣) انظر: اللسان: "حشا" ١٨/١٩٤، والجنى الداني ٥١٠-٥١٧.

(٤) إن لم يسبقا بـ "ما" النافية. انظر: الإيضاح ٢/٢٢٤، وابن يعيش ٨/٤٩.

(٥) انظر: ابن يعيش ٨/٤٩، اللمحة ٢/٩٢، والأنموذج ١٧٤، وشرح المقدمة النحوية ٢١٤.

(٦) انظر: الهمع ٤/٣٧٥، وابن يعيش ٨/١٤٨.

(٧) ذهب ابن إياز في شرح المحصول إلى أن الفرق بين السين وسوف من وجهين: الأول: المعنى في سوف أشد منه في السين. والثاني: يجوز دخول اللام في سوف، ولا تكاد السين، وقال ابن الخشاب: سوف أشبه بالأسماء من السين؛ لكونها ثلاثية. انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٢٣، والجامع الصغير ٢٢٠-٢٢٢، وابن يعيش ٨/١٤٨-١٤٩، والبرهان في علوم القرآن ٤/٢٨٠-٢٨٢، والجنى الداني ٤٣١.

لفظ الماضي غير متصرف، وهي للترجي، والترجي مخصوصٌ بالاستقبال؛ فلذلك اشترط في خبرها ((أنْ))؛ لتخصيصها بالاستقبال الذي هو معنى الترجي؛ ولذلك لم تجعل المصدر مكان ((أنْ)) والفعل؛ لأنّ المصدر مبهمٌ لا يُعْلَمُ وقته.

ذكرُ الهمزةِ

وهي [1] عند البصريين ضربان: همزة وصل؛ نحو: ((اخْرُجْ))، وهمزة قطع؛ نحو: ((أَكْرَمَ))، والمرادُ بهمزة القطع: الهمزة التي بُنِيَتِ الكلمة عليها لمعنى؛ كالتعدية وغيرها، وهمزة الوصل: هي التي ليس لها معنى غير الوصلة إلى النطق بالساكن.

وعند الكوفيين الهمزات ست: همزة وصل، وهمزة قطع، كما ذُكِرَ، والثالثة همزة أصل؛ نحو: همزة إِي وآي، والرابعة همزة الاستفهام؛ نحو: ﴿أأنت قُلْتَ﴾ [2]، والخامسة: همزة المتكلم؛ نحو: ((أُقَدِّمُ))، والسادسة: همزة ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ نحو: ((اسْتُخْرِجَ المالُ)) ، و((انْطُلِقَ بزيدٍ)) [3].

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية ٢٣٣ ، والمقتضب ٨٥/٢.

(٢) سورة المائدة ١١٦/٥.

(٣) الحقيقة أن الهمزة قسمان كما ذهب البصريون، وأما ما أورده المؤلف للكوفيين فلا يعد أن يكون معاني للهمزة ، سواء كانت قطعًا أم وصلًا.

القسمُ الرابعُ في المشتركِ

وهو ما التقطناه من مشترك المفصل، ويشتمل على فصول:

الفصلُ الأولُ: في الإمالةِ[1]

ويشترك فيها الاسم والفعلُ، وهي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة [2]؛ ليتجانس الصوتُ [3]، كما أُشربت الصاد صوت الزاي في نحو: ((المصدر))؛ لتحصلَ الموافقةُ بين الصاد والدال؛ لأن جرْيَ اللسان في طريقٍ واحد أخفُّ من جريه في طرقٍ مختلفة، وليستِ الإمالة أمرًا لا يُخْرَجُ عنه؛ فإنه قد يُميل أحدُهم ما لا ينصبه الآخرُ [4]، وعلى هذا جاء القرآن العزيز [5].

والإمالة هي لغة بني تميمٍ ومَنْ جاورهم [6]، وهي ضِدُّ التفخيم الذي هو لغة أهل الحجاز [7].

واعلم أن الألف اللينة صوتٌ لا يعتمد له في الفم، فلا يكون إلا تابعًا للحركة التي قبله، فإذا أردت إمالة الألف نحو الياء، قرّبت الفتحة التي قبله من الكسرة، فحينئذ تُميل الألف.

---

(١) وتسمى الكسرَ والبطحَ والإضجاعَ، ويقال له التلطيف وبين بين، ولغةً: مصدر أملت الشيء إمالة: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها. انظر: الإتقان ٢٥٦/١، وابن يعيش ٥٣/٩-٥٤، وحاشية الصبان ٢٢٠/٤، والرضي على الشافية ٥/٣، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٦٧، والهمع ١٨٣/٦، والإيضاح ٢٩١/٢، والجاربردي ٢٣٨/١، والمقدمة الجزولية ٣٠٩.

(٢) وبالألف نحو الياء. انظر: الإتقان ٢٥٦/١، والمقتضب ٤٢/٣، وأوضح المسالك ٣٥٤/٤، وحاشية الصبان ٢٢٠/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٧٠.

(٣) قال الأشموني: "وأما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره".

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢٥٧/١، والنشر ٣٦/٢.

(٥) وقد أمال القراء العشرة إلا ابن كثير. انظر: الإتقان ٢٥٩/١.

(٦) من قبائل وسط الجزيرة وشرقها، ولا تميل هذه القبائل بنسبة واحدة، بل يظهر أن إمالة قبائل وسط الجزيرة كانت تلك الإمالة الشديدة. انظر: اللهجات العربية ٦٨/٦٩، وفي الدراسات القرآنية ٦٩-٩٦، وانظر في تفصيل أقسامها: الإتقان في علوم القرآن ٢٥٦/١-٢٥٧.

(٧) انظر: ابن يعيش ٥٤/٩، وحاشية الصبان ٢٢١/٤.

وأسباب الإمالة سبعة [1]:

أحدها: أن يقع بقرب الألف كسرةٌ ؛ ككسرة عين ((عماد))، ولام ((عالِم))، يستوى فى ذلك التأخُّر والتقدم، وإنما تؤثر الكسرة قبل الألف إذا تقدمته، إما بحرف، ككسرة عين ((عماد))، أو بحرفين أولهما ساكنٌ؛ ككسرة شين ((شِمْلال))، فإن تقدمت الكسرةُ الألف؛ بحرفين متحركين؛ نحو قولك: ((أكلتُ عِنَبًا)) [2]، أو بثلاثة أحرف؛ نحو: ((قتلت قِنَّبا)) ؛ لم تسغ الإمالةُ.

وأمَّا قولهم: يريد أن ينزِعها ويضربِها، وهؤلاء عِندها، ولهم دِرهمان، بإمالة الألف لكسرة الزال فى ((ينزعها))، وراء ((يضربها))، وعين ((عِندها))، ودال ((دِرهمان))، فشاذٌّ، والذى سوَّغه أن الهاء ضعيفةٌ؛ فهى كالمعدومة، فلم تُعَدَّ حاجزًا.

واعلم أن الألف تُمال مع الفتحة فى نحو: ((يريد أن يضرِبَها))، ولا تمالُ مع الضمة فى قولك: ((هو يضرِبُها)) [3]؛ لأن الضمة مع الواو، والواو الساكنة لا إمالة معها، والفتحة أقرب إلى الكسرة من الواو؛ فلذلك أُميلت مع الفتحة، و لم تُمَلْ مع الضمة.

ثانيها: أن يقع بقرب الألف ياء [4]، وتقدمت الياء؛ نحو: ((سَيَال)) و((شَيْبَان)) [5]، وأُميلت فيهما الألف من أجل الياء؛ لأن الألف تطلب فتح الفم، والياء تطلب خلاف ذلك، فأميلت الألف؛ ليجرى اللسان على طريقةٍ واحدة، ((والسَّيَال)) ضربٌ من الشجر.

ثالثها: أن تكون الألف منقلبةً عن واو مكسورة [6]؛ نحو: ألف ((خاف))؛ فإنها

---

(١) ومنهم من جعلها ثمانية، ومنهم من جعلها اثنتى عشرة، وقيل: غير ذلك.

انظر: أوضح المسالك ٣٥٤/٤، والإتقان فى علوم القرآن ٢٥٧/١، والنشر ٣٢/٢، وراجع فى أسباب الإمالة: حاشية الصبان ٢٢١/٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٧٠، وابن يعيش ٥٥/٩، والرضى على الشافية ٤/٣، والهمع ١٨٤/٦، والفصول الخمسون ٢٥٦.

(٢) وإمالة "شملال" أقوى من إمالة "أكلت عنبا"؛ لقوة الحاجز بالحركة. انظر: ابن يعيش ٥٦/٩، والرضى على الشافية ٨/٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٥٥/٤.

(٤) سواء كانت متصلة أم منفطعة كما مثل المؤلف. انظر: أوضح المسالك ٣٥٥/٤، والرضى على الشافية ٩/٣.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢٢٤/٤.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٣٥٥/٤، والرضى على الشافية ١٠/٣.

ممالة، واختلف في سبب إمالتها [1]، والأَوْلى أن يُقال: إنها للكسرة التي كانت في عين الفعل، إذ أصل ((خاف)): خَوِفَ.

رابعها: أن تكون الألف منقلبةً عن ياء؛ نحو: ألف ((هاب))؛ لأنه من الهيبة، وألف ((ناب))؛ لأن جمعه ((أنياب))، فالإمالة هنا تدل على أن أصل الألف الياء، وليست للمشاكلة كما تقدَّم؛ إذ لا ياء ها هنا في اللفظ، ولا كسرةٌ.

خامسها: أن تكون الألف صائرة ياءً في موضع[2]؛ نحو: ألف "دعا" فإنها تصير ياء في "دُعِي"؛ ونحو: ألف ((مغزى)) من الغزو؛ فإنها تصير ياءً في التثنية؛ لأن ما كان على أكثر من ثلاث أحرف رجع إلى الياء، وإن كان من الواو، ونحو ألف ((حُبْلى)) و((أُخرى)) و((موسى)) [3]؛ فإنها وإن لم تكن أصلٌ في الياء، لكنها تصير ياءً في التثنية والجمع؛ كقولك: حُبليان، وحُبليات، فأشبهت الألف التي لها أصل في الياء، فأُميلت.

سادسها: الإمالة[4] لأجل الإمالة، وهو سبب ليس بقوى؛ نحو: ((رأيت عمادا)) في الوقف، بإمالة الألف المبدلة من التنوين؛ لأجل إمالة الألفَ التي قبل الدال؛ لأجل كسرة العين.

سابعها: الإمالة لتشاكلٍ؛ كإمالة ﴿وَضُحَاهَا﴾ [5]، لتشاكل ﴿جَلَّاهَا﴾ [6]، وهو ليس بكثير الوقوع، وإن كان قويًّا[7]. وقد أجروا في الإمالة الألف المنفصلة مجرى المتصلة[8]، والكسرة العارضة مجرى الأصلية[9]، والمراد الألف المبدلة من التنوين، وبالمتصلةَ ألف التأنيث، والألف في نحو: ((عَيْلَانَ))؛ فقالوا: ((رأيت زيدًا))، كما قالوا:

---

(1) انظر: الجاربردى ٢٤١/١.

(2) انظر: أوضح المسالك ٣٥٤/٤-٣٥٥، وحاشية الصبان ٣٣٢/٤، والرضى على الشافية ١١/٣.

(3) وفي الإتقان ٢٥٨/١: "وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التأنيث في نحو "الحسنى" وألف ((موسى)) و((عيسى)) لشبهها بألف الهدى"

(4) وقد أمال الكسائي الألف بعد النون من ﴿إنا لله﴾، لإمالة الألف من "لله" ولم يمل: ﴿وإنا إليه﴾؛ لعدم ذلك بعده.

(5) سورة الشمس ١/٩١.

(6) سورة الشمس ٣/٩١، وانظر: إتحاف فضلاء البشر ٦١٢/٢، وذكر أن الكسائي وحده هو الذى أمالها.

(7) وعدّه السيوطي من الإمالة لأجل الإمالة. انظر : الإتقان ٢٨٥/١.

(8) انظر: ابن يعيش ٥٧/٩، والإيضاح ٢٩٣/٢.

(9) انظر: الجاربردى ٢٣٩/١.

((رأيت حُبْلَى))، و((مررت بعَيْلان)) بالإمالة؛ لأنَّ كل واحدة من الألفين المذكورتين زيادة على الكلمة لمعنى، وليست منقلبة عن واو، ولا ياء، والمراد بالكسرة العارضة: كسرة نحو اللام في قولك: ((أخذت من مالِه))، فهي عارضة؛ لأنها حركة إعراب تتغير، فلا تلزم، فأشبهتِ الأصليةَ فيَ؛ نحو: ((عالِم)) و((كافِر)).

واعلم أن الألف إذا وقعت آخر الكلمة، فإن كانت في فعل أُميلت؛ نحو: ((غـزا)) [1]، وإن كانت في اسم، ولم يُعرف انقلابها عن الياء لم تُمل ثالثةً، وتُمال رابعة، فلا تُمال ألف ((قفا))، و((عصا))، ونحوهما؛ لأن الأسماء لم تنتقل من حال إلى أخرى، ولم تتصرف، بخلاف الأفعال، فإن ألفها التي من الواو ترجع إلى الياء في بعض الأحوال؛ مثل: ((أُغْـزِي وغُزِيَ))، فرجعت إلى الياء [2] والألف المتوسطة [3]؛ أعني: التي هي عين الفعل إن كانت منقلبة عن ياء أميلت، سواء كانت في اسم كـ ((ناب))، أو فعل كـ ((بـاع))، وإن كانت منقلبة عن واو، فلا تمال إلا إذا كانت في فعل، وكان يقالُ فيه ((فَعِلَ)) بكسر العين؛ نحو: ((خاف))، وقد خرج مما قلناه ما كان من الأسماء من ذوات الواو؛ نحـو: ((بـاب))، وخرج أيضًا من الأفعال ما كان من ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت؛ نحو: ((قال)).

ويَمْنعُ الإمالةَ سبعةُ [4] أحرف، إذا وليت الألف، سواء كانت قبل الألف أو بعدها، وهي الصاد؛ كـ((صَاعِد))، و((عاصِم))، والضاد؛ كـ((ضامِر))، و((عـاضِد))، والطـاء؛ كـ ((طـائف))، و ((عاطِس))، والظاء؛ كـ ((ظـالم)) ، و((عاظِل))، والغين؛ كـ ((غـائب)) ، و((واغِل))، والخاء؛ كـ ((خامِد)) ، و((ناخِل))، والقاف؛ كـ ((قاعِد))، و((ناقِف)).

وهذه الحروف السبعة تسمى المستعلية [5]؛ لأن اللسان يطلب العلو بها في النطق

---

(١) في المقتضب ٤٤/٣: "فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف؛ فإن الإمالة فيه قبيحة نحو: دعا وغزا وعدا، وقد تجوز على بعد؛ لأن هذه الألف هي التي تمال في أغزى ونحوه". وانظر: ابن يعيش ٥٧/٩، والإيضاح ٢٩٣/٢.

(٢) وفي لغة هذيل أنهم إذا أضافوها إلى ياء المتكلم يقولون: عصي وقفي. انظر: أوضح المسالك ٣٥٥/٤.

(٣) انظر: ابن يعيش ٥٨/٩، والإيضاح ٢٩٥/٢، والمقتضب ٤٢/٣.

(٤) وقيل ثمانية: الراء، وحروف الاستعلاء السبعة. وسوف يذكر المؤلف الراء فيما بعد. انظر: أوضح المسالك ٣٥٦/٤، وحاشية الصبان ٢٢٦/٤، والرضي على الشافية ١٤/٣، والفصول الخمسون ٢٥٦، وابن يعيش ٥٩/٩، والمقتضب ٤٦/٣، والكتاب ١٢٨/٤.

(٥) انظر: هذا الكتاب ٣١٤/٢.

بها إلى الحنك الأعلى، ولما كانت كذلك، وكانت الألف أيضًا تستعلى، والإمالة انخفاض، فيتنافيان، فكُرِه الجمع بين هذين الأمرين من الاستعلاء والانخفاض، فامتنعت الإمالة؛ ليكون العمل في وجه واحد؛ لأنه أخف، فلم تُمل [1]. واستُثنِيَ باب ((رمى)) و((باع))، فإن الحرف المستعلى لا يمنع الإمالةَ في هذين البابين، وكذلك ((طاب)) و((خاب)) [2]؛ فإنه يُمال مع وجود حروف الاستعلاء؛ لأن سبب الإمالة قوى؛ لأن الألف نفسها ياء، أو عليها كسرة؛ بخلاف ما لا يُمال؛ فإن السبب إما قبل الألف أو بعدها.

وكما منعت هذه الحروف الإمالة إذا وليت الألف قبلها وبعدها، فكذلك تمنع الإمالة إذا وقعت بعد الألف بحرف أو حرفين على الأكثر؛ كـ ((ناشص)) [3]، ومقاريص، وعارض [4]، ومعاريض، وناشط [5]، ومناشيط، وباهظ [6]، وسواعيظ، وبالغ، ومبالغ، ونافخ، ومنافيخ، ونافق [7]، ومعاليق [8].

وأما إذا كانت هذه الحروف قبل الألف بحرف- وهي مكسورة، أو ساكنة بعد مكسور، أو كانت قبل الحرفين أو أكثر- لم يمنع عند الأكثر [9]؛ نحو: صِعاب، ومِصباح، وضِعاف، ومِضحاك، وطِلاب، ومِطعام، وظِماء، وإظلام، وغِلاب، ومِفتاح، وخِباث، وأخباث، وقِفاف، ومِقلات.

وإنما مُنعت متأخرةً؛ لثقل الاستعلاء بعد الاستفال، ولم تُمنع متقدمة؛ لأن الاستعلاء قبل الاستفال أخفُّ من الاستعلاء بعد الاستفال، وأما من سوى بينهما، وهو الذى ليس بالأكثر، فلا إشكال عليه.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: حاشية الصبان ٤/٢٢٤.

(٢) وفي حاشية الصبان ٤/٢٢٦-٢٢٧: "ويمنع المستعلى إمالةَ الألف في الاسم، ولا يمنع في الفعل من ذلك؛ نحو: "طاب" ، و"بغى"، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم؛ ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو، بل أميل مطلقًا".

(٣) ناشص: المرتفع. انظر: الصحاح "نشص" ٣/١٠٥٨.

(٤) عارض: السحاب المعترض في الأفق، والعارض الناب والضرس الذى يليه. انظر: الصحاح "عرض" ٣/١٠٨٥.

(٥) ناشط: الثور الوحشي يخرج من أرض إلى أرض. انظر: الصحاح "نشط" ٣/١١٦٣.

(٦) باهظ: يقال بهظه الحمل، أى أثقله وعجز عنه. انظر: الصحاح "بهظ" ٣/١١٧١.

(٧) نافق: من نفق البيع؛ أى: راج. انظر: الصحاح "نفق" ٤/١٥٦.

(٨) معاليق: جمع معلاق، يقال: رجل ذو معلاق؛ أى شديد الخصومة. انظر: الصحاح (علق) ٤/١٥٣١.

(٩) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٥٧.

وإذا كانت الراء مفتوحةً، أو مضمومةً، وجاورت الألف قبلها أو بعدها منعت الإمالة منع المستعلية؛ كـ ((هذا راشدٌ وحمارُك))، و((رأيتُ حمارَك))؛ لأن الراء لما فيها من شبه المضاعفة يكون فتحتها كفتحتين، وضمتها كضمتين [1]، فلا يقوى سبب الإمالة عليها [2].

فأما إن كانت الراء مكسورة كانت كسرتها ككسرتين، فيتقوى سبب الإمالة؛ نحو: ﴿وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ [3]، و((مررت بطارد)) فتميلهما. والراء المكسورة بعد الألف، إذا وليت الألف تقلب الراء الغير مكسورة، كما غلبت الراء المكسورة المستعلية؛ كقولك: مِن قرارِكَ، بالإمالة فإن تباعدت الراء المكسورة لم تؤثر؛ أي: لم توجب الإمالة عند أكثرهم، فأمالوا ((هذا كافر))، ولم يميلوا ((مررت بقادر))؛ لأن الراء لما تباعدت، لم تغلب حرف الاستعلاء، لكن بعضهم خالف ففخّم؛ نحو: ((كافر)) وأمال؛ نحو: ((بقادر)) [4]، وشذ إمالة ((الحجّاج)) و((الناس)) [5]؛ لأنهما في حالة الرفع والنصب ليس فيهما كسرةٌ، ولا ياءٌ، ولا شيء من أسباب الإمالة.

وقد أُميلت الفتحة قبل الراء المكسورة من أجلها؛ لتشبيه الفتحة بالكسرة؛ نحو: ((من الضرر))، و((من الكبر))، و((المحاذر))، بإمالة الذال دون الألف؛ لأن كسرة الراء لم تقو على إمالة الألف مع الذال؛ لأن الألف قبلها فتحة، والحرف بعدها وهو الذال مفتوح.

والحروف لا تمال؛ نحو: ((حتّى)) [6]، و((على)) [7]، و((إلى))، و((إلّا)) إلا إذا سمي

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/٢٢٦، والإيضاح ٢/٢٩٨، والكتاب ٤/١٣٦، والمقدمة الجزولية ٢١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١٤.

(٢) لما فيها من التكرير، تشبهت بالمستعلية. حاشية الصبان ٤/٢٢٦، وانظر: شرح الرضي على الشافية ٣/٢٠، والمقتضب ٣/٤٨، والجاربردي ١/٢٤٠.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٥٩، وفي الأصل "فانظر"، والصحيح ما أثبته. وانظر: الإرشادات الجلية ...

(٤) وفي حاشية الصبان ٤/٢٢٩: "قال سيبويه: والذين يميلون "الكافر" أكثر من الذين يميلون بقادر. وانظر: الكتاب ٤/١٤٢.

(٥) وفي شرح الكافية، لابن مالك ٤/١٩٧٧: أن أبا عمرو والكسائي يجوزان إمالة "الناس" ... مجروراً، وانظر: المقتضب ٣/٥١، والكتاب ٤/١٢٧، والإيضاح لابن ...

(٦) وعن سيبويه ومن وافقه إمالة "حتى"، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي. حاشية الصبان ٤/٢٣٢، وراجع: الرضي على الشافية ٣/٢٦، والإيضاح ٢/٣٠١.

(٧) في المقتضب ٣/٥٣: فأما "على" ، و"إلى" فلا تصلح إمالتها؛ لأن "على" من "علوت"، وهي اسم، يدلك على ذلك قولهم: جئت من عليه، أي: من فوقه، قال الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا ... رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعَا

بها [1]، وقد أُميلت ((بلى))؛ لشبهها بالاسم؛ لكونها على ثلاثة أحرف، وأُميلت ((لا)) في ((إما لا))؛ لإغنائها عن الجمل؛ لأنها قد تقع جوابًا [2]، ويُكتفى بهـا، وكذلك ((يا)) في النداء أُميلت؛ لأنها نائبة عن الفعل.

والأسماء المبنيةُ يُمال منها ما يستقلُّ بنفسه؛ نحو: ((ذا)) ، و((متى)) ، و((أنَّى)) [3]، ولا يُمال ما ليس بمستقل؛ نحو: ((ما)) ، الاستفهامية ، أو الموصولة ، أو الشرطية؛ ونحو: ((إذا))، وأما ((عسى)) فإمالتها جيِّدة [4].

الفصلُ الثَّاني في الْوَقْفِ

وهو [5] قطع الكلمة عمّا بعدها؛ لفظًا أو تقديرًا، ويشترك فيه الاسم والفعل والحرف، وفي الوقف على ما هو متحرك في الوصل لغات:

منها الإسكان الصريح [6]: في كل حال؛ كقولك ((هذا بكرْ))، و((رأيت بكرْ)) و((مررت ببكرْ))؛ لأنه لما وجب الابتداء بالمتحرك [7]اختير الوقف بالسكون؛ ليخالف الانتهاءُ الابتداءَ [8]. وإن اجتمع ساكنان؛ فإنه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين؛ لأن الوقف يوفر على الحرف الموقوف عليه الصوت، فيجري ذلك له مجرى تحريكه؛ كما جرى مجرى الحركة، وليس كذلك الوصل، ألا ترى أنك إذا قلت: ((بكر)) في حال

---

(1) انظر: الإيضاح ٢/٣٠٢، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٧٥، والهمع ٦/١٦٧، وابن يعيش ٩/٦٥، والمقتضب ٣/٥٣، والجاربردي ١/٢٤٧.

(2) وحكى قطرب إمالة "لا"؛ لكونها مستقلة. انظر: حاشية الصبان ٤/٢٣٢.

(3) انظر: الجاربردي ١/٢٤٨.

(4) انظر: الرضي على الشافية ٣/٢٦، والجاربردي ١/٢٤٩، وشرح الكافية، لابن مالك ٩٧٥، وفي المقتضب ٣/٥٣: ((فأما عسى) فإمالتها جيدة؛ لأنها فعل، وألفها منقلبة من ياء، تقول: عسيت، كما تقول: رمى ورميت)).

(5) انظر: حاشية الصبان ٤/٢٠٣، والمقرب، لابن عصفور ٢/٢٦، والجاربردي ١/١٦٨، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٧٩، والرضي على الشافية ٢/٢٧١، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والهمع ٦/١٩٩، والإيضاح ٢/٣٠٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٤٢٧، والتسهيل ٣٢٨، والأصول ٢/٣٧١.

(6) انظر: الرضي على الشافية ٢/٢٧٢ والهمع ٦/٢٠٧.

(7) انظر: الجاربردي ١/١٦٤.

(8) الحقيقة أن الوقف بالسكون هو الأصل – كما هو عليه المؤلف – وحرك الآخر في الكلمات المختلفة ليبين عن المعاني، وهو المقصود بالإعراب، الذي تقدم تفصيله في هذا الكتاب ١/٤٨.

الوقف وجدت في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل.

ومنها **الإشمام** [(١)]: وهو ضمُّ الشفتين بعد الإسكان على صورتها، إذا لفظت بالضمة [(٢)]، فذلك هو الدلالة على الإشمام، والغرض الفرق بين ما هو متحرك في الوصل، وإنما سُكِّن في الوقف، وبين ما هو ساكنٌ في كل حال.

ويختص الإشمام بالمرفوع أو المضموم؛ لأنه هو الذي يمكن فيه أن يجعل العضو على صورة الضمة دون المنصوب والمجرور [(٣)].

ومنها **الرَّوم** [(٤)]: وهو أن يروم التحريك، والغرضُ به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم في البيان. والقرَّاء لا يرمون حركة المنصوب [(٥)]؛ لخفة النطق بها، ولا المنصوب المنوَّن؛ للوقوف عليه بالألف، ولكن يرومون ما سواهما، وإذا رمت الحركة، فهي موجودة، فلم تحتج إلى دليل عليها.

ومنها **التضعيف** [(٦)]: وهو تشديد الحرف الذي تقف عليه؛ نحو: ((يا فَــرَجّ)) [(٧)]، بتشديد الجيم، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الوصل [(٨)]، ويختص التضعيف بكل كلمة آخرها حرفٌ صحيح قبله متحرك، فإن كان قبله ساكن لم يصح التضعيف؛ لاستلزامه الجمع بين ثلاثة سواكن، وكذا إن كان آخره همزةً لم يُضعَّف،

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٤ وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٨٩ والرضي على الشافية ٢٧٥/٢ والمقدمة الجزولية ٢٨٠ والهمع ٢٠٨/٦.

(٢) وروى الإشمام عن بعض القراء في الجر، وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الذين يسمون الروم إشمامًا والتحقيق خلافه، فإن الروم صوت يدركه الأعمى والبصير، والإشمام ليس فيه صوت، فيدركه البصير دون الأعمى. انظر: إصلاح الخلل ٣٣٣ وابن يعيش ٦٧/٩.

(٣) ابن يعيش ٦٧/٩، وإصلاح الخلل ٣٣٣.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٤ وشرح الكافية لابن مالك ١٩٨٩، والرضي على الشافية ٢٧٥/٢، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والهمع ٢٠٧/٦.

(٥) وهو ما عليه القراء أوضح المسالك ٣٤٥/٤.

(٦) انظر: حاشية الصبان ٢١٠/٤، والمقرب ٢٧/٢-٢٨، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٨٩، والهمع ٢٠٩/٦.

(٧) في أوضح المسالك ٣٣٥/٤: "وهو لغة سعدية".

(٨) وشرطه خمسة أمور؛ وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزةً، ولا ياءً، ولا واوًا، ولا ألفًا، ولا تاليا لسكون. انظر: أوضح المسالك ٣٤٥/٤.

وكذا حرف العلة لا يُضَعَّف؛ لثقلهما، وكذا المنصوب المنون لا يضعف؛ للوقوف عليه بالألف، فأما ما لا ينون فيُضَعَّفُ؛ نحو: ((رأيت أحمر))؛ فحينئذ قد اشترك في التضعيف المرفوع، والمجرور، والمنصوب غير المنون.

وقد جعلوا لهذه الأربعة علامات؛ فعلامةُ الإسكانِ: الفاءُ [1]، والإشمامِ: نقطة، والرَّوْمِ خط بين يدى الحرف، والتضعيف: الشين.

ومنها أن تقف على المنصوب المنوَّن حال النصب: بالألف، وفي الرفع والجر: بالإسكان.

ومنها الوقف على المرفوع بواو، والمنصوب بألف، والمجرور بياء [2]. سواء فيه المنون وغيره، تقول: ((رأيت أحمدا)) و((مررت بأحمدي)) و((جاءني أحمدو)).

ومنها: تحويل ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله، دون الفتحة في غير الهمزة [3]، كما سيأتي حكمها، فتقول: ((هذا بكُرْ)) ، و((مررت ببكِرْ)) و((رأيت بكَرًا))، فتبدل من التنوين في حال النصب ألفًا.

ويُشترط لهذه اللغة أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا [4]، كسكون كاف ((بكْر))، وأن لا تخرج الكلمة بالتحويل إلى ما لا نظير له، فلا يقال: ((هذا عِدُل))؛ لعدم ((فِعُل)) بكسر فاء الفعل وضمّ عينه، ولا ((مررت بقُفِل))؛ لعدم ((فُعِل))؛ أعني ضم الفاء وكسر العين، وأجازه الأخفش [5] متمسكًا بـ((دُئِل)) اسم قبيلة. ويشترط أيضًا أن لا يكون مثل ((ثَوْب)) و((زَيْد))؛ فلا يقال: ((ثوُب)) ((وزيِد))؛ لثقل الضم والكسر على الواو والياء [6].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/٢٠٤، والجاربردى ١/١٧١.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٢/٣١٠، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والكتاب ٤/٢٠٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٤/٢١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٩٠، والإيضاح ٢/٣٠٥، والرضى على الشافية ٢/٣٢١، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والكتاب ٤/١٧٣.

(٤) وكذا شرط المنقول منه، فلا ينقل نحو "ظبي" و"دلو". انظر: حاشية الصبان ٤/٢١٢، والجاربردى ١/١٨٨.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٤٧، وابن يعيش ٩/٧٠-٧٢.

(٦) وكذا في نحو "ناب"، و"باب"؛ للتعذر، أو يستلزم لفكّ إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة؛ كما في نحو "حدّ" و"عمّ". انظر: حاشية الصبان ٤/٢١٠-٢١١.

ويشترط أيضًا أن تكون الحركة إعرابًا غالبًا [١]، فلا يقال: ((مِنْ قَبِل)) و((من بَعِد))؛ لأن الحرص إنما هو على معرفة حركة الإعراب، لا على حركة البناء، ويجرى ذلك فى المعرَّف باللام أيضًا، فتقول: ((هذا البَكُرْ))، و((مررت بالبَكِرْ))، قال الشاعر:

قَدْ نَصَرَ اللهُ وَسَعْدٌ فى الْقَصِرْ [٢]

وقال:

أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِى أَبُو عَمُرْ

أَضْرِبُ بالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فى الْقَصِرْ [٣]

أراد: أبو عمرو، فحول كسرة الراء إلى الميم، وكذلك حول كسرة راء ((القصر)) إلى الصاد، و أما فى حال النصب فلا يحول [٤]؛ لأن أصله أن يظهر إعرابه فى الوقف إذا كان منونًا، ولكن لما زال التنوين للام، كان التنوين كأنه موجود فيه، فتقول على هذه اللغة: ((رأيت البكرَ)) بفتح الراء، كأنك قلت: ((رأيت بكرًا)) وقد حولت الحركة فى نحو: ((لم أضربُه)) ، و((هند ضَرَبَتَه))، وكان ينبغى أن لا تُحوَّل؛ لأن حركة الهاء فيها ليست بحركة إعراب، ولكن لما سكنت الهاء خَفِيَتْ، وزادها خفاءً الساكن قبلها، فلذلك حوِّلت حركتها إلى ما قبلها؛ قال زياد [٥] الأعجم:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ

مِن عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ [٦]

كان ((لم أضربْهُو)) فسكن الهاء، وحوّل حركتها إلى الساكن الذى قبلها، وهو الباء، صار: لم أضربُهْ.

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٢١١/٤.

(٢) ثلاثة أبيات من الرجز، وهى فى الإنصاف ٥٩١ بدون نسبة.

(٣) انظر: الهامش السابق.

(٤) وأجاز الكوفيون ذلك، ونقل عن الجرمى ، والأخفش أنهما أجازاه كالكوفيين. حاشية الصبان ٢١٢/٤.

(٥) هو زياد الأعجم البصرى، يكنى أبا أمامة مولى عبد القيس، ولقب بالأعجم لعجمة كانت فى لسانه، وتوفى عام (١٠٠هـ). انظر: فى ترجمته: الأغانى ٩٨/١٤، والأعلام ٥٤/٣، وانظر هناك بهامشه مصادر أخرى.

(٦) من الرجز. وله فى ابن يعيش ٧٢/٩، والكتاب ١٨٠/٤، والديوان ٤٥، وغير منسوب فى المفصل ٣٢٩، والأشمونى ٥١٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٠١، وحاشية الصبان ٢١٠/٤، والمقدمة الجزولية ٢٨٠.

فأما ما آخره همزة، إذا وقفتَ عليها فى هذه اللغة فتحوّل حركاتها الثلاث: الضمة والكسرة، والفتحة أيضًا إلى ما قبلها؛ وذلك لخفاء الهمزة؛ والحرص على بيانها [1]، فتقول فى ((الخبْء)) بالهمزة وسكون الباء: ((هذا الخبُءْ))، و((رأيت الخبَأْ)) ، و((مررت بالخبِءْ)) بتسكين الهمزة وتحريك الباء بالضم، والفتح، والكسر، وكذلك تقول فى ((البُطْء)) بسكون الطاء: هذا البَطُءْ ، و((رأيت البُطَأْ)) و((مررتُ بالبطِءْ)) فتسكن الهمزة، وتحرك الطاء بالضم، والفتح، والكسر، وكذلك تقول: ((هذا الردُءْ)) و((رأيتُ الردَأْ))، و((مررتُ بالردِءْ))، وجوّزوا الرُّدُءْ [2] وشبهه على وزن فِعُل، بكسر الفاء وضم العين، وإن لم يكن فى الكلام فِعُل، كل ذلك لما قلناه من الحرص على بيان الهمزة لخفائها.

ومنهم [3] من يقول: هذا الرِّدِئ. فيكسرون الدال إتباعًا للكسرة التى قبلها.

ويقول: من البُطُؤ، فيضمون الطاء اتباعًا للضمة التى قبلها؛ كراهةَ الانتقال من ضم إلى كسر وبالعكس.

ومن لغات الوقف على المهموز أن يبدلوا من الهمزةَ حرفَ [4] لين، سواء تحرك ما قبلها؛ نحو: ((الكلأ))، أو سكن؛ نحو: ((الخبْء))، وسواء كان فاء الكلمة مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا؛ فيقولون: هذا الكَلُو، والخَبُو، والبطُو، والردُو، ورأيت الخَبَا، والبُطَا ، والرِّدَا، ومررت بالكَلِى ، والخَبِى ، والبُطِى ، والرِّدِى.

ومنهم من يقول: هذا الرِّدِى، بالياء فى الأحوال الثلاثة، على إتباع حركة فاء الفعل، وأهل الحجاز يقولون [5] فى ((الكلأ))، و((أكمُؤ)) ، و((أهنِئ)) مهموزةً: ((الكلا)) بالألف، و((أكمُو)) بالواو، و((أهنِى)) بالياء، فى الأحوال الثلاث؛ لأن الهمزة سكنت للوقف ، فقُلبت على حسب ما قبلها ؛ فقُلبت فى ((كلا)) ألفًا ؛ كما قُلبت

---

(١) انظر فى بيان ذلك: حاشية الصبان ٢١٢/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٩٠، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والكتاب ١٧٧/٤، والجاربردى ٣٧٦/١.

(٢) وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. وانظر: شرح الأشمونى ٥١٦/٢.

(٣) وهم بعض تميم. انظر: شرح الأشمونى ٥١٦/٢.

(٤) انظر: الإيضاح ٣٠٦/٢ -٣٠٧.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢١٣/٤.

في ((رأس))، وفي ((أكمُؤ)) واواً؛ كما قُلبت في ((جونة)) [1]، وفي ((أهنى)) بـاء؛ كما قلبت في ((ذيب))، و((أكمؤ)) جمع قلة لـ((كَمي)) واحد الكمأة ((التي تؤكل))، وجمع الكثرة ((كمأة))، و((الهِنئ)): العطاء، يقال: هنأته أهنؤه هناء؛ أي: أعطيته.

ذكرُ الوقف على المعتل

إذا [2] اعتل الآخر، وما قبله ساكن؛ كـ((ظبي))، و((دلو))؛ فيجرى في الوقف مجرى الصحيح؛ فتقول: هذا ظبيٌ، ومررت بظبيٍ، ورأيت ظبيًا، وإن كان ما قبل حرف العلة متحركًا [3]، وهو ياء قبلها كسرة كـ((قاضي)) ، وقد حذفت للتنوين في الوصل؛ نحو: ((قاض))، و((جوار)) في الرفع والجر؛ فالأكثر أن يوقف على ما قبله كما يَصِلُ، فلا تُرَدُّ الياء في الوقف؛ لأنها غير موجودة في الوصل، فتقول: ((هـذا قـاض وجوار))، و((مررت بقاض وجوار))؛ لأن التنوين موجود حكمًا؛ لأن الياء إنما حذفت له لا للوقف، وسيبويه [4] يختار هذا المذهب.

ومنهم [5] من يردُّ الياءَ في الوقف؛ لأن الموجب لحذفها في الوصل، هو التنويـن، وقد زال للوقف، فتقول: ((هذا قاضي وجواري))، ومررت بقاضي وجواري، ويونس يختار هذا المذهب، وهو كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [6] ﴿وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقِي﴾ [7] بإثبات الياء [8].

فإن كانت هذه الياء ثابتة في الوصل؛ نحو: ((جاء القاضي))، و((يا قـاضي)) في النداء، و((رأيتُ جواري))، فالوقف عليه بالياء عند الأكثر؛لأنه لا تنوين ها هنا، تحذف

---

(١) الجونة: جونة العطار، وهي ما يحفظ فيه العطار الطيب، وربما تُهمز، والجمع: جُوَن الصحاح (جون) ٥/٠٩٦.

(٢) انظر: المقرب ٢/٢٩-٣٠، والكتاب ٤/١٧٠.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤.

(٤) انظر: الكتاب ٤/١٨٣، والأشموني ٢/٥١١-٥١٢، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٤، والمفصل ٣٤٠، وابن يعيش ٩/٧٤-٧٥، والمقرب ٢/٣٠٠، والإيضاح ٢/٣١٠، وشرح الرضي على الكافية ١/٥٨.

(٥) انظر: المقدمة الجزولية ٢٨١، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٤.

(٦) سورة الرعد ١٣/٧.

(٧) سورة النحل ١٦/٩٦.

(٨) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١، والإرشادات الجلية ٢٧٤.

له الياء؛ لسقوطه فى ((القاضى)) للألف واللام، وفى ((يا قاضي)) للنداء، وفى ((رأيت جوارى))؛ لعدم الصرف. وذهب قوم [١] إلى حذفها؛ فقالوا: هذا القاضِ، ومررت بالقاضِ، ويا قاضِ، وهذا عكس ما حذفت فيه الياء للتنوين وصلاً؛ نحو: ((قاضٍ))، فإن الوقف عليه بغير ردّ الياء هو الأكثر، وبردّها هو الأقل، والذى فيه الياء ثابتةٌ فى الوصل نحو: القاضى ويا قاضى ورأيت جوارى، الوقوف عليه بالياء هو الأكثر والوقوف عليه بحذف الياء هو الأقل.

ويُوقف على اسم الفاعل من: أرى يُرَى، بتخفيف الهمزة بالياء، وإن كان قد أذهبها التنوين في الوصل؛ فتقول: هذا مُرِى، ويا مُرِى؛ لئلا يجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء[٢].

وإن كان حرف العلة ألفًا؛ فالأكثر أن يقف عليه بالألف [٣]، فتقول: ((هذه عصا)) و((مررتُ بعصَا)) و((رأيتُ عصَا))، وكذلك ((حُبْلَى))، تقف عليها بالألف فى الأحوال الثلاث.

وبعضهم [٤] يقول: ((هذه حُبْلِى))، وبعضهم يقول: ((حُبْلَوْ)) بالواو، وبعضهم يقول: ((حُبْلأْ)) بقلب الألف همزةً فى الوقف؛ لمناسبة الهمزة الألف؛ لأنه من مخرجها.

ومذهب سيبويه [٥] أن ألف ((عصا)) الموقوف عليها فى حالة النصب هى المبدَلة من التنوين؛ إجراءً للمقصور مجرى الصحيح، وأما فى الرفع والجر فهى الألف الأصلية التى هى لام الكلمة المنقلبة عن الواو فى ((عصا)) ، وعن الياء فى ((رحى))، وذهب المبرد[٦] إلى أنها أصلية فى الأحوال الثلاث؛ أى: المنقلبة، وذهب المازنى[٧] إلى أنها ألف التنوين فى الأحوال الثلاث.

---

(١) انظر: الواضح فى علم العربية ٢٩١، وابن يعيش ٧٥/٩، والمقدمة الجزولية ٢٨١، والكتاب ١٨٤/٤.
(٢) انظر: الكتاب ١٨٤/٤.
(٣) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ١٩٨٢.
(٤) وذكر ابن مالك أن ناساً من قيس وفزارة يبدلون ألف المقصور غير المنون فى الوقف ياء. شرح الكافية الشافية ١٩٨٤، وانظر: الكتاب ١٨١/٤.
(٥) انظر: شرح الأشمونى ٥٠٨/٢ - ٥١٠، وابن يعيش ٧٦/٩-٧٧، والتبيين، للعكبرى ١٨٦-١٨٧، والجاربردى ١٧٢/١، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٨٤، والأشباه والنظائر ٢٦٤/٢.
(٦) انظر: التبيين ١٨٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٩/١٤.
(٧) انظر: التبيين ١٨٧، وابن يعيش ٧٦/٩-٧٨.

والوقوف على الفعل الصحيح كالوقوف على الاسم حسبما تقدّم، وأمـــا المعتـــل فيُوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذى اعتلّت لامه بإثبات أواخره؛ نحو: ((هو يغزو))، و((لن يخشى))، وأما الوقوف على المجروم ففيه وجهان: الأول: وهو الأجـــود أن يقف بهاء السكت [١]؛ نحو: ((لم يغزهْ)) و"لم يرمِهْ" ((لم يخشَهْ))، وكذلك المبنـــى؛ نحو: ((اغزه))، و((ارمه))، و((اخشه))، بحذف لام الفعل للجزم وإلحاق هاء الســـكت ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الحركات التى قبلها لتدل على المحذوف.

والثاني: أن تقف بلا هاء، بحذف اللام وإسكان ما قبلها، فتقول: لم يغزْ ولم يَـــرمْ ولم يَخشْ ، واغزْ ، وارمْ ، واخشْ.

وهذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفين فصاعدًا، فأما إذا أفضى الحـــــذف إلى أن يقى على حرف واحد، لم يكن بدٌّ من الهاء؛ نحو قولك فى الأمر من ((وقا يقى)): قه، ومن ((رأى)): رِهْ، ومن ((وعا يعى)): عهْ [٢]، واغتفر أمر الإلباس بهاء الضمير؛ لأنه لا يوقف عليه إلا كذلك ضرورة عند الابتداء به.

ويجوز فى الوقف على القوافى ثلاثة أوجه [٣]:

أحدهما: أن تصل بالواو، والمكسور بالياء، والمفتوح بالألف؛ للترنم بالشعر، نحـــو: الخيامو [٤]، ومنزلى [٥]، والعتابا [٦].

---

(١) أكثر ما تزاد هاء السكت فيه بعد شيئين: أحدهما: الفعل المعتل المحذوف الآخر جزمًا، كما مثل المؤلـــف، أو وقفًا، والثانى: (ما) الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو: على مه ولمه. انظر: شرح الأشمونى ٢/٥١٩، وراجع فـــى ذلك: المقرب ٢/٣١، والمقدمة الجزولية ٢٨٢.

(٢) وكذلك الفعل المضارع المجزوم نحو: لم يرهْ ولم يعهْ ولم يقهْ؛ لأن حرف المضارعة زائد؛ وذلك لئلا يبقى الفعل على أصل واحد. انظر: شرح الأشمونى ٢/٥١٩، والجاربردى ١/١٨٧، والهمع ٦/٢١٧.

(٣) انظر: الإيضاح ٢/٣/٣، والواضح فى علم العربية ٢٨٨.

(٤) يريد بيت جرير:

مَتى كَـــانَ الْخِيَـامُ بِـذِى طُلُـوحٍ ... سُـقِيتِ الْغَيْـثَ أَيَّتُهـا الْخِيَـــامُو

انظر: ابن يعيش ٩/٣٣.

(٥) يشير إلى بيت امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيـــبٍ وَمَـــنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُـــولِ فَحَوْمَـــلِ

انظر: ابن يعيش ٩/٣٣.

(٦) يشير إلى بيت جرير أيضًا، وهو:

أَقِلِّــى اللَّــوْمَ عَـــاذِلَ وَالْعِتَابَـــا ... وَقُولِــى إنْ أَصَبْــتُ لَقَــدْ أَصَابَـــا

انظر: ابن يعيش ٩/٣٣.

ثانيها: إبدال حروف المد نونًا ساكنة بعد حرف الرّوِى؛ نحو: ((عتابًا)) للترنم بالشعر أيضًا.

ثالثها: وهو يشمل القوافي، وفواصل الآيات [1]؛ أن تقف عليها كما تقف على غيرها من الكلام، وتُحذف الواو والياء إن كانتا أصليتين، وإن كان الحرف الأصلى لا يُحذف في الكلام، فإنه إذا جاء في القوافي بعد حرف الروى أو في الآيات بعد الفواصل حرفٌ أصلى من واوٍ أو ياءٍ جاز حذفه، واستوى الأصلى والزائد؛ لأن حرف المد، وإن كان أصليًا؛ فإنه إذا جاء بعد الروى أو الفاصلة، وقع موقع الزائد، وهو من جنسه فتحذف، وأنشد سيبويه:

لاَ يُبْعِدُ اللهُ إخْوَانًا تَرَكْتُهُمُ ... لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةَ الأَمْسِ مَا صَنَعْ [2]

بتسكين العين، أراد: ما صنعوا، واعلم أن الوزن يتكسر بمثل هذا الوقف؛ وإنما جاز ذلك لأنه قد أتى من الكلام بما يدل على المعنى، وليس من شرط دلالة الكلام على المعنى أن يكون موزونًا.

وأما الوقف على فواصل الآيات على هذا الوجه الثالث؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [3]؛ ليوافق ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [4]، فالفاصلة الراء، والياء في ((يسرى)) واقعة موقع الزائد كالواقعة بعد حرف الروى، وقوله: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [5]؛ لأن الفاصلة اللام، فحذفت الياء الواقعة بعدها، وهي من أصل الكلمة، وكذلك: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [6]، الفاصلة الدال، وكذلك ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [7]، ومثله كثير في الكتاب العزيز.

---

(١) انظر: الكتاب، لسيبويه ٤/٢٠٤.

(٢) من البسيط لابن مقبل في ديوانه ١٦٨، والعمدة ٢/٢٤٠، وشرح شواهد الشافية ٤/٢٣٦، والكتاب ٤/٢١١، وغير منسوب في المفصل ٣٤١، ولفظه: (غداة البين) بدلاً من: (غداة الأمس).

(٣) سورة الفجر ٨٩/٤.

(٤) سورة الفجر ٨٩/١، ٢، ٣.

(٥) سورة الرعد ١٣/٩.

(٦) سورة غافر ٤٠/٣٢.

(٧) سورة غافر ٤٠/٣٣.

وتُقلب تاء التأنيث في الاسم المفرد هاءً في الوقف؛ رفعًا، ونصبًا، وجرًا [1]؛ تقول: ((جاءني طلحةْ، وقائمةْ، ورأيتُ طلحةْ، وقائمةْ، ومررتُ بطلحةْ، وقائمةْ))، بخلاف الوصل، فإنها تبقى تاء على حالها؛ كقوله:

طلحة الطَّلَحَات [2]

ومنهم من يقف عليها بالتاء، إجراءً للوقف مجرى الوصل [3]؛ فيقول: ((هذا طلحت)) ، و((عليك السلام والرحمت))؛ قال الشاعر:

اللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمَتْ
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ [4]

أي: بعد ما، فأبدل من الألف هاء ثم أبدل من الهاء تاء، ومثل ذلك في الموقوف عليها بالهاء والتاء ((هيهات)) [5]، فمَنْ فتح آخرها كتبها بالهاء، ووقف عليها بالهاء

---

(١) ويشترط فيها كذلك أن تكون غير متصلة بساكن صحيح، مثل تاء (بنت) و(أخت). انظر: حاشية الصبان ٢١٣/٤، والمقرب ٢٤/٢، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٩٥، والجاربردي ١٧٤/١، والإيضاح ٣١٤/٢، وابن يعيش ٨٠/٩، والرضي على الشافية ٢٨٨/٢، والهمع ٢٠٠/٦، ٢١٥، والأشباه والنظائر ٥٠/١ - ٥١.

(٢) قطعة من بيت من الخفيف وهو:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا   بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وهو لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو في اللسان (طلح) ٣٦٦/٣، وابن يعيش ٤٧/١ - ٤٨، وديوانه ٢٠، ومعجم البلدان ١٩٠/٣ - ١٩١، وغير منسوب في التبيين ٢٢٠، والمقتضب ١٨٨/٢، والاشتقاق ٤٧٥، وهمع الهوامع ١٤٧/٢، وشرح التسهيل ٢٧١/٣، وتخليص الشواهد ٩٨.

(٣) وذهب الشيخ ابن النحاس إلى أن النحاة أجمعوا على أن ما فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاء، وفي الوقف هاء. الأشباه والنظائر ٥٠/١ - ٥١.

(٤) من الرجز، لأبي النجم العجلي في اللسان ((أما)) ٦١/٢٠، ونُسب البيت الثاني في مجالس ثعلب ٢٧٠، وبدون نسبة في سر صناعة الإعراب ١٦٠، ولفظه: "نجاك"، وابن يعيش ٨١/٩، وشرح جمل الزجاجي ٤٢٧/٢، والأشموني ٥١٨/٢، وقال العيني بهامشه: "رجز غير معزوف قائله"، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤ - ٣٤٩، وحاشية الصبان ٢١٤/٤.

(٥) وذكر الجاربردي أن هذا قليل. الجاربردي ١٧٤/١.

فيقول: ((هيهاه)) [١]؛ لأنها واحدة كـ ((أرطاه))، ومَن كسرَ آخرها كتبها بالتاء؛ فيقول: ((هيهات))؛ لأنها جماعة ((هيهاه)) عندهم، فيقف عليها بالتاء، كما يقف على جمع المؤنث،؛ نحو:((مسلمات)).

ويجوز أن يجرى الوصل مجرى الوقف [٢]، وقد قيل: إنه يختص بالضرورة، وقيل: لا يختص بها؛ لوقوعه في كلام الله تعالى [٣]؛ نحو:﴿مَاليه﴾ [٤]، و﴿سُلْطَانِيَه﴾ [٥]؛ ومنه ﴿مِنْ سَبَأْ﴾[٦] بإسكان الهمزة في الوصل، إجراءً للوصل مجرى الوقف، وكذلك قول الشاعر:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًّا
فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا [٧]

فإن التشديد إنما يكون في الوقف؛ نحو ما تقدم في الوقف بالتضعيف من ((يا فرجّ))، و((أخصبّا)) في الوصل تشبيهًا بالوقف، فإنه يقال في الوقف ((أخصبّ)) بغير ألف الوصل، فجُمِع في ((أخصبا)) بين الحركة والتشديد، وشرط أحدهما انتقالُ الآخر، فأُجْرِى المشدد في الوقف مجرى غير المشدد في الوصل.

وحكى سيبويه [٨] أنهم يقولون في العدد: ((ثلاثَهَرْبعة))، إجراءً للوصل مجرى الوقف.

---

(١) ونقل بعضهم أنها لغة طيئ، وفي الإفصاح: أنه شاذٌ لا يقاس عليه. انظر: شرح الأشموني ٢/٥١٨، وحاشية الصبان ٤/٢١٤.

(٢) انظر: الإيضاح ٢/٣١٥، وابن يعيش ٩/٨١، والهمع ٦/٢٢١.

(٣) انظر: الحجة للفارسي ٢/٣٦٨-٣٦٩.

(٤) سورة الحاقة ٦٩/٢٨.

(٥) سورة الحاقة ٦٩/٢٩.

(٦) سورة النمل ٢٧/٢٢. انظر: الإتحاف ٣٣٦، والحجة، لابن خالويه ٢٧٠.

(٧) من الرجز، وقال العيني في شرحه ٢/٥٢٤: "وقد عُزِى في الكتاب لرؤبة، وعزاه أبو حاتم لأعرابي، وابن يسعون لربيعة بن صبح"، ولرؤبة في الكتاب ٤/١٧٠، وملحقات ديوانه ١٦٩، وغير منسوب في ضرائر الشعر للقزاز ٨٩، ولفظه "في عامكم ذا"، وعجزه في شرح الأشموني ٢/٥٢٤، وابن يعيش ٩/٦٩.

(٨) في ابن يعيش ٩/٨٢: "من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد "ثلثهربعة" فأبدل من التاء هاء في الوقف ثم ألقى حركة الهمزة على الهاء وحذفها على حد القراءة في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، وذلك إنما يكون في الوصل". وانظر الكتاب ٣/٢٦٥، والمفصل ٣٤٣، والمقتضب ١/١٠.

ذكرُ الوقفِ على الكلمة غير المتمكنة

تقول في الوقف عليها: ((أنا))، و((أنَهْ)) [1]، إما بالألف أو بهاء السكت؛ لأنك لو سكّنت النون، وقلت: ((أنْ)) بمعنى ((أنا)) أشبه ((أنْ)) التي هي حرف؛ فجيء بالألف وبهاء السكت [2]؛ للفرق بينهما، وتقول: هو وهي، بإسكان الواو والياء في الوقف، و((هوَهْ)) و((هيَهْ))، بتحريكهما، وإلحاق هاء السكت [3]؛ أما بسكونهما؛ فلأن حكم ما يوقف عليه السكون، وأما إلحاق هاء السكت؛ فلأن الواو والياء في ((هو)) و((هي)) متحركتان في الوصل، فجيء بالهاء في الوقف؛ لبيان حركتهما، وتقول: ((ها هنا))، و((ها هناهْ))، ((وهؤلاء)) ((وهؤلاهْ))، إذا قصِرَاء أعني إذا قصر ((هؤلا)) و((هؤلاه)) والهاء؛ لبيان الألف؛ لأنها خفيّة.

ولا يجوز أن يأتي بهذه الياء في الأسماء المتمكنة التي آخرها ألف، فلا تقول ((أفْعَاهْ)) كما قلت، ((هؤلاه))؛ لئلا تلتبس بالإضافة، وتقول: ((أكرمتك وأكرمتكَهْ))، بإلحاق هاء السكت؛ لبيان الحركة، وتقول: ((غلامي))، بالإسكان، ((غلاميَهْ)) بإلحاق الهاء؛ أما السكون فعلى الأصل، وأما إلحاق الهاء؛ فلبيان حركة ياء المتكلم الوصل؛ لأن ياء المتكلم مفتوحة على المختار، وتقول: ضربني، بإثبات الياء ساكنة، و((ضربنيَهْ)) بإلحاق الهاء، و((ضربَنْ)) بالحذف وسكون النون؛ أما ثبوت الياء ساكنةً فعلى الأصل في الوقف، وأما إلحاق في الهاء فلبيان حركة ياء المتكلم، وأما الحذف وسكون النون فلأن الوقف من شأنه حذف الحركة، وقرأ أبو عمرو [4] ﴿أكرمَنْ﴾ [5] و﴿أهانَنْ﴾ [6]؛ قال الأعشى:

---

(١) انظر: الإيضاح ٣١٧/٢، والرضى على الشافية ٢٩٤/٢، والجاربردى ١٧٧/١، والمقتضب ٩/١.

(٢) وجاء هنا في قوله -تعالى-: ﴿وما أدراك ما هيه • نار حاميه﴾. انظر: الإرشادات الجلية ٥٧٨.

(٣) وفي (هو) و(هي) ثلاث لغات:

الأولى: فتح الواو والياء.

الثانية: سكونهما.

الثالثة: تشديدهما، وحُكيَ لغةٌ رابعة، وهي أن تُحذف الواو والياء، وتبقى الهاء متحركة. الجاربردى ١٧٩/١.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٦٨٤-٦٨٥، والإرشادات الجلية ٦٠٧.

(٥) سورة الفجر ١٥/٨٩.

(٦) سورة الفجر ١٦/٨٩.

ومنْ شَاني كَاسِــفٍ وَجْهُــهُ إذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أنْكَــرَنْ [1]

وتقول: ضربكمْ، وضربهمْ، وعليهمْ، وبهمْ، بإسكان الميم في الوقف؛ لأن شأن الوقف أن تحذف الحركة وما يجري مجراها من حروف المد واللين؛ لما بينهما من المجانسة والمناسبة؛ فتحذف حرف المد الذي هو الواو في ((ضربهُمُو)) وما أشبهه في الوقف؛ لأنه كالحركة [2].

ومنه قولك: أخذت منهْ، وضربهْ، بإسكان الهاء في الوقف، ومثل هذا لا يكون في الوصل إلا موصولاً؛ أي: متحركَ الهاء، وتقول في الوصل: هذي أمة الله، فإذا وقفت قلت: هذه؛ لأن الوقف لما كان مسلطًا على حذف الحركة، وما جانسها من الياء والواو؛ حُذفت له الياء من ((هذي))؛ فَبَقِيَ الاسمُ على حرف واحد؛ فوجب إلحاق الهاء للعوض، فقالوا: هذه، وأما قولهم: هذِهِي؛ فهو لأنهم أجروا هذه الهاء مجرى الهاء التي لإضمار المذكر في نحو: ((بِهِ))، فإذا وقفت على ((هذهي)) حذفت الياء، فقلت ((هذه)) ليس إلا، كما تفعل في ((به)) [3].

وتقول: ((حتَّامَ))، و((حتَّامَهْ))، و((فِيمَ))، و((فيمَهْ)) بغير هاء [4]، وبإلحاق الهاء؛ لأن ((ما)) الاستفهامية المتصلة بحروف الجر المذكورة لك؛ فيها أن تحذف ألفها في الوقف، كما تحذفه في الوصل منْ غير تعويض [5]؛ كقولك ((حتَّام)) كما تقول في الوصل ((حتَّامَ أنتَ واقفٌ؟!))، فلك أن تعوِّض من ألفها هاء السكت كما قلنا في ((حتَّامَهْ)) و((فيمَهْ))؛ لأنه قد بقي اسم الاستفهام على حرف واحد، وتقول في الوصل: ((مجيء مَـ حيث)) و((مثل مَـ أنتَ))، فإذا وقفتَ عوَّضْتَ وقلت: ((مجيءُ مَهْ))

---

(١) من المتقارب، ويُعزى له في المفصل ١٣٤٣، ١٣٤٤، وابن خالويه ٢٢٥، وفقه اللغة للثعالبي ٢١٨، وابن يعيش ٨٣١٩، والديوان ٦٥، ٦٩، والكتاب ١٨٧/٤، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: الجاربردي ١٨٥/١.

(٣) انظر: الجاربردي ١٨٥/١.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢١٥/٤.

(٥) الحقيقة أن (ما) في الاستفهام إن جُرّتْ حُذف ألفها وجوبًا ، سواء جُرّت بحرف أو اسم ، بشرط أن لا تُرَكّب مع (ذا) في قولنا: ماذا. حاشية الصبان ٢١٦/٤ – ٢١٧.

و((مثلُ مَهْ))، بإلحاق هاء السكت ليس إلا [1]؛ لأن اتصال ((ما)) الاستفهامية بـ ((بمجيء))، وبـ ((مثل)) ليس كاتصاله بحرف الجر؛ لأن ((بمجيء))، و((مثل)) يصح الوقوف عليهما منفصلين عن ((ما))، فيبقى ((ما)) على حرف واحد؛ فيجب إلحاق الهاء، بخلاف حرف الجر، فإنه لا ينفصل من ((ما))؛ لشدة اتصال حرف الجر؛ فلذلك وجبت الهاء في ((ما)) مع ((بمجيء))، و((مثل))، ولم تجب في ((حتّامَ)) وبابها.

وتقول في الوقف على نون التأكيد الخفيفة في ((اضْرِبَنْ)): اضْرِبَا، فتبدلها ألفًا حسبما تقدم [2] في نون التوكيد [3]، قال الأعشى:

وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فَاعْبُدَا [4]

وتقول في ((يا قوم هل تضربُنّ)): هل تضربون، بإعادة واو الجمع؛ لأن نون التأكيد حُذفت للوقف، كما تُحذف للتنوين لشبهها به، فعادت واو الجمع ونون الإعراب؛ لأنهما إنما حُذفَا من أجل نون التأكيد، وقد زالت للوقف، وهو أيضا مما تقدم مع نون التأكيد[5].

واعلم أن الزمخشري ذكر في المشترك القَسَم بعد الوقف، ونحن قدمناه في قسم الحرف؛ فلذلك لم نذكره هنا .

الفصلُ الثالثُ في تخفيفِ الهمزِ

وهو [6] أن تردَّ الهمزة إلى وجه من التخفيف، ويشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف؛ وإنما خُفِّفَت الهمزةُ؛ لأنها أبعد الحروف مخرجًا، فاستُثْقِل إخراجها

---

(١) انظر: الجاربردي ١/١٧٧.

(٢) انظر: هذا الكتاب ٢/١٢٤.

(٣) انظر: الإيضاح ٢/٣٢١، وابن يعيش ٩/٨٨، والرضي على الشافية ٢/٢٧٩.

(٤) من الطويل وصدره: ((وإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تقربنّها))، وهو منسوب في شرح شواهد المغني ٥٥٧، ٧٩٣ وأورد صدره: ((وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تنسُكنّه))، وابن يعيش ٩/٨٨، وفي الديوان ١٨٧ ولفظه: ((ولا تعبدِ الأوثانَ))، وشرح شواهد الأشموني ٢/٢٢٧، وعجزه منسوب في: المفصل ٣٤٤، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨، وبدون نسبة في مغني اللبيب ٢/٤٠، وأوضح المسالك ٤/١١٣، والأشموني ٢/٢٢٧.

(٥) انظر: هذا الكتاب ٢/١٢٥.

(٦) انظر: شرح الرضي على الشافية ٣/٣٠، وابن يعيش ٩/١٠٧، والإيضاح ٢/٣٣٣، والجاربردي ١/٢٥٠، وأصول ابن السراج ٢/٣٩٨.

من أقصى الحلق؛ إذ هو مثل السعلة أو التهوُّع [1].

وفي تخفيفها ثلاثة أوجه:[2] الإبدال، والحذف، وأن تجعل بين بين؛ أى: بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها، وهذا هو بين بين المشهور، وأما غير المشهور فهو بين بين الشاذ، وهو أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركة ما قبلها فى بعض المحال.

ولا تخلو الهمزة من أن تكون ساكنةً أو متحركةً:

أما الهمزة الساكنة: فتبدل بحرف يجانس [3] حركة ما قبلها [4]؛ فإن كانت حركته فتحةً أُبدلت ألفًا؛ نحو: ((رأس)) و((راس))، وإن كانت كسرة أُبدلت ياءً؛ نحو: ((بئر))، و((بير))؛ وإن كانت ضمةً أُبدلت واوًا؛ نحو: ((لؤم)) و((لُوم))، وكذلك حكم الهمزة إذا كانت فى كلمة والحركة التى قبلها من كلمة أخرى؛ نحو: قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [5]، اجتمع فى ((ائتنا)) همزتان: الأولى همزة وصل مكسورة؛ جيء بها وصلةً إلى النطق، والثانية فاء الفعل ساكنة، فلما اتصلت بـ((الهدى)) سقطت همزة الوصل، فاجتمع ساكنان: ألف ((الهدى)) وهمزة ((ائتنا)) الساكنة، فحُذفت الألف، فبقيت الهمزة ساكنة، وقبلها مفتوح، أعنى: دال ((الهدى))؛ فبقى ((إلى الهد أْتنا))، فإذا خُفِّفَت، انقلبت ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها كما قلبت فى ((راس))، فيبقى ((إلى الهداتنا))، بألف محضة، وقس على ما ذكرناه ما يأتى من ذلك؛ نحو: ﴿الَّذِى اؤْتُمِنَ﴾؛[6]. فتسقط همزة الوصل للاتصال بـ((الذي))، فيلتقى ساكنان: ياء ((الذي)) وهمزة ((ائتمن)) الساكنة، فتحذف ياء ((الذي)) فيبقى: الذئتمن، فتحصل الهمزة ساكنة، وقبلها كسرة، فتُقلب ياءً كما قلبت فى ((ذيب)) فتبقى: ((الذِيتمن)).

وأما الهمزة المتحركة، فإن لم يتقدمها شي[illegible]و قولك ابتداءً: أب، أم، إبل، فلا

---

(١) ولذا فإنه يُروى عن قبيلة قريش أنها لا تعرف النبر، ولا تحققه، إلا إذا اضطرت. انظر: الرضي على الشافية ٣/٣٢.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٠، والجاربردي ١/٢٥٠.

(٣) زيادة توجد بالحاشية فى الأصل، غير واضحة.

(٤) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٢ والجاربردى ١/٢٥١.

(٥) سورة الأنعام ٦/٧١.

(٦) سورة البقرة ٢/٢٨٣

يمكن تخفيفها، بل تبقى همزة خالصة، وإن تقدمها شيء فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكنًا، أو متحركًا، فذلك قسمان [1]:

ذِكْرُ الهمزةِ المتحركةِ التي قبلها ساكنٌ:

وهي [2] إن كان الساكن الذى قبلها ياءً أو واوًا زائدتين مَدَّتين أو ما يشبه المدَّة؛ نحو: ياء التصغير، قُلبت الهمزة إلى مثل تلك المدَّة جوازًا، وأُدغمت فيها تلك المدة؛ فتقول فى ((خطيئة)) و((مقروءة)) بالهمز: خطيَّة ومقروَّة، بقلب الهمزة ياءً وواوًا، والإدغام فيها[3]، وكثُر ذلك في ((نَبِيٌّ)) و((بريَّة))؛ لكثرة استعمالهما، والمراد بالمدة ياءٌ ساكنة مكسورٌ ما قبلها، أو واوٌ ساكنة مضمومٌ ما قبلها، ومعنى كونهما زائدتين مدتين أن تكونا قد زيدتا للمد؛ لأنهما إذا زيدتا لا لمعنى، فإنما جاء للمد لا غير؛ وذلك مثل ياء خطيَّة؛ فإنها ياء مكسور ما قبلها زائدة، لا للإلحاق ولا لغيره، فهى للمدِّ ليس إلا، وكذا الكلام فى واو ((مقروَّة)).

وأما مشابهة ياء التصغير للمدة؛ فهو أنها تشبهها فى أنها لا تكون إلا ساكنةً؛ فلذلك إذا اجتمعت مع الهمزة المتحركة تُقلب الهمزةُ ياءً وتُدْغَمُ فيها ياء التصغير؛ وذلك؛ نحو: ((أفيِّس)) جمع ((فأس))، والأصل ((أفؤس))، فصُغِّر لأنه جمع قلَّة، فصار: ((أُفَيْئِس)) على وزن أُفَيْعِل، فقُلبت الهمزة ياء، وأدغم فيها ياءُ التصغير؛ مثل ((خَطيَّة))، فصار: أُفَيِّس.

وإنْ كان الساكن الذى قبل الهمزة المتحركة ألفًا، وأردتَ تخفيفها جعلتَها بين بين[4]؛ لتعذُّر الإدغام؛ لأن الألف لا تُدْغَمُ، ولا يُدْغَمُ فيها؛ ولتعذُّر إلقاء حركتها على الألف؛ لأن الألف لا تتحرك، فلما تعذَّر قلبُها، والإدغامُ فيها، وتعذَّر نقلُ حركتها، وحذفُها، لم يَبْقَ إلا أن تُجعَل بين بين؛ إذ فيه بقيةٌ منها، وفيه تخفيفها، وتليينها، وتسهيل نبرتها، فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف؛ نحو: ((ساءل))، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو؛ نحو: ((التساؤُل)) وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء؛ نحو: قائل.

---

(1) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٢، والجاربردى ١/٢٥٢، وأصول ابن السراج ٢/٤٠١.

(2) انظر: ابن يعيش ٩/١٠٨، والجاربردى ١/٢٥٢.

(3) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٢.

(4) انظر: الجاردبرى ١/٢٥٣.

وإن كان الساكن الذى قبلها حرفًا صحيحًا، وأردتَ تخفيفها ألقيتَ عليه حركةَ الهمزة وحذفتها، وبقيت من أعراضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى قبلها؛ فتقول فى ((مسألة)): مَسَلة، وفى ((الخبء)): هذا الخبُ يا فتى، وكذلك الحكم فى كلمتين؛ نحو: ((من أبوك))؛ فتقول: مَنَ ابوك، فتُلْقِى الحركةَ على النون، وتفتحها، وتُسْقطُ الهمزة؛ وتقول: كَمِ ابلُكَ، فتكسر الميمَ بنقل كسرة همزة ((إبلك)) إليها، وتحذف الهمزة [1].

وإن كان الساكن الذى قبلها ياءً أو واوًا زائدتين لا للمد، ولكن لمعنى، وهو إلحاق بناء ببناء، كان حكمها حكم الحرف الصحيح فى إلقاء حركة الهمزة عليهما وحذفهما؛ فتقول فى ((حَيْأل)): حَيَل، وهو علم للضبع، وياؤه لإلحاقه بـ((جعفر))، فتنقل حركةَ الهمزة، وهى فتحة، إلى الياء الساكنة التى قبلها، وتحذف الهمزة؛ فيصير ((حَيَل))، فإن قيل: كيف لم تنقلب ياء ((حيل)) حينئذ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؟! فالجواب أن الياء فى نية السكون، والهمزة فى نية البقاء، وكذا تقول فى ((جوْءَبة)): جوبة، وهى الدلو الضخمة، وواوها لإلحاقها ببنات الأربعة، والكلام فى عدم انقلاب واوها ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كالكلام في ((حَيَلَ))، وكذا حكم الياء والواو الأصليتين المنفصلتين؛ فتقول فى ((هذا أبو إسحق))، ونحوه: ((أبو ِسْحق))، فتُلْقِى حركة الهمزة على الواو، وتحذفها وتبقى الواو مكسورة؛ لأنك حرَّكْتَهَا بحركة الهمزة، وكذا ((مررتُ بأبى إسحق))؛ فتقول: بأبِي سْحق، بنقل كسرة الهمز إلى الياء، وحذف الهمزة، فتبقى الياء متحركة بالكسرة، تليها السين الساكنة، وتقول فى ((ذو أمرهم)): ذوَ مْرهم، فتنقل فتحة الهمزة إلى الواو، وتحذف الهمزة، فتبقى الواو مفتوحةً؛ تليها الميم الساكنة، وتقول فى ((قاضوا أبيك)):قاضوَ بيك، بنقل فتحة الهمزة إلى الواو، وحذف الهمزة، وتقول فى ((ابتغى أمره)): ابتغىَ مْره، وقد التزم تخفيف الهمزة فى باب: أرَى، ونَرى؛ ويَرى [2]؛ لأن الماضى ((رأى))، فكان قياس المضارع أن يكون ((أرأى)) و((ترأى)) و((نرأى)) كما قالوا فى (نأى): ينأى، فالتزم تخفيفُه بنقل حركة همزة ((ترأى)) إلى الراء، وحُذفَت الهمزة وجوبًا، ولزم هنا

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٤٥.

(٢) انظر: الجاربردى ١/٢٥٤.

التخفيف؛ لكثرة الاستعمال، فقد جاء على الأصل في ضرورة الشعر [1]؛ كقوله:

أَلَمْ تَرَ مَا لاَقَيْـتُ والدَّهْـرُ أَعْصُـرٌ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَـرْأَ ويَسْـمَعُ [2]

وقد شذَّ عند سيبويه [3] تخفيف همزة ((المرأة))، و((الكمأة))؛ حيث قالوا: المَـرَاة والكَمَاة، بألف خالصة، فأبدلوا من الهمزة المفتوحة ألفًا، فانفتح ما قبل الألف ضرورة؛ وإنما كان شاذًّا؛ لأن طريق هذه الهمزة أن تُلْقَى حركتها على ما قبلها، وتُحْذَف، فتبقى ((مَـرَة)) و((كمَة))، لكن قالوا: ((مراة وكماة))، فيُقْتَصَرُ فيه على السماع، ولا يُقَـاس عليـه عنـد البصريين [4]، وأما الكوفيون فيقيسون عليه، ويجعلونه مطّردًا.

ذكرُ الهمزةِ المتحركةِ التي قبلَها متحرِّكٌ:

وهي تسعة أقسام [5]: مفتوحة وقبلها الحركـات الثـلاث، ومكسـورة وقبلهـا الحركات الثلاث، ومضمومة وقبلها الحركات الثلاث؛ أما المفتوحة وقبلهـا مفتـوح ومكسور ومضموم؛ نحو: ((سَأَل))، و((مائة))، و((مُؤَجَّل))، وأما المكسـورة وقبلهـا الحركات الثلاث المذكورة؛ فنحو: ((سَئِم)) و((مستهزئين))، و((سُئِل))، وأما المضمومة وقبلها الحركات الثلاث المذكورة؛ فنحو: ((رءوف))، و((مسـتهزءون)) و((رءوس))، فقسمان من هذه التسعة؛ وهما المفتوحة وقبلها مضموم، أو مكسور يخففـان بقلـب الهمزة واوًا أو ياءً، فتقلب المفتوحة التي قبلها مضموم واوًا؛ فتقول في ((جُؤَن)) جمـع ((جُؤْنة)): جُوَن، وفي ((مؤجل)): موجل، بواو مفتوحة محضة فيها بغير همز، وتُقلب المفتوحة التي قبلها مكسور في؛ نحو: ((مِائَة)) ياءً محضةً مفتوحةً.

وإنما تُجعل بين بين؛ لأن الهمزة إذا جُعلت بين بين تقرُبُ من الألف، وقبلها ضمة أو كسرة؛ فكرهوا الضم أو الكسر على ما يقرب من الألف، وباقي الأقسـام مـن

---

(1) وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: ﴿أَلَمْ تَرْءَ إلى الملأ﴾ بإثبات الهمزة، كما قُرئ: ﴿ألم ترء كيف فعل ربـك﴾. انظر: المحتسب ٢/٣٧١، ٣٧٤.

(2) من الطويل، للأعلم بن جرادة السعدي في النوادر ١٨٥ ولفظه: (يرا ويسمع)، وأمالي الزجاجي ٨٨.

(3) انظر: الكتاب ٣/٥٤٥، والممتع في التصريف ٤٠٥، وفي الصحاح ((مرأ)) ١/٧٢ وبعضهم يقول: هذه مرأة صالحة، ومرةٌ أيضًا، بترك الهمزة وبتحريك الراء بحركتها.

(4) انظر: ابن يعيش ٩/١٠٩.

(5) انظر: الرضي على الشافية ٣/٤٤، وابن يعيش ٩/١١١.

التسعة، وهى سبعة: المفتوحة التى قبلها مفتوح، والمكسورة التـى قبلهـا الحركـات الثلاث، والمضمومة التى قبلها الحركات الثلاث؛ وإنما تُخَفَّفُ بجعلها بـين بـين، لا بالنقل، ولا بالإبدال، أما النقل، وهو أن تنقل حركتها إلى ما قبلها وتُحذف؛ فلتعذره؛ لأن ما قبلها متحرك، ولا سبيل إلى تحريكه بحركتين، وأما الإبـدال؛ فلقـوَّة الهمـزة بالحركة، خلا ما تقدَّم من نحو: ((مؤجّل))، و((مائة))؛ لمَا تَقَدَّم.

وإذا انتفى فى هذه الأقسام النقلُ، والإبدال؛ تعيَّنَ بين بين.

وقد جوَّز بعضهم[1] فى قسمين من هذه السبعة الإبـدال: أحدهمـا المضمومـة المكسور ما قبلها؛ نحو: ((مستهزِئُون))، فجوَّز أن تُقلب همزتُها ياءً محضةً، وثانيهمـا: المكسورة المضموم ما قبلها؛ نحو: ((سُئِل))، فجوَّز أن تُقْلَب همزتُها واوًا محضةً.

وأما عند سيبويه[2] فلا يجوز فيها غير جعلهمـا بـين بـين، لكـن ((سُـئِل)) و((مستهزِئُون)) خاصة يجوز جعلهما بين بين المشهور، وبين بين الشاذ أيضًا، وبـاقى الأقسام إنما يجعل بين بين المشهور، لا غير.

وقد تُقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها حرفَ لينٍ من جنس حركة ما قبلهـا، على غير قياس[3]؛ لأن قياس مثلها أن يجعل بين بين، فقلبوها على غير قياس يـاء، إذا انكسر ما قبلها؛ نحو قولك فى ((واجِئ)) بالهمزة: وهو واجِى، بياء محضة فى الوصل، وألفًا إذا انفتح ما قبلها؛ نحو: ((سأل))، بألف محضة؛ نحو: قول حسان:

سَالَت هُذَيْـلٌ رَسُـولَ الله فَاحِشَـةً ضَلَّت هُذَيْلٌ بمَا سَالَت ولَم تُصب[4]

وكانوا قد سألوا من رسول -صلى الله عليه وسلم- إباحة الزنا، والشاهد فيه قوله: ((سالت))، بألف محضة، والأصل ((سَأَلَتْ)) بهمزة مفتوحة، قبلها سـين مفتوحـة، وقياسها بين بين، لا قلبها ألفًا.

---

(١) ذكر الزمخشرى فى مفصله ٣٥٠ أنه الأخفش، وانظر: ابن يعيش ١١٢/٩.

(٢) انظر: ابن يعيش ١١٢/٩

(٣) انظر: الجاربردى ٢٦٢/١، والكتاب ٥٥٤/٣.

(٤) من البسيط، وله فى الكتاب ٤٦٨/٣، ولفظه: "بما سالت"، والروض الأنف ١٧٣/٢ -١٧٤، وديوانه ٦٧، والمفصل ٣٥٠، والمقتضب ١٦٧/١، وابن يعيش ١١٤/٩، وبدون نسبة فى ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٥.

واعلم أن الخارج عن القياس إنما هو ((واجي)) بلقب الهمزة إلى ألف الوصل؛ لما قلنا لا واجي في البيت المشهور.

وكُنْتُ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بالفِهْرِ وَاجِي [1]

خلافًا لسيبويه [2]، فإن قلبها ياء في البيت المذكور شاذ عنده، وليس بحق؛ لأن الهمزة سكّنها الوقفُ، وقبلها مكسور؛ وهو الجيم؛ فهو كـ((بئر))؛ فقياسها أنْ تُقلَبَ ياءً محضةً؛ كما فعل الشاعر، وقد حذفوا الهمزة في ((كُلْ))، ((مُرْ))، و((خُذْ)) حذفًا غير قياسي [3]؛ لأن قياس الأمر من هذه الأفعال أن يقال: اُؤْكُل، اُؤْمُر، اُؤْخُذ؛ لأنّ الأصل: ((أأْكُل))، ((أأْمُر))، ((أأْخُذ)) [4]؛ لأن هذه الأفعال كثُر استعمالها؛ فاستثقلوا ذلك فيها؛ فأسقطوا الهمزة الثانية على غير قياس؛ فحصل الاستغناءُ عن همزة الوصل؛ لأن[5] ما بعد الهمزة الساكنة الساقطة متحرك؛ وقد التزموا الحذف في ((كُلْ))، و((خُذْ))، دون ((مُرْ))؛ قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [6].

واعلم أنّ قولك ((مُرْ)) أفصح من ((أُؤْمُر))، و((أْمُرْ)) أفصح من ((وَمُرْ)) [7].

ذِكْرُ تَخْفِيفِ هَمْزَةِ بَابِ الأَحْمَرِ

إذا خُفِّفَت همزة؛ نحو: ((الأحمر))؛ بأن ألغيت حركتها على لام التعريف؛ ففي ألف الوصل بعد ذلك مذهبان: الأول: حذف ألف الوصل اعتدادًا بحركة اللام؛ كقولك ((لَحْمَر))، وهو القياس؛ لأن الحاجة إلى همزة الوصل كانت من أجل سكون اللام، فإذا تحركت، فقد استغنى عن همزة الوصل.

الثاني: إبقاء ألف الوصل؛ لعدم الاعتداد بحركة لام التعريف؛ لأنها عارضة؛

(١) من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في: ابن يعيش ١١٤/٩ والديوان ١٨، والكتاب ٥٥٥/٣، والمقتضب ١٦٦/١، وعجزه في المفصل ٣٥٠.

(٢) انظر: ابن يعيش ١١٣/٩-١١٤، والمفصل ٣٥٠.

(٣) انظر: الجاربردي ٢٥٨/١.

(٤) في الأصل : آكل وآخذ وآمر، والصحيح أن الهمزة الأولى وصل.

(٥) لا أن: في الأصل.

(٦) سورة الأعراف ١٩٩/٧.

(٧) انظر: الجاربردي ٢٨٥/١، والرضي على الشافية ٥١/٣.

لسكون اللام فى الأصل؛ كقولك: ((الَحْمَر))[1].

وقد جاء على المذهب الأول؛ أعنى مثل ((لَحْمَر)): ﴿عَادَلُّولَى﴾ [2]، فى قراءة أبى عمرو [3]، بإدغام نون التنوين فى اللام، ومنه قولك فى ((من الآن)): ملآن، بتسكين نون ((من))، وإدغامها فى اللام، ومنه قولك فى ((اسأل))؛ سَلْ [4].

وقد جاء على المذهب الثانى، أعنى مثل ((الحمر)): مِنَ لان، بتحريك النون؛ لالتقاء الساكنين، وهما نون ((من)) ولام التعريف؛ لعدم الاعتداد بحركة لام التعريف، ومنه قراءة ﴿مِنَ لَرْضِ﴾ [5]، فى ((من الأرض))، و﴿مِنَ لَاخِرَةِ﴾ [6] فى ((من الآخرة))، و((مِنَ لَخْسَرِينَ))، فى ((مِنَ الأَخْسَرِينَ)) بتحريك نون ((من))، بسكون اللام فى الأصل، ومنه -أيضًا- قول الشاعر:

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُّوشَ مَأْلُكَةً غَيْرَ الَّذِى قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ[7]

الأصل ((من الكذب))، فحذف النون تخفيفًا؛ لالتقاء الساكنين، لعدم الاعتداد بحركة اللام، وكان الوجه تحريكها، لا حذفها على غير قياس.

---

(١) فى الأصل ((ألحمر))، والصحيح أن هذه ألف وصل.

(٢) سورة النجم ٥٣/٥٠.

(٣) فى التبصرة ٨٧: ((وافق أبا عمرو ورش على إلقاء الحركة فى: ﴿عادًا الأولى﴾. وفى مشكل إعراب القرآن، لمكى بن أبى طالب ٢/٣٣٤، أن نافعًا وأبا عمرو أدغما التنوين فى اللام الأولى من ((الأولى))، وقد منع ذلك المبرد وغيره؛ لأنهما أدغما ساكنًا فيما أصله السكون، وحركته عارضة، والعارض لا يعتد به، وأن وجه قراءتهما بالإدغام ما حكى عن المازنى وغيره من قول العرب: ((لحمر)) ويعنون ((الأحمر))، وانظر كذلك فى البحر المحيط، لأبى حيان ١٠/٢٧، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٧٧، والإرشادات الجلية ٥٤١.

(٤) انظر: الجاربردى ١/٢٥٥.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٧٦، وانظر: التبصرة ٨٦، والإرشادات الجلية ٢٧.

(٦) سورة التوبة ٩/٣٨، وانظر: التبصرة ٨٦، والإرشادات الجلية ٢٧.

(٧) من المنسرح، للقيط بن زرارة فى شرح شواهد الإيضاح ٢٨٨، وغير منسوب فى الخزانة ٩/٣٠٥، ورصف المبانى ٣٢٥، والخصائص ١/٣١١، ولفظه: ((أبادختوس مالكة)) وكذا فى إصلاح الخلل ٣١٨، وسر صناعة الإعراب ٥٣٩، وأمالى ابن الشجرى ١/١٩٧ ١٤٥ ٣٨٦، وابن يعيش ٨/١٣٥ ٩/١٠٠، ١١٦، واللسان ((ألك)) ٢/١٢٧٢ ((لكن)) ١٣/٣٩١؛ ((منن)) ١٣/٤٢٣، وعجزه فى الأشباه والنظائر ١/٢٢٠.

ذِكْرُ الْتِقَاءِ الهَمْزَتَيْنِ والثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ

ويلتقيان على وجهين [1]:

أحدهما: أن يلتقيا في كلمة واحدة، فتقلب الثانية حرف لين، ومذهب سيبويه [2] أن ذلك واجب؛ لأنه إذا استُثْقِلَت الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع ثنتان في كلمة كان الثقل أبلغ، فمن ذلك: آدم، وأئمة، وجاء، وخطايا، أما ((آدم)) فأصله ((أأدم)) بهمزتين، فقُلِبَت الثانية ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، كما قيل في ((راس))، لكن رُفِضَت هذه الهمزة، وصارت ألفًا كألف ((كاهل)) و((ضارب))، وكذلك جُمِعَ على ((أوادم))، وصُغِّرَ على ((أُوَيْــدِم))، كما جُمِعَ ((كاهل)) على ((كواهل))، وصُغِّرَ على ((كويهل)).

وأما ((أيمّة)) [3] فالأصل ((أأْمِمَة)) على وزن ((أفعلة)) جمع ((إمام))، كما جمع ((مثال)) على ((أمثلة)) فلما اجتمع في ((أأْمة)) همزتان: الأولى همزة الجمع، والثانية فاء الفعل، كان القياس قلب الثانية ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، لكن لما وقع بعدها مثلان، وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى -وهي كسرة- إلى الهمزة الثانية الساكنة، وأدغموا الميم في الميم، فانقلبت الهمزة الثانية ياء؛ لأن الهمزتين لما اجتمعتا في كلمة لزم الثانية البدل، فأبدلت ياء؛ لانكسارها، فصار ((أيمة))، بياء مكسورة.

وأما ((جاء)) بهمزة وتنوين، مثل ((قاضٍ))، فأصله ((جايِئ)) بياء قبل الهمزة، وعين الفعل في مثله تقلب همزة، كما في((قائل)) و((بائع))، على ما سيُذْكر في الإعلال [4]، فلما قُلِبَتْ ياء ((جايِئ)) همزة صار ((جائِئ)) بهمزتين [5]، فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء، وذلك من جنس حركة ما قبلها، فصار ((جائي)) مثل ((قاضي))، ثم حذفت الياء في الرفع والجر للتنوين، فصار ((جاءٍ)) كـ((قاضٍ)).

---

(١) انظر: الرضي على الشافية ٣/٥٢ وابن يعيش ٩/١١٦ والإيضاح ٢/٣٤٦ والجاربردى ١/٢٦٠.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/١٦٤ والمقتضب ١/١٥٦.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩/١١٦-١١٨ وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣/٥٨.

(٤) انظر: هذا الكتاب ٢/٦٦٦.

(٥) وجاء ذلك في قول الشاعر:

فإنك لا تدرى متى الموت جائئ ... إليك ولا ما يحدث الله فى غد

وقال ابن جني: (لكن الهمز الذى فيه عرض عن صحة صنعة (الخصائص ١/٤٠٦.

وأما ((خطايا)) جمع ((خطيئة))؛ فالأصل ((خطائي)) [1]، بهمزتين: الثانية لام الفعل، والأولى الياء فى ((خطيئة)) [2] المنقلبة همزة فى الجمع، كياء ((سفينة)) و((قبيلة)) المنقلبة همزة فى ((سفائن)) و((قبائل))، فقلبت الثانية ياء؛ لاجتماع الهمزتين، فصار ((خطاءى))، فاستثقلوا الياء بعد كسرة مع الهمزة، فأبدلوا من كسرة الهمزة فتحة، ومن الياء ألفًا فصار: ((خطاءا))؛ فاجتمع ثلاثة أمثال: الألفان والهمزة المفتوحة، فاستُثقِل ذلك، فقلبت الهمزة ياء، فصار ((خطايا)).

وقال الفراء [3] وأصحابه: ((خطية)) مثل ((هدية))، بغير همزة، فتجمع على ((خطايا)) كما قيل: ((هدايا)).

وثانيهما: أن تلتقى همزتان فى كلمتين [4]؛ نحو: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ﴾ [5]، فإذا التقتا كذلك جاز تحقيقهما وتخفيفهما، وتخفيف الأولى دون الثانية وبالعكس، بأن تجعل المخففة بين بين [6].

قال ابن الحاجب [7]: وهو غير مستقيم، فإنه يكون تخفيف أحديهما بغير ذلك، وأهل الحجاز يحققونهما معًا [8]؛ فيقولون: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [9] بهمزتين خالصتين، وهو مذهب الكوفيين، وبه قرأ ابن عامر [10].

ومن العرب مَن يدخل بينهما ألفًا من ثقل اجتماعهما؛ نحو قول ذى الرمة:

أاأنت أم أمُّ سالمِ [11]

---

(١) وسمع أبو زيد على الأصل من يقول: اللهم اغفر لى خطائئ بهمزتين، وقال الزمخشرى بأنه شاذ المقتضب ١٥٩/١ والخصائص ٤٠٦/١، والمفصل ٣٥١، وابن يعيش ١١٦/٩-١١٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٥٨/٣.

(٢) وهذا هو مذهب سيبويه، ويرى الخليل أن الأصل (خطائى)، الجاربردى ٢٦٣/١.

(٣) فى الصحاح (خطأ) ٤٧/١: (ولا تقل: أخطيت؛ وبعضهم يقولونه)، وانظر الإنصاف ٦٤٦.

(٤) انظر: الرضى على الشافية ٦٣/٣، وابن يعيش ١١٨/٩، والإيضاح ٣٤٩/٢، والجاربردى ٢٦٥/١.

(٥) سورة المائدة ١١٦/٥.

(٦) انظر: المقرب ٣٦/٢.

(٧) الإيضاح فى شرح المفصل ٣٣٤/٢، والرضى على الشافية ٦٥/٣.

(٨) والخليل يختار تخفيف الثانية. انظر: المقتضب ١٥٩/١، والمفصل ٣٥١، وابن يعيش ١١٨/٩ - ١١٩.

(٩) سورة محمد ١٨/٤٧.

(١٠) انظر: السبعة فى القراءات ١٤٠، والتبصرة ٧٥.

(١١) قطعة من بيت من الطويل وتمامه:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل　　وبين النقا آأنت أم أم سالم

وله فى الكتاب (بولاق) ١٦٨/٢، والديوان ٧٦٧، وسر صناعة الإعراب ٧٢٣، والمقتضب ١٦٣/١، والمفصل ١٢٥، ٣٥٢، وابن يعيش ٩٤/١، ١١٩/٩، وغير منسوب فى معانى القرآن للأخفش ١١٨٤/١، ٣٦٢، وإصلاح المنطق ٢٩٥، وأدب الكاتب ٨١، والإنصاف ٣٨٥، وشرح الرضى على الشافية ٦٤/٣، واللسان (حلل) ١٣٠/١٣.

ونحو قول الآخر:

حُزُقٌ إذا ما القـــوم أبـــدَوا فُكاهـــةً   تفكّـــرَ آإيـــاه يَعْنـــون أم قـــرْدا [1]

و ((الحزق)) القصير، ومثله في الكتاب العزيز كثير؛ نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿ءاأنتـــم تزرعونه﴾[2]، ﴿أاإذا متنا﴾ [3]، ﴿ءاأنتَ قلتَ للناس﴾ [4].

((فصل))

وفي؛ نحو: قولك ((اقرأ آية)) ثلاثة أوجه [5]:

أولها: إبدال الأولى ألفًا؛ لأنها ساكنة، وقبلها فتحة فتقول: اقرَا آية، بجعل الأولى ألفًـــا، والثانية همزةً بحالها.

ثانيها: تحريك الأولى بحركة الثانية، وحذف الثانية التي ألقيت حركتها علـــى الأولى، فتقول: اقرأَ اية، بتحريك الهمزة الأولى، وحذف الثانية، كما قلت: مَنَ ابوك.

ثالثها: لغة أهل الحجاز أن تبدل الأولى ألفًا، وتجعل الثانية بين بين ؛ فتقول: اقرا آية، وسها في المفصل حيث قال: وأن يجعلا معا بين بين [6]؛ لأن الأولى ساكنة، والساكنة لا تجعل بين بين أصلاً؛ لأن الغرض من بين بين تقريبها من السكون، فتقرب إلى الخفة، وإذا كانت ساكنةً فقد بلغت الغاية في الخفة، فلا يصح أن تخفف حينئذ بالتقريب من السكون.

---

(١) من الطويل، وهو لجامع بن عمرو الكلابي في شرح شواهد الشافية ٣٤٩/٤، ٣٥٠ وغير منسوب في المفصل ٣٥٢، وابن يعيش ١١٨/٩، وشرح الشافية ٦٤/٣، واللسان (حزق) ٤٧/١٠، ورصف المباني ٢٦، وسر صناعة الإعراب ٧٢٣، والأزهية ٤٠.

(٢) سورة الواقعة ٦٤/٥٦، وانظر: التبصرة ٧١، والإرشادات الجلية ٢٩.

(٣) سورة الواقعة ٤٧/٥٦، وانظر: التبصرة ٧٣، والإرشادات الجلية ٥٤٨.

(٤) سورة المائدة ١١٦/٥، وانظر: التبصرة ٧١، والإرشادات الجلية ١٤٨ ١٤٧.

(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٥١/٢.

(٦) انظر تفصيل ذلك في المفصل ٣٥٢، وشرح الشافية، للرضي ٦٤/٣، وابن يعيش ١١٨/٩ – ١١٩.

الفصل الرابع في التقاء الساكنين

وتشترك [1] فيه الأضرب الثلاثة [2].

واجتماع الساكنين قسمان: الأول: اجتماعهما من غير أن يغير واحد منهما بشيء، لا بحذف ولا بتحريك ولا غير ذلك، والثاني: إزالة اجتماعهما، إما بحذف أحدهما أو بتحريكه.

ذكر القسم الأول:

وهو [3] التقاء الساكنين من غير تغيير، وله أربع صور:

إحداها: أن يلتقيا على حدهما، وهو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة حال الدرْج، والساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغم [4]، والمراد بحرف المد واللين الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها في؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [5]، و﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [6]، ونحو قولك: وتُمُودَّ الثوب، وهو من تمادَدْنا الثوب، إذا بنيته لما لم يُسَمَّ فاعله، فتضم التاء وما بعدها مثل ((تُضُورب)).

وإنما وجب في التقاء الساكنين على حدهما أن يكون الأول حرف مد ولين، والثاني مدغمًا لما في حرف المد من المد القائم مقام الحركة، بسبب استمرار الصوت المتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، ولما في الحرف المشدد من سهولة النطق لعمل اللسان عملا واحدًا، ولابد في التقائهما على حدهما من حصول هذين الشرطين، فإن حرف المد وحده في؛ نحو: ((قوم))، أو المدغم وحده في نحو: ((يشد)) لا يكفي، ويجب إزالتهما حينئذ بتحريك ميم ((قوم)) وشين ((يشد))، ولابد مع ذلك أن يكونا في كلمة واحدة؛ لأنه لو كان المد في آخر كلمة، والمدغم في أول أخرى لم يكن

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٢/٩، والإيضاح ٣٥٢/٢، والتسهيل ٢٥٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٢.

(٢) يريد الاسم والفعل والحرف.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٥.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٢٣/٩، والإيضاح ٣٥٤/٢.

(٥) سورة الفاتحة ٧/١.

(٦) سورة الحاقة ١/٦٩، ٢.

اجتماعهما على حدهما، ووجب إزالة اجتماعهما بحذف الأول نحو: ((قالوا ادّارأنا)) و((قالا ادّارأنا)) و((فى ادرأنا)) فتحذف الواو والألف والياء فى هذه الصور.

ثانيها: أن يلتقيا حال الوقف، فإن التقاء الساكنين فيه قد اغتفر، لما قدمناه فى باب الوقف من توفر الصوت على الحرف الموقوف عليه حتى صار بمنزلة الحركة [1].

ثالثها: أن يلتقيا حال إبدال همزة الوصل ألفًا عند اجتماعهما مع همزة الاستفهام، فيلتقى ساكنان: الألف المنقلبة عن همزة الوصل، ولام التعريف الساكنة؛ خوف اللبس كما سنبينه، ويقع ذلك فى كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة ودخلت همزة الاستفهام عليها فيما فيه لام التعريف، وفى ((ايمن وايم الله)) خاصة؛ إذ لا ألف وصل مفتوحة فى سوى ذلك؛ كقولك: آلحسن عندك ؟ آلرجل عندك ؟ بقلب همزة الوصل ألفًا فيلتقى ساكنان: هذه الألف ولام التعريف الساكنة التى بعدها، وكان من حق هذه الألف حين دخلت همزة الاستفهام عليها، أن تحذف؛ لأنها أبدًا تسقط فى الوصل، لكن لو سقطت لالتبس الاستفهام بالخبر، وكذلك ((آايمن الله يمينك)) و((آايم الله يمينك))، بإبدال همزة الوصل ألفًا؛ لدخول همزة الاستفهام عليها فيلتقى ساكنان: هذه الألف والياء فى ((ايمن)) و((ايم)) للبس المذكور.

وليس فى العربية موضع ثبتت فيه همزة الوصل فى الوصل إلا فى هذين الموضعين، أعنى مع همزة الاستفهام فيما فيه لام التعريف، وفى ((ايمن)) و((ايم)).

وبعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرنا بين بين، وليس بالفصيح؛ كقول الشاعر:

وما أدرى إذا يَمّمْتُ أرضًا ... أريدُ الخيرَ أيُّهما يلينى
ألخيرُ الذى أنا أبتغيه ... أم الشرُّ الذى هو يبتغينى [2]

فإنه لو لم يجعلها بين بين لم يقم الوزن.

رابعها: أن يلتقيا فيما يعدد من حروف الهجاء وغيرها، إذا كان قبل الساكن حرف لين؛ نحو: ((جيم)) ((عين)) ((قاف)) ((ميم)) ((نون)) ((زيد)) ((اثنان))؛ لعدم التركيب، وقد قيل إن السكون فى مثله للوقف، إجراءً للوصل مجرى الوقف، كما تقدم الكلام عليه فى الوقف [3].

---

(١) انظر: هذا الكتاب ٢/١٥٤.

(٢) من الوافر، للمثقب العبدى فى ديوانه ٢١٣، والخزانة ٦/٣٧؛ ١١/٨٠، ولفظه: وجهًا، بدلا من (أرضًا)، وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٧، وشرح شواهد الشافية ٤/١٨٨، والشعر والشعراء ١/٤٠٣، وشرح شواهد المغنى ١٩٢، واللسان ((أيم)) ١٢/٣٧، وله أو لسحيم بن عبد بنى الحسحاس أو لأبى زيد فى المقاصد النحوية ١/١٩٢.

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢/١٦٣.

ذكر القسم الثاني

وهو الذى لا بد فيه من إزالة اجتماع الساكنين؛ إما بحذف أحدهما أو بتحريكه؛ لتعذر النطق بهما.

القول على إزالة اجتماع الساكنين بالحذف:

ويزال [1] اجتماعهما بالحذف إذا كان الساكن الأول حرف مد، إما ألفًا، أو ياء قبلها كسرة، أو واوًا قبلها ضمة.

أما حذف الألف فمثل ((لم يخف))، كان ((يخافُ))، فسكنت الفاء للجزم، والتقت مع الألف، فحُذِفَت الألف؛ لالتقاء الساكنين.

ومثل ((اخشَيْ يا امرأة))، أصلها ((اخشَيِي))، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفًا، فاجتمعت مع ياء الضمير، فحذفت الألف، بقى ((اخشى)).

ومثل: ((رَمَتْ)) و((غزَتْ)) كان الأصل ((رَمَيَت)) و((غزوت))، فتحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفا، بقى ((رمات)) و((غزات))، فالتقى ساكنان: الألف وتاء التأنيث، فسقطت الألف، بخلاف "رميا" و"غزوا"، فإن الألف فيهما لم تحذف، ولكن انقلبت إلى الأصل، ليمكن تحريكها بالفتح؛ لوقوعها قبل ألف ضمير المثنى [2]، وكذا إذا التقتا فى كلمتين، فتقول: ((يخشى القوم))، بحذف ألف ((يخشى))؛ لسكونها وسكون لام التعريف، وتقول فى التثنية: ((لم يضربا القوم)) بحذف ألف ((يضربا))؛ لسكونها وسكون لام التعريف، وتقول: ((عصا الرجل، ورحى الحرب، وحبلى الرجل، ومعزا الرجل، وغلاما الرجل))، بحذف الألف فى ذلك جميعه؛ لسكونها وسكون لام التعريف.

وشذ قولهم [3]: ((التقت حَلْقَتَا البطَان))، بالجمع بين ساكنين من كلمتين، وهما ألف ((حلقتا)) ولام التعريف، والقياس حذفها؛ لأنها مثل ((غلاما الرجل))، وقد جاءت فى الشعر محذوفة على القياس، وهو قوله:

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٦.

(٢) لأننا لو قلنا بحذف الألف: رما وغزا لالتبس إسناده بالمثنى بإسناده بالمفرد. الخصائص ١/١٥٠.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩/١٢٠.

قَدِ الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانُ بِأَقْـ   وَامٍ وَجَاسَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعَا [1]

وأما حذف الياء فمثل ((لَمْ يَبِعْ))، كان ((يبيعْ))، فسكنت العين للجزم، والتقت مع الياء، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، ومثل ((ارمي يا امـــرأة))، أصلـــه ((ارميـــي))، استُثقلت الكسرة على الياء، فحُذفت، فالتقى ساكنان: الياء الأولى ويــــاء الضمـــير، فحُذفت الياء الأولى، ومثل ((يا قوم ارمُوا"، أصله "يا قوم ارمِيُوا"، كُرِهت الضمة على الياء بعد الكسر، فسكنت، فاجتمع ساكنان: الياء وواو الضمير، فحذفت الياء، وأبدل من كسرة الميم ضمة، بقى ((ارمُوا)).

وكذلك الحكم فى كلمتين؛ تقول: يرمى الغرض، بحذف الياء؛ لسكونها وسكون لام التعريف، وتقول: لم تضربى ابنك، فتحذف الياء؛ لالتقاء الساكن الذى بعدها؛ وهـــو الياء الموحدة، وكذا ((هذا غازى المسلمين))، بحذف الياء؛ لسكون لام التعريف بعدها.

وأما حذف الواو فمثل ((لم يقل))، كان ((يقولْ))، فسُكنت اللام للجزم، والتقـــت مع الواو، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين.

وتقول: ((يا قوم اغزوا))، أصله ((اغزُوُوا))، كُرِهت الضمة على الواو بعد الضمة، فسكنت، فاجتمع ساكنان: هى وواو الضمير، فحذفت وبقيت واو الضمير.

وكذلك الحكم فى كلمتين؛ تقول: ((يغزو القوم)) بحــذف الـــواو؛ لســـكون لام التعريف بعدها، وتقول: ((هذا أخو القوم))، بحذف الواو؛ لســـــكونها وســـكون لام التعريف بعدها.

القول على إزالة اجتماع الساكنين بالتحريك:

وذلك بأن يكون الساكن الأول إما حرفًا صحيحًا أو حرفًا من حروف اللين غـــير مدة، أو تكون لام التعريف، فإنها تحرك؛ لالتقاء الساكنين كما سيأتى:

ذكر تحريك الصحيح لالتقاء الساكنين:

وهو [2]؛ نحو: قولك ((اذهبِ اذْهَبْ))، بكسر البــــاء؛ لســـكونها وســـكون ذال ((اذْهب)) التى بعدها؛ لسقوط همزة الوصل، و((لم أبله)) والأصل ((أبالى))، فحذفت اليــــاء

(١) البيت من المنسرح، ولم أتمكن من الوصول إلى نسبته، وصدره فى الرضى على الكافية ٢/٥٠٤.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٦.

للجزم، فصار ((لم أُبالِ))، فأجروه مجرى ما لم يحذف منه، فجزموا اللام فاجتمع ساكنان: هي والألف، فحُذفت الألف [1] فصار ((لم أُبَلْ))، ثم لحقه هاء السكت، وهي ساكنة، فحُركت اللام بالكسرة؛ لالتقاء الساكنين، فصار ((لم أُبَلِهْ)) ولم يردوا الألف لما تحركت اللام؛ لعروض حركتها؛ لأن هاء السكت غير لازمة؛ لسقوطها في الوصل.

وكذلك الحكم في كلمتين؛ نحو: ((أخذت منِ ابنْك))، فتكسر نون ((مِــــن)) [2]؛ لاجتماع الساكنين: النون والباء، ونحوه ((مُذُ اليوم)) فتحرك الذال؛ لسكونها وسكون لام التعريف بعدها، وتحركها بالضم إتباعًا لضمة الميم، ونحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿الم ۝ اللَّهُ﴾ [3] بتحريك الميم بالفتح [4]، وكان القياس الكسر، ولكن حُركت بـــالفتح. أمـــا تحريكها فلالتقاء الساكنين؛ الميم واللام من اسم الله تعالى، وأما الفتح فلأن قبل الميـــم ياء، وقبل الياء كسرة، فكرهوا الكسر فيها، فحُركت بالفتح، كما كرهوه في ((أين)) و((كيف)) للثقل، والثقل في الميم أبلغ [5]، ونحو نون التنوين، فإنها حركت بالكســـر في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ﴾ [6]؛ لالتقاء الساكنين؛ النون واللام من اسم الله تعالى، وقد حذفت هذه النون لالتقاء الساكنين، كما حذفت المدة، وكـــان مـــن حقها أن تُحرك ولا تُحذف. في؛ نحو: قول الشاعر:

ومنْ بني خَلَف الخُضّرِ الجلاعيد [7]

ومن قوله:

---

(١) الأصل أن يبقى على حاله لا يحذف منه وسطه؛ وذلك لأن اللام متحركة بالكسر.

(٢) في المفصل ٣٥٥: "وكسروا نون" من "عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف فهي عندهـــا مفتوحـــة، تقول: منِ ابنك ومنَ الرجل، وقد حكي سيبويه عن قوم فصحاء: منَ ابنك، بالفتح، وحكى في: مِـــنَ الرحـــنْ، الكسر، وهيَ قليلة خبيثة".

وانظر: ابن يعيش ١٣١/٩، والهمع ١٧٦/٦، والإيضاح ٣٦٤/٢، والتسهيل ٢٥٩، وشرح الكافية لابـــن مـــالك ٢٠٠٩، والهمع ١٨٢/٦.

(٣) سورة آل عمران ٣/١، ٢.

(٤) انظر: التبصرة ٧٠.

(٥) وذلك لأن نون "أين" مسبوقة بياء قبلها مفتوح، أما ميم (ميم) قبلهما ياء مكسور ما قبلها.

(٦) سورة الإخلاص ١/١١٢، ٢.

(٧) لم أعثر عليه في مصادري.

عَمْرُو الَّذِى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ   وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ [1]

وإنما جاز ذلك؛ لأن النون تواخى حروف اللين فى كونها تُدغم فى الياء والواو، وتُزاد كما تُزاد حروف المد؛ فلذلك حُذِفَ التنوين من ((خلف)) ومن ((عمرو)) فى الشعر المذكور.

ذكر تحريك حرف اللين لالتقاء الساكنين إذا كان غير مدة:

والمراد [2] بغير المدة الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحًا؛ وذلك نحو: ((يا قوم اخشَوُا الله))، بتحريك الواو بالضم؛ لالتقاء الساكنين: الواو ولام التعريف، وحُركت هذه الواو و لم تحذف؛ لأنها غير مدة، وحركت بالضم لما سنذكر، ونحوه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾[3]، بتحريك الواو بالضم؛ لالتقاء الساكنين: الواو ولام التعريف، كان الأصل ((اشْتَرَيُوا)) مثل ((اجْتَمَعُوا))، فاستثقلت الضمة على الياء فحُذفَتْ، والتقى ساكنان: الياء والواو، فحُذفت الياء، وبقى ((اشتروا))، فلما لقيت الواو ساكنًا بعدها، وهو لام التعريف، حركت بالحركة التى كانت على الياء، فقالوا: ((اشتروُا الضلالة))، بتحريك الواو بالضمة، ولو قرئت بالكسر ((اشتروا الضلالة)) لكان جائزًا، وقرأ بعضهم: [4] ﴿اشْتَرَوَا الضَّلَالَةَ﴾ بالفتح، وكذلك ما كان مثله؛ نحو: ﴿عَصَوُا الرَّسُولَ﴾[5]، ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾[6]، ﴿وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾[7]، فيجوز فيه تحريك الواو بالحركات الثلاث، فالكسر على الأصل، والضم

---

(١) من الكامل، لعبد الله بن الزبعرى فى أمالى المرتضى ٢/٢٦٩، واللسان "سنت" ٢/٣٥١-٣٥٢، وله أو لابنه هشام فى اللسان "هشم" ١٦/٩٤، ولطرود بن كعب الخزاعى فى أمالى المرتضى ٢/٢٦٨، والاشتقاق ١٣، وبدون نسبة فى الكامل ١/١٧٦، والنوادر ٤٦٤، وابن يعيش ٩/٣٦، معجم البلدان "مكة" ٥/١٨٥، وشعر عبد الله بن الزبعرى ٥٢-٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٣٥.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠١٠، والهمع ٦/١٨٢.

(٣) سورة البقرة ٢/١٦.

(٤) انظر: الحجة، للفارسى ١/٦٨.

(٥) سورة النساء ٤/٤٢.

(٦) سورة الجمعة ٦٢/٦.

(٧) سورة البقرة :٢/٢٧٧.

لما قدمنا ذكره، والفتح لأنه أخف، وكذلك الكلام فيما أشبهه من ((اخشوُا الله)) وشبهه؛ ونحو قولك ((اخشيِ الله يا امرأة)) بتحريك ياء ((اخشى)) بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، هى ولام التعريف، فى اسم الله -تعالى-؛ ونحو ((مُصْطَفَيِ الله)) بتحريك الياء بالكسر، كان ((مصطفين)) جمع ((مصطفى))، سقطت النون للإضافة، فالتقى ساكنان: الياء واللام فى اسم الله، فحُركت الياء بالكسر، ونحو قوله تعالى: ﴿لو اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [1] بتحريك واو ((لو)) بالكسر؛ لالتقاء الساكنين: هى والسين.

واعلم أن الحرف المجزوم إذا تحرك لملاقاة ساكن بعده؛ نحو: ((خَفِ الله)) و((رمت المرأة)) و((يا قوم اخشَوُن)) و((اخشين)) لم يرد ما حذف منه، فلا يقال ((خَافِ الله)) ولا ((اخْشَوُون)) بروابن، ولا ((اخشَيِين)) بيائين؛ لأن هذه الحركة إنما جاءت لملاقاة الساكن بعدها، وهو غير لازم، فلا يعتد بها، لكونها حركة عارضة؛ لسقوطها فى الوقف، وعند عدم الساكن بعدها، بخلاف ما إذا تحرك المجزوم بحركة لازمة فإنه يعتد بها للزومها، فيرد المحذوف؛ لزوال السكون؛ نحو: ((يا زيدان خافا)) و((يا زيدون خافوا)) و((يا هند خافى))؛ لأن الضمير المتصل كالجزء، فمن ثَم ردت الألف فى ((خافا)) و((خافوا)) و((خافى))، ولم ترد فى ((خِف الله)) و((رمت المرأة)).

ذكر تحريك لام التعريف لالتقاء الساكنين:

وهى تُحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين إذا دخلت على اسم أوله ساكن، ولكن اجتُلبت له همزة الوصل؛ ليُمكن النطق به؛ نحو: ((الإسم)) و((الابن)) و((الانطلاق)) و((الاستغفار))؛ لأن الأول من هذه الأسماء ساكن، ودخلت عليه همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن، فلما دخلت عليه لام التعريف استُغْنِيَ عن همزة الوصل، فحُذفت [2]، فالتقى ساكنان: لام التعريف وفاء الكلمة، فحُركت اللام؛ لالتقاء الساكنين بالكسر، وكذلك الكلام فى ((الانطلاق)) و((الاستغفار)).

واعلم أنه كما أُزيل اجتماع الساكنين بتحريك الأول كما تقدم من الأمثلة، كذلك قد يُزال بتحريك أخيه، أعنى الساكن الثانى.

---

(١) سورة التوبة ٩/٤٢.

(٢) نطقًا لا خطا.

ذكر تحريك الساكن الثاني:

اعلم أن تحريك الأول هو الأصل، ومقتضى القياس؛ لأن الأول هو الذى منع من الوصل إلى الثانى، فلا يعدل عنه إلا لعلة.

فمن ذلك تحريك الثانى فى ((أين)) و((كيف)) و((منذ)) فإنه لو حُرك الأول فى ((أين)) و((كيف))، وهو الياء، لانقلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن هذه الحركة لو وُجدت لكانت لازمة؛ لكونها حشوًا، ولزم لسكون الألف تحريك النون؛ لسكونها فى الأصل، وسكون الألف، فكان يلزم أن يتلوه تغيير بعد تغيير [تغيير بعد تغيير] [1]؛ فلذلك حُرك الثانى من أول الأمر، ولو حُرك الأول فى ((مُنْذُ)) لذهب وزن الكلمة فلا نعلم: هل هى من ساكن الوسط فى الأصل أو متحركة ؟.

ومن ذلك تحريك نون التثنية والجمع، وهى الساكن الثانى فى قولك ((مسلمانِ)) و((مسلمونَ))، حُرك فيهما الثانى؛ لامتناع تحريك الأول، أعنى ألف ((مسلمانِ))، وواو ((مسلمون)).

ومن ذلك تحريك الثانى إذا سكنوا اللام فى الأمر من نحو: ((انْطَلْقَ يا زيد))، فيحركون الساكن الثانى بالفتح، وهو قاف ((انطلق))؛ لالتقاء الساكنين، وهما اللام والقاف من ((انطلق))؛ لأن الأول سكن تخفيفًا؛ لتوالى الحركات؛ حملاً على ((فَخِذ))، فإن ((طَلِقْ)) من ((انْطَلِقْ)) مثل ((فَخِذ))، فسُكنت اللام، كما سُكنت خاء ((فَخِذ))؛ وحُركت القاف لالتقاء الساكنين، وحُركت بالفتح؛ لأنه أخف وأشبه بحركة ما قبل اللام، أعنى طاء ((انطلق)).

ومن ذلك قول الشاعر:

عجبتُ لمولود وليس له أبٌ   وذى ولد لم يَلْدَهُ أبوان [2]

---

(١) مكرر فى الأصل.

(٢) من الطويل، لعمر الجنبى ولغيره فى شرح شواهد المغنى ٣٩٨، وفى شرح الشواهد على الأشمونى ٤٧٨/١: قاله رجل من أزد السرا وعن الفارسى أن عمر الجنش لقى امرأ القيس فأنشده، وغير منسوب فى الرضى على الكافية ١٥٤/١، وأوضح المسالك ٥١/٣، ومغنى اللبيب ١١٩/١، وضرائر الشعر للقزاز ١١٠، ولفظه: "وذى ولد لم يلده أبوان" والأشمونى ٤٧٨/١، والمفصل ٣٥٣، وابن يعيش ١٢٦/٩، ولفظه: "ألا رب مولود".

أراد ((لم يَلِدْهُ))، فأسكن اللام للضرورة تشبيهًا بـ ((كيف))، فالتقى ساكنان: السلام والدال، فحرك الثاني بالفتح، وأراد بالمولود عيسى ابن مريم وبذى الولد آدم، وبعده:

وذى شامة سوداءَ فى حُرِّ وجْهه | مُجلَّلَة لا تنقضى لزمان
ويكمل فى تسع وخمس شبابُهُ | ويَهْرَمُ فى سبع مَضَتْ وثمان

يعنى القمر .

ومن ذلك ((ويتَّقْهِ)) فى قراءة [(١)] عاصم [(٢)]: ﴿ويخشى الله ويتَّقْهِ﴾ [(٣)] بإسكان القاف وكسر الهاء، كان أصله ((يتقى)) حُذفت الياء للجزم، ثم ألحقت هاء السكت، صار ((يتّقِه))، ثم سُكنت القاف تشبيهًا لـ ((تَقِهْ)) بـ ((كَتِف))، ثم حُركت هاء السكت، وهى الساكن الثانى؛ لالتقاء الساكنين، قال ابن الحاجب [(٤)]: وفيه تعسف مع الاستغناء عنه، والأولى أن يُقال: إن الهاء ضمير عائد على اسم الله، وسكنت القاف على ما ذكر، بقى ((ويتقْهِ)) من غير اجتماع ساكنين، ومن غير تحريك هاء السكت وإثباتها فى الوصل.

ومن ذلك ((رُدَّ)) فى لغة بنى تميم، وهى فى لغة الحجاز ((ارْدُدْ)) [(٥)]، فنقل بنو تميم حركة الدال الأولى إلى الراء، فسقطت همزة الوصل، وسكنت الدال الأولى؛ لثقل حركتها، فأدغموها فى الدال الثانية، فالتقى ساكنان؛ الدال الأولى المدغمة والثانية الساكنة لفعل الأمر، فوجب تحريك الساكن الثانى؛ لاجتماع الساكنين؛ لأنهم لو حركوا الأول لبطل الإدغام، وانتقض ما أرادوه من التخفيف بالإدغام، فقالوا ((رُدَّ))، وقالوا فى المعرب ((لم يرُدَّ))، والذين أدغموا دال ((رُدَّ))، شبهوه بالمعرب المنصوب والمرفوع؛ نحو: ((لن يرُدَّ))، ((وهو يرُدُّ))، فإنه أدغم إجماعًا، فشبهوا المبنى والمجزوم بالمعرب، فأدغموا، لكن المعرب لا يجتمع فيه ساكنان؛ لحركة الرفع والنصب، وأهل الحجاز كما قالوا فى المعرب ((لم يردد)) فلم تجتمع فى لغتهم ساكنان.

---

(١) انظر: السبعة فى القراءات ٤٥٧، والإرشادات الجلية ٣٨١ – ٣٨٢.

(٢) هو عاصم بن أبى النجود الأسدى، كوفى، وهو أحد السبعة، وتوفى فى آخر سنة سبع وعشرين ومئة، انظر فى ترجمته: معرفة القراء الكبار ٨٨/١.

(٣) سورة النور ٥٢/٢٤.

(٤) انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٣٥٧/٢ – ٣٥٨.

(٥) انظر: الكامل للمبرد ٢٣٩/١ – ٢٤٠، والكتاب ٥٢٩/٣.

ذكر أن أصل هذه الحركة أن تكون بالكسر:

اعلم [1] أن الأصل فيما حُرك من الساكنين أن يكون بالكسر لما بين الكسر والسكون من المؤاخاة من حيث اختصاص كل واحد منهما بقبيل من المعربات؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم؛ فلذلك جُعل الكسر عوضًا عن السكون عند الحاجة إلى الحركة، ولا يُعدل عن تحريكه بالكسر إلى الضم أو الفتح إلا لعارض يقتضي ذلك جوازًا أو وجوبًا، والجواز قد يكون على السواء وقد يكون الأصل أولى، وقد يكون المعدول إليه أولى.

أما الجواز على السواء، فهو أن يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة أصلية لفظًا أو تقديرًا في نفس الكلمة الثانية التي الساكن الثاني فيها، فمثال الضمة الأصلية لفظًا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ [2] سقطت همزة الوصل، فالتقى ساكنان: الأول تاء ((قالت)) والثاني خاء ((اخرج))، وبعد الثاني الراء، وهي مضمومة لفظًا ضمة أصلية، فاستوى في تاء ((قالت)) الأمران [3]، أما الضم فلئلا يخرجوا من كسرة إلى ضمة لازمة، ولم يعتدوا بالساكن حاجزًا، وأما الكسر فعلى الأصل، ومن ذلك أيضًا ما قُرئ في هاتين الآيتين: فالأولى: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ۞ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ [4]، والثانية: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۞ ادْخُلُوهَا﴾، فإنه قُرئ [5] ﴿وَعَذَابٍنُ اركض﴾، و﴿وَعُيُونٍنُ ادخلوها﴾ بتحريك نون تنوين ((عذاب)) ونون تنوين ((عيون)) بالضم؛ لالتقاء الساكنين، هما التنوين المذكور وراء ((اركض)) ودال ((ادخلوها))، واستوى في تحريك التنوين الأمران، أعني الضم والكسر؛ أما الضم فلإتباع ضمة كاف ((اركض))، وخاء ((ادخلوها))، وأما الكسر فعلى الأصل.

ومثال الضمة الأصلية تقديرًا ضمة زاي ((اغزي يا هند))؛ لأن الأصل ((اغزُوِي))، مثل ((اخرُجِي))، فاستثقلوا كسرة الواو؛ فحذفوها، فالتقى ساكنان: الواو والياء،

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٢٧/٩، والهمع ١٧٨/٦، والإيضاح ٣٦٠/٢.

(٢) سورة يوسف ٣١/١٢.

(٣) انظر: الإرشادات الجلية ٢٦٣.

(٤) سورة ص٣٨/ ٤١، ٤٢.

(٥) انظر: الإرشادات الجلية ٤٧١.

فأسقطوا الواو؛ لالتقاء الساكنين، وأبدلوا من ضمة الزاى التى كانت قبل الواو كسرة؛ لتصح الياء بعدها؛ لأنها لو بقيت لانقلبت الياء واوًا، فضمة زاى ((اغـــزِى)) أصليـــة تقديرًا، فإذا اتصل بها كلمة من قبلها آخرها ساكن فتسقط همزة الوصل ويستوى فى تحريك الساكن الأول الضم والكسر؛ كقولك: ((قالتُ اغزى)) بتحريك تاء ((قالت)) بالضم والكسر لما قلنا، فلو وجدت ضمة فى نفس الكلمة الثانية لكنها ضمة غير أصلية لم يستو الأمران، مثل ﴿أَنِ امْشُوا﴾ [1]، ﴿وَإِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [2]، فإن ضمـــة شـــين ((امشُوا)) ليست أصلية؛ لأن الأصل ((امشِيُوا))، بكسر الشين وضم الياء، فاســتُثقلت الضمة على الياء، فحُذفت، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحُذفت الياء وأُبـــدل مـــن كسرة الشين ضمة؛ لتصح الواو، وكذلك ضمة راء ((امْرُؤٌ))؛ لزوالها فـــى النصـــب والجر؛ كقولك: ((رأيت امرأ)) [3] و((مررت بامرئ)) [4]، ولو وُجدت ضمـــة بعـــد الساكن الثانى، لكن لا فى الكلمة الثانية، وإن كانت أصليةً لم يكن تحريـــك أحـــد الساكنين بالضم والكسر على السواء، مثل ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ﴾ [5]، فإن ضمة الحاء وإن كانت أصلية بعد الساكن الثانى، ولكن ليست فى الكلمة الثانيـــة؛ لأن حـــرف التعريف كلمة مستقلة، فالضمة التى بعده فى كلمة أخرى لا فى الثانية؛ لأن الثانيـــة هى لام التعريف، وليس فيها ضمة، فلا يستوى فيه الأمران.

وإنما استوى الضم والكسر فيما تقدم، ولم يلزم الضم كما لزم فى همزة الوصل فى نحو: ((اخرُج)) و((اقتُل))؛ لأن همزة الوصل مع الضمة فى كلمة واحدة، وليـــس مـــا ذكرناه مع هذه الضمة فى كلمة واحدة، فافترقتا، ومما حُرك على خلاف الأصل قوله تعالى: ﴿مُعْتَدٍ مُرِيبٍ الَّذِى﴾ [6]، فإنه قرئ فى الشاذ ﴿مُرِيبَ* الَّذِى﴾، بتحريك نون ﴿مُرِيب﴾ بالفتح هربًا من توالى الكسرات [7].

---

(١) سورة ص ٣٨/٦.

(٢) سورة النساء ٤/١٧٦، وفى الأصل: "وإن امراء" والصحيح ما أثبته.

(٣) فى الأصل: امراء.

(٤) فى الأصل: امراء.

(٥) سورة الأنعام ٦/٥٧.

(٦) سورة ق ٥٠/٢٥، ٢٦.

(٧) لم أعثر على هذه القراءة فى مصادرى.

وأما الذى تحريكه على الأصل أولى: فهو الأكثر فيما حُرك لالتقاء الساكنين، ومنه واو ((لو)) فإن تحريكها بالكسر أولى؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [1] لما سنذكره الآن.

وأما الذى تحريكه على خلاف الأصل أولى: فمنه ضم واو الضمير؛ كما تقدم من نحو: ﴿اخشوا الله﴾ و﴿اشْتَرَوا الضَّلَالَةَ﴾ [2] وإنما كان الضم أولى؛ للفرق بين واو الضمير وبين واو ((لو))؛ فإن الواو المفتوح ما قبلها إن كانت ضميرًا، ولقيت ساكنًا بعدها مثل ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ﴾ [3]، فتحريكها بالضم أولى، وإن كانت حرفًا من نفس الكلمة؛ نحو: واو ((لو))، فتحريكها بالكسر أولى فى مثل ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾؛ وإنما تَخصص ما هو اسمٌ بالضم دون الحرف؛ لأن الواو التى هى اسم -أعنى واو الضمير- قد سقط من قبلها حرفٌ مضموم؛ لأن الأصل فى ﴿لَا تَنسَوُا﴾: لا تنسيُوا، وفى ((اخْشَوا)): ((اخشَيُوا))، وفى ارموا: ارمِيُوا، وكذلك جميع ما يأتى من هذا الباب، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفًا، ثم حُذفت لسكونها وسكون واو ضمير الجمع، فلما احتاجوا إلى تحريك هذه الواو حرّكوها بالحركة المحذوفة، وهى ضمةٌ، وكانت أولى من حركة غريبة، وأما الواو التى هى حرفٌ وهى من نفس الكلمة؛ نحو: واو ((لو))، فحركت على الأصل فى التقاء الساكنين.

واعلم أنه جاء كسرُ واو الضمير تشبيهًا لها بواو ((لو))، وضم واو ((لو)) تشبيهًا لها بواو الضمير؛ لكون كلٍّ منهما واوًا ساكنةً قبلها فتحة.

وللنحاة مثلُ ذلك فى جعلهم كل قبيلٍ مشبهًا بالآخر؛ كإجازتهم الجر فى ((الضارب الرجل)) تشبيهًا بـ ((الحسن الوجه))، وإجازتهم النصب فى ((الحسن الوجهَ))؛ تشبيهًا بـ ((الضاربَ الرجلَ)).

ومنه ((رُدُّ)) و((شُدُّ)) و((مدُّ))؛ فالأولى تحريك الساكن الثانى بالضم للإتباع؛ لأن عملَ اللسان فى جهة واحدة أخف؛ فلذلك حرّكوا الساكن الثانى بحركة ما قبل الساكن الأول، وحَركِ الثانى لالتقاء الساكنين، وهما الدال الأولى المسكّنة للإدغام،

---

(١) سورة التوبة ٩/٤٢.

(٢) سورة البقرة ٢/١٦.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٣٧.

والدال الثانية الساكنة للأمر، ومنهم من يحرك ذلك كله بالكسر على الأصل، فتقول: ((ردِّ))، ((لم يردِّ)) بالكسر، ومنهم من يفتح فيقول ((ردَّ)) و((لم يردَّ)) بالفتح؛ طلبًا للخفة، هذا إذا لم يتصل به ما يقتضي خلاف ذلك؛ نحو: ((يا زيد ردِّ القوم)) فالأكثر فيه الكسر؛ لأنه مثل ((اضرب القوم))، مع جواز الضم والفتح أيضًا [1]؛ وإنما لم يجب في ((ردِّ القوم)) الكسر كما وجب في ((اضربِ القوم))؛ للإدغام، وينشد بيت جرير:

فَغُضِّ الطرفَ إنكَ من نميرٍ [2]

على الأوجه الثلاثة، وكذلك ((ذُمِّ)) في قول الشاعر:

ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللِّوَى ... والعَيْشَ بعد أولئك الأيّام [3]

وأما ما عُدل به عن الأصل وجوبًا، فمنه ((رد)) وشبهها إذا اتصل بـ ((هَا ألِف)) الضمير، فتقول: ((ردَّهَا)) و((عَضَّهَا))، ونحوها بفتح ما قبل الهاء وجوبًا، وذلك لخفاء الهاء، حتى كأن الدال في ((ردها)) أو الضاد في عضها قد وليت الألف.

ومنه ((ردُّهُ)) و((عَضُّهُ)) إذا اتصل به واو؛ ولذلك حرك الساكن الثاني في ((ردُّهُ)) بالضم لمناسبة الواو المتصلة بالهاء لخفاء الهاء حتى كأنها لم تحجز، وليس ضم ((ردُّهُ)) بقوة فتح ((ردَّهَا))، وكذلك وقع الخلاف في ((ردُّهُ)) وشبهه، فجوَّز فتحَه قومٌ، ومنعه الأكثر. وغلَّطوا ثعلبًا في جواز الفتح [4]؛ أعني دال ((ردُّهُ)) [5].

ومنه ((مِنْ)) مع لام التعريف؛ نحو: ((مِنَ الرجل)) بفتح نون ((من)) وجوبًا، والتزموا الفتح لكثرة وقوع ((من)) مع لام التعريف؛ طلبًا للخفة، وقد جاء الكسر على

---

(١) انظر: ابن يعيش ٩/١٢٨، والإيضاح ٢/٣٦٤.

(٢) من الوافر، وعجزه: (فلا كعبا بلغت ولا كلابا)، وله في ديوانه ٨٢١، وابن يعيش ٩/١٢٨، والخزانة ١/٧٢ و٧٤، ودرة الغواص ٢٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٩، واللسان (حدد) ٤/١١٨، وبدون نسبة في المقتضب ١/١٨٥، والاقتضاب ١/١٠٨، والكامل ١/٢٤٠، والخزانة ٦/٥٣١؛ ٩/٣٠٦، والكتاب ٣/٥٣٣.

(٣) من الكامل. لجرير في ديوانه ٩٩٠، وللمفصل ١٤٠؛ ٣٥٤، وابن يعيش ٩/١٢٩، وشرح شواهد الأشموني ١/١٠٠، وقال: ويجوز في الميم الحركات: الفتح للتخفيف، والضم لإتباع الكسر على الأصل. وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٢٣، وبدون نسبة في المقتضب ١/١٨٥، والأشموني ١/١٠٠، وعجزه في أوضح المسالك ١/١٣٣.

(٤) انظر: ابن يعيش ٩/١٢٨.

(٥) وسمع الأخفش ناسًا من بني عقيل يقولون: (مُدِّه) و(عَضِّه)، بالكسر. ابن يعيش ٩/١٢٨.

الأصل، فقالوا ((مِنِ الرجل)) بكسر النون، وهو ضعيف، وهو بعكس ((مِنِ ابنك))؛ لأن كسر نون ((من)) في قول ((مِنِ ابنك)) هو الفصيح؛ لأنه على الأصل، وقد جاء فيه الفتح، وهو أضعف؛ فقالوا: ((مِنَ ابنك)) مثل ((مِنَ الرجل)).

فأما نون ((عن)) فعلى الأصل في الموضعين، فتقول ((عنِ الرجل)) و((عنِ ابنك)) بالكسر فيها ليس إلا [1].

ومنه ((هلمَّ يا هؤلاء)) بتحريك الساكن الثاني- وهي ميم ((هلم)) المدغَم فيها- بالفتح وجوبًا في لغة أهل الحجاز، وأما أهل نجد فيقولون: ((هلُمُّوا))، ((هلُمِّي))، على ما سبق في موضعه [2].

((فصل))

ومنهم من كره [3] اجتماعَ الساكنين مطلقًا، وإن كانا على حدّهما، ولم يمكنه تحريك الألف، فقلبها همزةً ؛ لأنها أقرب الحروف إليها، فقالوا ((دأبّة)) و((الضألّين)) بالهمز، وكذلك جميع ما هو من بابه [4].

---

(١) وعن الأخفش (عَنُ الرجل) بالضم. انظر: المفصل ٣٥٥.

(٢) انظر: هذا الكتاب ١٨١/٢.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٢٩/٩.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٢٩/٩، وتهذيب اللغة ٦٨٢/١٥.

الفصل الخامس في حكم أوائل الكلم

وتشترك [1] فيه الأضرب الثلاثة، والأصل أن لا يبتدأ إلا بمتحرك [2]، ولا يوقف إلا على ساكن، أما الابتداء بالمتحرك فلضرورة النطق، وليس ذلك لقياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة، وعدم إمكان الابتداء بالساكن، وأما الوقف على الساكن فلازم استحسانًا، لا لتعذره ؛ لأنه ممكنٌ، وقد جاء من الكلم ما وُضِعَ أوله على السكون، وذلك يكون في الأسماء والأفعال والحروف.

القول على الأسماء التي هي كذلك

وهي ضربان : أسماءٌ غيرُ مصادر، وهي سماعيةٌ، وأسماءٌ هي مصادر، وهي قياسية.

ذكر الأسماء غير المصادر التي هي السماعية

وهي عشرة أسماء : ابن وابنة وابنم واسم واست وثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمن الله [3].

فأما «ابن» فأصله «بَنَوٌ» بفتح الفاء والعين كـ «جَمَل» دلَّ عليه جمعه، والنسبة إليه؛ لأنه يجمع على أبناء [4] كـ «أجمال»، وينسب إليه «بَنَوِيّ» فحذفوا منه اللام، وهي واوه [5] ؛ تخفيفًا، وسكنوا أوله، وأدخلوا همزة الوصل عوضًا مما حُذِفَ منه.

وأما «ابنة» فأصلها «بنوة» تأنيث «ابن» [6]، فحذفت الواو تخفيفًا، وسكّن أولها، وأدخلوا همزة الوصل عليها عوضًا عن المحذوف، فصارت «ابنة»، والتاء فيها للتأنيث، بخلاف «بنت»، فإن تاءها ليست للتأنيث، وإنما هي بدل من لام الكلمة المحذوفة، حسبما تقدم في التصغير [7].

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٣١/٩، والإيضاح ٣٦٥/٢.

(٢) انظر: الجاربردي ١٦٤/١.

(٣) ويرى ابن هشام أنه ينبغي أن يزيدوا «أل» الموصولة ؛ و «ايم» لغة في «ايمن»، فإن قالوا: هي «ايمن» فحذفت اللام، قلنا: «وابنم» هو «ابن» فزيدت الميم. انظر: أوضح المسالك ٣٦٧/٤.

(٤) أصل «أبناء»: أبناو، والواو الأخيرة هي المحذوفة في المفرد، وردت في الجمع متطرفة، وقبلها ألف زائدة، فقلبت همزة، على ما سيأتي في باب الإعلال والإبدال.
انظر: شرح الشافية، للرضي ٢٥٥/٢.

(٥) ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن الذي حذف ياء، واشتقه من «بنى بامرأته يبني»، ولا دليل في البنوة، لأنها كالفتوة، وهي من الياء. انظر: الأشموني ٥٨١/٢.

(٦) انظر: شرح الرضي على الشافية ٢٥٧/٢.

(٧) انظر: هذا الكتاب ٢٩٩/١.

وأما ((ابنم)) فأصله ((ابن)) [1]، زيدت عليه الميمُ للمبالغة والتوكيد، كما زيدت في ((زُرقُم)) و ((سُتهُم)) بمعنى عظيم الزرقة، والعظيم العجيزة، أي الاست، وليست الميم بدلا من اللام المحذوفة من ((ابن))، وإلا لكانت اللام كالثابتة، وبطل دخول همزة الوصل.

وأما ((اسم)) فأصله ((سِمَو)) [2] بكسر فاء الفعل، فحُذفت لامه التي هي الواو، وسُكن أوله، وعوض همزة الوصل كما قيل في ((ابن)).

وأما ((است)) [3] فأصله ((سَته)) على وزن ((فَعل)) بفتح العين فحذفت اللام التي هي الهاء، وعُوّض بهمزة الوصل كما قيل في ((ابن)) ومنهم من حذف العين، وهي تاء ((سته))، فصار ((سَه))، وهو قليل ومنه قول ﷺ : ((العين وِكاءُ السَّه))[4].

وأما ((اثنان)) فأصله ((ثَنَيان)) بتوالي ثلاث فتحات مثل: ((غَلَيان))، وهو من ((ثنيت))، بدليل قولهم: ((ثنوى))، فحذفت ياؤه على غير قياس، بقي ((ثنان))، فأسكنت فاؤه، وجعلت همزة الوصل عوضًا مما حذف منه.

وأما ((اثنتان))، فالقول فيها كالقول في ((اثنين))، والتاء فيها للتأنيث.

وأما ((امرؤ)) فخففت الهمزة من آخره بالحذف[5]؛ لكثرة الاستعمال، وعُوّض منها همزة الوصل، ولم يحذفوا همزة الوصل إذا رجعت الهمزة؛ لأن حذف هذه الهمزة سائغ أبدًا، فلما كانت إذا رجعت بصدد الزوال صار وجودها كعدمها، قال ابن يعيش[6] في شرحه : وكثرت هذه الكلمة في كلامهم حتى صارت عبارة عن كل ذكر وأنثى من الناس.

وأما ((امرأة)) فالقول فيها كالقول في ((امرئ)) .

وأما ((ايمن الله)) فقد تقدم الكلام على معناها في القَسَم [7]، أما همزتها فهي همزة

---

(1) انظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٢٥٠.

(2) ما ذكره المصنف رأي البصريين، ويرى الكوفيون أنه من الوسم. التبيين ١٣٢-١٣٨، وابن يعيش ٩/١٣٤، وشرح الأشموني ٢/٥٨٠، وانظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٢٥٨.

(3) انظر:شرح الرضي على الشافية ٢/١٥٩.

(4) سبق ذكره في هذا الكتاب ١/ ٣١٣ .

(5) إذ أصله ((مرء))، فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعُوض عنها همزة الوصل، ثم ثبتت عند عودة الهمزة. انظر: شرح الأشموني ٢/٥٨٢.

(6) انظر:ابن يعيش ٩/١٣٤.

(7) انظر: ما تقدم في هذا الكتاب ٢/٧٧.

وصل عند البصريين عوضًا عن اللام المحذوفة [1]، وهى نون ((ايمن)) فى قولك: ((ايم الله))، و لم يحذفوا هذه الهمزة وإن عادت النون ؛ لأنها بصدد أن تحذف، وهى همزة مفتوحة لشبه ((ايمن)) بالحرف ؛ لأنها اسم غير متمكن، و لم يستعمل إلا فى القسم، ففتحت الهمزة معها، كما فتحت مع لام التعريف، وحكى يونس ((ايمن)) بكسر الهمزة [2] تنزيل .

ذكر المصادر التى تلزمها همزة الوصل لسكون أوائلها

أما الأسماء العشرة التى هى غير مصادر المقدمة الذكر فمسموعة معدودة [3]؛ وأما المصادر فقياسية [4] ؛ لأنها تأتى من كل فعل بعد ألفه أربعة أحرف فصاعدًا إذ ابتدئ به، وكان ماضيًا أو أمرًا، كـ ((انطلق انطلاقًا)) ، و ((استخرج استخراجا)) ، وقد خرج من ذلك نحو: ((دحرج دَحْرَجَةً)) و ((أكرم إكرامًا)) ؛ لعدم الألف فى أول ((دحرج))، ولكون ما بعد ألف ((أكرم)) أقل من أربعة، فإذا كان الفعل بالصفة المذكورة، أعنى أن يكون أوله ألفًا وبعدها أربعة فصاعدًا، كان أوله ساكنا، وهمزته همزة وصل، وكان مصدره كذلك، فإن قيل : أسطاع إسطاعًا، بمعنى أطاع، بقطع الهمزة عند بعض العرب [5] وأهراق إهراقًا، فعلان أولهما ألف وبعدهما أربعة أحرف، ومع ذلك فليست الهمزة فيهما، ولا فى مصادرهما للوصل، فالجواب أن زيادتهما على غير قياس، فهما شاذان.

---

(١) وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن درستويه.

انظر: الصحاح ((يمن)) ٢٢٢٢/٦، والقاموس المحيط ((يمن)) ٢٨١/٤، وراجع شرح الكافية، لابن مالك ٢٠٧٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٤٩/٤، والقاموس المحيط ((يمن)) ٢٨١/٤، وشرح الكافية، للرضى ٣٣٥/٢، وشرح الأشمونى ٥٨٣/٢، وأوضح المسالك ٣٦٧/٤.

(٣) ويعلل النحاة ذلك بأن الفعل لأصالته فى التصريف استأثر بأمور، منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون، فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة وصل، للإمكان، ثم حملت مصادر هذه الأفعال عليها فى إسكان أوائلها واجتلاب الهمز، وليست هذه الأسماء العشرة من ذلك، فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة. انظر: شرح الأشمونى ٥٨٠/٢.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٣٥/٩، والمنصف ٦٥/١، والتسهيل ٢٠٤.

(٥) انظر: الجاربردى ٢٢٨/١.

والأفعال التي مصادرها كذلك ثمانية [1]:

١ - انفعل انفعالا، كـ((انطلق انطلاقًا)).

٢- افتعل افتعالا، كـ((اقتدر اقتدارًا)).

٣- استفعل استفعالا، كـ((استخرج استخراجًا)).

٤- افعلّ افعلالا، كـ ((احمرّ احمرارًا)).

٥- افعنلل افعنلالا، كـ ((اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا)).

٦- افعالّل افعيلالا، كـ((اشهايب اشهيبابًا)).

٧- افْعَوّل افْعِوّالا، كـ((اخروّط اخروّاطًا)).

٨- افْعَوْعَل افعوعالا، كـ((اخْشَوْشَنَ اخْشِيشَانًا)).

فجميع مصادر هذه الأفعال وما أشبهها يلزمها همزة الوصل ؛ لأن أوائلها وُضِعَتْ على السكون، وتسقط همزاتها في الوصل وجوبًا.

ذكر الأفعال التي يلزمها همزة الوصل لسكون أوائلها

فمنها[2] أفعال المصادر المذكورة التي هي ((انطلق)) و((اقتلس)) و ((استخرج)) إلى آخرها إذا كانت ماضية أو أمرًا، فمهما جاء من ذلك فهمزته همزة وصل، وتسقط في الدرج.

ومنها كل فعل ثلاثي سُكّن فيه ما بعد حرف المضارعة؛ نحو: ((يضرب)) إذا بنيته للأمر؛ نحو: ((اضْرِبْ))، فيلزمه همزة وصل مكسورة، إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية؛ نحو: ((اقتل)) و ((اغز)) فإنها تضم، وخرج بقوله ((ضمة أصلية)) بـاب ((ارموا)) و ((امشوا)) فإن الهمزة فيهما مكسورة، لأن الأصل ((ارْمِيُوا)) و((امْشِيُوا))، فما بعد الساكن إنما هو كسرة في الأصل، والضمة عَرَضَتْ بعد الحذف ؛ لأجل الواو حسبما تقدم ذكره.

---

(١) انظر:الرضي على الشافية ٢/٢٥٩، والمنصف ١/٦٥، والتسهيل ٢٠٤، والكتاب ٤/١٤٤.

(٢) انظر:المقتضب ٢/٨٦، والمنصف ١/٥٣.

ذكر الحروف التي يلزمها همزة الوصل لوضعها على السكون

وهي [1] لام التعريف وميمه في لغة طيئ، كقولك ((الرجل)) و ((امْرَجُل)) [2] وهمزة الوصل فيهما مفتوحة ؛ لأنها كثرت في كلامهم، ففتحوها طلبًا للخفة، فأوائل جميع ما ذكرناه من الأسماء والأفعال تبقى ساكنة على حالها في الدرج ؛ لأن الكلام المتصل صار وصلة إلى النطق بالساكن، فأغنى عن الهمزة، فلذلك كان إثباتها في الوصل لحنًا [3] ؛ لأنها وضعت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وقد حصل ذلك بالكلام الذي اتصل به، إلا في ضرورة الشعر؛ نحو: قول قيس [4] بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنه ... بنَشْرٍ وتكثيرُ الحديث قَمينُ [5]

فأثبتها في ((الإثنين)) لضرورة قيام الوزن، وإلا مع همزة الاستفهام [6] فيما فيه لام التعريف ومع ((ايمن))؛ نحو: ((آلرجل عندك))، ((آيمن الله يمينك))، فإنهم التزموا جعل همزة الوصل في الموضعين المذكورين ألفًا للبس الاستخبار بالخبر، حسبما تقدم في التقاء الساكنين [7].

ذكر حكم الهمزات المتوصل بها إلى النطق بالساكن

وتسمى هذه همزات الوصل، للتوصل بها إلى النطق بالساكن بعدها، وحكمها أن تكون مكسورة ؛ لأنها ساكنة في الأصل [8]، وحُركت لاجتماعها مع لام التعريف الساكنة، والأصل فيما حُرِّكَ لالتقاء الساكنين أن يُحرَّك بالكسر، وإنما قلنا إن أصلها السكون، لأنها زيدت في الأول، كزيادة هاء السكت في الآخر لبيان الحركة، فكما أن

---

(١) انظر:المنصف ٦٦/١.

(٢) انظر في تفصيل هذه اللغة: هذا الكتاب٢٣٨/٢.

(٣) انظر:الرضي على الشافية ٢٦٥/٢، وابن يعيش ١٣٧/٩، والإيضاح ٣٧٠/٢.

(٤) هو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي أبو زيد، شاعر الأوس، وأحد صناديدها في الجاهلية، توفي في نحو (٢ق.هـ) ، انظر في ترجمته: الخزانة ٣٤/٧-٣٥، والأعلام ٥٥/٦.

(٥) من الطويل، وهو في ديوانه ١٦٢، ودرة الغواص ١٩٧، ولفظه: (بِبَثٍّ وتكثير الوشاة قمين)، وشرح درة الغواص ٢٣٩، وابن يعيش ١١٩/٩ ١٣٧، ولفظه: (بنشر وتضييع)، وغير منسوب في شرح التسهيل ٤٦٦/٣.

(٦) انظر:ابن يعيش ١٣٨/٩.

(٧) انظر: هذا الكتاب ١٧٨/٢.

(٨) انظر:الجاربردي ١٦٤/١، وابن يعيش ١٣٦/٩، والإيضاح ٣٦٨/٢.

هاء السكت ساكنة، فكذلك هذه الهمزة، لكن تكون مضمومة إذا كان ثالث الفعل مضموماً ضمًّا لازمًا؛ نحو: ((اخرج))، وكذلك إذا بنيت الأفعال المقدمة الذكر لما لم يُسم فاعله؛ نحو: ((اسْتُخرج المال)) و ((انطُلِقَ بزيد)) و ((اقْتُدِرَ على عمرو)) بضم همزة الوصل مع ضم ما بعد الساكن فيتبع الضمُّ الضمَّ ؛ لأنهم استثقلوا الخروج من كسر إلى ضم، ولم يعتدوا بالساكن بينهما حاجزًا؛ لأن الساكن كالميت، وتكون مفتوحة مع لام التعريف، وإنما فُتحت معها ليفرقوا بين دخولها على الحرف وبين دخولها على الاسم والفعل، وفُتحت في كلمتي القسم أيضًا، وهي ((ايمن الله)) و ((ايم الله))؛ لشبههما بلام التعريف في لزومهما موضعًا واحدًا، وهو القسم، ففُتحت معهما، كما فُتحت مع لام التعريف.

واعلم أن ((هو)) و ((هي)) إذا اتصلتا بالواو أو الفاء أو لام الابتداء أو همزة الاستفهام جاز إسكانها، لأن قولك ((وَهُو)) كـ ((عَضُد)) و قولك ((وَهِيَ)) كـ ((كَبِد))، فسكنت الهاء فيهما تشبيهًا بضاد ((عَضُد)) وباء ((كَبِد))، فمثال التسكين مع الواو قوله تعالى : ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]، ومع الفاء ﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[2]، وقوله : ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾[3]، وقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾[4]، جميع ذلك قرئ بالإسكان والتحريك، ومثاله مع لام الابتداء قوله تعالى: ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[5]، ومثاله مع الهمزة قول الشاعر :

فقمتُ للزور مُرتاعًا وأرَّقني . فقلتُ أهْي سَرَتْ أم عادني حُلُمُ[6]

فإذا ابتدئ بهما رُدنا إلى أصلهما، كقولك مبتدئا ((هو)) بضم الأول و ((هي)) بكسر الأول.

---

(١) سورة البقرة ٢٩/٢، والأنعام ١٠١/٦.

(٢) سورة سبأ ٣٩/٣٤.

(٣) سورة هود ٤٢/١١.

(٤) سورة البقرة ٧٤/٢.

(٥) سورة آل عمران ٦٢/٣.

(٦) من البسيط، والبيت لزياد بن منقذ في الخزانة ٢٤٤/٥، ٢٤٥، والدرر ١٩٠/١، وشرح التصريح ١٤٣/٢، وشرح شواهد الشافية ١٩٠/٤، وشرح شواهد المغنى ١٣٤، ومعجم البلدان ٢٥٦/١، والمقاصد النحوية ٢٥٩/١، ١٣٧/٤، وللمرار العذرى في حاشية الأمير ٤٠/١، وغير منسوب في ابن يعيش ١٣٩/٩، واللسان ((هيا)) ٣٧٦/١٥، والخصائص ٣٥٠/١، ٢٣٠/٢، وأمالي ابن الحاجب ١٥٦/١، والمغنى ٤٠/١، ويروى ((وثمت للطيف)) وكذا ((فارقني)).

ولام الأمر أصلها الكسر؛ نحو: ((ليقم زيد)) بالكسر لا غير، فإذا اتصل بها الواو والفاء جاز إسكانها تخفيفًا؛ نحو: ﴿وَلْيُوفُوا﴾ [1] ونحو ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ [2]، وكذلك يجوز إسكانها أيضًا مع ((ثم))، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [3]، وكقوله : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[4]، بإسكان اللام فيها ؛ لأنه جعل الميم الثانية من ((ثم)) بمنزلة الفاء في قولك ((فليقضوا)).

وإنما أورد تسكين الهاء في ((هو)) و ((هي)) ولام الأمر في باب ما وضع أوله على السكون، وإن لم يكن منه؛ خوفًا من أن يتوهم أنه منه، فنبين أن سكون ذلك عارض لضرب من التخفيف، فلا يعتد به، وأنت بالخيار في تسكين ذلك وتحريكه [5].

---

(١) سورة الحج ٢٢/٢٩.

(٢) سورة الكهف ١٨/١٩.

(٣) سورة الحج ٢٢/١٥.

(٤) سورة الحج ٢٢/٢٩.

(٥) انظر: ابن يعيش ٩/١٣٩، والإيضاح ٢/٣٧٠.

الفصل السادس
في زيادة الحروف

ويشترك [1]فيه الاسم والفعل [2]، والزيادة تكون لأحد سبعة [3] أمور :

١- أن تكون للدلالة على معنى، كزيادة حروف المضارعة وحروف التثنية والجمع وما أشبهها.

٢- أن تكون للإلحاق، حسبما تقدم في أبنية الأسماء والأفعال [4]، كزيادة الواو في ((جَوْهَر)) إلحاقًا بــ((جَعْفَر)).

٣- أن تكون لتليين اللفظ وإزالة قلق اللسان بسبب توالي الحركات، ولا تكون الزيادة لهذا المعنى إلا من حروف المد، كألف ((عمامة))[5]، وياء ((صحيفة))، وواو ((عجوز)).

٤- أن تكون للعوض عما حُذف، كتاء ((إقامة)).

٥- أن تكون للتكثير، كميم ((زُرْقم)) و ((سُتْهم)).

٦- أن تكون للإمكان، كألف الوصل وهاء السكت في ((قِهْ)) في الوقف؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف، ويوقف عليه.

٧- أن تكون للبيان، كزيادة هاء السكت أيضًا في ﴿مَالِيَه﴾ [6] لبيان الحركـــة، وفي نحو: ((يا زيداه)) لبيان الألف.

وحروف الزيادة عشرة [7]، يجمعها قولك ((اليوم تنســاه)) [8]، ومعنـــى كونهـــا حروف زيادة أنه إذا وقع في الكلمة حرف زائد لغير الإلحاق ولغير التضعيف فلا يكـــون إلا منها، وليس المراد أنها لا تقع إلا زائدة، فإنها قد تقع أصولا؛ نحو: ((هول)).

---

(١) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ٢٣٠١، وابن يعيـــش ١٤١/٩، والهمـــع ٢٣٧/٦، والإيضـــاح ٣٧١/٢، والأصول ٢٣١/٣، والممتع في التصريف ٢٠١، والأشباه والنظـــائر ٢٢٧/١، والمقتضـــب ١٩٤/١، والمنصـــف ٩٨/١، والمقدمة الجزولية ٣١٦، وشرح التصريف الملوكي ١٠٠.

(٢) ولا يكون هناك حروف زائدة في الحرف ؛ وذلك لعدم تصرفه. الأشباه والنظائر ٢٢٧/١، وابن يعيش ١٤١/٩.

(٣) انظر: الممع ٢١٦/٢، والمنصف ١٣/١-١٥، والرضى على الشافية ٣٧٦/٢، والأشباه والنظائر ٢٢٧/١.

(٤) انظر: هذا الكتاب ٣٢٩/١ ؛ ٥٩/٢.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) سورة الحاقة ٢٨/٦٩..

(٧) وذكر ابن دريد أنها تسعة عند بعض النحاة، الأشـــباه والنظـــائر ٢٢٧/١، وانظـــر: الجـــاربردي ١٩٣/١، والمقتضـــب ٩٤/١، والمقدمة الجزولية ٣١٦، وشرح التصريف الملوكي ١٠٠.

(٨) وكذا (سألتمونيها) و (هويت السمان). الجاربردي ١٩٣/١.

ويعرف الزائد من الأصلي بواحدة من ثلاث : وهي الاشتقاق، وعدم النظير [1]، وكثرة وقوع الحرف زائدًا [2]، والمقدم في ذلك الاشتقاق [3]، وهو اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول كـ((ضارب)) و ((مضروب)) من الضرب، ولذلك حكم بزيادة النون في ((عنسل)) وهو الناقة السريعة ؛ لأنه موافق في الحروف الأصول وفي المعنى الأصلي لـ((عسل))، إذا أسرع، ومنه ((عَسَلان الذنب)).

والحرف الزائد هو الذي يسقط في تصاريف الكلمة تحقيقًا وتقديرًا، وقد تقدم في قسمي الاسم والفعل عند ذكر الأبنية المزيد فيها نبذ من القول في زيادة هذه الحروف [4]، وأما المذكورة هنا فهو ما يميز به بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها، وابتدأنا بذكر زيادة الهمزة ثم الألف ثم الياء ثم الواو ثم الميم ثم النون ثم التاء ثم الهاء ثم السين ثم اللام.

ذكر زيادة الهمزة

وهي [5] إما أن تقع أولاً أو غير أول.

أما التي تقع أولا، فإن وقع بعدها ثلاثة أحرف، أصول، قُضي بزيادتها كـ((أرنب))، و((أكرَم))، إلا أن يقوم دليل على أصالتها كـ((إمّعة)) و ((إمّرة)) [6]، أو على جواز الأمرين كـ((أولَق)) [7].

أما زيادة الهمزة في ((أرنب)) فلكثرة زيادتها في هذا الموضع فيما عُرِف اشتقاقه، وأما ((أكرم)) فللاشتقاق ؛ لأن ((كَرُمَ)) ليس فيه همزة، وكذلك ما يأتي من هذا

---

(1) وذلك مثل (تتفل)، وهو ولد الثعلب، و (ترجس) ، فلو قلنا بأصالة التاء والنون لزم وجود وزن لا نظير له في العربية بين اوزان الاسم الرباعي المجرد. المغني في تصريف الأفعال ٥٨-٥٩.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٣٤٤/٢.

(٣) انظر: الرضى على الشافية ٣٣٤/٢.

(٤) انظر: هذا الكتاب ٣٣١/١.

(٥) انظر: ابن يعيش ١٤٤/٩، والإيضاح ٣٧٢/٢، والممتع في التصريف ٢٢٧، والهمع ٢٣٧/٦، والأصول ٣٣٢/٣، والرضى على الشافية ٣٧٢/٢، والجاربردى ٢٠٣/١، والمقتضب ١٩٦/١، والمنصف ٩٩/١، والفصول الخمسون ٢٦٢، وشرح التصريف الملوكي ١٣٥.

(٦) الإمعة: الرجل يتابع الناس في آرائهم دون أن يثبت على رأي. اللسان ((أمع)) ٣٤٩/٩، والإمرة: الرجل ضعيف الرأى يوافق الآخرين في كل آرائهم. اللسان ((أمر)) ٨٦/٥.

(٧) في أدب الكتاب ٢١٨: قال سيبويه: كل همزة جاءت أولا فهي مزيدة في نحو أحمر وأفكل و أشباه ذلك إلا أولقا فإن الهمزة من نفس الحرف، ألا ترى إنك تقول: ((ألق الرجل)).

قال: وهو فوعل، و ((أورطى)) لأنك تقول: أديم مأروط، ولو كانت الهمزة زائدة لقلت: مرطي. وانظر ابن يعيش ١٤٥/٩، وشرح الأشموني ٥٦٧/٢.

الباب مثل ((أحمد)) ((أسود)) وما أشبههما ؛ لعدم الهمزة فى ((حمد)) و ((سود)).

وأما أصالتها فى ((إمّعة)) صفة للذى يكون تبعًا لغيره ؛ لضعف رأيه، فلو كانت الهمزة فيها زائدة لكان وزنها ((إفعلة))، لكن ليس فى الصفات ((إفعلة)) ؛ فلذلك حكم بأصالتها [1]، فيكون وزنها فِعّلة.

وأما جواز الأصالة والزيادة فى همزة ((أولَق)) وهو ضرب من الجنون، فبعضهم ، وهم الأكثر ، يقولون : إن همزته أصلية والواو زائدة، فيكون وزن ((أولَق)) على هذا ((فَوْعَل))؛ لأنه من ((ألق)) فكما أن الهمزة فى ((ألق)) فاء الفعل، فكذلك هى فى ((أولق))، وبعضهم [2] يقول هو من ((ولق)) إذا أسرع، فوزنه على هذا أفعل ؛ لأن الواو أصلية ، فهى فاء الفعل والهمزة زائدة كما رأيت من أصالة الواو فى الفعل الذى هو ((ولق)).

وإن وقعت الهمزة أولاً ووقع بعدها حرفان أصليان أو أربعة أصول، قضى بأصالتها كـ((إتْب)) [3]، و ((إزار))، و ((إصْطَبل))، و ((إصْطَخر))، أما أصالة همزة ((إتْب)) وهو ثوب بلا كم ولا جيب؛ فلئلا ينقص الاسم عن مثال الأصول، فيبقى على حرفين لو جعلنا همزته زائدة و((إزار)) كذلك ؛ لأن الألف زائدة، وأما أصالتها فى ((إصطبل))، ((إصطخر)) وما أشبههما ؛ فلأن الأربعة مستثقلة والهمزة حرف ثقيل، وما كانوا ليزيدوا الثقيل ثقلاً، فيحكم بأصالتها حتى يقوم دليل على الزيادة، وأما الهمزة التى تقع غير أول فكذلك يقضى بأصالتها؛ لأن الحشو لا يكاد يزاد فيه إلا أن يأتى عن ذلك ما يعرف عن ذلك، ويوجب زيادتها كهمزة ((شمأل)) و ((نئدَل)) وهو الكابوس، و((جُرائض)) وهو العظيم البطن، و((ضَهْياءة)) وهى التى لا تحيض، كأنها ضاهت الرجال، أما زيادة همزة ((شمأل)) فلأنه من ((شملت الريح)) وأما ((نئدَل)) فلأنه من الندل، ولقولهم ((ندلان)) بغير همز، ولولا أسقطوها فى الندل ((وفى التثنية لقضى بأصالتها، وأما ((جُرائض)) ؛ فلقولهم ((جرواض)) [4]، و ((جرياض)) بغير

(١) انظر: الكتاب ٤/٣٠٨.

(٢) وقال بهما الفارسى فيما ذكره عنه ابن عصفور. انظر: الممتع فى التصريف ٢٣٥-٢٣٧، والخصائص ٩/١، ٢٩١/٣، والمنصف ١١٤/١-١١٥، وشرح الشافية ٣٤٣/٢، وابن يعيش ١٤٥/٩.

(٣) الإتب: برد تلبسه المرأة، يكون من غير كمين ولا جيب. اللسان ((إتب)) ١٩٩/١.

(٤) انظر: الممتع فى التصريف ٢٢٧.

همز، وأما ((ضهياءة))، فلقولهم فيها أيضًا ((ضهيا)) بغيرها، فتكون الهمزة زائدة، ووزنها ((فعلاء)) [1]؛ لأنك لو جعلت الهمزة لام الفعل لكان وزنها فَعْيَل بالفتح، وهو غير موجود فى كلامهم.

ذكر زيادة الألف

وهى [2] إذا كانت فى الأسماء والأفعال، ومعها ثلاثة أصول فصاعدًا، قضى بزيادتها، فألف ((غزا)) و ((رمى)) ليست زائدة ؛ لأنها مع أقل من ثلاثة أصول، ولا تُزاد الألف أولا [3] لامتناع الابتداء بالساكن، لكن تُزاد ثانية، كـ((ضارب)) و ((خاتم))، وثالثة كـ((حمار))، و ((كتاب))، ورابعة كـ((حُبْلى)) ، و ((جِلْباب))، و((سِرْداح)) وهى الناقة الكثيرة اللحم، وخامسة؛ نحو: ((حِلِبْلاب)) وهو نبات يتعلق بالشجر.

ولا تزاد الألف فى حشو الاسم للإلحاق، لكن فى آخره كألف ((معْزى))، فإنها للإلحاق بـ((دِرْهَم)) للتأنيث أما زيادتها فلقولهم ((مَعْز))، وأما كونها ليست للتأنيث فلتنوين ((معْزى)) [4]، والمعْزى أعجمي، أجرته العرب مجرى ((رجل))، و((فرس))، فدخله الإلحاق بزيادة الألف كما دخل فى الأسماء العربية.

وأما إذا وقعت الألف آخرًا فهى على أحد ثلاثة أوجه، إما للإلحاق كما قلنا فى ألف ((معزى)) وإما للتأنيث كألف ((حبلى))، وإما لغيرهما كالف ((قبعثرى)) وهو العظيم الخلق، فإن ألفه كألف ((كتاب)) لا للتأنيث ولا للإلحاق، وأما كونها لغير التأنيث فلتنوين "قبعثرى"، وأما كونها لغير الإلحاق فللزيادة على الغاية ؛ لأن غاية الأصول خمسة، وليس لهم أصل سداسي ليلحق به.

---

(١) وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون الهمزة أصلية، وياؤه زائدة، ويكون مشتقًا من ((ضاهأت)) أى شابهت، لأنه يقال ((ضاهيت)) و ((ضاهأت))، ورجح هذا ابن عصفور، قائلا: وهو أولى به ؛ لأن أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها. انظر: الممتع فى التصريف ٢٢٨، وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أن ((ضهيأ)) وزنها فعلل، فهى رباعية، وليس فيها زيادة. انظر: تهذيب الألفاظ ٣٦٨.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٣٧٢/٢، والممتع فى التصريف ٢٧٩، والهمع ٢٤٠/٦، والأصول ٢٣٣/٣، والإيضاح ٣٧٥/٢، وابن يعيش ١٤٦/٩، والمقتضب ١٩٤/١، والمنصف ١١٨/١، وشرح التصريف الملوكى ١٢٢.

(٣) سوى ألف الوصل.

(٤) والدليل على تذكيره قول الشاعر:

ومعزى هَدَبا يعلو ... قران الأرض سُوداناً

فوصف بالمذكر، دليلا على تذكيره. انظر: ابن يعيش ١٤٧/٩، والممتع فى التصريف ٢٤٩-٢٥٠.

ذكر زيادة الياء

وهي [1] إن كانت مع ثلاثة أصول فهي زائدة أينما وقعت، سواء كانت أُولى كـ((يَلْمع)) وهو السراب، و((يَهْيَر))[2] وهو الحجر الصلب، و((يضرب))، أو ثانية، كـ((بَيْطَر))، أو ثالثة كـ((عِثْيَر)) وهو الغبار أو رابعة كـ((زِبْنِيَة))[3]، أما زيادتها في ((يلمع))، فلقولهم ((لمع)) وأما في ((يهير))، والزائد هي الأولى ؛ فلأننا لو جعلنا الثانية هي الزائدة لزم وجود ((فَعْيَل)) وهو غير موجود في كلامهم فوزنه ((يَفْعَل))، وأما((بيطر))؛ فلأنه من ((بطر)) إذا شق، وأما في ((عِثْيَر)) و ((زِبْنِيَة)) وهو واحد الزبانية ؛ لأنها لا تكون في مثلهما فيما عُرِف اشتقاقه إلا زائدة، فوجب القضاء بزيادتها فيما لم يعرف اشتقاقه حملاً على ما عُرِف اشتقاقه إلى أن يقوم دليل على خلافه، كالياء في ((يأْجَج)) [4]، وهو واد بقرب مكة، وفي ((مريم)) و ((مدين)) وفي ((صِيصِيَة)) ، وهي شوكة يسوى بها الحائك السدا واللحمة، وفي ((قَوْقَيْت))[5]، أما الدليل على أصالتها في ((يأجج)) فزيادة الجيم الأخيرة ؛ لأنها زائدة للإلحاق بـ((جعفر))؛ ولأجل الإلحاق لم تدغم فيها الجيم الأولى، وإذا كانت الجيم زائدة لزم أصالة الياء ؛ لئلا تنقص الكلمة عن مثال الأصول، فوزن ((يأجَج)) فعلل، لا" فعيل" وأما أصالتها في ((مريم))، و((مدين))؛ فلعدم ((فَعْيَل))، بفتح الفاء، فوزنهما ((فعلل))، وكان القياس أن يقال ((مريم))، و ((مدين)) بكسر أولهما، ليصيرا على وزن

---

(١) انظر: الرضى على الشافية ٣٧٢/٢، والممتع ٢٨٦، والأصول ٢٣٤/٣، والإيضاح ٣٧٧/٢، وابن يعيش ١٤٨/٩، والمقتضب ١٩٥/١، والمنصف ١١١/١، والفصول الخمسون ٢٦٣، وشرح التصريف الملوكي ١٢٢.

(٢) اليهير: الحجر الصلب. وقال ابن السراج: ((اليهير اسم من أسماء الباطل، قال: وربما زادوه ألفًا فقالوا: ((يهيري))، وقيل غير ذلك في معناه. انظر: شرح الأشموني ٥٦٥/٢، واللسان ((هير)) ١٣١/٦.

(٣) الزبنية: واحدة الزبانية، وهم بعض الملائكة الذين يدفعون أهل النار، وقيل كل متمرد من الإنس والجن. انظر: اللسان ((زبن)) ٥٤/١٧.

(٤) وهو ما عليه سيبويه، ويستدل النحاة على ذلك بدليل فك الإدغام ليلحق بجعفر، وذهب الرضى إلى أن الياء زائدة ؛ لأن ((أجج)) مستخدم في كلامهم، ويروى ((يأجج)) بكسر الجيم، فتكون الياء على هذا زائدة لعدم النظير. انظر: الكتاب ((بولاق)) ٣٤٦/٢، وشرح الشافية ٣٨٧/٢، وابن يعيش ١٤٩/٩.

(٥) قوقيت الدجاجة إذا صوتت عند البيض. انظر: اللسان ((قوا))٧٦/٢٠.

((عثير))[1]، وأما أصالتها في ((صِيصِيَة)) فلأنهم لو جعلوا اليائين زائدتين نقصت أصالتها عن مثال الأصول، ولا وجه للقضاء بزيادة إحداهما دون الأخرى، فلما امتنع أن يكونا زائدتين لزم أصالتهما[2]، وأما قوقيت فياؤه مبدلة من واو، كان الأصل ((قوقوت))، فقلبوا الواو الثانية ياء؛ لوقوعها رابعة كما قلبت في ((ادَّعيت))، والكلام في أصالتهما كالكلام في ((صِيصِيَة)).

وأما إذا كانت الياء مع أربعة أصول، فإن كانت الياء أولا كـ((يَسْتَعُور))، وهو اسم مكان بالحجاز، فهي أصل[3] ؛ لأن بنات الأربعة إذا لم تكن جارية على الفعل فلا يلحقها الزوائد من أولها؛ لأن بنات الأربعة أقل تصرفًا من بنات الثلاثة، وقد ضعفت الزيادة في أوائل بنات الثلاثة، ولم تتمكن كتمكنها في الوسط والآخر؛ لأنه قد يجتمع فيهما زيادتان، ولم يقع ذلك في أوائلهما، وإذا كان كذلك لم يجز في أوائل بنات الأربعة، بخلاف الجارية على الفعل فتلحقها خاصة الزيادة من أوائلها؛ نحو: ((منطلق)) و((مدحرج)) .

وأما إذا لم تكن الياء أولا على الوجه المذكور فهي زائدة، كما في ((سُلَحْفِيَة))، لجمعها على ((سلاحف)) ؛ لأن الزيادة في غير الأوائل لا تمتنع في بنات الأربعة.

ذكر زيادة الواو

وهي[4] لا تزاد[5] أولا، لكن في غير الأوائل ...[6] فمثالها زائدة ثانية ((عَوْسَج)) ؛ لأنه من ((عسج)) إذا مد عنقه، وثالثة ((قَسْوَر)) ؛ لأنه من "القَسْر" ؛ ورابعة ((عُنْفُوان)) وهو أول الشباب ؛ لأنه من ((العنف)) ضد الرفق، وخامسة ((قَلَنْسُوَة)) ؛ لأنها من ((قَلَنْس)).

قالوا: وفي مثل هذا كله زائدة ؛ إلا أن يعترض ما يقضي بأصالتها؛ نحو: واو

---

(١) وكأن لقيلس كذلك قلب لياء ألفًا على حد مقال ومقام. ابن يعيش ١٤٩/٩ وشرح الشافية ٣٩١/٢.

(٢) لأن الكلمة مركبة من ((صي)) مرتين. انظر: ابن يعيش ١٤٩/٩.

(٣) ولذلك لكثرة ما علم منه بالاشتقاق . انظر: ابن يعيش ١٤٩/٩.

(٤) الممتع ٢٩١، وابن يعيش ١٥٠/٩، والأصول ١٣٦/٣، والإيضاح ٢٨٠/٢، والرضي على الشافية ٣٧٢/٢، والمقتضب ١٩٥/١، والمنصف ١١٢/١.

(٥) انظر: ابن يعيش ١٥٠/٩، وشرح الأشموني ٥٦٦/٢.

(٦) فراغ في الأصل.

((غِزْويت)) [1]، وهو اسم موضع ؛ لأنه لو قضى بزيادتها لكان وزنه ((فِعْوِيل)) ؛ فيدخل في الكلام ما ليس منه ؛ لأنه ليس في كلامهم ((فعويل))، وإذا انتفى ((فِعْوِيل)) كان وزنــــه ((فِعْلِيت))، مثل ((عِفْرِيت))، فتكون الياء والتاء زائدتين، والواو لام الكلمة.

وأما في أوائل الكلم، فلا تقع الواو زائدة ؛ لأنهم قد يبدلون الــــواو الأصليـــة إذا وقعت أولا استثقالا لها، كما أبدلت تاءً في ((تراث))، وهمزة فـــي ﴿أُقِّتَتْ﴾ [2] ؛ فلئلا تزاد أولا بطريق الأولى.

وأما واو ((وَرَنْتَل)) وهو الداهية فأصلية، وليست زائدة، وإنما الزائد النون ؛ للإلحـــاق بــــ((سفرجل)) لزيادتها في ((جَحَنْفَل))، وهو الجيش العظيم، ووزنه ((فَعَنْلَـــل))، فـــإن ((قيل)) إن الواو والياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا مع التضعيف، ولا تضعيف في ((وَرَنْتَل))، فليست الواو فيه أصلا، فالجواب أن جعل الواو أصلا في ((وَرَنْتَل)) أقـــرب وأولى من جعلها زائدة ؛ لأنها ثبتت أصلا في بنات الأربعة مع التضعيف، ولم تكن قـــط زائدة في بنات الأربعة لا مع التضعيف ولا مع غيره.

ذكر زيادة الميم

وهي [3] إما أن تقع أولا أو غير أول، أما التي تقع أولا، فإن وقع بعدهــــا ثلاثـــة أحرف أصول فحكمها حكم الهمزة في القضاء بزيادتها، وهي إنمـــا تُـــزاد أولا فـــي الأسماء، فتُزاد في مفعول من الفعل الثلاثي كـــ((مَضروب))، وفي اسم الزمان والمكان كــــ((مَقْتَل))، وفي اسم الفاعل من بنات الأربعـــة ومـــا وافقـــه كـــــ((مُكـــرِم))، و((مُدحرِج))، وفي مفعال للمبالغة كـــ((مِقْياس))، و ((مِفْتاح)).

وزيادة الميم أولا أكثر من زيادة الهمزة أولاً، والذي يدل على زيادتها في جميع ما ذكرناه الاشتقاق ألا ترى أن ((مضروبًا))، و((مقتلا))، و ((محبسًا)) مـــن : الضـــرب والقتل والحبس، و((مدحرج)) من ((دحرج))، و((مكرم)) من ((أكرم))، و((مقيـــاس)) من ((قاس))، و((مفتاح)) من ((فتح)).

---

(١) انظر: الكتاب ٢٦٨/٤.

(٢) سورة المرسلات ١١/٧٧.

(٣) لا تزاد إلا في الأسماء. الرضي على الشافية ٣٧٢/٢، وانظر ابن يعيش ١٥١/٩، والإيضاح ٣٨٠/٢، والممتع في التصريف ٢٣٩، واللمع ٢٣٨/٦، والأصول ٢٧٣/٣، وأدب الكاتب ٢١٨، والجاربردي ٢٢١/١، والمقتضب ١٩٥/١، وشرح التصريف الملوكي ١٥٠، والمنصف ١٢٩/١.

فإن أبهم ما يأتي فيه الميم أولاً حُمل على ما عُلم إلى أن يقوم دليل على أصالتها كميم ((معدّ))[1]، و ((مِعزى)) [2] و ((مَأجَج)) اسم مكان، و((مَهْدَد)) [3] اسم امرأة، و ((مَنْجَنُون)) وهو الدولاب، و((مَنْجَنِيق)) [4] فإن الميم في جميع ذلك أصلية، أما ((معدّ))، فلقولهم : تمعددوا، أى كونوا على ما كان عليه مَعدّ من خلقه وطريقته، فميم ((معدّ)) هى ميم ((تمعددوا))، وهى فى ((تمعددوا)) أصل ؛ لأن الميم لا تُزاد فى الأفعال، فهى فى ((معدّ)) أصل ووزنه ((فعلّ)) بتشديد اللام، وأما ((مِعْزَى)) [5]؛ فلقيام الدليل على زيادة الألف للإلحاق بـ ((درهم))، فلو لم تكن الميم أصلاً لنقص الاسم عن مثال الأصول، وأما ((مَهْدَد))، و((مَأْجَج)) فإنما كانت الميم أصلية فيهما؛ لأنهما من: مهد يمهد ومؤج يموج الماء إذا صار أجاجًا، وحملهما على ذلك أولى من جعل الميم زائدةً، حملاً على ((هدد)) و ((أجج)) ؛ لأن عدم تغيير العلم أولى من المصير إلى تغييره، فوزن ((مأجج)) و ((مهدد)) فَعْلَل، واللام الثانية زائدة للإلحاق بـ((جعفر)) ؛ ولذلك لم تُدغم ؛ لأنه لو أدغم لفات الغرض الذى له زيدت اللام، وهو الإلحاق، ولو قلنا بزيادة الميم واللام معًا لنقص الاسم عن مثال الأصول، فلزم أن تكون الميم أصلاً، وأما ((مَنْجَنُون)) فميمه أصلية [6]، وقد تكررت فيه النون عينًا ولامًا للإلحاق بـ ((عَضْرَفُوط))، فوزنه فَعْلَلُول؛ إذ ليس فى العربية مَنْفَعُول، ومن الدليل على أصالة النون أيضًا جمعه على ((مَنَاجِين))، وإذا ثبت أصالة النون فيه ثبت أصالة الميم، وإلا لكان وزنه مَفْعَلُول، وهو معدوم فى كلامهم، وأيضًا فاجتماع زيادتين فى

(١) انظر: المنصف ١٢٩/١.

(٢) انظر: المنصف ١٣٢/١.

(٣) انظر: المنصف ١٤١/١.

(٤) والقول بأن الميم أصلية والنون زائدة مذهب سيبويه والمازني، ووزنه عندهما فنعليل كعنتريس، وقال غيره إن النون الأولى والميم معًا زائدتان، لقول العرب: جنقناهم، أى رميناهم بالمنجنيق، وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب: ما زلنا بجنق، فعلى هذا وزنه منفعيل، والصحيح مذهب سيبويه، لجمعه على مجانق، وذهب الفراء إلى أنها مولدة، أى جنقناهم، وقال: الميم تزاد على نحو هذا إشارة إلى عدم النظير. انظر: ابن يعيش ١٥٢/٩-١٥٣، والممتع فى التصريف ٢٥٣-٢٥٦، وأدب الكاتب ٢١٨، والمنصف ١٤٦/١.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

أول الكلمة لا تكون إلا فيما كان جاريًا على الفعل؛ نحو: ((منطلق))، و((مستخرج))، وأما ((منجنيق)) ففي أصالة الميم خلاف [1]، ومذهب الأكثر أنها أصل، والنون زائدة؛ لقولهم ((مجانيق))، فسقوطها في الجمع دليلٌ على زيادتها.

وإذا ثبت زيادة النون قُضي بأصالة الميم؛ لأنه لا يجتمع زيادتان في أول الاسم إلا أن يكون جاريًا على فعله كما قلنا في نحو: ((منطلِق))، و ((مستخرِج))، وإذا كانت الميم أصلاً فيه كان وزنه فنعليل.

وأما إذا وقعت أولاً خامسةً، فهي أصل كـ ((مَرْزَنْجُوش)) [2] ؛ لما سبق من أن زيادة الهمزة مستثقلة في ذوات الأربعة لطولها، فلم يكونوا ليزيدوا الثقيل ثقلاً، وإذا كانت لا تزاد أولاً في ذوات الأربعة فذوات الخمسة بذلك أولى، فيحكم بأصالتها ما لم يقم دليلٌ على الزيادة.

وأما الميم التي تقع غير أول، أي تقع حشوًا فهي أصل[3]؛ لأنه ليس بموضع زيادتها إلا أن يدل دليل على الزيادة كميم ((دُلامِص))، و ((قُمَارِص)) [4] و((هِرمَاس)) و((زُرْقُم)) أما ((دلامص)) وهو البراق، فلقولهم ((دلاص)) [5] وأما ((قمارص)) وهو الحامض فلقولهم ((لبن قارص)) ؛ لكونه يقرص اللسان ، وأما ((هِرْمَاس))، وهو الأسد؛ فلأنه من الهرس،وأما ((زُرْقُم)) ونحوه ((سُتْهم)) فلأنه بمعنى الأزرق والأسته، فقد دل على زيادة الميم حشوا في ذلك كله الاشتقاق ؛ لسقوط الميم فيما ذكر من ((دلاص))، و ((قارص))، و((الهرس)) ، و((الأزرق))، و ((الأسته)).

والميم من زيادات الأسماء، ولا حظ للفعل فيها ؛ ولذلك قُضي بأصالة ميم ((معد))؛ لكونها أصلاً في ((تمعددوا))، وأما قولهم ((تمسكن))، و ((تمدرع))، و ((تمندل)) فشاذ.

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

(٢) المرزنجوش: نبت، ويقال له الزعفران. الصحاح مردقش ١٠١٩/٣، وانظر: أوضح المسالك ٣٦٥/٤.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

(٤) الصواب: قُرامِص . اللسان ((قرص)) ٧٣/٧ .

(٥) وزعم أبو الحسن والمازني أن ((دلامصا)) من ذوات الأربعة وأن معناه كمعنى ((دليص)) – وهو الدرع البراق– وليس بمشتق منه، فجعلاه من باب ((سبط وسبطر))، وخالفهما ابن عصفور الممتع في التصريف ٢٤٥– ٢٤٦، وشرح الأشموني ٥٦٩/٢، وانظر: المصنف ١٥١/١.

ذِكرُ زيادةِ النونِ

ولها [1] في ذلك موضعان: أحدهما موضع تكثر زيادتها فيه، فمتى وُجدت في ذلك الموضع قُضي بزيادتها فيه، إلا أن يقوم دليل على أصالتها، وثانيها موضع تقل زيادتها فيه، فمتى وجدت في ذلك الموضع قضى بأصالتها، إلا أن يقوم دليل على زيادتها.

أما الموضع الذى تكثر زيادتها فيه فله عدة صورٍ ؛ منها أن تقع النون أخيرًا بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أحرف أصول، فإذا وقعت كذلك فاحكم بزيادتها ، إلا أن يقوم دليلٌ على أصالتها كما سيأتى، فإذا وقعت النون على هذه الصفة، فالأصل أن تلحق الصفات مما مؤنثه ((فَعْلَى))؛ نحو: ((سكران))؛ لأن الصفات بالزيادة أولى ؛ لشبهها بالأفعال، وأما الأعلام من نحو: ((مَرْوَان))، و ((قَحْطَان))، و((عُثْمَان)) [2] فمحمولة على الصفات فى ذلك، وأما نحو: ((عنَان))، و ((سنَان)) فنونهما أصلٌ؛ لعدم تقدم ثلاثة أصول على الألف، وأما ((دهقَان)) [3]، و ((شَيْطَان)) فإنه وإن كان قبل الألف ثلاثة أصول لكن النون فيهما أصلٌ؛ لقيام الدليل على أصالتها ؛ لأن ((دهقَان)) من ((تَدَهقَن))، و((شيطان)) من ((تَشَيْطَن)) [4]، وكذلك: حسان وحمار قبّان [5] وفينان، وهو الرجل الكثير الشعر فيمن صرفها؛ لأنها من ((حسن))، و((قبن))، و((فنن)) إذا أبعد في الأرض، فنون ذلك غير زائدة، ولذلك صُرفت، ومنهم من جعل النون فى ((حسّان))، و((حمار قبان)) زائدة، ومنعهما الصرف حملاً على الأكثر، وهو القياس، فيكون ((حسان)) من الحِسّ، و((حمار قبان)) من القب.

---

(١) انظر: الرضى على الشافية ٢/٣٧٦، والإيضاح ٢/٣٨٤، والممتع فى التصريف ٢٥٧، والهمع ٦/٢٣٨، والأصول ٣/٢٣٨، والجاربردى ١/٢٢٧، والمقتضب ١/١٩٧، والمنصف ١/١٠٢، وشرح التصريف الملوكى ١٦٦، والفصول الخمسون ٢٦٣، وشرح الأشمونى ٢/٥٧٢، وأوضح المسالك ٤/٣٦٥.

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٦٥.

(٣) دهقان: معرب إنا جعلنا النون أصلية، من قولهم تدهقن الرجل، وله دهقنة موضع كذا، صرف ؛ لأنه فعلال، وإن جعلناه من الدهق، لم ينصرف، لأنه فعلان. اللسان ((دهقن)) ١٧/٢٠.

(٤) يجوز أن تكون النون أصلية من (شطن يشطن) إذا بعد أو (شاطن تشيطن)، وسمى بذلك كل متمرد لبعد غوره فى الشر، وقيل هو فعلان من شاط يشيط إذا هلك ويجوز أن يكون سمى بفعلان لمبالغته فى إهلاك غيره. انظر: التبيان ١/٤، وانظر مناقشة هذه المسألة بالتفصيل فى الممتع فى التصريف ٢٦١-٢٦٢، والمغنى فى تصريف الأفعال ٩٠، والمراجع التى بهامشه.

(٥) قبان: دويبة، يقال: ((قب الفحل)) إذا سمع قعقعة أنيابه. اللسان ((قبب)) ٢/١٥٠.

والقاعدة في ذلك أن ما آخره ألف ونون بعد ثلاثة أصول إن كان مشتقًا مما ليس فيه نون، فنونه زائدةٌ، وهو غير منصرف كـ((سكران)) ؛ لأنه من السكر، فنونه زائدة، وهو غير منصرف، وإن كان مشتقًّا مما فيه النون، فنونه غير زائدة وهو منصرف، كـ ((ندمان)) ؛ لأنه من الندامة، فنونه غير زائدة وهو منصرف [1].

وأما ((دِهْقَان))، و((شَيْطَان)) فإن كانا من ((تَدَهْقَن))، و ((تَشَيْطَن))، فنوناهما غير زائدتين، وهما منصرفان، وإن كانا من ((دهق)) و ((شيط)) كانت النون فيهما زائدة، وهما غير منصرفين لزيادتها.

ومنها زيادتها في أول الفعل المضارع، والفعل المطاوع؛ نحو: ((نفعل))، و((انفعل)) [2].

ومنها زيادتها في آخر الجمع نحو: ((غربان)) [3]، وفي المصدر؛ نحو: ((غليان)) [4].

ومنها زيادتها سادسة في نحو: ((زَعْفَرَان)) [5]، وسابعة في نحو:((عُبَيْثُرَان))؛ [6] لأنها لو جُعلت أصلية فيهما لخرجا عن وزن أبنية الأصول.

ومنها أن تُزاد ثالثة ساكنة نحو: ((جَحَنْفَل)) و ((شَرَنْبَث)) [7]، وهو الغليظ الكفين، و ((عَصَنْصَر)) [8] وهو اسم جبل، و ((غَضَنْفَر)) و ((غَرَنْدَد))، فالنون زائدة في ذلك كله؛ لأن الألف والواو والياء تكثر زيادتها إذا وقعت هذا الموقع في بنات الأربعة، كالألف في؛ نحو: ((مساجد)) والواو في؛ نحو: ((فَدَوْكَس)) وهو الأسد، والياء في نحو: ((دُرَيْهِم))، فكذلك النون إذا وقعت هذا الموقع ؛ لأنها من حروف الزيادة، وقد وقعت في موقع كثر فيه زيادة الحروف المذكورة، فوزن ما ذكر من ((جَحَنْفَل)) إلى ((غَضَنْفَر)) فعنلل [9].

وأما الموضع الذي تقل زيادة النون فيه فهو أن تقع غير ثالثة، سواء كانت أولى

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٥٥/٩.

(٢)انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.

(٣) لأن مفرده ((غراب))، وليس فيه النون، وانظر: الكتاب ٣٢١/٤.

(٤) لأنه من إلى غلى، وانظر: الكتاب ٣١٩/٤.

(٥)انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

(٦)انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، ولفظه: ((عبوثران)).

(٧) انظر: شرح الأشموني ٤٧٣/٢.

(٨) انظر: أوضح المسالك ٣٦٥/٤، والأشموني ٥٧٢/٢، وهو من صفات الأسد. انظر: مبادئ اللغة ١٤٧.

(٩) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

كـ ((نَهْشَل)) [1] وهو الذئب، وهو فعلل، مثل ((جعفر))، فلذلك لم يمكن الحكم بزيادة نونه، أو كانت ثانية كـ((خَنْزَقَر)) وهو القصير ؛ وإنما كانت نونه أصلية لأنها في مقابلة الأصول ؛ إذ هي بإزاء الراء من ((قِرْطَعب)) [2]، قال سيبويه[3]: إذا كانت النون ساكنة ثانية لا تُجعل زائدةً إلا بدليل ، وأما إذا قام دليل على الزيادة فهو مُقدم، فيُحكم بزيادتها حينئذ، كما في ((نرجس)) و ((عَنْبَس)) [4] وهو الأسد، و((عَنْسَل))[5]، و ((عَفَرْنَى)) وهو من أسماء الأسد، و ((بُلَهْنِية)) [6] و((خَنْفَقِيق))[7]، أما ((نرجس))، فلعدم النظير، لو قلنا بأصالة نونه ؛ لأنه ليس في الكلام مثل ((جعفر))، بكسر ما قبل آخره فوزنه ((نَفْعِل)) وأما ((عنبس)) و ((عنسل)) فمن العبس والعسل، وهو الإسراع، وعسلان ((الذئب)) شدة عدوه.

وأما ((عَفَرْنَى))، فالنون والألف فيه للإلحاق بـ ((سَفَرْجَل))، وهو من قولهم ((جاءني عُفُرَّة الحر)) بضم العين والفاء، أي في شدة الحر.

وأما ((بُلَهْنِية)) و ((خَنْفَقِيق))، فالنون زائدة فيها لقولهم ((عيشٌ أبلهٌ)) وخفق الريح يخفق، أي أسرع.

ذكر زيادة التاء

وهي [8] تُزاد في الأوائل وفي الأواخر [9]، فهي تزاد حيث لا تُزاد الواو، وقد اطردت زيادة التاء في التفعيل كـ((التقطيع)) ؛ لأنه من ((قطع)) فكانت التاء في التقطيع عوضًا من تشديد الطاء، وفي التفعال كـ ((التسآل))، و ((التكرار))، وفي التَفَعُّل كـ ((التكلم))، وفي

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢٧٣/٢.

(٢) قرطعب، يقال: ما عليه قرطعبة، أي قطعة خرقة، وماله قرطعبة، أي ما له شيء.

انظر: الصحاح ((قرطعب))٢٠١/١، والقاموس المحيط ١٢٠/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٦٩/٤ – ٢٧٠، وابن يعيش ١٥٥/٩.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٥٧٣/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٥٧٣/٢.

(٦) البلهنية: سعة العيش.

انظر: الصحاح ((بلهن)) ٢٠٨٠/٥، والقاموس المحيط ((بلهن)) ٢٠٤/٤.

(٧) خنفقيق: من معانيها الداهية.

انظر: الصحاح ((خنفق)) ١٤٧٠/٤، والقاموس المحيط ((خنفق)) ٢٣٥/٣.

(٨) انظر: الرضي على الشافية ٣٧٦/٢، وابن يعيش ١٥٦/٩، والممتع التصريف ٢٧٢، والأصول ٢٤١/٣، والإيضاح ٣٨٦/٢، والمقتضب ١٩٨/١، والتصريف الملوكي ١٨٧، والفصول الخمسون ٢٦٣، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.

(٩) وكذا في الحشو. المغني في تصريف الأفعال ٩٢، وانظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

التفاعل كـ ((التخاصُم))، وفي فعليهما نحو: ((تَكلُّم)) و ((تخاصَم)) [١].

وزيدت ثانية في نحو: ((الاقتطاع))، وفي فعله نحو: ((اقتطع)) و ((افتقر)) [٢].

وزيدت في أوائل المضارع؛ نحو: ((تقوم)) [٣].

وزيدت في الآخر للتأنيث نحو: ((قامت)) و ((مسلمة صالحة)) [٤]، وزيدت في جمع المؤنث السالم؛ نحو: ((مسلمات))، وفي ((رَغَبُوت)) [٥] وهو عظيم الرغبة، وفي جَبَرُوت [٦] و((عنكبوت))؛ لورود ((العَنْكَب)) بمعناه [٧].

ثم التاء فيما سوى هذه المواضع أصلٌ في نحو: ((تُرْتُب)) وهو الأمر الراتب الثابت، والتاء الأولى فيه زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام ((فُعلل)) بضم اللام الأولى فهو تفعل، وإلا في نحو: ((تَولَج)) وهو كَنَاسُ الوحش [٨]، والتاء فيه بدل من الواو ؛ لأنه من الولوج [٩]، فوزن ((تَولَج)) تَفْعَل.

وقيل : إن ((تَفْعَل)) قليل [١٠]، و ((فَوْعَل)) كثير فهو فَوْعَل، فتكون التاء أصلاً على هذا القول الآخر، وإلا في ((سَنْبَتَة)) [١١]، وهي قطعة من الدهر، وتاؤها زائدة ؛ لقولهم مضى سنبة [١٢] من الدهر وسنبتةٌ، فسقوط التاء دليلٌ على زيادتها.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٦٦/٤.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٦/٤، وشرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

(٧) انظر: الصحاح ((عكب)) ١٨٨/١، ومذهب سيبويه أنه رباعي لقولهم في معناه ((العنكب)) وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة. شرح الأشموني ٥٧٥/٢.

(٨) انظر: الصحاح ((ولج)) ٣٤٨/١، والكناس هو مستتر الوحش، يقال: كنس الظبي، أي دخل في كناسه. اللسان ((كنس)) ٨١/٨.

(٩) وربما قالوا: دَوْلج، فأبدلوا من التاء دالا. انظر: ابن يعيش ١٥٨/٩.

(١٠) وهو مذهب البغداديين، لأن التاء عندهم زائدة. انظر: ابن يعيش ١٥٨/٩.

(١١) انظر: المفصل ٣٥٩.

(١٢) في الأصل: ((سنب)) والصحيح أنها بتاء التأنيث.

ذِكرُ زيادةِ الهاءِ

وهي [1] قد زيدت آخرًا زيادة مطردة للوقف، وذلك لبيان الحركة أو حروف المد، أما زيادتها لبيان الحركة فإنما تلحق بالحركة الغير الإعرابية، وغير المشبهة بها؛ نحو: ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [2] و((ثَمَّه))، ولا تدخل على حركة بناء تشبه الإعراب، فلا تدخل على الفعل الماضي؛ نحو: ((قامه))، و ((ضربه))، ولا على المنادى؛ نحو: ((يا زَيْدُه))؛ لأنهما يشبهان المعرب، وإذا لم تدخل على ما يشبه المعرب فَلَئلاَّ تدخل على المعرب بطريق الأولى، وأما زيادتها لبيان حروف المد التي هي الألف والواو والياء فنحو((وازيداه)) و((اغلاماهمو))، ونحو: ﴿حِسَابِيَهْ﴾.

وزيدت الهاء أيضًا زيادة غير مطردة مما يُسمع، ولا يُقاس عليه في جمع ((أم)) ؛ لقولك ((أمهات))، وقالوا ((أُمّات)) بغير هاء، لكن ((أمهات)) بالهاء يكثر في الأناسي، و ((أمات)) بغيرها يكثر في البهائم [3]، وقد جمع اللغتين من قال :

إذا الأمهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظلامَ بأُمَّاتكا [4]

وزيدت الهاء أيضًا في الواحد، فقالوا ((أمهتي))، قال الشاعر :

أُمهتي خِنْدِفُ والْيَاسُ أبي [5]

ووزن ((أم)): فُعْل، فالهمزة فاء، والمِيم الأولى عين، والميم الثانية [6] لام.

---

(١) نسب إلى المبرد أنه كان يخرج الهاء من حروف الزيادة، وهو خلاف ما في المقتضب. شرح الرضي على الشافية ٣٨٢/٢، والمقتضب ١٩٨/١ ، ١٦٩/٣، وابن يعيش ١٤٣/٩، وانظر ابن يعيش ٢/١٠، والممتع في التصريف ٢١٧، والأصول ٢٣٦/٣، والإيضاح ٣٨٧/٢، والجاربردي ٢٢٩/١، وشرح التصريف الملوكي ١٩٨.

(٢) سورة الحاقة ٦٩/ ٢٠.

(٣) وذكر ابن درستويه وغيره أنها لغة ضعيفة، انظر: التاج ((أمم)) ١٩٠/٨، وشرح الشافية ٣٨٤/٣، والقاموس المحيط ((أمم)) ٧٧/٤، والصحاح ((أمم)) ١٨٦٣/٥، وابن يعيش ١ / ٤ – ٥

(٤) من المتقارب ، لمروان بن عبد الحكم في شرح شواهد الشافية ٣٠٨/٤، وغير منسوب في المفصل ٣٥٩، وابن يعيش ١٠ / ٣-٤، والصحاح ((أمم)) ١٨٦٣/٥، وشرح الشافية ٣٨٣/٢، واللسان ((أمم)) ٣٠/١٢، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤، ورصف المباني ٤٠١.

(٥) من الرجز، وهو لقصي بن كلاب في التاج ((أمم)) ١٩٠/٨، والخزانة ٣٧٩/٧، وشرح شواهد الشافية ٣٠١/٤، واللسان ((أمم)) ٢٩٥/١٤، وبدون نسبة في شرح الشافية ٣٨٣/٢، والأمالي للقالي ٣٠٥/٢، والجمهرة ٢٦٧/٣، والمفصل ٣٥٩، والصحاح ((أمم)) ١٨٦٣/٥، وابن يعيش ٤/١٠، وذكر العيني أن هذا البيت لقصي أحد أجداد النبي في مجموعة يفخر فيها بحاتم الطائي، وهذا غير جائز ؛ لأن قصي متقدم زمنًا عن حاتم الطائي، والأرجح أنه لليلى بنت حلوان بن عمران بن قضاعة.

(٦) وحكى الخليل: تأمهت فلانة: أي اتخذتها أما، والمشهور تأممتها. انظر: شرح الرضي على الشافية ٣٨٤/٢، وابن يعيش ١٠/ ٤ –٥، والأمالي ٣٠١/٢، والتاج ((أمم)) ٨/ ١٥.

وزيدت أيضًا في ((أهْراق إهراقة))(1)، وذلك أنه ورد ((هَرَاق)) و ((أهْراق))، فمن قال ((هراق)) فالهاء بدلٌ من همزة ((أراق))، كما قالوا: ((هردت أن أفعل)) في أردت، ومن قال ((أهراق)) فالهاء عنده زائدة، كالعوض من حركة العين؛ لأن من قال ((أهراق)) سكن الهاء وجمع بينها وبين الهمزة، فالهاء حينئذٍ عنده عوض، لا من حرف، بل من فتحة عين الكلمة؛ لأن الأصل ((أروق)) ((أواريق))، فنقلت الفتحة إلى الراء التي قبلها فانقلبت الواو ألفًا ثم جُعلت الهاء في ((أهراق)) عوضًا عن نقل فتحة عين الفعل عن العين إلى الفاء، وأصل ((يُريق)): يؤريق، فأبدلوا من الهمزة هاء، بقي ((يُهْرِيق)).

وزيدت أيضًا في ((هِرْكَوْلَة)) وهي الجسيمة (2)، ووزنها ((هِفْعَوْلَة))؛ لأنها من الركل وهو الرفس (3). وزيدت أيضًا في ((هِجْرَع)) وهو الطويل، ووزنه ((هِفْعَل))(4)؛ لأنه من الجرع، وهو المكان السهل.

وزيدت أيضًا في ((هِلْقامة)) عند الأخفش (5)، وهو من أسماء الأسد؛ لأنه من اللقم.

ويجوز أن تكون مزيدة في ((سَلْهب))؛ لقولهم ((سَلِبَ)) ومعناها الطويل.

ذِكْرُ زيادةِ السين

وزيادتها قليلة (6)، ولكن اطردت زيادتها في استفعل وما تصرف منه؛ نحو: ((استخرج يستخرج استخراجًا، وهو مستخرج))، والغالب عليه الطلب في قولك ((استفهم))، و ((استعلم))، إذا طلب الفَهم والعلم (7).

---

(1) الهاء زيدت عوضًا عن تحرك العين عند سيبويه. انظر: شرح الشافية 384/3، وابن يعيش 136/6.

(2) يعني المرأة.

(3) وهو ما حكاه أبو الحسن عن الخليل، وحكى أبو زيد فيها ((هركلة)). انظر: ابن يعيش 10/5، وشرح الرضي على الشافية 385/2.

(4) وفي شرح الرضي على الشافية 385/2: ((وأكثر الناس على ما قال ابن جني، وهو أن الهجرع والهبلع فعلل وهركولة فعلولة؛ لقلة زيادة الهاء)).

(5) انظر: المفصل 359، وابن يعيش 10/ 5.

(6) انظر: الرضي على الشافية 376/2، وابن يعيش 10/5، والممتع في التصريف 222، والأصول 243/3، والإيضاح 389/2، والجاربردي 228/1، والمقتضب 198/1، وشرح التصريف الملوكي 206، الفصول الخمسون 263.

(7) وذكر المبرد أن السين لا تُزاد إلا في موضع واحد وهو استفعل وما تصرف منه انظر: الإيضاح في شرح المفصل 389/2 - 390.

وزيدت غير مطردة في؛ نحو: ((أسطاع يَسْطيع))، والمراد : أطاع يطيع، فزيدت السين عوضًا من سكون عين الفعل ؛ لأن أصل ((أطاع)) أطوع [1]، فنُقلت فتحة الواو إلى الطاء، وانقلبت الواو ألفًا، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وعوض السين عن نقل حركة عين الفعل عن العين إلى اللام [2] كما تقدم في ((أهراق)).

وزيدت السين أيضًا مع كاف الضمير في خطاب المؤنث، وهي لغة بعض العرب، فيتبعون كاف الخطاب في المؤنث سينًا في الوقف ؛ تبينًا لكسرة الكاف [3]، ويقولون: ((مررت بكِسْ)) و ((أخذت منكِسْ)) و ((رأيتكِسْ)) [4].

ذكر زيادة اللام

وهي [5] أبعد حروف الزيادة شبهًا بحروف المد واللين؛ ولذلك قلّت زيادتها ؛ ولذلك زيدت في أسماء الإشارة، كقولك : ذلك وهنالك وألالك ؛ لأن الأصل : ذاك وهناك وألاك، قال :

وهل يَعِظُ الضِّلِّيل إلا أُولالِكا [6]

وكُسرت هذه اللام لئلا تلتبس بلام الملك في قولك ((ذا لك)).

وزيدت أيضًا في قولهم ((عَبْدَل)) [7] بمعنى عبد، و((زَيْدَل)) بمعنى زيد، و((فَحْجَل))

---

(١) وهذا ما قال به سيبويه. الكتاب ٢٨٥/٤، الجاربردي ٢٢٨/١.

(٢) وهو رأي سيبويه، وقد تعقب المبرد ذلك على سيبويه فقال: ((إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب، فأما إذا كان موجودًا في اللفظ فلا، وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء)). انظر: الممتع في التصريف ٢٢٤.

(٣) وذهب ابن الحاجب إلى أن السين هنا ليست حرفًا زائدًا ؛ لأنه جيء بها للوقف بعد تمام الكلمة ولو صح عندها صح عد الشين من كشكش، ولا سبيل إلى ذلك. الإيضاح ٣٨٩/٢.

(٤) وهي المعروفة بالكسكسة: انظر ص ٨٣٠، من هذا الكتاب.

(٥) وأنكر الجرمي كون اللام من حروف الزيادة. شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢، وانظر: ابن يعيش ٦/١٠، والممتع في التصريف ٢١٣، والأصول ٢٤٣/٣، والإيضاح ٣٩٠/٢، والجاربردي ٢٢٩/١، والمنتخب ١٩٨/١، وشرح التصريف الملوكي ٢٠٩.

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره: ((أولا لك قومي لم يكونوا أشابة))، وهو للأعشى في ابن يعيش ٦/١٠، ولأخي الكلحبة في الخزانة ٣٩٤/١، والنوادر ١٥٤، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي ١٣٢، وإصلاح المنطق ٣٨٢، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢، وشرح التصريح ١٢٩/١.

(٧) وزعم أبو الحسن أن معنى عبدل: عبد الله فتحتمل أن تكون من قبيل عبدري وعبقسي فلا تكون زائدة، بل هي بعض اسم. انظر: الممتع في التصريف ٢١٣ – ٢١٤.

بمعنى الأفحج، وهو وسيع الخطوة، وأما قولهم ((هيقل)) [1] و((فيشلة)) [2]، فيحتمل أن تكون اللام زائدة ؛ لقولهم لذكر النعام ((هيق)) بمعنى ((هيقل))، ولقولهم ((فيشة)) بمعنى فيشلة، ويحتمل أن تكون اللام أصلاً وتكون الياء زائدةً ؛ لأن زيادة الياء ثانية كثيرٌ، وزيادة الياء أيضًا من زيادة اللام.

الفصل السابع في إبدال الحروف

وهو [3] جعل حرف مكان حرف من حروف الإبدال التي ستذكر، والإبدال يقع في الأضرب الثلاثة، لقولك في ((وجوه)) : أجوه، وفي ((أراق)) : هراق [4]، وفي ((هلا فعلت)): ألاّ فعلت، فالذي أثبت هو البدل، والزائل هو المبدل منه، وكذلك العوض والمعوّض منه، وربما فرقوا بين البدل والعوض بأن البدل يختص بجعل الحرف في موضع المبدل منه؛ نحو: تاء ((تُخَمَة)) ؛ لأنها موضع الواو المبدل منها، والعوض يختص بجعل الحرف في غير موضع المعوض منه؛ نحو: همزة ((اسم))، فإنها عوض من لامه المحذوفة، فلما أقيمت الهمزة في غير موضع المحذوف، وهو الواو سُمي ذلك عوضًا، ولا يقال له بدلٌ إلا تجوزًا مع قلته، والبدل يأتي لتسهيل اللفظ بمشاكلة الحروف.

وهو على ضربين : بدلٌ، وهو إقامة حرف مقام آخر؛ نحو: إقامة تاء ((تخمة)) مقام الواو، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيّره، والقلب إنما يكون في حروف العلة، وفي الهمزة كـ ((قام))، فإن أصله ((قَوَم))، فالألف واو في الأصل، وكـ ((راس))، فألفه همزةٌ في الأصل [5].

ولا نريد بالبدل هنا البدل الحادث مع الإدغام، بل الذي بدون الإدغام [6].

وأما حروف الإبدال فقال في المفصّل [7] : وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال

---

(١) الهيقل: الذكر من النعام. اللسان ((هيق)) ١٢/٢٤٩.

(٢) الفيشلة: رأس الذكر. انظر: الصحاح ((فشل)) ٥/١٧٩٠.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٤/٢٧٩، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٧٧، وشرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢١٣، وابن يعيش ١٠/٧، والرضى على الشافية ٣/١٩٧، والهمع ٦/٢٥٦، والأصول ٣/٢٤٤، والإيضاح ٢/٣٩١، والجاربردى ١/٣١٣، والمقتضب ١/١٩٩، وأوضح المسالك ٤/٣٧٠، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشمونى ٢/٥٨٥.

(٤) انظر: ابن يعيش ٦/١٣٦، وشرح الرضى على الشافية ٣/٣٨٤.

(٥) انظر في تفصيل ذلك: حاشية الصبان ٤/٢٨٠.

(٦) وذلك لأن إبدال الإدغام يكون في جميع حروف المعجم إلى الألف. انظر: شرح الأشمونى ٢/٥٨٥، وحاشية الصبان ٤/٢٧٩.

(٧) انظر: ابن يعيش ١٠/٧، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٧٧.

والجيم، ويجمعها قولك ((استنجده يوم طال)) [1].

وقال السخاوى وما معناه: أنه غلط فى جعله السين من حروف البدل، وقال ابن الحاجب[2]: إن ما ذكر من حروف البدل غير جامع لها ولا مانع لغيرها، وبيان أنها غير مانعة أن حرف البدل إنما يعنى به الحرف المبدل لا المبدل منه، بدليل أن العين يُبدل منها، وليست معدودة فى حروف الإبدال باتفاق، فإذا كان كذلك فعده السين من حروف البدل خطأ؛ لأنها لا تُبدل، وإنما يُبدل منها، قال: فقد ثبت بما ذُكر أن الحروف المذكورة غير مانعة؛ لأنه أدخل غيرها فيها، وبيان أنها غير جامعة هو أن الصاد والزاى يبدلان من السين، ولم يعدهما ها هنا من حروف البدل، وقد ذكر ذلك فى المفصل، انتهى كلام المذكور.

وقد ذكرنا حروف الإبدال على ما رتبها فى المفصل، ونبهنا على السين والصاد والزاى فى موضعها كما سنقف عليه، وعدتها [3] فى المفصل ثلاثة عشر حرفًا [4]، أولها الهمزة، ثم الألف، ثم الواو، ثم الياء، ثم الميم، ثم النون، ثم التاء، ثم الهاء، ثم اللام، ثم الطاء، ثم الدال، ثم الجيم، ثم السين.

القول على إبدال الهمزة من غيرها

وهى [5] تُبدل من خمسة أحرف من حروف اللين الثلاثة ومن الهاء والعين.

---

(1) فى ابن يعيش ١٠/٧: ((استنجده يوم صال زط)) وانظر: شرح الأشمونى ٢/٥٨٦، وأوضح المسالك ٤/٣٧٠، وشرح ابن عقيل ١٩٣.

(2) انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٩٢، وشرح الأشمونى ٢/٥٩٠.

(3) اختلف علماء التصريف فى عدد حروف الإبدال: فعند أكثرهم أنها أثنا عشر حرفًا. وأسقط بعضهم اللام، وعدها أحد عشر وبعضهم عدها تسعة، وعند الرمانى أنها أربعة عشر حرفًا. انظر: شرح الأشمونى ٢/٥٩٨ – ٥٩٠، وابن يعيش ١٠/٨، وأوضح المسالك ٤/٣٧٠، وحاشية الصبان ٤/٢٨٠ – ٢٨٣.

(4) انظر: ابن يعيش ١٠/٨، وشرح الأشمونى ٢/٥٩٠.

(5) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٠، وشرح الملوكى، لابن يعيش ٢٦٧، وابن يعيش ١٠/٨، والممتع فى التصريف ٣٢٠، والأصول ٣/٢٢٤، والفصول الخمسون ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشمونى ٢/٥٩١، وأوضح المسالك ٤/٣٧٣، والرضى على الشافية ٣/٢٠٣، والهمع ٦/٢٥٩، والإيضاح ٢/٣٩٢، والمقتضب ١/٢٠٠.

ذكر إبدال الهمزة من حروف اللين

وهو يأتي على ثلاثة أقسام [1] :

أحدها: إبدال واجب مطّرد.

ثانيها : إبدال جائز مطّرد.

ثالثها : إبدال غير مطّرد.

والمراد بالمطرد جريُ الباب قياسًا من غير حاجة إلى سماع فى كل فرد منه، والمراد بالواجب ما لا يجوز غيره، والمراد بغير المطرد ما يتوقف كل فرد منه على السماع، والمراد بالجائز ما يجوز فيه الإبدال وتركه.

أما القسم الأول : وهو إبدال الهمزة من حروف اللين إبدالاً واجبًا مطردًا، فله عدة صور؛ منها : وجوب إبدالها من ألف التأنيث فى؛ نحو: ((حمراء)) و ((صحراء)) و((عُشَراء)) وما أشبهها [2] ؛ وإنما وجب إبدال الهمزة من الألف المذكورة ؛ لأن الأصل كان : ((حمرا)) ، و ((صحرا)) ، و ((عُشَرا))، بألف واحدة مقصورة مثل ((حُبْلى)) و((سَكْرى)).

فزادوا قبلها ألفا أخرى تكثيرًا لأبنية التأنيث ؛ ليصير له بناءان : ممدود وهو باب ((حمراء))، ومقصور، وهو باب ((حُبْلَى))، فالتقى فى آخر الكلمة ساكنان: الألف الأولى المزيدة للمد، والألف الثانية التى للتأنيث، و لم يجز حذف إحداهما؛ لأنهم لو حذفوا الأولى لبطل المد الذى بُنيت الكلمة عليه، ولو حذفوا الثانية زالت علامة التأنيث، فلم يبق إلا التحريك، فلو حركت الأولى لبطل المد المقصود؛ لانقلابها همزة؛ لأن الألف لا تقبل التحريك، وكانت الكلمة تئول إلى القصر فحركت الثانية، فانقلبت همزة، فصارت ((صحراء))، فهمزة ((صحراء)) وما أشبهها بدل من ألف التأنيث ؛ ولذلك جمعت على ((صحارى))، بانقلاب الهمزة ياءً، ولو كانت أصلية لثبتت الهمزة فى الجمع، وكان يجب أن يقال ((صحارئ)) بالهمز.

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الواو أو من الياء إذا كانتا لامين كهمزة ((كساء))

---

(١) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٠.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٧٤.

و ((رداء)) [1] ؛ لأن أصل ((كساء)) : كِسَاو [2]، بواو هي لام الفعل ؛ لأنه من الكسوة، وأصل ((رداء)): رداي، بياء، هي لام الفعل ؛ لأنه من قولهم ((فلانٌ حسن الردية))، فوقعت الواو والياء طرفًا بعد ألف زائدة، وكان ينبغي أن يصحا؛ لسكون ما قبلهما، كما صحتا في ((دلو)) و ((ظبي))، لكنهم أعلوهما ؛ لضعفهما بالتطرف، ووقوعهما بعد ألف زائدة، فقلبتا ألفًا ؛ إما لعدم الاعتداد بالألف حاجزًا، حتى صار حرف العلة كأنه قد ولي الفتحة التي قبل الألف، وإما لكون الألف مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ الفتحة؛ لأنها من جوهرها، فقلبوا حرف العلة بعدها ألفا، فالتقى ساكنان: الألف الأولى والألف الثانية المنقلبة عن حرف العلة، ولم يمكن حذف إحداهما ؛ لئلا يتقلب الممدود مقصورًا، فحركت الأخيرة؛ لما تقدم في ((صحراء))، فانقلبت همزة، فالهمزة في الحقيقة في ((كساء)) و((رداء)) إنما هي بدل من الألف التي هي بدل من الواو أو الياء.

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الياء في؛ نحو: ((عِلْباء)) وهو عصب العنق ؛ لأن الأصل ((عِلْباي)) ؛ لقولهم: ((عَلِبَ البعيرُ)) إذا أخذه داءٌ في جانبي عنقه، و ((بعيرٌ معلبٌ)) موسوم في علبائه، ومثله ((حرباء)) ؛ وإنما وجب إبدالها من الياء المذكورة بوقوع الياء طرفًا بعد ألف زائدة للمد، فقُلبت الياء ألفًا، ثم قلبت الألف همزة ؛ لما قيل في ((كساء)).

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الواو والياء إذا كانتا عين الفعل [3]؛ كما في نحو: ((قائل))، و ((بائع)) ؛ لأنهم لما أرادوا بناء اسم الفاعل من ((قال))، و ((باع)) زادوا قبل ألف ((قال))، و ((باع)) ألفًا، لبناء اسم الفاعل، كما زيدت في ((ضارب))، فاجتمع ساكنان ألف اسم الفاعل، وألف ((باع))، و ((قال))، ولم يمكن الحذف؛ لأنه

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥٩١، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤، وشرح ابن عقيل ١٩٣.

(٢) في شرح الأشموني ٢/٥٩٣: ((وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف، ثم أبدلت الألف همزة؛ وذلك لأنه لما قيل ((كساو))، و ((رداي))، تحركت الواو والياء بعد فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة، وليست بحاجز حصين، لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير، وهو الطرف، فقلبا ألفا حملا على باب ((عصا))، و ((رحا))، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من مخرج الألف. وانظر: المنصف ٢/١٣٧.

(٣) انظر: المنصف ١/٢٨٠، وشرح الأشموني ٢/٥٩٤، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤، وشرح ابن عقيل ١٩٤.

يزيل صيغة اسم الفاعل، ويصيّره إلى لفظ الفعل، ولم يجز رَدُّهُ إلى الأصل، فيقال: ((قاول))، و ((بايع)) ؛ لزوال إعلال اسم الفاعل، لاعتلال الفعل فقلبت الألف الثانية فيهما همزة وكسرت كما كسرت عين فاعل، فهذه الهمزة بدلٌ من ألف ((قال))، و((باع))، والألف بدل من الواو في ((قال))، ومن الياء في ((باع)) [1]، كما قيل في ((كساءٍ))، و ((رداءٍ)) [2].

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الواو إذا كانت الواو فاء الكلمة، ومعها واوٌ أخرى لازمة [3]؛ نحو: ((أواصل))، و ((أواقي)) جمع ((واصل))، و ((واقية))، وهي ما تقيك وتحفظك، كان الأصل ((وواصل))، و ((وواقي))، فلما اجتمع الواوان وجب قلب الأول همزة ؛ لثقل ذلك؛ ولأنها كانت تبقى معرضة لدخول واو العطف وواو القسم عليها، فيجتمع ثلاث واوات، وذلك مستثقل ؛ فلذلك وجب أن تبدل من الواو الأولى همزة، فقيل ((أواصل)) ((وأواقي))، قال:

يا عَدِيُّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي [4]

واحترز بقوله ((واو أخرى لازمة)) عن الواو التي تقع ثانية غير لازمة، وهي ما زيدت للمد ساكنة؛ نحو: الثانية في قولك: ((وُوعِدَ))، فإذا كانت الثانية غير لازمة لم تكن الأولى من قبيل الهمز اللازم، بل الجائز، فتقول : وُوعِدَ وأُوعِد ؛ لأن الثانية بمنزلة الألف من ((فاعل)) ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فجاز همز الأولى، ولم يجب كما سيأتي في ((وجوه)).

---

(١) وزعم المبرد أن ألف ((فاعل)) أدخلت قبل الألف المنقلبة في ((قال))، و ((باع)) وأمثالهما، فالتقى ألفان، وهما لا يكونان إلا ساكنين، فلزم الحذف؛ لالتقاء الساكنين، أو التحريك، فلو حذف لالتبس الكلام وذهب البناء. وصار الاسم على لفظ الفعل، فتحركت العين؛ لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة. انظر: الممتع في التصريف ٣٢٨، وشرح الأشموني ٥٩٤/٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك في الأشموني ٥٩٣/٢ – ٥٩٤.

(٣) انظر: الجاربردي ٢٧٠/١، وأوضح المسالك ٣٧٤/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشموني ٥٩٥/٢.

(٤) عجز بيت من الخفيف، وصدره: ((ضربت صدرها إلي وقالت))، وقد عزاه ابن منظور في اللسان ((وقى)) ٢٨٢/٢٠، والجوهري في الصحاح ((وقى)) ٢٥٢٦/٦، لمهلهل، وهو في الخزانة ١٦٥/٢، والأمالي للقالي ١٢٩/٢، ولفظه: ((يا عديا))، والبيت غير منسوب في ابن يعيش ١٠/١٠، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠، وعجزه في المفصل ٣٦١.

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الواو الأولى فى تصغير «واصل» و «واقية» (١)، فتقول : أُوَيْصِل وأُوَيْق، والأصل : «وُوَيْصِل» و «وُوَيْق»، فأبدل من الواو الأولى همزة وجوبًا، كما فى جمعهما حسبما تقدم.

وأما القسم الثانى : وهو إبدال الهمزة من حروف اللين إبدالاً جائزًا مطردًا، فله أيضًا صور : ومنها إبدالها من الواو المضمومة ضمًّا لازمًا، سواء كانت الواو (٢) فاء، كـ «وجوه» وكـ «وُقِّتَتْ»، أو عينًا غير مدغم فيها كـ «أَدْؤُر» و «أَثْوُب»، فإذا وقعت كذلك جاز إبدال الهمزة منها جوازًا حسنًا استثقالاً للواو المضمومة ؛ لأنها كالواوين، وجاز إبقاء الواو ؛ لأنه هو الأصل، فتقول مخيرًا فى ذلك بين «أجوه» و«أُقِّتت»، بالهمز، وبين «وجوه» و«وُقِّتت»، بالواو، وكذلك «أدؤر» و «أثؤب» بالهمز، و«أدور»، و «أثوب» بالواو.

وإنما قال مضمومة ضمًّا لازمًا ليخرج ضمة الإعراب؛ نحو: «هذا دلوٌ»، وضمة التقاء الساكنين؛ نحو قوله تعالى : ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ (٣).

ويمكن أن يستغنى عن قولنا «ضمًّا لازمًا» بتقييد الواو بكونها فاء أو عينًا، فإنها إذا وقعت مضمومةً فاءً أو عينًا، لا يكون ضمها إلا لازمًا، حسبما ذكره فى المفصل (٤).

وقال: غير مدغم فيها ؛ ليخرج مثل «التحوُّل»، و «التصوُّر» فإن إبدالها غير جائز؛ لئلا يزول الإدغام.

ومنها جواز إبدال الهمزة من الواو المضمومة المذكورة إذا كانت عينًا، وكانت مشفوعة بواو أخرى، مثل: «الغُوُور»، وهو النيلج (٥)، و «الغُوُور» من «غار الماء غُوُورًا»، كل منهما بواوين، الأولى مضمومة، والثانية ساكنة، فيجوز لك أن تبدل من الأولى المضمومة همزةً، ويجوز أن تبقيها واوًا على حالها، أما قلبها همزة؛ فلتنزّل الواو

---

(١) شرح الأشمونى ٦٠١/٢.

(٢) انظر: المنصف ٢١٢/١، وابن يعيش ١٠/١٠، والممتع فى التصريف ٣٣٢، والهمع ٢٥٦/٦، والإيضاح ٣٩٤/٢ .

(٣) سورة البقرة ١٦/٢.

(٤) انظر: المفصل ٣٦٠.

(٥) النيلج: دخان الشحم، يعالج به الوشم لكي يخضر، اللسان «نيلج» ٢٠٧/٣، وذكر أن أبا عبيدة ذكره دون أن يفسر معناه.

المضمومة منزلة واوين ؛ لأن الضمة واو صغيرة، فجاز القلب ؛ لاستثقال اجتماع ثلاثة أمثال، لا لاجتماع الواوين فقط ؛ لأن الثانية مدة، وأما إبقاؤها واواً على حالها فلأنه الأصل ؛ ولأن ضمة الواو حركة، والحركة لا يكون لها حكم الواو حقيقة، ولم يُكره اجتماع الواوين هنا ؛ لكون الثانية مدة.

أما القسم الثالث، وهو إبدال الهمزة من حروف اللين إبدالاً غير مطرد فله صور أيضًا :

منها إبدال الهمزة من الألف [1]، وهو غير مقيس عليه، وليس كل العرب يفعله مثل ((دأبّة)) و ((سأبّة)) و ((ابيأضّ)) و ((العألم)) و ((الخأتم)) [2]، و ((قَوْقَأَت الدجاجة))، كل ذلك بإبدال الهمزة من الألف، حسبما سبق بعضه فى التقاء الساكنين[3].

ومنها إبدال الهمزة من الواو التى هى غير مضمومة [4]، وهو أيضًا إبدالٌ غير مقيس عليه، وغير المضمومة إما مكسورةٌ أو مفتوحةٌ، أما الواو المكسورة فقد أبدلوا الهمزة منها إذا وقعت أولاً إبدالاً غير مطرد؛ نحو: ((وِشَاح)) و ((وِسَادة)) و ((وفادة)) وهو اسم الوفد، فتقول : إشاح وإسادة وإفادة، بهمز ذلك كله.

وقد رأى المازنى [5] أن الإبدال من المكسورة خاصة مقيسٌ مطردٌ، وقرأ أُبَىٌّ وسعيد ابن جبير [6]: ﴿من إعاء أخيه﴾ [7]؛ أى : ((وعاء أخيه))، وأما المكسورة الواقعة حشوًا؛ نحو: ((طويل)) فلم تُهمز بوجه.

وأما الواو المفتوحة فقد أُبدل منها الهمزة على قلة فى نحو قولهم ((امرأة أناة))، والأصل ((وناة)) [8]؛ لثقل حركتها بسبب عظم عجيزتها، وفى نحو: ((أسماء)) اسم امرأة، فإن

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢، والممتع فى التصريف ٣٢٠، والإيضاح ٢/٣٩٥.

(٢) وعن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم وحكى بأز وقوقأت الدجاجة.
انظر: المفصل ٣٦١ ، ٣٦٢، وشرح الأشمونى ٢/٦٠٤.

(٣) انظر: هذا الكتاب٢/١٧٨.

(٤) انظر: المنصف ١/٢٢٨، وابن يعيش ١٠/١٣، والممتع ٣٣٢.

(٥) انظر: المفصل ٣٦٢، والممتع فى التصريف ٣٣٣، وشرح الأشمونى ٢/٦٠٣.

(٦) انظر: المحتسب ١/٣٤٨.

(٧) سورة يوسف ١٢/٧٦.

(٨) انظر: المنصف ١/٢٣١.

همزتها بدل من واو مفتوحة ؛ لأن الأصل: وسماء من الوسامة، وهو الحسن [1].

وفى ؛ نحو: ((أحد))[2] فإن همزته أيضًا بدلٌ من واو مفتوحة ؛ لأن الأصل ((وَحَد)) من الوَحدة، وأما ((ما بالدار من أحد)) فهمزته أصلية؛ لأنه ليس بمعنى الوَحدة، وفى الحديث أن رسول الله ﷺ رأى سعد بن أبى وقاص يدعو ويشير بإصبعين فى الدعاء، فقال له ﷺ: ((أَحِّدْ أَحِّدْ)) [3]، أى أشر بإصبع واحدة، والأصل ((وَحِّد)).

ومنها إبدال الهمزة من الياء [4]، وهو أيضًا غير مَقِيس عليه، فمنه قولهم: ((قطع الله أديه))، أى يديه، وقولهم ((فى أسنانه ألَلٌ))، أى : يلك، واليَلَكُ وقصر الأسنان العليا، وقولهم ((الشِّمة))، وهى الخليقة، وأصلها ((الشِّيمة)) بالياء، فهذا إبدال الهمزة من حروف اللين.

ذكر إبدال الهمزة من الهاء

وهو[5] أيضا قليل غير مطَّرِد، فمنه قولهم ((ماء)) ، وأصله ((موه)) الميم فاءٌ، والواو عين، والهاء لامٌ، فقلبوا الواو ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار فى التقدير ((ماه))، فأبدلوا من الهاء همزة، فصار ((ماء))، وإنما كانت همزته بدلاً من الهاء؛ لقولهم فى الجمع ((أمواه)) ، وفى التصغير مُوَيه، ولقولهم ((أمْهتُ الدواةَ)) إذا صببت فيها الماء، ومنه قولهم فى الجمع ((أمواء)) والأصل ((أمواه))، فأبدلوا من الهاء فى الجمع أيضًا همزة ، قال الشاعر :

وبلــدة قالصــة أمواؤُهَــا
ماصحَة رَأْد الضُّحَى أفياؤهــا[6]

والأصل ((أمواهها)) فأبدل من الهاء فى الجمع أيضًا همزة، ومنه قولهم ((ألْ فَعَلْتَ)) بمعنى ((هَلْ فَعَلْتَ)) وقولهم: ألاَّ فَعَلْتَ، بمعنى هَلاَّ فَعَلْتَ .

---

(١) هذا الرأى نسب لابن السراج فى شرح الأشمونى ٦٠٣/٢، ويجوز أيضًا أن تكون ((أسماء)) مشتقة من السمو، وهو الرفعة، وعلى هذا تكون الهمزة زائدة.

(٢) وعده ابن جنى شاذا. المنصف ٢٣١/١.

(٣) انظر: النهاية فى غريب الحديث ((أحد)) ١٩/١، وهو من شواهد المفصل ٣٦٢.

(٤) انظر: الممتع فى التصريف ٣٤٣، والهمع ٢٥٦/٦، وابن يعيش ١٥/١٠.

(٥) انظر: الممتع فى التصريف ٣٤٨، وابن يعيش ١٥/١٠، والمنصف ١٥١/٢، وشرح الشافية، للرضى ٢٠٨/٣.

(٦) من الرجز، ولم يسم أحد قائله، وهو فى سر صناعة الإعراب ١٠٠، وابن يعيش ١٥/١٠، واللسان ((موه)) ٤٤٠/١٧، والممتع فى التصريف ٣٤٨، ولفظه: ((يسلن)) بدلا من ((ما صحة)) والمفصل ٣٦٢، والتاج ((موه)) ٤١٤/٩، وشرح الشافية ٢٠٨/٣، والمنصف ١٥١/٢.

ذكر إبدال الهمزة من العين

وهو أيضا قليل، فمنه قولهم في ((عُباب)) : أُبَاب[1]، فأبدلوا الهمزة من العين، لقرب مخرجها، وأنشدوا عليه:

أُبابُ بحرٍ ضاحكٍ هَزُوق [2]

أي مرتفع .

القول على إبدال الألف من غيرها

وهي[3] تبدل من أربعة أحرف؛ من الواو والياء والهمزة والنون.

ذكر إبدال الألف من الواو والياء

وهو[4] يأتي واجبا مطَّردًا وغير مطَّرد، أما الإبدال الواجب المطرد فإبدال الألف من الواو والياء عينين ولامين في فعلٍ أو اسم على وزن الفعل، إذا تحركت الواو أو الياء بحركة لازمةٍ غير منقولة، ولا عارضةٍ، وانفتح ما قبلها، ولم يلزم من القلب لبسٌ، ولم يكونا في معنى ما يكتنفه ساكن، فإذا اجتمع في الواو والياء هذه القيود وجب قلبها ألفًا، سواء كانتا عينًا أو لامًا، فمثالهما عينين في الفعل واو ((قَوَلَ)) وياء ((بَيَعَ)) فقلبوهما ألفًا لاجتماع القيود المذكورة[5]، ومثالهما لامين في الفعل ((غزا)) و((رمى))، والأصل ((غَزَوَ)) و((رَمَيَ))، فتحركت الواو والياء بالحركة الموصوفة، وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفًا، فصارا ((غزا)) و((رمى))، ومثالهما عينين في الاسم ((باب))

---

(١) في الأشموني ٢/٦٠٤ وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلا من العين، وإنما هو فعال من ((أب)) إذا تهيأ؛ لأن البحر يتهيأ للارتجاج على هذا أصل. وانظر: اللسان ((عبب)) ٢/٦٢ وسر صناعة الإعراب ١٠٦.

(٢) بيت من الرجز ولم يعزه أحد إلى قائل معين، وهو في شرح الأشموني ٢/٦٠٤، ولفظه: ((هروق))، بدلا من ((زهوق))، والمفصل ٣٦٣، والممتع في التصريف ٣٥٢، والتاج ((أبب)) ١/١٤٣، واللسان ((أبب)) ١/١٩٩، وابن يعيش ١٠/١٥، وشرح الشافية ٣/٢٠٧، وشرح شواهدها ٤/٤٣٢، وسر صناعة الإعراب ١٠٦، ويروى: ((هزوق)) و ((هروق)).

(٣) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢١٨، وابن يعيش ١٠/١٦، والرضي على الشافية ٣/٢٠٨، والإيضاح ٢/٣٩٧، والأصول ٣/٢٦٤، والجاربردي ١/٣٠٧، والمقتضب ١/١٩٩.

(٤) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢١٨، وابن يعيش ١٠/١٨، والممتع ٦/٢٦٦، والأصول ٣/٢٦٤-٢٦٥.

(٥) انظر: الجاربردي ١/٣١٧، وشرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح الأشموني ٢/٦٢٣.

و((ناب))، والأصل ((بَوب)) و((نَيب))، فقلبتا ألفًا لحصول القيود المذكورة فيهما، فصارا ((باب)) و((ناب)) وكذلك ما يأتي من ذلك، ودار أصلها دور، فقلبت الواو ألفًا، فصار: دار، ومثالهما لامين في الاسم ((عصا ورحى)) والأصل: عَصَوٌ ورَحَيٌ، فقلبتا ألفًا لما قلنا، فصارا: عصا ورحى .

فإذا فُقِدَ قيد من القيود المذكورة تعذر قلبهما ألفًا حينئذ؛ ولنذكر أمثلة ذلك للإيضاح، فمثال الحركة غير اللازمة قولك: ((جَيَل)) فلا تنقلب هذه الياء ألفًا، وإن تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأن حركتها غير اللازمة؛ لأنها منقولة إليها من الهمزة المفتوحة؛ لأن أصله ((جيْأل))، وكذلك حركة الواو في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾[1] فإنها عارضة لالتقاء الساكنين، والعارض كالمعدوم.

ومثال ما يلزم من قلبها اللبس ((النَّزَوَان)) و((الغليان)) و((الهَذَيان))[2]، فإنها لو قُلبت في ذلك ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتمع ألفان؛ ووجب حذف إحداهما، فيصير اللفظ إلى ((نَزَان)) و((غَلَان)) على وزن فَعَال، فيلتبس بناء فَعَلان بفعَال، وكذلك ((الزيدان رَمَيَا وغَزَوَا))، فلو أُعِلّ صارا ((رمَى)) و((غزَى))، والتبس الاثنان بالواحد.

وقد حُمِل ((الحَيَدَان)) و((الجَوَلَان))[3] على ((النزوان)) لأنهم لما صححوا حرف العلة، والذي هو اللام في النزوان والغليان مع ضعفهما بتطرفهما؛ كان تصحيح العين في ((الحَيَدان)) و ((الجَوَلان)) أولى؛ لقوّتهما بقربهما من الفاء[4].

ومثال كونهما في معنى يكتنفه السّاكن ((اجتَوروا)) و ((اعتَوَنوا))[5]؛ لأنه في معنى ((تَجَاوروا)) و ((تَعَاونوا)) فلا تُقلب الواو هنا ألفًا؛ لأن ما قبلهما ساكن، وهو الألف وكذلك ((حَوِلَ)) و((عَوِرَ)) و ((صَيِدَ)) ، يقال: ((صَيِدَ البعيرُ)) إذا رفع رأسه؛ لأن ذلك بمعنى ((احْوَلّ)) و((اعْوَرّ)) و((اصيَدّ))، فكما لم تُقلب في ((احوَلّ)) وبابه، لم تقلب فيما هو بمعناه.

---

(١) سورة البقرة ١٦/٢.

(٢) انظر: المنصف ٦/٢.

(٣) الجولان: جال في الحرب جولة، وجال في التطوف يجول جولا وجولانا وجؤولا. انظر: الصحاح ((جول)) ١٦٦٢/٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٨.

(٥) شرح الأشموني ٦٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٨.

وشذّ صحتهما في نحو ((القَود))[1] و((الأوَد))[2] و((الخَوَنة)) [3]. وأما إبدال الألف منها غير المطّرد المذكور دليلاً على ما غُيِّر من ذلك، أي الذى يُوجد بالسماع ولا يقاس عليه، فنحو إبدال الألف من الياء في قولهم ((طائى)) نسبة إلى ((طَيِّىء)) والأصل ((طيئيّ)) فقلبوا الياء الأولى ألفًا وحذفوا الثانية، وكذلك قالوا: ((حَارِيّ)) في النسبة إلى الحيرة، وهو بلد بقرب الكوفة، بقلب الياء ألفًا، وكذلك قالوا: ((ياجَل)) في ((يَوْجَل)) بقلب الواو الساكنة ألفًا .

وأما سلامة حرف العلة عينًا في قولهم ((تَوَى)) و ((عَوَى)) و((شوى))، وما أشبهها، فلاعتلال اللام؛ لأنهم لما أعلّوا لامه لم يجمعوا بين إعلالين في كلمةٍ واحدة، وكانت اللام أولى بالإعلال لتطرفها[4].

ذكر إبدال الألف من الهمزة

وهو[5] ينقسم إلى لازمٍ وغير لازمٍ، فاللازم إبدال الألف من الهمزة الثانية الساكنة إذا تقدّمها همزة مفتوحة؛ لتضاعف الثقل باجتماعهما، فتُبدل الثانية حرفًا من جنس حركة ما قبلها كما في ((آدم)) و ((آمن)).

وغير اللازم إبدال الألف من الهمزة الساكنة التى قبلها حرفٌ مفتوحٌ غير همزةٍ كما في ((رَأْس))، حسبما تقدّم ذكر ذلك في تخفيف الهمز[6].

---

(١) القود: قتل النفس بالنفس . انظر: الصحاح ((قود)) ٢/٥٢٨.

(٢) الأود: يقال آده الأمر وأودوا بلغ منه المجهود والمشقة، وفي التنزيل العزيز: ﴿ولا يؤوده حفظهما﴾ . انظر: الصحاح ((أود)) ٢/٤٤٢.

(٣) شرح الأشموني ٢/٦١٠.

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح الأشموني ٢/٦٢٥.

(٥) انظر: التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢٢٨، وابن يعيش ١٠/١٩.

(٦) انظر: ٢/١٦٧

ذكر إبدال الألف من النون

ولا يكون[1] إلاّ في الوقف، وهو على ثلاثة أوجه:

أحدهما: إبدال نون المنوّن المنصوب ألفًا، كقولك في الوقف ((رَأَيْتُ زَيْدا)) لكن ما آخره تاء التأنيث، وإن كان في الدّرج منصوبًا منونًا فإنه لا يُوقف عليه بالألف، بل بالهاء[2]، كقولك ((تَزَوَّجْتُ مرَّةً)) و((أَكَلْتُ تَمْرَةً)) وأما غير تاء التأنيث، فسواء كانت أصلية كـ ((بنت))، أو للإلحاق كـ ((عْوَيت))، أو مبدلة من حرف أصلي كـ ((بنت)) و((أخت))[3] فيوقف عليها في النصب بالألف كغيرها؛ كقولك: ((بَنَيْتَ بيتًا)) و((رأيت عِفريتًا)) و ((تَزَوَّجْتُ بنتًا)).

ثانيها: إبدال نون التأكيد الخفيفة ألفًا في الوقف كما سبق[4]، فتقف على ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾[5]: لنسفعا .

ثالثها: إبدال نون ((إذن)) في الوقف ألفًا، كقولك ((كان إذا))، فتقف بالألف بدلا من نون ((إذَنْ))، وإن كانت نونًا أصلية غير زائدة لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ولم تَجْرِ نون ((عن)) و((إن)) مجراها في ذلك، لكون إذن مشابهةً للاسم دونهما.

القول على إبدال الياء من غيرها

وهي[6] تبدل من ثمانية عشر حرفًا ، تسعة لا يلزم أن تكون للتضعيف، وتسعةٌ كلٌّ منها أحد حرفي التضعيف، وقد نظموا الحروف المذكورة التي تُبدل الياء منها، فقالوا:

هل مكان سرّ بصدى أثمت عوض بجد

ونحن نذكر إبدال الياء من الحروف المذكورة في قسمين:

---

(١) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢٣٢، والأصول ٢٥٥/٣، وابن يعيش ٢٠/١٠.

(٢) يريد هاء السكت.

(٣) عنده أن ((بنت)) و ((أخت)) التاء بدل من الواو في بنو وأخو حسبما تقدم ذلك في هذا الكتاب .

(٤) انظر: ١٦١/٢.

(٥) سورة العلق ١٥/٩٦.

(٦) ولذا تعد الياء أوسع حروف الإبدال. انظر: حاشية الصبان ٣٣٥/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٢، وشرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢٢٩، والرضي على الشافية ٢٠٩/٣، والأصول ٢٥٥/٣، وابن يعيش ((٢١/١٠))، والإيضاح ٣٩٨/٢، والمقتضب ٢٠٠/١.

القسم الأول: فى إبدال الياء من الحروف التسعة التى لا يلزم أن تكون للتضعيف: وهى الألف، ثم الواو، ثم الهمزة، ثم النون، ثم العين، ثم الباء، ثم التاء، ثم السين، ثم الثاء.

ذكر إبدال الياء من الألف

وتُبدل الياء[1] منه مطردًا متى انكسر ما قبل الألف، كما فى تصغير ((مِفْتاح)) وتكسيره، كقولك: ((مُفَيْتِيح)) و ((مَفَاتِيح))، وكذلك إذا كان قبل الألف ياء فتُقلب الألف ياءً، وتدغم كما فى تصغير ((حمار)) فتقول ((حُمَيِّر))، وكذلك إذا وقعت الألف رابعةً فصاعدًا، واحتيج إلى تحريكها أُبدل من تلك الألف ياءٌ، وذلك فى التثنية والجمع، كقولك ((مَلْهَيَان)) و((مُعْطَيَان)) و ((حُبْلَيان)) و ((مَلْهَيَات)) و ((مُعْطَيَات)) و ((حُبْلَيَات)).

وكذلك تبدل الياء من الألف فى ((رأيت كليهما))، و((مررت بكليهما)).

ذكر إبدال الياء من الواو

وتبدل[2] الياء من الواو، سواء كانت الواو فاءً أو عينًا متى اجتمع فى الواو ثلاث شرائط: أحدها: انكسار ما قبلها، ثانيها: سكونها، ثالثها: كونها غير مدغمة.

ولانقلاب الواو ياء عدة أمثلة:

منها ((ميقات)) و((ميزان))، والأصل ((موقات)) و((موزان))؛ لأنه من الوقت والوَزن، فقلبت الواو ياءً؛ لحصول الشرائط المذكورة الموجبة للقلب[2]، فلو فُقد أحدها لم تُقلب، إلا فيما يُستَثنَى من ذلك كما سيأتى، كما لو فُقِد انكسار ما قبلها، كقولك ((موزون))، أو فقد سكونها، كقولك((طوال))، أو وجد الإدغام، كقولك ((اجلَوَّاذ)) فإن الواو تبقى فى مثل ذلك سالمةً على حالها؛ لزوال موجب القلب، أعنى بمجموع الأمور الثلاثة، لكن منهم من يقلب الواو المدغمة ياء إذا انكسر ما قبلها، فتقول ((اجليواذ)) كما قيل فى ((ديوان))، والأصل ((دِوَّان)) [3]بدال مكسورة وواو مشددة، فأبدلت الواو الأولى ياء؛ لضرب من التخفيف، وإنما لم تُقلب الواو ياء فى((اجلِيْواذ)) و((ديوان))، وقد اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ لأن الياء فيهما غير لازمة؛ لأنها إنما أُبدلت من الواو تخفيفًا، فلذلك لم تُقلب لها الواو الأخيرة.

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤، وشرح الأشمونى ٦٠٩/٢.
(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤.
(٣) انظر: المفصل ٣٦٤.

ومنها: ((عِصِى)) جمع ((عَصًا))، والأصل ((عُصُوو))[1]، فأبدل من واو فُعُول يـاء، بقى ((عُصُيو))، ثم قلبت الواو التى هى لام الكلمة ياء، وأدغمت الياء فى الياء، ثم كسرت الفاء؛ والعين للتناسب، بقى ((عِصِى))، وكان من حقه أن تُدغم الواو فى الواو ومن غير قلب، فيقال((عِصوّ))، لكن قلبت كراهةً؛ للواو المشددة مع كونها فى جمع، والجمع أثقل من الواحد، وكونها فى موضع يكثر فيه التغيير، وهو الطرف، فلذلك قلبت ياءً.

ومنها ((غازٍ)) و ((غَازِيـة))[2]، والأصل ((غَازِو)) و((غَازِوة)) لأنه من ((غَزَوتُ))،فوقعت الواو طرفًا، والتغيير لازمٌ للطرف، فلذلك كفى فى القلب سببٌ واحدٌ، وهو انكسار ما قبلهما، وأما التى فى غير الطرف، فلا يكفى فى قلبها ياءً سببٌ واحدٌ؛ لبعدها عن محل التغيير بل لا بد من المجموع كما تقدم.

ومنها ((أَدْلٍ)) و ((أَحْقٍ)) جمع ((دَلْوٍ)) و ((حَقْوٍ))[3] والأصل ((أَدْلُو)) و ((أَحْقُو))، فوقعت الواو طرفًا بعد ضمة، وليس ذلك فى الأسماء المتمكنة، فأبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، فصار من قبيل[4] المنقوص.

ومنها كل مصدرٍ وقعت فيه الواو بعد كسرة وبعدها ألفٌ، وقد أُعلّ فعل ذلك المصدر نحو ((القيام)) و ((الانقياد))؛ والأصل ((القِوَام)) و ((الانْقِوَاد)) فحصلت الواو فيهما بالشرائط المذكورة، فقُلبت ياءً وجوبًا، فلو فُقد أحد الشرائط المذكورة لم تُقلَب، كما لو وقعت كذلك، ولكن لم يُعَلّ فعل ذلك المصدر فإنها لا تقلب نحو ((قاوَمَ قِوَامًا))، فإن الواو صحت ؛ لصحتها فى الفعل، وهو ((قاوم))، وإن كان قبلها كسرةٌ وبعدها ألف .

ومنها ((حِيَاض))[5] وبابه نحو ((ثِيَاب)) و ((رِيَاض)) والأصل ((حِوَاض)) و((ثِوَاب)) و ((رِوَاض))، لأن المفرد ((حَوْضٌ)) و ((ثَوْبٌ)) و ((رَوْضَة))، وكان حق جمعه أن تسلم

---

(١) انظر: المفصل ٣٦٣.

(٢) انظر: شرح الأشمونى ٢/٦٠٨.

(٣)الحَقو، والحِقو: الكشح، وفى الصحاح: الحقو معقد الإزار من الجنب. انظر: الصحاح ((حقا)) ٦/٢٣١٧(٤).

(٤) والتصحيح شاذ . انظر: أوضح المسالك ٤/٣٩١.

(٥) الحياض : جمع حوض، وهو مجمع الماء. انظر: الصحاح ((حوض)) ٣/١٠٧٣، وانظر: المفصل ٣٦٣، وشرح الأشمونى ٢/٦١١، وشرح ابن عقيل ١٩٦، وأوضح المسالك ٤/٣٨٦.

فيه الواو؛ لأنها متحركة، وليس فيها سببٌ ظاهرٌ غير سببٍ واحد، وهو انكسار ما قبلها، والسبب الواحد لا يكفي في غير الطرف، والوجه أن يُقال إنها إنما قلبت في الجمع المذكور لاجتماع خمسة أسباب:

أحدها: انكسار ما قبل الواو في ((حِيَاض)).

ثانيها: كونها في جمع.

ثالثها: سكون الواو في المفرد، أعني في ((حَوْض)) ونحوه.

رابعها: كون لام ((حِيَاض)) صحيحةً؛ لأن اللام إذا صحت قوى إعلال العين.

خامسها: وقوع الألف في الجمع بعد الواو؛ فلهذه العلل قُلبت الواو ياءً في ((حِيَاض)) وبابه، لا لانكسار ما قبلها فقط، فإنه ليس بعلة تامة، ألا ترى صحة الواو في طِوال، مع انكسار ما قبلها؛ لكون الواو في مفرده الذي هو ((طويل)) متحركة.

ومنها ((سَيِّد)) و ((لَيَّة)) [1]، والأصل ((سَيْوِد)) و ((لَوْيَة))، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء.

ومنها ((أغْزَيْتَ)) و ((استَغْزَيْتَ)) والأصل ((أغْزَوْتَ)) و ((استَغْزَوْتَ))؛ لأنه من الغزو، فقُلبت الواو ياءً قلبًا مطردًا؛ لوقوعها رابعةً فصاعدًا[2].

ومنها ما شذَّ قلبها فيه، وهو نحو ((صِبْيَة)) و ((ثِيَرَة)) و ((عِلْيان)) و ((يَيْجَل)) [3]، وأما ((صِبْيَة)) فالأصل صبوان ((صِبْوَة)) لأنه من ((صَبَوْتَ((وأما ((ثِيَرَة)) جمع ((ثَوْر)) فحقه أن يقال فيه ((ثِوَرة)) مثل ((زوج)) و ((زِوَجة)).

وقال المبرد[4] : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان، والثور الذى هو القطعة من الأقط[5]، فقالوا في الحيوان ((ثِيَرَة)) وفي الأقط ((ثِوَرَة)).

وأما ((عِلّيان))، و))عِلّيانة))، وهي الناقة الطويلة، فأصلها ((عِلْوانة))؛ لأنها من ((عَلَوت))،

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٨٩/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشمونى ٦٢١/٢-٦٢٢.

(٢) وإنما وجب ذلك لانقلابها فى المضارع نحو ((يغزو ويتغازى)). الكامل ٧٠/١، وحاشية الصبان ٣٣٦/٤، وانظر: الكتاب ٣٩٣/٤، والمفصل ٣٦٣.

(٣) انظر: شرح الأشمونى ٣١٦/٢، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤.

(٤) انظر ابن يعيش ٢٥/١٠، والخصائص ١٨٨/١، والأشمونى ٦١٢/٢.

(٥) الأقط: شيء يتخذ من المخيض الغنمى. اللسان ((أقط)) ١٢٥/٩.

فقُلبت الواو ياء في ذلك كله على غير قياس، وأما ((يَيْجل)) فأصله ((يَوْجل))؛ لأنه من الوجل، فكرهوا الخروج من الياء إلى الواو، كما كرهوا الخروج من الكسرة إلى الضمة، فقلبوا الواو ياءً، فصار ((ييجل))، وهو أيضًا غيرُ مطرد، وإنما يُسمع، ولا يُقاس عليه.

ذكر إبدال الياء من الهمزة

وتبدل[1] منها متى انكسر ما قبلها، ساكنة كانت الهمزة أو مفتوحة، كـ((ذيب)) و((مِيَر)) بدلا مطردًا، والمير جمع ميرة، وأصل ((مِيرة)): ((مئرة))، بالهمز، وهي العداوة، فقُلبت كما تقدم في تخفيف الهمز[2].

ذكر إبدال الياء من النون

وقد[3] أبدلت في جمع ((إنسان)) و((ظَربان))[4]، فقالوا: ((أناسيّ))، و((ظَرَابيّ)) بتشديد الياء، والأصل ((أناسين)) و((ظرابين))، فالياء الثانية في ((أناسيّ)) و((ظرابيّ))، بدل من النون.

وأبدلت الياء من النون في التضعيف أيضًا، وذكرناه هنا، وإن كان التضعيف يذكر في القسم الثاني؛ ليجتمع الكلام في النون كقولهم: تَظنّيت، والأصل: تَظنّنت[5]، فقلبوا النون الثالثة ياء[6]، ولذلك قالوا: ((دينار)) والأصل ((دِنّار)) بنونين[7]، فأبدلوا من النون الأولى ياء، يجل على ذلك جمعه على دنانير، كذلك ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[8] أصله: ((يتسنن))، أي يتغير، فأبدلوا من النون الثالثة ياء بقي ((يتسنى))، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، بقي ((يتسنّا))، ثم حُذفت الألف للجزم، فصار اللفظ ((لم يتسنّ)) وأبدلت من نون ((إنسان))، في قوله:

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٢ .

(٢) انظر: هذا الكتاب ١٦٨/٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(٤) الظربان: حيوان أصغر من السنور أصلم الأذنين قصير القوائم، ومنتن الرائحة، جمعه ظرابى وظرابين. انظر: اللسان ((ظرب)) ٥٩/٢

(٥) وأبدلت النون ياء هروبا من اجتماع الأمثال. انظر: الممتع في التصريف ٣٧٢ .

(٦) وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿لم يتسنه﴾ أصله يتسنن، أي يتغير، من قوله تعالى ﴿من حمأ مسنون﴾ . حاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(٧) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(٨) سورة البقرة ٢٥٩/٢، وهي قراءة عامة الكوفة: تفسير الطبري ٤٦٠/٥، والكشف عن وجوه القراءات ٣٠٧/١-٣٠٩ .

فيا ليتني منْ بَعْد ما طــــاف أهلُهــا هَلَكْتُ ولم أسْمعْ بها صوتَ إيسان[1]

فأبدل من نون ((إنسان)) الأولى ياء[2].

ذكر إبدال الياء من العين

وهو[3] نحو قولهم في الضفادع: ضَفَادِي، فأبدلوا من العين ياء، وكذلك أُبدلـــت الياء من العين في التضعيف، فقالوا: تلعَيتُ، والأصل ((تَلَعْعَتُ)) من اللُّعاعة[4]، وهـــي بقلة، ومنه لُعَاعة الدنيا، فأبدلوا من العين الثالثة ياءً.

والاعتذار في ذكر إبدال الياء من العين المضاعفة هنا ما قيل في النون، وكذلك الكلام فيما يأتي من ذلك.

ذكر إبدال الياء من الباء الموحدة

وأبدلت منها في قول الشاعر:

لهــا أشــاريرُ مــنْ لحــم تُتمِّــرُهُ من الثَّعالي وَوَخْــزٌ مــنْ أرانيهــا[5]

أي من الثعالب، ومن أرانبها، فأبدل الياء من الباء فيهما، يصف بذلـــك عُقابـــا، والأشارير جمع إشرارة، وهي القطعة من اللحم تجفف للادخار، ومعنى متمرة: مجففـــة من التمر، والوخز القطع من اللحم، وأبدلت الياء أيضا من الباء في التضعيـــف فـــي قولهم: ((لا وربيكَ)) والأصل ((لا وربِّك)) بباء مشددة، فأبدلوا من الباء الثانية يـــاء، وكذلك ((ديباج))، والأصل ((دِبَّاج))، بجمعه على ((دبابيج)).

---

(1) من الطويل، لعامر بن حوين في الممتع ٣٧١-٣٧٢.

(2) وقالوا في الجمع: أياسين بالياء. انظر: الممتع في التصريف ٣٧٢ وحاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(3) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤ ، والجاربردي ٣١٨/١ .

(4) اللعاعة: الكلأ الخفيف رعي أو لم يرع. انظر: الصحاح ((لعع)) ١٢٧٩/٣ .

(5) من البسيط، لأبي كاهل اليشكري أو للنمر بن تولب في التاج ((ثمر)) ٦٩/٣، ((شرر)) ٣٩٦/٣؛ وخز ٨٩/٤ وغير منسوب في المفصل ٣٦٥، والممتع في التصريف ٣٦٩، وشرح الشافية ٢١٢/٣، والصحاح ((ثمر)) ٦٠٢/٢، ((شرر)) ٦٩٦/٢، ((وخز)) ٩٠١/٣، واللسان ((ثمر)) ١٦١/٥ ؛ ((شرر)) ٦٦٩/٦ ، ((وخز)) ٢٩٥/٧، وشـــرح الأشموني ٥٩١/٢، وابن يعيش ٢٤/١٠؛ ٢٨، وعجزه غير منسوب في الهمع ١٧٧/٣، ٣٤٠/٥.

ذكر إبدال الياء من التاء المثناة الفوقية

وهو[1] نحو قول الشاعر:

وايتَصَلَتْ بمثلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ[2]

فأبدل من التاء الأولى في ((اتصلت)) ياء.

ذكر إبدال الياء من السين

وهو نحو قول الشاعر:

إذا مـا عُـدَّ أربعـةٌ فسَـالٌ   فزوجُك خامسٌ وأبـوك سَـادى[3]

أي سادس، فأبدل من السين ياء.

ذكر إبدال الياء من الثاء المثلثة

وهو[4] نحو قول الشاعر:

قـد مـرَّ يومـان وهـذا الثَّـالى
وأنـتَ بـالهجران لا تُبَـالى[5]

أي: الثالث، فأبدل الثاء ياء.

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٢) بيت من الرجز، وقبله: ((قام بها يُنْشِد كل مُنْشَدِ)) ، ولم يسم أحد قائله، وهو في اللسان ((وصل)) ٢٥٢/١٤، والممتع ٣٧٨، والمفصل ٣٦٤، وشرح الملوكي ٢٤٨، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٢٢٨، وابن يعيش ٢٦/١٠، والتاج ((وصل)) ١٥٥/٨، وسر صناعة الإعراب ٧٦٣-٧٦٤، ولفظه: فايتصلت، وكذا في حاشية الصبان ٣٣٧/٤.

(٣) من الوافر، وهو لامرئ القيس في جمهرة اللغة ١٩٦/٢ وملحقات ديوانه ٤٥٩ وبدون نسبة في القلب والإبدال ٦٠، وتهذيب الألفاظ ٥٩١، وإبدال أبي الطيب ٢١٧/٢، والممتع ٣٦٨، وشرح الملوكي ٢٥٥، وابن يعيش ٢٤/١٠، ٢٨، واللسان ((فسل)) ٣٢/١٤، و ((ست)) ٣٤٥/٢، و ((سدا)) ٩٩/١٩، والمفصل ٣٦٥، والتاج ((فسل)) ٥٨/١٤٨، والصحاح ((فسل)) ١٧٩٠/٥، وإصلاح المنطق ٣٠١، وشرح الشافية ٢١٣/٣، ويروى: ((وحموك)) .

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤ . .

(٥) من الرجز، ولم يعزه أحد إلى قائل معين، وهو في المفصل ٣٦٦ وابن يعيش ٢٨/١٠ وشرح الشافية ٢١٢/٣ والممتع في التصريف ٣٧٨ .

القسم الثاني في إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف

وحروف التضعيف[1] التسعة التي تبدل منها الياء أولها بحسب ما رتبناها: اللام، ثم الصاد، ثم الراء، ثم الضاد، ثم الميم، ثم الدال، ثم الهاء، ثم الكاف، ثم الجيم.

ذكر إبدال الياء من اللام المضاعفة[2]:

وقد أُبدلت الياء منها في قولهم ((أمْلَيْت))، والأصل ((أمْلَلت))، قال الله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾[3]، وعلة إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف حيث وجد إنما هو لفرارهم من التضعيف وكراهتهم لاجتماعهما من غير إدغام.

ذكر إبدال الياء من الصاد المضاعفة:

وأُبدلت[4] الياء منها في قولهم ((قصّيت أظفاري))، والأصل ((قصصت)) بتشديد الصاد الأولى، فأبدلوا من الصاد الثالثة ياء.

ذكر إبدال الياء من الراء المضاعفة:

وأبدلت الياء منها في قولهم ((تسرّيْتُ)) والأصل ((تسرّرت)) لأن السرّيّة من السرّ، وكذلك ((قيراط))، أصله قرّاط، براء مشددة فأبدلوا من الراء الأولى ياء، وكذلك ((شيراز))، والأصل ((شرّاز))، لقولهم ((قراريط))، و((شراريز))[5].

ذكر إبدال الياء من الضاد المضاعفة:

وأبدلت[6] الياء منها في قول العجاج:

إذا الكرام ابتدروا الباع بَدَرْ
تقضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ[7]

---

(١) انظر: ابن يعيش ٢٤/١٠ والممتع في التصريف ٣٦٨ وأدب الكاتب ١٧٣ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٢/٢ .

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ والمفصل ٣٦٤ .

(٥) انظر: ابن يعيش ٢٤/١٠-٢٦ .

(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(٧) البيتان من الرجز في ديوانه ٤٢/١، والممتع في التصريف ٣٧٤، وابن يعيش ٢٤/١٠-٢٥، والصحاح ((قضى)) ٢٤٦٤/٦، والتاج ((قضى)) ٢٩٧/١٠، وشرح شواهد الأشموني ٣٣٦/٤، وأدب الكاتب ١٧٣، وغير منسوب في حاشية الصبان ٣٣٦/٤، وشرح الأشموني ٦٤٩/٢ .

والأصل تقضّض؛ لأنه من الانقضاض، فأبدلوا من الضاد الثالثة ياءً.

ذكر إبدال الياء من الميم المضاعفة:

وأُبدلت[1] الياء منها في قول الشاعر:

تَـزورُ امـرأً أمـا الإلَـهَ فَيَتّقـي ... وأما بفعـل الصالحـات فَيـأتمي[2]

يريد: يأتمُّ، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياء، وكذا أبدلوا في ((ديماس))، والأصل ((دِمّاس))، على رأي من جمعه على دماميس.

ذكر إبدال الياء من الدال المضاعفة:

وأُبدلت[3] الياء منها في ((تَصْدية))، فقالوا: ((تَصْدِية))[4] والأصل ((تَصدِدَة)) من ((صدَدْتُ))، و((تَصدّة)) مثل ((تَحِلّة)) و((تَعِلّة)) والأصل: التحللة، والتعللة، فلما أُبدلت الياء من إحدى الدالين من ((تصدّة)) للتخفيف بطل الإدغام، وبقي ((تَصْدِية)).

ذكر إبدال الياء من الهاء المضاعفة:

وأُبدلت الياء منها في ((دَهْدَيْتُ الحجر))[5]؛ لأن الأصل ((دَهْدَهْتُ))، فأبدلوا من الهاء الثانية ياء، وكذلك ((صَهْصَيْتُ))[6]، والأصل ((صَهْصَهْتُ)).

ذكر إبدال الياء من الكاف المضاعفة:

وأبدلت الياء منها في جمع ((مَكُّوك)) وهو مكيـال، فقالوا: ((مَكاكيّ))، والأصل ((مكاكيك))، فأبدلوا من الكاف الأخيرة ياء، وأدغموا فيها اليـاء التي قبلها، فصار ((مكاكيّ)).

---

(١)انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٢) من الطويل، وهو للعجاج في أدب الكاتب ١٧٣، ولكثير عزة في ديوانه ١٢٢/٢، وبدون نسبة في المنصل ٣٦٤، والممتع في التصريف ٣٧٤، والتاج ((أمم)) ١٩٣/٨، وابن يعيش ٢٥/١٠، واللسان ((أمـم)) ٢٩٢/١٤، وحاشية الصبان ٣٣٧/٤، وشرح الأشموني ٦٥٠/٢٠، ولفظه: ((وأما بفعل الصالحين)) .

(٣) انظر: في حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٤) التصدية: وهي التصفيق والصوت. والأصل تصددة. حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٥) دهديت الحجر: أي دحرجته. انظر: الصحاح ((دهده)) ٢٢٣١/٦ .

(٦) إذا قال: صه صه. انظر: الممتع في التصريف ٣٧٩ .

ذكر إبدال الياء من الجيم المضاعفة:

وأبدلت[1] الياء منها في دَيَاجِيِّ، لأن الأصل ((دياجيج)).

القول على إبدال الواو من غيرها

وهي تُبدل[2] من ثلاثة أحرف؛ من الألف والياء والهمزة.

ذكر إبدال الواو من الألف:

فمنه أنها تُبدل واجبا مطردًا من ألف فاعل ، كضارب، وخاتم، وألف فاعال، كـ((ساباط)) [3]، وألف فاعول كـ((عاقول))، وفي التصغير والتكسير، كقولك: ((ضويرب)) و((خويتم)) و((وضوارب)) و((خواتم)) و((سويبيط)) و((سوابيط)) و((عويقيل)) و((عواقيل)). أما انقلاب الألف واواً في تصغير الأسماء المذكورة؛ فلانضمام ما قبلها[4]، وأما في تكسيرها فحملاً للتكسير على التصغير؛ لأنها من واد واحد من قبيل أن علم التصغير ياء ساكنة ثالثة قبلها فتحة، وعلم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، والياء أخت الألف، وما بعد ياء التصغير حرف مكسور، وما بعد ألف التكسير حرف مكسور، فلذلك حُمِل كل منهما على الآخر، أما حمل التكسير على التصغير، فكما ذكرنا، وأما حمل التصغير على التكسير فنحو ((أُسَيْوِد))، فإن القياس يقتضي في مثله قلب الواو ياء، وإدغام الياء في الياء، فيقال: ((أُسَيِّد))، فلم يدغموا حملاً لـ ((أسيود)) المصغر على ((أساود))، المكسر.

و ((آدم))، كـ ((خاتم))، فتقلب ألفه واوًا في تصغيره وتكسيره، فتقول: أويدم، وأوادم،؛ لما تقدم في تخفيف الهمز[5].

ومنه أن الواو تبدل أيضًا من الألف في كل اسم مقصور نَسَبْتَ إليه، سواء كانت

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/٢٣٧ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٤٠، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٢، وشرح التصريف الملوكي ٢٥٧، وابن يعيش ١٠/٢٩، والرضى على الشافية ٣/٢١٣، والممتع في التصريف ٣٦٢، والهمع ٦/٢٦٤، والأصول ٣/٢٦٦، والإيضاح ٢/٤٠٣، والمقتضب ١/١٩٩، وأوضح المسالك ٤/٣٩٢.

(٣) ساباط : سقيفة بين حائطين تحتها طريق، والجمع سوابيط وساباطات. الصحاح ((سبط)) ٣/١١٢٩ .

(٤) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٩٢ .

(٥) انظر: هذا الكتاب ٢/١٧٥.

ألفه من الواو أو الياء نحو ((عَصَوِيّ))، و((رَحَوِيّ))، وإنما انقلبت الألف في ذلك إلى الواو دون الياء لئلا يُجْمَع بين الياءات والكسرات.

ومنه أن الواو تُبدل من الألف في تثنية نحو ((إلى)) و ((لَدَى)) و ((إذا)) و ((على)) إذا سميت بها شخصاً، كقولك: ((إلَوَان)) و((لَدَوَان)) و((إذَوَان)) و((عَلَوَان)) ، فتُقْلب الألف في جميع ذلك وما أشبهه واوا؛ لأن هذه الحروف لما انتقلت إلى الأسماء حُكم على ألفها كما حُكِمَ على ألفات الأسماء التي لا تحسن إمالتها، مثل ((عصا))، و((قطا)).

ذكر إبدال الواو من الياء:

فمنه[1] أنها تُبدل مطرداً من كل ياء ساكنة غير مدغمة قبلها ضمة نحو مُوقِن، ومُوسِر، كان الأصل ((مُيقِن))، و((مُيسِر)) لأنه من اليقين واليسر، فسكنت الياء وانضم ما قبلها، فقُلبت واوا، وكذلك ((طوبى)) أصلها ((طُيْبَى))؛ لأنها من الطيب، فقلبت الياء واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

ومنه أن الواو تُبدل أيضًا مطرداً من الياء في ((فَيْعَال)) مصدر فَاعَل، كـ((ضَيْرَاب))، مصدر ضارب، في التصغير، إذا سُمي به، فتقول: ((ضُوَيْرِب))، وكذلك تقول في ((قيتال)): قويتيل؛ لأن الياء في ((ضيراب))، ((وقيتال)) هي ألف فاعلت؛ وإنما صارت ياء لانكسار ما قبلها، فلما انضم ما قبلها للتصغير صارت واوا.

ومنه أن الواو تبدل من الياء في كل اسم معتل اللام على وزن فُعْلى، مثل ((نُقْوى))، و ((بُقْوى)) ، و((رُعْوى)) ، و ((فُتْوى))[2] والأصل ((تُقْيَا)) و((بُقْيا)) و((رُعْيا)) و((فُتْيا))؛ لأنه من: ((وقيت)) و((بقيت)) و((رعيت)) و((أفتيت))؛ للفرق بين الاسم والصفة، فإن الصفة من هذا الباب لا تُقلب فيها الياء واوا، لقولك: ((صَدْيَا))، و((ريَّا))، و((خزيا)).

ومنه ما هو مسموع، وهو إبدال الواو ياء في قولهم: ((هذا أمر ممضوٌّ عليه))، ((وهو أمورٌ بالمعروف ونُهُوٌّ عن المنكر))، و((جبّيت الخراج جباوة)).

قالوا: وليس لقلب الياء واوا في ذلك وما أشبهه علة إلا تعويض الواو بذلك عن

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، وشرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢٥٧، والفصول الخمسون ٢٦٥، والمفصل ٣٦٦، وأوضح المسالك ٣٩٢/٤ .

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٩٣/٤، وشرح الأشموني ٦١٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧ .

كثرة دخول الياء عليها؛ فيكون ذلك كالقصاص.

ومنه إبدال الواو في: ((بُوطر))، والأصل ((بُيْطر))، فسكنت الياء، وانضم ما قبلها، فقُلبت واوا، وكذلك ما أشبهه.

ذكر إبدال الواو من الهمزة:

وهو[1] نحو قولك: في ((جُؤَن))[2] بالهمز ((جُوَن))، بإبدال الواو المحضة من الهمزة حسبما سبق الكلام عليه في تخفيف الهمز[3].

القول على إبدال الميم من غيره

وهي[4] تبدل من أربعة أحرف: من الواو واللام والنون والباء.

ذكر إبدال الميم من الواو:

وأُبدلت[5] في ((فم)) وحده كان أصله ((فوه))، عينه واو، ولامه هاء، لتصغيره على ((فُوَيه))، وتكسيره على ((أفواه))، ووزنه ((فَعْل)) بفتح الأول وسكون الثاني، فحُذِفت هاؤه؛ لوقوعها طرفا على حد حذف حروف اللين؛ لأن الهاء حرف مهموس مشابه للألف؛ لأنها تُزاد في الوقف؛ لبيان الحركة؛ كما تُزَاد الألف، وتشارك الألف في الخفاء، فلما حُذفت بقي ((فَوْ))، الأول مفتوح، والثاني واو، فلو بقيت واوا، لتحركت حال الإفراد بحركَات الإعراب وانقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأدى ذلك إلى حذف الألف؛ لملاقاة ساكن بعده، فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد معدوم، فلما كان بقاء الواو يفضي إلى ذلك أبدلوا منها ميما؛ لكون الميم حرفًا صحيحًا، وهو من مخرج الواو؛ لأنهما من الشفة، وإنما قال حال الإفراد لأنه إذا أُضيف، كقولك ((فوك)) و((فيّ))، زال الموجب لإبدال الواو ميمًا؛ لامتناع دخول حركات الإعراب عليها حينئذ.

(١) جمع جونة، وهي سلة مستديرة مغشاة جلدا، يجعل فيها الطيب والثياب. انظر: القاموس المحيط ((جان)) ٤/ ٢١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٣، والمفصل ٣٦٦ .

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢/ ١٧١ .

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/ ٣٣٩، وشرح التصريف الملوكي؛ لابن يعيش ٢٨٩، والرضي على الشافية ٣/ ٢١٥، وابن يعيش ١٠/ ٣٣، والممتع في التصريف ٣٩١، والأصول ٣/ ٢٧٣، والإيضاح ٢/ ٤٠٦، والجاربردي ١/ ٣٢٠، والمقتضب ١/ ٢٠٢، وأوضح المسالك ٤/ ٤٠١ .

(٥) انظر: حاشية الصبان ٤/ ٣٣٩، والجاربردي ١/ ٣٢٠، والمفصل ٣٦٦، وشرح الأشموني ٢/ ٦٢٩، وأوضح المسالك ٤/ ٤٠١ .

ذكر إبدال الميم من اللام:

وأبدلت[1] من لام التعريف فقط في لغة طيّئ، كما في الحديث: «ليس من امبِرّ امصيامُ في امسفرِ»[2]، وهو بدل شاذ.

ذكر إبدال الميم من النون:

فمنه[3] مطرد، وهو إبدال الميم من كل نون ساكنة بعدها ياء نحو ((عنبر)) و ((شنباء))[4]، فتُبدل النون ميمًا في اللفظ دون الخط، وتقول: ((عمبر)) و ((شمباء)).

ومنه إبدال غير مطرد، لكن مسموع؛ وهو أن يُبدل الميم من النون المتحركة نحو ((الشنب)) و ((العنب))؛ لأن النون تقوى بالحركة، فلا تبدل منها، لكن جاء ذلك في قول الشاعر:

يا هالَ ذاتَ المنطق التَّمْتام

وكفِّك المخضَّب البَنَام[5]

فأبدلت من نون ((البنان)) ميما، وجاء أيضًا ((طامه الله على الخير))، والأصل ((طانه الله على الخير))، أي جبله، فأبدل من النون المتحركة ميمًا.

ذكر إبدال الميم من الباء الموحدة:

فمنه قولهم[6]: ((بنات مخر)) ، وهي سحائب بيض تأتي قبل الصيف، والأصل ((بنات بخر)) من البخار، فأبدلوا من باء ((بخر)) ميما[7].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، والجاربردي ٣٢٠/١ .

(٢) في صحيح البخاري ((كتاب الصيام)) ٣٣٣/١ : ((ليس من البر الصيام في السفر))، وفي صحيح مسلم ((كتاب الصيام)) ١٤/١٣ ، ((ليس البر أن تصوموا في السفر))، وجاء في مغني اللبيب ٤٧/١ بالإبدال وقال: ((كذا رواه النمر بن تولب والصحيح أن الحديث من رواية كعب بن عاصم كما في مسند أحمد ومعجم الطبراني الكبير))، وهو من شواهد المفصل ٣٦٦، وابن يعيش ٣٤/١٠، والممتع في التصريف ٣٩٤، وشرح الشافية ٢١٦/٣.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، والجاربردي ٣٢٠/١، والمفصل ٣٦٦ .

(٤) الشنباء : عذوبة في الأسنان ، أو نقط بيض فيها. اللسان ((شنب)) ٤٨٨/١ .

(٥) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في ديوانه ١٨٣، وفي المفصل ٣٦٦، وشرح الشافية ٢١٦/٣، وابن يعيش ٣٣/١٠، وشرح شواهد الأشموني ٦٢٩/٢، وغير منسوب في أوضح المسالك ٤٠٦/٤، والممتع في التصريف ٣٩٢، وشرح الأشموني ٦٢٩/٢ .

(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، والجاربردي ٣٢٠/١ .

(٧) في الخصائص ٤٨٠/١ وليس ببعيد عندي أن تكون الميم أصلا في هذا أيضا، وذلك لقوله تعالى ﴿وترى الفلك فيه مواخر﴾ أي ذاهبة وجائية.

ومنه ((مازلت راتما على هذا الأمر))، أى راتبًا، و ((رأيته من كثـــم))، أى مــن كثب، وهو القرب.

ومنه قوله:

فَبــادَرَتْ شــاتَها عَجْلَــى مثــابرةً   حتى اسْتَقَتْ دون مَحْنَى جيدها نُغَمَا[1]

أراد نُغَبًا، وهو جمع ((نُغبة))، وهى الجرعة، فأبدل الميم من الباء فى ذلك كله.

القول على إبدال النون من غيرها

وهى[2] تبدل من حرفين: من الواو واللام[3].

أما إبــدال النــون مــن الــواو فمنــه قولهــم ((صَنْعَــانِىّ)) و((بَهْرَانــىّ))[4]، والأصل((صنعاوِىّ)) و((بهراوِىّ))، فأبدلوا النون من الواو.

وأما إبدال النون من اللام ففى ((لَعَنَّ))، والأصل ((لَعَلَّ)) [5].

القول على إبدال التاء من غيرها

وهى تبدل من خمسة[6] أحرف، من الواو والياء والسين والصاد والباء الموحـــدة، وزاد السخاوى[7] على ما فى المفصل إبدالها من الطاء والدال، فصارت سبعة.

ذكر إبدال التاء من الواو:

وهى تبدل من الواو فاءً ولامًا[8].

أما إبدالها من الواو فاءً فمنه إبدال مطرد واجب، وهو إبدال التاء مــن كــل واو وقعت فاء فى افتعل، وما تصرف منه، نحو ((اتعد)) و((اتزن)) و((يتعـــد)) و((يـــتزن))

---

(١) من البسيط ولم يعزه أحد إلى قائل، وهو فى المفصل ٣٦٧، والممتع فى التصريف ٣٩٣، وابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥، سر صناعة الإعراب ٤٢٦، والمقرب ١٧٨/٢ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٨/٤، وشرح التصريف الملوكى، لابن مالك ٢٨٥، والرضى على الشافية ٢١٨/٣، والممتــع فــى التصريف ٢٩٥، والأصول ٢٧٦/٣، والإيضاح ٤٠٦/٢، وابن يعيش ٣٦/١٠، والمقتضب ٢٠٢/١، والفصول الخمسون ٢٦٤ .

(٣) وذكر الأشمونى أن النون أبدلت كذلك من الميم فى قولهم للحية: أيم وأين، وقالوا : أسود قاتم وقاتن، ومن الهمزة فيما حكاه الفراء: حنان فى حناء، وهو الذى يخضب به. حاشية الصبان ٣٣٨/٤، وشرح الأشمونى ٦٢٩/٢.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٨/٤، والمفصل ٣٦٧ .

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣٣٨/٤، وشرح التصريف الملوكى ٢٩٢، والممتع ٣٨٣، والإيضاح ٤٠٧/٢، وابن يعيش ٣٦/١٠ .

(٦) وذكر الأشمونى أنها أبدلت من سبعة أحرف . حاشية الصبان ((٣٣٨/٤)) .

(٧) وعند ابن عصفور تبدل من ستة أحرف: الواو والياء والسين والصاد والطاء والدال. والممتــع ٣٨٣ وانظــر: الجاربردى ٣٢١/١، والمقتضب ٢٠١/١ .

(٨) أوضح المسالك ٣٩٦/٤ .

و((متعد)) و((متزن)) والأصل ((اوتزن)) و((يوتزن)) و((موتزن)) وكذا ((اوتعد)) إلى آخرها، فقلبوا الواو تاء، وأدغموها فى تاء الافتعال. ومنه إبدال التاء من الواو بدلاً غير مطرد، وقد جاء منه أشياء: منها التاء فى((أتْلَجه)) بمعنى أولجه، قال امرؤ القيس:

رُبَّ رامٍ من بنى ثُعَل مُتْلِجٍ كفّيه فى قُتَرِهْ[1]

الشاهد فيه ((مُتْلِج)) بمعنى مُولِج، فأبدلوا فيه التاء من الواو، و((القترة)) بالضم بيت الصائد الذى يكمن فيه؛ لئلا يفر الوحش منه.

ومنها التاء فى ((تجاه)) و((تراث))، وهى بدل من الواو؛ لأن ذلك من ((واجه)) و((ورث))؛ وإنما كان غير مطرد لأنه لا يقال فى ((وقوف)): تقوف، ولا فى ورود: ترود.

ومنها التاء فى((تُخمة)) و((تُهمة)) و((تقيّة)) و((تَتْرى)) و((توراة)) و((تَوْلَج)) وهو كناس الوَحْشِ، و((تِلاد)) وهو المال الأصلى، فإن التاء فى ذلك كله بدل من الواو؛ لأنه من الوَخَمِ ومن الوهمِ ومن الوقاية، ومن المواترة ومن وَرِىَ الزند إذا ظهر نوره، ومن الولوج فى الكناس، ومن الولاد.

ومنها التاء فى ((تَيْقُور)) وهو فَيْعُول؛ من الوقار، فهى بدل من الواو؛ لأن الأصل ((ويقور))، وكذلك التاء فى ((تُكْلان))؛ لأنه من ((وكلت الأمر)) وفى ((تَكَلَة))[2] والأصل ((وَكَلَة)) وهو العاجز الذى يكل أمره إلى غيره، فالتاء فى ذلك كله بدل من الواو فاءً. وأما إبدال التاء من الواو لامًا فمنه التاء فى ((أخت)) وفى ((بنت)) وفى ((هنت)) وفى ((كلتا))؛ لأن الأصل ((أَخَوَة)) و ((بَنَوة)) و((هَنَو)) و((كِلَوَى))، فأبدلت التاء من الواو فى ذلك كله، ولذلك لم تكن التاء فى ((بنت)) و((أخت)) للتأنيث، وإنما هى بدل من الواو التى هى لام الكلمة[3].

ذكر إبدال التاء المثناة من فوق من الياء آخر الحروف:

فمنه[4] مطرد، وهو أن تبدل التاء من كل ياء وقعت فاء افتعل نحو ((اتّسر)) والأصل ((ايتسر))؛ لأنه من ((اليسر))، فأبدلوا من ياء ((ايتسر)) تاء، وأدغمت التاء فى التاء، كما أبدلت التاء من الواو فى نحو ((اتزن)) حسبما تقدم.

---

(١) من المديد، وهو فى ديوانه ١٢٣، وهو فى ابن يعيش ٣٦/١٠، ٣٧، وعجزه فى المفصل ٣٦٧، وشرح الشافية ٢١٩/٣ .

(٢) فى الأصل: تلكمة.

(٣) انظر: المفصل ٣٦٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣١٧/٤، والمفصل ٣٦٨، وأوضح المسالك ٣٩٦/٤

ومنه إبدال التاء من الياء لامًا فى ((أسْنَتْنَا))، والأصل: ((أسنينا))؛ لأن الثلاثى وهو ((سنوه)) إذا زيد فيه رجعت واوه ياء، مثل ((أغرينا))، ثم أبدلوا من الياء فى ((أسْنَيْنَا)) تاء لتتميز ((أسْنَيْنَا))، وهو القحط عن ((أسنينا)) إذا دخلنا فى السنة، وكذا التاء فى قولك: ((ثِنْتان))، و ((كَيْت)) و ((ذَيْت))، والأصل ((ثِنْيان)) ،... [1] فأبدلوا من الياء التى هى لام الكلمة تاء صار ((ثِنتان))، ولذلك كانت تاء، ثنتين، ليست للتأنيث مثل تاء ((بنتين)) تثنية ((بنت))، بخلاف قولك ((اثنتان)) فإنها للتأنيث ، كما أنها فى قولك ((ابنتان)) للتأنيث حسبما سبق ذلك، وأما ((كَيْت)) و((ذَيْت)) فالأصل ((كَيَّة)) و ((ذَيَّة)) فحذفوا تاء التأنيث وأبدلوا منها ياء، ثم أبدلوا من الياء الأخيرة تاء فصار ((كَيْتَ)) و ((ذَيْتَ)).

ذكر إبدال التاء من السين:

فمنه[2] إبدالها فى نحو ((طِسْت)) و ((سِتّ))، لأن أصل ((طست)) : ((طسّ))، بسين مشددة ، فأبدل من السين الأخيرة التاء، صار ((طست)) وأصل ((ست)): ((سدس)) فأبدلوا من السين الأخيرة تاء فصار ((سِدْت))، ثم أُبدل من الدال تاء أخرى، وأُدغمت التاء فى التاء صار ((ست)).

ومما أُبدلت فيه التاء من السين قول الشاعر:

عَمْرو بن يربُوع شرَار النَّات[3]

أى الناس.

---

(١) فراغ فى الأصل.

(٢) وتعزى إلى اليمن. المفصل ٣٦٨، والكتاب ٢٣٩/٤، وانظر: محاضرات الأدباء ٦٣/١، وممزات لغات العرب ٢٨، وفصول فى فقه العربية ١٥١

(٣) بيت من الرجز، ويروى:

يا قاتَلَ اللهُ بَنى السِّعلاةْ عمرو بن يربوع شرار النات

غير أعفاء ولا أكيات

وهو لعباء بن أرقم فى النوادر ٣٤٥، وجمهرة اللغة ٣٣/٣، واللسان ((نوت)) ٤٠٧/٢، وبدون نسبة فى إبدال ابن السكيت ١٠٤، والممتع٣٨٩، واللسان ((أنس)) ٣٠٨/٧، وابن يعيش ٣٦/١٠، وآمالى القالى ٦٨/٢، والحيوان ١٨٧/١ ، ١٦١/٦، وضرائر الشعر للقزاز ١٦٤، وسر صناعة الإعراب ١٥٥، والاشتقاق، لابن دريد ١٣٩، والمفصل ٣٦٨، والصاحبى ٨٠، وفقه اللغة للثعالبى ٢٢٨، والخصائص ٤٥١/١، والمخصص ٢٦/٣ ، ٢٨٣/١٣.

ذكر إبدال التاء من الصاد:

فمنه ((لُصْت))، قال الشاعر:

كـــاللُّصوت المُـــــرَّد[1]

والأصل ((لُصّ))، فأبدل من الصاد الثانية تاء.

ذكر إبدال التاء من الباء:

فمنه ((الذعالت)) بالتاء المثناة من فوقها، والأصل ((الذعالب)) بالباء الموحدة، وهى جمع ((ذُعْلُوب)) وهو الخلق من الثياب.

وأما إبدال التاء من الطاء والدال، وهو ما ذكره السخاوى[2] زائدًا على المفصـــــل، فنحو قولهم ((فستاط))، والأصل ((فسطاط))[3]، ونحو قولهم ((ناقة تربوت))، والأصـــل ((دربوت))؛ لأنه من الدُّربة[4].

القول على إبدال الهاء من غيرها

وهى[5] تُبدل من أربعة أحرف: من الهمزة، والألف، والياء، والتاء.

ذكر إبدال الهاء من الهمزة:

وهو[6] مسموع لا يقاس عليه،ومع ذلك فقد أبدلت من الهمزة الزائدة والأصلية.

أمّا إبدالها من الهمزة الزائدة فمنه((هَرَقْتُ الماء))، أى أرقته، و((هَرَحْت الدابة))، أى أرحْتها، و((هَنَرْت الثوب))، أى أنرْته، و((هَرَدْت الشىء))، أى أردته.

---

(١) قطعة من بيت من الكامل، وتمامه:

فتركن نهدًا عيّلا أبناؤها وبنى كنانة كاللُّصوتِ المُرَّدِ

لعامر بن جوين فى شرح الشافية ٤٧٥/٤، وغير منسوب فى المفصل ٣٦٨، وابن يعيش ٣٦/١٠، وشرح الشافية ٢٢/٣، وأمالى ابن الحاجب ٤٦٤/١، وسر صناعة الإعراب ١٥٦، ٥٨٦، واللسان ((لصت)) ٨٤/٢، ((عيل)) ٤٨٨/١١، وفى جمهرة اللغة ١٠٢/١-١٠٣، أنه لعبد الأسود بن عامر الطائى وفى ١٩/٢ أنه لأبى الأسود الطائى.

(٢) انظر: شرح الشافية ٢٢٢/٣ وشرح الأشمونى ٦٥١/٢ .

(٣) والدليل على ذلك قولهم فى الجمع ((فساطيط)) دون ((فساتيط)). انظر: شرح الأشمونى ٦٥١/٢ .

(٤) انظر: الفصول الخمسون ٢٦٤ والدربة: العادة والجرأة على الأمر. اللسان ((درب)) ٣٦٠/١ .

(٥) انظر: شرح التصريف الملوكى لابن يعيش ٣٠٤، والرضى على الشافية ٢٢٢/٣، والممتع فـــى التصريـــف ٣٩٧، والإيضاح ٤٠٩/٢، وابن يعيش ٤٢/١٠، والمقتضب ٢٠١/١ .

(٦) انظر: الجاربردى ٣٢٢/١ .

وأما إبدال الهاء من الهمزة الأصلية فمنه ((هيّاك))، أى إياك، و((لهنّك))، أى لأنك، و((هما والله لقد كان كذا))، أى أما والله، و((هنْ فعلت))، أى إن فعلت ((فعلت))[1] فى لغة طيئ، ومنه قول الشاعر:

وأتت صواحبَها فَقُلْنَ هذا الذى ... مَنَحَ المودّةَ غيرَنا وجفانا[2]

الشاهد فيه: هذا الذى، بمعنى ((إذا الذى))، فأبدل الهاء من همزة ((إذا)).

ذكر إبدال الهاء من الألف:

فمنه قول الشاعر:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أمكنَهْ ... مِنْ ها هُنَا ومِنْ هُنَهْ

إن لم تُروّها فَمَهْ[3]

أى: من ها هنا ومن هنا، و إن لم أُرْوها فما أصنع، فأبدل الهاء من الألف فى ((هنا)) وفى((ما)) ومنه إبدالها من ألف((أنا)) فى قولك ((أنَهْ)) مع جواز أن لا يكون بدلاً من الألف، بل هاء السكت كما تقدم فى الوقف[4]، ومنه ((حيْهَلْه))، والأصل: ((حيهلا))، فأبدلت الهاء الأخيرة من الألف، ومنه ((يا هَنَاهْ)) فى قوله:

وقد رابنى قولُها يا هَنَاهُ[5]

وهى لفظة ذم، وهى مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو فى ((هنوات))؛ لأن الأصل ((هناو))، فقلبت الواو ألفًا، فالتقى ألفان، فقلبت الأخيرة هاء فصار ((هناه)).

---

(١) مكرر فى الأصل.

(٢) من الكامل لجميل بثينة فى ديوانه ١٩٦، واللسان ((ذا))١٥/٤٥٠، وغير منسوب فى جواهر الأدب ٣٣٤، والمحتسب ١٨١/١، وشرح الشافية ٢٢٤/٣، وشرح شواهدها ٤٧٧/٤، وابن يعيش ٤٢/١٠، ٤٣، والمفصل ٣٦٩، والمقرب ١٧٩/٢، وفى شرح شواهد الشافية ٢٤/٣) : (وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومى؛ فإن فى غالب شعره أن النساء تعشقنه) .

(٣) من الرجز ونسبه بعض شراح الشواهد لبعض الأعراب، وهو فى المفصل ٣٦٩، وابن يعيش ١٣٨/٣، ٦/٤، ٤٣/١٠، والممتع فى التصريف ٤٠٠، واللسان ((هنا)) ٣٧٤/٢٠، والمنصف ١٥٦/٢، وشرح شواهد الشافية ٤٧٩/٤ ويروى: ((إن لم أروها)).

(٤) انظر : هذا الكتاب ١٦٥/٢.

(٥) من المتقارب، وتمامه ((ويحك ألحقت شرا بشر)) لامرئ القيس فى ديوانه ١٦٠، والجمل ١٦٣، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٨/٢، وابن يعيش ٤٢/١٠-٤٣، وبدون نسبة فى تهذيب إصلاح المنطق ، للتبريزى ١٥٤، والمفصل ١٦٩.

ذكر إبدال الهاء من الياء:

فمنه قولهم ((هذه أمة الله))، فالهاء الثانية فى ((هذه)) بدل من الياء؛ لأن الأصل ((هذى أمة الله)).

ذكر إبدال الهاء من التاء:

وهو يأتى فى الوقف على نحو((طَلْحة)) حسبما تقدم فى الوقف[1]، قالوا: وحكى قطرب[2] فى لغة طيء:((كيف البنون والبناهْ وكيف الإخوة والأخواهْ))، فأبدل الهاء من تاء ((البنات)) وتاء ((الأخوات))[3].

القول على إبدال اللام من غيرها

وهى[4] تُبدل من حرفين: من النون والضاد:

أما إبدال اللام من النون فمنه قول الشاعر:

وَقَفْتُ فيها أُصَيلالاً أُسائلُها عَيَّتْ جوابًا وما بالرَّبْع من أحَدِ[5]

والأصل ((أُصيلان)) تصغير ((أُصيل)) على غير قياس، فأبدل لام ((أصيلال)) من نون ((أصيلان)).

أما إبدال اللام من الضاد فمنه قول الشاعر:

مَالَ إلى أَرْطاة حقْف فَالْطَجَعْ[6]

بمعنى ((اضطجع))، فأبدل اللام من ضاد ((اضطجع)).

---

(١) انظر: هنا الكتاب٢/١٦٣.

(٢) انظر: المنصل ٣٧٠ وابن يعيش ١٠/٤٢ ..

(٣) والحقيقة أن الهاء هاء السكت .

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٧، والرضى على الشافية ٣/٢٢٦، والممتع فى التصريف ٤٣، والإيضاح ٢/٤١١، وابن يعيش ١٠/٤٥ .

(٥) من البسيط للنابغة فى الكتاب ٢/٣٢١، والديوان ١٤، والمعلقات ٢٩٠، ولفظه ((كى أسائلها))، والأغانى ١١/٢٧، والخزانة ٤/١٢٢، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١١/٣٦، والتبصرة والتذكرة ٣٨١، ٨٦٨، والأصول ٣/٢٧٥ واللسان ((أصل)) ١١/١٧، واللمع ١٥١، والمقتضب ٤/٤١٤، وابن يعيش ٢/٨٠، وعجزه غير منسوب فى المفصل ٣٧٠، وأوضح المسالك ٤/٣٧٠، وأصول ابن السراج ١/٢٩٢، وأسرار العربية ٢٦٠، ورصف المبانى ٣٢٤ .

(٦) البيت من الرجز ، وقبله ((لما رأى أن لا دعه ولا شبع)) لمنظور بن حبة الأسدى فى شرح الشافية ٣/٢٢٦، وبدون نسبة فى الخصائص ١/٦٤، ٢٧١، والأشباه والنظائر ١/٣١٣، وأوضح المسالك ٤/٣٧، وسر صناعة الإعراب ٣٢١، والممتع فى التصريف ٣٠٤ والتاج ((أرط)) ٥/١٠١، واللسان ((أرط)) ٩/١٢٣، والصحاح ((أرط)) ٣/٤/١١، وابن يعيش ١٠/٤٦، وإصلاح المنطق ٩٥ .

القول على إبدال الطاء من غيرها

وهى[1] تُبدل من التاء[2]:

فمنه واجب مطرد، وهو إبدال الطاء من تاء افتعل، وما تصرف منه، متى كانت فاء افتعل أحد حروف الإطباق المستعلية، وهى أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء؛ لأن التاء حرف مهموس غير مستعمل وحروف الإطباق مستعلية، وهى تضاد التاء، فأبدلت التاء منها؛ ليتجانس الصوت؛ ويكون العمل من جزء واحدة، وسيأتى فى الإدغام مشروحًا[3]، فمثال تاء افتعل صادًا ((اصطبر))، وضادًا ((اضطرب))، وطاءً ((اطرد))، وظاء ((اظطلم)) ، والأصل ((اصتبر)) ، و ((اضترب)) و ((اطترد)) و((اظتلم)) فأبدلت الطاء من الطاء فى ذلك .

ومنه بدل غير واجب نحو قولهم ((فَحَصْطُ برجلى))، والأصل ((فحصت))، فوقع لام الفعل صادًا، وبعده تاء فعلت، فأبدلت الطاء من التاء، وهو فى لغة بنى تميم[4]، فقالوا، ((فحصط)) للتناسب، وليس بلغة شائعة.

القول على إبدال الدال من غيرها

وهى[5] تبدل من تاء افتعل أيضًا، متى كانت زايًا أو ذالاً أو جيمًا فى بعض اللغات، وهو شاذ؛ لأن الزاى حرف مجهور، والتاء مهموسة فيتضادان؛ فأبدلت التاء دالا لتناسب الزاى، وكذا الكلام فى الذال والجيم.

فمثال فاء افتعل زايًا: ازْدَهى وازدجر وازدان وازدلف، والأصل ازتهى وازتجر وازتلف، فأبدلت الدال من التاء فى ذلك للتناسب.

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٨، وشرح التصريف الملوكى ٣١٦، والرضى على الشافية ٣/٢٢٦، والممتع فى التصريف ٣٦٠، والهمع ٦/٢٧١، والإيضاح ٢/٢١٤، والأصول ٣/٢٧١، وابن يعيش ١٠/٤٦، والمقتضب ١/٢٠٢ .

(٢) وحكى يعقوب عن الأصمعى إبدالها من الدال فى قولنا ((مط الحرف فى مده)) والأبعاط فى الأبعاد . حاشية الصبان ٤/٣٣٨ .

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢/٣٣٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٤٠ .

(٥) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٨، وشرح التصريف الملوكى لابن يعيش ٣٢٢، والإيضاح ٢/٤١٢، وابن يعيش ١٠/٤٨، والرضى على الشافية ٣/٢٢٧، والممتع فى التصريف ٣٥٦، والأصول ٣/٢٧٠، والهمع ٦/٢٧٢، والمقتضب ١/٢٠٣، وأوضح المسالك ٤/٤٠٠

ومثال فاء الافتعال ذالاً: اذدكر، غير مدغم، والأصل ((اذتكر)).

ومثالها جيما في بعض اللغات ((اجدمعوا)) والأصل ((اجتمعوا))، ومنه ((اجدز)) بمعنى ((اجتز))، قال الشاعر:

فقلتُ لصاحبي لا تَحْبسَانا ... بنزع أُصوله واجدزَّ شيحًا[1]

أي اجتزّ شيحًا.

وقد أبدلوا الدال أيضًا من التاء في ((تَوْلج)) وهو كناس الوحش، فقالوا: ((دَوْلج))، وأصل تائه بدل من الواو.

القول على إبدال الجيم من غيرها

وقد أبدلت من الياء المشددة[2] في الوقف[3]، وهو قليل شاذ لا ينطق به إلا بعض العرب، كما حكى[4] أنه سُئِلَ بعضهم ممن أنت، فقال: فقيمجّ، أي فقيميّ[5]، وقد أجرى الوصل مجرى الوقف من قال:

خالي عُوَيْفٌ وأبو علجّ

المطعمان اللحمَ بالعَشجّ[6]

يعني ((أبو عليّ)) و ((العشيّ))، فنوى الوقف على الياء وأبدلها جيمًا؛ لأن الياء إنما

(١) من الوافر ليزيد بن الطثرية في اللسان ((حزن)) ١٨٤/٧، والصحاح ((حزن)) ٨٦٨/٣، وفي التاج ((حزن)) ١٥/٤ أن الكسائي نسب هذا البيت ليزيد بن الطثرية، وقال ابن برى إنما هو لمضرس بن ربعى، وانظر: التنبيه والإيضاح ((حزن)) ٢٢٨/٢، والبيت غير منسوب في المفصل ٣٧١، والممتع في التصريف ٣٥٧، وسر صناعة الإعراب ١٨٧، واللسان ((حزن)) ١٩٤/٥، وتأويل مشكل القرآن ٢٩١، وابن يعيش ٤٩/١٠، وروايته ((لا تحبسنّا)).

(٢) انظر: ابن يعيش ٥٠/١٠، والإيضاح ٤١٢/٢، والرضى على الشافية ٢٢٩/٣، والممتع ٣٥٣، والجاربردى ٣٢٤/١، والمقتضب ٢٠٣/١، والقلب والإبدال، لابن السكيت ٢٨، والإبدال لابن الطيب ٢٥٩/١، وشرح الملوكى ٣٣٠ .

(٣) والباحث في علم اللغة يعثر على أمثلة أبدلت فيها الياء المخففة جيماه انظر في تفصيل ذلك إبدال أبي الطيب ١٦٤ وابن يعيش ٥٠/١٠ وفصول فقه اللغة العربية ١٣١ .

(٤) وهي التي تسمى بعجعجة قضاعة. انظر في تفصيل هذه القضية: فصول في فقه العربية ١٣٠

(٥) انظر هذا الخبر في المفصل ٣٧١ وابن يعيش ٥٠/١٠ ولسان العرب ((حرف الجيم)) ٢٦/٣ .

(٦) من الرجز نسبه القالي في الأمالي ٧٧/٢ لرجل من أهل البادية ولم يعين اسمه ، وهو في إبدال ابي الطيب ٢٥٧/١ وشرح الملوكي ٣٢٩، ٣٣٠ والممتع ٣٥٣ والصحاح ((الجيم)) ٢٩٧/١ وإبدال ابن السكيت ٩٥ والتكميل ١٩٣ والمفصل ٣٧١، ٣٧٢ وسر صناعة الإعراب ١٧٥ والصاهل والشاحج ٦٠٠، ٦٠١ وصدره في أوضح المسالك ٣٧٢/٤ وأصول ابن السراج ٢٧٤/٣ والتبصرة والتذكرة ٨٦٥ وشرح الشافية ٢٨٧/٢ وتهذيب اللغة ٦٨/١ وابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠ .

أبدلت جيمًا، لخفائها بالسكون فى الوقف، وإلا فالياء المتحركة لا تبدل جيما؛ لقوتها وزوال خفائها بالحركة.

القول على إبدال السين

قد تقدم[1] فى صدر الفصل أن السين ليست من حروف البدل لكنها مُبدل منها، فإيرادها فى حروف البدل ليس بسديد، ويبدل منها حرفان: الصاد والزاى.

القول على إبدال الصاد من السين:

فمنه[2] أنه يجوز إبدال الصاد من السين، متى وقع بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء؛ لأن هذه الحروف مستعلية، والسين مهموسة مستفلة، ولما كانت الصاد مستعلية، وهى مع ذلك مهموسة وافقت هذه الأحرف فى الاستعلاء ، ووافقت السين فى الهمس والصفير والمخرج، فلذلك أُبدلت منها[3] ، فمثال السين التى بعدها الغين ((سالغ)) [4] وهو من البقر كالبازل من الإبل ، يقال: عجل، ثم تَبيع، ثم جَذَعٌ، ثم رَبَاعٌ، ثم سَدِيسٌ، ثم سالغ ، ويجوز ((صالغ)) ، بإبدال الصاد من السين ، ومثال السين التى بعدها خاء ((سَخْر)) و ((سَلْخ)) ، فتقول ((صخر)) و ((صلخ)) بالصاد أيضًا، ومثال السين التى بعدها قاف ((سويق)) و ((سبقت)) ، فيجوز ((صويق)) و((صبقت)) بالصاد أيضًا ، ومثال السين التى بعدها طاءٌ ((سراط)) و ((ساطع)) فيجوز ((صراط)) و ((صاطع)) بالصاد أيضًا ، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يجز فيها ذلك ، فلا يقال فى ((قست)) : قصت، ولا فى ((خسرت)): خصرت.

ويجوز فى صاد نحو ((الصراط)) [5] المضارعة ، وهو إشراب الصاد صوت الزاى.

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٩/٤، وذكر الأشمونى أن السين تبدل من ثلاثة أحرف : من التاء فى ((اتند)) على أحد الوجهين ، وأصله ((استخذ))، ومن الشين فى قولهم فى ((مشدود)) : مسدود، ومن اللام فى قولهم: ((استقطه))، التقطه، وقال فى غاية الشذوذ . وانظر كذلك: ابن يعيش ٥١/١٠، والإيضاح ٤١٣/٢، والأصول ٤٣١/٣ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤، وابن يعيش ٢/١٠، والإيضاح ٤١٤/٢ .

(٣) وذكر الأشمونى ان الصاد أبدلت كذلك فى اللام فى "حصد" ، أى حلد . حاشية الصبان ٣٣٧/٤.

(٤) السلوغ : خروج النابين . اللسان ((سلغ)) ٣١٧/١٠.

(٥) وقرئ بقلب السين زايا ؛ لأنها من حروف الصفير ومن أشم الصاد زايا قصد أن يجعلها بين الجهر والإطباق. انظر : التبيان ٧/١، وشرح درة الغواص للخفاجى ٣٣، وإعراب القراءات السبع، لابن خالويه ٤٩/١، والإرشادات الجلية ٢٨-٢٩ وراجع: الرضى على الشافية ٢٢٣/٣، وابن يعيش ٥٢/١٠.

القول على إبدال الزاي من غيرها

وهي[1] تبدل من السين والصاد:

أما إبدالها من السين، فتُبدل الزاى مطردًا جائزًا من كل سين ساكنة بعدها دال؛ نحو: ((يَسْدَر))[2]، فيجوز ((يَزْدَر))، وفى ((يَسْدِل ثوبه)) يَزْدِل ثوبه، وكلب وهم بطن من قضاعة، يبدلون الزاى من السين إذا وقع بعد السين قاف، فيقولون فى سقر زقر[3].

وأما إبدال الزاى من الصاد، فتُبدل أيضًا مطردًا جائزًا من كل صاد ساكنة بعدها دالٌ؛ نحو: ((فَصْدِى))، فيجوز فيه ((فَزْدِى)) بالزاى، ويجوز إبقاء الصاد بحالها، وهو أكثر، ويجوز أن يضارع بها الزاى.

ولا تقع المضارعة إلا حيث يتجاوز حرفان بينهما منافرة، فيؤتى بحرف يصلح للتوسط بينهما ليزيل المنافرة، وذلك كما ينحى بالصاد نحو الزاى إذا تقدمت الصاد على الدال فتأتى بحرف مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاى، وليس كذلك السين فى ((يسدر))، فلا يجوز فيها المضارعة فإن تحركت الصاد امتنع إبدال الزاى منها، لكن يجوز فيها المضارعة، فتقول فى نحو ((صدر عن كذا)) بالصاد، وبمضارعة الصاد الزاى دون إبدال الصاد زايا . فالحروف المذكورة حينئذ على ثلاثة أوجه منها ما يجوز فيه الإبدال والمضارعة، نحو الصاد مع الزاى فى؛ نحو: ((قصدى))، ومنها ما يجوز فيه الإبدال دون المضارعة، وهو السين الساكنة إذا كان بعدها دالٌ؛ نحو: ((يَسْدر))، ومنها ما يجوز فيه المضارعة دون الإبدال، وهو ما فيه شين معجمة مع دال، أو جيم مع دال؛ نحو: ((أَشْدَق)) و ((أَجْدَر))، فتُشْرَبُ الجيم صوت الشين، وتشرب الشين صوت الجيم، وهى لغة قليلة رديئة؛ لعسر النطق بذلك؛ ولذلك لم يأت فى القرآن الكريم، ولا فى كلام فصيح.

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٤/٣٣٩.

(٢) يسدر : يتحير من شدة الحر . اللسان ((سدر)) ٦/١٩.

(٣) وروى ابن جنى عن الأصمعى أن رجلين اختلفا فى الصقر ، فقال أحدهما الصقر بالصاد ، وقال الآخر السقر بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه ، فقال : لا أقول كما قلتما إنما هو الزقر . انظر : الخصائص ١/٣٧٨-٣٧٩، والمفصل ٣٧٢، وابن يعيش ١٠/٥٢/٥٣ .

الفصل الثامن في الإعلال

وهو[1]تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروف الإعلال ثلاثة : الألف والواو والياء ؛ وسُمّيت حروف العلة لكثرة تغيرها، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك : مال، وكتاب، وسوط، وبيض، وقال، وحاول، وبايع، ولا، ولو، وكي .

القول على الألف

وهي لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال[2] ، بل إما زائدة كألف ((كتاب))، أو منقلبة عن واو أو ياء كألف ((مال)) و ((رحى)).

وإنما حكموا بعدم أصالتها في الأسّماء والأفعال لحصول الاشتقاق والتصريف في الأسماء والأفعال المستدل بهما على الزيادة والانقلاب، كفقد ألف ((ضارب)) في المشتق منه، وهو الضرب، بخلاف الحروف، فإن الألف فيهن أصل ليس إلا؛ لأن الحروف جوامد غير متصرفة ولا مشتقة، فلا يُعرف لها أصل غير ما هي عليه، فلا يقال في ألف ((ما)) و((لا)) و((حتى)) إنها زائدة[3] ، أو بدلٌ ؛ لعدم الاشتقاق وعدم التصريف ؛ لأن البدل ضرب من التصريف، ويجرى مجرى الحروف في أصالة الألف الأسماء المبنية المتوغلة في شبه الحروف؛ نحو: ((متى))، والأسماء الأعجمية؛ نحو: ((ماه)) ؛ لأنا قضينا بعدم زيادة الألف فيّ الحروف؛ لعدم الاشتقاق ؛ وهذا موجود في هذه الأسماء.

القول على مواقع الواو والياء الأصليتين

وهما يتفقان في مواقعهما من الكلمة ويختلفان[4] ، أما اتفاقهما : فيتفقان في وقوعهما فاءً، كـ ((وعد)) و ((يسر))، وعيناً كـ ((قول))، و ((بيع))، ولاماً

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٣٤/٤، وابن يعيش ٥٤/١٠، والرضى على الشافية ٦٦/٣، والممتع في التصريف ٤٢٥، والإيضاح ٤١٥/٢، والجاربردى ٢٦٧/١ .

(٢) انظر : الجاربردى ٢٦٨/١ .

(٣) بخلاف قولنا : واو وزاى ، فإن هذه الألف منقلبة ؛ وذلك لأن هذه الألفاظ أسماء للحرف.

انظر : ابن يعيش ٩٩/١٠، والخصائص ٢٨٣/١ .

(٤) انظر : ابن يعيش ٥٩/١٠، والرضى على الشافية ٧١/٣ .

كـ((غزو))، و((رمى))، ويتفقان أيضًا في وقوعهما عينًا ولامًا معًا، فمثال الواو عينًا ولامًا ((قُوّة)) ومثال الياء عينًا ولامًا ((حية))[1] ، ويتفقان في وقوعهما مجتمعين في أول الكلمة، وتقدم كل منهما على الأخرى؛ نحو: ((وَيْح)) و ((يَوْم))، ولكن تقديم الواو أكثر، فباب ((ويح)) أكثر من باب ((يوم)).

وأما اختلافهما فمنه أن الواو تقدمت فاءً على الياء لامًا؛ نحو: ((وَقَيْتَ))، وأنها تقدمت أيضًا عينًا على الياء لامًا؛ نحو: ((طَوَيْتَ)) دون العكس، أي دون أن تتقدم الياء على الواو، وكذلك فإن قيل فالحيوان قد تقدمت فيه الياء عينًا على الواو لامًا، فالجواب أن الأصل في ((حيوان)) عند الخليل وسيبويه[2]((حَيَّان)) ؛ لأنه من ((حييت))، و ((الحية)) من ذلك؛ وإنما قالوا ((حيوان)) لأن اختلاف الحرفين أخف من اتفاقهما.

ومنه أن الياء وقعت مضاعفة فاءً وعينًا معًا، ولم يأت ذلك إلا في كلمة واحدة، وهي ((يين))، اسم مكان[3] ، ولم تقع الواو كذلك، والمراد بالتضعيف أن يتجاورَ المثلان[4]. ومنه أن الياء وقعت فاءً ولامًا معًا؛ نحو قولهم: ((يديت إليه يدًا)).

ومنه أن الياء وقعت فاء وعينًا ولامًا[5] في قولهم : بييت ياءً حسنةً ؛ إذا كتبتها، ولم تقع الواو فاءً ولامًا إلا في قولهم ((واو))، وكذلك لم تقع الواو فاءً وعينًا ولامًا إلا في الواو على قول الأخفش [6] إن ألفها منقلبة عن واو، فهي على قوله موافقة للياء في ((بييت)).

وقال الفارسي[7] : إن ألف واوٍ منقلبة عن ياء، فهي على قوله موافقة لها في ((بييت))، وهو أولى من قول الأخفش؛ فإنه لم يسمع كلمةٌ كلها من حرف واحد إلا ((بييت))، وهو شاذ ؛ ولكون العربية ليس فيها كلمة فاؤها ولامها واو جعلوا الفاء واوًا دليلاً على أن اللام ياءٌ، واتفقوا على أن كل كلمة فاؤها واوٌ إنما تكتب لامها ياءً، فلذلك كتبوا ((الوغى)) بالياء.

---

(١) وذلك لأن أصل (قوة) : قوو ، و (حية) : حيي . انظر : ابن يعيش ١٠/٥٤-٥٥ .

(٢) انظر : المقتضب ١/١٨٦، وابن يعيش ١٠/٥٥.

(٣) وهو وادٍ بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل الفرش ، وهو وادٍ بين عميس الحمائم وصخيرات اليمامة ، نزلة الرسول عليه السلام . القاموس المحيط (ين) ٤/٢٠٤.

(٤) انظر : الرضي على الشافية ٣/١٨٦، وابن يعيش ١٠/٥٩، والجاربردي ١/٢٦٩ .

(٥) انظر : الرضي على الشافية ٣/١٨٧، والجاربردي ١/١٦٩.

(٦) انظر : المفصل ٣٧٤، وابن يعيش ١٠/٥٨-٥٩.

(٧) انظر : الخصائص ١/٢٨٣، وابن يعيش ١٠/٥٨.

القول على الواو والياء فاءين

ذكر الواو فاءً (١) : وهى تثبت صحيحة وتسقط وتُقلب:

أما ثباتها على الصحة فنحو ((وَعَد))، و ((وَلَد)) فِعْلَين، و ((الوعد))، و ((الولد)) اسمين لا مصدرين ؛ لأن مصدر مثل ذلك يسقط من الواو فيقال : ((عِدَة))، و ((لِدَة))، كما سنذكره الآن فى سقوط الواو.

وأما سقوط الواو فاء ففى مضارع فَعَل أو فَعِل، إذا كان مضارعهما مكسور العين لفظًا أو تقديرًا؛ لوقوع الواو بين ياء وكسرة.

أما العين المكسورة لفظًا فنحو ((يَوْعِد))، و ((يَوْمِق))(٢)، سقطت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، بقى : ((يعد))، و ((يمق))، ثم طردوا الحذف مع باقى حروف المضارعة، فقالوا : ((أعد))، و ((تعد))، و ((نعد))، وإن لم تقع الواو بين ياء وكسرة ليأتى المضارع على وجه واحد طردًا للباب(٣) .

وأما العين المكسورة تقديرًا ؛ فنحو: ((يَوْضَع))، و ((يَوْسَع))، فإن العين فيها مكسورة بحسب الأصل، فهى مكسورة تقديرًا، ولكن فُتحت من أجل حرف الحلق، فالفتحة عارضة، والعارض لا اعتداد به؛ لأنه كالمعدوم، فلذلك سقطت الواو فيهما، فقالوا: ((يضَع))، و ((يسَع))، فأما إذا انفتحت العين و لم تكن مكسورة تقديرًا، فإن الواو تثبت كما فى قوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٤)، فحذفت الواو من ((يلد))؛ لانكسار ما بعدها، وتثبت فى ((يُولَد))؛ لانفتاح ما بعدها؛ وإنما حُذفت الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ طلبًا للخفة؛ لأن الواو ثقيلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم فحذفت الواو فيه؛ لاجتماع هذا الثقل.

---

(١) انظر : الرضى على الشافية ٣/١٧٣، وابن يعيش ١٠/٥٩، والممتع فى التصريف ٤٢٦، والإيضاح ٢/٤١٩، والأشباه والنظائر ٣/٢٩٧-٢٩٨، والمقتضب ١/٢٢٦، والمنصف ١/١٨٤، والكتاب ٤/٣٣٠..

(٢) انظر : المصنف ، لابن جنى ١/١٨٨، والجاربردى ١/٢٧٢.

(٣) وذهب الفراء إلى أن الواو حذفت من ((يعد))، و ((يزن))؛ لأنهما متعديان، رغم ذلك على كل متعد، وأجابه المبرد بأن المتعدى وغير المتعدى لا وجه له هنا؛ لأنهم قالوا : وقع يقع ، ووضع فى السير يضع ، ووقدت النار تقد ، ووبل المطر يبل ، فحذفوا الواو ، وإن لم يكن فى هذه الأفعال فعل متعد. المصنف ، لابن جنى ١/١٨٨.

(٤) سورة الإخلاص ٣/١١٢ .

وكذلك تحذف الواو من المصدر الذى حذفت من فعله؛ نحو: ((العِدَة)) و ((المِقَة))، والأصل ((الوِعْدَة)) و ((الوِمْقَة)) ؛ وإنما حذفت لأمرين : أحدهما : كون الواو مكسورة، وهو مستثقل، وثانيهما : كون الفعل أعلّ، أعني ((يعد)) و ((يمق)) ؛ لأن المصدر يعتل باعتلال فعله[1] .

وأما قلب الواو ففيما مر من الإبدال [2] في؛ نحو: ((تخمة)) و ((ميزان))[3].

ذكر الياء فاء[4]

وهى مثل الواو فيما ذكر إلا فى السقوط إذا وقعت بين ياء وكسرة، فإن الياء تثبت ولا تحذف ؛ لأنها من جنسهما، فتثبت في؛ نحو: يَنَع الثمر يَيْنِع ويَسَر يَيْسِرُ، وهو قمار العرب بالأزلام، والاسم ((الميسِر))، وقد حكى سيبويه [5] على سبيل الشذوذ أن بعضهم يجرى الياء مجرى الواو فى الحذف فى ((يئس ييأسُ))، فيقول : ((يئس يئِسُ)) كـ ((ومق يمِقُ)) ؛ من أجل مجيء الهمزة مستثقلة معها ؛ فلذلك تحذف في ((ييأس)) ؛ لأجل الهمزة، ولا تحذف عند فقدها، فلا يقال : يَسَرَ يَسِرُ، بل : يسر يَيْسِرُ ؛ لفقد الهمزة.

وأما قلب الياء فقد سبق فى الإبدال[6] ، وهى تقلب مثلما تقلب الواو، فيقال فى ((ايتَسَرَ)) : اتَّسرَ، كما يقال فى ((اوتَعَدَ)) : اتَّعد .

ذكر التنبيه على موضع ثبوت الواو وموضع حذفها

اعلم أن الفرق بين ((وَجِلَ يَوْجَل)) و ((وَجِع يَوْجَع)) حيث تثبت الواو فيهما، وبين ((وضع يضَع)) و((وسِع يسَع)) حيث حذفت الواو فيهما، وكل من القبيلين فيه حرف الحلق ، أن فتحة ((يوجل)) و ((يوجَع)) أصلية ؛ لأنه من باب ((فَعِلَ يَفْعَل)) مثل ((علِم يعلَم)) و ((شرِب يشرَب))، وفتحة ((يضَع)) ((ويسَع)) عارضة، ومثله من المعتل ((ورم يرم))

---

(1) انظر : الجاربردى ٢٧٣/١، والمفصل ٣٧٥.

(2) انظر : هذا الكتاب ٢٣٦/٢ .

(3) وكذا قولنا : فى ((وعد)) و ((وزن)) و ((أدور)) : أعد وأزن وأدور . المصنف ٢١٢/١، والرضى على الشافية ٧٦/٣، والكامل ٤١/١.

(4) انظر : الرضي على الشافية ١٧٣/٣، والكتاب ٣٣٧/٤ .

(5) انظر: الكتاب ٥٤/٤، والمفصل ٣٧٥، وابن يعيش ٦٢/١٠.

(6) انظر : هذا الكتاب ٢٢٨/٢.

و((ورث يرث)) فالكسرة مرادة ؛ وإنما فُتح لحرف الحلق فحُذفت الواو فى ((يضَع)) و((يسَع)) للكسرة المرادة، وقد شُبهت الفتحة العارضة فى ((يضَع)) و((يسَع)) بكسرة ((التجارِى))، وهو مصدر ((تجارَى))، وقياسه الضم مثل ((التحاسُد))، ((التكاثُر)) ؛ وإنما كُسرت الراء فيه [لتصح] [1] الياء، وشبهت الفتحة الأصلية فى ((يوجَل)) و ((يوجَع)) بكسرة ((التجارِب)) جمع ((تجرِبة))، فكسرة ((التجارِى)) عارضة كفتحة ((يضَع)) و ((يسَع))، وكسرة راء ((التجارِب)) أصلية كفتحة ((يوجَل)) و ((يوجَع)).

ذكر ما جاء في مضارع أفعال تذكر

اعلم أنه قد جاء عن العرب [2] قلب الواو والياء فى مضارع افتعل ألفًا، فيقولون ((ياتَعِدُ)) و ((ياتَسِرُ))، وجاء فى مضارع ((يئس)) لغتان : ((ييْأَس)) بفتح العين، وهو الأصل، و ((ييْئِس)) بالكسر على خلاف الأصل، وجاء أيضًا فيها إبدال الألف من الياء، فقالوا فى ((ييأس)) بالفتح ((يَاأَسُ))، وفى ((ييئس)) بالكسر ((يَائِسُ)) [3] .

وجاء فى مضارع فَعِلَ يَفْعَل مثل ((وجل يوجل)) أربع لغات : ((وَجِل يَوْجَل)) بإثبات الواو ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، وهى أجودها، و ((ياجَل)) بقلب الواو ألفًا على حد قلبها فى ((ياتعد)) و ((ياتزن))، و ((ييْجَل)) بقلب الواو ياءً ؛ وييجَل بكسر ياء المضارعة [4] ؛ لتكون وسيلة إلى قلب الواو ياءً ؛ لسكون الواو حينئذ وانكسار ما قبلها، وليس كسر هذه الياء من لغة من يقول : تِعلم، بكسر حرف المضارعة[5]، وهو التاء المثناة الفوقية، بل لأجل أن تنقلب الواو ياء كما ذكرنا ؛ لأن من يقول : ((تِعلم)) بكسر التاء الفوقية لا يقول ((يِعلم)) بكسر الياء التحتية فهى لغة أخرى . واعلم أنهم يستثقلون الابتداء بالياء المكسورة ؛ ولذلك لا يوجد اسم أوله ياء مكسورة غير ((يِسار)) لليد[6] ، فاعرفه.

---

(١) غير واضح فى الأصل .

(٢) وهم الحجازيون . انظر المصنف ٢٠٥/١.

(٣) وبعض العرب من أهل الحجاز ممن توثق بعربيته لا يبدل الواو والياء تاء فى هذا البدل ، فيقول : موتزن وموتئس . المنصف ٢٢٨/١.

(٤) انظر فى تفصيل ذلك : اللسان ((وجل)) ٣٤٨/١٤ .

(٥) وهى التلتلة المنسوبة إلى بهراء . انظر تفصيل هذه التقطبة فى : الخصائص ١١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٣٥/١، ودرة الغواص ١٤١، ولسان العرب ((وقى)) ٢٣٨/٢٠، وفصول فى فقه العربية ١٢٤ .

(٦) لليد اليسرى . اللسان ((يسر)) ١٥٨/٧.

ذكر بناء افتعل من أفعال تذكر

وهو [١] أنك إذا بنيت افتعل من نحو: ((أكل)) و ((أمر)) جعلت همزة ((أكل)) ياءً، وأتيت بتاء افتعل بعدها فقلت ((ايتَكَل)) و ((ايتَمَر))، والأصل ((إإتكل)) بهمزتين، الأولى همزة الوصل، وهي مكسورة، والثانية فاء الفعل، وهي ساكنة، فقلبت الثانية ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، على حد قبلها في ((ذئب)) و ((بئر))، ولا يجوز أن يقال في ((ايتكل)) و ((ايتمر)): ((اتكل))، و ((اتمر))، بإدغام هذه التاء المنقلبة عن الهمزة في تاء افتعل، كما قيل في ((ايتسر)) ؛ لأن الياء في ((ايتكل)) ليست لازمة ؛ لعودها إلى أصلها عند زوال همزة الوصل في نحو مضارع: ((يَأْتكل)) و ((يَأْتمر))، فتعود الياء همزة ؛ لزوال الموجب لقلبها، وهو همزة الوصل، ومعنى ((ايتَكَل)) أخذ أموال الرشا، ويقال ((ايتكلت أسنانه من الكبر))، ومعنى ((ايتمر)) قَبِلَ الأمر، وكذلك تقول ((ايتزر بالإزار))[٢]؛ لما قلنا من أن ياء ((ايتزر)) غير لازمة، ولا يجوز فيه ((اتزر)) ؛ لأن ((اتّزر)) هو ركوب الوِزْر.

القول على الواو والياء عينين

إذا [٣] كانت عين الكلمة واوًا أو ياءً، فإما أن تُعلّ، أو تُحذف، أو تسلم، فذلك ثلاثة أقسام:

القسم الأول في إعلال الواو والياء عينين :

اعلم أن إعلالهما قد وقع في عدة من الأفعال والأسماء، مما تحركت فيها الواو والياء عينًا، وانفتح ما قبلها، فقُلِبَت ألفًا طلبًا للخفة ؛ لثقل الحركة على حرف العلة[٤].

أما الأفعال المعتلة فنحو ((قال)) و ((خاف)) و ((باع)) و ((هاب)) ؛ لأن أصلها ((قَوَل))، و ((خَوَف))، و ((بَيَع))، و ((هَيَب))[٥] ، فتحركت الواو والياء فيهن، وانفتح ما قبلها، فقلبتا ألفًا، ثم أعلوا المضارع، كما أعلوا الماضي، وإن لم يقم فيه علة

---

(١) انظر : المنصف ٢٢٢/١.

(٢) انظر : المنصف ٢٢٢/١.

(٣) انظر : ابن يعيش ٦٤/١٠، والممتع في التصريف ٤٣٧، والإيضاح ٤٢٤/٢، والمقتضب ٢٣٤/١، والكتاب ٣٣٩/٤.

(٤) انظر : الرضي على الشافية ٩٥/٣، والجاربردي ٣١٧/١، وابن عقيل ١٩٨، وشرح الأشموني ٦٢٧/٢.

(٥) في المنصف ١٩٠/١ : ((ينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا إنه كان الأصل في قام وباع : قوم وبيع ، وفي أخاف وأقام : أخوف وأقوم ، وفي استعان واستقام : استعون واستقوم أننا نريد به أنهم نطقوا مدة من الزمان : يقوم ويبيع ونحوهما ، مما هو متغير ، ثم أنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد ، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثلة ، لقيل : قوم وبيع واستقوم واستعون)) .

الإعلال؛ ليكون المضارع والماضي على سَنَنٍ واحد، فقالوا ((يقــــول)) و ((يخــاف)) و((يبيع)) و((يهاب))، والأصل ((يَقْوُل)) و ((يَخْوَف)) و ((يَبْيِــــعُ)) و ((يَهْيَــبُ))[(١)]، بتحريك حرف العلة وسكون ما قبله، فنقلت ضمة واو ((يَقْوُل)) إلى القــاف، بقــي ((يَقُول))، ونقلت فتحة واو ((يَخْوَف)) إلى الخاء فانفتح ما قبل الواو، فقلبــت ألفــا؛ لتحركها بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها، بقي ((يخاف)) ، ونُقِلَت كسرة ياء ((يَبْيِع)) إلى الباء، بقي ((يَبِيع))، ونقلت فتحة ياء ((يَهْيَب)) إلى الهاء، فانفتح ما قبل الياء، فقلبت ألفًا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها، بقي ((يهاب))[(٢)] .

وأما الأسماء المعتلة : فنحو ((باب)) و ((ناب)) و ((رجلٌ مالٌ)) و ((لاعٌ)) ؛ إذ أصل ((باب)) و ((ناب)) : بَوَبٌ ونَيَبٌ ؛ لجمعهما على ((أبواب)) و ((أنيــــاب))، والاســـم إذا ساوى الفعل في الزنة ووقوع حرف العلة منه موقعه من الفعل حيث أُعل، حُكــم عليــه بحكم الفعل؛ فلذلك قُلبت الواو والياء في ((بَوَب)) و ((نَيَب)) ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح مـــا قبلها، وأصل ((رجل مال)) : مَوِل، يقال ((مَوِلَ)) مثل ((حَذِرَ)) فهو حذر، واللاع : الجبان، وأصله ((لَوِعَ))، فتحركت الواو في ((مَوِل)) و((لَوِع)) وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، بقــي ((رَجل مال)) و((لاع))، وكذلك ما هو من ذلك مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما.

ومن ذلك أسماء فاعلي الأفعال المذكورة ومفعوليها؛ نحو: ((قــائل)) و ((خــائف)) و((بائع)) و ((هائب))، و ((مقول))، و ((مَخوف))، و ((مَبيع))، و ((مَهيب)) مما أعلت لإعلال أفعالها على ما سيذكر في أثناء هذا الفصل.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٦٢٩.

(٢) وقد ذكر الأشموني ٢/٣٦٠ شروطًا لهذا النقل:

الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحًا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ، نحو قاول وبايع وعوق وبين ، وكذا الهمزة ، لا ينقل إليها؛ نحو: يأيس ، مضارع ((أيس)) ؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفا.

الثاني: أن لا يكون الفعل فعل تعجب ،؛ نحو: ما أبين الشيء، وأقومه وأبين به وأقوم به.

الثالث: أن يكون من المضاعف اللام؛ نحو: ابيضّ واسودّ ، حتى لا يلتبس مثال بمثال ؛ نحو: ((ابيضّ)) لــو أعــل لصار ((باضّ)) وكان يظن أنه فاعل من البضاضة ، وهي نعومة البشرة.

الرابع : أن لا يكون من المعتل اللام؛ نحو: ((أهوى)) فلا يدخله النقل ؛ لئلا يتوالى إعلالان.

وانظر : شرح ابن عقيل ١٩٩، وأوضح المسالك ٤/٤٠٢ .

ومن الأسماء المعتلة مَفْعَل وإخوته : اعلم أنه قد جاء من هذه الأفعال المعلولة مفعَل ومفعَلة بفتح العين، ومفعِل ومفعِلة بكسرها، ومفعُلة بضمها، أما مفعل بالفتح؛ فنحو: ((معاذ))، أصله ((مَعْوَذ)) فنلقت فتحة الواو إلى العين، فقلبت ألفًا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، بقي ((معاذ))، وأما مفعَلة بالفتح فنحو ((مقالة))، أصلها ((مقوَلة))، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، وقُلبت الواو ألفًا كما قيل في ((معاذ))، بقيت ((مقالة)).

وأما مَفْعِل بالكسر فنحو ((مَسِير))، أصله ((مَسْيِر)) على وزن مَفْعِل، فنقلت كسرة الياء إلى السين بقي ((مسير))، وأما مفعِلة بالكسر فنحو ((معيشة)) أصلها : مَعْيِشَة، فنقلوا كسرة الياء إلى العين، بقيت ((مَعِيشة))، وأما مفعُلة بالضم فنحو ((مشورة))، أصلها ((مشْوُرة))، فنقلت ضمة الواو إلى الشين، فسكنت الواو وانضم ما قبلها، واستقرت وبقيت ((مشورة)) مثل ((مثوبة)) و ((معونة[1])).

ذكر الأفعال المعتلة التي لحقها الزيادة

وهي تُعَلُّ كما أُعلّت الأفعال التي لم يلحقها الزيادة، لكن إذا لم يكن ما قبل حرف العلة ألفًا أو واوًا أو ياءً كما سيذكر، فالتي أعلت؛ نحو: ((أقام)) و ((استقام)) و((اختار)) و ((انقاد))، فـ ((أقام)) أصله ((أَقْوَم))[2] ، فقلبت فيه الواو ألفًا، وإن لم ينفتح ما قبلها، لأن هذه الواو هي التي أعلت قبل الزيادة في ((قام))، فأجرى حرف العلة مع الزيادة مجراه قبل الزيادة، فنقلت فتحة واو ((أَقْوَم)) إلى القاف،وقلبت ألفًا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، بقي ((أقام))، وكذلك ((استقام))، أصله ((استَقْوَم))[3]، فقلبت واوه ألفًا؛ لما قلنا في ((أقام)) بعينه، وكذلك ((اختار))، أصله ((اختَيَر))[4]على وزن افتَعَل، و((انقَوَد)) على وزن انفعل، تحركت الياء والواو فيهما، وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفًا، بقي ((اختار)) و((انقاد)).

---

(١) انظر : المفصل ٣٧٦، وشرح الأشموني ٦٣٣/٢ .

(٢) انظر : المنصف ١٩٠/١، وأوضح المسالك ٣٨٥/٤ .

(٣) انظر : المنصف ١٩٠/١ .

(٤) انظر : المنصف ٢٩٢/١.

واعلم أن جميع ما أعل،و لم يستكمل فيه علة الإعلال فإنما أُعل إتباعًا للفعل الذى قامت العلة فى إعلاله، قال فى المفصل[1]: لكونها منها ولضربها بعرق فيها، ومعناه أن علة اعتلالها اعتلال الأفعال التى علتها كاملة ؛ لأنها جارية عليها، أى ضرب فيها عرق الإعلال.

ذكر الأفعال التى لا تُعل لكون ما قبل حرف العلة ألفًا أو واوًا أو ياء

أما الألف قبل الواو والياء فنحو ((قاول))، و ((تقاولوا))، و ((زايل))، و((وتزايلوا))[2]، فلم تعلّ الواو والياء فيهما؛ لأن نقل حركتهما إلى ما قبلهما غير ممكن ؛ لكون ما قبلهما ألفًا، وهى لا تقبل الحركة.

وأما الواو والياء قبل الواو والياء فنحو ((عَوَّذَ))، و ((تَعَوَّذ))، و ((زيّن))، و ((تزيّن)) بالإدغام، فلم يُقلب حرف العلة المدغم فيه؛ لأنه لو نقلت حركته إلى ما قبله، وقلب ألفًا، لبطل الإدغام وزال البناء عما وُضع له.

القسم الثانى

فى حذف الواو والياء عينين

وهما تحذفان على ثلاثة أضرب: لالتقاء الساكنين؛ وللتخفيف؛ ولضرورةِ الإعلال.

ذكر الحذف لالتقاء الساكنين

وهما ها هنا عين الفعل ولامه إذا كان عين الكلمة حرف علة، فمنه أن تسكن اللام فى الفعل المجرد، إما للأمر؛ نحو: ((قُل)) و ((بِع))، أو للجزم؛ نحو: ((لم يقل)) و((لم يبع))، أو لاتصال ضمير الفاعل؛ نحو: ((قلت))، و ((قلن))، فيلتقى ساكنان : حرف العلة المسكن واللام المسكنة؛ لأحد هذه الأمور الثلاثة، أعنى للأمر أو للجزم أو لاتصال ضمير الفاعل، فيحذف حرفة العلة لالتقاء الساكنين.

واعلم أن ضمير الفاعل الذى تسكن له لام الفعل إنما هو البارز المتحرك للمذكر والمؤنث، للمتكلم والمخاطب؛ نحو: ((قلتُ))، و ((بعتُ))، و ((قلتَ))، و ((بعتَ))،

---

(١) انظر : المفصل ٣٧٦.

(٢) انظر : أوضح المسالك ٤/٣٨٥.

والأصل ((قَوُلْتُ)) [1] و ((بَيِعْتُ))[2]، بضم الواو وكسر الياء، فنقلت الحركة عنهما إلى ما قبلهما، أعني إلى فاء الفعل بعد حذف حركتها، فالتقى ساكنان : حرف العلة ولام الفعل، فحذف حرف العلة، وأما ضمير المؤنث فإذا كان للمخاطب؛ نحو: ((قلتِ))، وكذلك ضمير جماعة المؤنث أيضًا في الماضي والأمر والمضارع؛ نحو: ((قلنَ))، و ((بعنَ))، و ((يا هندات قلنَ وبعنَ))، و ((هنَ يقلنَ ويبعنَ))، والأصل في الماضي والأمر ((قوُلْنَ))، بضم الواو، و ((بيِعن)) بكسر الياء، فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما، وحذفتا، كما تقدم في ((قلتُ))، و ((بعتُ))، بقي ((قلنَ))، و ((بعنَ)) وأما في الأمر فأصله ((اقْوُلْنَ))، و ((ابْيِعْنَ))، نقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها، فاستغني عن همزة الوصل فحذفت والتقى ساكنان حرف العلة ولام الفعل، فحذف حرف العلة، بقي ((قلن))، و ((بعن))، وأما في المضارع فالأصل ((يَقْوُلْنَ)) بضم الواو، و((يبْيِعْنَ)) بكسر الياء وسكون ما قبله[3]، فنقلت حركتهما إلى ما قبلها، وحذفتا؛ لالتقاء الساكنين كما تقدم في ((قلت)) و ((بعت))، بقي ((يقلن)) و((يبعن)).

ومنه ما كان من هذا النحو مزيدًا فيه؛ نحو: ((أقام)) و ((استقام))، فيقال: ((أقم)) و((استقم))، فيحذف حرف العلة،والأصل ((أقوِمْ)) و ((استقوِمْ))، فنُقلت حركة حرف العلة فيهما إلى ما قبلهما[4] ، وحُذف حرف العلة كما حُذف في ((قم))، ولا فرق بين المزيد فيه والمجرد في ذلك.

ذكر الحذف للتخفيف

وهو جائز ولازم، أما الجائز فمنه : ((سيِّد)) و ((هيِّن)) و ((ميِّت)) بالتخفيف، والأصل ((سيْوِد)) و ((هيْوِن)) و ((ميْوِت)) على فَيْعِل، بكسر العين[5] ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، بقي

---

(1) انظر : المنصف ١/٢٣٥.

(2) انظر : المنصف ١/٢٤٢.

(3) انظر : المنصف ١/٢٤٥.

(4) انظر : شرح الأشموني ٢/٦٣٢.

(5) انظر : المنصف ٢/١٥، والخصائص ١/١٦٠، ١٦١، والجاربردي ١/١٩٨، وشرح التصريف اللوكي ، لابن يعيش ٤٦١، وأوضح المسالك ٤/٣٨٩، والمفصل ٣٧٦.

((سيِّد)) و((هيِّن)) و ((ميِّت)) ثم خففوه بحذف إحدى الياءين، وهى الياء التى كانت واوًا، وهى عين الكلمة، بقى ((سَيْد)) و ((هَيْن)) و ((مَيْت)).

وأما التخفيف اللازم فمنه ((قَيْلولة)) و ((كَيْنونة))، والأصل ((قَيْوَلُولَة)) و((كَيْوَنُونة))، فقلبت الواو الأولى ياءً، وأدغمت الياء فى الياء على القاعدة، بقى ((قيِّلولة)) و ((وكيِّنونة))، ثم خفف ذلك بحذف إحدى الياءين، ولزم [1] التخفيف لطول الاسم، والقيلولة النوم فى الظهيرة، والكينونة من ((كان يكون)).

ذكر الحذف لضرورة الإعلال

فمنه ((الإقامة)) و ((الاستقامة))، والأصل ((إقوام)) و ((استقوام)) [2] وهما من المصادر التى أعلت أفعالها،فوجب إعلالهما لذلك، فنقلوا فتحة الواو فى ((إقوام)) و((استقوام)) إلى ما قبلها، وقلبوا الواو ألفًا ؛ لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت إحداهما، وهى الثانية عند سيبويه والخليل[3] ؛ لأنها الزائدة، وهى الأولى عند الأخفش [4] التى هى عين الفعل، بقى ((إقام)) و ((استقام))، فعوِّض المصدر التاء فى آخره عما حُذف منه، بقى ((إقامة)) و ((استقامة)).

القسم الثالث فى سلامة الواو والياء عينين

وهما يسلمان إذا فُقدت أسباب الإعلال والحذف، أو وُجدت لكن منع مانع، أما ما فُقدت فيه علة الإعلال فمنه سكون ما قبل حرف العلة فى الأصل؛ نحو: ((أعْيُن)) و((أزواج)) و((مِقْوَل))، ومنه [5] حركة ما قبل حرف العلة بغير الفتح؛ نحو: ((قُوَبَاء))[6] و((خُيَلاء))[7] .

---

(١) حذف إلى ما قبلها فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت والتقى ساكنان حرف العلة ولام الفعل فحذف حرف العلة بقى ((قلن)) و ((بعن)).

(٢) فى الخصائص ١/ ١٢٣ - ١٢٤، ((إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه فى غيره؛ نحو قوله تعالى : ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ ، فهذا سماع وليس بقياس)).

(٣) انظر : الكتاب ((بولاق)) ٣٦٣/٢ ، ٣٦٦.

(٤) انظر : ابن يعيش ٧٨/١٠-٨١، والممتع فى التصريف ٤٥٤-٤٥٥، وشرح الأشمونى ٦٣٢/٢.

(٥)انظر : المنصف ٧/٢.

(٦) القُوباء والقُوَباء : داء معروف. انظر : الصحاح ((قوب)) ٢٠٦/١.

(٧) الخيلاء : الكبر . انظر : الصحاح ((خيل)) ١٦٩١/٤.

وأما ما وجدت فيه أسباب الاعتلال لكن منع مانع فمنه؛ نحو: ((صَوَرَا)) [1] وهو اسم ماء بقرب المدينة، فلو قلبت واوه ألفًا لبقي ((صَارا)) فيلتبس، وكذلك ((حَيَدا)) وهو الحمار الذي يحيد من كل شيء، فلو قلبت ياؤه ألفًا لصار ((حَادا))، فيلبس بالفعل.

ومنه؛ نحو: ((الجَوَلان)) و ((الحَيَكَان)) [2] وهو مصدر ((حاك يحيك))، وهو مشـى القصير إذا مشى حَرّك منكبيه، فهنا قد وجدت أسباب القلب، ولكن منع مانع، وهو كون الاسم ليس على مثال الأفعال، وشرط إعلاله أن يكون على مثال الأفعال؛ نحـو: ((باب)) و((دار)) ؛ لأن أصلهما وهو ((بَوَبَ)) و ((دور)) على مثال الفعل بخلاف مـا ذكر من ((الجولان)) وشبهه[3] .

القول على أبنية الأفعال المعتلة

وهى مثل أبنية الصحيحة، أما المعتلة بالواو فمنها ما هو على فعل يَفْعُل؛ نحو: ((قام يقوم))، والأصل ((قَوَم يَقْوُم)) مثل ((خرج يَخْرُج)) من الصحيح، ومنها ما هو علـى فعِل يفعَل؛ نحو: ((خَافَ يخاف))، والأصل ((خَوِف يَخْوَف)) مثل ((عَلِم يعلم)).

ومنها ما هو على فَعُل يَفْعُل؛ نحو: ((طَالَ يطُول))، و ((جَادَ يجود))، والأصل ((طَوُل يَطْوُل))، و((جَوُدَ يَجْوُد))، ومثل ((حَسُنَ يحْسُنُ))، وذلك إذا كانا لازمين، بمعنى أنـه صار طويلاً أو جوادًا ؛ فأما إن أريد بـ((طَال يطُول))، و ((جاد يجود)) المتعدى، بمعنى أنـه طال غيره وجاد على غيره، فلا يكون من فَعُلَ يفعُل حينئذ، ولكن من فَعَلَ يَفْعُل مثل ((قَتَلَ يَقْتُل))، واسم الفاعل من اللازم ((طويل وطُوال)) كـ ((ظَريف وسُراع))، وهو اسم الفاعل من ((سرع))، أما اسم الفاعل من المتعدى فـ((طائل))، كما أنه من قال : ((قائل)).

وأما المعتلة بالياء فمنها ما هو على فَعَل يَفْعِل؛ نحو: ((بَاعَ يبيع))، والأصل ((بَيَـع يَبْيِع)) مثل ((ضَرَب يَضْرِب)).

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٣٩٦/٤، وشرح ابن يعيش ٨٣/١٠.

(٢) انظر : شرح الأشمونى ٦٢٦/٢، وأوضح المسالك ٣٩٦/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٨.

(٣) انظر : المنصف ٦/٢.

ومنها ما هو على فَعِلَ يَفْعَل؛ نحو: ((هَابَ يَهَاب))، والأصل ((هَيِبَ يَهْيَب)) مثل ((شَرِبَ يَشْرَب)).

ولم يجئ في اليائي ((يفعُل)) بضم العين مثل ((يخرُج))، ولا في الواوي ((فعل يفعِل)) بكسر العين مثل ((حسب يحسِب)).

وذهب الخليل (١) في ((طاح يطيح)) و ((تاه يتيه)) أنهما ((فَعِل يَفْعِل)) كـ((حسب))، وهما من الواوي لقولهم : طوحت وتوهت، وهو أطْوَحُ منه، وأتْوَهُ منه، وإنما كانا من فعِل يفعِل بكسر عين الماضي والمضارع معًا؛ لقولهم : طِحت وتِهت(٢) ، بكسر فاء الفعل، ولو كانا من فعل بفتح العين وهو واوي، لضموا الفاء كـ((قلت))، فلما جاء الكسر، وقد ثبت أنهما من الواوي، علم أن الكسر إنما يكون مما يكون عين ماضيه مكسورة، فثبت أنه لا يستقيم ((يطيح)) و ((يتيه)) من الواوي : إلا وأن يكون عين الماضي مكسورة، وهذا الذي قاله الخليل خارج عن القياس.

وأما من قال ((طِحْت)) و ((تِهْت))، فلا إشكال في أنهما مثل ((باع يبيع))، وهما من فَعَل يَفْعِل وهو القياس.

ذكر تحويل الأبنية المعتلة

إذا كانت عين الفعل واوًا واتصل به ضمير الفاعل البارز المتحرك للمتكلم أو المخاطب حُوِّلَ ذلك الفعل من ((فَعَل)) بفتح العين إلى ((فعُل)) بضمها، ثم تنتقل ضمة العين إلى الفاء، وتحذف العين،؛ نحو: ((قُلتُ))، ((قُلنا))، ((قلتَ))، ((قُلتم))، ((قُلت))، ((قلتن))، كان الأصل ((قَوَلت)) بفتح العين، فحول إلى ((فعُل)) بضمها، فصار ((قَوُلت))(٣) ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء بعد حذف فتحة الفاء الأصلية فسكنت الواو، والتقت مع اللام الساكنة ؛ لاتصال الضمير فحُذفت الواو، بقي ((قلت)) ((قلنا)) إلى آخرها.

وإن كانت عين الفعل ياء حُوِّلَ الفعل مع الضمائر المذكورة من ((فَعَل)) بفتح العين إلى ((فعِل)) بكسرها، ثم تنقل كسرة العين إلى الفاء، وتحذف الياء بغير ما قلنا في

(١) انظر : الكتاب ٣٤٤/٤، والمفصل ٣٧٦، وابن يعيش ٧١/١٠، والمنصف ٢٦١/١ .

(٢) ومن العرب من يقول : تيه وطيح . المنصف ٢٦٢/١.

(٣)انظر : المنصف ٢٣٥/١، والجاربردي ١٩٧/١.

الواو، فيبقى ((بِعت بِعنا))[1] ، بكسر فاء الفعل إلى آخر الضمائر المذكـــورة . وإنمـــا حول فى الواوى من ((فَعَل)) إلى ((فَعِل)) وفى اليائى من ((فعُل)) إلى ((فعِل)) ؛ للفرق بين بنات الواو وبنات الياء، وإنما غُيرت حركة الفاء الأصلية بنقل حركة العين إليهـــا؛ لتدل الضمة والكسرة على الواو والياء المحذوفين، وقد فرقوا هنا بين الواوى واليـــائى ولم يفرقوا فى موضع بقاء العين؛ نحو: ((قال)) و ((باع)) ؛ إما لتعذر الضم والكسر مع الألف؛ وإما لكون ما انقلبت إليه الواو والياء موجودًا، وكذلك لم يفرقوا فيمـــا فيـــه العين مكسورة فى الأصل؛ نحو: ((خِفـــت)) و ((هِبـــت))، والأصـــل ((خَـــوِفَ)) و ((هَيِب))، فلم يحولوا فيه الواوى إلى ((فعُل)) بضم العين، ولكن نقلوا كسرة العـــين ؛ لكونها أصلية إلى الفاء للإيذان بأن المحذوف مكسور فى الأصل، أعنى ((خـــوف)) و ((هيب))، ولا يكون هذا النقل والتحويل إلا مع الضمير البارز المذكور خاصةً، فلا يقع مع الضمير المستكن فى الفعل الماضى وغيره للبس بفعل ما لم يُسم فاعله؛ وأيضًا فإن النقـــل والتحويل إنما يكون عند حذف العين كـــ ((قلت)) و ((بعت)) للدلالة على المحذوف.

وبعض العرب [2] لا يبالى باللبس، ويقول : ((كِيد زيدٌ يفعل)) و ((ما زِيـــلَ زيـــد يفعل كذا))، بمعنى ((كاد وما زال))، وأصل ((كاد)) و ((زال)) ها هنـــا ((كَيِـــد)) و ((زَيِل)) فينقل فى ((كَيِد)) [وزَيِل] [3] كسرة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، ويسكن العين من غير أن يحذفها، ولا يخاف اللبس بما لم يُسم فاعله ؛ لأن ((كـــاد)) و ((مـــا زال)) لازمان، وما لم يُسم فاعله لا يكون من اللازم، وهو شاذ ؛ لخروجه عن القياس.

ذكر ما لم يُسم فاعله من الأفعال المعتلة

فمن [4] ذلك أنك تقول ((قِيل)) و ((بِيع)) بالياء وكسر الفـــاء صريحًـــا، وتقـــول ((قيل)) و ((بيع)) بإشمام الفاء شيئًا من الضمة، وقد عبروا عن هذه الحركة بالإشمام[5]، وهى فى الحقيقة روم، فاعلمه.

---

(١)انظر : المنصف ٢٤٢/١.

(٢) انظر : المنصف ٢٥٢/١، والكتاب ٣٤٢/٤-٣٤٣ .

(٣) زيادة لازمة.

(٤) انظر : المنصف ٢٤٨/١، والرضى على الشافية ١٥٥/٣.

(٥) انظر : المنصف ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٦٩، وشرح الأشمونى ٣٢٤/١، وأوضح المسالك ١٥٥/٢.

وتقول ((قُول)) و ((بُوع)) بالواو، وكذلك ((اختِير)) و ((انْقِيد لــه))[(١)] ، باليــاء والإشمام، وتقول أيضًا ((اختُور)) و ((انْقُود له)) بالواو، وقد تقدم الكلام عليها في مــا لم يُسم فاعله في قسم الفعل[(٢)] .

ومنه أن باب ((قِيل)) و ((بِيع)) إذا بُنِيَ للمتكلم والمخاطب جاز فيه أيضًــا ثلاثــة أوجه، فتقول عن نفسك إذا عادك الناس، وللمخاطب إذا عاده الناس : ((عُــدْتُ)) و ((عِدْتَ))، والأصل ((عُوِدْتُ)) و ((عُوِدتَ)) مثل ((ضُرِبْتُ)) و ((ضُرِبْــتَ))، فنقلــت كسرة العين، وهي الواو إلى الفاء بعد إزالة ضمتها، وحُذفت العين لسكونها، وسكون لام الفعل ؛ لاتصال ضمير الفاعل، بقي ((عِدتَ)) و ((عِدتُ)) بكسر العين، ولك في ذلك الإشمام أيضًا، ولك أن تبقي ضمة الفاء فتقول ((عُدْتُ)) و ((عُــدْتَ))، وبــاب ((اختِرت)) كذلك، فتقول : ((اختِرتَ يا رجل)) و ((اختِرتُ أنا)) بكسر التاء وضمها الخالصين، وبالإشمام،وجمع المؤنث المخاطب كقولك؛ نحو: ((عُدْتُن)) و ((عِدتُنَّ))[(٣)]

وأما باب ((أُقِيم)) و ((استقيم)) لا يجيء فيه غير كسر الفاء ؛ لأن الأصل ((أُقْــوِم)) و ((استُقْوِم)) [(٤)]مثل ((أُخرِج)) و ((استُخرِج))، فنقلت الكسرة عن العين، وهي الــواو، في ((أُقْوِم)) و((استُقْوِم)) إلى الفاء، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها، فقلبت ياءً، بقــي ((أُقِيمَ)) و((استُقِيمَ))، وقد تقدم الكلام على ذلك في قسم الفعل[(٥)] .

---

(١) وهي لغة قليلة ، تعزى لفقعس ودبير . انظر : شرح ابن عقيل ٦٩، وشرح الأشمونــي ٣٥٤/١، وأوضــح المسالك ١٥٥/٢، والمفصل ٣٧٧.

(٢) انظر : هذا الكتاب٣٢/٢.

(٣) وذهب ابن مالك إلى امتناع ما ألبس من كسرا كـ ((خفت)) ، و ((بعت)) أو ضم كـ((عُقت)) وأصــل المسألة : خافني زيد ، وباعني لعمرو ، وعاقني عن كذا ، ثم بني للمفعول ، فلو قلنا : خفت وبعت ، وبالكسر ، و ((عقت)) بالضم لتوهم أنهن فعل وفاعل ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأولين والكسر في الثالث ، وأن يمتنع الوجه الملبس .

انظر : أوضح المسالك ١٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ٧٠، وشرح الأشموني ٣٢٤/١ – ٣٢٥.

(٤) المنصف ١٩٠/١.

(٥) انظر: هذ الكتاب ٣٢/٢

ذكر صحة حرف العلة عيناً

فمن ذلك ((عَوِرَ)) و ((حَوِرَ)) و ((صَيِدَ)) [1] و ((ازْدَوَجُوا)) و ((اجتَـــوَرُوا)) [2]؛ وإنما صح حرف العلة في هذه الكلمات مع تحركه وانفتاح ما قبلـــه لأن ((عَـــوِرَ)) بمعنـــى ((اعوَرَّ)) [3]، و ((حَوِلَ)) بمعنى ((احوَلَّ)) [4]، و ((صَيِدَ)) بمعنى ((اصيَدَّ))، وهو داء يصيـــب البعير، فيرفع له رأسه، و ((ازدوجوا)) بمعنى ((تزاوجوا))، و ((اجتوروا)) بمعنى ((تجاوروا)).

وحرف العلة في هذه يجب أن يصحَّ لسكون ما قبله، ولذلك صح فيما هو بمعناه.

وشذ ((عارت عينه تعار))، قال الشاعر:

أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا [5]

ومنه ما لحقته الزيادة من ذلك؛ نحو: ((أعورَ اللهُ عينَه)) و ((أصيدَ بعيره))، وكذلك إذا بني منها ((استَفْعَلَ))؛ نحو: ((استعورت عينه))، فيصح حرف العلة في المزيد فيـــه، كما صح في ((عور)) و ((صيد)) ؛ لأن حكم المزيد فيه كحكم أصله.

ومنه ((ليس)) وأصلها [6] ((لَيِسَ)) بكسر الياء مثل ((عَلِمَ))، وإنما لم تقلب فيها الياء ألفًا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ؛ لأنهم ألزموها السكون ؛ ليكون ذلـــك إشعارًا بأنها لا تتصرف، فلم يقولوا في ((لِيس)) : لاس، كما قالوا فـــي ((هَيِـــبَ)) : هاب؛ لأنها لما كانت لا تتصرف صارت مثل الحرف الساكن أبدًا؛ نحو: ((لَيـــتَ))، ولقوة مشابهة ((ليس)) بـــ((ليت)) ولم يقولوا ((لِسْتَ)) كما قالوا ((هِبْتَ)).

وقد جاء في ((صَيِدَ البعيرُ)) : صَيْدَ، وفي عَلِمَ عَلْمَ، بالإسكان فيها مثل ((لَيْـــسَ))، وهو جائز فيها غير لازم ؛ لأنهما لم يشبها ((ليت)) كمشابهة ((ليس)) لها، و ((صَيِدَ))

---

(١) انظر : المنصف ٢٥٩/١، والخصائص ١٥١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح ٦٢٤/٢.

(٢) انظر : المنصف ٢٦٠/١.

(٣) انظر : الخصائص ١٥١/١.

(٤) شرح الأشموني ٦٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٨.

(٥) من الوافر ، وصدره :" وسائلة بظهر الغيب عني " وهو لابن أحمر الباهلي في التاج (عور) ٤٣١/٣، والصحاح (عور) ٧٦١/٢، وابن يعيش ٧٥/١٠، تتمة في الديوان ٧٦.

(٦) والحقيقة أن (ليس) عبارة عن لا وأيس ، كما يبدو لنا من علم اللغات السامية .

انظر : فصول في فقه العربية ٤٨، ولحن العامة والتطور اللغوى ٢٧٣.

و ((عَلْم)) بالتسكين فرعان لـ ((صَيِدَ)) و ((علم)) المتحركين ؛ لأن فَعْل بسكون العين لا يكون في الأفعال.

ومنه صحة العين في الاسم؛ نحو: ((هو أَقْوَمُ الناس)) من إقالة البيع و ((هو أبيعهم))؛ لأن الاسم إذا جاء على مثال الفعل، وليس فيه ما يفرق بينهما صُحِّحَ؛ ليكون تصحيحهُ وإعلال الفعل فارقًا بينهما.

وأما صحة العين في فعل التعجب؛ نحو: ((ما أَقْوَلَه)) من إقالة البيع و ((ما أبيعنه))؛ فلكونه فعلاً غير متصرف، فأشبه الأسماء، فَصُحِّحَ فيه حرف العلة كما صحح في الأسماء.

وشذ(١) ((أَجْوَدَتْ))، والقياس ((أجادت)) ؛ لأن أصله الثلاثي ((جاد)) وهو قد أُعِلَّ، وكذلك شذ ((استروح إليه)) و ((استحوذ)) ومعناه غلب و ((استجود))، و ((استصوب))، والقياس ((استراح)) و ((استحاذ)) و ((استجاد)) و ((استصاب))، وكذلك شذ ((أطْيَبَت)) إذا جاءت بالطيب، و ((أغْيَلت))، إذا أرضعت ولدها وهي حامل، و((أخْيَلَت)) إذا تهيأت للمطر، و ((أغْيَمَت))، و ((استَفْيَل))، والقياس ((أطابت))، و((أغالت))، و((أخالت))، و((أغامت))، و ((استفال))، وكذلك شذَّ ((استنْوَق)) والقياس ((استناق)) .

ذكر إعلال اسم الفاعل

إذا بنى من نحو: ((قال)) و ((باع)) على وزن ((فَاعِل)) قيل فيه ((قائل)) و ((بائع))(٢) ، بقلب عين الفعل همزة؛ حملاً له على فعله في الإعلال ؛ لقربه منه، وقلبت همزة تشبيهًا لها بـ((كساء))، و ((رداء))، أعني لوقوعها بعد ألف زائدة، كأنهم قلبوها ألفًا(٣) ، ولم يكن حذف إحداهما ؛ لئلا يصير اسم الفاعل إلى لفظ الفعل ولا رد الألف الثانية إلى أصلها ؛ لوجوب إعلال اسم الفاعل ؛ لاعتلال فعله، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر؛ لأنها عين فاعل، فصارت همزة، لأن الألف لا تقبل الحركة، فقيل ((قائِل)) و ((بائِع))

---

(١) انظر : المنصف ١/٢٧٦، والخصائص ١/١٢٣-١٢٤، والمفصل ٣٧٨.

(٢) انظر : شرح الأشموني ٢/٦٣٣.

(٣) انظر : المنصف ١/٢٨٠، وشرح التصريف الملوكي ٤٩١، وشرح الرضي على الشافية ٣/٩٥، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشموني ٢/٥٩٣.

بالهمز؛ وإنما وجب إعلال اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة ؛ لاعتلال فعله؛ لقرب اسم الفاعل من الفعل، وربما حذفت العين؛ نحو: ((شاكٍ)) [1]؛ أى تام السلاح.

وأما اسم الفاعل من ((جاء)) ففيه قولان موقوفان على معرفة أصله، وأصله ((جايئ))، الجيم فاء، والياء عين، والهمزة لام، فالقول الأول أنه مقلوب[2]، بأن أخِّرت فى اسم الفاعل العين التى هى الياء إلى موضع اللام، وقدِّمت اللام التى هى الهمزة إلى موضع العين صار ((جائى))، ثم حذفت الياء فى الرفع والجر ؛ للتنوين، فصار ((جاءٍ)) مثل ((قاضٍ))، والثانى أن أصله كما قلنا، ولكن قُلبت الياء التى هى عين الفعل همزةً على حدِّ قلبها فى ((قائل)) و ((بائع))، فاجتمع همزتان، فقلبت الأخيرة ياءً، ثم حذفت للتنوين، وقد تقدم ذلك أيضًا فى أواخر تخفيف الهمز[3] .

وقد صحت العين فى اسم الفاعل فى قولهم: ((عاوِر)) و ((صَايِد))[4] ؛ لصحة عينهما فى الفعل، أعنى ((عوِر)) و ((صَيِد))، وكذلك ((مقاوِم)) و ((مبايِن))، و((مبايِع)) ؛ لصحتها فى الفعل ؛ وهو ((قاوم)) و ((بايَن)) و ((بايَع)).

ذكر إعلال اسم المفعول

وهو يعتل لاعتلال فعله ؛ لأنه جارٍ على الفعل جريان اسم الفاعل، وإنما تُبْنَى صيغة اسم مفعول من ثلاثى متعدٍّ؛ نحو: ((مَقُول)) و ((مَبِيع))[5]، والأصل ((مَقْوُول)) و((مَبْيُوع)) على وزن مفعول، فاستثقلت الضمة على الواو والياء، وهما عين الفعل، ونقلت ضمتهما إلى ما قبلهما، وهو فاء الفعل، أعنى القاف والباء فالتقى ساكنان : العين وواو مفعول، فَحُذِفَتْ إحداهما، والمحذوف عند الخليل وسيبويه [6] هو واو

(١) لأنه من الشوكة ، وهو من المقلوب قلبًا مكانيًا . المغنى فى تصريف الأفعال ٤٢.

(٢)وهو ما ذهب إليه الخليل . انظر : المفصل ٣٧٨، وابن يعيش ٧٧/١٠-٧٨.

(٣)هنا الكتاب٢/١٧٦.

(٤) وهذا ما قال به الخليل بن أحمد . انظر المنصف ٣٢٠/١.

(٥) انظر : المنصف ٢٨٢/١، وابن يعيش ٧٨/١٠، والمفصل ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ١٩٩-٢٠٠، وشرح الأشمونى ٦٣٣/٢-٦٣٤.

(٦) انظر : الكتاب ٣٤٨ والمفصل ٣٧٨، ودرة الغواص ٣٥، وشرحها ٩٣، وابن يعيش ٧٨/١٠، وشرح الأشمونى ١٣٤/٢، والممتع فى التصريف ٤٥٤، وشرح الشافية ١٤٩/٣.

مفعول ؛ لزيادتها وأصالة العين، ولقولك ((مبيع)) ؛ إذ لو كان المحذوف هو اليـــاء لقالوا: ((مبوع))، وعند الأخفش [1] أن المحذوف هو العين دون واو مفعول لمجيئها لمعنًى، وما كان لمعنى فهو أولى بالبقاء، وأما قولهم ((مَبِيع)) دون ((مَبُوع))؛ فلأن الضمة لما نُقلت عن الواو والياء، قلبت كسرةً في باب ((مبيع)) ؛ إما للتنبيه على ثبات الياء أو للياء التي سكنت بعدها ثم حذفت، فلما قلبت كسرةً في باب ((مبيوع)) انقلبــت واو مفعول ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ورجح مذهب الخليل وســـيبويه بأنــه أقــل تغييراً[2].

وشذ ((مشيب))، والقياس ((مشُوب))، والأصل ((مَشْوُوب))، ولكن لما قالوا في الفعـــل ((شيب)) الواو ياء، قالوا ((مَشِيب)) ؛ حملاً لاسم المفعول علـــى فعلــه، وكمـــا قـــالوا ((مشيب)) بناء على ((شيب)) قالوا ((مهوب))، بالواو، وهو من الياء بناء على ((هَــوِبَ)) على لغة من قال فيما لم يسم فاعله ((قُول)) و ((بُوع))، فكأنه قال ((هُوبَ زيـــد فهـــو مَهُوب)) وشذ أيضًا ((مَخْيُوط))، و ((مَزْيُوت))، و ((مَبْيُوع))، و ((تفاحـــة مَطْيُوبـــة))، و ((يوم مَقْيُوم)).

وجاء ذلك في لغة بني تميم، فإنهم يتمون مفعولا في اليائي دون الواوي؛ لأن الياء لما كانت من الواو وسكن ما قبلها أجروها مجرى الحرف الصحيـــح[3] ، وقـــال سيبويه[4] : ((ولا تعلمهم أتموا في الواو ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من اليـــاءات))

---

(1) انظر : المفصل ٣٧٨، ودرة الغواص ٣٥، وشرح درة الغواص للخفاجي ٩٣، وابن يعيش ١٠/٧٨-٧٩، والمنصـــف ٢٨٧/١، والممتع في التصريف ٤٥٤، وشرح الشافية ١٤٩/٣، والجاربردي ١٩٥/١، وشرح الأشموني ٦٣٤/٢.

(2) وحكى أبو عثمان المازني عن الأصمعي أن بني تميم يتمون مفعولا من الياء ، فيقولون : مخيوط ومكيول.

انظر : الخصائص ٢٦٩/١-٢٧٠، وشرح ابن عقيل ٢٠٠.

(3) وسمع أبو عثمان الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت من العرب:

((وكأنها تفاحة مَطْيُوبَةٌ)) وكذا قال علقمة ابن عبدة:

يومٌ رذاذٌ عليه الدجنُ مَغْيومُ

انظر : المنصف ٢٨٦/١، وشرح الأشموني ٦١٥/٢-٦١٦.

(4) انظر : الكتاب ٣٤٩/٤، وانظر : المفصل ٣٧٨، وابن يعيش ٨٠/١٠، والمنصف ٢٨٦/١.

وقال غيره [١]: إنه ورد ((مَصْوُون))، و ((مَدْوُوف)) بالإتمام في الـــواوي، وورد بالحذف على القياس أيضًا قولك ((مَصُون))، و ((مَدُوف)) [٢].

ذكر حكم الياء المضموم ما قبلها

فمذهب سيبويه [٣] أن كل ياء هي عين ساكنة، مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرةً؛ لتسلم الياء،؛ نحو: ((بِيض)) جمع ((بيضاء))، والأصل ((بُيْض)) بضم الفاء، مثل ((حُمر)) جمع ((حمراء))، فانقلبت الضمة كسرة ؛ لتصح الياء، ومذهب الأخفش [٤] أن تُقلَبَ الياء واوًا فتقول ((بُوض))، هو يقصر قلب الياء واوًا على الجمع؛ نحو: ((بيض)) جمع ((أبيض))، فلو بنى نحو بُرَد من البياض لكان الأصل ((بُيْض))، بضم الباء الموحدة، فسكون الياء المثناة، فعلى مذهب سيبويه يبدل من ضمة الباء الموحدة كسرة ؛ لتصح الياء، فتبقى ((بِيض))، وعلى مذهب الأخفش يبدل من الياء واوًا، فيبقى ((بُـــوض))، ومذهب سيبويه هو القياس ؛ لأن الضرورة تلجئه في اجتماع الياء والضمة إلى تغيـــير إحداهما، وتغيير الحركة أولى من تغيير الحرف ؛ لأن المحافظة على الحـــرف أولى مـــن المحافظة على الحركة [٥].

و ((معيشة)) على مذهب سيبويه [٦] يجوز أن تكون ((مَعُيْشة)) علـــى ((مَفْعُلـــة))، بضم العين، وأن تكون على ((مَفْعِلة)) بكسرها، أما إذا كانت ((مَعُيْشة)) بضم العـــين، فقد نقلت الضمة عن الياء، وهي عين الكلمة،إلى الفاء وهي العـــين، فحصلـــت يـــاء ساكنة، وقبلها ضمة، فوجب على مذهب سيبويه قلب الضمـــة كســـرة، فصـــارت ((معيشة)) وأما إذا كانت ((مَفْعِلة)) بكسر العين فواضح ؛ لأنك نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، فسكنت الياء، وانكسر ما قبلها، فاستقرت الياء وبقيت ((معيشة)).

---

(١)وقد اختلف في ذلك ، فقيل المبرد ، وقيل الكسائي . انظر : ابن يعيش ٨٠/١٠ وشرح الشافية ١٤٩-١٥٠.

(٢)انظر : في تفصيل ذلك : الممتع في التصريف ٤٥٥.

(٣)انظر : الكتاب ٥٩٢/٣، والمفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠، والممتع في التصريف ٤٥٨.

(٤)انظر : المفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠، والممتع في التصريف ٤٥٨، وشرح الأشموني ٦١٥/٢.

(٥)وجاء في مفعل من ((يئس)) : موئس ، ومثل ذلك موقت وموسر ، من يقن ويسر المنصف ٢٢٠/١.

(٦)الكتاب ٣٤٩/٤ وانظر : المفصل ٣٧٩،وابن يعيش ٨١/١٠، والمنصف ، لابن جني ٢٩٦/١-٢٩٧، وشرح الأشموني ٦١٥/٢.

ومذهب الأخفش [1] أن أصلها ((مَعْيِشة)) بالكسر ليس إلا، ولا يجوز أن تكـــون ((مفعُلة)) بضم العين ؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت ياء ساكنة قبلها ضمة فيجـــب قلب الياء واوًا على مذهبه، فيصير ((معوشة)).

ولو بنيت من البيع على مذهب سيبويه [2] ؛ نحو: ((تُرُتَّب))، لقلت تُبُيِّـــع، والأصــل ((تُبْيُع))، فنقلت الضمة عن الياء إلى الباء التى قبلها، فبقيت الياء ساكنة، وقبلهـــا ضمـــة، فأبدلت من الضمة كسرة، لتصح الياء فصار ((بيِّع)) وعلى مذهب الأخفش [3] ((تبوّع))، والأصل ((تبيُع)) فلما نقلت الضمة عن الياء إلى الباء انقلبت الياء واوًا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

وقد شذ ((مَضُوفة)) وهو الأمر الذى يشفق منه ؛ لأن أصله ((مَضْيُفة)) بضم الياء، على ((مَفْعُلة))، وقياسها على مذهب سيبويه نقل الضمة إلى الضاد، وقبلها كســـرة، فيبقى ((مَضيفة))، ولكن جاءت ((مَضُوفَة)) على قياس مذهب الأخفش، وشذت على مذهب سيبويه [4] ، كما شذ ((القُود)) و ((القُصْوَى)) عنده، والقياس عنده ((القُصيَا))؛ لأن بنات الواو إذا جاءت على ((فُعلى)) ترد إلى الياء كـ ((الدنيا)) و ((الدُّهيـــا)) و ((العُلْيا))، فجاءت ((القُصْوَى)) شاذًا، وعند الأخفش قياس [5].

ذكر ما يعل وما لا يعل من الأسماء الثلاثية المجردة

أما ما يعل فقد تقدم أن الأسماء الْمُجَرَّدَة إنما تعل إذا كانت على مثال الفعـــل، بـــأن تكون على فَعِل أو فَعُل أو فعَل، بفتح الفاء وتحريك العين بالحركات الثلاث، وكيفمـــا كانت العين فالقلب واقع بها؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فمن ذلك نحو: ((بـــاب))، و ((دار)) ؛ لأن الأصل ((بَوَب))، و ((دَوَر))، كما أن أصل ((قام)) قَوَم، فأعلاً كَمَا أُعِـــل ((قوم))، بقلب العين ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومنه ((شجرة شاكة))، والأصـــل ((شوكة))، ومنه ((رجل مال)) والأصل ((مَوِل)) مثل ((حَذِر)) وقد تقدم الكلام عليه.

---

(١)انظر : المفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠، وشرح الأشمونى ٦١٥/٢-٦١٦.

(٢)انظر : الكتاب ٣٥٣/٤، والمفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠-٨٢.

(٣)انظر : المفصل ٣٧٩، والممتع فى التصريف ٤٧، وابن يعيش ٨١/١٠-٨٢، وشرح الأشمونى ٦١٦/٢.

(٤)انظر : الكتاب ٣٨٩/٤.

(٥)انظر : الجاربردى ٣٠٢/١، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشمونى ٦٢١/٢.

وقد شذ [١] ما صح من ذلك التنبيه على الأصل فيما جاء معتلاً؛ نحو: ((القَـــوَد)) و((الحَوَكة)) في ((الحاكة))، و ((الخَوَنة))، و ((الجَوَرة))، و ((رجل رَوِع)) ؛ أي فزع، و((حَوِل)) بمعنى ((أحول)).

وأما ما لا يعل فهو ما كان من الأسماء الثلاثة ليس على مثال الفعل وذلـــك بـــأن يكون إما على ((فُعَلة)) بضم الفاء؛ نحو: ((نُوَمة)) للكثير النوم و ((لُوَمة)) للكثير اللوم، و ((عُيَبة)) للذي يعيب الناس، وإما على ((فِعَلة)) بكسر الفاء؛ نحـــو: ((العِـــوَض)) و ((العِوَدة)) جمع ((عود)) وهو الذي جاوز البازل، فصحت العين في ذلك كله ؛ لأنـــه ليس على وزن الفعل، فإن قيل فقد أعلوا ((قيما)) بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها، وكان القياس يقتضي أن يقال ((قِوَم)) بتصحيح الواو؛ لأنه على ((فِعَل)) مثل ((عِـــوَض))، فالجواب: أنه أُعلّ ؛ لأنه مصدر كالصغر والكبر، وفعله ((قام يقوم قوماً))، وهـــو بمعنـــى القيام، فأعل كما أعل ((القيام)) ؛ لاعتلال فعله، وقد جاء ((قِيَم)) صفة في قوله -تعالى- : ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[٢] ، بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها، قرئ في السبعة [٣] كذلـــك، ولا إشكال في الوصف بالمصدر؛ كقولك : رجلٌ عدلٌ، وأما القراءة الأخرى [٤] ؛ أعنـــى ﴿دِينًا قَيِّمًا﴾؛ بفتح القاف وتشديد الياء وكسرها، فـــ((قيما)) صفة مشبهة مشـــتقة مـــن القيام مثل ((سيِّد)) و((ميِّت)).

وشذَّ من المصادر ((حِوَل)) [٥] ؛ بمعنى التحول في مثل قوله -تعالى-: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[٦] ، وكان القياس ((حيلا))، بإعلال الواو ياءً ؛ لأن فعله، وهو ((حال))، معتل، فكان ينبغي إعلال ((حول)) ؛ لاعتلال فعله، كما أعل ((قِيَم)) ؛ لاعتلال فعله، فصح على خلاف القياس[٧] .

---

(١)انظر : الخصائص ، لابن جني ١/١٢٩-١٣٠، وشرح الأشموني ٢/٦٢٦ ، ٦٢٨.

(٢)سورة الأنعام ٦/١٦١.

(٣)الكشف ١/٤٥٨-٤٥٩، والنشر ٢/٢٦٧.

(٤) وهي قراءة الكوفيين وابن عامر . الكشف ١/٤٥٨-٤٥٩، والنشر ٢/٢٦٧، والتبصرة ٢٠٠، والإرشادات الجلية ١٧٦.

(٥)شرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح الأشموني ٢/٦١٠.

(٦)سورة الكهف ١٨/١٠٨.

(٧)ابن يعيش ١٠/٨٣-٨٤.

ذكر فُعُل بضم الفاء والعين

ما جاء من الأسماء المعتلة من ذوات الواو على ((فُعُل)) بضم الفاء والعين تسكن عينه تخفيفًا ؛ لاجتماع الضمتين والواو، فيقال في جمع ((نَوار)) وهى النُّفور، من الريبة ((نُوْر))، وفى جمع ((عَوان)) : عُوْن، والأصل ((نُوُر)) و ((عُوُن)) فسكنت الواو طلبًا للتخفيف ؛ لأنه لما سكن نظيره من الصحيح طلبًا للخفة؛ نحو: ((كُتْب))، و ((رُسْل)) كان تسكينه فى المعتل أولى.

وأما فى ضرورة الشعر فيجوز التثقيل، وهو ضم الواو فى باب ((نُوُر))، و((عُوُن))؛ نحو قول الشاعر:

أَغَـرُّ الثَّنَايَـا أَحَـمُّ اللِّثَـا ... ت تَمْنَحُهُ سُـوُكُ الإِسْـحِل (١)

أما ما جاء على ((فُعُل)) من ذوات الياء فهو كالصحيح؛ لأن الضمة على الياء أخف منها على الواو، فقالوا ((رجال غُيُر)) جمع ((غَيُور))، و ((بُيُض)) جمع ((بيوض))، ومن خفف ((كُتُب))، و ((رُسُل)) فأسكن الضمة فإنه يخفف؛ نحو: ((غُيُر))، و ((بُيُض)) أيضًا فيقول ((رجال غِير))، و ((دجاج بِيض)) ؛ لأنه لما سكن عين الكلمة كما أسكن فى ((كتب))، و ((رسل)) بقلب العين ساكنة وقبلها ضمة، فأبدل من الضمة كسرة ؛ لتصح الياء، وليس هذا التخفيف بواجب كما أن ليس تخفيف ((كتب))، و ((رسل)) بواجب.

القول على الأسماء المزيد فيها

وهى تنقسم إلى ما يعل وإلى ما يصح:

ذكر ما يعل:

وهو ما وافق الفعل فى الزِّنة ؛ أى: فى الحركات والسكنات وفارقَه إما بزيادة ليست من زيادات الأفعال، كالميم فى أوله، أو بكونه على مثال لا يكون الفعل عليه،

---

(١) من المتقارب وهذا البيت لعبد الرحمن بن حسان فيما حكاه أبو زيد عن الخليل وهكذا قال الزبيدى فى التاج ((سوك)) ١٤٦/٧ وقال : ((وقال أبو حنيفة وربما همز فقيل سؤك ، وفى التهذيب : رجل قئول من قوم قُؤُل ، وقول مثل سوك وسوك)) ، وهو فى الديوان ٤٨ . وغير منسوب فى الصحاح ((سوك)) ١٥٩٣/٤، وابن يعيش ٨٤/١٠، والمخصص ١٩٢/١١.

أما ما وافق الفعل في الزنة وفارقه بزيادة لا تكون في الفعل فنحو ((مقال))، و ((مسير)) و((معونة))، فأعلت؛ لأنها بالإعلال لا تلتبس بالفعل؛ لأن الفعل لا تكون الميم في أوله، وأصل ((مقال)): مَقْوَل[1]، فنقلت فتحة حرف العلة إلى ما قبله، وقلب ألفًا ؛ لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله، بقي ((مقال))، وأصل ((مَسير)) : مَسْيِر، بكسر الياء، وليس فيه غير نقل كسرة الياء إلى ما قبلها، فبقي ((مسِير))، وأصل معونة ((مَعْوُنة)) : بضم الواو، فنقلت الضمة إلى العين، بقيت ((مَعُونة)) والتاء فيها للتأنيث، بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فلا اعتداد بها في البناء.

وقد شذ ((مكْوَزة)) و ((مزيَد)) و ((مريَم)) و ((مَديَن))[2] ، إذ قياسها أن تنقل فتحة حرف العلة إلى ما قبله، ويقلب ألفًا؛ لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله ؛ فيبقى ((مكازة)) و((مزاد))،و((مرام))،و ((مدان)) كما قالوا ((مقام)) و ((مقال))، وإنما جاءت كذلك لأنها أعلام، والأعلام كثر فيها التغيُّر بحسب الوضع؛ نحو: ((مُحْبِب)) و((مُوْهِب)) وشذ في غير العلم ((مَشْوَرَة)) بفتح الواو [3] والقياس ((مَشارة))، وأما ((مَشُورة)) بضم الواو، وقياسها ((مشُورة)) بضم الشين وتسكين الواو . وشذ أيضًا ((مصيَدة))، وفي الحديث : ((الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى"[4] ، وقرئ ﴿لَمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[5] والقياس ((مصادة))، و ((مقادة))، و ((مثابة)) بقلب حرف العلة في ذلك كله ألفًا . لا يقال قالوا ((مِقْوَل))، و ((مِخيَط)) بغير إعلال، والقياس إعلاله، فيقال ((مقال))، و ((مخاط)) ؛ لأنه على مثال الفعل، وقد فارقه بزيادة لا تكون في الفعل، وهو مثل ((مقام)) فالجواب أنه منقوص من ((مِقوال)) و ((مِخياط))، فكما لم يعل الأصل ؛ لمفارقته وزن الفعل بزيادة الألف ؛ ولأن حرف العلة قد اكتنفه الساكن، فكذلك لم يعل الفرع.

---

(١)شرح ابن عقيل ١٩٩/٢٠٠.

(٢) انظر : المنصف ١٩٥/١، وشرح الأشموني ٦٣١/٢، والمفصل ٣٨٠.

(٣) انظر : المنصف ٣٢٣/١.

(٤) ذهب ابن جنى إلى أن هذا مثل ، وليس حديثًا ، كما ذكر في المنصف ٩٥/١، وهو من شواهد ابن يعيش ٨٥/١٠، والكتاب ٣٥٠/٤.

(٥) سورة البقرة١٠٣/٢ وقرأ قتادة وابن بريدة وأبو السمال : ((لمثوبة)) . انظر : المحتسب ١٠٣/١.

وأما ما وافق الفعل فى الحركات والسكنات وفارقه بمثال لا يكون للفعل، فنحو أن يبنى من ((باع)) وبابه مثل ((تِحْلِئ))[1] بكسر التاء الفوقية، وهو القشر الذى فيه على مثال المضارع ؛ لأن الأفعال ليس منها ((تِفعِل)) بكسر التاء، فتقول على هنا ((تِبيع)) بإسكان الياء وإلقاء حركتها على الساكن الذى قبلها، ولو صحت لقلت ((تِبْيِع)) بكسر الياء التحتية.

ذكر ما صحح من الأسماء المزيد فيها لمماثلة الفعل

وهو[2] أن كل ما كان من الأسماء على مثال الفعل، وليس فيه ما يفارقه به فإنه يُصحح فرقًا بينه وبين الفعل، فمن ذلك ((أَدْوُر)) بضم الواو، جمع ((دار))، ومنه ((أَبْيَض)) و((أَسْوَد)) ، ومنه ((أَعْيُن)) بضم الياء ، ((خِوان)) و ((أَخْوِنة)) للذى يؤكل عليه و ((أعينة)) فصح حرف العلة فى ذلك، و لم يعل بنقل حركته إلى الساكن الذى قبله ؛ لأنه لو أعل كذلك، لبقى ((أدور)) و ((أباض)) و ((أساد)) و((أعِين)) و((أخانة)) و((أعانة))، وهو جمع ((وعِيان))، وهى حديدة فى رأس المحراث، فيصح فى ذلك كله، لأن الزيادة فى أوله همزة، والهمزة من زوائد الأفعال ؛ فصحح ؛ لئلا يلبس بالفعل.

ومما يجب فيه تصحيح حرف العلة أيضًا أنك لو بنيت ((تَفْعِل)) بفتح التاء وكسر العين، أو ((تَفْعَل)) بفتحهما من ((زاد يزيد))، أو ((قال يقول))، لَقُلْتَ فى الأول : ((تزْيِد وتقْوِل)) على وزن ((تفعِل))، وقلت فى الثانى : ((تزيَد ونقوَل))، على ((تفعَل)) بفتحهما، ووجب التصحيح ؛ لأنه لو أعل لالتبس بالفعل.

ذكر ما يعل من الأسماء المزيد فيها على وجه آخر

ما تقدم من الأسماء المزيد فيها إنما أعلت لموافقتها الفعل فى الوزن ومفارقتها له بما تقدم ذكره، وأما الأسماء التى أعلت على وجه آخر، فهى أسماءٌ مزيد فيها أيضًا، ولكن لم توافق الفعل فى وزنه، وهى أقسام :فمنها مصادر معتلة العين بالواو[3] ؛ نحو: ((قيام)) و((عِياذ)) و((اجْتياز)) و ((انقياد))، إذ أصلها ((قِوام)) و ((عِواذ)) و ((اجْتِواز)) و((انقِواد))، فقلبت الواو فى المصادر المذكورة باعتلال أفعالها ؛ لأن المصدر يعل

(١)انظر : شرح ابن عقيل ١٩٩، وشرح الأشمونى ٦٣١/٢

(٢)انظر : المفصل ٣٨٠

(٣) انظر : المنصف ٢٩١/١، وأوضح المسالك ٣٨٥/٤، وشرح ابن عصفور ١٩٦

باعتلال فعله، ويصح بصحته؛ كصحة ((قوام)) و ((لواذ)) ؛ لصحة فعله، وهو ((قاوَم)) و((لاذ))، لكن اعتلال الفعل وحده ليس بكاف فى قلب الواو ياءً، بل لابد معه من وقوع الكسرة قبل الواو، والألف بعدها، كما فى ((قيام)) وشبهه ؛ وإنما اعتبرت الألف لأنها أقرب إلى الياء من الواو، وفعلوا ذلك طلبًا للخفة ؛ ليكون العمل من وجه واحد ؛ لأن الخروج من الكسر إلى الياء إلى الألف أخف من الخروج من الكسرة إلى الواو إلى الألف. ومنها أسماء جموع أعلت لاعتلال الواحد مع وقوع الكسرة قبل الواو والألف بعدها [1]؛ نحو: ((ديار)) و ((رياح)) و((جياد)) ؛ إذ أصلها ((دِوار)) و ((رِواح)) و ((جِواد))، فقلبت الواو ياء ؛ لاعتلال وحداتها، وهى ((دار)) و ((رِيح)) و ((جيِّد)) ؛ لأن الجمع يعل لاعتلال الواحد كما يعل المصدر لاعتلال الفعل مع وقوع الكسرة قبل الواو والألف بعدها فى الجموع المذكورة.

ومنها أسماء جموع لم تعل وحداتها[2] ؛ نحو: ((سياط)) و ((ثِياب)) و ((رِياض)) و((حياض))، فقلبت الواو ياء فيها، وإن لم تقلب فى وحداتها، وهى ((سَوْط)) و((ثَوْب)) و ((رَوْضة)) و ((حَوْض)) ؛ لأن الواو فى وحداتها ساكنة وميتة، فأشبهت ما اعتل ؛ لأنها بالسكون صارت مثل ألف ((دار)) وياء ((ريح)) المعتلين . وانضم إلى سكون الواو وقوع الكسرة قبلها والألف بعدها فى الجموع المذكورة، فلذلك قلبت الواو ياء فيها وقد تقدم الكلام على هذا القسم فيما مضى[3] ، ومنها ما جاء شاذًا وهو[4] ؛ نحو: ((نِيَر)) و((دِيَم)) جمع ((نارة)) و ((دِيمَة)) فأُعلّ الجمع لإعلال واحده، لأن أصل ألف ((نارة)) وياء ((ديمة)) الواو، فكان القياس ((نِوَر))، و ((دِوَم))؛ لأن حكم الجمع يراعى فيه حكم الواحد، ولكن لما اعتل الواحد وانكسر ما قبل الواو فى الجمع قلبت الواو ياءً. لكن إعلال الواحد مع الكسرة لا يستقلان بدون الألف ؛ ولذلك

---

(١) انظر : الجاربردى ٣٠٢/١، وشرح ابن عقيل ١٩٦، وشرح الأشمونى ٦١١/٢.

(٢) انظر : المنصف ٣٤١/١، والخصائص ١٦٣/١، وشرح الأشمونى ٦١١/٢، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤.

(٣) هذا الكتاب ٢٣٠/٢.

(٤) انظر : المنصف ٣٤٤/١، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤.

كان قلبها ((نيِّر)) و((ديِّم)) شاذًّا، وكذلك ((ثِيَرة)) [1] جمع ((ثور))، وقياسه ((ثِوَرَة))؛ لأنه لما كانت الواو ظاهرةً في واحد، كانت ظاهرةً في جمعه؛ نحو: ((عُود)) و ((عِوَدَة)) و ((كُوز)) و ((كِوَزة)) و ((زَوْج)) و ((زِوَجة)).

وعلة قلب الواو ياءً في ((ثِيَرة))، سكون الواو في الواحد ووقوع الكسرة قبل الواو في جمعه، وهما بدون الألف لا يستقلان ؛ فلذلك كان شاذًّا، وقد تقدم الكلام عليه أيضًا فيما مضى [2].

وقالوا ((طِوال)) في جمع ((طَوِيل)) بالتصحيح [3] ؛ لتحرك الواو في واحده، وهو ((طويل))، وأما قول الشاعر:

وإنَّ أعِزَّاءَ الرِّجالِ طِيالُها [4]

فشاذ غير معروف، فإن قيل إنه قد اجتمعت الأسباب الثلاثة في ((رِواء)) [5] جمع ((ريّان))، ومع ذلك لم تقلب فيه الواو ياءً، أما الكسرة قبل الواو والألف بعدها في جمعه، أعني في ((رِواء)) فظاهر، وأما إعلال الواحد فلأن أصله ((رَوْيان))، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء، فالجواب: أنه منع مانع من إجراء القياس فيه ؛ لأنهم لو أعلوه وقالوا ((رياء)) لجمعوا بين إعلالين ؛ إذ أصل الجمع المذكور ((رِوَاي))، فقلبت الياء التي هي لام الكلمة همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة، فلو قلبوا الواو التي هي عين الكلمة ياءً لجمعوا بين إعلالين، وكانت اللام أولى بالتغيير ؛ فلذلك صحت الواو ؛ لكونها عينًا.

---

(١)انظر : المنصف ٣٤٦/١، والخصائص ١١٨/١، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٦.

(٢)انظر : هذا الكتاب ٢٢٩/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٨٦/٤، والمفصل ٣٨١، وابن يعيش ٨٨/١.

(٤)عجز بيت من الطويل وصدره : تبين لى أن القماءة ذلة ، وهو لأنيف بن زبان النبهانى الطائى فى الكامل ٦٣/١ ، ٧٤/٣، وشرح الشافية ٣٨٥/٤، ولأثال بن عبدة بن الطيب فى الخزانة ٤٨٨/٩، وبلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٨٦/١، واللسان ((طول)) ٤٣٥/١٣، والمفصل ٣٨١، وشرح التصريح ٣٨٩/٢، والمنصف ٤٣٢/١، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤، والشاهد هو جمع طويل على الطيال ، والقياس أن يجمع على طوال ، وفى بعض الروايات ((دوالها)) فلا شاهد.

(٥)انظر : أوضح المسالك ٣٨٧/٤.

وأما ((نِواء)) بتصحيح الواو، جمع ((ناوٍ)) فلا يرد أيضًا ؛ لعدم اجتماع الأسباب الثلاثة فيه ؛ لأن واو واحده لم تُعل، فلا يكون نظيرًا لـ ((روّاء)) جمع ((ريّان)) ؛ لأن الواو فى ((ريان)) معتلة، وفى ((ناو)) صحيحة متحركة، كما فى ((طويل)) و((طِوال))، يقال : ((جمل ناوٍ)) أى سمينٌ.

ذكر الأمور المانعة من الإعلال

غير[1] ما تقدم : لأنه تقدم أن الاسم يصح إذا كان على مثال الفعل، وليس فيه ما يفارقه به، والذى هو غير ذلك عدة أمور:

أحدها : كون الكلمة اسمًا ؛ لأن أصل الإعلال للفعل لتغيره لفظًا ومعنى، فإن ((قام)) غير ((يقوم)) لفظًا ومعنًى، بخلاف الاسم، فإن ((زيدًا)) فاعلاً ومفعولاً ومضافًا هو ((زيد))، فلزم من تغير الفعل فى نفسه وتصرفه أن يكون الإعلال له فى الأصل.

ثانيها : كون الاسم غير مناسب للفعل بالجريان عليه أو بالزِّنَة.

ثالثها : سكون حرف العلة.

رابعها : سكون ما قبل حرف العلة أو ما بعده، وأما ما أعل مما سُكّن فيه ما قبل حرف العلة أو ما بعده فهو ما كان من الأسماء جاريًا على الفعل حملاً له على أصلٍ له أجرى مجراه؛ نحو: ((الإقامة)) و ((الاستقامة)) والأصل ((إقْوامة)) و ((استقْوامة)) بسكون ما قبل حرف العلة، فكان القياس يقتضى تصحيحها، ولكن لما اعتل فعلها أعل المصدر بأن نقلت فتحة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ألفًا، فاجتمع ألفان، فحذفت إحداهما، وهى الأولى عند الأخفش، والثانية عند الخليل حسبما تقدم.

خامسها : كون حرف العلة أصليًا كما سيظهر مما يذكر من الأمثلة : فمن ذلك ((حُوَّل)) وصحت فيه الواو المتحركة المدغم فيها ؛ لسكون ما قبلها ؛ وكون الاسم غير مناسب للفعل، وليس فيه من أسباب الإعلال غير كون حرف العلة متحركًا، والسبب الواحد لا يؤثر، لا سيما مع وجوب أسباب التصحيح، و ((الحُوَّل)) العارف بتحويل أموره.

ومنه ((عُوّار)) وهو القذى فى العين، و ((مُشْوار)) و ((تِقْوال))، وصحت فيها الواو ؛ لوقوعها فى الأسماء المذكورة بين ساكنين ؛ وكونها أسماءً غير جارية على الفعل.

---

(١)انظر : الجاربردى ٣٠٧/١.

ومنه ((سُوُوق)) جمع ((ساقٍ))، وصحت واوه لسكون ما بعدها ؛ وكونها في اسم غير مناسب للفعل[1] .

ومنه ((غُوُور))، وهو مصدر ((غار الماء غورًا وغُوورًا)) ؛ وصحت فيه الواو الأولى لسكون ما بعدها، أعنى الواو الثانية ؛ ولأنه لو أعل لسكنت الواو الأولى، وبعدها واو ساكنة، فكان يجب الحذف، ويصير على فُعْل، فيلتبس فُعُول بفُعْل.

ومنه ((طويل))، وصحت واوه مع تحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لكونها في اسمٍ غيرِ جارٍ على الفعل ؛ لأن الجارى إنما هو قولك ((طائل)).

ومنه ((مقاوِم)) جمع ((مقام))، فصح حرف العلة فيه؛ لكونه اسمًا قد بَعُدَ عن شبه الفعل بكونه جمعًا؛ لأن الفعل لا يجمع، وإن كان قد أعل واحدُه، وهو مقام ؛ لأن أصله ((مَقْوَم)) فأعل لشبهه بالفعل ؛ لأن ((مَقْوَم)) مثل ((تَفْعَل)).

ومنه ((أَهْوِناء))، و ((أَبْيِناء)) جمع ((هيِّن))، و ((بيِّن))، وصحّا؛ لأن كلا منهما غير مناسب للفعل ؛ ولأن ما قبل حرف العلة فيهما ساكن.

ومنه ((شُيوخ)) ؛ لسكون ما بعد حرف العلة ؛ وكونه غير مناسب للفعل.

ومنه ((هُيام)) و ((ضيار)) ؛ لكونهما غير مناسين للفعل، وما بعد حرف العلة فيهما ساكن.

ومنه ((معايش)) جمع ((معيشة))، وأما ((معيشة)) فمعنلة حسبما تقدم الكلام فيها[2]، وأما جمعها وهو ((معايش)) بياء صريحة، فإنما لم تعل بجعلها همزةً ؛ لوجود سبب التصحيح فيها، وهو كون حرف العلة أصليًا، وقد وقع بعد ساكنٍ، وهو ألف الجمع الذى أعل بالسكون في معيشة[3] .

ذكر حكم حرف العلة بعد ألف الجمع

إذا كان الجمع على مَفَاعِل أو فَوَاعِل مما بعد ألفه حرفان اكتنف الألفَ واوان، أو ياءان، أو واوٌ وياءٌ، فإنك قلبت الحرف الذى بعد الألف همزةً ؛ لاستثقالهم حرفى علة بينهما ألفٌ مع قرب الأخير من الطرف، فقلب همزةً، تشبيهًا بـــ ((قائل))، فمثال الألف بين

---

(١)انظر : المفصل ٣٨١.

(٢)انظر : هذا الكتاب٢/٢٦٩.

(٣)انظر : أوضح المسالك ٤/٣٧٤

واوين ((أوائل)) إذ أصله ((أواول)) جمع ((أوّل))، فقلبت الواو الثانية همزةً لما قلنا . ومثاله بين ياءين ((خيائر)) جمع ((خيّر)) من الخير، ومثاله بين ياء وواو ((سَيائق)) ؛ إذ أصلة ((سياوِق)) جمع ((سيِّقة))، والأصل ((سيْوِقَة)) وهو ما يسوقه العدو من الدواب.

ومثاله بين واوٍ وياءٍ جمع فوعلة من البيع، فإنك إذا بنيت من البيع فوعلة، قلت في جمعها: ((بوائع)).

وشذ ((ضَياوِن)) جمع ((ضَيْوَن)) وهو السنّور الذكر، وكان القياس ((ضَيائن))، ولكن لما صحت في الواحد، وهو ((ضيون)) صحت في الجمع، وهو شاذّ، كما أن ((القَوَد)) شاذ.

واعلم أن قلب الواو والياء بعد ألف الجمع همزة على ما ذكرناه إنما هو على مذهب سيبويه[١]، وهو الأصح، وأما الأخفش[٢] فيقصر القلب على الواوي خاصة، ولا يقلب اليائي.

وأما إذا كان بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف، واكتنف ألف الجمع حرفا علة، على ما شُرِح، فلا يقلب الثاني همزةً ؛ لأنه ليس من ذلك ؛ لبعد الثاني حينئذ عن الطرف ؛ لأن حرف العلة يقوى ببعده عن موضع التغير، وذلك؛ نحو: ((عواوير)) و ((طواويس))[٣] ، وأما قول الشاعر:

وكَحَّلَ العينَيْنِ بالعَوَاوِرِ[٤]

بحذف الياء من ((العواوير)) جمع ((عوّار))، ولم تقلب الواو همزةً؛ فلأنه يريد الياء المحذوفة، وما كان مرادًا بالنية فهو كالملفوظ، وهذا عكس قول الشاعر:

---

(١)انظر : الكتاب ٣٨٥/٤، والممتع في التصريف ٣٣٧-٣٣٨.

(٢)انظر : الممتع في التصريف ٣٣٧-٣٣٨، وابن يعيش ٧٨/١٠.

(٣)انظر : أوضح المسالك ٣٧٤/٤، والمفصل ٣٨٢، وابن يعيش ٩٢/١٠.

(٤)من الرجز ، ونسبته للعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣، وضرائر الشعر ، لابن عصفور ١٣١، وليس في ديوانه ، وغير منسوب في الكتاب ٣٧٠/٤، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣، والممتع في التصريف ٣٣٩، واللسان ((عور)) ٢٩٣/٣، وأوضح المسالك ٣٧٤/٤، والمفصل ٣٨٢، وابن يعيش ٩٢/١٠، وسر صناعة الإعراب ٧٧١، والتبصرة والتذكرة ٨٩٩، وتاج العروس ((عور)) ٤٢٨/٣، والمحتسب ١٠٧/١، وأصول ابن السراج ٣٩٧/٣، وشرح الشافية ١٣١/٣، والتكملة ٥٨٧ ، ٥٩٤، وشرح الملوكي ٤٢٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩.

فيها عَيَائِيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ(١)

بإعلال حرف العلة الذى بعد الألف بجعله همزةً مع بعده عن الطرف ؛ وإنما فعـ... ذلك لعدم الاعتداء بالياء الثانية ؛ لأنها مزيدة ؛ لإشباع كسرة الهمزة، مثل قوله:

نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(٢)

و ((عيائيل)) جمع ((عيل)) وهو أحد العيال، يقال : ((عنده عشرون عيلاً))، فالياء الأخيرة فى ((عيائيل)) مقدر عدمها، من حيث كانت زائدة للإشباع، وهو عكـــس ((عواور))؛ لأن ياءها المحذوفة قدرت موجودة، وهى معلومة، وهذه قدرت معلومة، وهى موجودة ؛ ولذلك لم يعتد بحذف ياء ((عواور)) ولا بإثبات ياء ((عيائيل)) . وقالوا ((صيّم)) و((قيّم)) بقلب الواو ياء ؛ لقربها من الطرف، وهو جائز غير واجب؛ ولذلك صحا و لم يعلا، فقالوا ((صُوَّم)) و ((قُوَّم)) و ((صُوَّام)) و ((قُوَّام)) (٣) بالتصحيح.

وشذ قولهم : ((فلانٌ من صِيابة قومه))؛ أى: من صحيحهم وخيارهم، والأصـــل ((صُوَّابة)) ؛ لأنه من ((صاب يصوب)).

وكذلك شذ:

ألا طرقَتْنــا مَيَّــةُ بنــــةُ مُنْــــذر فمـــا أرَّقَ النُّيَّـــامَ إلا ســـلامُها(٤)

والقياس ((النوام))، فقلب الواو ياء، مع بعدها عن الطرف.

---

(١)من الرجز ، لحكيم بن معية فى شرح شواهد الشافية ٣٧٦/٤، وغير منسوب فى أوضح المســالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦، والمفصل ٣٨٢، والمقتضب ٢٠٣/٢، والكتاب ٥٧٤/٤، وشرح الشافية للرضى ١٣٢/٣، وأصـــول ابـــن السراج ٤٣١/٢، والممتع فى التصريف ٣٤٤، واللسان ((عيل)) ٥١٨/١٣ لفظه ((عيايل)).

(٢) من البسيط ، وصدره ((تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ)) ، للفرزدق فى : سر صناعة الإعـــراب ... ، ٧٦٩، والخزانة ٤٢٦/٤، وابن الشجرى ٢١٥/١ ، ٣٣٧ ، ٣٢٣/٢ ، ٤١٩، وضرائر الشعر ، لابن عصفور ٣٦، وشرح شواهد الأشمونى ٥٤٩/١، وبدون نسبة فى المقتضب ٢٥٨/٣، وضرائر الشعر ، للقزاز ١٢٨، وأســرار العربية ٤٥، وتلخيص الشواهد ١٦٩، والكامل ١٧٦/١ ، ١١٧/٢، والرضى على الكافية ٢٩٣/١، والممتع فـــى التصريف ٢٠٥، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨، وعجزه فى الأشمونى ٥٤٩/١، وتهذيب إصلاح المنطـــق للتـــبريزى ٥٩/٢، وجاء ((تنقاد الصياريف)) فى أوضح المسالك ٣٧٦/٤، وأصول ابن السراج ٤٥٠/٣.

(٣)انظر : شرح الأشمونى ٦١٠/٢.

(٤) من الطويل ، والبيت لذى الرمة فى الديوان ١٠٠٣، ولفظه : ((ألا خيلت مى وقد نام صحبتى)) ، والمنصف ٥/٢، وفى شرح شواهد الشافية ٣٨١/٤-٣٨٣ : ((ونسبه العينى لأبى الغمر الكلابى ، وهو خلاف الصواب ؛ فإن البيت من قصيدة لذى الرمة)) ، وغير منسوب فى الممتع فى التصريف ٤٩٨، وشـــرح الشـــافية ١٤٣/٣ ، ١٧٣، وعجزه فى المفصل ١٨٣.

ذكر حكم الواو والياء المجتمعتين

إذا[1] اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما[2] بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء؛ لما بينهما من المقاربة والمماثلة، وإن تباعد مخرجاهما؛ ليكون العمل من وجه واحد؛ وإنما اشتُرِطَ سكون السابقة منهما؛ ليمكن الإدغام؛ لأن الإدغام من شرطه سكون الأول؛ وإنما قلبت الواو إلى الياء دون العكس؛ لأن الياء أخف.

فمثال اجتماعهما في الثلاثي ((شيّ)) و((ليّ)) و((طيّ))، وفي المزيد فيه ((سيّد)) و((ميّت)) و((ديّار)) و((قيّوم))، والأصل ((شَيْو)) و((لَيْو)) و((طَيْو))[3] و ((سَيْوِد)) و((مَيْوِت)) و((دَيْوار)) و((قَيْووم))، فقلبت الواو في جميع ذلك ياءً، وأدغمت الياء في الياء، والصحيح أن وزن ((سيّد)) و((ميّت)) فيعل – بكسر العين – وهو بناء مختص بالمعتل؛ لأن المعتل ضرب بذاته، ولا حاجة إلى أن يقال إنه ((فيعَل)) بفتح العين، ثم نقل إلى كسرها لعدم ((فيعِل)) بكسر العين، لأنه إنما هو معدوم في الصحيح خاصة لا في المعتل[4] على حالهما؛ ولذلك كانت قراءة[5] ﴿مَعَائِشَ﴾[6] بالهمز خطأً[7] ، فإنه لا يُعلّ بالهمز، وإن كان قد أعل واحدهُ، وهو((معيشة))؛ لشبهها بالفعل؛ لأنها إن كانت ((مفعُلة)) بالضم فهي مثل ((يخرُج))، إذ لا اعتداد بالهاء في الوزن، وإن كانت مفعلة بالكسر، فهي مثل ((يضرِب)) بخلاف جمعها، فإنه بعد عن شبه الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، فوجب بقاء حرف العلة على حاله، لكن تحرك؛ لأنه لما وقع ساكنًا بعد الألف

---

(١) انظر: الجاربردى ١٩٣/١، وشرح التصريف الملوكى ٤٦١، والرضى على الشافية ١٣٩/٣.

(٢) فراغ فى الأصل.

(٣) وذهب الأشمونى ٦٢٢/٢ إلى أن أصل طي ولي: طَوْي ولَوْي مصدران لـ ((طويت)) و((لويت)).

(٤) وزعم البغداديون أن ((سيدا)) و((ميتا)) وأمثالهما في الأصل على وزن ((فَيْعَل)) بفتح العين، والأصل ((سيد)) و ((ميت)) ثم غير على غير قياس.انظر: الممتع في التصريف ٤٩٩، والمنصف ١٦/٢، وذهب الفراء إلى أن الأصل: ((سويد)) على فيعل، ثم قلب فأدغم. الممتع ٥٠١، وشرح الشافية ١٥٤/٣.

(٥) قرأ الأعرج وخارجة عن نافع: ((معائش)) بالهمز، وقال ابن عطية: والوجه ترك الهمز؛ وعلل ذلك بما هو معروف في النحو، وقال الزمخشري: ((معايش)) بياء صريحة، بخلاف الشمائل والخبائث؛ والصواب الهمزة أو إخراج الياء بين بين. انظر: الكشاف ٥٧٤/٢، والمنصف ٣٠٧/١، والبحر المحيط ٢٧٣/٤، والتبيان للعكبرى ٢٦٩/١.

(٦) سورة الحجر ٢٠/١٥، وسورة الأعراف ١٠/٧.

(٧)انظر: فى تفصيل ذلك: شرح الشافية ١٣٤/٣، والممتع فى التصريف ٥٠٧.

فلم يكن بد من حذف أوتحريك، والحذف يزيل المثال، فوجب التحريك؛ لأنه كــــان متحركًا بحسب الأصل، أعنى ((مَعِيْشة)).

وأما إذا وقع بعد ألف الجمع ألف أو واو أو ياءٌ وكانت فى المفرد مدة زائــــدةً لا أصلَ لها فى الحركة نحوألف ((رِسَالة)) وواو((عَجُوز)) وياء ((صَحِيفة))، فإنها تُعلّ فى الجمع بقلبها همزةً، ولا تحرك، فتقول: ((رسائل)) و((عجائز)) بهمز الجميع(1)؛ لأنه لما وقع بعد ألف الجمع المدات المذكورة التقى ساكنان، فلم يكــن بــد مــن الحــذف أوالتحريك، ولن يحذف خوفًا من زوال الأمثلة، ولم تحرك؛ إذ لا أصل لها فى الحركة؛ لأن الزائد للمدّ لا أصل له فى الحركة، فلم يبق، إلا قلبه همزة.

وأما إذا اجتمعتا على الوجه المذكور، وخيف من القلب اللبس، فإنّها لم تقلـــب، وذلك فى نحو((سُوير)) و((بويع)) و((تُسوير)) و((تبويع))؛ لأنهم لوقلبوا، وقالوا ((سُيّر الأمير)) و((بُيّعَ المتاع)) لالتبس ((فُوعِل)) بـــ ((فُعِّل))، فيلتبس ((سوير الأمير)) بـــ((سُيّر زيدٌ إلى موضع كذا))، و((بُويع)) بـــ ((بُيّع))، أى يلتبس ((فُوعِـــل)) بـــــ ((فُعِّـــل)) نحو((مُزّق))، فاغتفروا الثقل خيفة اللبس، وذلك إذا وقع اللّبسُ فى أبنيتهم كما ذكرنا فى ((فُوعِل)) و((فعّل)).

ذكر ما يهمز من الجمع وما لم يهمز

إذا وقعت الواو (2)أوالياء بعد ألف الجمع، وكانت تلك الواووالياء أصليةً ساكنةً فى المفرد حركت ولم تهمز، وذلك نحو((مَقَاوم)) و((مَعاون)) و((معايش))؛ لأنهـــا جمـــع ((مَقَامة)) و((مَعُونة)) و((مَعِيشَة))، أما سكون الواووالياءِ فى ((معونـــة)) و((معيشـــة)) فظاهرٌ، وأما كونهما أصليتين؛ فلأنهما من العون والعيْش، وأمـــا ((مقامـــة)) فألفُهـــا واوأصليةٌ، كما تقدم، فيجبُ فى الجموعِ المذكورة التصريح بالواو و الياء من غير همزِ؛ لأن كلا من الواو و الياء بعد الألف إنما تُقلبُ همزةً لأحد ثلاثة أمور، وهى: إذا اكتنف ألفَ الجمع حرف علة، وتطرفت الثانية، كما تقدم فى ((أوائل))، أوإذا كانّت عينًا فى اسم الفاعل كـــ((قائل))، أوكانت زائدة، وليس هـ أصل فى الحركة، كياء ((صحائف))، وليس هذا الباب بواحدٍ من ذلك، فوجب أن تبقى الياء والواوفى نحوالجموع المذكورة.

---

(1)انظر: المنصف 1/330 وشرح ابن عقيل 194، وشرح الأشمونى 2/591-595، وأوضح المسالك 4/374.

(2)انظر: الجاربردى 1/319، وشرح التصريف الملوكى 486، وأوضح المسالك 4/372، والمفصل 387.

وأما ((مصايب)) بالياء فشاذ[1]، والأصل ((مصاوب)) بواو صريحة، لأن ((مصيبة)) أصلها ((مُصْوِبة)) من ((صاب يصوب))، لكن لكثرته فى كلامهم[2] خففَ على غير قياس.

وأما ((مدائن)) فتهمز ولا تهمز، فمن همز قال: هى فعائل من ((مَدَن))، فتكون الميم أصلية، والياء زائدة، فتهمز، ومن لم يهمز قال هى مفاعل من ((دان يَدِين))، فتكون الميم زائدة، والياء أصليةٌ، ولها أصل فى الحركة فلذلك تحرك، ولا تهمز.

ذكر حكم فُعْلَى

إذا كانت عين فُعْلَى ياءً قلبت فى الاسم واوا[3]، وبقيت فى الصفة ياء على حالها، أما الأسماء فنحو((طُوبى)) و((كُوسى))، والأصل ((طُيْبَى)) و((كُيْسَى))؛ لأنه من الطيب والكيس، فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذا على قاعدة الأخفش[4]؛ لأن الياء إذا وقعت عينًا وقبلها ضمةٌ، فالأخفش يقلب الياء واوا، وسيبويه يقلب كسرة لتسلم الياء.

وأما الصفات فنحو((مشية حيكى)) و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[5] بإبقاء الياء على حالها، وفعلوا ذلك فرقًا بين الأسماء والصفات، ولما كانت الصفات أثقل اختاروا لها الأخف[6].

---

(١) انظر: شرح الأشمونى ٢/٥٩٥، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤.

(٢) فشبهوا الياء فى ((معصبة)) بالياء الزائدة فى ((صحيفة))؛ فكما قالوا ((صحائف)) قالوا: ((مصائب)) هذا مذهب سيبويه، وذهب الزجاج إلى أنهم قالوا: مصاوب، ثم أبدلوا من الواو المكسورة همزة تشبيهًا لما حشوًا بها فى أول الكلام. انظر: الممتع فى التصريف ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٠/٩٧-٩٨، وأوضح المسالك ٤/٣٩٣-٣٩٤، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشمونى ٢/٦١٧-٦١٨.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٠/٩٧-٩٨، وشرح الأشمونى ٢/٦١٨.

(٥) سورة النجم ٥٣/٢٢.

(٦) انظر: شرح الأشمونى ٢/٦١٨ وأوضح المسالك ٤/٣٩٤

القول على الواو والياء لامين

وحكمهما[1] أن تعلا أو تحذفا أو تسلما.

ذكر إعلالها:

وهو ينقسم إلى القلب وإلى التسكين، أما القلب فهو إما إلى الألف، وإما إلى قلب إحداهما إلى صاحبتها. أما قلبهما إلى الألف[2]، وشرطه أن يقعا متحركتين، وينفتح ما قبلهما، ولم يقع بعدهما ساكنٌ؛ لأن الساكن بعدهما يمنع قلبهما ألفًا؛ لئلا يجتمع ساكنان، فمثال قلبهما لامين ((غزَا)) و((رمَى)) و((عصًا)) و((رحًى)) كان الأصل ((غَزَوَ)) و((رَمَيَ)) و((عَصَوٌ)) و((رَحَيٌ))، فتحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفًا.

وأما قلب إحداهما إلى الأخرى فهو قسمان:

أحدهما: قلب الواو إلى الياء[3]، نحو((أغزيْت)) و((الغازِي)) و((دُعِي)) و((رضِي))، أما قلبها في ((أغزيت)) ونحوه مما جاء فيه الماضي على أربعة أحرف فصاعدًا، فلا تقلب ياءً في مضارعه؛ لسكونها فيه وانكسار ما قبلها؛ لأن الأصل في مضارع ((أغزى يغزو)) بكسر الزاي وسكون الواو، فقلبت فيه ياءً وجوبًا؛ لسكون الواو وانكسار ما قبلها، وكونها طرفًا، وحمل الماضي الذي هو((أغزيت)) عليه، ليجري الماضي والمضارع على سَنَن واحد.

وأما قلبها في الغازي، والأصل ((غازِو))؛ لتحريك الواو وانكسار ما قبلها، فليس فيه غير علة واحدة، وهي انكسار ما قبل الواو، ولكن لما وقعت طرفًا كفى في القلب علةٌ واحدةٌ، لكون الطرف موضع التغيير، وإنما يحتاج إلى علتين إذا بعدت عن الطرف، وكذلك قلبت الواو في ((دُعِي)) و((رُضِي عن زيد))، والأصل ((دُعِو)) و((رُضِو))[4] بفتح الواو للفعل الماضي، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها وكونها طرفًا.

وثانيهما: قلب الياء إلى الواو[5]، نحو((البَقْوى)) و((الشَّرْوى)) و((الجباوة))، والأصل

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/٩٨، والممتع في التصريف ٥١٨، والإيضاح ٢/٤٥٢، والمنصف ٢/١١١، والكتاب ٤/٣٨١.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣/١٥٧، وشرح ابن عقيل ١٩٨، وأوضح المسالك ٤/٣٩٥.

(٣) انظر: شرح الرضي على الشافية ٣/١٦٠.

(٤)لأن مصدره ((رضوان)). انظر: الصحاح ((رضى)) ٦/٢٣٥٧.

(٥)انظر: الرضي على الشافية ٣/١٧٣، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشموني ٢/٦١٩.

((البَقْيا)) و((الشَّرْيا)) و((الجباية))؛ لأنه من ((بقيت الشيء)) إذا انتظرته، ومن ((شريت))، ومن ((جبيت الخراج))، فقلبت الياء في ذلك كله واوا، استيفاء للواو من الياء؛ لكثرة دخول الياء عليها؛ وغلبتها بها، وللفرق بين الاسم والصفة حسبما تقدم.

وأما الإسكان فنحو((يغزُوْ)) و((يرمى)) و((هذا الغازى)) و((راميك)) و((قاضيك))، فسكنت اللام في ذلك كله، استثقالا للحركة على حرف العلة.

ذكر حذفهما:

فمنه[1] نحو((لا تغزُ)) و((لا ترمِ)) و((اغزُ)) و((ارمِ))، بحذف حرف العلة، وإبقاء حركة ما قبله، وحذف حرف العلة؛ للجزم والبناء في الأمر، كما حذفت الحركة لهما في الصحيح. ومنه نحو((يد)) و((دم)) و((أخ)) و((أب))، والأصل ((يَدَيٌ))، و((دَمَيٌ)) و((أَخَو)) و((أَبَو))، فحذفت اللام من ذلك؛ طلبًا للتخفيف على غير قياس[2]، وما حذف لغير علة يسمى الحذف على سبيل الاعتباط، بالعين المهملة؛ لأن القياس لا يقتضى حذفها.

ذكر سلامتهما:

وتسلمان لامين في نحو((الغَزْو)) و((الرَّمْى)) و((يغزوان)) و((يرميان)) و((غزوا)) و((رميًا))؛ أما صحتهما في ((الغزو)) و((الرمى)) فلسكون ما قبلهما؛ لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله صح، وأما في ((يغزوان)) وما بعده فللام التى بعدهما، لأنها إذا وقعت بعد حرف العلة أوجبت صحته.

القول على إعراب حروف العلة

ذكر إعراب الواو والياء:

وهما إما أن يكون ما قبلهما ساكنًا أومتحركًا، فإن سكن ما قبلهما كان حالهما في الإعراب حال الصحيح، فيجريان في تحمل حركات الإعراب رفعًا ونصبًا مجرى الاسم الصحيح؛ لخفتهما بسكون ما قبلهما، ولا فرق بين أن يكون الساكن حرفا صحيحًا، كـ ((دلو)) و((ظبى)) أوواوا، كـ ((عدو))، أوياء ((عدىّ))، أوألفا

---

(١)انظر: الرضى على الشافية ٣/١٨٥.

(٢)انظر: الرضى على الشافية ٣/١٨٦.

كـ((واو)) و((زاى))، فيعرب ذلك كله بالحركات الثلاث كإعراب الصحيح؛ لأن الواوالأولى من ((عدوّ))، والياء الأولى من ((عدىّ)) وألف ((واو))، وألف ((زاى)) بمنزلة لام ((دلو)) وياء ((ظبى)).

وكذلك ((آى)) جمع ((آية))، يعرب بالحركات الثلاث؛ وإنما صحت الواوالأخيرة فى ((واو)) والياء فى ((زاى)) و((آى)) مع وقوعهما طرفًا بعد الألف، ولم تقلبا همزة، كما قلبتا فى ((كساء)) و((رداء))؛ لأن ألف ((كساء)) و((رداء)) زائدة غير منقلبة، فلا يلزم من قلبهما بعدها همزة الجمع بين إعلالين، بخلاف الألف فى: الواو والزاى والآى، فإنها منقلبة، فلوقلبتا همزةً بعدها لزم الجمع بين إعلالين؛ لأن ألف ((واو)) منقلبة عن واوعند الأخفش، وعن ياء عند غيره[1]، وألف ((زاى)) منقلبة عن واوأيضًا؛ لأنها من ((زويت))، وأما ألف ((آى)) جمع ((آية)) كـ ((تمر وتمرة))، فأصل ((آية)): أَيَيَة، بهمزة مفتوحة وياءين متحركتين، فقلبت الأولى ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، بقى ((آاية)) فلما كانت الألف منقلبةً فى الأسماء المذكورة، وهى عين الأسماء المذكورة، لم يجز قلبُ الواووالياء بعدها همزةً؛ لأن الواووالياء لام الأسماء المذكورة؛ فلذلك لم تعل بجعلها همزةً؛ لئلا يجمع بين إعلالين، وإن تحرك ما قبلهما قلبتا ألفًا، لكن الاسم لا تقع لامه واوا مضمومًا ما قبلهما؛ لأن ذلك لا يوجد فى الأسماء المتمكنة حسبما سبق الكلام عليه، فلم يبق فى الأسماء غير الياء المكسور ما قبلها نحو((القاضى))، وأما الفعل فتكون لامه واوا وياءً متحركًا ما قبلها، نحو((يغزو)) و((يرى)).

فإذا وقعت الواووالياء كذلك كان لهما مع حركات الإعراب حالات:

أما حالهما مع النصب فهما يتحملانه دون غيره من حركات الإعراب، نحو((لن يغزو)) و((ولن يرمى))، وأريد أن تستسقىَ وتستدعىَ، ونحورأيت الرامىَ والعمىَ والمضُوضِىَ، وهوالمصوِّت، وقد شذ تسكينها فى موضع الفتح، كقول الشاعر:

أَبَى الله أنْ أسْموبأمٍّ ولا أب[2]

---

(١) انظر: ابن يعيش ٩٩/١٠، والمنصف ١٥٢/٢.

(٢) من الطويل، وصدره: ((فما سودتنى عامر عن وِارثة)).وهو لعامر بن الطفيل العامرى فى ابن يعيش ١٠٠/١٠، ١٠١، وديوانه ١٠، وشرح شواهد الشافية ٤٠٤/٤، ٤٠٥ – وعجزه بدون نسبة فى المفصل ٣٨٥.

وقوله:

فآليتُ لا أرثـــي لهـــا مــنْ كلالــة ولا منْ حَفَى حَتى تُلاقيْ محمـــدًا[1]

وقوله:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلا أثافيها[2]

فحذفت الفتحة من ((أسمو))، وهى منصوبة بأن، ومن ((تلاقى))، وهـــى منصوبــة بحتى، ومن ((أثافيها)) وهى منصوبة على الاستثناء للضرورة، ومن ذلك فـــى المثــل: ((أعط القوس باريها))[3]، والأمثال يقع فيها ما لا يقع في غيرها، وقيل إنهما ســـكنتا فى ذلك تشبيهًا للواووالياء بالألف، وقيل حملوا النصب علـــى الرفـــع؛ لأن الرفـــع بالتسكين كما سيأتى.

وأما حالهما مع الرفع فهما تسكنان فيه استثقالاً للضمة عليهما، وقبلهما إما ضمـــةٌ فى الواووكسرة فى الياء، وقد شذ التحريك فى قول الشاعر:

مَوالِيٌ ككِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ[4]

والعوس: ضرب من الغنم، و((سحّاح)): سمان، والشاهد تحريك يـــاء ((مـــوالى)) بالضم؛ وإنما جاء التحريك بالضم فى الياء دون الواو؛ لأن الياء أخـــف، فـــاحتملت ذلك. وأما حالهما مع الجر فهويختص بالياء؛ لما تقدم من أن الاسم المتمكن لا يكـــون آخره واوا قبلها ضمة.

وحكم الياء لامًا فى الجر حكمها فى الرفع، وهوالتسكين، استثقالاً للكسرة على الياء مع الكسرة التى قبلها، وقد شذ الرفع، فمنه قول الشاعر:

---

(١) من الطويل، وهو للأعشى فى المفصل ٣٨٤، وابن يعيـــش ١٠/١٠٠-١٠٢، وكتـــاب الشـــعر ١/١٩٥، والديوان ١٨٥، ولفظه ((ترون)) والإيضاح فى شرح المفصل ١/٥٢١/٤٥٦، وشرح أبيات المغنى ٥/٢٠٤؛ ٢٠٥.

(٢) من البسيط للحطيئة فى ديوانه ٢٠١، وعجزه: بين الطوى فصارات فواديها، والكتاب ٣/٣٠٦، وكتـــاب الشـــعر ١٩٥، وبدون نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٢/٢١، وضرائر الشعر، للقزاز ١٣٩، وابن يعيش ١٠/١٠٢، والتاج ((ثفـــى)) ١٠/٥٨، وشرح شواهد الشافية ٤/٤١٠؛ ٤١١، والخصائص ١/٣٠٧؛ ٢/٢٩١، والمحتـــسب ١/١٢٦؛ ٢/٣٤٣.

(٣)انظر: مجمع الأمثال ٢/٣٤٥، والمثل من شواهد المفصل ٣٨٥، وابن يعيش ١٠/١٠٣.

(٤)من البسيط، لم يعزه أحد إلى قائل معين؛ وهو فى المفصل ٣٨٥، وابن يعيش ١٠/١٠٣، وشـــرح شـــواهد الشافية ٤/٤٠٢،٤٠٣ وصدره : ((قد كان يذهب بالدنيا وبهجتها)).

فيومًا يُجازينَ الهـــوى غَـيْرَ مـــاضىِ　　　ويومًا ترى منهُـــنّ غـــولاً تَغـــوّلُ[1]

وقوله:

لا باركَ اللهُ فى الغواني هَلْ[2]

وقوله:

ما إن رأيتُ ولا أرى فــــى مدّتــى　　　كَجَوارى يَلْعَبْنَ فــــى الصّحْــراء[3]

بتحريك الياء فى ((ماضى)) وفى ((الغوانى)) و((جوارى)) بالكسر. وأما حالهما مع الجزم، فهما تسقطان فيه سقوط الحركة من الصحيح، ولا يقع الجزم إلا فــى الفعــل، وشذ إثباتهما فيه، كقول الشاعر:

هَجَوتَ زَبّــانَ ثــم جئــتَ معتــذرًا　　　من هجْـــو زَبّـــانَ لم تَهْجُـــو ولم تَــدَعِ[4]

وقوله:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمى[5]

(١) من الطويل، والبيت لجرير فى المقتضب ١٤٣/١،١٤٤، والكتاب ٣١٤/٣، والديوان ١٤٠، والخصائص ١٥٩/٣، والخزانة ٣٥٨/٨، وابن يعيش ١٠١/١٠، واللسان ((غول)) ٥٠٧/١١؛ ((معنى)) ٢٨٣/١٥، والمقاصد النحوية ٢٢٧/١، والمنصف ١١٤/٢، وبلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١٢٨/١، والمفصل ٣٨٦، والممتع فى التصريــف ٥٥٦، وشــرح الجمل، لابن أبى الربيع ١٠٤/١.

(٢) صدر بيت من المنسرح وعجزه ((يصبحن إلا لهن مُطلب))، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى الديــوان ٣ والكتــاب ٣١٤/٣، والمغنى ٢٢٣١، وأمالى ابن الشــجرى ٥٣٤/٢، والفصــول الخمســون ٢٧٣، والخصــائص ٢١١/١-٢١٢، والمخصص ٣/٩، والمقتضب ١٤٢/١، والمفصل ٣٨٦، واللسان ((غنا)) ٣٧٥/١٩، وابن يعيش ١٠١/١٠، وبدون نسبة فى ضرائر الشعر، للقزاز ١١٥، والمقتضب ٣٥٤/٣.

(٣) لم يسم أحد قائله، وهو من الكامل وهو فى المفصل ٣٧٦، وابن يعيش ١٠١/١٠؛ ١٠٤ وشــرح شــواهد الشافية ٤٠٣/٤-٤٠٤.

(٤) لم أقف له على نسبة، وهو فى المفصل ٣٨٧، والخزانة ٣٥٩/٨، وشرح المعلقات العشــر، للتــبريزى ٣٨، وضرائر الشعر للقزاز ٨٥، وشرح التسهيل ٥٦/١، والمنصف ١١٥/٢، وابن يعيش ١٠٤/١٠، وشــرح شــواهد الشافية ٤٠٦/٤-٤٠٧، والممتع فى التصريف ٥٣٧/٢، واللســان (با) ٤٩٢/١٥، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١.

(٥) من الوافر، لقيس بن زهير فى شرح شواهد المغنى ١٣٢٨ ٨٠٨، والخزانة ٣٦١/٨، وابن يعيــش ١٠٤/١٠، والمغنى ١٠٠/١؛ ١٩/٢، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١؛ ١٢٧؛ ٣٢٨، وشواهد الشافية ٤٠٨/٤، وغير منسوب فى شرح الأشمونى ٣٠١/١، وأصول ابن السراج ٤٤٣/٣؛ وشرح التســهيل ٥٦/١؛ ١٥٣/٣، والجمــل ٤٠٧، والإنصاف ٢٢، وشرح المعلقات العشر، للتبريزى ٣٧، والصاحبى ٢٣١، وصدره فــى إصــلاح الخلــل ٤١٣، وعجزه:((بِمَا لاَقَتْ لَبونُ بَنِي زِيَادِ))

وفي رواية ابن كثير[1] ﴿إنه مَنْ يَتَّقي ويَصْبِرْ﴾[2]، وفيه تأويلان: أحدهما أن تكون ((مَنْ)) شرطًا، وقد حمل ((يتقي)) على الصحيح، نحو((يقتدر))، ويكون "يصبر" مجزومًا على ما يقتضيه الشرط.

وثانيهما: أن تكون ((مَنْ)) بمعنى الذي، فيكون ((يتقي)) مرفوعًا؛ لأن رفعه بإثبات الياء، و((يصبر)) مرفوعًا أيضًا، لكن سكنت لامه تخفيفًا؛ حملاً للصحيح على المعتل؛ لأن المعتل تسكن لامه في الرفع، والأول أولى؛ لأنه حمل للفرع على الأصل؛ لأن المعتل فرع والصحيح أصل، بخلاف الثاني؛ فإنه حمل للأصل على الفرع.

ذكر إعراب الألف

وهي تثبت ساكنةً، رفعًا ونصبًا وجرًا؛ لأن تحريكهما يخرجها عن حقيقتها، وتسقط في الجزم، كسقوط أختيها؛ إذ موجب حذفهما موجب لحذفها أيضًا، نحو((لم يخش))، وشذ إثباتها في الجزم، كما شذ إثبات أختيها فيه، كقول الشاعر:

كأن لم ترى قبلي أسيرًا يمانيا [3]

وقوله:

ما أنسَ لا أنساهُ آخرَ عيشتي ... ما لاح بالمعْزاء رَيْعُ سراب [4]

وقوله:

إذا العجوز كَبُرَتْ فطلِّقِ
ولا ترضَّاها ولا تَمَلَّقِ [5]

---

(1) انظر: السبعة في القراءات ٣٥١، والتبصرة ٢٣١، والتبيان ٥٨، والإرشادات الجلية ٢٦٩.

(2) سورة يوسف ١٢/٩٠.

(3) من الطويل، وصدره: ((وتضحك مني شيخةٌ عبشميةٌ))، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في سر صناعة الإعراب ٧٦، وشرح اختيارات المفضل ٧٧١، والمفضليات ١٥٨، وابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٧، والخزانة ٢/١٩٦، وشرح شواهد المغني ٦٧٥، واللسان ((حذذ)) ٥/ وبدون نسبة في المفصل ٣٨٧، والحجة، للفارسي ٦٨، ٢٤٣، والجمل ٢٥٦.

(4) من الكامل، للحصين بن تعقاع، وهو في المفصل ٣٨٨، وابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٧، وشرح شواهد الشافية ٤/٤١٣.

(5) من الرجز، وهو لرؤبة كما في ملحقات ديوانه ١٧٩، والخزانة وشرح شواهد الشافية ٤/٤٠٩، وبدون نسبة في المفصل ٣٨٨، والخصائص ١/٣١٢، والأشباه والنظائر ١/٢١٨، وشرح التسهيل ١/٥٥، ٥٦، وسر صناعة الإعراب ٧٨، والأمالي الشجرية ١/١٢٩، وابن يعيش ١٠/١٠٦، والحجة، للفارسي ٦٨، ٢٤٣.

بإثبات الألف في ((ترى))، وحقها الحذف للجزم بـ ((لم))، وبإثباتها في ((لا أنساه))، وحقها الحذف؛ للجزم على جواب الشرط، فقياسه ((لا أنسَهْ))، وفي ((ولا ترضّاها))، وحقها الحذف؛ للنهي، وقياسه: ((ولا ترضّها))، وثبتت الألف في ذلك كما ثبتت الواو في ((لم تهجو))، والياء في ((ألم يأتيك)).

ذكر ما يصنع بالواو إذا وقعت طرفًا وانضم ما قبلها

قد تقدم أنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها، ضمة[1]، فإذا أدى إليه قياس فحكمه أن تقلب الضمة كسرة؛ لتنقلب الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها واعلم أن ذلك لا يختص بالواو المنضم ما قبلها، بل كل لام هي واو متى تحرك ما قبلها بأي حركةٍ فرضت، ولم يكن بعد تلك الواو علامة تثنية فإنها تقلب؛ لأنها إن انفتح ما قبلها قلبت ألفًا نحو ((عصا)) وإن انكسر، قلبت ياءً أيضًا، نحو: ((غازٍ))؛ لأن الأصل ((غَازِو))، ولكن كلامنا في هذا الباب إنما هو في الواو، إذا كانت لامًا، وانضم ما قبلها، من ذلك قولهم في جمع ((دَلْو)) و((حَقْو)) على أَفْعُل: ((أَدْلٍ)) و((أَحْقٍ))، والأصل ((أَدْلُو)) و((أَحْقُو))، مثل ((كلب)) و((أَكْلُب)) فلما وقعت الواو في ((أَدْلُو)) و((أَحْقُو)) طرفًا، وانضم ما قبلها، وجب أن يفعل بها ما ذكر من قلب الضمة التي قبلها كسرة؛ لتنقلب الواو ياءً، فتبقى ((أدلي)) و((أحقي))، فتصير من قبيل المنقوص نحو ((قاضٍ)). وكذلك إذا جُمعت "عَرْقُوة" وهي خشبة الدلو، و"قلنسوة" على حد جمع ((تمرة)) على ((تمر))، فتحذف التاء للجمع، تبقى ((عَرْقُو)) و((قَلَنْسُو))، فتقع الواو طرفًا، وقبلها ضمة، فيفعل بها ما ذكر، فتبقى ((عَرْقٍ)) و((قَلَنْسٍ))، قال الشاعر:

لا صَبْرَ حتى تَلْحقي بَعَنْسِ
أَهْلَ الرِّباطِ البيضِ والقَلَنْسي[2]

كان ((قلنسُو)) بضم السين، وبعدها واو، فأبدل من الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

---

(1) انظر: هذا الكتاب ٢/٢٨٦.

(2) من الرجز، ولم يسم أحد قائله، وهو في الكتاب ٣/٣١٧، واللسان ((قلس)) ٨/٦٤، وتصريف المازني ٢/١٢٠، وجمهرة الأنساب ٤٠٥-٤٠٦، والمنتخب ١/١٨٨، والمفصل ٣٨٩، وابن يعيش ١٠/١٠٧؛ ١٠٨.

واعلم أن الجمع على حد ((تمر وتمرة)) إنما يكون في المخلوقات كالتمر، وأما في المصنوعات فقد جاء قليلاً ((عُرْقُو)) و((قلنسو))، ومنه ((سفينة)) و((سفين))، وأما إذا وقعت الواوحشوا فإنها تسلم، ولا تعل، كما في نحو: ((قَلَنْسُوة)) و((قَمَحْدُوة)) و((أفعوان)) و((عُنْفُوان))، حيث لم تتطرف، ولها في إعلالها طرفًا وسلامتها حشوا فيما ذكرنا نظير مما تقدم. أما نظير إعلالها طرفًا في نحو: ((أول)) و((قَلَنْس)) فنحو: ((كساء)) و((رداء))، وأما نظير سلامتها حشوا في ((قلنسوة)) و((قمحدوة)) فنحو((النهاية)) و((العظاية))[1] و((الصلابة)) وهي القهر[2] ، و((الشقاوة)) و((الأبوة)) و((الإخوة)) [3] فكما أن الهاء في ((قَمَحْدُوة)) منعت من قلب الواوياء والياء همزة؛ ولذلك أعلوا ((قلنس)) جمع ((قلنسوة)) ولم يعلوا ((قلنسوة))؛ لمنع الهاء من إعلالها.

فإن قيل فقد قالوا في ((صلاية)): صلاءة، وفي ((عباية)): عباءة، وفي ((عظاية)): عظاءة، فهمزوا[4] حرف العلة حشوا، وكان القياس يقتضي أن لا تقلب همزةً؛ لوجود الهاء بعدها، وجريان الإعراب عليها، فالجواب أن تاء التأنيث في حكم كلمة أخرى منضمة إلى التي قبلها، فيصير حرف العلة في ((صلاية)) وبابها كأنه وقع طرفًا؛ فلذلك أعلِ، وإن كانت الهاء حرف الإعراب فلم تجر ((الصلاية)) مجرى ((النهاية)) ؛ لأن الهاء لحقت ((الصلاءة)) بعد النظر إلى الإعلال، وأما من قال ((صلاية)) فإنه لم ينظر إلى انفصال تاء التأنيث، ورآها أنها من نفس الكلمة فلم تعل؛ لوقوعها حشوا[5].

ويشبه عدم اعتبارهم تاء التأنيث في ((صلاءة)) و((عظاءة)) و((عباءة)) حيث أعل ما وضع للمثنى من غير نظرٍ إلى المفرد، نحوقولهم ((علقمة بثنايين)) [6] فلم تهمزه العرب؛ لأنهم بنوه على التثنية من أول الأمر، ولوكان تثنية ((ثناء)) لوجب أن يقولوا

---

(١) العظاية: دويبة. اللسان ((عظى)) ١٩/٣٦٦.

(٢) القهر: الحجر قدر ما يدق به الجوز، وما يملأ الكف. اللسان ((فهر)) ٦/٣٧٣.

(٣) انظر: المنصف ٢/١٣٥ .

(٤)انظر: المنصف ٢/١٢٨.

(٥) في المفصل ٣٨٩: ((وسأل سيبويه الخليل عن قولهم: صلاءة وعباءة فقال إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاء وعطاء وعباء، وأما من قال: صلاية وعباية فإنه لم يجئ بالواحد على الصلاء والعباء كما أنه إذا قال: خصيان، لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام)).

(٦) انظر: الكتاب ٤/٣٨٧.

((ثناءين))، بالهمز كما قالوا ((كساءين))، ومثل ذلك قولهم ((مِذْرَوان))، فإنه وضع للمثنى؛ إذ لوثنى على واحده لقيل ((مذريان)) كما قالوا ((مغزيان))، ومثله ((خصيان))، فإنه لوثنى على واحده لقيل ((خصيتان)) بإثبات التاء؛ لأن مفرده ((خصية))، فكأنه وضع أصليًا للمثنى.

ذكر حكم الواو المتطرفة بعد مدة

إذا اجتمع في الطرف واوان في اسم على وزن ((فُعُول))، والأولى مدة مدغمة قبلها ضمةٌ نحو((عُتُوّ)) [1] فإما أن يكون ذلك الاسم جمعًا أوغير جمع، فإن كان جمعًا قلبت الواوالمتطرفة ياء نحو((عُتِيّ)) و((جُثِيّ)) و((عِصِيّ))، جمع ((عاتٍ)) و((جاثٍ)) و((عصا))؛ لأمرين: أحدهما: لكون الكلمة جمعًا، والجمع مستثقل، وثانيهما: لكون الواوالأولى في ((عتو)) و((جثو)) و((عصو)) مدة زائدة، فلم يعتد بها حاجزًا، فصارت الواوالتي هي لام الكلمة كأنها قد وليت الضمة؛ فلذلك قلبت الضمة كسرةً، والواوياءً، كما قلبت في نحو((أدل)) و((قلنس))، وكسروا العين في ((عصي)) كما كسروها في ((أدل))؛ ليكون العمل من وجه واحد.

وفعلوا بهذه الواوذلك، ولم يعتد بالمدة التي قبلها حاجزًا نظير ما فعلوا في ((كساء)) و((رداء))[2]، حيث لم يعتدوا بالألف حاجزًا لكونها زائدةً للمد، فقدرت واو((كساو)) كأنها قد وليت فتحة السين، فقلبوها ألفًا ثم همزة حسبما تقدم في موضعه[3]، إجراء لـ ((كساء)) مجرى ((عصا))، حيث قلبوا الواوفي ((كساء)) ألفًا ثم همزةً؛ للفتحة التي قبل الألف، كما قلبوها بعد الفتحة في ((عصا))، وهذا الصنيع مستمرٌ في ((عتو)) وبابه، أعني فيما كان جمعًا، فإن الواوتقلب فيه ياءً على الوجه المذكور قياسًا مطردًا، إلا ما شذ من قولهم: ((إنك لتنظر في نحو كثيرة)).

وأما ما ليس بجمع، بل مفرد، نحومصدر ((عتا عُتُوًّا)) و((جثا جُثُوًّا))، وكذلك ((مغزو))، فالوجه إبقاءُ الواوصحيحة؛ لخفة المفرد، قال الله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[4]، مع جواز القلب أيضًا فيه، كقولهم ((عتي)) و((مغزي))، قال الشاعر:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٠٠، وشرح الأشموني ٦٣٨/٢.

(٢) انظر: الجاربردي ٣٠٦/١.

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢١٨/٢.

(٤) سورة الفرقان ٢١/٢٥.

وقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنَّنِي   أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًا عَلَيَّ وعَادِيَا[1]

يروى ((معديا)) و((معدوا)) وقالوا: ((أرض مسنية))، والقياس ((مسنوة))؛ لأنه من ((سنوتها)) إذا سقيتها بالسانية، وقالوا ((مَرْضِي))[2]، والقياس ((مَرْضُوّ))؛ لأنه من الرضوان، وقد جاء ((مَرْضُوّ)) على القياس أيضًا[3] ، قال سيبويه[4] : والوجه فيما كان واحدًا صحة الواومن أن قلبها عربي أيضًا تشبيهًا له بالجمع، والوجه فيما كان جمعًا قلب الواو ياء ليس إلا، إلا ما جاء شاذًا حسبما تقدم.

ذكر حكم الواووالياء طرفًا بعد ألف

ما يقع طرفا من واوأو [5]ياء بعد ألف، فلا تخلوتلك الألف من أن تكون زائدة أوأصلية؛ فإن كانت زائدةً قلبتا بعدها همزةً، كما تقدم في ((كساء)) و((رداء))[6]؛ وإنما اشترط في القلب أن تكون الألف زائدةً غير أصلية؛ إما لأن تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم، فيصير حرف العلة كأنه قد عَلِيَ الفتحة، فيعامل في القلب والإعلال معاملة ((عصا)) و((رحى)) كما تقدم في ((كساء))، أولأن الزائد تكثر به حروف الكلمة، فتستثقل، والواومستثقلة، فخففت بالقلب مع الحروف الكثيرة، وحملت الياء عليها؛ و لم تقلب مع الأصلي؛ لأنه لا تكثر به الحروف؛ ولذلك قالوا ((غزوت)) و((أغزيت)) فبقوها واوا مع قلة الحروف، وقلبوها ياءً مع الحروف الكثيرة.

وإن كانت الألف أصليةً لم تقلبا بعدها، نحوالألف في ((واو)) و((زاي)) و((ثاية))، أما ألف ((واو)) و((زاي))، فإن أريد بهما أنهما حرفا هجاء لم يحكم على ألفهما بواوأوياء؛ لأن ذلك تصريف، ويكون في الحروف، وإن أريد بهما أنهما اسمان في نحوقولك ((هذه واوأوزاي حسنة)) جرى فيهما حكم الأسماء، فيحكم على الألف

---

(١) من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص في الكتاب ((بولاق)) ٣٨٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٩١ وشرح اختيارات المفضل ٧٧١، والخزانة ٢٠/٢، وإعراب ثلاثين سورة ٩٥، وبدون نسبة في المفصل ٣٩٠، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤، وابن يعيش ١١٠/١٠، وشرح شواهد الشافية ٤٠٠/٤-٤٠٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٩٠/٤، وشرح الأشموني ٦٣٧/٢.

(٣) وهو ما ذكره ابن هشام في القراءة الشاذة ((مرضوة)) سورة الفجر ٢٨/٨٩. انظر: أوضح المسالك ٣٩٠/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣٦٢/٤، والمفصل ٣٩٠.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦)هنا الكتاب٢١٨/٢.

حينئذ أنها منقلبة، وألف ((واو)) في حالة كونها اسمًا منقلبة عند الأخفش [1] عن واو، قال: لأنه لم يسمع فيها الإمالة، فيكون الواوعنده من ثلاث واوات، وكذلك ألف ((زاى)) منقلبة عن واو؛ لقولهم ((زويت))، فالألف الأصلية حينئذ تكون غير منقلبة كما في الحروف، وتكون منقلبة كما في الأسماء، وعلى كلا التقديرين لا يقلب ما بعدها لأمرين:

أحدهما: استبعاد تقدير الأصلي معدومًا كما قدر الزائد معدومًا، حتى صار حرف العلة كأنه قد ولى فتحة ما قبل الألف الزائدة كما تقدم.

وثانيهما: لكون الألف الأصلية في الأسماء لا تكون إلا منقلبة، فإذا أخذت تقلب ما بعدها واليت ما بين إعلالين، وذلك إجحاف؛ فلهذه العلة لم تقلب الياء في ((ثاية)) وشبهها من نحو((غاية)) و((راية)) و((آية)) همزةً؛ لأن ألف ((ثاية)) وبابها هي عين الفعل وهي منقلبة، فلوقلبوا اللام بعدها لوالوا بين إعلالين، والثاية حجارة يجعلها الراعي حول الغنم، وألفها منقلبة عن واو؛ لقولهم ((ثويت))، وجاء إعلال ألف ((ثاية)) وشبهها على خلاف القياس؛ لأن القياس يقتضي تصحيح العين وإعلال اللام، فأعلت العين في ذلك وصحت اللام.

ذكر حكم الواوالمتطرفة بعد كسرة

والواوإذا كانت لامًا، وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً لا محالة، ولا يشترط فيها السكون؛ لاستثقالها لامًا مع الكسرة قبلها، كما في نحو((غازية)) و((مَحْنِيَة))[2] والأصل ((غازوة)) و((محنوة))؛ لأنه من ((غزوت)) و((حنوت))،وإذا كانت الواو قد قلبت ياء من أجل كسرة ما قبلها مع حاجز بينهما كما في نحو((قنْية)) و((هوابن عم دنى)) و((ابن عمة دنيا))، والأصل ((دِنْو)) و((دِنْوا))، فَلَيْنَ بقلبِ إذا وليتها الكسرة مثل ((غازية))بطريق الأولى.

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/٥٨.

(٢) انظر: المفصل ٣٩٠.

القول على فَعْلَى

بفتح الفاء وضمها وكسرها.

ذكر ((فعلى)) بفتح الفاء[1].

وتكون يائيةً وواويةً، أما التي لامها ياءٌ فتقلب فيها الياء واوا في الأسماء دون الصفات فرقًا بينهما، وخصت الأسماء بقلب يائها واوا؛ لأن الأسماء أخفُّ، فاحتملت الأثقل، وهوالواو، وخصت الصفات بإبقاء الياء؛ لأن الصفات أثقل؛ لقربها من الفعل، فخصتَ بالأخف، وهوالياء. فمن أمثلة ((فَعْلَى)) أسماءً بقلب الياء واوا ((التَّقْوى))؛ لأنها مِن ((وقيتَ))، و((البَقْوى)) من البقية، و((الرَّعْوى)) من ((رَعَيْتَ))، و((الشَّرْوى)) من ((شَرَيْت)). ومنها ((العَوَّى)) أحد منازل القمر؛ لأنه من ((عَوَّيت))، أى لويت، فأصله ((عَوْيَا))، فقلبوا الياء واوا، وأدغموا الواوفى الواو، بقى ((عوى))، وقلبوا فيه الياء واوا على خلاف القاعدة؛ محافظةً على الفرق بين الأسماء والصفات، ومنها ((الطغوى)) من ((الطغيان))[2].

ومن أمثلة فعلى صفة بإبقاء الياء من غير قلب ((خَزْيَا)) من الخِزْى، و((صَدْيَا))، أى عطشى، و((ريَّا))[3] تأنيث ((ريَّان))، وأصلها ((رَوْيا))، فقلبوا الواوياء،وأدغموها فى الياء؛ لكونها صفةً، ولوكانت اسمًا لعكسوا، أعنى لقبلوا الياء واوا، وقالوا ((روا))[4].

وأما فَعْلَى التى لامها واو، فلا فرق فيها بين الاسم والصفة، بل تبقى الواوثابتةً فيهما على حالها، فمثال الاسم ((دَعْوَى)) و((عَدْوَى))، ومثال الصفة ((شَهْوَى)) و((نَشْوَى))[5].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣١٠/٤، والمقتضب ٣٠٦/١، والرضي على الشافية ١٣٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشمونى ٦١٩.

(٢) هذا ما عليه سيبويه وأغلب النحويين، وذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أن إبدال الواو من الياء شاذ .انظر: حاشية الصبان ٣١١/٤.

(٣) انظر: شرح الأشمونى ٦٢٠/٢، وحاشية الصبان ٣١٢/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٧.

(٤) وفى حاشية الصبان ٣١١/٤: ((أما ريا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية)).

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣١١/٤، وشرح الأشمونى ٦١٩/٢.

ذكر ((فُعلى)) [1] بضم الفاء:

وتكون أيضًا واوية ويائيةً، أما التى لامها واو، فيفرق فيها بين الاسم والصفة بأن تقلب الواوياءً فى الأسماء دون الصفات على عكس ما تقدم فى فعلى[2].

فمن أمثلة ((فُعْلَى)) الواوية اسمًا بقلب الواوياء قولهم ((الدُنْيَا)) و((العُلْيَا)) و((القُصيا))[3]، فهذه وإن كانت فى الأصل صفات، لكنها أخرجت عن صفات، وجعلت أسماء لهذه الذوات، فأجريت مجرى الأسماء.

وشذ من هذا الباب ((القُصْوى)) [4] تنبيهًا على الأصل، وشذ أيضًا ((حزوى))؛ لأنه علم[5]، والأعلام يقع فيها من التغيير ما لم يقع فى غيرها، وتبقى الواوعلى حالها فى الصفة نحو((غُزْوَى)) [6] إذا جعلته صفةً من ((غزا)).

وأما ((فُعْلَى)) التى لامها ياء فلم يفرق فيها بين الاسم والصفة، بل تبقى الياء ثابتةً على حالها فيهما نحو((الفُتْيَا)) فى الأسماء و((القُضْيا)) فى الصفات؛ لأنها من ((قضيت)).

ذكر ((فِعلى)) بكسر الفاء:

وليس ذلك فى الأبنية، ولكن ذكرت فرضًا وتصويرًا، وحكمها أن لا يفرق بين الاسم والصفة فى ذوات الواووالياء.

ذكر الجمع الذي لا ينصرف من المعتل

الجمع[7] الذى لا ينصرف إذا كان ما بعد ألفه حرفان، وكان الحرف الأول همزة،

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣١٢/٤، والمقتضب ٣٠٧/١، وشرح الأشمونى ٦٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣١٢/٤، والمفصل ٣٩١.

(٣) و((القصيا)) لغة تميم على القياس. حاشية الصبان ٣١٢/٤، وشرح الأشمونى ٦٢١/٢.

(٤) وهو قول الحجازيين، وهو شاذ فى القياس، فيصح فى الاستعمال.
انظر: حاشية الصبان ٣١٢/٤، والمقتضب ٣٠٧/١، والجاربردى ٣٠٨/١، والمنصف ١٦٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشمونى ٦٢١/٢.

(٥) حزوى: اسم موضع. انظر حاشية الصبان ٣١٢/٤، وشرح الأشمونى ٦٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧.

(٦) وفى حاشية الصبان ٣١٣/٤: ((وأما قول ابن الحاجب: بخلاف الصفة)) كالغزوى – يعنى تأنيث الأغزى– فقال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا، كما يقال العليا. وانظر: شرح الأشمونى ٦٢١/٢.

(٧) انظر: المنصف ٥٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشمونى ٥٩٧/٢–٦٠٠.

والثانى ياء، قلبت الهمزة ياء، والياء التى بعد الهمزة ألفا. فمن ذلك جمع نحو((مطية))[1] و((ركية))، فتقول ((مطايا)) و((ركايا))؛ لأنه مثل جمع ((صحيفة)) و((رسالة))، وهما يجمعان على ((صحائف)) و((رسائل))، فجمع ((مطية)) على ذلك ((مطاءى)) بهمز الياء الأولى مثل ((صحائف)) ثم قلبت الياء التى بعد الهمزة ألفا لما سنذكره، بقى ((مطاءا)) بألفين بينهما همزة، فتجتمع الأمثال؛ لأن الهمزة من جنس الألف، فكأنه قدر اجتماع ثلاث ألفات، وهومستثقل، فقلبت الهمزة ياءً، بقى ((مطايا))، وكذلك ((ركية وركايا))، وإنما تقلب الهمزة ياءً فى الجمع المذكور إذا كانت همزةً عارضةً فى الجمع، وهى التى لم تكن فى الواحد.

ومنه ((شوايا)) و((حوايا))، جمع ((شاوية)) و((حاوية))، فاعلتين من ((شويت)) و((حويت))، والأصل ((شواوى)) و((وحواوى))، فقلب الواوالتى بعد ألف الجمع همزة؛ لتوسط ألف الجمع بين حرفى علة، كما تقدم فى ((أوائل))،صار ((شواءى)) و((حواءى))، فقلبت الياء التى بعد الهمزةً ألفًا، فصار ((شَواءا)) و((حَواءا))، ثم قلبوا الهمزة ياءً كما قيل فى ((مَطَايا))، صار ((شَوايا)) و((حوايا))، وإنما قلبت الياء فى ذلك ألفًا، لتطرفها بعد الهمزة؛ طلبًا للخفة؛ لأنهم قلبوا اللام المعتلة ألفًا، وليس قبلها همزة فى نحو((عذارا))، والأصل ((عذارى)) بالياء، فقلبها مع الهمزة أولى؛ لثقل الهمزة.

وقد قال بعضهم ((هَدَاوى)) فى جمع ((هَدِيَّة))[2]، وهوشاذ، والأجود ((هدايا)) ومن الجمع المذكور ما التزمت فيه الواو بدل الهمزة، وذلك فى جمع نحو((إداوة))[3] و((علاوة)) و((هِراوة))[4]، فقالوا ((إداوى)) و((علاوى)) و((هِراوى))، فأتوا بالواوفى الجمع؛ ليكون الجمع مشاكلاً للواحد فى وقوع واوبعد ألف فى الجمع، كما كان فى الواحد.

واعلم أنه احترز بقوله: ((إن الهمزة إنما تقلب ياءً إذا كانت عارضة فى الجمع، وهى

---

(١) انظر: شرح الأشمونى ٥٩٨/٢.

(٢) شرح الأشمونى ٦٠٠/٢ وقال ((وقاس الأخفش على)) ((هداوى، وهو ضعيف؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة)). وانظر: المفصل ٣٩١، وابن يعيش ١١٤/١٠.

(٣) الإداوة: المزادة الصغيرة يحملها المسافرون فى أسفارهم. انظر: مبادئ اللغة ٨٦.

(٤) انظر: شرح الأشمونى ٥٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٤.

التي تكون في الواحد؛ فإنها لا تقلب في الجمع ياءً، بل تبقى همزةً على حالها، وذلك نحو جمع ((جائية)) و((سائية)) فاعلتين من ((جاء)) و((شاء)) فتقول ((جواءٍ)) و((شواءٍ))، لا ((جوايا)) و((شوايا))؛ لأنهم إذا كانوا يقولون في ((سفينة)): سفائن، فيأتون بهمزة، لم تكن في الواحد، فإذا كانت في الواحد كان مجيئها في الجمع بطريق الأولى.

ذكر حكم الواو رابعة

كل[1] واو وقعت رابعةً فصاعداً، ولم ينضم ما قبلها، قلبت ياءً، نحو((أغريت)) و((غازيت)) و((رجيت)) و((ترجيت)) و((استرشيت)).

ولقلبها في ذلك ياء وجهان:

أما الأول: فلأن الواو لما وقعت رابعةً فصاعداً ثقلت الكلمة بها، فقلبت ياء، وكان قلبها ياء؛ لثقل الكلمة بالطول أولى من بقائها واو؛ لأن الياء أخف من الواو، هذا الوجه هو المعتمد عليه في سبب قلبها ياء.

واحترز بقوله ((ولم ينضم ما قبلها)) عن مثل مضارعِ ((غزوت)) وهو((أغزو))، فإن الواو قد وقعت في ((أغزو)) رابعةً، ومع ذلك لم تقلب ياء؛ لانضمام ما قبلها. وأما الثاني: فلأن الواو الرابعة فصاعداً ينكسر ما قبلها في بعض تصاريف الكلمة، فيجب قلبها ياءً[2]؛ كقولك ((يغزى)) و((يستغزى))، فإن الأصل في الرباعي مضارع ((أغزى)) أن يكون ((يغزو)) مثل ((يرسل))، فقلبت فيه الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حمل الماضي على المضارع؛ ليتماثل اللفظ فيها، كما أعل المضارع؛ لاعتلال الماضي في نحو((يقول)) و((يبيع)). وكذلك قلبت في ((غازيت)) و((رجيت)) ياء، لانقلابها في مضارعهما وهو((أُغَازي)) و((أُرَجِّي))، وقالوا ((ترجَّيتُ))، وإن لم ينقلب في مضارعه الذي هو((أترجّا))، لكن ألف ((أترجّا)) هي بدل من الياء في ((أُرَجِّي))، فوجب القلب بعد دخول تاء المطاوعة، كما وجب قبل دخولها؛ فلذلك قالوا ((ترجيت))، ولم يقولوا ((ترجوت)).

وكذلك قلبت في ((استرشيت)) ياء؛ لقولهم في المضارع:((أسترشي))، وكذلك قلبت في مضارع ((غُزِي)) و((رُضِي)) ياء؛ لأن الماضي الذي هو((غُزِيَ)) لما بني لما لم

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٩٦، وشرح الأشموني ٢/٦١٣، ٦١٤، وأوضح المسالك ٤/٣٨٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٨٨.

يسم فاعله كسر ما قبل الواومثل ((ضُرِبَ)) إذا بنى لما لم يسم فاعله، فقلبت الواوفيه ياء ؛ لانكسار ما قبلها، وحمل المضارع عليه نحو((يغزيان)) ؛ ليتماثل المستقبل والماضى، وكذلك تقول ((يُرضيان))، فتقلب الواوياءً؛ لأنها قد قلبت في ((رضى))، وتقول في ((شاءى)) من الشأووهوالسبق: ((يشائيان))، فتقلب في المضارع ياءً، وإن لم تنقلب في الماضى، وقد اختلف في تعليله، فقيل هوشاذ؛ لأنه لم تنقلب في الماضى؛ ليحمل المضارع عليه، وقيل إنما قلبت في المضارع؛ لانقلابها فيما لم يسم فاعله؛ لقولك ((شوى)) ، ثم حمل المضارع عليه، والأولى أن يقال إنما قلبت في ((يشائيان))؛ لوقوعها رابعة، و لم ينضم ما قبلها؛ ولذلك قلبت الواوياءً في ((مَلْهَيان)) و((مَضْغَيان)) و((مُعَلّيان)) و((مُسْتَدْعِيان))؛ لوقوعها كما ذكر، أعنى رابعةً فصاعداً، و لم ينضم ما قبلها.

ذكر حكم العين واللام إذا كانا حرفي علة

إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علة نحو: ((حَيِيَ)) و((عَيِيَ)) من مضاعف الياء لم يمكن إعلالهما معاً[1] ؛ لأنه إجحاف، ولكن تعل اللام؛ لأنها أولى بالإعلال، ولولا إعلال اللام لوجب إعلال العين في ((حَيِيَ)) بقلب الياء الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن لما أعلت اللام في المضارع بقلبها ألفًا نحو((يحيى))، أوبحذفها في الجزم نحو((لم يحى)) كرهوا الجمع بين إعلالين، فصححت العين لذلك، ونزلت منزلة الحرف الصحيح؛ فلذلك لم تتغير الياء الأولى من ((حيى)) و((عيى)) أجريا مجرى ((بقي)) و((فني)) لكن اكثر العرب يدغم العين في اللام إذا تحركت بحركة لازمة نحو((حيي)) ((عيي)) فيقولون: ((حَيَّ)) و((عَيَّ))، إجراءً لذلك مجرى ((شد)) قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[2]، فتقول في الواحد: ((حَيَّ زيد))، وفي الجمع: ((حَيُّوا))، و لم تستثقل الضمة على الياء المدغم فيها؛ لسكون ما قبلها، وهوالياء المدغمة.

قال الشاعر:

عَيُّوا بأمرهمْ كَمَا ... عَيَّتْ ببيضتها الحمامَهْ[3]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٩٥.

(٢) سورة الأنفال ٨/٤٢.

(٣) من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٨ ولفظه: ((برمت بنوا سدكما برمت)) والمفصل ٣٩٢، وعيون الأخبار، لابن قتيبة ٢/٧٢، وابن يعيش ١٠/١١٥؛ ١١٦، ولابن مفرغ في ملحق ديوانه ٢٤٤، ولسلامة بن جندل في ملحق ديوانه ٢٤٦، وغير منسوب في المقتضب ١/١٨٢، والتكملة، للفارسي ٢٧١، وأصول ابن السراج ٣/٢٤٨، والمقتضب ١/١٨٢.

فقال ((عُيوا)) و((عَيّتْ)) كما يقال ((ظَنُّوا)) و((ظَنَّت)).

وإذا أدغمت جاز لك فتح الحاء من ((حى)) وكسرها؛ أما فتحها فواضح على الأصل، وأما كسرها فلأنه لما سكنت الياء التى بعدها للإدغام أشبهت الياء الساكنة فى ((لى)) جمع ((ألوى))، يقال: ((قرن ألوى)) و((قرون لى)) بضم اللام وبكسرها، والكسرة فى لام ((لى)) أظهر من الكسرة فى حاء ((حى))؛ لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة، وليس كذلك ((حى))؛ لأنها فتحةٌ، وهى قبل الياء غير مستكرهة.

واعلم أن الإدغام إنما يقع فيما حركته لازمةٌ، نحو((حى))[1]؛ لأن فتح آخر الفعل الماضى لازم؛ فلذلك حسن الإدغام فى ((حَىَّ)) بخلاف ما لم تلزم حركته، فإن الإدغام لا يجوز فيه، ويجب فكه مثل مضارع المضاعف المذكور نحو((لن يحيى)) و((لن يستحيى))؛ لأن من شرط المدغم فيه أن يكون متحركًا، والياء فى المضارع المذكور ساكنةٌ فى الرفع، محذوفة فى الجزم، والفتحة فى النصب عارضة؛ لأنها حركة إعراب، تزول فى الرفع والجزم، فلا اعتداد بها؛ لأن الحركة العارضة كالمعدومة، بخلاف فتحة آخر الماضى، فإنها فتحة لازمة؛ فلذلك أدغم ((حى)) فى الماضى للحركة اللازمة، و لم يدغم فى المضارع؛ لعدم اللزوم.

واعلم أن إدغام ما ذكر ليس بلازم، بل يجوز فيه الإظهار؛ لأن هذه اللام قد تسكن، وقد تحذف فى المضارع كما تقدم، فليست مما تلزمها الحركة فى كل حال كالصحيح نحو((شد))؛ لأن الدال لا تحذف بوجه، فتقول على الإظهار فى الواحد: ((حيى زيدٌ))، وفى الجمع: ((حيوه)) كما تقول ((عموا))، قال الشاعر:

وكنا حَسِبْنَاهُم فوارسَ كَهْمَسٍ ... حَيُوا بعدما ماتوا منَ الدهر أَعْصُرًا[2]

والأصل ((حَيِيُوا))، فحذفت ضمة الياء الثانية تخفيفًا، فالتقى ساكنان؛ هى الواو، فحذفت الياء، وضمت الياء الباقية، وهى الأولى؛ لأجل الواو، بقى ((حيُّوا)).

وإذا بنيت من هذه الأفعال فعل ما لم يسم فاعله جاز فى ((أحيى)) من ((أحيا))،

---

(١) انظر: ابن يعيش ١١٦/١٠، والممتع فى التصريف ٥٧٩/٢.

(٢) انظر: من الطويل، وينسب لمودود العنبرى فى شرح أبيات الكتاب، للسيرافى ٤٣٤/٢، ولأبى حرابة الوليد بن ضيفة فى شرح شواهد الإيضاح ٦٣٤، وشرح شواهد الشافية ٣٦٣/٤، واللسان ((حيا)) ٢١٨/١٤، ولمودود أو لأبى حرابة فى اللسان ((كهمس)) ١٩٩/٦، والبيت غير منسوب فى المقتضب ١٨٢/١، وابن يعيش ١١٦/١٠، والكتاب ٣٩٦/٤، والممتع فى التصريف ٥٧٩/٢، والمنصف ١٩٠/٢.

وفى ((استَحْيِيَ)) من ((استَحيّا))، وفى ((حُويِيَ)) من ((حايــــاه يحايــــه)) الإظهـــار، كالأمثلة المذكورة، والإدغام كقولك: ((أحيَّ)) و((اسـتُحِيَّ)) و((حــوى))؛ لكــون حركتها لازمة، وقالوا فى جمع ((حيا))، نحو((حيا الناقة)): أحية))، بالإدغام، وأحيــة، بالإظهار، وكذلك يقال فى جمع ((عَيِيّ)): أعيّا بالإدغام، و((أعْيِيا)) بالإظهار.

وأما ((قوى)) نحو((قوى زيد على كذا)) فهى مثل ((عيى)) فى أحد وجهيه وهوترك الإدغام، وأصله ((قَوو)) على ((فعل)) فقلبت الواو المتطرفة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، بقى ((قوى))، فلم يلتق مثلان، فلم يكن مثل ((عى)) فى الوجه الآخر الذى هو الإدغام[1].

ذكر حكم الواو عينًا ولامًا

وهو[2] مضاعف الواو؛ إذا كانت عين الفعل ولامه واوين فــلا يجــيءُ إلا علــى ((فعل)) بكسر العين؛ لتنقلب اللام ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ استثقالاً لاجتماع الواوين، كقولهم ((قويت))، والأصل ((قَووتُ)) على ((فَعِلْتُ))، فانكسر ما قبل الواو الأخيرة، فانقلبت ياءً، صار ((قويت)).

ولو بنوا من القوة نحو((غزوت)) و((سروت)) على ((فعلت)) بفتح العين و((فعلت)) بضمها، لسلمت الواو، ولزم أن يقولوا ((قَووت)) أو((قَووتُ)) وهو مستثقل؛ لأنهم إذا كرهوا اجتماع الياءين فهم لاجتماع الواوين أكره كقولهــم ((حيــوان))، وأصلــه ((حييان))، فقلبوا الياء الثانية واوًا؛ لقربها من الطرف مع أنهم قلبوا الأخف إلى الأثقل؛ كراهة للتضعيف فى الياء، واجتماع الواوين أثقل من اجتماع اليــاءين؛ لأنهــم قــد استثقلوا الواوالواحدة فى نحــو((شــقيت)) و((رضيــت))، والأصــل ((شَــقْوتُ)) و((رَضِوْتُ))، فبنوا الماضى على ((فَعِل))، فانقلبت الواوياءً فيهما؛ لانكسار ما قبلهــا، صار ((شَقِيت)) و((رضِيت)) وإنما صحت الواوفى ((قَوِيت)) و((حَوِيت)) لاعتلال اللام، لئلا يجمعوا بين إعلالين فى كلمة واحدة.

فأما إذا كانت العين واللام واوين وسكن ما قبل الواوالأخيرة فإنها تصــح كمــا

---

(١) انظر: المنصف ٢/٢١١.

(٢) انظر: المنصف ٢/٢١٠.

صحت فى ((غَزْو)) و((دَلْو))[1]، وذلك نحو((القُوة))[2] و((الحُـــوّة)) و((الصُّـــوّة))[3] و((البَوّ))[4] و((الصوّ)) [5] مما حصل فيه تضعيف الواو؛ وإنما احتمل فـــى ذلـــك ثقـــل التضعيف لأمرين:

أحدهما: تسهيل الإدغام للتضعيف؛ لأن اللسان ينطق بالمدغم دفعة واحدةً، بخلاف المظهر، فإنه ينطق به دفعتين نحو((ت)) و((بتت)).

ثانيهما: أن هذا التضعيف وقع فى الأسماء، والأسماء محتملات لذلـــك؛ لأنهـــا لا تنصرف كما يتصرف الفعل من الماضى إلى المستقبل.

القول على كيفية بناء بعض الأبنية المعتلة

إذا بنى فعل من الحوة ونحوها على افعالّ مثل ((احمارّ))، قيل فـــى فعلـــه المـــاضى ((احْواوا))، والأصل ((احْوَاوَوَ)) بفتح الواوالأخيرة؛ لوجوب فتح آخر الفعل المـــاضى، وقبلها فتحة أيضًا، فقلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، صـــار ((احـــواوا))؛ إذ لم يقولوا ((احواوّ)) بالإدغام؛ لفوات المثلين؛ لانقلاب الواوالأخيرة ألفًا كما ذكرنا، فلـــم يدغم لذلك فى ((قوى))؛ لفوات المثلين، وهذا التعليل أشد مما ذكره فى المفصـــل[6] ؛ فإنه قال ما معناه أنهم لوأدغموا فى ((احواوا)) الماضى لأدغموا فى المضارع، فيلزم أن تضم الواوفى ((يحواو)) المضارع؛ لوجوب تحريك المدغم فيه، فكان يلزم ضم الواوفى ((يحواو)) فى الرفع، وهـــم يســـتثقلون الضمـــة علـــى الـــواو؛ ولذلـــك قـــالوا: ((هويغزوويسرو))، فأسكنوها رفعًا فى المضـــارع اســـتثقالاً لضمهـــا، فلوأدغمـــوا نحو((يحواو))؛ لوقعوا فيما فروا منه، وهوتعليلٌ ليس بطائل؛ لأنه كان مـــن الجـــائز أن يدغموا في ((احواو)) الماضى دون المضارع كما أدغموا ((حيى)) المـــاضى، فقـــالوا: ((حيّ زيد)) دون المضارع الذى هو((يحيى))، على ما تقدم[7] .

---

(١) انظر: المنصف ٢/٢١١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٨٥، وشرح ابن عقيل ١٩٦.

(٣) الصوة: جماعة السباع.. انظر: اللسان ((صور)) ١٩/٢٠٥.

(٤) البوة ولد الناقة. انظر: اللسان ((بوو)) ١٨/٩٠٨.

(٥) الصو: الفارغ. انظر: اللسان ((صوو)) ١٩/٢٠٥.

(٦) انظر: المفصل ٣٩٣.

(٧) انظر: هذا الكتاب٢/٢٩٩.

وأما مصدر نحو((احواوا)) فيجيء على وجهين[1] :

أحدهما: ((احْويواء)) على وزن افْعِيعَال، والأصل ((احْوِيَوايّ)) مثل ((اشْهِيباب))، فقلبوا الياء الأخيرة المتطرفة همزة، كما قلبت في ((كساء))، وعلى هذا فقد اجتمع في المصدر المذكور أعني ((احْويواء)) الياء والواوالثانية، وسبقت إحداهما بالسكون، ومع ذلك لم تقلب الواوياءً، وتدغم الياء في الياء على القاعدة، قالوا: لأنه مثل ((سوير الأمـــير))؛ لأن الياء في المصدر المذكور بدل من الألف الأولى في ((احواوا)) الفعل، فإنها انقلبـــت يـــاء؛ لانكسار ما قبلها في المصدر؛ كما أنها في ((سُوَير))، بدل من الألف في ((سائر)).

ثانيهما: ((احْوِيّاء))، وهومذهب سيبويه[2] ، وذلك أنه لما اجتمعت الياء والواوالثانية في ((احْويواء))، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواوياءً، وأدغمت الياء في اليـــاء على القاعدة، بقي ((احْوِيّاء)).

وإذا بني من الحُوّة ونحوها فعل على افْعَلَلْتُ مثل ((احْمَرَرْتُ))، قيل ((احْوَوَيْتُ))، ويجيء مصدره على وجهين أيضًا:

أحدهما: ((احْوِواء)) مثل ((اقتتالا))، فكما لم يدغموا في ((اقتتال)) لم يدغموا في ((احْوِواء)). ثانيهما: ((حِواء)) مثل ((قتالا))، وهومذهب الأخفش[3] ، فإنه نقل حركة الواوالأولى من ((احوواء)) إلى الحاء، فاستغنى عن همزة الوصل، وأدغمـــت الواوفـــي الواو، بقي ((حِوّاء))، كما فعلوا في ((اقتتال)) فصار ((قِتّالا)).

---

(١) انظر: المنصف ٢/٢٢٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٧٤، وابن يعيش ١٠/١٢٠.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٠.

الفصل التاسع فى الإدغام

وهو[1] بتشديد الدال فى عبارة البصريين، وبتخفيفها فى عبارة الكوفيين، والإدغام فى اللغة إدخال شيء فى شيء؛ ولذلك سمى هذا الباب إدغامًا؛ حيث كان اتصال الحرفين بالإدغام، كأنه إدخال حرف فى حرف[2].

وأما فى الاصطلاح[3]، فهوتشديد حرف متحرك لفظًا أوحكمًا، بإيصال ساكن قبله من جنسه.

والغرض به طلب التخفيف؛ لأن المثلين[4] يثقل النطق بهما؛ لأنك تعود إذا نطقت بالثانى إلى موضع الأول؛ ولذلك شبه النطق بهما بمشى المقيد،فإذا أدغم أحدهما فى الآخر ارتفع اللسان بهما دفعة واحدة.

والمدغم والمدغم فيه أبدًا حرفان؛ الأول ساكن، والثانى متحرك؛ لأن الأول إذا تحرك امتنع اتصاله بالثاني؛ لأن الحركة تحول بينهما؛ لأن محل الحركة من الحرف بعده، وجميع الحروف تدغم، ويدغم فيها إلا الألف؛ لأنها ساكنة أبدًا، فلا يمكن إدغام ما قبلها فيها؛ لسكونها ولا إدغامها فيما بعدها؛ لأنها ليس لها مِثلٌ متحركٌ[5].

والتقاء المثلين على ثلاثة أضرب[6]:

أحدها: أن يسكن الأول، و لم يكن حرف مد، ويتحرك الثانى فيجب الإدغام ضرورة؛ إذ لا حاجز بينهما من حركة وغيرها فيشتد ازدحامها فى المخرج، فيجب الإدغام نحو((لم يبرح حاتم)) و((لم أقل لك))، فأما إذا كان الأول حرف مد من كلمة أخرى فإنه لا يدغم فى مثله على المختار نحوقوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾[7]لزوال المد بالإدغام[8].

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٠، والإيضاح ٣/٣٩٩، والهمع ٦/٢٨٠، والممتع ٦٣١، والرضى على الشافية ٣/٢٣٤، والجاربردى ١/٣٢٦، والمقتضب ١/٣٣٣، والكتاب ٤/٤٣١، والمقدمة الجزولية ٣١٢، والتسهيل ٣٢٠.

(٢) انظر: الصحاح ((دغم)) ٥/١٩٢٠، والتاج ((دغم)) ٨/٢٩١، وحاشية الصبان ٤/٣٤٥.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك: الممتع فى التصريف ٦٣١، وشرح الشافية ٣/٢٣٣-٢٣٨، وابن يعيش ١٠/١٢٠-١٢١، والإتقان فى علوم القرآن ١/٢٦٣، وحاشية الصبان ٤/٣٤٥، وشرح الأشمونى ٢/٦٥٩.

(٤) المقصود بالمثلين ما اتفقا مخرجا وصفة. انظر: الإتقان فى علوم القرآن ١/٢٦٤.

(٥) والصحيح أن الألف لا تُعد حرفًا، وإنما هى حركة طويلة. انظر ما سبق ذكره فى هذا الكتاب.

(٦) شرح ابن عقيل ٢٠١-٢٠٢، وشرح الأشمونى ٢/٦٥٩-٦٦٠.

(٧) سورة يوسف ١٢/٧١.

(٨)انظر فى تفصيل ذلك: إتحاف فضلاء البشر ١/١١٤.

ثانيهما: أن يتحرك الأول، ويسكن الثاني، فيمتنع الإدغام[1]، كقولك ((ظللت)) و((رسول الحسن))؛ لأن حركة الحرف الأول تفصل بين المتجانسين[2]، فيتعذر الاتصال.

وقد حكى قوم من بني بكر بن وائل أنهم يسكنون الأول المتحرك، ويحركون الثاني الساكن، ويدغمون؛ لثقل اجتماع المثلين فيقولون في مثل ((رددن)) و((مررْنَ)): ردّن ومرّن.

ثالثها: أن يتحركا، وهو على ثلاثة أوجه، ما يجب فيه الإدغام، وما يجوز، وما يمتنع.

ذكر ما يجب فيه الإدغام

وهو [3] أن يلتقيا في كلمة واحدة وليس أحدهما للإلحاق[4]، ولا في معنى الانفصال[5]، ولم يؤد الإدغام إلى لبس، ولم يكن قبل ساكن، فإذا حصلت هذه الشرائط وجب الإدغام[6]، نحو: رد يرد وفر يفر واحمر يحمر، وما أشبهها، إلا إذا اضطر الشاعر، فيردها إلى الأصل كقوله:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبت من خُلُقي ... أني أجُودُ لأقوام وإن ضَنِنُوا[7]

---

(١)انظر: ابن يعيش ١٢٢/١٠، والأصول ٤١٢/٣.

(٢)كما أنه من شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني، وهو ساكن. انظر: ابن يعيش ١٢٢/١٠.

(٣) انظر: الجاربردي ٣٢٩/١، وشرح الأشموني ٦٥٩/٢، ٦٦٠، وابن عقيل ٢٠١-٢٠٢، وأوضح المسالك ٤٠٨/٤-٤٠٩.

(٤) الإلحاق: نحو: جلبب وقردد، فهو ملحق بدحرج. انظر: ابن يعيش ١٢٢/١٠، والممتع ٦٣٥، ٦٤٨.

(٥)وذلك مثل ((اقتتل))؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها. انظر: المفصل ٣٩٣.

(٦)ويقع بأحد عشر شرطًا: الأول: أن يكونا في كلمة كـ ((شدّ)) و((ملّ)).

الثاني: أن لا يتصدر أولهما كما في ((ددن)).

الثالث: أن لا يتصل أولهما بمدغم كـ ((خُشَّن)) جمع ((خاشّ)).

الرابع: أن لا يكون في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثلين كـ ((قردد)).

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على ((فَعَل)) كـ ((طلل))، أو ((فُعُل)) كـ ((جُدُد))، أو ((فِعَل)) كـ ((لِمم))، أو ((فُعَل)) كـ ((دُرَر)).

والثلاثة الباقية: أن لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو: ((اخصص ابن، واكفف الشرّ)) وأن لا يكون المثلان ياءين لازمًا تحريك ثانيهما نحو: حيي وعيي، ولا تاءين في افتعل كـ ((استتر)) و((اقتتل)). انظر: أوضح المسالك ٤٠٨/٤، ٤٠٩، وشرح الأشموني ٦٥٩/٢-٦٦١، وشرح ابن عقيل ٢٠١-٢٠٢.

(٧) من البسيط، لقعنب بن أم صاحب في الكتاب ٢٩/١، وهو من شواهد المقتضب ١٤٢/١، والمخصص ١٦٥/١، والخصائص ١٦٠/١.

ذكر ما يجوز فيه الإدغام والإظهار

وهو [1] أن يكون المثلان المتحركان منفصلين، أى فى كلمتين وأن يكون قبلهمـــا؛ إما متحرك أوحرف مد، نحو((هوينعت تلك)) و((المال لزيد)) و((ثوب بكر))؛ لقيـــام حرف المد مقام الحركة؛ لأن زمانه أطول من زمان غيره، فإن سكن ما قبلهمـــا، و لم يكن الساكن حرف مد لم يجز الإدغام؛ لأنك تسكن الحرف الذى تحاول إدغامه، وقبله ساكن غير مدة، فيجتمع ساكنان على غير حده، ومما يجوز فيه الإدغام والإظهار أيضًا أن يكون المتحركان بالشرائط المذكورة فى حكم الانفصال، نحو((اقتتل))، فمن أدغـــم نقـــل حركة التاء الأولى إلى القاف، وأدغم التاء فى التاء، فتسقط همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فيبقى ((قتّل))، ويجوز فيه فتح القاف وكسرها[2].

وإنما جاز فى ذلك الإدغام والإظهار لجريانه مجرى المتصلين من وجـــه، ومجـــرى المنفصلين من وجه الاتصال؛ فلأن تاء الافتعال وتاء ((قتّل))، التى هى عـــين الفعـــل، مثلان فى كلمة واحدة، فجاز الإدغام؛ لاجتماع المثلين فى كلمة واحدة، وأما وجـــه الانفصال فلأن تاء الافتعال اتفق فى ((اقتتلا)) أنه وقع بعدها مثلها، وليس ذلك مطردًا، فإنه لا يلزم أن يكون بعدها تاءٌ أبدًا، فإنه قد يقال ((اقتســـم)) و((افتقـــر))، فكانتـــا كالمنفصلتين فى نحو((أنعت تلك))، إذ قد يكون معها غير التاء نحو((اضرب تلـــك))، فمن أظهر هذا، أعنى لكونهما فى حكم المتفصلين.

ذكر ما يمتنع فيه الإدغام

وهو [3] على ثلاثة أضرب:

فالأول: أن يكون أحدهما للإلحاق، نحو((قَرْدَدَ)) و((جَلْبَبَ))، فإنهمـــا ملحقـــان بـــ((جعفر)) و((دحرج))، فلوأدغم لخرج عما ألحق به، فيمتنع الإدغام لذلك.

---

(١) انظر: شرح الأشمونى ٦٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٢، وأوضح المسالك ٤٠٩/٤، ٤١١.

(٢) انظر: الكتاب ((بولاق)) ٤١٠/٢، وشرح الشافية ٢٨٣/٣-٢٨٥، والمنصف ٢٢٢/٢-٢٢٦، وابن يعيـــش ١٢٢/١٠، والممتع فى التصريف ٦٣٨.

(٣) انظر: الجاربردى ٣٣٣/١، وشرح الأشمونى ٦٦١/٢، وأوضح المسالك ٤١٢/٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٢.

والثاني: أن يؤدى فيه الإدغام إلى لبس مثال بمثال، نحو((سُرُر))[1]، ((طُلَل)) و((جُدَد)) فلوأدغموا بقى ((سرّ)) و((طلّ)) و((جدّ))، فيلتبس ((فُعُل)) بضم العين ((بفعْل)) بتسكين العين، فيمتنع لذلك.

والثالث: أن ينفصلا، ويكون ما قبل الأول حرفًا ساكنًا غير مَدَّة، نحو((قرم ملك))[2]، ((عَدُووليد))، فيمتنع، لاجتماع الساكنين، لا على شرطه، لأنك لوأدغمت ميم ((قرم)) فى ميم ((ملك)) لالتقت راء ((قرم)) والميم الأولى على غير شرطية اجتماع الساكنين، وهذا قول النحويين، والقراء مطبقون على صحة إدغام مثل ذلك.

ويقع الإدغام فى المثلين وفى المتقاربين، لكن بعد جعلهما مثلين؛ ليمكن الإدغام.

ومعرفة التقارب والتباعد يتنى على معرفة مخارج الحروف، فلذلك وجب ذكرها.

القول على مخارج الحروف

وهى [3] ستة عشر مخرجًا[4]، فى جليل النظر، وأما فى دقيق النظر، فلكل حرف مخرج، فللهمزة والهاء والألف اللينة [5] أقصى الحلق، وهوأول المخارج[6]، وللعين والحاء أوسط الحلق[7]، وهوثانيه[8]، وللغين والخاء أدنى الحلق إلى الفم، وهوثالثها[9]،

---

(١) سرر: جمع سرير. انظر: الصحاح ((سرر)) ٢/٦٨٢.

(٢) القرم: يقال للسيد قرم مقرم تشبيهًا بالبعير المكرم، لا يحمل عليه ولا يذلل. انظر: الصحاح ((قرم)) ٥/٢٠٠٩.

(٣)الكتاب ٤/٤٣٢، وشرح الشافية ٣/٢٥٠-٢٥٤، وابن يعيش ١٠/١٢٣-١٢٥، والممتع فى التصريف ٦٦٨، والمقتضب ١/٣٢٨، والمقرب ٢/٥، والأصول ٣/٤٠٠، والإيضاح ٢/٤٨٠، والجاربردى ١/٣٣٥، والتسهيل ٣١٩.

(٤)المخرج هو المقطع الذى ينتهى الصوت عنده. ابن يعيش ١٠/١٢٤.

(٥)هكذا قال سيبويه، وزعم أبو الحسن الأخفش أن الهاء والألف اللينة مخرجهما واحد. ابن يعيش ١٠/١٢٤، والممتع فى التصريف ٦٦٨، وشرح الشافية ٣/٢٥١.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣ والمقرب ٢/٥ والمقتضب ١/٣٢٨.

(٧) وروى الليث عن الخليل أن الألف والواو والياء والهمزة جوف؛ لأنها تخرج من الجوف، ولا تقع فى مدرجة من مدارج الحلق، ولا اللهاة، ولا اللسان؛ إنما هى هواء. ابن يعيش ١٠/١٢٤ وشرح الشافية ٣/٢٥١.

(٨) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٨.

(٩) انظر الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٨.

وللقاف أقصى اللسان فما فوقه من الحنك الأعلى، وهورابعه[1] ، وللكاف من اللسان والحنك ما يلى مخرج القاف، وهوخامسها[2] ، وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى، وهوسادسها[3] ، وللضاد أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وهوسابعها[4] ، وللام ما دون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب الرباعية والثنية وهوثامنها[5] ، وللنون ما بين طرف اللسان وبين فويق الثنايا وهوتاسعها[6] ، وللراء ما هوأدخل فى ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون منحرفًا إلى مخرج اللام وهوعاشرها[7] ، وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا فهوحادى عاشرها[8]، وللصاد والسين والزاى ما بين طرفى اللسان والثنايا، وهوثانى عشرها[9] ، وللظاء والذال والثاء ما بين طرفى اللسان وأطراف الثنايا العليا وهوثالث عاشرها[10] ، وللفاء باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وهورابع عشرها[11] ، وللباء والميم والواوما بين الشفتين، وهوخامس عشرها[12]، فهذا الذى عده صاحب المفصل[13]، وهوخمسة عشر مخرجًا، وترك السادس عشر، وهوالخيشوم، وله النون الخفيفة كما سنذكر، ولكن يشكل بانحصار الحروف التسعة والعشرين فى المخارج الخمسة عشر المذكورة، فلم يبق شىء بين التسعة والعشرين حتى يكون مخرجه هوالسادس عشر.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٨.
(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٨.
(٣)انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٨.
(٤) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٨.
(٥) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(٦) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(٧) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(٨) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(٩) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(١٠) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(١١) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(١٢) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٢/٥، والمقتضب ١/٣٢٩.
(١٣) انظر: المفصل ٣٩٣-٣٩٤.

ذكر عدد الحروف

قال الزمخشري[1]: وهو يرتقي إلى ثلاثة وأربعين حرفًا، فالأصول تسعةٌ وعشرون على ما هو المشهور، أولها الهمزة، وصُوِّرت بصورة الألف، وصورتها وصورة الألف اللينة واحدةٌ، كالباء والتاء، فاللفظ مختلف والصورةُ واحدةٌ.

وكان المبرد [2] يعدُّ الحروف ثمانية وعشرين حرفًا، أولها الباء، وآخرها الياء، ويدع الهمزة، ويقول: لا صورة لها؛ لأنها تكتب تارةً واوًا، وتارة ياءً وتارةً ألفًا، فلا تُعد مع التي أشكالها محفوظة معروفة.

والصواب أن الهمزة من حروف المعجم، وصورتُها الألف على الحقيقة، وإنما كُتبت بغير الألف إذا خُففت، ألا ترى إذا وقعت أولاً لم تُكتب إلا ألفًا نحو((أعلم أحمد أترجة))، وذلك لما وقعت أولاً ولم يمكن تخفيفها، فأما الألف اللينة التي في نحو((قال)) و((باع)) فلا يمكن النطق بها منفردة مرة، ولا تكون إلا ساكنة[3].

وتتفرع من هذه التسعة والعشرين ستة أحرف مأخوذ بها في القرآن وفي كل كلمة فصيحة، وثمانية أحرف مستهجنة غير مأخوذ بها في اللغة الفصيحة. أما الستة[4] المأخوذ بها في اللغة الفصيحة: فالنون الخفيفة، وتسمى الخفية، وهمزة بين بين، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي.

أما النون الخفيفة [5] فالمراد بها النون الساكنة في نحو((منك)) و((عنك))، ومخرجها من الخيشوم، وإنما لم تخرج من الخيشوم إذا وليها حرف من خمسة عشر حرفًا، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والدال، والتاء، والذال، والباء، والفاء؛ فإن النون متى سكنت وكان بعدها حرف من

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٥.

(٢) انظر: المقتضب ١/١٩٢.

(٣) فرق المؤلف بين الهمزة والألف وجعل الهمزة من حروف المعجم وذهب إلى أن الألف إنما هي مدة ساكنة، وهذا يتفق مع معطيات علم اللغة الحديثة. انظر تفاصيل هذه القضية في فصول في فقه العربية ٤٠٢-٤٠٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٤٣٢، والمقتضب ١/٣٣٠، والمقدمة الجزولية ٣١٥.

(٥) ذكر الرضي أن الرواية عن سيبويه ((الخفيفة)) وكان السيرافي يحب أن يقال: الخفية؛ لأن التفسير يدل على ذلك؛ إذ هي تزيد ساكنة غير ظاهرة، مخرجها من الخيشوم. انظر: شرح الشافية ٣/٢٥٤-٢٥٥

هذه الحروف، فهى النون الخفيفة، ومخرجها من الخيشوم، ولا علاج للفم فى إخراجها؛ لاختلالها بإمساك الأنف.

والخيشوم الذى هومخرجها هوأقصى داخل الأنف، حيث ينجذب إلى داخل الفم، فإن لم يكن بعدها حرف أوكان، ولكن من غير الخمسة عشر المذكورة فهى التى من الفم، وليست بالخفيفة.

وأما همزة بَيْنَ بَيْنَ، فهى التى تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها، فالمكسورة تكون بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمفتوحة بين الهمزة والألف، فعلى ذلك تكون همزة بَيْنَ بَيْنَ ثلاثة أحرف.

فيصير الحروف المتفرعة المأخوذ بها فى اللغة الفصيحة ثمانية لا ستة، وإذا انضمت الثمانية إلى التسعة والعشرين صارت سبعة وثلاثين.

وأما ألف التفخيم، وهى التى ينحى بها نحوالواو، كقولهم: الصلاة، و((الزكاة))، وكتب بالواوتنبيهاً على ذلك.

وأما ألف الإمالة، وتسمى ألف الترخيم؛ لأن الترخيم تليين الصوت وتنفيص الجهر فيه، وهى التى ينحى بها نحوالياء كقولك ((عالم)).

وأما الشين التى كالجيم ففى نحو((أشدق)) إذا أشربتها صوت الجيم[1] ؛ لأن الشين حرف مهموس رخو، والدال مجهور شديد، فتباينا فقرب بينهما بإشراب الجيم؛ لأنها قريبة من مخرج الشين، وموافقة للدال فى الشدة والجهر.

وأما الصاد التى كالزاى، فكقولك فى مصدر: مصدر، بإشمام الصاد الزاى للمناسبة على نحوما تقدم[2] .

وأما الثمانية المستهجنة[3] ، وهى التى لا يؤخذ بها فى اللغة الفصيحة:

١- الكاف التى كالجيم، قالوا: وهى فى لغة بعض اليمن، يقولون فى ((جمل)): كمل

---

(١) الحقيقة أن الجيم من الحروف الازدواجية ، وهى تتكون من حرفين، الشين والدال ولذا حينما تجاوز الحرفان صارا كالجيم. انظر تفصيل هذه القضية فى: فصول فى فقه العربية ١٤٨.

(٢) انظر هذا الكتاب٢/٣٠٩.

(٣) انظر: الإيضاح، لابن الحاجب ٢/٤٨٤، وشرح الشافية للرضى ٢٥٦/١، وابن يعيش ١٢٧/١٠، والمفصل ٣٩٤، والكتاب ٤٣٢/٤.

٢- الجيم التى كالكاف، وهى مثل الكاف التى كالجيم، وهما جميعًا شيء واحد، إلا أن أصل أحدهما الكاف، وأصل الآخر الجيم، وهما مما يعسر تحقيقهما، فإن إشراب الكاف صوت الجيم وبالعكس متعذر.

٣- الجيم التى كالشين وعكسها، وتقع فى الجيم الساكنة، إذا كان بعدها تاءٌ أودالٌ نحو((اجتمعوا)) و((الأجدر))، وإنما كانت الجيم كالشين مستقيمةً وعكسها، أعنى الشين كالجيم مستحسن حسبما تقدم؛ لأنه كُره اجتماع الشين والدال للتباين، كما تقدم فى الأحرف الستة المأخوذ بها فى اللغة الفصيحة، فكان إشمام الشين الجيم مستحسنًا، و لم يُكره اجتماع الجيم مع الدال أوالباء؛ لعدم التباين، فلم يحسن إشمام الجيم الشين؛ لأنه انتقالٌ إلى المباين؛ فلذا حسنت الشين التي كالجيم، وقبحت الجيم التى كالسين.

٤- الضاد الضعيفة، وهى تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا، فتخرج بين الضاد والظاء، قال ابن الحاجب[1] : كما ينطق بها أكثر الناس اليوم، ممن يقصد الفرق بين الضاد والظاء[2] .

٥- الصاد التى كالسين، نحوقولك فى صبغ: سبغ.

٦- الطاء التى كالتاء، وهى التى تُسمع من بعض الأعاجم كثيرًا، كقوله فى ((طالب)): تالب[3] .

٧- الظاء التى كالثاء، نحوقولك فى ((ظلم)): ثلم.

٨- الثاء التى كالفاء، نحوقولك فى ((ثور)) فور.

قال ابن الحاجب[4] فى شرح المفصل: وبقى حرف لم يُتعرض له، وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم به، وهى القاف التى كالكاف كما ينطق بها أكثر العرب اليوم، وإذا ضممت هذه الثمانية والقاف التى كالكاف إلى السبعة والثلاثين صارت الحروف ستة وأربعين.

---

(١)انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٨٤.

(٢)وذهب السيرافى إلى أنها لغة قوم ليس فى لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها فى العربية اعتضلت عليهم، فربما أخرجوها ظاء أو بين الظاء والضاد. انظر: شرح الشافية ١٠/٢٥٦-٢٥٧، وسر صناعة الإعراب ٢١٥.

(٣) أى بترقيق الطاء، وهى لغة عجم أهل العراق؛ لأنها ليست لغتهم. انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٧.

(٤)انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٨٤.

القول على تقسيم الحروف على حسب صفاتها:

وهى تنقسم[1] إلى المجهورة والمهموسة، والشديدة والرخوة، وهما بين الشدة والرخوة، والمطبقة، والمنفتحة، والمستعلية والمنخفضة، وحروف القلقلة، وحروف الصفير، وحروف الذلاقة، والمصمتة، واللينة، والمنحرف، والمكرر، والهاوى، والمهتوت.

أما[2] المجهورة فتسعة عشر حرفاً[3]، ويجمعها النصف الثانى من هذا البيت مع النون والزاى:

الكَظْمُ أعظمُ مَا فى المرء منْ خُلُـــق إذْ قَدْ طبعَ غَـــوىّ ظَـــالم ضَجـــر

وهذا ترتيبها فى النظم:

ألف، ذال، قاف، دال، طاء، باء، عين، غين، واو، ياء، ظاء، ألـــف، لام، ميــم، ضاد، جيم، راء، نون، زاى، وقد ذكر الألف مرتين، والمراد بــــالألف الأولى الهمـــزة وبالثانية الألف اللينة والتى لا يمكن النطق بها منفردة[4].

وإنما سميت مجهورة لأنها قوية مانعة للنفس أن يجرى معها عند النطق بها، ولم يخرج إلا بصوت قوى شديد.

وأما المهموسة[5] فعشرة أحرف[6]، ويجمعها ((ستشحثك خصفه))، وهى: ســـين، تاء، شين، حاء، ثاء، كاف، خاء، صاد، فاء، هاء، وهى ما عدا المجهـــورة، وهـــى ضـــد المجهورة؛ لأنها حروف ضعيفة يجرى معها النفس؛ لضعفها عند النطق بها، ألا ترى أنك إذا كررت بعض المجهورة وجدت النفس محصوراً بحيث لا يحس مع النطق بها بشـــىء مـــن النفس نحو((ققق))، بخلاف المهموسة نحو((ككك))، فإنك تجد النفس معها كلها فى حـــال النطق بها؛ لأنه لم يقو الاعتماد عليها فى موضعها، فيمنع النفس كما منعته المجهورة.

---

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/٤، والمقتضب ٣٣١/١، والمقرب ٦/٢، والمقدمة الجزولية ٣٢٠، وابن يعيش ١٢٨/١٠، والإيضـــاح ٤٨٤/٢، والممتع ٦٧١، والهمع ٢٩٦/٦، والأصول ٤٠١/٣، والرضى على الشافية ٢٥٧/٣.

(٢) الجهر: عبارة عن تذبذب الحبال الصوتية خلال النطق بصوت معين. انظر: علم الأصوات: لبرتيل مالمـــبرج ١٠٩ وعلم الأصوات، للدكتور محمد فتيح ١٧١، وفى التطور اللغوى، للدكتور عبدالصبور شاهين ٢٤٨.

(٣) انظر: المقتضب ٣٣١/١، والمقرب ٦/٢، والجاربردى ٣٤١/١، والكتاب ٤٣٤/٤، والمقدمة الجزولية ٣١٧-٣١٩.

(٤) ويرى بعض المحدثين أن الهمزة لا توصف بجهر ولا همس؛ لأنها وليدة إغلاق الوتر بين الصوتين وانفتاحهما فجأة. انظر علم الأصوات، للدكتور محمد فتيح ١٧١، وعلم الأصوات، لمالبرج ١١٢.

(٥)الهمس: هو عدم تذبذب الحبال الصوتية خلال النطق. انظر: علم الأصوات، لمالبرج ١٠٩.

(٦) انظر: المقتضب ٣٣١/١، والمقرب ٦/٢، والكتاب ٤٣٤/٤، والمقدمة الجزولية ٣١٦-٣١٧.

وأما الشديدة فثمانية[1]، ويجمعها ((أجدك قطبت))، وهي: ألف، جيم، دال، كاف، قاف، طاء، باء، تاء، ومعنى الشدة[2] انحصار صوت الحرف في مخرجه ولزومه له حتى امتنع صوت غيره أن يجري معه عند النطق به.

وأما الرخوة فثلاثة عشرة حرفًا، وهي: ثاء، حاء، خاء، ذال، زاي، سين، شين،صاد، ضاد، ظاء، غين، فاء، هاء.

ومعنى[3] الرخاوة[4] ضد معنى الشدة، ويُعرف التباين بين الشديدة والرخوة أنك إذا وقفت على حرف من الحروف الشديدة نحوالجيم في نحو((الحجّ))، وجدت صوت الجيم واقفًا منحصرًا لازمًا لموضعه، لا تقدر على مده، وإذا وقفت على حرف من الرخوة وجدته بخلاف ذلك نحو((الطش))، فتجد الصوت به جاريًا تقدر على مده إذا شئت، والطش المطر الضعيف.

وأما التي بين الرخوة والشديدة فثمانية، ويجمعها ((لم يروعنا)) وهي: لام، ميم، ياء، راء، واو، عين، نون، ألف، وهي الألف اللينة.

ومعنى كونها بين الشدة والرخاوة أنه ليس فيها ما في الشديدة من الانحصار، ولا ما في الرخوة من الجريان واللين، وإنما هي بين ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ((لم يتبع))، ووقفت على العين، وجدت في الصوت انسلالا وامتدادًا إلى موضع الحاء.

وأما المطبقة[5] فأربعة[6]، وهي: صاد، ضاد، طاء، ظاء؛ وسميت مطبقة لانطباق مخرجها من اللسان على ما حاذاه من الحنك، فينحصر بين اللسان والحنك الأعلى، وأقواها في الإطباق الطاء، وأضعفها فيه الظاء، والصاد والضاد متوسطتان.

---

(١) انظر: المقتضب ٣٣١/١، والمقرب ٦/٢، والجاربردي ٣٤١/١، والكتاب ٤٣٤/٤، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: علم الأصوات، لمالبرج ١١٣.

(٣) الاحتكاكية في علم اللغة الحديث: خروج الصوت مستمرًا في صورة تسرب للهواء محتكًا بالمخرج – انظر: علم الأصوات، لمالبرج ١١٣.

(٤) انظر: المقتضب ٣٣١/١ والمقرب ٧/٢، والكتاب ٤٣٤/٤، المقدمة الجزولية ٣١٩.

(٥) في الإيضاح، لابن الحاجب ٤٨٨/٢: ((قال الشيخ: ثم علل تسميتها مطبقة بما ذكر، وهو في الحقيقة اسم متجوز فيها؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده، فاختصر فقيل مطبق، كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والإصطلاح)).

(٦) انظر: المقرب ٧/٢، والجاربردي ٢٤٢/١، والكتاب ٤٣٦/٤، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

وأما المنفتحة[1] فجميع الحروف بعد المطبقة، فيكون عدة المنفتحة خمسة وعشرين حرفًا؛ وإنما سُميت منفتحة لأنها لا تنحصر بين اللسان والحنك، بل يبقى ما بين اللسان والحنك منفتحًا عند النطق بها، وبعضها ليس مخرجه من اللسان، وهومع ذلك منفتح، نحوحروف الحلق.

وأما المستعلية فسبعة[2]، الأربعة المطبقة، والخاء والغين والقاف.

والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك، أُطبِقَتْ أو لم تُطْبق[3].

وأما المنخفضة [4] فما عدا المستعلية، فتكون اثنين وعشرين حرفًا، ومعنى الانخفاض ضد الاستعلاء، أى أن الصوت واللسان لا يستعلى بها عند النطق إلى الحنك، كما يستعلى بالمستعلية.

وأما حروف القلقلة فخمسة[5]، وتجمعها ((قد طبج))، وهى القاف، والدال، والطاء، والباء، والجيم، ((والطبج)) الضرب على الشيء الأجوف.

والقلقلة ما يُحس به عند الوقوف عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط، والحفز: الدفع والضغط: الزحم.

وبعضها فى ذلك أشد من بعض، أبينها فى ذلك القاف، وإنما يظهر ذلك فيها عند الوقف، فإذا وصِلَتْ لم يكن ذلك.

وأما حروف الصفير[6] فثلاثة، وهى: الزاى والسين والصاد؛ وسُميت بذلك لأن الصوت عند النطق بها يشبه الصفير[7].

وأما حروف الذلاقة[8] فستة، ويجمعها ((مر بنفل))، والنفل بتسكين الفاء: العطية، وهى الميم، والراء، والباء، والنون، والفاء، واللام؛ وسُميت بذلك للاعتماد فى إخراجها على ذلق اللسان، وهوطرفه.

---

(١) انظر: المقرب ٢/٨، والكتاب ٤/٤٣٦.

(٢) انظر: المقرب ٢/٨، والجاربردى ١/٢٤٢، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك: علم الأصوات، لمالبرج ١١٧.

(٤) انظر: المقرب ٢/٨، والجاربردى ١/٢٤٢، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

(٥) انظر: الجاربردى ١/٣٤٣.

(٦) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠.

(٧) الصفير: هو كون الصوت شديد الوضوح فى السمع نتيجة الاحتكاك الشديد فى المخرج. انظر: علم الأصوات، لمالبرج ١٢٠.

(٨) فى الإيضاح، لابن الحاجب ٢/٤٨٨،٤٨٩،والذلاقة: الاعتماد على النطق بها على ذلق اللسان، وهو طرفه. وانظر الجاربردى ١/٢٤٢.

وأما المصمتة [1] فما عدا الذلقية، فتكون المصمته ثلاثة وعشرين حرفًا؛ وسُميت مصمته لأنه لا يكاد أن يُتكلم بكلمة رباعية أوخماسية مركبة من المصمتة وحدها، بـل لا بـد أن يكون فيها حرف من حروف الذلاقة، فمتى رأيت كلمة على تلك العدة، وليـس فيهـا حرف من حروف الذلاقة، فليست بعربية فى الأصل، وذلك نحو((عسجد))[2].

وأما اللينة [3] فهي: الواووالألف والياء؛ وسميت باللينة لما فيها من قبـول التطويـل لصوتها، وهومعنى اللين، فإذا وافقها ما قبلها فى الحركة فهى حرف مد ولين، فالألف حرف مد ولين أبدًا، والواووالياء بعد الفتحة حرفا لين، والواوبعد الضمة، والياء بعـد الكسرة حرفا مد ولين، والألف أشدها امتدادًا؛ لأنه أوسع مخرجًا.

وأما المنحرف [4] فهواللام، وهوحرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسـان مـع الصوت؛ وسُمي منحرفًا لانحراف اللسان فيه مع الصوت الخارج من ناحيتي مستدق اللسان.

وأما المكرر [5] فهوالراء؛ وسمى بذلك لتكرره عند الوقوف عليه فيتعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير، كقولك ((سرّ))[6] ونحوه، ويسمى منحرفًا أيضًا؛ لانحرافه إلى مخرج اللام.

وأما الهاوى [7] فهوالألف، والمراد به الألف اللينة لا الهمزة؛ وسُمى الهـاوى لأنـه صوت لا مُعتمد له فى الحلق، ولكن يهوى من مخرجه إذا مددته مـن غـير عمـل عضوفيه، ويتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو.

وأما المهتوت فالتاء؛ لضعفها وخفائها[8]، قال السخاوى: كذا رأيته فـى نسـخ

---

(١) انظر: الجاربردى ٢٤٣/١.

(٢) العسجد هو الذهب، وقيل اسم جامع للجوهر كله من الدرر والياقوت .
انظر: الصحاح ((عسجد))٥٠٨/٢، واللسان ((عسجد)) ٢٨١/٤.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠، والجاربردى ٣٤٣/١، والكتاب ٤٣٥/٤.

(٤) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠، والجاربردى ٣٤٣/١، والكتاب ٤٣٥/٤.

(٥) انظر: المقرب ٨/٢، والمقدمة الجزولية ٣٢٠، والجاربردى ٣٤٣/١، والكتاب ٤٢٥/٤.

(٦) التكرار عبارة عن ضربات متوالية من اللسان على اللثة لتحقق الراء، وذلك يكون فى الـراء السـاكنة أو المشددة، فأما المتحركة فتكاد تفقد هذا التكرار، وتصير راء لمسية. انظر: علم الأصوات للمرع ١١٩.

(٧) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠، والكتاب ٤٣٥/٤.

(٨) فى الإيضاح، لابن الحاجب ٤٩٠/٢: ((لأنه حرف شديد فيمتنع الصوت أن يجرى معه فيتحقـق خفـاؤه، والكاف وأن شاركه فى ذلك إلا أن مخرجه من أقصى الحنك فيقوى صوته، ولا يضعف كضعفه)).

المفصل، وأحسبه من غلط النقل فإن المهتوت إنما هو الهاء[1]، لضعفها وخفائها، قال الخليل[2]: ولولا هتة في الهاء لأشبهت الحاء، والهت الإسراع في الكلام[3]، وأراد الخليل بهتة الهاء العصرة التي قبلها دون الحاء.

ذكر ألقاب الحروف المذكورة على رأي الخليل:

وهو يسمى الكاف والقاف لهويتين؛ لأن مبدأهما من اللهاة، واللهاة ما بين الفم والحلق.

والجيم والشين والضاد شَجْرِيَّة؛ لأن مبدأها من شجرِ الفم، وهومفرجه، أي مَفتحه.

والصاد والسين والزاي أَسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، أي رأسه.

والطاء والدال والتاء نِطْعِيَّة؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى، والنطع بكسر النون ما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار كالتحزيز..

والظاء والذال والثاء لثوية؛ لأن مبدأها من اللّثة، وهي اللحم الذي فيه الأسنان.

والراء واللام والنون ذَولَقِيَّة؛ لأن مبدأها من ذولق اللسان، ((وذولق اللسان وذلْقه))، بتسكين اللام، واحد وهوطرفه.

والواووالفاء والباء والميم شفوية وشفهية، فالشفوية على أن المحذوف من الشفة واو؛ والأصل ((شَفَوَةٌ))؛ لجمعها على ((شَفَوَات))، والشفهية على أن المحذوف هاء، والأصل ((شفهة))؛ لجمعها على ((شفاه)) وتصغيرها على ((شُفَيْهَة)).

والألف والواو والياء جوفاء[4]، واحدها ((أجوف))؛ لأن انقطاع مخرجهن وآخره الجوف.

وزاد غير الزمخشري معها الهمزة؛ لاتصال مخرجها بالجوف أيضًا.

القول على كيفية الإدغام:

متى أُريد إدغام حرف في حرف مقاربِه فلا بد من قلب أحدهما إلى الآخر، والقاعدة: قلب الأول إلى لفظ الثاني[5]؛ ليصيرا مثلين، ثم يدغم الأول في الثاني؛

---

(١) انظر: الممتع في التصريف ٦٧٦.

(٢) انظر: المفصل ٣٩٦، وابن يعيش ١٢٤/١٠.

(٣) انظر: الصحاح ((هتت)) ٢٧٠/١، والتاج ٥٩٥/١، والقاموس المحيط ((هتت)) ١٦٦/١.

(٤) سواء كانت لينا أو معًا ولينا.

(٥) ويعرف هذا بالنوع الرجعي، وقد يكون تقدميًا، وإن كان الأول أكثر شيوعًا في اللغة العربية .انظر: في اللهجات العربية ٧٠.

لاستحالة إدغام المقارب في مقاربه بدون القلب؛ لأن الإدغام يُصيِّر الحرفين كحرف واحد؛ ليحصل النطق بهما دفعة واحدة، وذلك مع اختلاف الحرفين محال؛ لأن لكل حرفٍ منهما مخرجًا غير الآخر، فلذلك وجب قلب الأول وتسكينه، إن كان متحركًا ثم إدغامه، كما إذا أردت إدغام الدال في السين في قوله تعالى ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِه﴾[1] قلبت الدال سينًا، وأسكنتها ثم أدغمتها في السين، وقلت: ((يكاسّنا برقه))[2] ، وكذلك التاء في الطاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾[3] .

والمتقاربان حكمهما في الاتصال والانفصال كحكم المتماثلين[4] ، فالمتصلان ما كانا في كلمة واحدة، والمنفصلان ما كانا في كلمتين.

فإن التقى المتقاربان[5] في كلمة واحدة نُظِرَ، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى لبس لم يجز الإدغام نحو((كنية))، فلا يقال ((كيّة)) بإدغام النون في الياء؛ لئلا يلتبس، فيظن أنه من مضاعف الياء، وكذلك لا يقال في ((شاة زنماء)): زمّاء، وهي من المعز ما له لحية، ولا في ((غنم زنم)): زمّ؛ لئلا يُتوهم أنه مثل ((شمّا)) و((شمّ))، ولا في ((عتد))، وهوالشديد التام الخلق ((عدّ)) بقلب التاء دالاً، وإدغام الدال في الدال؛ لأنه يلبس بالعد من العدد، وكذلك لا يقال في ((وتد يتد)): يدُّ؛ لتوالي إعلالين، وهما حذف الواومن ((يوتد))؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم قلب التاء إلى الدال للإدغام، ومن ثم لم يبنوا ماضي ((وددت)) على الفتح؛ لأنهم لوبنوه على الفتح لقالوا في مضارعه ((يودد)) على ((يفْعِل)) بكسر العين، وكان يجب حذف الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، فكان يبقى ((يدد))، ثم يدغم، فيبقى ((يدّ))، فيتوالى إعلالان؛ فلذلك قالوا ((وددت)) بالكسر؛ ليكون المضارع على ((يودَد)) بالفتح، فتسلم الواومثل ((يوجل)).

وقالوا في مصدر ((وطَدَ)) و((وتِد)): طِدة وتِدة، ولم يقولوا وطَدًا ووتَدًا؛ لأنه

(١) سورة النور ٢٤/٤٣.

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر ١/١١٨، والإرشادات ٣٨٢.

(٣) سورة آل عمران ٣/٧٢.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣١، والرضي على الشافية ٣/٢٦٤، والأصول ٣/٤٠٥.

(٥) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣٢، والمبدع ٦/٢٨٨، والأصول ٣/٤١٠، والجاربردي ١/٣٣٤، والممتع في التصريف ٦٣٣.

مستثقل إن لم يدغم، وملبس إن أدغم؛ إذ لو قلبوا الطاء والتاء في ((وطدًا)) و((وتدًا))، وأدغموا لصار ((ودًّا)) فيلبس بقولك ((ود)) من غيره، فأما إذا لم يلبس الإدغام فإنه حينئذ يجوز، وذلك نحو((امَّحى)) و((همَّرش)) والأصل ((انمحى)) و((هنمرش)) مثل ((جَحْمَرِش))[1]، فقلبوا النون، وأدغموا لعدم اللبس للعلم بأن مثل ((امحى)) و((همرش)) ليس بأصل؛ إذ ليس في كلامهم ((افّعل)) ولا ((فّعلل)) فأدغموا لارتفاع اللبس، والهنمرش: العجوز الكبيرة.

وإن التقى المتقاربان في كلمتين لم يقع بإدغامها لبس ولا تغيير صيغة؛ لأن اللبس والتغيير إنما يقع إذا كانا في كلمة واحدة، لكن يشترط لصحة الإدغام فيها أن يكون قبل الحرف[2] الذى تريد إدغامه ساكن صحيح؛ لأنك إن أدغمت وتركت الساكن على حاله جمعت بين ساكنين على غير حده، وإن ألقيت عليه حركة الحرف الذى تريد أن تدغمه غَيَّرتَ بناء الكلمة، فأما إن كان الساكن قبل الحرف المدغم حرف مد جاز الإدغام؛ لأن المد عوض الحركة.

واعلم أنه ليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يُدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع الإدغام فيهما، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمتباعدَيْنِ من الخواص ما يُسوغ إدغامهما[3].

أما ما لم يُدغم من المتقارب للموانع: فمنه أنهم لم يدغموا حروف ((ضوى مشفر)) في مقاربها[4]، ولكن يدغم مقاربها فيها، فلا تدغم الميم في الباء نحو((أكرم بكرًا))، ولا الشين في الجيم نحو((نقش جوهر))، ولا الفاء في الباء نحو((اعرف بكرًا))، ولا الراء في اللام نحو((اختر له))، وكذلك لا يدغم في الضاد، ولا في الواو، ولا في الياء مقاربها، لكن يُدغم مقاربها فيها.

وإنما امتنع إدغام حروف ((ضوى مشفر)) في مقاربها؛ لأنها حروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت، فإدغامها يؤدى إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من الفضل على

---

(1) الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة، والجحمرش أيضًا العجوز الكبيرة.انظر: اللسان ((جحمرش)) ١٥٩/٨.

(2)الصحيح: ((الذى)) .

(3)انظر: ابن يعيش ١٣٣/١٠، والمفصل ٣٩٧.

(4)انظر: الجاربردى ٣٤٦/١.

مقاربها، ففى الميم غنة ليست للباء، وفى الشين تفشٍّ واسترخاء ليس للجيم، وفى الفاء تأفيف ليس فى الباء، والتأفيف هوالصوت الذى يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء، وفى الراء تكرير ليس فى اللام، وفى الضاد استطالة ليست لشيء من الحروف، وفى الواووالياء المد.

هذا هوالمشهور عند النحاة، لكن القراء لا يوافقونهم عليه، فإنه قد أُدغمت الضاد فى الشين فى القراءة الصحيحة[1] فى قوله تعالى: ﴿لبعض شـأنهم﴾[2] ، وأدغمت الشين فى السين [3] فى قوله تعالى: ﴿إلى ذى العرش سبيلا﴾[4] ، وأدغمت الفاء فى الباء[5] فى قوله: ﴿نخسف بهم﴾[6] ، وأدغمت الراء فى اللام [7] فى قوله تعالى: ﴿يغفر لكم﴾[8]. ومنه أنهم لم يدغموا من حروف الحلق ما كان منها أدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق[9] ، ومعنى ذلك أنه لا يدغم الأخرج فى الأدخل، فلا تدغم الحاء فى الهاء نحو((امدح هلالا))؛ لأن الحاء أدخل فى الفم، والهاء أدخل فى الحلق، لكن تدغم الهاء فى الحاء نحو((أجبهُ حاتما))؛ لأن الهاء أدخل فى الحلق، والحاء أدخل فى الفم أى أقرب إلى الفم، فلذلك أدغمت الهاء فى الحاء دون العكس، وقس على ذلك؛ وإنما كرهوا ذلك لأن الأدخل فى الحلق أثقل، فلوأدغموا الأخرج فيه لقلبوا الأخف إلى الأثقل، بخلاف العكس، وهوإدغام الأدخل فى الأخرج، فإنه قلب الأثقل إلى الأخف، وهوأيضاً مثل ما تقدم من أن هذا هوالمشهور عند النحاة، ولكن ثبت فى القراءة الصحيحة خلافه، نحوقوله تعالى[10] : ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنْ النَّارِ﴾[11] ، قرئ بإدغام الحاء فى العين، فأدغموا الأخرج، وهوالحاء فى الأدخل وهوالعين ، وهوعلى خلاف القياس عند النحاة.

---

(١) انظر: الإرشادات الجلية ٣٨٤.
(٢) سورة النور ٦٢/٢٤.
(٣) انظر: الإرشادات الجلية ٣٠٥.
(٤) سورة الإسراء ٤٢/١٧.
(٥) انظر: الإرشادات الجلية ٤٤٧.
(٦) سورة سبأ ٩/٢٤.
(٧) انظر: الإرشادات الجلية ٥٨٤.
(٨) سورة نوح ٤/٧١.
(٩) انظر: الجاربردى ٣٤٧/١.
(١٠) انظر: الإرشادات الجلية ١٠٧، والإتحاف ١٨٣.
(١١) انظر: سورة آل عمران ١٨٥/٣.

وأما ما يُدغم مع التباعد فى المخرج، فمنه أنهم أدغموا الحرف فـــى الحـــرف إذا تقاربا فى الصفة نحوالواووالياء، فلما تقاربا فى صفة المد والاستطالة قلبت الواو يـــاء، وأدغمت الياء في الياء عند اجتماعهما، وسبق إحداهمـــا بالســـكون، وإن تبـــاعد مخرجاهما؛ لأن الياء من وسط الفم، والواومن الشفة.

وكذلك النون تدغم فى الميم نحو((من معك))، وهما متباعدان فى المخـــرج؛ لأن النون من اللسان، والميم من الشفة لتقاربهما بالغنة.

وكذلك ما أدغم من حروف طرف اللسان نحوالتاء والطاء والدال فـــى الضـــاد والشين والجيم، وإن كانت متباعدة فى المخرج؛ لأن الشين بما فيها من التفشى اتصلت بمخرج حروف طرف اللسان، وكذلك الجيم، وأما الضاد فلما فيها من الاستطالة كما سيذكر ذلك مفصلا.

القول على إدغام كل واحد واحد[1] من الحروف

ذكر إدغام الهمزة

وهي[2] التي تسمى في أوّل حروف المعجم بالألف، فإذا التقت همزتان في غير موضع العين ، فلا إدغام فيهما، بل يعامَلان بما تقدم في تخفيف الهمزة [3]، فأما إذا التقت همزتان في موضع العين بأن تكون العين مضاعفة، نحو ((فَعّال)) و ((فعّل)) مما عينه همزة، فإنها تدغم قياساً حينئذٍ نحو ((سأّال)) للكثير السؤال، و ((الدأّات)) اسم واد، وأعان على ذلكم وجود المدة بعدهما، كما رأيت من الألف التي بعد الهمزة المدغم فيها في ((سأّال)) و ((الدأّات))؛ لأنها كالمسهلة لأمرها.

ولا تدغم الهمزة في غير موضع العين، فلا تدغم في نحو ((قرَأَ أَبوكَ))، لكن رُوِى عن بعض العرب تحقيق الهمزتين في مثل ((قرأ أبوك)) و لم يسهلوها على ما هو الأولى، فيجوز إدغام الهمزتين في غير موضعِ العينِ على قول هؤلاء في نحو ((قرأْ أبوك))، وهي لغة رديئة[4].

وأما إدغام الهمزة في مقاربها، سواء كانت عيناً مضاعفة أو غيرهما فممتنع؛ لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذي يحصل به سهولتها، وعند التخفيف يتعذر الإدغام؛ لأنها إما أن تُحذف فلا إدغام، وإما أن تُسهل فتصير كحروف اللين، فلا إدغام على أنها همزة، بل تدغم على أنها حرف لين.

وإذا امتنع إدغامها في مقاربها امتنع إدغام مقاربها فيها لذلك؛ ولأنه يؤدى إلى إدغام الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق، لأنّ الهمزة أدخل الحروف في الحلق.

---

(١) مكرر في الأصل.

(٢) انظر: المقرب، لابن عصفور ٢/ ٢٠ ، وابن يعيش ١٠/١٣٤، والإيضاح ٢/٤٩٦، والرضي على الشافية ٣/٢٧٦، والممتع في التصريف ٦٧٩ ، والأصول ٣/٤١٤، والكتاب ٤/٤٤٦ ، والمقتضب ١/٣٤٢ .

(٣) انظر: هذا الكتاب٢/١٦٧.

(٤) في المفصل ٣٩٧ : قال سيبويه: "فأما الهمزتان فليس فيهما إدغام من نحو قولك: قرأ أبوك وأقرئ أباك، قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه، وهي لغة رديئة، فقد يجوز الإدغام في قولك: هؤلاء، ولا تدغم في غيرها ولا غيرها فيها". وانظر: الكتاب ٤/٤٤٣ .

ذكر الألف

وهي [1] لا تدغم ألبتّة، لا في مثلها، ولا في مقاربها، أمّا تعذر إدغامها في مثلها، فقد تقدم في صدر هذا الفصل[2]، وأمّا تعذره في مقاربها فلأنه إن كان الأدخل في الفم فلما يؤدي إليه من ذهاب مدها من غير ما يقوم مقامه، وإن كان في الأدخل منها في الحلق، وهو الهمزة فكذلك ولاجتماع الهمزتين ولإدغام الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق.

ذكر إدغام الهاء

وهي [3] تدغم في الحاء، سواء وقعت الهاء قبلها أو بعدها، فمثال الهاء قبلها قولك في «أجبهْ حَاتمًا»: «أجبحّاتمًا»، ومثال الهاء بعد الحاء قولك في «اذبحْ هذه»: اذبحّاذه، فقلبوا الثاني إلى لفظ الأول عكس باب الإدغام؛ لأنهم لو قلبوا الأول إلى الثاني لقلبوا الحاء هاء، وأدغموها في الهاء، فكان يؤدي إلى إدغام الأدخل في الفم، وهو الحاء، في الأدخل في الحلق، وهو الهاء.

وكذلك الاعتذار في كل موضع قلب فيه الثاني إلى لفظ الأول في هذا الفصل.

ولا يدغم في الهاء إلا مثلها نحو «أجبه هلالا»؛ وأدغمت الهاء في الحاء لتقاربهما في المخرج؛ لأن الهاء من أول الحلق، والحاء من وسطه.

ذكر إدغام العين

وهي [4] تدغم في مثلها كقولك «ارفَعْ عليًا»، وقُرِئ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾[5] بالإدغام[6].

وتدغم أيضًا في الحاء، سواء وقعت العين قبل الحاء، كقولك في: «ارفَعْ حَاتِمًا»: ارفحّاتمًا، أو وقعت بعد الحاء كقولك في «اذبح عتودا»: «اذبحّتودا».

---

(1) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣٦، والرضي على الشافية ٣/٢٧٦، والممتع في التصريف ٦٧٩، والأصول ٣/٤١٤، والكتاب ٤/٤٤٦، والإيضاح ٢/٤٩٨.

(2) هذا الكتاب ٢/٣٠٤.

(3) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣٦، والرضي على الشافية ٣/٢٧٦، والممتع في التصريف ٦٧٩، والأصول ٣/٤١٤، والكتاب ٤/٤٤٩، والإيضاح ٢/٤٩٨، والمقتضب ١/٣٤٢.

(4) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣٦، والرضي على الشافية ٣/٢٧٦، والأصول ٣/٤١٤ والكتاب ٤/٤٤٩، والإيضاح ٢/٤٩٩، والمقتضب ١/٣٤٢.

(5) سورة البقرة ٢/٢٥٥.

(6) انظر: الإرشادات الجلية ٧٣.

ولا يدغم فى العين إلاّ مثلها؛ لأنه ليس قبلها فى المخرج ما يصحّ إدغامها فيه إلا الهاء، وهى تدغم فى العين؛ لأن العين مجهورة، والهاء مهموسة رخوة، فقد خالفتها فى جهة التجنيس.

وأما ما ورد من إدغام الحاء فيها فى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[1] بإدغام الحاء فى العين فى القراءة الصحيحة فضعيف عند النحويين؛ لأنه إدغام الأدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق.

وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حاءين، وإدغام الحاء فى الحاء نحو قولك فى ((مَعَهُم وأجبه عِنَبَه)): ((مَحُّم وأجبحنبَه))؛ لأنهم لو أدغموا الهاء فى العين، بقلب الهاء عينًا لأدى إلى الإدغام فى العين مع شبهها بالهمزة، وهو مستكره، ولو أدغموا العين فى الهاء، بقلب العين لأدغموا الأدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق، فلما كان كذلك واشتد تقاربهما وعسر النطق بهما قلبوهما جميعًا إلى حرف يقاربهما، ولا يلزم منه شيء من ذلك، وهو الحاء.

ذكر إدغام الحاء

وهى[2] تدغم فى مثلها نحو ((اذبَحْ حملاً)) و﴿لا أَبْرَحُ حَتَّى﴾[3]، ويدغم فيها الهاء والعين؛ لقربهما منها؛ ولأنهما أدخل في الحلق، كقولك فى ((أَجْبِهْ حاتمًا)): أجبحّاتمًا، وفى ((ادفَعْ حَمَلاً))، حسبما تقدم.

ذكر إدغام الغين والخاء المعجمتين

وكلٌ[4] واحدة منهما تدغم في مثلها وفي صاحبتها فإدغام الغين فى مثلها، نحو قراءة[5] أبي عمرو ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا﴾[6]، وإدغام الخاء فى مثلها قولك: ((لا تَمْسَخْ خَلْقك))، ومثال إدغام الغين فى الخاء فى ((ادمغ خَلْقًا)): ادمخّلْقًا، ومثال

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥/٣ .

(٢) انظر: ابن يعيش ١٣٧/١٠، والرضى على الشافية ٢٧٦/٣، والممتع فى التصريف ٦٧٩ والأصول ٤١٤/٣، والإيضاح ٤٩٩/٢، والمقتضب ٣٤٢/١ .

(٣) سورة الكهف ٦٠/١٨. انظر: النشر فى القراءات العشر ٢٨٠/١ .

(٤) انظر: ابن يعيش ١٣٧/١٠ ، والرضى على الشافية ٢٧٦/٣ ، والممتع ٦٧٩ ، والأصول ٤١٤/٣ ، والكتاب ٤٥١/٤ ، والإيضاح ٥٠٠/٢م، والمقتضب ٣٤٣/١ .

(٥) انظر: النشر فى القراءات العشر ٢٨٠/١ - ٢٨١ ، والإرشادات الجلية ٩٤، والإتحاف ١٧٨ .

(٦) سورة آل عمران ٨٥/٣.

إدغام الخاء في الغين قولك في ((اسلَخْ غنَمك)): اسلَغّنمك.

واعلم أنّ إدغام الغين في الخاء جارٍ على القياس؛ لأنه إدغام الأدخل في الأخرج، وأمّا عكسه، وهو إدغام الخاء في الغين فعلى خلاف القياس لأنه إدغام الأخرج في الأدخل، لكن سوّغ ذلك شدة تقاربهما، حتى لا يكاد يتميز الأدخل منهما من الأخرج، فاغتفر الأدخل لذلك.

ذكر إدغام القاف والكاف

وهما[1] في ذلك كالغين والخاء، أي كل واحدة منهما تُدغم في مثلها وفي صاحبتها، فمثال إدغام القاف في القاف[2] قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ﴾ [3] والكاف في الكاف [4] قوله تعالى: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا* وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾[5].

ومثال إدغام القاف في الكاف[6]: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾[7]، والكاف في القاف[8]، ﴿حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا﴾[9].

وجميع ذلك على القياس؛ إذ لا يُعتبر الأدخل والأخرج في غير حروف الحلق، أعني السبعة التي تقدّمت، وهي: الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء.

ذكر إدغام الجيم

وهي [10] تدغم في مثلها ((أخرِج جابراً))، ولم يلتق في القرآن جيمان، وهي تدغم في الشين نحو: ((أخرِج شيئا)) وقال تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾[11]؛ وإنما أدغمت الجيم في الشين؛ لقربها منها مع كون الشّين أفضل؛ لأنها أزيد صفةً؛ ولذلك لم تدغم

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣٨، والكتاب ٤/٤٥٢، والإيضاح ٢/٥٠٠ ، والمقتضب ١/٣٤٤.

(٢) انظر: النشر ١/٢٩٣ ، والإرشادات الجلية ١٩٦ .

(٣) سورة الأعراف ٧/١٤٣ .

(٤) انظر: النشر في القراءت العشر ١/٢٩٣ .

(٥) سورة طه ٢٠/٣٣، ٣٤.

(٦) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٩٣ ، والإرشادات الجلية ٥٢٢ .

(٧) سورة النور ٢٤/٤٥.

(٨) انظر: النشر في القراءت العشر ١/٢٩٣ ، والإرشادات الجلية ٣٨٢ .

(٩) سورة محمد ٤٧/١٦.

(١٠) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣٨، والكتاب ٤/٤٥٢، والمقتضب ١/٣٤٥ .

(١١) سورة الفتح ٤٨/٢٩. وانظر: النشر في القراءت العشر ١/٢٨٩ ، والإرشادات الجلية ٥٢٨ .

الشّين في الجيم، ولا في غيرها عند النحويين لما لها من الفضيلة بزيادة التفشي.

وقد أُدغمت الجيم في قراءة أبي عمرو[1] في قوله ﴿ذِي الْمَعَارِجِ*تَعْرُجُ﴾[2] بإدغام جيم ((المعارج)) في تاء ((تعرج))، وليس بالقوى؛ لأن الجيم قريبة من الشين، فكما أنّ الشين لا تدغم لفضيلتها، فكذلك الجيم.

ويدغم في الجيم الطّاء، والدّال، والتّاء، والظّاء، والذّال، والثّاء، وإن لم تقاربها؛ لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثّنايا، والجيم من وسط اللسان، لكن أجريت الجيم مجرى الشّين في إدغام هذه الحروف فيها؛ لأنهما من مخرجٍ واحدٍ؛ وإنما أدغمت هذه الحروف في الشين لما في الشين من التفشي المتصل بهذه الحروف.

فمثال إدغام الطاء في الجيم ((اربط جّملاً))، والدال ((احمد جّابراً))، والتاء ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[3] والظاء ((احفظْ جارك))، والذال ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ﴾[4] والثاء ((لم يلبث جالساً)).

ولا تدغم الجيم في واحد من هذه الحروف السّتة التي أدغمت فيها، كل ذلك؛ لمشاركتها للشين، فأدغمت هذه الحروف فيها كما تدغم في الشين من غير عكس.

ذكر إدغام الشين

وهي[5] لا تدغم إلا في مثلها كقولك ((اقمش شّيخًا))، لكن يدغم فيها ما يدغم في الجيم، ويدغم فيها أيضًا الجيم واللام، فمثال إدغام الطاء في الشين ((لم يخالط شرّا))، والدال ((لم يرد شّيئًا))، والتاء ((أصابت شرّبًا))، والظاء ((لم يحفظ شّعرا))، والذال ((لم يتخذ شّريكًا))، والثاء ((لم يرث شّسعًا))[6]، والجيم ما تقدم من ((أخرِج شّيئًا)).

ومثال إدغام اللام فيها قولك في ((دنا الشاسع)): دَنَشّاسِع، وفي ((هَلْ شَرِبْتَ شَيْئًا)): هشّربت شيئًا؛ لكثرة اللام في الكلام؛ وإنما أدغمت اللام في الشين، ولم تدغم في الجيم؛ لنقص الجيم عن الشين في التفشي والاستطالة قليلاً.

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٩٠/١، والإرشادات الجلية ٥٨١ .

(٢) سورة المعارج ٧٠/٣-٤.

(٣) سورة الحج ٣٦/٢٢. انظر: الإرشادات الجلية ٩٦١، والنشر في القراءات العشر ٤/٢ .

(٤) سورة الأحزاب ١٠/٣٣. انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢، والإتحاف ١٢٩/١ .

(٥) انظر: ابن يعيش ١٣٨/١٠، والكتاب ٤٤٨/٤، والإيضاح ٥٠١/٢، والمقتضب ٢٤٥/١ .

(٦) الشسع: شسع النعل: قبالها الذي يُشد إلى زمانها. انظر: اللسان شسع ٤٥/١٠ .

ذكر إدغام الياء

وهي [1] تدغم في مثلها متصلةً وشبيهةً بالمتصلة، والمراد بالمتصلة: أن يكونا في كلمة واحدة، وبالشبيهة بالمتصلة أن يكونا في كلمتين في حكمِ كلمة واحدة، سواء كان قبل الياء فتحة أو كسرة، فمثال إدغام المتصلة وقبلها فتحة ((حي)) في ((حَيِيَ))، مع جواز الإظهار، ومثالها وقبلها كسرة ((سِيّ)) وهو المثل، ومثال إدغام الشبيهة بالمتصلة نحو ((مررت بغلاميّ وقاضيّ)) مضافين إلى ياء المتكلم؛ لأن ياء الإضافة لا بد لها مما تتصل به، فكانت مع ما أُضيف إليها كالكلمة الواحدة.

وكذلك تدغم الياء في الياء منفصلتين، أى في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة، لكن يشترط في المنفصلة أن ينفتح ما قبل الياء المدغمة نحو ((اخْشَي يَاسرًا)) وأما إذا كان حركة ما قبل الياء المنفصلة من جنسها نحو ((اظلمي ياسرا)) لم تدغم.

ولا تدغم الياء إلا في مثلها، لا في مقاربها ولا في غيره، فإن الجيم والشّين من مخرج الياء، ومع ذلك لا تدغم فيها؛ لما للياء من الفضيلة على غيرها بما فيها من المد؛ لأنها لو أدغمت في غيرها زال مدُّها، ولكن تدغم في الياء الواو والنُّون.

أما الواو ففي نحو ((طيّا)) و ((ليّا))، والأصل ((طَوْيًا)) و ((لَوْيًا))؛ وإنما أُدغمت الواو فيها مع انتفاء المقاربة بينهما في المخرج إما لمشابهتها لها في المد؛ وإما لإبدال الواو ياء استثقالاً بالواو، فلما أبدلت ياءً، واتفق أن ما بعدها مثلها وجب الإدغام؛ لاجتماع المثلين.

وأما النون فأدغمت في الياء في نحو ((من يَعلَم))؛ وإنما أدغمت فيها مع أنها ليست مقاربةً لها في المخرج لتحسين الكلام بالغنّة عند الإمكان في الحروف التي لا يستثقل ذلك فيها.

ذكر إدغام الضاد

وهي[2] لا تدغم إلا في مثلها عند سيبويه[3]، نحو ((اقْبِض ضَعْفَها))، ولا تدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة؛ لئلا يذهبها الإدغام.

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٣٢٩/١٠، والكتاب ٤٤٦/٤، والإيضاح ٥٠١/٢، والمقتضب ٣٤٥/١.

(٢) انظر: ابن يعيش ١٤٠/١٠ ، والكتاب ٤٧٠/٤، والإيضاح ٥٠٢/٢ .

(٣) انظر: الكتاب ٤٦٦/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠٢/٢ .

لكن جاء إدغام الضاد فى الشين فى قراءة أبى شعيب السوسى [1] عن اليزيدى عن أبى عمرو فى قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[2].

ويدغم فى الضاد ما يدغم فى الشين إلا الجيم، وذلك سبعة أحرف، وهى: الطاء نحو ((حُط ضّمانَكَ))، والدال نحو ((زد ضّحكًا))، والتاء نحو ((شَدّت ضّفَائرهَا))، والظاء نحو ((احفظ ضّأْنَكَ))، والذال نحو ((انْبذ ضّاربَكَ))، والثاء نحو ((لم يَلْبث ضّاربًا))، واللام نحو ((الضّاحِك))، وقوله تعالى: ﴿بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ﴾[3].

ذكر إدغام اللام

وهى إذا كانت المعرفة [4] فهى لازم إدغامُها فى مثلها، وفى ثلاثة عشر حرفًا، وهى: الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والصاد ، والسين ، والزاى، والشّين ، والضاد ، والنون ، والراء؛ لأن هذه الحروف منها أحد عشر حرفًا من طرف اللسان، واللام من طرف اللسان، ومنها حرفان يخالطان طرف اللسان، وهما الضاد والشّين؛ لأن الضاد استطالت حتى اتصلت بموضع اللام والشين كذلك.

وإن كانت اللام غير المعرّفة، نحو لام ((هل)) و ((بل)) فإدغامها فى هذه الحروف جائز وليس بواجب، ويتفاوت جوازه حسنًا وقبحًا وتوسطًا بينهما، على حسب القرب من اللام لمجاورةٍ أو صفة، فإنه كلما قرب الحرف من اللام بنحو ذلك كان إدغام اللام فيه أقوى إلّا أن يمنعَ مانعٌ.

أما الأحسن فإدغام اللام فى الراء؛ لأنها أقرب هذه الحروف إليها نحو ((هل رأيت)).

وأمّا الأقبح فإدغام اللام فى النون نحو ((هَل نّخرج))؛ وإنما كان قبحًا مع مقاربتهما لخروج اللام بإدغامها فى النون عن نظائرها، وذلك فإن النون تُدغم فى حروف من جملتها اللام كما سيذكر فى إدغام النون، وليس شيء من تلك الحروف يدغم فى النون إلا اللام، فلما خرجت عن نظائرها فى ذلك كان قبيحًا.

---

(١) انظر: النشر فى القراءات العشر ٢٩٣/١، والإرشادات الجلية ٣٨٤ .

(٢) سورة النور ٦٢/٢٤.

(٣) سورة الأحقاف ٢٨/٤٨. وانظر: الإرشادات الجلية ٥١٩ ، والإتحاف ٣٩٢ .

(٤) انظر: الرضى على الشافية ٢٧٩/٣ ، وابن يعيش ١٤٠/١٠ ، والجاربردى ٣٤٨/١ ، والكتاب ٤٥٦/٤ ، والإيضاح ٥٠٤/٢ ، والمقتضب ٣٤٨/١.

وأمّا الأوسط بين الحسن والقبح فهو إدغام اللام في باقي الحروف المذكورة، نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ [1] في قراءة الكسائي[2] بإدغام لام ((هل)) في الثاء، ونحو ما أنشد سيبويه:

فذر ذا ولكن هَتُّعينُ متيّماً على ضوء برق آخرَ الليل ناصب[3]

يريد ((هل تعين)) فأدغم اللام في التاء، ونحو ما أنشد أيضًا:

تقولُ إذا أهلكتُ مالاً للذة فكيهةُ هَشّيءٌ بكفيكَ لائقُ[4]

أي: هل شيء، فأدغم اللام في الشين، و ((فكيهة)) اسم امرأة، ومعنى ((لائق))، باق.

ولا يدغم في اللام إلا مثلها والنون نحو: ((هل لك)) و ((من لك)).

وإدغام الراء في اللام لحن، كذا قال في المفصل[5]، وهو مذهب سيبويه والخليل[6]، قال السخاوي: وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعًا في القرآن الكريم، وأبو عمرو حجة فيما ينقُل وفيما يقرأ، فيجب الرجوع إليه في ذلك.

ذكر إدغام الراء

وهي [7] لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾[8]، وهو مذهب البصريين، فإنه لا يجوز عندهم إدغام الراء في غيرها [9]؛ لما فيها من التكرير؛ لأن الإدغام يذهبه، وأبو عمرو يدغمها في غيرها، فإنه أدغمها في اللام في نحو: ﴿يَغْفِرْ

---

(١) سورة المطففين ٣٦/٨٣.

(٢) وكذا قرأها ابن محيص وهشام وأبو عمرو وحمزة. الإتحاف ٤٣٥ ، والنشر في القراءات ٦/٢ ، والإرشادات الجلية ٦٠٣.

(٣) من الطويل لمزاحم العقيلي، في سيبويه ٤٥٩/٤ ، ولفظه: فدع ذا وليت في ابن يعيش ١٤١/١٠.

(٤) من الطويل، لطريف بن تميم العنبري في شرح أبيات الكتاب، للسيرافي ٤١٧/٢ ، وابن يعيش ١٤١/١٠، ١٤٢ ، والكتاب ٤٥٨/٤ ، واللامات ١٥٥ ، واللسان ليق ٣٣٤/١ ، هلك ١٠/١٥٠٥ فكك ٥٢٥/١٣، والمقرب ١٤/٢ ، والممتع في التصريف ٦٩٤/٢ وغير منسوب في المفصل ٤٠٠ ، وسر صناعة الإعراب ٣٤٨، وتخليص الشواهد ٣٥٢ ، ويروى : إذا استهلكت .

(٥) انظر: المفصل ٤٠٠ ، وابن يعيش ١٤١/١٠.

(٦) انظر: الكتاب ٤٤٨/٤.

(٧) انظر: ابن يعيش ١٤٣/١٠، والرضي على الشافية ٢٨٠/٣، والكتاب ٤٤٨/٤، والإيضاح ٥٠٦/٢.

(٨) سورة الكهف ٢٤/١٨ ، وسورة آل عمران ٤١/٣.

(٩) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٩٢/١ ، والإرشادات الجلية ٥٨٤.

لَكُمْ﴾[1]، وقد تقدم فى اللام أنه أدغم الراء فى اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعًا فى القرآن الكريم[2].

وأمّا الإدغام فى الراء، فتدغم فيها اللام والنون، فاللام كقوله تعالى ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[3]، والنون[4]: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾[5].

ذكر إدغام النون

ولها [6]فى الإدغام وعدمه مع الحروف أربع أحوال، وهى: الإدغام، والبيان، والقلب إلى الميم، والإخفاء.

أما الحالة الأولى [7]، وهى إدغامها : فتدغم النون مع حروف ستة يجمعها قولك ((يرملون))، كقولك ((من يقول)) و ((من راشد)) و ((من موسى)) و ((ومن لسك)) و((من راقد)) و ((من نكرم)).

وأما إدغام النون فى مثلها فلا إشكال فيه؛ لاتحاد المخرج، وأما فى الخمسة الباقية فأدغمت فى الراء واللام[8]؛ لفرط تجاورهما فى المخرج، ولذلك كان إدغامهما معهما أحسن من البيان.

وأدغمت فى الميم، وإن كانت من حروف الشفة، لمشاركتها لها فى الغُنَّة.

وأما فى الياء والواو فلأن النون بمنزلة حروف المدّ.

وتدغم النون فى الحروف المذكورة على ضربين: إدغام بغنة، وبغير غنة، أمّا إدغامها بغنة، وهى صوت من الخيشوم يتبع الحرف[9]؛ فلأن النون لها غنة فى نفسها

---

(١) سورة نوح ٤/٧١.

(٢) انظر: هذا الكتاب٢/٣٢٨.

(٣) سورة الفيل ١/١٠٥ ، وسورة الفجر ٦/٨٩.

(٤) انظر: النشر فى القراءت العشر ٢٩٢/١ ، والإرشادات الجلية ٢٧٩.

(٥) سورة إبراهيم ٧/١٤.

(٦) انظر: ابن يعيش ١٤٣/١٠ ، والرضى على الشافية ٢٨٠/٣ ، والجاربردى ٣٤٩/١ ، والكتاب ٤٥٢/٤ ، والإيضاح ٥٠٦/٢ ، والمقتضب ٣٤٧/١ ، والمفصل ٤٠٠.

(٧) انظر: الرضى الى الشافية ٢٧٢/٣.

(٨) انظر: الرضى على الشافية ٢٧١/٣.

(٩) الغنة: يقصد بها أن أحد الصوتين وهما الميم والنون إذا جاور صوتًا آخر يؤثر فيه بالاخفاء، فإنه يختفى ويترك مكانه غنة، أى صوتًا أنفيا يدل على وجوده، والغنة تعد من صفات القوة التى تميز هذين الصوتين عما سواهما من مقاربهما. انظر: فى التطور اللغوى، للدكتور عبد الصبور شاهين ٢٤٣ - ٢٤٤.

فأبقوها في الإدغام؛ ليكون لها أثر من صوتها، وأما بغير غنة فبأن تصير مع الراء راء، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا إلى آخر الحروف المذكورة، هذا إذا لم يعرض ما يَمْنَعُ من الإدغام كما تقدم من عدم الإدغام في نحو ((شاةٌ زنماءُ)) و ((غَنَمٌ زُنْمٌ))[1].

وأما الحالة الثانية، وهي بيانها، فتبين النون من الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء، كقولك ((من أجلك)) و ((من هانئ)) و ((من عندك)) و ((من حملك)) و ((من غيرك)) و ((من خالدك)) فتُبين مع حروف الحلق الستة المذكورة ولا تُخفى ولا تُدغم، ووجب البيان لتباعد هذه الحروف عن النون أقصى البعد.

لكن في بعض اللغات أجريت الغين والخاء مجرى حروف الفم، فأخفوا النون معهما، كقولك ((مُنْخُل)) و ((مُنْغُل))[2]، والبيان أحسن؛ لأنهما من حروف الحلق.

وأمّا الحالة الثالثة، وهي قلبها، فتقلب النون إلى الميم قبل الباء، كقولك في ((شَنْباء)): شمباء، وفي ((عَنْبر)): عمبر؛ لأن النون لمّا اجتمعت مع الباء، وهي بعيدة عنها في المخرج، ومباينة لها في الخواص، لم يكن الإدغام، ففروا إلى حرف من مخرج الباء، وهو الميم، وجرى ذلك مجرى الإدغام.

وأمّا الحالة الرابعة، وهي إخفاؤها، فتُخفى النون مع باقي الحروف بعد الحروف المقدّمة الذكر، فتُخفى في خمسة عشر حرفًا، ويجمعها أوائل كلم هذا البيت وهو:

تَرَى جارُ دَعْد قد ثَوَى زَيدٌ فـي ضَنًـى ... كما ذاقَ طيرٌ صيدَ سوء شبا ظُفُـر

وهي تاء، جيم، دال، قاف، ثاء، زاي، فاء، ضاد، كاف، ذال، طاء، صاد، سين، شين، ظاء.

قال أبو عثمان المازني[3]: وبيانها مع حروف الفم لحنٌ لما ذكرناه مع التقارب في المخرج.

---

(1) انظر هذا الكتاب ٢/٣١٨.

(2) النغل: فساد الأديم في دباغه. انظر اللسان نغل ١٤/١٩٤.

(3) انظر: المفصل ٤٠١ ، وابن يعيش ١٠/١٤٥.

ذكر إدغام الظاء، والدال، والتاء، والطاء، والذال، والثاء

وهذه [1] الستة يدغم بعضها في بعض لما بينها من التقارب؛ لأنها من طرف اللسان وأصول الثنايا، فلذلك لم يمتنع إدغام بعضها في بعض.

وتدغم هذه الستة أيضًا في حروف الصفير التي هي: الصاد والزاى والسين، من غير أن يدغم شيء من حروف الصفير في شيء من الستة المذكورة؛ لئلا يذهب ما قبلها من الصفير، لكن تدغم بعض هذه الثلاثة في بعض، أعنى حروف الصفير.

ومن هذه الحروف حروف الإطباق، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، فإذا أدغمت فالقياس أن يترك الإطباق على حاله كقولك: ((اضبط دّاود)) و ((احفَظ ذّهبَك)) و ((احفظ صّديقكَ))؛ لئلا يذهب الحرف في الإدغام ويذهب إطباقه.

ومعنى ظهور الإطباق أن يؤتى بالتشديد متوسطًا ليظهر الإطباق كما تقدم في النون من أن النون الساكنة تدغم مع إبقاء غنتها .

والقرّاء السبعة على ذلك فى الطاء مع التاء[2] في نحو ﴿فَرَّطتُ﴾ [3] و﴿أَحَطتُ﴾[4] و﴿بَسَطتَ﴾[5]، وأما ذهاب الإطباق فمعناه أن تذهب الطاء مثلا حتى تجعلها كالدال، كقولك في ((اخطُطْ دَالا)): اخطُدّالاً، لكن الأقيس تبقية الإطباق.

ذكر إدغام الفاء

وهي[6] لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى[7]: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾[8]، لكن جاز إدغامها في غيرها، فإنها أدغمت في قراءة الكسائي[9] في قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[10]، وهو عند النحاة ضعيف.

---

(١) انظر: الرضى على الشافية ٢٨٠ ، والكتاب ٤٥٩/٤ - ٤٧١ ، والإيضاح ٥٠٨/٢ ، والمقتضب ٣٤٧/١.

(٢) انظر: النشر فى القراءت العشر ٢٧٨/١ ، والإرشادات الجلية ١٣٦، ٤٠٢.

(٣) سورة الزمر ٥٦/٣٩.

(٤) سورة النمل ٢٢/٢٧.

(٥) سورة المائدة ٢٨/٥، وانظر المفصل ٤٠١.

(٦) انظر: الإيضاح ٥٠٩/٢.

(٧) انظر: النشر فى القراءت العشر ٢٨١/١ ، والإرشادات الجلية ٦٣.

(٨) سورة البقرة ٢١٣/٢.

(٩) انظر: النشر فى القراءت العشر ٨/٢ ، والإرشادات الجلية ٤٤٧ ، والإتحاف ٣٥٧.

(١٠) سورة سبأ ٩/٣٤.

ويدغم في الفاء الباء للتقارب، كقولك في ((اضْرِبْ فُلانًا)) اضْرِ فُّلانًا؛ وإنما جاز عند النحاة إدغام الباء في الفاء من غير عكس، لأن الباء بعدت من حروف الفم، والفاء هي الأدنى إليها[1]، والأبعد عن حروف الفم يدغم في الأقرب إليه من غير عكس.

ذكر إدغام الباء

وهي[2] تدغم في مثلها في نحو قراءة أبي عمرو[3]: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[4] وتدغم في الميم وفي الفاء[5] نحو ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[6] و﴿اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾[7]. ولا يدغم فيها إلا مثلها إلا ما سبق في ﴿نَخْسِفْ بِهِمْ﴾.

ذكر إدغام الميم

وهي[8] لا تدغم إلا في مثلها، قال الله تعالى[9]: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾[10]، وأدغمت في مثلها في القرآن الكريم في مئة وسبعة وثلاثين موضعًا، ولا تدغم في غيرها لما فيها من زيادة الغنة، ولكن تخفى عند الباء نحو قوله تعالى: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾[11]، وعبَّر عنه اليزيدي عن أبي عمر بالإدغام[12]، وليس بإدغام في الحقيقة.

ويدغم في الميم النون والباء، أمَّا النون فكقولك: ((عن مالك))، وكقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[13]، وأما إدغام الباء فيها فكما سبق من قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَابُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[14].

---

(١) فالباء صامت شفوي، والفاء صامت شفوي. انظر: علم الأصوات ١٠٢.

(٢) انظر الإيضاح ٥١/٢ ، والمقتضب ٣٤٧/١.

(٣) انظر: الإرشادات الجلية ٣٣

(٤) سورة البقرة ٢٠/٢.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٨٧/١ والإرشادات الجلية ٣٣، ٤٢٠.

(٦) سورة العنكبوت ٢١/٢٥ ، وسورة المائدة ٤٠/٥.

(٧) سورة الإسراء ٦٣/١٧.

(٨) انظر: الإيضاح ٥١١/٢ ، والمفصل ٤٠١

(٩) انظر: الإرشادات الجلية ٣٥ ، والإتحاف ١٣٤.

(١٠) سورة البقرة ٣٧/٢.

(١١) سورة الأنعام ٥٣/٦ ، وفي الأصل: أعلم.

(١٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٩٤/١ ، والإرشادات الجلية ١٥٦.

(١٣) سورة النبأ ١/١٠٨.

(١٤) سورة هود ٤٢/١١.

القول على تاء افتعل وتاء استفعل وتاء تفعل وتفاعل.

ذكر تاء افتعل

ولها[1] أحكام، فمنها أن يقع بعدها تاء مثلها، نحو ((اقتتل القوم))، فإذا وقعت كذلك جاز فيها البيان والإدغام، أما البيان فلأنه؛ وإن اجتمع المثلان فى كلمة واحدة، لكنهما بمنزلة المنفصلين؛ لأن تاء افتعل ليس بلازم أن يكون بعدها مثلها أبدًا كما فى ((اجْتَمَعَ)) و((استَمَعَ)) و ((انتَصَرَ)) ونحوها ، فلما لم يلزم ذلك أشبهتا المنفصلين، فجاز الإظهار.

وأما الإدغام فلاجتماع المثلين فى كلمة واحدة، ولم يمنع مانع من الإدغام، وسبيله أن تسكن التاء الأولى من ((اقتَتَلوا)) وتلقى فتحتها على القاف، وتدغم التاء فى التاء، فتسقط ألف الوصل؛ للاستغناء عنها بتحريك القاف، فتقول: ((قَتَّلوا القَوْمَ)) بفتح القاف، وتقول فى ((يَقْتَتِلُونَ)) المضارع ((يَقَتّلون))، والعمل فيه كالعمل فى الماضى.

ومنهم من يحذف حركة التاء الأولى، ويدغمها من غير نقل الحركة إلى القاف، فيلتقى ساكنان: القاف والتاء الأولى المدغمة؛ فتحرك القاف بالكسر لالتقاء الساكنين؛ فتسقط همزة الواصل لتحرك القاف، فتقول ((قِتّلوا)) ((يَقِتّلون)) بكسر القاف فيهما، وتقول فى مصدرهما ((قِتّالاً))، والأصل ((اقْتِتالاً))، فنقلوا وأدغموا كما قلنا صار ((قِتّالا))، وتقول فى ((مُقْتَتِلون)) على لغة الفتح ((مُقَتّلون)) بفتح القاف، وعلى لغة الكسر: ((مُقِتّلون)) بكسر القاف.

ويجوز أيضًا ((مُقُتّلون)) بضم القاف إتباعًا لضمة الميم كما قرأ بعضهم[2]: ﴿مُرُدِّفِين﴾[3] بضم الراء إتباعًا لضمة الميم، وهى قراءة لأهل مكة، والأصل ((مُرْتَدِفين)).

ومنها أن تاء الافتعال تقلب إلى غيرها إذا وقعت بعد تسعة أحرف، أعنى أن تكون تاء افتعل حرفًا، منها ما يلى:

١- الطاء ٢- الظاء ٣- الصاد ٤- الضاد ٥- الدال.

٦- الذال ٧- الزاى ٨- التاء ٩- السين.

---

(١) انظر: الرضى على الشافية ٣/٢٨٣ ، والجاربردى ١/٣٥٦ ، والمنصف ٢/٣٢٤ ، والمفصل ٤٠١ ، والكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) وهو نافع، انظر: النشر فى القراءات العشر ٢/٢٧٥ ، والإرشادات الجلية ٢٠٣.

(٣) سورة الأنفال ٨/٩.

لكن انقلاب تاء الافتعال بعد الحروف التسعة المذكورة على ثلاثة أوجه؛ فإن تاء افتعل لها مع الأربعة الأول من هذه التسعة حكم، ومع الثلاثة التالية للأربعة حكم آخر، ومع الحرفين الباقيين من التسعة حكم آخر كما سيذكر مفصلاً.

ذكر حكم تاء افتعل مع الأحرف الأربعة الأول

وهن[1] الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد، وهو أن فاء افتعل إذا كانت أحد هذه الأربعة، وبعدها تاء افتعل، وجب قلب تاء افتعل طاءً كـ ((اطّلب)) و ((اظطَلم)) و((اصطَبر)) و ((اضطَرب))، والأصل: اطتلب واظتلم واصتبر واضترب، فقلبت تاء افتعل طاءً؛ لموافقة الطاء هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق[2]، ومقاربتها للتاء في المخرج ثم لهذه الطاء المنقلبة عن تاء افتعل مع هذه الحروف الأربعة أحكام أخر:

أما مع الطاء فيدغم ليس إلا كـ ((اطّلَب)).

وأما مع الظاء تُبين[3] وتدغم؛ أما بيانها فنحو ((اظطَلَم))، وأما إدغامها فيكون بقلب كل منهما إلى صاحبتها، أعنى بقلب الظاء المعجمة إلى الطاء كـ ((اطّلم)) بطاء مهملة مشددة؛ وبقلب الطاء المهملة إلى الظاء كـ ((اظّلم)) بظاء معجمة مشددة وإنما قلبت كل منهما إلى الأخرى لما بين الطاء والظاء من الاتفاق في الاستعلاء والجهر، وينشد بيت زهير على هذه الأوجه الثلاثة، وهو:

هو الجَوادُ الذى يُعْطيكَ نائلَهُ ... عفوًا ويُظْلَمُ أحيانًا فيظْطَلِمُ[4]

بالظاء والطاء بظاء معجمة مشددة...... [5] وبطاء مهملة مشددة.

وأما مع الضاد فكذلك تُبين وتُدغم، أما بيانها فنحو ((اضطَرَب))، وأما إدغامها فبقلب الطاء ضاداً، وإدغام الضاد فيها، فتقول ((اضّرب))، ولا يجوز ((اطّرب)) بقلب الضاد طاءً؛ لأن الضاد حرف مستطيل، فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك[6].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣١/٤ ، والمنصف ٣٢٤/٢ - ٣٢٧.

(٢) أما من ناحية التاء، فإنها مهموسة مستعلية، والمطبق مجهور مستعلٍ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهو الطاء. انظر: حاشية الصبان ٣٣١/٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣٣١/٤.

(٤) من البسيط، وله فى سر صناعة الإعراب ٦١٩، والمفصل ٤٠٢ ، وديوانه ١٥٢ ، ولفظه: فيظلم ، وابن يعيش ٤٧/١٠ ، وبدون نسبة فى أوضح المسالك ٣٩٩/٤ ، وحاشية الصبان ٣٣١/٤، وفيه أنه روى أيضاً: فينظلم بالنون.

(٥) فراغ فى الأصل.

(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٣٢/٤

وحكى سيبويه[1] على طريق الشذوذ قلب الضاد طاءً وإدغامه فى الطاء فى قولهم ((اطّجع)) فى ((اضْطَجَعَ))، وهو غريب، مثل ما أبدلوا من الضاد لامًا، فقالوا ((الطجع)) فى ((اضطجع))[2].

وأما مع الصاد فكذلك تُبين وتُدغم، أما البيان فنحو ((اصْطَبَر))، وأما الإدغام فبقلب الطاء ضادًا، كقولك: ((مُصَّبِر)) فى ((مصْطبر))، و ((اصّفى)) فى ((اصْطَفَى)) و ((اصّلى)) فى ((اصطَلَى))، وقرئ ﴿إلا أن يَصّلحا﴾ [3]: ((أنْ يَصْطَلحَا)) [4].

ولا يجوز أن تقول فى اصّبر ومُصّبر اطّبر ومُطّبر، بقلب الصاد طاء وإدغامها فى الطاء؛ لأجل ما فى الصاد من الصفير الذى يذهب بالإدغام.

ذكر حكم تاء افتعل مع الأحرف الثلاثة من التسعة التالية للأربعة المتعدية

وهى [5] الدال ، والذال ، والزاى، وهو أن فاء افتعل إذا كانت أحد هذه الثلاثة، وبعدها تاء افتعل، وجب قلب تاء افتعل دالاً؛ لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء فى مخرجه، ويوافق هذه الحروف فى الجهر، وهو الدال، ثم لهذه الدال المنقلبة عن تاء افتعل مع هذه الحروف الثلاثة أحكام.

أما الدال فتدغم لا غير؛ لقولك ((ادّانَ)) والأصل ((ادْتَانَ))، فقلبت التاء دالاً، وأدغمت الدال فى الدال، وأما مع الذال[6] فالأقوى أن تدغم مع جواز البيان، أما إدغامه فعلى وجهين: أحدهما: أن تقول فى ((مُذْدَكر)) مدّكر، بدال مهملة مشددة لأن الأصل ((مُذْتكر))، فقلبت التاء دالاً مع الذال، فبقى ((مَذْدَكر))، بذال معجمة، ثم دال مهملة، فقلبتَ الأولَ إلى الثانى وأدغمت الدال[7] فى الدال، فبقى ((مُدّكر))[8].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٧٠، ٤٨٣.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٢

(٣) سورة النساء ٤/١٢٨.

(٤) انظر: المحتسب ١/٢٠١.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٢ ، والمنصف ٢/٣٣٠.

(٦) انظر: المنصف ٢/٣٣٠

(٧) فى الأصل الذال .

(٨) فى الأصل مذكر .

وثانيهما: عكسه؛ كقولك ((مُذّكر)) بذال معجمة مشددة، وذلك بقلب الثانى إلى لفظ الأول، أعنى بقلب الدال المهملة ذالاً معجمة، وإدغام الذال فى الذال، فيبقى ((مُذّكر)). ولكن الأقيس أن يدغم الأول فى الثانى، أعنى ((مُدّكر)) بدال مهملة.

وأما بيانها فقد حكى أبو عمرو[1] عن العرب أنهم يقولون ((اذْدَكر)) و ((مذْدَكر))، وأنشد:

تَنحِي على الشَوْكِ جُرازًا مِقْضَبَا
والهرمَ تُذْرِيه اذدراءً عَجَبَا[2]

((والجراز المقضب)): السيف القطاع، و ((الهَرْم)) جمع ((هَرْمَة)) وهو ضرب من الحَمْضِ.

وأما مع الزاى فتبين وتدغم أيضًا، أما بيانها فنحو قولك ((ازدان))؛ لأن الدال توافق الزاى فى الجهر، وأما إدغامها فنحو قولك ((ازّان)) فتقلب الدال زايًا، وهو من قلب الثانى إلى لفظ الأول، والإظهار حسن، قال الله تعالى: ﴿وازْدُجِرَ﴾[3].

ذكر حكم تاء افتعل مع الحرفين الباقيين من التسعة

وهما الثاء والسين، أما إذا كان ما قبل تاء افتعل ثاء، فإنه يجب إدغام فاء افتعل فى تاء افتعل ليس إلا، بقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها، فتقول فى نحو ((مُثَّرِد)) وهو مفتعل من الثريد مثّرد، بثاء مثلثة مشددة، بقلب الثانى إلى الأول، والأصل: ((مُثْتَرِد))، فقلبت تاء افتعل ثاءً، وأدغمت الثاء فيها، صار ((مثّرد))[4].

وتقول أيضًا ((مُتَّرِد)) بتاء مثناة مشددة[5]، بقلب الأول إلى الثانى على نحو ما ذكر، ونقل السخاوى وجها ثالثًا، وهو الإظهار، فقال: يجوز ((مثترد))، قال: وجاز الإظهار؛ لأنهما ليسا بمثلين، وهو يخالف ما فى المفصل[6]، فإنه قال: يدغم ليس إلا، والأقيس من ذلك إدغام الأول فى الثانى، أعنى ((متّرد)) بتاء مثناة مشددة.

ومن ذلك ((اثّأر)) و ((اتّأر)) وهو افتعل من الثأر، والأصل ((اثْتَأر))، فمن قال ((اثّأر)) قلب الثانى إلى الأول، ومن قال ((اتّأر)) قلب الأول إلى الثانى.

---

(١) انظر: المفصل ٤٠٢ ، وابن يعيش ١٠/١٥٠ ، والممتع فى التصريف ٣٥٧.

(٢) من الرجز، لأبى حكاك فى الممتع فى التصريف ٣٥٨ ، وسر الصناعة ٢٠٢/١ ، وغير منسوب فى المفصل ٤٠٢ ، وابن يعيش ١٤٩/١٠ ، ١٥٠ ، واللسان ذكر ٣٩٥/٥ ، والتاج ذكر ٢٢٧/٣ ، وحاشية الصبان ٣٣٢/٤.

(٣) سورة القمر ٩/٥٤.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٢/٤، والجاربردى ٣٥٣/١ ، والمفصل ٤٠١.

(٥) وفى حاشية الصبان ٣٣٢/٤: قال سيبويه: والبيان عندى حيد، يعنى الإظهار، فيقال: اثترد

(٦) انظر: المفصل ٤٠١

وأما إذا كان ما قبل تاء افتعل سينًا فيجوز في تاء افتعل أن تبين وأن تدغم، أما بيانها فنحو قولك ((مُسْتَمِع))، وجاز البيان لأنهما جنسان، وأما الإدغام فهو بقلب التاء سينًا نحو ((مُسَّمِع)) وهو مثل ((مُصَّبِر))، فقلبوا الثاني إلى لفظ الأول، ولم يجز فيه ((متَّمع)) بقلب الأول إلى الثاني؛ لأجل الصفير الذي فيه.

ذكر تشبيه تاء الضمير في فعلت بتاء افتعل

وقد شبه بعض العرب ممن تُرتضى عربيته تاء الفاعل في فعلت بتاء الافتعال[1]، ففعل بها من الحروف المقدمة الذكر ما فعل بتاء الافتعال معها، فقلبوا تاء فعلت طاء مع الطاء، فقالوا في ((خَبَطْتَ)): ((خبطُّ))، قال الشاعر:

وفي كلّ حيٍّ قد خَبَطٌّ بنعمة[2]

أي: خبطْتَ، وقالوا في ((مَرِضْتَ)) مرطّ، فقلبوا تاء الفاعل طاء مع الضاد، وأدغموا الضاد في الطاء، وقالوا في ((حصْتَ عينَه)): حصط، فقلبوا تاء الفاعل طاءً مع الصاد، كما قلبوا تاء الافتعال في ((مُصْطَبِر))، و((الحَوْصُ)): الخياطة، يقال ((حِصْتُ عين البازي أحُوصها)).

وقالوا في ((فُزْتُ)): فزد، فقلبوا تاء الفاعل دالا مع الزاي كما قلبت في ((ازْدانَ))، وقالوا في ((عُدْتُه)) عُدّه، وفي ((نَقَدْتُه)): نقدُّه، فقلبوا تاء الفاعل دالا مع الدال في ذلك، قال سيبويه[3]: وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب هذه التاء؛ لكونها منفصلة في الحقيقة في كلمة أخرى.

ذكر حكم تاء استفعل

نحو ((استَعْظَمَ)) و((استَضْعَفَ)) و((استَدْرَكَ)) و((استَنْتَجَ))، وحكم هذه التاء أن لا تدغم في مثلها ولا في مقاربها؛ لأن الأول في ذلك كله متحرك والثاني ساكن،

---

(١) انظر: المنصف ٢/٣٣٢.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: فَحُقَّ لشأس من نداك ذَنُوبُ، وهو لعلقمة في ديوانه ٤٨ ، وشرح أبيات الكتاب، للسيرافي ٢/٤٠٠ ، والكتاب ٤/٤٧١ ، واللسان حنب ١/٢٧٧، شأس ٦/١١٠، خبط ٧/٢٨٣ ، وابن يعيش ٥/٤٨، ١٠/١٥١ ، وغير منسوب في سر صناعة الإعراب ٢١٩ ، وابن يعيش ١٠/٤٨ ، والممتع في التصريف ٣٦١ ، والمنصف ٢/٣٣٢ ، وصدره في المفصل ٤٠٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٧٧ ، والمفصل ٤٠٣ ، وابن يعيش ١٠/١٥١.

فلا سبيل إلى الإدغام، ولذلك لا تدغم التاء في نحو ((استدان)) و ((استَضَاء)) و((استَطَالَ))، وإن كان الثاني متحركًا لأمرين:

أحدهما: أنه لو وقع الإدغام لنُقلت حركة التاء إلى سين استفعل، وهذه السين لم تتحرك قط[1].

وثانيهما: أن دال ((استَدَانَ)) وما في موضعها من طاء ((استَطَالَ))، وضاد ((استَضَاءَ)) في نية السكون؛ إذ الأصل ((استَدْيَنَ)) بسكون الدال؛ وإنما حُركت للإعلال، والساكن لا يُدغم فيه.

ذكر حكم تاء تفعَّل وتفاعَل

اعلم أن فاء الفعل الواقعة بعد تاء تفعَّل وتفاعَل إن كانت حرفا يصح إدغام التاء فيه جاز الإدغام، والحروف التي تدغم فيها التاء اثنا عشر حرفًا، وتجمعها أوائل كلم هذا البيت وهو:

سرى طيف رعد زائرًا ذا ضنا ثوى   شفى ظمأ جودًا صفا فتعطفا

وهي: السين ، والطاء ، والدال ، والزاي ، والذال ، والضاد ، والثاء ، والشين ، والظاء ، والجيم ، والصاد ، والفاء، فإذا كانت فاء الفعل أحد هذه الحروف الاثني عشر، وقبلها تاء تفعل أو تفاعل، جاز الإظهار والإدغام، فالإظهار نحو ((تطيَّروا وتطايروا)) والإدغام بأن تسكن التاء، وتقلبها طاءً، وتدغمها في الطاء التي هي فاء الفعل، وتجتلب لأجل تسكين التاء للإدغام همزة الوصل، فتقول ((اطَّيروا)) و((اطَّايروا)) ؛ ولذلك تقول في ((تزينوا)): ((وتزاينوا)): ازَّينوا وازَّاينوا، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾[2]، وتقول في ((تثاقلتم)) و ((تدارأتم)): اثاقلتم وادارأتم، قال الله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[4].

هذا في الفعل الماضي، فأما المستقبل فتقول في يتفعَّل نحو ((يتطير)): يطَّير، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾[5]، وكذلك تقول في

---

(١) وذلك لوضع بنية الفعل على هذه الصيغة لأداء معنى ما، كما أن سكونها علة لألف الوصل.

(٢) سورة يونس ٢٤/١٠.

(٣) سورة التوبة ٣٨/٩.

(٤) سورة البقرة ٧٢/٢.

(٥) سورة الأعراف ٧/ ١٣١.

((يَتَذَكَّرُ)): يذكر، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[1].

وتقول في يتفاعل نحو يتدارك: يدارك، قال الله تعالى: ﴿تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾[2]، فتقلب التاء في ((يتدارك)) دالاً، وفي ((يتساقط)) سينا وتدغمها كما ذكر، وإن اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز إبقاؤهما وحذف إحداهما، قال الله تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[4]. وشرط جواز الحذف أن تكون التاءان مفتوحتين، فإن انضمت الأولى امتنع الحذف نحو ((تُتحمل)) إذا بنى لمفعول ما لم يُسم فاعله؛ لأنها لو حُذفت حصل اللبس، وإذا حذفت إحدى التاءين، وقلت ((تذّكرون)) في ((تتذكرون)) لم يجز إدغام التاء الباقية في الذال؛ لئلا يجمعوا بين حذف التاء الواحدة وإدغام التاء الأخرى واختلف في أي التاءين هي المحذوفة: فقيل الأولى، وقيل الثانية، وهو الأصح؛ لأن النقل إنما نشأ منها.

القول على أسماء شذ فيها الإدغام

فمنها ((سِتّ))، وهو من الإدغام الشاذ، إذ أصله ((سِدْس))[5] فقلبوا السين تاء، فصار ((سِدْت))، ثم أدغموا الدال في التاء، فصار ((ست))، ويدل على شذوذه أنهم لم يقولوا في ((سُدْس)) بضم السين ((سُتّ))، ولا في ((السِّدس)) بكسر السين ست، و ((السِّدس)) من أظماء الإبل.

ومنها ((وَدّ)) في لغة بني تميم، وأصلها ((وَتِد)) أحد الأوتاد، فأسكنوا التاء كما أسكنوا في ((فَخْذ))، ثم أدغموا التاء في الدال، صار ((وَدّ)) وهو شاذ؛ لأنه يلبس بلفظ ((وَدّ)) الذي هو الصنم[6]، واللغة الجيدة ((وَتد)) بغير إدغام، وهي اللغة الحجازية.

ومنها قولهم في ((عِتْدَان)) جمع ((عَتُود)): عِدَّان، بإدغام التاء في الدال، وهو مع جوازه

---

(١) سورة آل عمران ٧/٣.

(٢) سورة مريم ٢٥/١٩.

(٣) سورة فصلت ٣٠/٤١.

(٤) سورة القدر ٤/٩٧.

(٥) ودليل ذلك تصغيره، فتقول: سديس. اللسان ستت ٣٤٤/٢. وانظر: الإيضاح ٥١٨/٢ ، والمفصل ٤٠٤.

(٦) وكان لقوم نوح ثم صار لكلب، وكان بدومة الجندل، وكان لقريش صنم يدعونه ودا، وقال الفراء قراء أهل المدينة: ﴿ولا تذرن وُدًّا﴾ بضم الواو، وقال أبو منصور: أكثر القراء قرأوا: ودًّا ، وقرأ نافع: ودًّا بالضم وقال ابن سيده: ودد وود صنم، وحكاه ابن دريد مفتوحا لا غير. انظر اللسان ودد ٤٦٩/٤ ، والصحاح ودد ٥٤٩/٢.

شاذ قياسًا لا استعمالاً للبسه بالمضاعف؛ لأنه يوهم أن العين واللام من جنس واحد.

وقال بعضهم ((عُتُد)) فى جمع ((عَتُود))[1]؛ فرارًا من سكون التاء قبل الدال فى ((عِتْدان))، وفرارًا من اللبس فى ((عِدّان)).

ذكر ضرب من الحذف يجرى مجرى الإدغام فى التخفيف

وقد ورد ذلك فى عدة من الكلم:

منها: أنهم عدلوا فى بعض الكلم التى التقى فيها المثلان أو المتقاربان عن الإدغام؛ لتعذره إلى الحذف، فقالوا فى ((ظَلَلْتُ)) و ((مَسَسْتُ)) و ((أحْسَسْتُ)): ((ظَلْتُ)) و((مَسْتُ)) و ((أحَسْتُ))، قال يصف الأسد:

خلا إنَّ العتاق من المطايا أحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ[2]

ووجه الحذف فى الأسماء المذكورة أنهم استثقلوا التضعيف، أعنى اجتماع المثلين، و لم يمكن الإدغام لسكون الثانى، و لم يمكن تحريكه؛ لاتصال تاء الفاعل؛ لوجوب سكون لام الكلمة فى فعلت، فعدلوا إلى وجه آخر من التخفيف، وهو حذف الأول منهما على غير قياس بأن نقلوا حركة السين الأولى من ((أحْسَسْتُ)) إلى الحاء، وحذفوا السين، بقى ((أحَسْتُ)).

فأما إذا لم يتصل بالمضاعف المذكور تاء فعلت فلا يُحذف منه شيء نحو ((أحَسَّا)) و ((أحَسُّوا))؛ لإمكان الإدغام حينئذ بتحريك الثانى؛ لزوال المانع، وهو تاء فعلت.

ومنها أن بعض العرب يقول: ((اسْتَخَذَ فلانٌ أرضًا))، وفيه لسيبويه[3] مذهبان:

أحدهما: أن يكون أصله، ((اسْتَتْخَذَ))، فحذفت التاء الثانية بقى ((استخذ))، وثانيهما: أن يكون أصله ((اتّخذ))، فأبدل من التاء الأولى سين، بقى ((اسْتَخَذَ)).

---

(١) العتود: الجدى الذى بلغ السفاد. انظر: اللسان عتد ٤/٢٧٠.

(٢) من الوافر، لأبى زبيد، وهو حرملة بن المنذر بن معدى كرب الطائى، فى التبيين ٤٠٧ ، ولفظه: سوى ان..... حسين به بدلا من خلا ان..... احسن به، ومجاز القرآن ٢/١٨؛ ١٣٨، ومجالس العلماء ٤٨٦ ، وأمالى القالى ١/١٧٤ ، والتهذيب ٣/٤٠٨ ، والمحتسب ١/١٢٣؛ ٢٦٩؛ ٢/٢٧٦ ، وابن الشجرى ١/١٤٦؛ ٢/١٧٢ ، وابن يعيش ١٠/١٥٤ ، وديوانه ٩٦ ، وغير منسوب فى الإنصاف ٢٣٧، ولفظه حسين به والمقتضب ١/٢٤٥ ، وعجزه فى المنصل ٤٠٤

(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٨٣ ، والمنصل ٤٠٤.

ومنها: أنهم قالوا: ((اسْطَاعَ يَسْطِيعُ)) فحذفوا التاء، والأصل يستطيع، وقال بعضهم: ((استاع يستيع))، وهو يجوز أن يكون قد حذفوا طاء ((استطاع يستطيعُ))، وتركوا تاء الاستفعال، ويجوز أن يكون قد حذفوا تاء الاستفعال بقى ((اسْطَاع))، فأبدلوا من الطاء تاء، بقى ((استّاع يستيعُ)).

ومنها أنهم قالوا فى نحو ((بنى العنّبر)) بلعنبر، وفى ((بنى العجلان)) بلعجلان[1]، ووجهه: أنه لما التقت النون من ((بنى)) مع لام التعريف فى ((العنبر))، واتفق فى هذه اللام أنها ظاهرة فى اللفظ؛ لأنها لا تدغم فى العين فلم يمكن إدغام النون فيها؛ لسكونها، فحذفت النون تخفيفًا؛ لكثرة لام التعريف فى كلامهم، بقى ((بلعنبر))، فأما إذا لم تظهر لام التعريف فى اللفظ، حيث كان بعدها مما تدغم فيه نحو ((بنى الصيد)) و ((بنى النّجار)) و ((بنى النّمر)) فإنهم لا يحذفون النون؛ لأنهم لو حذفوها لجمعوا على الكلمة إعلالين: حذف النون، وإدغام اللام، ومنها أنهم قالوا: ((نــزل بنــو فــلان عَلْمَاء))، أى على الماء فحذفوا ألف ((على))؛ لسكونها وسكون لام التعريف، فالتقت لام ((على)) ولام التعريف، ولم يمكن الإدغام فى لام التعريف، لسكونها، فحذفت لام ((على))، بقى ((عَلْمَاء))، قال قطرى بن الفجاءة[2]:

لعمرك إنــى فــى الحيــاة لزاهــد ... وفى العيش مــا لم ألــقَ أم حكيــم

فلو شَهِدَتنى يــومَ دولاّب أبصــرتَ ... طعانَ فتًى فى الحــرب غــير ذميــم

غداةَ طفت عَلْمَاء بكــرُ بــنُ وائــل ... وعاجت صدور الخيل شــطر تميــم[3]

الشاهد فيه ((علماء بكر بن وائل)).

وإذا كانوا قد حذفوا مع إمكان الإدغام، نحو حذفهم الفاء الأولى المدغمة فى ((يتّسع)) و ((يتّقى))، فقالوا ((يَتَسِع)) ، ((يَتَقِى)) بالتخفيف كراهة للتضعيف، فالحذف فى ((علماء)) أولى لتعذر الإدغام كما تقدم، وهذا آخر ما نقلناه من المشترك[4].

(١) ويجوز أن يكون هنا من قبيل النحت، كما فى عبدرى وعبشمى، فى عبد الدار وعبد الشمس.

(٢) هو قطرى بن الفجاءة، والفجاءة لقب لأبيه، لأنه غاب إلى اليمن ثم جاء فجاءة، واسمه جعونة بن يزيد بن زياد بن ختثر. انظر: جمهرة الأنساب، لابن حزم ٢١٢.

(٣) من الطويل، وهى فى ابن يعيش ١١٩٥/٦، ١٤٥/١٠ ، والمفصل ٤٠٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٧/١.

(٤) يريد مشترك المفصل على ما صرح به فى بداية الفصل. راجع هذا الكتاب.

الفصل العاشر فى الخط

وهو [1] مرتب على قسمين:

الأول: فى حد الخط، وما جاء منه على الأصل، والثانى: فى أشياء جاءت خارجة عن الأصل.

القسم الأول: فى حد الخط، وما جاء منه على الأصل المقرر:

فنقول: أما الخط[2] فهو تصوير اللفظ المقصود تصويره بحروف هجائية[3]، كما إذا قيل: ((اكتب زيداً))، فإنما يكتب مسمى الزاى والياء والدال، وهو هذه الصورة، أعنى ((زيد))؛ لأن هذه الصورة هى مسمى هذه الحروف، فإذا قيل: ((اكتب شعراً))، مع قرينة لفظه كتبت صورته، وإلا ما ينطلق عليه الشعر، وكذلك إذا قيل: ((اكتب)): جيم، عين، فاء، راء، فإن قصد تصوير مسمى هذه الحروف فإنما يكتب ((جعفر))، وإن قصد تصوير أسماء حروف ((جعفر)) دون مسماها كتبت: جيم، عين، فاء، راء؛

ولذلك خطأ الخليل[4] [أصحابه] [5] لما سألهم: كيف تنطقون بالجيم من جعفر، فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم باسم المسئول عنه لا بالمسئول عنه، والجواب ((جه))؛ لأنه مسمى الجيم، فإن سمى بحرف الهجاء مسمى آخر كما لو سمى رجلٌ أو السورة بـ ((ياسين)) جاز أن تكتب على صورة أسماء الحروف، نحو ((ياسين))، وجاز أن تكتب على صورة مسمى الحروف، نحو ((يس))، والأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، وهو أصل معتبر فى الكتابة، والخط مبنى عليه.

فما كتب على الأصل المذكور نحو ((ره زيداً)) وقه زيداً ((بالهاء))؛ لأنك إذا وقفت قلت ((ره)) و ((قه)).

ومنه أنهم كتبوا ((ما)) الاستفهامية فى قولك : ((مَهْ أَنْتَ)) ((وبجئ مَهْ جِئْتَ))

---

(١) انظر: شرح المقدمة النحوية، لابن باشاذ ٤٠٥ ، والرضى على الشافية ٣١٢/٣ ، والتسهيل ٣٣٢ ، والجاربردى ٣٧٠/١ ، والهمع ٣٠٥/٦

(٢) انظر: التسهيل ٣٣٢ ، والرضى على الشافية ٣١٢/٣ ، والهمع ٣٠٥/٦.

(٣) وهو على ضربين: متبع ومتبوع، فالأول كتابة المصاحف، والثانى: ما اصطلح عليه الكتاب، وقاسه النحويون، ورسمه العروضيون. شرح المقدمة النحوية، لابن باشاذ ٤٠٥. انظر: الجاربردى ٣٧٣/١ ، وشرح الرضى على الشافية ٣١٢/٣.

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٦١/٢ - ٦٢ ، والمقتضب ٣٢/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٩.

(٥) زيادة لازمة.

بالهاء؛ لأنه يوقف عليه بالهاء، بخلاف ((ما)) في ((حتّامَ)) و ((إلامَ)) و ((عَلامَ))؛ فإنه لا يكتب بالهاء إلا إذا قصد الوقوف عليها بالهاء كما سيذكر؛ وإنما لم تكتب ((ما)) بالهاء في باب: ((حتّام))؛ لشدة الاتصال بحرف الجر، فصارت ((ما)) كأنها جزء مما قبلها، ويدل على ذلك أن الياء في ((حتام)) و ((إلام)) و ((عَلامَ)) كتبت ألفًا مع ((ما)) الاستفهامية المجرورة المذكورة؛ لأن هذه الألف في الوسط حينئذ.

ومنه أنهم كتبوا ((من ما))، و ((عن ما)): ممّ وعمّ، بغير نون؛ لشدة الاتصال بالحرف، فإن قصد في ((ما)) الاستفهامية المجرورة بـ ((حتى)) وأخواتها أن يوقف عليها بالهاء كتبت الهاء منفصلة مع ميم ((ما))، وجاز حينئذ أن لا ترجع الياء في باب ((حتّى))، ولا النون في ((من)) و ((عن))، بل تبقى الألف ثابتةً مع الهاء، كما كانت في ((حتّامَه)) بغير هاء؛ لعدم الاعتداد بالهاء، كقولك ((حتامه)) و ((إلامه)) و((علامه)) و ((ممّه)) و ((عَمّه))، وجاز أن يعتد بالهاء، فترجع الألف إلى أصلها في ((حتّى)) و ((إلى)) و ((على)) وتثبت النون في ((من)) و ((عن))، فتقول على ذلك: ((حتّى مَهْ)) و ((إلى مه)) و ((من مه)) و ((عن مه)).

ومنه أنهم كتبوا ((أنا زيد)) بالألف؛ لأنه يوقف على ((أنا)) بالألف؛ ومن قال ((أنه)) في الوقف كتبه ((أنه زيد)) بالهاء، ولذلك كتب قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾[1] بالألف فيمن وقف على ((أنا)) بألف، وبالهاء فيمن وقف بالهاء؛ إذ أصله ((لكن أنا هو الله))، فحذفت الهمزة، وأدغمت نون ((لكن)) في نون ((أنا))، بقي ((لكنا))[2].

ومنه أنهم كتبوا تاء التأنيث في نحو ((رحمة)) هاء، فيمن وقف بالهاء، وكتبت تاء فيمن وقف عليها بالتاء، بخلاف ((أخت)) و ((بنت)) وباب ((قائمات)) وباب ((قامت هند)) فإن ذلك إنما يكتب بالتاء للوقف على الجميع بالتاء إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: ((قائماه)) بالهاء في الوقف على ((قائمات)).

ومنه أنهم كتبوا المنون المنصوب ألفًا؛ لأن الوقف عليه كذلك نحو ((رأيت زيدًا))،

---

(١) سورة الكهف ٣٨/١٨.

(٢) وقرأ ابن عامر الآية السابقة بإثبات بعد الألف النون وصلا ووقفا، والباقون بحذفها وصلا وإثباتها وقفا. انظر: الإرشادات الجلية ٣١٦.

وكتب المرفوع والمجرور بالحذف، نحو ((جاءنى زيدٌ)) و ((مررت بزيد))؛ لأن الوقوف عليه كذلك، ومن وقف على المرفوع والمجرور بالواو والياء ، كتبهما بالواو والياء[1].

ومنه أنهم كتبوا ((إذًا)) بالألف على الأكثر، وكتبها بعضهم نونًا توهمًا منــــه أن الألف التى يوقف عليها بدل من النون التى فى الأصل[2].

ومنه أنهم كتبوا نحو ((اضْرِبًا)) بالألف على الأكثر؛ لأنه إذا وقف على نون التأكيد الخفيفة فى نحو ((اضْرِبَنْ)) قلبت ألفًا كقولك ((اضربا))[3]، ومن كتبها نونًا ألحقهــــا بـــ ((اضربن)) بضم لام الفعل، فكان قياس ((اضرِبُن)) التى بضم اللام، أن تكتب بواو وألف نحو ((اضربوا))؛ لأن الوقوف عليه كذلك، وأن تكتب ((اضْرِبِن)) بكسر اللام بياء نحو ((اضربى))، و ((هل تضربُن)) بضم اللام بواو ونون غير هذه النون، أعنى نون الإعراب نحو ((هل تضربون)) و ((هل تضربن)) بكسر اللام بياء ونون الإعراب نحو ((هل تضربين))؛ لأن الوقف عليها كلها كذلك، أعنى بحذف نون التأكيد[4]، ورد مــــا كان قد حذف لأجلها، وهو نون الإعراب حسبما قدم فى نون التأكيد؛ لأن الأصــــل فى كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها، بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، ولكــــن تركوا هذا الأصل فى نون التأكيد، وكتبوا ذلك على لفظه ؛ لأنه لو كتب على هذا الأصل لعسر تبيين التأكيد، و لم يدرك أصلا؛ لأنه على هذه الصورة عند عدم إرادة التأكيد.

وإنما يقع اللبس المذكور فى غير ((اضربن)) للمفرد المذكر، ولذلك كتب بالوجهين، أعنى بالألف وبالنون نحو ((اضربا)) و ((اضربنْ))، أما من كتب ((اضربن)) بالنون الخفيفــــة التى فيه مثل النون فى باقى إخوته، وأما من كتبه على الأصل بالألف، فلفوات الأمريــــن المانعين؛ لأنه يتبين التأكيد بكتابة النون ألفا، ولا يعسر حينئذ تبيين هذا الأصل.

ومنه أنهم كتبوا باب ((قاض)) رفعًا وجرًا بغير ياء، لأن التنوين مراد، وباب ((القاضى)) بالياء على الأفصح فيهما؛ لأن الوقف عليها كذلك فى الأفصح، ومن وقف عليهمــــا يــــاء فيلزمه أن يكتبهما بياء، ومن وقف عليهما بحذف الياء يلزمه أن يكتبهما بغير ياء [5].

---

(١) انظر: هذا الكتاب٢/١٥٨.

(٢) انظر فى ذلك: شرح الكافية، لابن مالك ١٩٨١.

(٣) انظر: الإيضاح ٢/٣٢١ ، والكتاب ٣/٥٢١.

(٤) انظر: هذا الكتاب٢/١٢٩.

(٥) انظر فى تنفصيل ذلك هذا الكتاب٢/١٥٨.

ومنه أنهم كتبوا الحرف في نحو ((بزيد)) و ((كزيد)) و ((لزيد)) متصلة؛ لأنه لا يوقف على حرف الجر، فصار مع الاسم الذي بعده كالجزء منه، كما كتبوا الكاف ونحوها في مثل ((منك)) و ((منكم)) و ((حسبكم)) متصلة؛ لأنه لا يبتدأ بهذه الكاف.

القسم الثاني: فيما لا صورة له تخصه

وهو الهمزة، وفي أشياء جاءت خارجة عن الأصل المقرر في الخط، وهي أربعة: وصل، وزيادة ، ونقص ، وبدل.

القول على الهمزة

وليس[1] لها في الخط صورة تخصها، وهي إما أن تكون في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها.

ذكر الهمزة أولا:

وهي تكتب بالألف مطلقًا، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة نحو ((أَحَد)) و ((أُحُد)) و ((إبل)).

ذكر الهمزة وسطًا:

وهي تنقسم إلى ساكنة ومتحركة:

أما الهمزة الساكنة المتوسطة فتكتب بحرف حركة ما قبلها، أعني إن كان ما قبلها مفتوحًا كتبت بالألف، وإن كان مضمومًا كتبت بالواو، وإن كان مكسورًا كتبت بالياء مثل ((يأكل)) و ((يُؤمن)) و ((بئس)).

وأما الهمزة المتحركة المتوسطة فتنقسم إلى متحركة قبلها ساكن، وإلى متحركة قبلها متحرك، وأما المتحركة التي قبلها ساكن فتكتب بحرف حركة الهمزة نفسها، نحو ((يَسْأل)) و ((يَلْؤم)) و ((يُسْئم)).

ومنهم من يحذف الهمزة في الخط إن كان تحقيقها بنقل حركتها إلى ما قبلها أو بإدغامها، مثال النقل ((يَسَل)) و ((يَلُم)) و ((يُسِم))، ومثال الإدغام ((سَوّة))، والأصل ((سَوْأة))، فقلبت الهمزة واوًا، وأدغمت الواو في الواو، بقي ((سَوّة)) بواو مشددة.

ومنهم من يحذف الهمزة المفتوحة في الخط بعد نقل حركتها، نحو ((يَسَل)) دون

---

(١) انظر: شرح الرضي على الشافية ٣/٣١٩ ، والهمع ٦/٣١١ - ٣١٧.

المضمومة والمكسورة نحو ((يَلُوم)) و ((يئِس))، والأكثر على حذف الهمزة المفتوحة بعد الألف في الخط، نحو ((ساءل)) والأصل ((سائل)).

ومنهم من يحذف المضمومة والمكسورة أيضًا، فالمفتوحة كما مرت، أعنى ((ساءل))، والمضمومة نحو ((التساؤل))، والمكسورة نحو ((يسائل))، والأصل ((سائل)) و ((التساؤل)) و ((يسائل)).

وأما الهمزة المتحركة التى قبلها متحرك فتكتب على وجوه:

أحدها: أن تكتب على ما تسهل به، أعنى أن سهلت بالواو، كتبت بالواو، نحو ((مؤجل))، وإن سهلت بالياء كتبت بالياء نحو ((فئة)).

وثانيهما: أن تكتب الهمزة المذكورة بحرف حركتها إذا لم يكن قبلها ضمة، سواء كان قبلها فتحة أو كسرة، والمراد بحرف حركتها أن المتحركة بالفتح تكتب ألفًا، وبالضم واوًا، وبالكسر ياء، نحو ((سَأل)) و ((لَؤُم)) و ((يئس)) و ((مِن مقرئك)) و ((رءوف)).

وثالثها: أن تكتب الهمزة المتحركة المذكورة على الوجهين المذكورين، وذلك إذا كانت الهمزة مكسورة، وما قبلها مضموم، نحو ((سئل)) – أومضمومة وما قبلها مكسور نحو ((يقرئك))، فإذا كانت الهمزة كذلك جاز أن تكتب على ما تسهل به، وأن تكتب بحرف حركتها، فتكتب ((سُئِلَ)) بالواو من حيث أن همزته تُسَهَّل بالواو لضمة ما قبلها، وتكتب بالياء من حيث إن الهمزة مكسورة، وتكتب ((يقرئك)) بالياء من حيث إن همزته تسهل بالياء؛ لكسرة ما قبلها، وتكتب بالواو من حيث إن همزته مضمومة.

ذكر الهمزة آخرا:

وهى إما أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا، أما التى قبلها ساكن فتحذف ليس إلا، نحو ((هذا خبء)) و ((مررت بخبء)) و ((رأيت خبأ))، وليست هذه الألف صورة الهمزة، وإنما هى الألف التى يوقف عليها عوضًا عن التنوين مثلها فى ((رأيت زيدًا)).

وأما التى قبلها متحرك، فتكتب بحرف حركة ما قبلها، فالتى قبلها فتحة بالألف، والتى قبلها ضمة بالواو، والتى قبلها كسرة بالياء، سواء كانت الهمزة مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة.

أما المتحركة فنحو ((قرأ)) و ((يُقْرِئ)) و ((رَدُؤَ))، يقال: ردؤ الشىء يردؤ رداءة إذا فسد.

وأما الساكنة فنحو ((لم يقرأ)) و ((لم يقرئ)) ولم يردؤ وإنما كتبت الساكنة ها هنا كذلك لأن الوقف بالسكون هو الأصل، فلما قلبت الهمزة ساكنة وقبلها متحرك ودُبرت بحركة ما قبلها، وإذا كتبوها متحركة لذلك فلأن يكتبوها ساكنةً كذلك بطريق الأولى.

وأما إذا وقعت الهمزة طرفًا، وكانت لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل أو تاء تأنيث نحو ((جزءك)) و ((هُزْأة)) رفعا ونصبا وجرا، فحكمها حكم الهمزة المتوسطة حسبما تقدم، فمن كتب المتوسطة بصورها، أعنى إما بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها، كتب هذه بصورها فى الطرف، ومن حذف المتوسطة حذف هذه فى الطرف، نحو ((هذا جزْؤك)) بواو، و ((جزأك)) بحذف الواو، وكذلك ((مررت بجزئك)) و ((جزءك)) بالياء وحذفها، و ((رأيت جزاءك وجزءك))، بالألف وحذفها، وتقول فى تاء التأنيث هُزأة وهُزءة بالألف وحذفها، خلا فى نحو ((مقروّة)) و ((بريّة))، فإن الهمزة فيهما، وإن كانت متطرفة، وهى لا يوقف عليها؛ لاتصال تاء التأنيث بها، فإنها لا تجرى مجرى المتوسطة فى جواز الإثبات، بل تحذف الهمزة فيهما من الخط؛ لأن همزتها لما سهلت بجعلها واوًا فى ((مقروّة))، وياء فى ((بريـة)) فى اللفظ، التزموا حذفها فى الخط، كما حذفت فى اللفظ.

ولا تجرى الهمزة الواقعة فى الأول المتصلة بشيء قبلها مجرى المتأخرة المتصلة بشيء بعدها، فى جواز الإثبات والحذف، لكن الواقعة أولا المتصلة بما قبلها تثبت ليس إلا، نحو ((يأخذ))، ونحو ((كأحد)) و ((لأحد))، فتكتب بصورتها التى كانت تكتب بها قبل اتصال حرف المضارعة وحرف الجر؛ لكن يرد على ذلك ((لئلا))؛ فإن همزته وقعت أولاً، واتصلت باللام، فكان القياس أن تكتب بالألف كما كتب ((لأحد)) بالألف؛ لكن كتبت بالياء كراهة لصورتها لو كتبت بالألف مع حذف النون؛ إذ تصير صورتها ((لألا)).

وكل همزة بعدها حرف مد صورته كصورة حركة الهمزة[1]، فإن تلك الهمزة تحذف من الخط، فمثال الهمزة المفتوحة وبعدها الألف قولك: ((رأيت خطأ))، فإنه إنما يكتب بألف واحدة، وهى ألف تنوين الهمزة، وكان ينبغى أن تكتب الهمزة ألفا وبعدها ألف التنوين، كما كان بعد الدال فى: رأيت زيدًا ألف، فكتبوا ((رأيت خطأ)) بألف واحدة كراهة اجتماع المثلين.

(١) انظر: الجاربردى ١/٣٧٧.

ومثال المضمومة وبعدها واو ((مستهزءون)) بهمزة مضمومة، وبعدها واو، فتكتب بواو واحدة، هي واو الإعراب، وتحذف الهمزة من الخط التي هي لام الكلمة.

ومثال المكسورة وبعدها ياء ((مستهزءين)) بياء واحدة هي ياء الإعراب، وتحذف الهمزة التي هي لام الكلمة.

وقد تكتب الهمزة ياء في ((مستهزئون)) و ((مستهزئين)) ، فيجمع بين الياء والواو وبين الياءين؛ لأن الياء ليست في الاستثقال مثل الواو، كأنهم لما استثقلوا الواوين لفظًا استثقلوهما خطا، ولم يستثقلوا اجتماع الياءين ولا الياء والواو.

فإن قيل: فالألف أخف من الواو، فكان ينبغي أن تكتب الألف بدل الهمزة المحذوفة كما ذكر، فالجواب: إنما لم تكتب الألف لكراهة صورة الألف مرتين في المثنى رفعًا، نحو ((مستهزأان)) بألفين، فلما استثقل اجتماعهما في المثنى رفعًا لم يكتب في غيره طردًا للباب، بخلاف ((قرأا)) و ((يقرأان)) فكتبا بألفين خوف لبس المثنى بالمفرد في ((قرأا))، ولبس المثنى بجمع المؤنث في ((يقرأان)) لو كتب بألف واحدة.

وكتبوا نحو ((مستهزئين)) بياءين في المثنى نصبا وجرا.

وكتبوا الجمع بياء واحدة؛ للفرق بين المثنى والمجموع.

وكتبوا نحو ((ردائي)) في الأكثر بياءين لتغاير الياءين صورة؛ لأن الياء الأولى مخالفة في الصورة للثانية، بخلاف ((مستهزئين)) لو كتب بيائين؛ لأن صورتهما متحدة.

وإنما قال في الأكثر لأن بعضهم يكتب رداءى بياء واحدة.

وكتبوا نحو ((حنائي)) بياءين في الأكثر، للمغايرة والتشديد؛ فإن الثانية مشددة؛ لأنها ياء النسبة، وعلم من قوله ((في الأكثر)) أن منهم من يكتب ((حناءى)) بياء واحدة.

وكتبوا نحو ((لم تقرئي يا امرأة)) بياءين، وفاقا لما ذكرنا من تغاير الياءين صورة واللبس بـ ((تقرى)) بغير ياء الضمير ((قرى يقرى)).

انتهى الكلام على الهمزة

القول على الوصل

وهو [1] ما خولف فيه الأصل المقرر في الخط:

فمنه أنهم وصلوا الحروف وشبهها بـ ((ما)) الحرفية نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّـــهُ﴾[2]، و((أينما تكُنْ أكُنْ)) و ((كلما أتيْتَنِي أكرِمْكَ))، بخلاف الاسمية نحو ((ما)) التي بمعنى الذى، فإنها تكتب منفصلة نحو ((إنّ ما عِنْدِي حَسَنٌ)) و ((أين ما وَعَدْتَنِي)) و ((كلُّ مـــا عِنْـــدِي حَسَنٌ))؛ لأن ((ما)) الحرفية كالتتمة للكلمة، بخلاف الاسمية؛ لاستقلال الأسماء بالدلالة.

ومنه أنهم وصلوا ((ما)) الحرفية بـ ((مِنْ)) و ((عَنْ)) فقالوا ((مِمَّا)) و ((عَمَّـــا))، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[3] و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[4]، وفصلوا ((ما)) الاسميـــة عنهمـــا فقالوا: ((أخَذْتُ مِنْ مَا أخَذْتَ مِنْهُ)) و ((أخبرتُ عَنْ مَا في نَفْسِي)).

وقد تكتب ((ما)) الحرفية و ((ما)) الاسمية متصلتين فيما سكن ما قبلهما نحو ((مِمَّا)) و ((عَمَّا)) ولوجوب إدغام نون ((مِنْ)) و ((عَنْ)) في الميم التي في ((ما)) مراعاة للفظ مع كون الأول حرفا.

و لم يصلوا ((متى)) وإن كانت ((مَتَى)) مثل أين بـــ ((ما)) الحرفية لما يلزم من تغيير الياء بقلبها ألفًا؛ لاتصال ((ما)) بـــ ((متى)) فيقع الوهم فيها.

ومنه أنهم وصلوا ((أنِ)) الناصبة للفعل المضارع مع ((لا)) وحذفت في الخط نحو ((أريد ألا تخرج))؛ لكثرتها في الكلام، بخلاف ((أن)) المخففة، فإنها تكتب منفصلة نحو ((علمـــت أن لا تقوم))، ونحو ﴿ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾[5]؛ لقلة استعمال المخففة المذكورة.

ووصلوا ((إن)) الشرطية أيضًا إذا اتصلـــت بـــــ ((لا)) و ((مـــا)) نحـــو ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾[6] و﴿إما تخافن﴾[7]؛ وحذفت في الخط ليتأكد الاتصال؛ لأن هـــذه النـــون

---

(1) انظر: شرح المقدمة النحوية،لابن بابشاذ ٤٢٨ ، وشرح الرضى على الشافية ٣٢٥/٣ ، والجاربردى ٣٧٨/١، والهمع ٣٢٠/٦.

(2) سورة طه ٩٨/٢٠.

(3) سورة نوح ٢٥/٧١ ، وفي الأصل: مما خطاياهم.

(4) سورة النبأ ١/٧٨.

(5) سورة الحديد ٢٩/٥٧.

(6) سورة الأنفال ٣٧/٨.

(7) سورة الأنفال ٥٨/٨.

تحذف مع ((لا)) و ((ما)) وجوبًا لفظًا للإدغام، فحذفت في الخط أيضًا؛ ليوافق الخط اللفظ، والمراد بهذا الحذف انقلاب النون في اللفظ لاما أو ميما للإدغام لا حذفها من اللفظ بالكلية.

ومنه أنهم وصلوا نحو ((يومئذٍ)) و ((حينئذٍ)) في مذهب من يبني ((يوم)) و((حين)) بإضافتهما إلى ((إذ)) ثم كتبت الهمزة ياءً، وإلا فالقياس أن تكتب ألفًا؛ لأنها وقعت في الأول من ((إذن))، فهي مثل ((إبل))، ولكن لما وصلت ((إذ)) بـ ((يوم)) و ((حين)) صارت الهمزة كالمتوسطة، فصارت كالمتصلة، فدبرت بحركة نفسها، وهي مكسورة؛ فمن ثم كتبت ياءً، وقد تكتب أيضًا كذلك، وإن لم يكن مثبتًا.

ومنه أنهم وصلوا لام التعريف بالاسم الذى بعدها نحو ((الرجل)) على مذهب سيبويه والخليل[1]، أما اتصالها على مذهب سيبويه فعلى القياس؛ لأن حرف التعريف عنده هو اللام وحدها، فهو حرف واحد، فيجب اتصاله كما اتصلت اللام والكاف في قولك ((لزيدٍ)) و ((كزيدٍ)) وأما على مذهب الخليل فيحتاج الاعتذار عن اتصاله؛ لأن آلة التعريف عنده ((أل))، أعني الألف واللام معًا، فهما مثل ((هل))، فكان القياس أن تكتب منفصلة، كما كتب ((هل الرجل)) منفصلة، ويجاب بأنه اختصر بالوصل، لكثرته في الكلام.

انتهى الكلام على الوصل

---

(١) الكتاب ٤/١٤٧ ، وانظر: الجاربردي ١/١٦٥.

القول على الزيادة

وهو[١] ما زادوه في الكتابة على خلاف ما يقتضيه القياس المقرر في الخط.

فمنه أنهم زادوا ألفًا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الماضي أو الأمر[٢]، نحو ((سادُوا)) و ((جارُوا)) و ((سودُوا)) و ((جورُوا))؛ للفرق بينهما وبين واو العطف[٣]، وحمل عليه ما اتصلت به الواو نحو ((أكلُوا)) و ((شرِبُوا))، وإن لم تلتبس واوه بواو العطف؛ لأن واو العطف لا تكون متصلة طردًا للباب، بخلاف نحو ((يغزو)) و ((يدعو))، فإنه لا يزاد بعد الواو ألف؛ لعدم لبس واوه بواو العطف، لأن المفرد ليس ((يغز)) ولا ((يدع))؛ إذ لا بد في بنيته من الواو[٤].

واعلم أن واو الجمع متى وقعت متطرفة زيدت الألف معها كما تقدم، ومتى وقعت مع ما يخرجها عن حكم التطرف لم تكتب الألف معها، فمن ثم كتب ((ضربوا هم)) بألف إذا كانت لفظة ((هم)) ضميرًا منفصلاً موكدًا للضمير المتصل، فلفظة ((هم)) حينئذ كلمة أخرى مستقلة، و ((ضربوا)) التي قبلها كلمة أخرى أيضًا والواو فيها متطرفة[٥].

وكتبوا ((ضَرَبُوهم)) بغير ألف إذا كانت لفظة ((هم)) ضميرًا متصلاً مفعولاً، والمتصل كالجزء مما قبله، فكتبت بغير ألف؛ لأن الواو حينئذ قد وقعت مع ما أخرجها عن حكم التطرف.

---

(١) انظر: شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ ٤٢٩ ، والرضى على الشافية ٣٢٧/٣ ، والجاربردى ٣٧٩/١ ، والمسع ٣٢٥/٦.

(٢) انظر: تفصيل هذا المسألة في الأشباه والنظائر ١٤٦/٢-١٤٧.

(٣) وهذا ما قال به أبو الأخفش، وأطلق عليها واو الفصل، وذهب الكسائي إلى أن هذه الألف دخلت للتفرقة بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قولنا : خانوهم ، فخانوهم كتب بغير ألف؛ لأن الضمير منصوب، ولو كان مرفوعًا لظهرت الألف، وكان الخليل يرى قبل ذلك أن الواو ممتدة مشبعة متمكنة. الأشباه والنظائر ١٤٦/٢-١٤٧.

(٤) في أدب الكاتب (٨٢) : ((تزاد ألف الفصل أيضًا بعد الواو في نحو يغزوا ويدعوا، وليست واو جمع، ورأى بعض كتاب زماننا هذا ألا يلحق بها الألف في مثل هذه الحروف، فكتبوا: هو يرجو، بلا ألف إذا لم تكن الواو جمع)) .

(٥) وربما زيدت في نحو يدعو . التسهيل ٣٣٧.

ومنهم من يزيد الألف بعد واو الجمع الذى فى اسم الفاعل نحو ((شاربوا المـــاء))، ((زائروا زيد))[1].

ومنهم من يحذف الألف فى الجميع[2]، أعنى فى الفعل واسم الفاعل، ويغتفر مـــا ذكر من الفرق لندوره.

ومنهم أنهم زادوا ((مائة)) ألفًا فرقًا بينها وبين ((مئة)) فـــى الصـــورة، وألحقـــوا بـــ((مائة)) مُثنّاها، أعنى ((مائتين))، وإن لم يحصل الالتباس فى المثنى؛ لأن صورة المفرد ثابتة فى لفظ المثنى فعاملوه معاملته، بخلاف جمع ((مائة)) وهو ((مئـــات))، فإنـــه لم يكتب كذلك؛ لفوات وجود صورة المفرد فيه؛ لسقوط تاء التأنيث فى الجمع[3].

ومنه أنهم زادوا الواو فى ((عَمْرو)) فرقًا بينه وبين ((عُمَر))[4]؛ لكثرة الاستعمال، بخلاف ما أشبهه، وهو غير كثير، نحو ((غُمَر)) بغين معجمة علما، و ((عُمَر)) النكرة جمع ((عمرة)).

ولا تزاد الواو فى ((عَمْرو)) حال النصب، كقولك: ((رأيت عمـــرًا))؛ لوجـــود الفرق، وهو وجود الألف فى ((عمرو))؛ لكونه منصرفًا، وعدمها فـــى ((عمـــر))؛ لامتناعه من الصرف.

ومنه أنهم زادوا فى ((أولئك)) واوًا؛ للفرق بينه وبين ((إليك))، وأجرى ((أولاء)) على ((أولئك)) فى زيادة الواو[5]، وإلا لم يلبس لأنه هو هو.

ومنه أنهم زادوا الواو أيضًا فى ((أولى)) نصبًا وجرًا، نحو ((مررت بأولى علم)) و ((رأيت أولى علم))؛ للفرق بينها وبين ((إلى))، وحمل ((أولو)) رفعا عليه، وإن لم يلبس بـــ ((إلى)) طردًا للباب.

---

(١) انظر: التسهيل ٣٢٧ ، وأدب الكاتب ٨٤.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٨٤.

(٣) انظر: التسهيل لابن مالك ٣٣٧ ، والجاربردى ٣٨٠/١.

(٤) انظر: التسهيل ٣٣٧ ، والجاربردى ٣٨٠/١.

(٥) انظر: التسهيل ٣٣٧.

القول على النقص

وهو[1] ما نقص من الكتابة على خلاف ما يقتضيه القياس المقرر في الخط.

فمنه أنهم كتبوا كلَّ مشدد من كلٍّ واحدة حرفًا واحدًا نحو ((شدّ)) و ((مدّ)) و((ادّكر))، وأجرى نحو ((قَتّ)) مجراه إذا كانت لام الفعل الماضي وتاء فعلت مثلين، وأدغمت لام الفعل في ضمير الفاعل؛ لشدة اتصال الفاعل، بخلاف نحو ((وعدت)) مما قلبت فيه لام الفعل الماضي تاء في اللفظ، وأدغمت في تاء الفاعل، فإن المشدد في مثله يكتب حرفين؛ لفقد المثلين حقيقة، وبخلاف نحو ((اجبّهُ))، لفقد كون المدغم فيه فاعلا؛ لأن الهاء الثانية ضمير المفعول، وبخلاف لام التعريف المدغمة في الحرف الذى بعدها من كلمة أخرى، سواء كان ذلك الحرف لامًا، نحو ((اللحم)) أو غير لام نحو ((الرجل))؛ فإنهما - أعني المدغم والمدغم فيه - يكتبان حرفين؛ لكونهما كلمتين، أعنى كون لام التعريف كلمة والحرف الذى أدغم فيه لام التعريف من كلمة أخرى، بخلاف ((الذى)) و ((التى)) و ((الذين))، فإن اللام المشددة فيها كتبت لامًا واحدة؛ لأن لام التعريف هاهنا لا تنفصل عما أدغمت فيه، أعنى عن اللام التى في أول ((الذى)) ونحوه، إذ لا يقال ((لذى)) و ((لذين)) و ((لتى))، كما يقال ((لحم)) و((رجل)) وكتب نحو ((اللّذين)) في التثنية نصبًا وجرًا بلامين، وإن كان قياسه على ما تقدم في إخوته لامًا واحدة، لكن كتب بلامين؛ للفرق بينه وبين ((الذين)) الذى هو الجمع، وحمل ((اللذان)) و ((اللتان)) و ((اللتين)) عليه؛ لأنه مثنى من بابه.

ولذلك كتبوا ((اللاؤن))[2] وأخوته، أعنى ((اللائى)) و ((اللاتى)) و ((اللواتى)) بلامين، وكان القياس لامًا واحدة؛ لعدم انفصاله عن لام التعريف[3]، لكن لما كان من جملته ((اللاء))، بكسر الهمزة الأخيرة لجمع المؤنث، وهو مما يجب كتابته بلامين لالتباسه بآلاء، لو كتب بلام واحدة، فكتبت إخوته بلامين طردا للباب؛ لأنها بمعناه، ولفظها كلفظه كما حمل ((أولاء)) على ((أولئك)).

---

(١) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٢٨ ، والجاربردى ١/٣٨١ ، والهمع ٦/٣٢٩.

(٢) لعله يريد : اللاتين .

(٣) انظر: التسهيل ٣٢٧.

ومن النقص ما تقدم من الحذف، أعنى حذف نون ((عن)) و ((من)) عند إدغامها في الميم التى فى ((ما)) الاستفهامية والخبرية، نحو ((سَلْ عَمَّ شِئْتَ))، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[1] و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾[2]، وحذفت نون ((إنْ)) الشرطية أيضًا عند إدغامها في لام ((لا)) وميم ((ما))نحو إلا تذهب اذهب.

فحذف فى ذلك كله الحرف الأخير من الكلمة الأولى إذا أدغم فى أول الثانية وهو حذف شاذّ، لا يقاس عليه.

ومنه أنهم نقصوا الألف فى ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[3]؛ تخفيفًا؛ لكثرة استعماله، بخلاف ((باسم الله)) مقتصرًا عليه، أو ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[4] ونحوه.

ومنه أنهم نقصوا الألف من ((الله))، وكتب بلامين وهاء من غير ألف بعد اللام الثانية؛ لكثرة استعماله، لئلا يشتبه بكتابة ((اللاّت)) فيمن كتبها بالهاء[5].

ومنه أنهم نقصوا الألف من ((الرحمن)) مطلقًا، أى مع ((بسم الله الرحمن الرحيم))، وبدونها كـ ((عبد الرحمن))[6].

ومنها ما نقله السيد فى شرح التصريف أنهم نقصوا الألف من ((الحرث)) علمًا، ومن ((السّلم عليكم)) و ((عبد السّلم)) ومن ((ملئكة)) و ((سموات)) و ((صلحين)) ونحوها مما لم يخش فيه لبس[7].

ومنه أنهم نقصوا الألف من ((ثمنية)) و ((ثلث)) و ((ثلثين)) اختصارًا؛ لكثرته.

ومنه أنهم نقصوا الألف أيضًا من نحو ((الرجل)) و ((الدار)) إذا دخلت عليهما لام الابتداء أو لام الجر، فقالوا: ((للرّجل خيرٌ من الامرأة)) و ((للدار الأخيرة من الأولى))

---

(١) سورة النبأ ١/٧٨.

(٢) سورة الطارق ٨٦/٥.

(٣) سورة الفاتحة ١/١.

(٤) سورة العلق ١/٩٦.

(٥) انظر: الجاربردى ١/٢٨١.

(٦) انظر: التسهيل ٣٣٦.

(٧) انظر: التسهيل ٣٣٦.

و ((هذا السيف للرجل)) و ((هذه الحصير للدار))[1].

وإنما نقصوا الألف من ذلك، ومكان القياس إثباتها؛ لأنها مثل قولك ((يالرجل)) و ((كالرجل))؛ لئلا يلتبس بالنفي؛ لأنه لو كتبت الألف مع لام الابتداء ولام الجر لصار صورتُها صورة ((لا)) بعدها صورة ((لرجل)) فكان صار ((لا رجل))، بخلاف قولك: ((يالرجل)) و ((كالرجل))، فإنه لا يلبس بالنفي.

ومنه أنهم نقصوا الألف واللام معا فيما أوّله لام نحو ((اللّحم)) و ((اللّبن)) إذا دخلت عليه لام الجر ولام الابتداء، نحو قولك ((للّحم)) و ((للّبن)) أما حذف الألف فلما ذكر في ((الرجل)) و ((الدّار))، أعني لئلا يلبس بالنفي، وأما حذف اللام فلئلاّ يجتمع ثلاث لامات، لام الجر أو لام الابتداء ولام التعريف، واللام التي هي فاء الكلمة الداخل عليها لام التعريف.

ومنه أنهم نقصوا ألف الوصل في الاستفهام من نحو ((ابنك بارٌّ))، ﴿أصطفى البنات﴾[2]، إذا استفهمت عنهما، وكان القياس إثباتها؛ لأن دخول الحرف على الاسم إذا كان أوله ألف وصل لا يوجب حذفها كقولك: ((مررت بابنكَ)) ، ((هذا السيف لابنك))، فإنك تكتب ألف الوصل مع الحرف المتصل بها، فكذلك كان ينبغي أن تكتب مع همزة الاستفهام، ولكن حذفوا ألف الوصل كراهة لصورة الألفين في أول الكلمة مع وجوب حذفها لفظًا.

وقد جاء في الاسم المعرف باللام إذا دخل عليه حرف استفهام الأمران، أعني إثبات ألف الوصل مع ألف الاستفهام وحذفها، وذلك في نحو ((آالرجل عندك)) بألفين، و ((الرجل عندي)) بحذف ألف الوصل، أما الحذف فلما قلنا من كراهة اجتماع الألفين، وأما الإثبات فلأنهم قصدوا أن يفرقوا بين الخبر والاستخبار خشية اللبس فيما كثر، بخلاف ((أصْطَفَى))، فإنه لم يكثر.

---

(١) وربما يكون السبب وراء ذلك أن الألف ، وعي للوصل ، عندما دخلت اللام عليها لم تعد الحاجة إليها، فحذفت نطقا وكتابة.

(٢) سورة الصافات ١٥٣/٣٧.

ومنه أنهم نقصوا من ((ابن)) إذا وقع صفة بين علمين ألفًا لفظًا وخطًا[1]، مثل ((هـذا زيدُ بنُ عمرٍو)) للطول ولكثرة الاستعمال، بخلاف رسم المصحف، وبخلاف مُثَنَّاه؛ لأنه لم يكثر كثرة المفرد، وبخلاف ما إذا كان صفةً لغير علم نحو ((يا رجل ابن عمرو)).

ومنه أنهم نقصوا ألف ((ها)) مع الإشارة، نحو ((هذا)) و ((هـذه)) و ((هـذان)) و((هؤلاء))؛ لكثرة الاستعمال، بخلاف ((هاتان))، و ((هاتى)) فإنه لم يكثر كثرة ما تقدم، وبخلاف ما إذا صغر ما تقدم نحو ((هاذيًا)) و ((هاتيًا))؛ لأنه لم يكثر أيضًا.

فإن جاءت الكاف نحو قولك ((هاذاك)) رددت الألف، وكذلك فى ((هاذانك))؛ لئلا يوهم جعل ثلاث كلمات ككلمة واحدة.

ومنه أنهم نقصوا الألف أيضًا من ((ذلك)) و ((أولئك)) و ((لكـن)) و ((لكنَّ)) اختصارًا للكثرة أو كراهة لصورة ((لا)) فى أول الكلمة.

ومنه أنهم نقصوا كثيرًا الواو من ((داود)) و ((طـاوس)) و ((نـاوس)) كراهة لاجتماع الواوين مع الكثرة[2].

ونقص بعضهم الألف من ((عثمن)) و ((سـليمن)) و ((إبرهيـم)) و ((إسـحق)) و((إسمعيل)) و ((معوية)) للكثرة مع العلمية.

القول على البدل

وهو[3] ما أبدل خارجًا عن قياس الكتابة الأصلى:

فمنه أنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدًا فى اسم أو فعل ياء، إلا ما قبلها ياء، فكتبوا بالياء ((مَغْزَى)) و ((يُغْزَى)) و ((مُصْطَفَى)) و ((أنثى)) و ((قربى))؛ وإنما كتب بالياء إما تنبيهًا على أن تلك الألف تنقلب ياء عند التثنية ونحوها، أو تنبيهًا على أنها مما تمال.

و لم يكتبوا بالياء ما قبلها ياء نحو ((خَزَيَّا)) و ((صَدَيَّا)) كراهة لاجتماع الياءين، إلا فى نحو ((يَحْيَى)) و ((رَيَّا))[4] علمًا، إما للفرق بين العلم وغيره، وإما لكثرة العلم، وأما

---

(١) انظر: الجاربردى ١/٣٨٢.

(٢) كما أن الواو مضمومة فأغنت عن ذكر الواو الثانية.

(٣) انظر: شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ ٤٤١ ، وشرح الرضى على الشافية ٣/٣٢٢ والجاربردى ١/٣٨٣ ، والممع ٦/٣٣٦.

(٤) انظر: الجاربردى ١/٣٨٣.

الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو ((رَحَى)) كتبت ياء، وإن لم تكن مبدلة عن يـــاء كتبت ألفًا، سواء كانت مبدلة عن واو، أو لم تكن مبدلة عن شيء.

ومنهم من يكتب الباب كله بالألف، سواء كانت مبدلة عن ياء أو غير مبدلة؛ لأن القياس أن تكتب الألف بالألف، مع أنه أنفى للغلط عن الكاتب.

واعلم أنه كتبت ((الصلوة)) و ((الزكوة)) و ((الحيوة)) بالواو فى خط المصحـــف، وهو على خلاف الأصل، فيجوز أن يكتب ذلك على رسم المصحف وعلى القياس.

واعلم أن الألف الثالثة التى تكتب بالياء إن كانت تلك الألف فى اسمٍ منونٍ نحـــو ((رحى)) فالمختار عند ابن الحاجب[1] أنه يكتب بالياء فى الأحوال كلها، وهو قيـــاس المبرد، وأما قياس المازنى[2] فيكتب بالألف فى الأحوال كلها، أى فى النصب والجـــر والرفع، وقياس سيبويه[3] أن يكتب المنصوب بالألف، والمرفوع والمجرور بالياء.

ويتعرف ذوات الياء من ذوات الواو بوجوه:

منها: التثنية كما سمع فى ((فتى)) ((فتيان))، وفى ((عصا)) ((عصوان)).

ومنها: الجمع بالألف والتاء كما سمع ((الفتيات)) و ((القنوات)).

ومنها: المرة كما سمع ((رَمْية)) و ((غَزْوة)) بفتح الفاء، فيعرف أن ألف ((رمـــى)) من الياء، وألف ((غزا)) من الواو.

ومنها: النوع نحو ((رِمْية)) و ((غِزْوة)) بكسر الفاء، فإنه يتعرف به كما قيل فى المرة.

ومنها: رد الفعل إلى الضمير المرفوع المتحرك كما سمع ((رَمَيْتُ)) و ((غَـــزَوْتُ))، فيعلم أن ألف ((رمى)) من الياء، وألف ((غزا)) من الواو.

ومنها: المضارع كما سمع ((يرمِي))، و ((يغزِو)) بكسر الميم وضم الزاى.

ومنها: أن يكون فاء الفعل واوًا: نحو ((وعى)) و ((ودى)) فيعلم أن ألفه من الياء؛ لأنه ليس فى كلامهم ما فاؤه ولامه واو، قالوا غير الواو أحد حروف المعجم.

ومنها: كون العين واوًا نحو ((شوى))، فيعلم أن ألفه من الياء؛ لأنـــه ليـــس فـــى كلامهم ما عينه ولامه واوًا إلا ما شذ من ((القوى)) و ((الصُوى)).

---

(1) الإيضاح ٢/٤٧٧.

(2) ابن يعيش ٤/٧٧

(3) انظر المنصف، لابن جنى ٢/١١٦ ، وابن يعيش ٤/٧٧.

فإن جهل و لم يجر فيه شيء مما ذكر فإن أمليت ألفه كتبت بالياء نحو ((متى))، وإن لم تمل كتبت بالألف.

وإنما كتبوا ((لدى)) بالياء لقولهم ((لديك))، وأما ((كلى)) فتكتب على الوجهين، أعني بالألف والياء؛ لأن قلب ألفها ياء في ((كلتا)) بدل على الواو، وإمالتها تدل على الياء إذ لا جائز أن تكون إمالتها لكسرة الكاف؛ لأن الكسرة لا تمال لها ألف ثالثة، وهي بدل عن واو[1].

وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير ((بلى)) و ((إلى)) و ((على)) و ((حتّى))[2]، أما ((إلى و ((على)) فكتبا بالياء لقلب ألفهما ياء مع الضمير نحو ((إليك)) و((عليك))، وأما ((حتّى)) فلحملها على ((إلى))؛ لأنها بمعناها الأصلي في الغاية، وأما ((بلى)) فلقوة إمالتها، والإمالة تستقل في الدلالة على الياء غالبًا.

والله أعلم بالصواب

وكان الفراغ من جمعه وتأليفه في العشر الأوّل من شهر شعبان سنة سبع وعشرين وسبع مئة هجرية نبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، بالمشرفة من ظاهر حمص الشرقي الشمالي

الحمد لله رب العالمين .

---

(١) انظر: الجاربردي ١/٣٨٤.

(٢) انظر: الجاربردي ١/٣٨٤.

الفـــهارس الفنية

١ – فهرس الآيات

سورة آل عمران

سورة النساء

ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون	٩١	٢٨/٢
فالق الإصباح وجعل الليل سكنا	٩٦	٢٧١/١
وهو بكل شيء عليم	١٠١	١٩٧/٢
إن يتبعون إلا الظن	١١٦	١٤٥/٢
وإن أطعتموهم إنكم لمشركون	١٢١	١١٧/٢
وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها	١٢٣	٢٨٩/١
لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا	١٤٨	١٦٥/١
هلم شهداءكم	١٥٠	٢١٣/١
وإن كنا عن دراستهم لغافلين	١٥٦	٩٤/٢
من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها	١٦٠	٢٤١/١
دينا قيما	١٦١	٢٧٠/٢

سورة الأعراف

وكم من قرية أهلكناها	٤	٢٢٠/١
معايش	١٠	٢٨١/٢
ما منعك أن لا تسجد	١٢	١٠٩/٢
وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة	٢٢	٤٨/٢
ولباس التقوى ذلك خير	٢٦	٧٩/١
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا	٥٣	١٥/٢
وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	٩٤/٢
وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه	١٣١	٣٣٨/٢
وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك	١٣٢	٢٣/٢
فلما أفاق قال	١٤٣	٣٢٣/٢
واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا	١٥٥	١١١/١ ، ١١٠/٢
ألست بربكم قالوا بلى	١٧٢	١٠٦/٢
إن تحمل عليه يلهث	١٧٦	١٨٣/١

وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم	١٨٥	٩٤/٢
وأمر بالعرف	١٩٩	١٧٣/٢

سورة الأنفال

مردفين	٩	٣٣٢/٢
وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى	١٧	٩٧/٢
وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم	٣٣	١٤/٢
ويحيى من حيَّ عن بينة	٤٢	٢٩٨/٢
وإما تخافن	٥٨	٣٤٨/٢
إلا تفعلوه	٧٣	٣٤٨/٢

سورة التوبة

وإن أحد من المشركين استجارك فأجره	٦	٦٨/١، ٢ /١١٥
اثاقلتم إلى الأرض	٣٨	٣٣٧/٢
من الآخرة	٣٨	١٧٤/٢
والله عزيز حكيم	٤٠	١٤٢/٢
لو استطعنا لخرجنا معكم	٤٢	١٨٤/٢، ١٨٩
من أول يوم أحق	١٠٨	٧١/٢
ثم تاب عليهم	١١٧	١٠٠/٢

سورة يونس

حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت	٢٤	٣٣٧/٢
فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس	٢٤	٩٦/٢
قل الله يهدى للحق	٣٥	١٣٥/٢
أثم إذا ما وقع آمنتم به	٥١	١١٤/٢
ويستفتونك أحق هو قل إى وربى إنه لحق وما أنتم بمعجزين	٥٣	١٠٦/٢
فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون	٥٨	٢٨/٢
ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون	٦٢	١٠٤/٢

سورة هود

سورة يوسف

سورة الكهف

سورة مريم

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الذاريات

سورة النجم

سورة القمر

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الممتحنة

سورة الصف

سورة الجمعة

سورة المنافقون

سورة الطلاق

سورة الملك

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة الجن

سورة المزمل

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة البينة

سورة العاديات

سورة التكاثر

سورة العصر

سورة الكافرون

سورة الإخلاص

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

٣- فهرس الأمثال وأقوال العرب

٤-فهرس القوافى

الراء

المجلس	كامل	العباس بن مرداس	١٠٩،٢١/٢
لابس	طويل	سحيم بن بنى الحسحاس	٩٣/١
الفرس	منسرح	طرفة أو ابن أذينة	١٢٩/٢.

الصاد

العصى	متقارب	أبو ذؤيب الهذلى	٢٣٣/١

الضاد

بيوضها	طويل	ابن كثرة ولذى الرمة وغيرهما	٣٩/٢
بعض	طويل	طرفة	٩٣/١

الطاء

الرياط	وافر	المتنخل الهذلى	٧٦/٢

العين

صنع	بسيط	تميم بن مقبل	١٦٢/٢
يطع	رمل	سويد اليشكرى	٢٠٨/١
أجدعا	طويل	متمم بن نويرة	١٩٢/١
المقنعا	طويل	جرير أو الأشهب بن زميلة	١١٢/٢
معا	طويل	متمم بن نويرة	١٣٦/٢
مفزعا	طويل	هشام المرى أو مرة بن لؤى	١١٥/٢
الوداعا	وافر	القطامى	٣٧/٢
وقوعا	وافر	المرار الأسدى	١٧٥/١
جزعا	منسرح	مجهول	١٨١/٢
رفعه	منسرح	الأضبط بن قريع	١٢٨/٢
أصنع	طويل	العجير السلولى	٣٩/٢
البلاقع	طويل	ذو الرمة	١٥٠/١
أوسع	طويل	الكميت	٨٠/٢
مصرع	كامل	أبو ذؤيب الهذلى	١٥٥/١

قدمه	مديد	طرفة	٢٢٤/١
حرم	بسيط	زهير	٢٤/٢
حلم	بسيط	زياد بن حمل أو زياد بن منقذ	١٩٧/٢
مستلم	وافر	كثير	١١٨/١
فيظطلم	بسيط	زهير	٣٣٣/٢
الخيام	وافر	جرير	١٦١/٢
شام	وافر	جرير	٢٤٩/١
ظلم	كامل	حارث بن خالد أو للعرجى	٢٧٥/١
عظيم	كامل	الأخطل	١٧/٢
الأهاتم	طويل	الفرزدق	٢٤٣/١
تميم	طويل	قطرى بن الفجاءة	٣٤٠/٢
حكيم	طويل	قطرى بن الفجاءة	٣٤٠/٢
ذميم	طويل	قطرى بن الفجاءة	٣٤٠/٢
سالم	طويل	ذو الرمة	١٧٧/٢
سلام	طويل	ذو الرمة	٢١٥/١
فيأتمى	طويل	للعجاج أو كثير عزة	٢٣٤/٢
واللهازم	طويل	مجهول	٩٠/٢
الأيام	كامل	جرير	١٩٠/٢
الكريم	خفيف	مجهول	١٤١/٢

النون

أنكرن	متقارب	الأعشى	١٦٦/٢
فادعينا	بسيط	لبشامة أو للمرقش الأكبر، أو لأوس	١٩٢/١
آخرينا	وافر	فروة بن مسيك أو للكميت	١٠٧/١، ١٤٨
إيانا	كامل	حسان	٢٠٨/١
وجفانا	كامل	جميل بن معمر	٢٤٣/٢
إنه	مجزوء الكامل	ابن قيس الرقيات	١٠٧/٢

٥ - فهرس الأراجيز

الهمزة

الباء

التاء

الجيم

الحاء

الدال

الراء

الزاي

٦- فهرس الأعلام

******

٧- فهرس الكتب

٨- قائمة المراجع

١- **الإبدال والمعاقبة والنظائر**، للزجاجي، تحقيق عز الدين التنوخي- دمشق ١٩٦٢م.

٢-**أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، لابن القطاع الصقلي - تحقيق أحمد عبد الدايم- رسالة دكتوراه بدار العلوم ١٩٨٠م.

٣-**أبنية الفعل في اللغات السامية**، للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد الرابع (١٩٧٤) ص ٥٥- ٦٨.

٤- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، للدكتور أحمد مكي الأنصارى - القاهرة ١٩٦٤م.

٥- **أبو علي الفارسي**، للدكتور عبد الفتاح شلبى - القاهرة ١٣٨٨هـ.

٦- **الإتباع** لأبي الطيب اللغوى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦١م.

٧- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**- (منتهى الأماني والمسرات في علوم الكليات للبنا - حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب -مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٨- **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث- القاهرة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م

٩- **الإحكام في أصول الأحكام**، لابن حزم- القاهرة (مطبعة الإمام بلا تاريخ).

١٠- **أخبار النحويين البصريين**، لأبي سعيد السيرافي تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي- القاهرة ١٩٥٥م.

١١- **أدب الكاتب**، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨هـ.

١٢- **الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية**، لمحمد سالم محسن- الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - طبعة مدرسية ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

١٣- **إرشاد السالك شرح ألفية ابن مالك**، لعبد المجيد الشرنوبي- القاهرة (بلا تاريخ).

١٤- **أزاهير الفصحى** لعباس أبو السعود - طبعة دار المعارف (بدون تاريخ).

١٥-**الأزهية في علم الحروف**، للهروى - تحقيق عبد المعين الملوحي- دمشق ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٦- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، لعبد السلام هارون - الخانجى بالقاهرة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٧- **أساليب الجملة الظرفية في القرآن**، للدكتور محمد يسرى زعير - القاهرة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٨- **أسباب حدوث الحروف**، لابن سينا - راجعه وقدم له طه عبد الرءوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة (بدون تاريخ).

١٩- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني - تعليق السيد محمد رشيد رضا - مطبعة العربي بدمشق ١٩٥٧م.
٢٠- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي - طبع بمطبعة دار المعارف الثقافية - حيدر آباد الركن بالهند ١٣١٧هـ.
٢١- الاشتقاق، لابن دريد - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الخانجي- القاهرة ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م
٢٢- الاشتقاق، لأبي بكر بن السراج - تحقيق محمد صالح التكريتي - بغداد ١٩٧٣م.
٢٣- اشتقاق الأسماء، للأصمعي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي - القاهرة ١٩٨٠م.
٢٤- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، للسيد البطليوسي - تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي- دار المريخ - الرياض ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٥- إصلاح المنطق، لابن السكيت - شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون- دار المعارف ١٩٤٩م.
٢٦- الأصوات والإشارات، لكندراتوف - ترجمة شوقي جلال- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة ١٩٧٢هـ
٢٧- الأصول، لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- سوريا ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٨- أصول النحو العربي في نظر النحاة، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٣م.
٢٩- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- الكويت ١٩٦٠.
٣٠- الأضداد، لابن الدهان - نشر الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٣م.
٣١- الأضداد، لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) نشر هفنر - بيروت ١٩١٣م.
٣٢- الأضداد في كلام العرب - لأبي الطيب اللغوي - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٣م.
٣٣- الأضداد، لقطرب - نشر كوفلر، في مجلة إسلاميكا ١٩٣٢م.
٣٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه - مكتبة المتنبي- القاهرة (بدون تاريخ).
٣٥- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه . تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- الخانجي- القاهرة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٣٦- الأعلام، للزركلي - بيروت- لبنان ١٩٨٠م.
٣٧- الأفعال، لأبي عثمان المعافري السرقسطي - تحقيق الدكتور حسين محمد شرف والدكتور محمد مهدي علام - القاهرة ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٣٨- **الأفعال**، لابن القطاع- حيدر آباد الدكن- الهند ١٣٦٠هـ.
٣٩- **الاقتراح في علم أصول النحو**، للسيوطي - حيد آباد بالهند ١٣٥٩هـ.
٤٠- **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، لابن السيد البطليوسي - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد - القسم الأول - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨١م.
٤١- **الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش- الرياض ١٤٠٣م.
٤٢- **ألف باء**، لأبي الحجاج البلوى - القاهرة ١٢٧٨هـ.
٤٣- **الإمالة في القراءات واللهجات العربية**، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل- نهضة مصر ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
٤٤- **الأمالي** لابن الشجري- تحقيق الدكتور محمود الطناحي- الخانجي- القاهرة ١٩٩٢م.
٤٥- **الأمالي**، للقالي - بيروت ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م
٤٦- **أمالي المرتضى** في التفسير والحديث والأدب - صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه الشيخ الشنقيطي - مطبعة السعادة- مصر ١٣٢٥هـ- ١٩٠٧م.
٤٧- **أمالي المرتضى** - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٤٨- **الأمالي النحوية** (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب - تحقيق هادي حسن حمودي- النهضة العربية بالقاهرة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٩- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لابن القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٠- ١٩٧٧م.
٥٠- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لابن الأنباري - تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد - الخانجي- القاهرة ٢٠٠٢م.
٥١- **الأنموذج في النحو** للزمخشري، بشرح الأربيلي جمال الدين محمد عبد الغني - تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٩٠م.
٥٢- **أوضح المسالك لألفية ابن مالك**، لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- بيروت (بدون تاريخ).
٥٣- **إيضاح شواهد الإيضاح**، للقيسي - دراسة الدكتور محمد بن حمود الدعجاني- دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٥٤- **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي - تحقيق مازن المبارك - القاهرة ١٩٥٩م.
٥٥- **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، للدكتور أحمد مختار عمر - القاهرة ١٩٨٨م.

٥٦- **البحر المحيط**، لأبى حيان الأندلسي - مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨هـ.
٥٧- **البداية والنهاية**، لابن كثير - دار الفكر العربى (بدون تاريخ).
٥٨- **البرهان فى علوم القرآن**، للزركشى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٥٣- ١٩٥٨ م.
٥٩- **البسيط فى شرح الجمل**، لابن أبى الربيع - دراسة وتحقيق الدكتور عياد ابن عيد الثبيتى- دار الغرب الإسلامى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦ م.
٦٠- **بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطى- تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم- القاهرة ١٩٦٤م ١٩٦٥ - م.
٦١- **البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث**، لأبى البركات بن الأنبارى - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - دار الكتب ١٩٧٠م.
٦٢- **البيان والتبين**، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨- ١٩٥٠ م.
٦٣- **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة- تحقيق السيد أحمد صقر- بيروت ١٩٨١م.
٦٤- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدى - القاهرة ١٣٠٦هـ.
٦٥- **تاريخ آداب اللغة العربية**، لجورجى زيدان - القاهرة.
٦٦- **تاريخ الأدب العربى** لبروكلمان - نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب وآخرون - درا المعارف - القاهرة.
٦٧- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** للخطيب - بيروت . لبنان (بدون تاريخ).
٦٨- **التبصرة والتذكرة**، لابن إسحاق الصيمرى - تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين- دا ر الفكر - دمشق ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٦٩- **التبيان فى إعراب القرآن**، للعكبرى- المكتبة التوفيقية - القاهرة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٧٠- **التبيين**، للعكبرى - دراسة وتحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين - بيروت- لبنان (بدون تاريخ).
٧١- **تذكرة النحاة**، لأبى حيان الغرناطي - تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن- بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٧٢-**التذكير والتأنيث فى اللغة**، مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامض فيما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس - للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧م
٧٣-**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك - حققه محمد كامل بركات- دار الكتاب العربى ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٧٤-**تصريف الأفعال**، لعبد الحميد عنتر - مطبعة الاستقامة ١٩٤١ م.

٧٥-التصريف الملوكي، لابن جني - صححه محمد بن سعيد بن مصطفى - دار المعارف الطباعية (بدون تاريخ).

٧٦- تصحيح الفصيح، لابن درستويه - تحقيق عبد الله الجبوري - بغداد ١٩٧٥م.

٧٧- التضاد في ضوء اللغات السامية، للدكتور ربحي كمال-بيروت ١٩٧٢م.

٧٨- التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب- الخانجي - القاهرة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م

٧٩- التطور النحوى للغة العربية، لبرجشتراسر - أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢م.

٨٠- تفسير الطبرى = جامع البيان عن تأويل القرآن - تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر - دار المعارف - القاهرة (بدون تاريخ).

٨١- التكملة والذيل والصلة، لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصاغاني - تحقيق عبد العليم الطحاوى وآخرين - القاهرة ١٩٧٠- ١٩٧٩م.

٨٢- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد، لابن هشام - تحقيق الدكتور عباس مصطفى- دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٨٣- تلقيب القوافي، لابن كيسان (ضمن جرزة الحاطب وتحفة الطالب)- نشر رايت - لندن ١٨٥٩م.

٨٤- تنبيهات على أغاليط الرواة، لعلى بن حمزة البصرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٦٧م.

٨٥- التنبيه والإيضاح، لابن برى - تحقيق مصطفى حجازى - راجعه على الجندى - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٠م.

٨٦- التوطئة، لأبى على الشلوبيني - دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ١٤٠٢هـ- ١٩٨١م.

٨٧- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٥م.

٨٨- تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزى - القاهرة (بدون تاريخ).

٨٩- تهذيب التهذيب، لابن حجر - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٢٥هـ.

٩٠- تهذيب اللغة، لأبى منصور الأزهرى - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٤- ١٩٦٧م.

٩١- ثلاثة كتب في الحروف، للخليل وابن السكيت والرازى - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - الخانجى- القاهرة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م

٩٢- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام - تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميلى - القاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٨م.

٩٣- الجمل في النحو، لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق الدكتور علي توفيق - القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٩٤- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش- القاهرة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٩٥- جمهرة الأنساب، لابن حزم - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف- القاهرة ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
٩٦- جمهرة اللغة، لمحمد بن دريد - تحقيق كرنكو - حيدر آباد بالهند ١٣٤٤هـ- ١٣٥١م.
٩٧- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين بن علي - صنعة راميل بديع يعقوب - بيروت ١٩٩١م.
٩٨- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي - تحقيق طه محيسن - مؤسسة دار الكتب جامعة الموصل ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٩٩- الجيم، لأبي عمرو الشيباني - تحقيق إبراهيم الإبياري، وآخرين - القاهرة ١٩٧٤- ١٩٧٥م.
١٠٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني - القاهرة (بدون تاريخ) .
١٠١- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه - تحقيق عبد العال سالم مكرم - بيروت ١٩٧١م.
١٠٢- حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة، لعلي فهمي - دار السعادة- القاهرة (بدون تاريخ).
١٠٣- الحروف، للرازي - ضمن ثلاثة كتب في الحروف - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٢م.
١٠٤- الحروف، للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩م.
١٠٥- حماسة أبي تمام، بشرح التبريزي - نشر فرايتاج- بون ١٨٢٨م.
١٠٦- الحماسة، للبحتري - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩م.
١٠٧- الحماسة البصرية، لصدر الدين البصري - تحقيق مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤م.
١٠٨- الحيوان، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٥م.
١٠٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي - بولاق ١٢٩٩هـ وتحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٧٩م.
١١٠- الخصائص، لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٢- ١٩٥٦م.
١١١- خلق الإنسان، للأصمعي (ضمن الكنز اللغوي في اللسن العربي) نشر هفنر - ليزج ١٩٥٠م.
١١٢- خلق الإنسان، للزجاج - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي - بغداد ١٩٦٣م.

١١٣- دراسات في فقه اللغة العربية، للدكتور السيد يعقوب بكر - بيروت ١٩٦٩م.
١١٤- دراسات في علم اللغة المقارن، للدكتور محمد عبد الصمد زعيمة - القاهرة ١٩٨١م.
١١٥- دراسات في اللغة، للدكتور إبراهيم السامرائي - بغداد ١٩٦١م.
١١٦- دراسات مقارنة بين العربية والعبرية، للدكتورة سلوى ناظم - دار الثقافة العربية القاهرة (بدون تاريخ).
١١٧- الدراسات اللغوية في البصائر للدكتور حامد أمين شعبان - القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١١٨- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري - مطبعة الجوائب بإستانبول ١٢٩٩هـ
١١٩- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ - ١٣٥٠هـ.
١٢٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي - القاهرة ١٣٢٨هـ.
١٢١- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق محمود محمد شاكر - القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
١٢٢- دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٨م.
١٢٣- دور الكلمة في اللغة، لأولمان - ترجمة الدكتور كمال بشر - القاهرة ١٩٦٢م.
١٢٤- ديوان ابن أحمر الباهلي - جمعه وحققه حسن عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (بدون تاريخ).
١٢٥- ديوان الأحوص - جمعه وحققه عادل سليمان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٠م.
١٢٦- ديوان الأدب، للفارابي - تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر - القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٨م.
١٢٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي - محمد حسن آل ياسين - (لا توجد دار نشر) ١٩٨٢م.
١٢٨- ديوان الأعشى - تحقيق محمد محمد حسن - مؤسسة الرسالة - ط٧ بيروت ١٩٨٣م.
١٢٩- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨م.
١٣٠- ديوان أمية بن أبي الصلت - نشر بشير يموت - بيروت ١٩٣٤م.
١٣١- ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦م.
١٣٢- ديوان بشر بن أبي خازم - تحقيق الدكتور عزة حسن - ط٢ دمشق ١٩٧٢م.
١٣٣- ديوان تأبط شرا - تحقيق علي ذو الفقار شاكر - ط١ دار الغرب الإسلامي ١٩٨٤م.
١٣٤- ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري - تحقيق نوري حمودي القيسي - وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٢م.
١٣٥- ديوان جرير - تحقيق د. نعمان أمين - ط٣ دار المعارف - القاهرة (بدون تاريخ)

١٣٦-ديوان جميل بثينة - جمعه وحققه إميل يعقوب - دار الكتاب العربى- بيروت ١٩٩٢م.
١٣٧-ديوان حاتم الطائى - صنعة يحيى بن مدرك الطائى، رواية هشام بن محمد الكلبى - تحقيق عادل سليمان - ط٢ الخانجى بالقاهرة ١٩٩٠م.
١٣٨-ديوان الحارث بن حلزة - تحقيق إميل يعقوب - دار الكتاب العربى - بيروت ١٩٩١م.
١٣٩-ديوان حسان بن ثابت - تحقيق الدكتور سيد حنفى - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م.
١٤٠-ديوان الحطيئة- شرح أبى سعيد السكرى - بيروت ١٩٨١م.
١٤١-ديوان الخرنق بنت بدر، رواية أبى عمرو بن العلاء - تحقيق يسرى عبد الغنى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.
١٤٢-ديوان الخنساء، رواية ثعلب- تحقيق أنور أبو سويلم - دار عمار ١٩٨٨م.
١٤٣-ديوان أبى دؤاد الإيادى - نشر جوستاف جرونباوم - ترجمة الدكتور إحسان عباس - مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م.
١٤٤-ديوان دعبل الخزاعى - تحقيق محمد يوسف نجم - دار الثقافة - بيروت (بدون تاريخ).
١٤٥-ديوان أبى ذؤيب الطائى - جمعه وحققه الدكتور نورى حمودى القيسى - بغداد ١٩٦٧م.
١٤٦-ديوان ذى الرمة - شرح أحمد بن حاتم الباهلى، رواية ثعلب - تحقيق عبد القدوس أبى صالح - مؤسسة الإيمان- بيروت ١٩٨٢م.
١٤٧-ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة- بيروت ١٩٨٠م.
١٤٨-ديوان الراعى النميرى - تحقيق راينهرت فايبرت- بيروت ١٩٨٠م.
١٤٩-ديوان ابن الرومى - تحقيق عبد الأمير على مهنا- مكتبة الهلال- بيروت ١٩٩١م.
١٥٠- ديوان زهير بن أبى سلمى، بشرح ثعلب - القاهرة ١٩٤٤م.
١٥١- ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمنى - دار الكتب ١٩٥٠م.
١٥٢- ديوان الشماخ بن ضرار - تحقيق صلاح الدين الهادى - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨م.
١٥٣-ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت- ١٩٨٠م.
١٥٤- ديوان الطرماح - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٨م.
١٥٥-ديوان طفيل الغنوى- تحقيق محمد عبد القادر - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨م.
١٥٦-ديوان عبد الله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم- بيروت ١٩٥٨م.
١٥٧-ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم- دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦م.

١٥٨-ديوان العجاج، براوية الأصمعي وشرحه - تحقيق الدكتور عزة حسن- بيروت ١٩٧١م.
١٥٩-ديوان عدى بن زيد - جمعه وحققه حسن محمد نور الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.
١٦٠-ديوان علقمة - تحقيق لطفى الصقال وآخرين - دار الكتاب العربى - حلب ١٩٦٩م.
١٦١-ديوان عنترة - تحقيق محمد سعيد - ط٢ المكتب الإسلامى -بيروت ١٩٨٣م.
١٦٢-ديوان الفرزدق- دار صادر- بيروت ١٣٥٤هـ.
١٦٣-ديوان كثير عزة - جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس - بيروت - لبنان ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
١٦٤-ديوان كعب بن زهير- تحقيق على قاعور - دار الكتب العلمية - بيروت١٩٨٧م.
١٦٥-ديوان كعب بن مالك - تحقيق سامى مكى - بغداد ١٩٦٦م.
١٦٦-ديوان لبيد - تحقيق الدكتور إحسان عباس - ط٢ الكويت١٩٨٤م.
١٦٧-ديوان متمم بن نويرة - تحقيق ابتسام الصفار - بغداد ١٩٦٨م.
١٦٨-ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر - القاهرة.
١٦٩-ديوان أبى محجن الثقفى - تحقيق امتياز على - مجلة الثقافة بالهند - سبتمبر ١٩٥٢م.
١٧٠-ديوان مزاحم بن الحارث العقيلى - نشر كرنكو - لندن ١٩٢٠م.
١٧١-ديوان مزود بن ضرار الغطفانى - تحقيق خليل إبراهيم العطية - بغداد ١٩٦٢م.
١٧٢-ديوان مضرس الربعى - تحقيق خليل إبراهيم العطية وآخرين- بغداد ١٩٧٠م.
١٧٣-ديوان ابن مقبل - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٢م.
١٧٤-ديوان النابغة الجعدى - تحقيق مارية نللينو- روما ١٩٥٣م.
١٧٥-ديوان النابغة الذبيانى- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م.
١٧٦-ديوان ابن نباته - مطبعة عابدين - القاهرة ١٣٢٣هـ- ١٩٠٥م.
١٧٧-ديوان الهذليين - شرح أشعار الهذليين، للسكرى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج- القاهرة ١٩٦٥م.
١٧٨-ذم الخطأ فى الشعر، لابن فارس - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٠م.
١٧٩-الرائد الحديث فى تعريف الأفعال - دار الكتاب العربى بمصر ١٩٥٧م.
١٨٠-رصف المعانى فى شرح حروف المعانى، للمالقى - تحقيق أحمد محمد الخراط- دمشق ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
١٨١-الركام اللغوى للظواهر المندثرة فى اللغة العربية، للدكتور رمضان عبد التواب - المجلة العربية السنة الرابعة العدد الأول - الرياض ١٩٧٧م.
١٨٢-الزمن واللغة، للدكتور مالك يوسف المطلبى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

١٨٣-زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، لابن الأنبارى - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - مؤسسة الرسالة بالقاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٨٤-سر صناعة الإعراب، لابن جنى - دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوى - دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .

١٨٥-سمط اللآلى في شرح أمالى القالى، لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى القاهرة ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦م.

١٨٦-الشاء، للأصمعى - نشر هفنر فى مجلة SBWA - فينا ١٨٩٦م.

١٨٧-شرح ديوان الأخطل - تحقيق إيليا سليم الحاوى- دار الثقافة- ط٢ بيروت١٩٧٩م.

١٨٨-شرح شواهد المغنى للسيوطى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت (بدون تاريخ).

١٨٩-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنبارى -تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٤م.

١٩٠-شرح الكافية، للرضى - القاهرة ١٣٠٦هـ.

١٩١-شرح كتاب سيبويه، للسيرافى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمى حجازى - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٦م.

١٩٢-شرح اللمع، لابن برهان العكبرى - حققه الدكتور فائز فارس - السلسلة التراثية ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٩٣-شرح المفصل، لابن يعيش - عالم الكتاب - بيروت (بلا تاريخ).

١٩٤-شرح سقط الزند - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٤٥م.

١٩٥-الشعر والشعراء، لابن قتيبة - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٩٦٦م.

١٩٦-الشفاء والمنطق، لابن سينا - تحقيق محمود الخضرى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١٩٧-شواذ بن خالويه - مكتبة المتنبى بالقاهرة (بلا تاريخ).

١٩٨-شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك النحوى - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى -القاهرة ١٩٥٧م.

١٩٩-شرح أبيات سيبويه، للسيرافى - دار المأمون للتراث- دمشق ١٩٧٩م.

٢٠٠-شرح أبيات سيبويه، للمرزبانى - تحقيق محمد على - راجعه طه عبد الرؤوف - دار الفكر ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٢٠١-شذا العرف فى فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوى، بيروت - لبنان ١٩٥٣م.

٢٠٢-شذرات الذهب، لابن العماد - تحقيق لجنة إحياء التراث العربى - دار الأوقاف - بيروت.

٢٠٣-شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - بيروت ١٩٨٧م.
٢٠٤-شرح أدب الكاتب، للجواليقي - شرح مصطفى صادق الرافعي - القاهرة ١٣٥٠هـ
٢٠٥-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢٠٦-شرح الأعلم الشنتمري لأبيات سيبويه - بهامش الكتاب ببولاق.
٢٠٧-شرح ابن عقيل على الألفية لابن مالك - القاهرة (بلا تاريخ).
٢٠٨-شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سيد والدكتور محمد بدوي المختون - هجر للطباعة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٠٩-شرح شواهد الأشموني، للعيني - بهامش شرح الأشموني على الألفية - مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٢١٠-شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري - المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٥هـ
٢١١-شرح الجامي على الكافية - الفوائد الضيائية على الكافية، لعبد الرحمن الجامي - القاهرة ١٢٩٣هـ.
٢١٢-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - العراق (بلا تاريخ).
٢١٣-شرح حماسة أبي تمام، للمرزوقي - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ١٣٨٧هـ - ١٩٦٣م.
٢١٤-شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للخفاجي - إستانبول ١٢٩٩هـ.
٢١٥-شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشر، لابن جزري - تصحيح الشيخ الأستاذ على محمد الضباع - مكتبة صبيح بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢١٦-شرح الشافية، للاستراباذي - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢١٧-شرح شواهد ابن عقيل، للجرجاوي - عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢١٨-شرح شواهد المغني، للسيوطي - بتصحيح الشنقيطي - القاهرة ١٣٢٢هـ
٢١٩-الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس اللغوي - القاهرة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.
٢٢٠-صبح الأعشى، للقلقشندي - دار الكتب المصرية ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م.
٢٢١-الصحاح، للجوهري - تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق أحمد عبد الغفور - القاهرة ١٩٥٦م.
٢٢٢-صحيح البخاري بحاشية السندي، للبخاري - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢٢٣-صحيح مسلم، للإمام مسلم - بيروت (بدون تاريخ).
٢٢٤-الصناعتين لأبي هلال العسكري - تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢م.

٢٢٥-صيغة فعلان وتأنيثها بالتاء وجمعها جمع مذكر سالم، للشيخ محمد على النجار - مجلة المجمع العلمي العراقي- مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين ببغداد ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
٢٢٦-ضرائر الشعر، لابن عصفور - تحقيق الدكتور السيد إبراهيم محمد - بيروت لبنان ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٢٧-ضرائر الشعر = ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز - تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى - القاهرة.
٢٢٨-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوى - القاهرة ١٣٥٥هـ.
٢٢٩-الطالع السعيد، للإدفوى - مطبعة الجمالية - القاهرة (بلا تاريخ).
٢٣٠-طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي - المطبعة الحسينية بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢٣١-طبقات فحول الشعراء، لابن سلام - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين- بغداد ١٩٧٧م.
٢٣٢-الطبقات الكبرى، لابن سعد- دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢٣٣-العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ليوهان فك، مع تعليقات المستشرق الألماني شبيتالر - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٠م.
٢٣٤-العربية ولهجاتها، للدكتور عبد الرحمن أيوب - القاهرة ١٩٦٨م.
٢٣٥-العقد الفريد، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨م- ١٩٥٣م.
٢٣٦-علم الأصوات، لبرتيل بالمبرج - ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٨٤م.
٢٣٧-علم اللغة، للدكتور على عبد الواحد وافى - القاهرة ١٩٥٧م.
٢٣٨-علم اللغة بين التراث والمعاصرة، للدكتور عاطف مدكور - دار الثقافة ١٩٨٧م.
٢٣٩-العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق - القاهرة ١٩٠٧م.
٢٤٠-العين، للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - بغداد ١٩٦٧م.
٢٤١-عيون الأخبار، لابن قتيبة - القاهرة ١٩٢٨- ١٩٣٠م.
٢٤٢-غرائب التفسير وعجائب التأويل، للشيخ تاج القراء محمود حمزة - تحقيق الدكتور شمران سركال يونس - جدة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ - م.
٢٤٣-غريب الحديث -لأبي عبيد القاسم بن سلام- حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤- ١٩٦٧م.
٢٤٤-غريب الحديث، لابن قتيبة - تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى - بغداد ١٩٧٧م.
٢٤٥-الفائق في غريب الحديث للزمخشرى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٤٥- ١٩٤٨م.
٢٤٦-الفاضل، للمبرد - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٦م.

٢٤٧-الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري- القاهرة ١٩٥٧م.
٢٤٨-فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري - تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين - بيروت١٣٩١هـ.
٢٤٩-الفصول الخمسون، لابن معط- دراسة وتحقيق الدكتور محمود الطناحي - القاهرة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٢٥٠-فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٢٥١-الفصول والغايات، لأبي علاء المعري - نشر محمود زناتي - القاهرة ١٩٣٨م
٢٥٢-فقه اللغة، للدكتور علي عبد الواحد وافي- القاهرة ١٩٥٦م.
٢٥٣-افقه اللغة وسر العربية، للثعالبي - القاهرة (بلا تاريخ)
٢٥٤-الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، لجورجي زيدان - مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل -دار الهلال بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢٥٥-الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان، المنسوب إلى ابن القيم الجوزية - مكتبة المتنبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٢٥٦-فهارس كتاب سيبويه - صنع محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٩٧٥م.
٢٥٧-الفهرست، لابن النديم - المكتبة التجارية بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢٥٨-في التطور اللغوي، للدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة١٩٩١ - م.
٢٥٩-في علم اللغة العام، للدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة (بلا تاريخ).
٢٦٠-في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٦٥م.
٢٦١-القاموس المحيط، للفيروزآبادي - القاهرة ١٩١٣م.
٢٦٢-قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة - بيروت ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
٢٦٣-القراءات السبع، لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف بالقاهرة ١٤٠٠هـ
٢٦٤-القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضي - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (بدون تاريخ).
٢٦٥-قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- القاهرة (بدون تاريخ).
٢٦٦-قواعد المطارحة، لابن إياز - مصورة معهد المخطوطات العربية رقم(١٢٥ نحو).
٢٦٧-القوافي، لأبي الحسن الأخفش - تحقيق أحمد راتب النفاخ - بيروت ١٩٣٤م.

٢٦٨-الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي - نشر الحساني حسن عبد الله - الخانجي - القاهرة ١٩٦٦م.
٢٦٩-الكامل في اللغة والأدب، للمبرد - وقف على طبعه وشرح ألفاظه الشيخ إبراهيم الدلجموني الأزهري - المطبعة الأزهرية بمصر) - (د تاريخ).
٢٧٠-الكتاب، لسيبويه - بولاق ١٩٢٠م. وتحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨م.
٢٧١-كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، للفارسي - تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي - الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٧٢-الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري - رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد - بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٧٣-الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب - تحقيق محي الدين رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٢٧٤-كشف الظنون، لحاجي خليفة - إستانبول ١٩٤١هـ - ١٩٤٣م.
٢٧٥-لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧م.
٢٧٦-لسان العرب، لابن منظور - بولاق ١٣٠٠هـ - ١٣٠٧هـ.
٢٧٧-اللغة لفندريس - ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص - القاهرة ١٩٥٠م.
٢٧٨-اللغات السامية، للمستشرق الألماني نولدكه - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٣م.
٢٧٩-اللمع في العربية، لابن جني - تحقيق حامد المؤمن - عالم الكتب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٨٠-اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس - دار الفكر العربي بالقاهرة (بلا تاريخ).
٢٨١-ما تلحن فيه العامة، للكسائي - تحقيق رمضان عبد التواب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
٢٨٢-المؤتلف والمختلف، للآمدي - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
٢٨٣-ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، للأصمعي - تحقيق مظفر سلطان - دمشق ١٩٥١م.
٢٨٤-مبادىء اللغة، للخطيب الإسكافي - القاهرة ١٣٢٥هـ.
٢٨٥-مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨م.
٢٨٦-مجمع الأمثال للميداني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت - لبنان (بدون تاريخ).
٢٨٧-مجمل اللغة، لابن فارس - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٨م.
٢٨٨-مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجاربردي - عالم الكتب - بيروت.

٢٨٩-محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني - بيروت ١٩٦١م.
٢٩٠-المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني - تحقيق علـــي الجنـــدي وآخرين - القاهرة ١٣٨٦هـــ.
٢٩١-مختار الصحاح، للرازي - القاهرة ١٣١٩هـــ- ١٩٥٠م.
٢٩٢-المختصر في أخبار البشر = تاريخ أبي الفداء، لأبي الفداء - القاهرة ١٣٢٥هـــ
٢٩٣-المخصص في اللغة، لابن سيده الأندلسي - بولاق ١٣٦هـــ- ١٣٢١هـــ
٢٩٤-المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، لعبد المجيد عابدين - القاهرة ١٩٥١م.
٢٩٥-مدخل الى علم اللغة، للدكتور محمد حسن عبد العزيز - القاهرة ١٩٩٢م
٢٩٦-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي- القاهرة ١٩٥٨م.
٢٩٧-المذكر والمؤنث، للفراء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٥م.
٢٩٨-مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥م.
٢٩٩-المرتجل، لابن الخشاب - دراسة وتحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـــ- ١٩٧٢م.
٣٠٠-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخريـــن - القاهرة١٩٥٨م.
٣٠١-المسائل العسكرية، للفارسي - دراسة وتحقيق الدكتور محمد الشـــاطيء أحمـــد محمـــد- القاهرة ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٢م.
٣٠٢-المسائل المشكلة الإعراب المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي - دراســـة وتحقيـــق صلاح الدين عبد الله السنكاوي - بغداد (بلا تاريخ).
٣٠٣-مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، للدكتور فهمي حسن النمر - القاهرة ١٩٨٥م.
٣٠٤-المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢م.
٣٠٥-مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواسي - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ).
٣٠٦-معالم اللهجات العربية، للدكتور عبد الحميد محمد أبو سكة - القاهرة (بلا تاريخ).
٣٠٧-معاني القرآن للأخفش - دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأحد محمد أمين لورد - عـــالم الكتب ١٤٠٥هـــ- ١٩٨٥م.
٣٠٨-معاني القرآن للفراء - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة (بلا تاريخ).
٣٠٩-معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل شـــلبي - عـــالم الكتـــب ١٤٠٨هـــ- ١٩٨٨م.

٣١٠-معجم البلدان، لياقوت الحموى - نشر أحمد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦م.
٣١١-المعجم العربى، نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٦م.
٣١٢-معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبى عبيد البكرى - تحقيق مصطفى السقا- القاهرة ١٩٤٥- ١٩٥١م.
٣١٣-معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة - مكتبة المتنبى - بيروت (بلا تاريخ).
٣١٤-المعرب، للجواليقى - تحقيق أحمد شاكر - دار الكتب القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
٣١٥-المغنى فى تصريف الأفعال، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
٣١٦-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام - القاهرة (بدون تاريخ).
٣١٧-مفتاح الإعراب، للمحلى - تحقيق الدكتور محمد عامر - مكتبة الإيمان بالقاهرة ١٩٨٥م.
٣١٨-المفردات فى غريب القرآن، للأصفهانى - القاهرة (بلا تاريخ).
٣١٩-المفصل فى علم العربية، للزمخشرى - القاهرة١٣٢٣هـ .
٣٢٠-المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية، للعينى - مطبوع بهامش خزانة الأدب - دار صادر (بلا تاريخ).
٣٢١-مقاييس اللغة، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦- ١٣٧١هـ.
٣٢٢-المقتصد فى شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان- سلسلة كتب التراث ١٩٩٢م.
٣٢٣-المقتضب، للمبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.
٣٢٤-المقدمة الجزولية فى النحو، للجزولى - شرح وتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد- القاهرة ١٩٨٨م.
٣٢٥-المقرب، لابن عصفور - تحقق أحمد عبد الستار والدكتور عبد الله الجبورى - بغداد ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
٣٢٦-المقصور والممدود، لأبى البركات بن الأنبارى - نشر الدكتور عطية عامر - ستوكهلم ١٩٦٦.
٣٢٧-المقصور والممدود، لنفطويه - نشر الدكتور حسن شاذلى فرهود - مجلة مكتبة كلية الآداب بجامعة الرياض (المجلد الرابع) ١٩٧٥- ١٩٧٦م.
٣٢٨-الممتع فى التصريف، لابن عصفور - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - بيروت ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٣٢٩-من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٦٦م.

٣٣٠-من أسس علم اللغة، للدكتور محمد يوسف - القاهرة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ - م.
٣٣١-المنصف، لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٣٣٢-المنقوص والممدود، للفراء - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٦٧م.
٣٣٣-الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزبانى - تحقيق على محمد البجاوى- القاهرة ١٩٦٥م.
٣٣٤-الموفى في النحو الكوفى، للكفراوى - نشر محمد بهجة البيطار - دمشق (بلا تاريخ).
٣٣٥-النبات والشجر، للأصمعى (ضمن البلغة في شذور اللغة) نشر هفنر ولويس شيخو اليسوعى- بيروت ١٩١٤م.
٣٣٦-النجوم الزاهرة، لابن تغرى بردى - طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب - وزارة الثقافة بالقاهرة (بلا تاريخ).
٣٣٧-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧م.
٣٣٨-النشر في القراءات العشر، لابن الجزرى - نشر على محمد الضباع - مطبعة مصطفى محمد - المكتبة التجارية الكبرى (بلا تاريخ).
٣٣٩- النقائض = نقائض جرير والفرزدق - تحقيق بيفان - لندن ١٩٠٥- ١٩٠٧م.
٣٤٠-النوادر في اللغة، لأبى زيد - بيروت ١٩٦٧م.
٣٤١-النوادر في اللغة، لأبى زيد - تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد - دار الشروق ١٤٠١هـ- ١٩٨٧م.
٣٤٢-الهمز، لأبى زيد الأنصارى - نشر لويس شيخو اليسوعى - بيروت ١٩١١م.
٣٤٣-النهاية في غريب الحديث والأثر - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى - القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٥ - م.
٣٤٤-همع الهوامع، للسيوطى - تحقيق للدكتور عبد العال سالم - طبعة دار البحوث العلمية - الكويت (بلا تاريخ).
٣٤٥-وفيات الأعيان، لابن خلكان - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت (بلا تاريخ).

فهرس المجلد الثانى